



٢٣

سلسلة إصدارات  
الحكمة

بِسْمِ اللَّهِ وَكُتُوبِهِ

# الإلهيات السنية

حاشية على شرح الخلاصة

تأليف  
زكريا بن محمد الأنصاري  
المتوفى ٩٢٦ هـ

تحقيق ودراسة  
الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين

المجلد الثاني

دار ابن حزم

الإدراك السنني  
حاشية على شرح الخلاصة





٦٣

سلسلة إصدارات

الحكمة

# الإدراك السني

## حاشية على شرح الخلاصة

تأليف  
زكريا بن محمد الأنصاري  
المؤقت ٩٢٦ هـ

تحقيق ودراسة  
الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين

المجلد الثاني

دار ابن خزم



# بِرِّيَاتِ اللّٰهٖ وَكُتُوبِهٖ

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ  
الطَّبْعَةُ الْأُولَى  
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م



ISBN 978-614-416-085-5

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

## دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : [ibnhazim@cyberia.net.lb](mailto:ibnhazim@cyberia.net.lb)

الموقع الإلكتروني : [www.daribnhazm.com](http://www.daribnhazm.com)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسالة دكتوراة إلى جامعة الجنان في لبنان

إشراف الدكتور

إبراهيم بن سليمان البعيمي



## الإضافة

- ٣٨٥ - نُونًا، تَلِي الإِغْرَابَ، أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ، اخْدِفْ، كَ«طُورٍ سِينًا»  
٣٨٦ - وَالثَّانِي اجْرُزْ، وَأَنْوِ «مِنْ، أَوْ فِي» إِذَا لَمْ يَضْلُحْ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذًا  
٣٨٧ - لَمَّا سَوَى ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ، أَوْ لَا أَوْ أُعْطِيَ التَّغْرِيفَ، بِالذِّي تَلَا

\* \* \*

## الإضافة

هي لغة<sup>(١)</sup>: الإمالة والإسناد، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط أي: أملتة وأسندته إليه. واصطلاحًا: نسبة تقييدية بين شيئين: الأول منهما جار للثاني لفظًا أو محلاً، ويسمى: مضافًا، والثاني: مضافًا إليه، وقيل: بالعكس، وقيل: ويطلق كل منهما على الآخر، وعمل الأول في الثاني لاقتضائه إياه كإقتضاء كل عامل معموله أي: مع تضمنه بمعنى: (من أو في أو اللام)، وقيل: لنيابته عن حرف الجر.

قوله: (حذف ما في المضاف من تنوين... إلخ)، أي: إن كان فيه ذلك وإلا فلا حذف كما في (لادن زيد)، و(كم غلام) فيمن أعربه مضافًا إلا أن يقدر فيه - مع كونه مبنياً - تنوين فلا يحتاج إلى التقييد بما قلنا، لكن

(١) انظر: «معجم الهوامع» ٥٠٠/٢.

يرد نحو: (أَلْحَسَنُ الوجه) إلا أن تقدر الإضافة فيه<sup>(١)</sup> قبل دخول (أل).

قوله: (وصالحا لحمله عليه)، أي: لحمل ما أضيف إليه على المضاف، كأن يقال في خاتم فضة: الخاتم فضة.

قوله: (وإن لم يكن كذلك... إلخ)، أي: بأن انتفى كونه بعضًا، وكونه صالحًا كما في المثالين الأولين والآخر<sup>(٢)</sup>، أو انتفى كونه بعضًا فقط كما في الخامس، أو كونه صالحًا فقط كما في الثالث والرابع.

قوله: (ومن العلماء... إلخ) نبه به على ما قدمه على أن القسمة هنا ثلاثية، وفيما قدمه ثنائية وهو ما اعتمده عكس ما صنعه والده<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وبنحو قول حسان:

تَسَائِلُ عَنْ قِرْمِ هِجَانَ سَمَيْدَعٍ لَدَى الْبَاسِ مَغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ)<sup>(٤)</sup>

القرم<sup>(٥)</sup> بالراء: السيد (هيجان)<sup>(٦)</sup>، أي: خيار (سميدع)<sup>(٧)</sup>، أي: سيد موطأ الأكناف. و(البأس) الشدة في الحرب، و(المغوار) من أغار على عدوه، و(الجسور) المقدام، والشاهد في (مغوار الصباح) فإن الإضافة فيه بمعنى: (في).

قوله: (وهو)، أي: الاشتراك، (على خلاف الأصل)، أي: فضلاً عن

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): والأخيرين.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٢١/٣... بمعنى: (في) إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى: (من) إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى: (اللام) تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذنبك...

(٤) البيت لحسان بن ثابت في: «ديوانه» (١٧٣)، «المقاصد النحوية» ٣٥٨/٣، «شرح التسهيل» ٢٢٢/٣.

(٥) «لسان العرب» (قرم) ١٣٠/١١.

(٦) «لسان العرب» (هجن) ٤٢/١٥.

(٧) «لسان العرب» (سمدع) ٣٥٧/٦.



كثرت، ويحتمل عود الضمير إلى دعوى الاشتراك (وهو جائز)<sup>(١)</sup> وإن كان مذكراً.

قوله: (اجتنابها)، أي: دعوى كثرة الاشتراك<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة) تمامه: (سهيل أذاعت غزلها في القرائب)<sup>(٣)</sup> والشاهد في (كوكب الخرقاء) وهي امرأة في عقلها نقصان، حيث أضاف الكوكب إليها بأدنى ملابسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه.

(والسُحرة) - بالضم - السحر الأعلى، قاله الجوهري<sup>(٤)</sup>، و(سهيل) بدل من كوكب أو عطف بيان عليه، و(أذاعت غزلها)، أي: فرقته، كانت تنام عنه ثم إذا أحست بطلوع سهيل فرقته على قرائبها النساء، ويقال: كانت تهمله إلى أن يدخل الشتاء فتفرقه على أقاربها.

قوله: (لِتُغْنِي عني ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا) صدره (إذا قال: قدني، قال: بالله جِلْفَةً)<sup>(٥)</sup> والشاهد في إضافة الإناء للمخاطب بأدنى ملابسة بسبب شربه منه، وإن كان الإناء في الحقيقة لساقى اللبن كما مر ذلك في باب النكرة والمعرفة.

قوله: (واعلم أن الإضافة على ضربين: معنوية، ولفظية) يسمى الأول أيضاً: إضافة محضة. والثاني: غير محضة كما يعلمان من كلام الناظم،

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) في (ج): زيادة: وهو جائز.

(٣) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١١٢/٣، «شرح المفصل» ٨/٣، «المقرب» ٢١٣/١، «المقاصد النحوية» ٣٥٩/٣.

(٤) «الصحاح» (سحر) ٥٧١/١.

(٥) البيت لحريث بن عئاب في «خزانة الأدب» ٤٣٤/١١ - ٤٣٥، «الدرر» ١١٠/٢، «المقاصد النحوية» ٣٥٤/١.

وبلا نسبة في «المغني» (٢٧٨)، «شرح المفصل» ٨/٣، «المقرب» ٧٧/٢، «معجم الهوامع».

ويسمى أيضًا الأول: إضافة حقيقية (والثاني: مجازية، وزاد في «التسهيل»<sup>(١)</sup>)  
ثالثًا سماه بالشبيه بالمحضة) كإضافة الصفة للموصوف نحو: (سَخِقُ عِمَامَةً)،  
وإضافة المسمى للاسم نحو: (شهر رمضان)، ويوم الخميس، و(سعيد  
كرز).

ووجه شبه ذلك بالمحضة: أن المضاف لا ضمير فيه واختار تسميته  
بذلك لكثرة المحضة، وإلا فلك أن تسميه بالشبيه بغير المحضة، ووجه  
صحة المعنى مع الانفصال.

قوله: (ما لم يكن المضاف ملازمًا للإبهام ك(غير، ومثل) إذا لم يرد  
بهما [كمال المغايرة والمماثلة] أي: فإنه حينئذ لا يتخصص بالإضافة إلى  
نكرة، ولا يتعرف بالإضافة إلى معرفة؛ إذ مغايرة زيد مثلاً في قولك: (غير  
زيد يفعل كذا) لا يختص بذات دون أخرى، وكذا مماثلته. لكن ما اقتضاه  
كلامه من أن هذا المضاف لا يتخصص بالإضافة إلى نكرة (ممنوع)<sup>(٢)</sup> بل  
يتخصص بالإضافة مطلقاً نحو: مررت برجل مثل نخلة أو غير كريم أو  
برجل مثلك أو غيرك. إذا لم يرد بهما كمال المغايرة والمماثلة<sup>(٣)</sup> كما هو  
الغرض، وتسمى الإضافة فيه إضافة معنوية كما نبه عليه العز بن جماعة.

أما إذا أريد بهما كمال المغايرة والمماثلة بأن اشتهر المضاف بمغايرة  
المضاف إليه أو مماثلته في شيء معين كالعلم والكرم والغضب نحو: ﴿غَيْرِ  
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧]، فيتعرفان بالإضافة لانحصار الغيرية والمماثلة  
إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد إلا<sup>(٤)</sup> المغضوب عليهم، ونحو: (زيد مثل  
حاتم إذا اشتهر بالكرم). ولا يشكل ذلك بقوله تعالى: ﴿تَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ

(١) «شرح التسهيل» ٢٢٥/٣ - ٢٣١.

(٢) في هامش (أ) تعليق نصه: يشهد لهذا المنع قول بعض المتأخرين: شرط اكتساب  
الأول من الثاني التعريف ألا يكون الأول متوغلاً في الإبهام فلم يشرط هذا الشرط إلا  
في اكتساب التعريف دون التنكير فظاهره أنه يكتسبه منه مطلقاً.

(٣) ما بين المعكوفين مكرر في (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴿فاطر: ٣٧﴾، لأنهم إذا جعلوا (غيرًا) فيه معرفة لا يجعلونه صفة، بل بدلاً، وزعم المبرد<sup>(١)</sup>: أن (غير) لا يتعرف أبدًا.

وقال السيرافي<sup>(٢)</sup>: إن وقعت بين متضادين تعرفت وإلا فلا.

وقال ابن السراج<sup>(٣)</sup>: (إن<sup>(٤)</sup> كان المغاير واحدًا تعرفت وإلا فلا).

تنبيه: مما لا<sup>(٥)</sup> يتعرف بالإضافة أيضًا ما وقع موقع نكرة لا يقبل التعريف نحو: (رب رجل وأخيه)، و(كم ناقة وفصيلها)، و(فعل ذلك جهده وطاقته)، و(لا أبالك تخوفين)؛ لأن (رب، وكم) لا يجران المعارف، والحال، واسم (لا) واجبا التنكير.

قوله<sup>(٦)</sup>: (وإما ذهاب قبح في الرفع والنصب على وجه التحقيق كما في الحسن الوجه أو التشبيه كما في الضارب الرجل)، أي: شبه هذا بالحسن الوجه ونحوه مما وجد فيه رفع القبح تحقيقًا فجازت الإضافة فيما أشبهه بجامع دخول (ال) في المضاف والمضاف إليه.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٨٢/١، «شرح التسهيل» ٣/ ٢٢٦ - ٢٢٧، «شرح الأشموني» ١٣١/٢، «توضيح المقاصد» ٣٨١/١.

(٢) «توضيح المقاصد» ٣٨١/١، «شرح الأشموني» ١٣١/٢، «معجم الهوامع» ٥٠٤/٢. وقد ردّ ابن حبان فقال: ورُدُّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنه نهاية في المغايرة، كما يكون نهاية في المثل.

(٣) محمد بن السزّي البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج. أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، مات شابًا في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة. له من الكتب: «الأصول الكبير»، «جمل الأصول»، «الموجز»، «شرح سيبويه»، «الجمل» وغير ذلك.

«بغية الوعاة» ١٠٣/١.

(٤) قال ابن السراج في «الأصول» ٥/٢: فأما مثل، وغير، وسوى، فإنهنّ إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرّفن؛ لأنهنّ لم يخصّصن شيئًا بعينه «توضيح المقاصد» ٣٨٢/١.

(٥) انظر «توضيح المقاصد» ٣٨١/١.

(٦) قال ابن الناظم ٢٧٤/١: وأما المضاف إضافة لفظية فلا يتخصّص بالإضافة ولا يتعرّف، بل هو معها على إبهامه قبل؛ لأنّ المقصود بها: إمّا مجرد تخفيف اللفظ وإمّا ذهاب قبح.

قوله: (وستسمع في الكلام على إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل ما يوضح لك هذا) وحاصله<sup>(١)</sup> أن في رفع الوجه من نحو: (مررت بالحسن الوجه) قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي. وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع نحو: (الحسن وجهه) لانتفاء قبح الرفع ونحو: (الحسن وجهه). لانتفاء قبح النصب؛ لأن النكرة تنتصب على التمييز.

قوله<sup>(٢)</sup>: (بحسب ما للمضاف إليه من التنكير أو التعريف)، الأول: راجع إلى قوله: (واخصص نوعاً من المضاف)، والثاني: إلى قوله: (أو أعطه التعريف).

٣٨٨ - وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ «يَفْعَلُ» وَضَفًا فَعَنْ تَنْكِيْرِهِ لَا يُغْرَزُ  
 ٣٨٩ - كـ «رُبُّ رَاجِيْنَا، عَظِيْمَ الْأَمَلِ مُرَوِّعَ الْقَلْبِ، قَلِيْلَ الْحِيْلِ»  
 ٣٩٠ - وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَخْضَةٌ، وَمَنْثُوئُهُ

قوله: (كالذي اشتملت عليه أمثلة البيت الثاني) (كُرْبُ رَاجِيْنَا) مثال لاسم الفاعل. و(عظيم الأمل، وقليل الحيل) مثالان للصفة المشبهة. و(مروع القلب) مثال لاسم المفعول.

قوله: (ومثله):

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا<sup>(٣)</sup>

قاله جرير، هجا به الأخطل، والشاهد في (غابطنا) فإن الإضافة فيه

(١) الكلام بحرفيته في «أوضح المسالك» ١٧١/٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت لجرير في «ديوانه» (٧٥٣)، «سر صناعة الإعراب» ٤٥٧/٢، «شرح التصريح»

٢٨/٢، «الدرر» ١٣٧/٢، «الكتاب» ٤٢٧/١، «المغني» (٦٦٤)، «المقاصد النحوية» ٣/

٣٦٤، «معجم الهوامع» ٥٠٥ / ٢. وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٠/٢، «شرح

الأشعوني» ١٢٤/٢.

لفظية فهو نكرة فلذا دخلت عليه (رب)، والغبطة<sup>(١)</sup>: أن يتمنى العبد مثل حال المغبوط من غير إرادة زواله عنه، عكس الحسد.

قوله: (ونعت النكرة) مجرور عطفاً على دخول (رب)، وكذا قوله: (ونصبه على الحال).

٣٩١ - وَوَضِلُّ «أَل» بِذَا الْمُضَافِ مُتَّفَزٍ      إِنَّ وَصِلْتُ بِالثَّانِ: كـ «الْبَجْدِ الشَّعْرِ»  
٣٩٢ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضْيِفُ الثَّانِي      كـ «زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي»  
٣٩٣ - وَكَوْنُهَا، فِي الوُضْفِ، كَافٍ، إِنْ وَقَعَ      مُثْنَى، أَوْ جَمْعًا، سَبِيلُهُ أَتْبَعَ

قوله: (بشرط كونه إما مضافاً... إلخ). ذكر لجواز إضافة الوصف المقرون بـ(أل) إلى الظاهر (ثلاثة)<sup>(٢)</sup> أمور زاد ابن هشام<sup>(٣)</sup> رابعاً وهو أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل) نحو: مررت بالرجل القائم غلامه. واستشهد عليه ببيت<sup>(٤)</sup>، ثم قال: هذا قول سيبويه، وخالفه المبرد<sup>(٥)</sup>، ولعل الناظم تركه لمنعه له تبعاً للمبرد.

قوله<sup>(٦)</sup>: (فـ (كونها) مبتدأ، (وإن وقع) مبتدأ ثان، (وكاف) خبره، والجملة: خبر الأول) أي: كون (أل) في الوصف وقوعه مثنى، أو مجموعاً على حده كاف عن اشتراط وجود (أل) في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه، وهذا مراد الشارح بتفسيره السابق على ذلك. فـ(إن) في النظم مفتوحة، ونقل عن الناظم أنه أصلحها بالكسر يوجّه بجعل (كاف) خبر المبتدأ الذي

(١) «لسان العرب» (غبط) ١٠/١٢.

(٢) فوقها في (أ): المراد: أحد ثلاثة أمور.

(٣) «أوضح المسالك» ١٧٤/٢.

(٤) كقوله: أَلُوذُ أَنْتِ الْمُسْتَجِئَةُ صَفِيوَه.

(٥) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٥٠٨/٢: ومنع المبرد هذه الصورة، وأوجب التصب.

قيل: أو إلى ضمير ما نحو: الضاربك، والضاربي، والضاربه، قاله الرُّمَاني والمبرد والزَمخسري، ومنع سيبويه والأخفش ذلك.

وانظر «شرح الأشموني» ١٣٤/٢.

(٦) ساقطة من (ج).

هو (كونها). وفي الوصف (خير الكون)<sup>(١)</sup> كما تقول: كون زيد عالمًا حسن إن عمل بعلمه. أو متعلقًا بها إن جعلت تامة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لم يضاف إلى ظاهره عار من الألف واللام)، أي: ومن الإضافة إلى ما فيه الألف واللام، أو إلى ضمير ما فيه الألف واللام على ما مر؛ وذلك لأنه لم يشبه حينئذ الحسن الوجه، ولا الحسن وجه الأب، ولا الرجل القائم غلامه.

قوله: (إلا عند الفراء)<sup>(٣)</sup>، أي: فإنه أجرى سائر المعارف كالعلم مجرى المعرف (بال)، ولا مستند له.

قوله<sup>(٤)</sup>: (بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه)، أي: من جر أو نصب كما يعلم مما يأتي.

قوله: (وهما عند الرماني)<sup>(٥)</sup>، أي: والمبرد<sup>(٦)</sup> في أحد قوليه كما علم

---

(١) في (ج): الكاف.

(٢) أعرب المكودي هذا البيت إعرابًا آخر فقال في «شرحه» (١٤٦): وعندي في إعرابه غير هذا الوجه وهو أن (كونه) مبتدأ والظاهر أنه مصدر (كان) التامة، أي: وجوده، و(في الوصف) متعلق به و(كاف) خبره و(إن وقع) في موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجوده، أي: (أل) في الوصف كافٍ لوقوعه، أي: لوقوع الوصف متى أو مجموعًا على حذوه.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٥٠٨/٢: قال الفراء: أو أضيف إلى معرفة ما نحو: الضارب زيد، بخلاف الضارب رجل، ولا مستند له في السماع.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني. كان إمامًا في العربية، ولد سنة ست وسبعين ومائتين وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد. من مصنفاته: «التفسير»، «الحدود الأكبر»، «الأصغر»، «شرح أصول ابن السراج»، «شرح سيبويه»، «شرح المقتضب»، «معاني الحروف»، وغير ذلك. «بغية الوعاة» ١٥١/٢ - ١٥٢.

(٦) انظر: «همع الهوامع» ٥٠٨/٢، «شرح الأشموني» ١٣٤/٢، «أوضح المسالك» ١٧٧/٢ - ١٧٨.

(مما مر)<sup>(١)</sup>.

قوله: (والأول عند سيبويه... إلخ) مراده بالأول ضاربك، وبالثاني: الضاربك. وإنما امتنعت إضافته لانتفاء شروطها.

٣٩٤ - وَرَبِّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ، أَوْ لَا تَأْنِيثًا، إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَمَّلًا

قوله: (فمن الأول قول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفحت أعاليها مر الرياح النواسم)<sup>(٢)</sup>

قاله ذو الرمة غيلان، (ومشين)، أي: النسوة. و(ما) مصدرية، أي: كاهتزاز الرماح. والشاهد في: (تسفحت) حيث أنه مع أن فاعله مذكر وهو (مر الرياح)، لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه أي: مالت بأعاليها مر السحاب<sup>(٣)</sup>. و(النواسم) جمع ناسمة.

قوله: (ومثله:

أتى الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جمال)<sup>(٤)</sup>

قاله الفرزدق، ذم به قوم الأخطل أي: إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف. والشاهد في (معروفة) حيث أنه مع أنها خبر لقوله: (أتى الفواحش) لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت لذي الرمة في: «ديوانه» ٣٦٢/١، «خزانة الأدب» ٢٢٥/٤، «الكتاب» ٥٢/١، ٦٥، «المقاصد النحوية» ٣٦٧/٣.

وبلا نسبة: في «الخصائص» ٤١٧/٢، «شرح الأشموني» ١٣٩/٢، «شرح التسهيل» ٢٣٧/٣، «توضيح المقاصد» ١/ ٣٨٤، «شرح المكودي» (١٤٧).  
(٣) في هامش (أ) تصويب نصه: قوله مر السحاب المطابق للرياح. وفي (ب) و(ج): الرياح.

(٤) البيت للفرزدق في «المقاصد النحوية» ٣٦٨/٣ وليس في «ديوانه»، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٣٨/٢، «شرح عمدة الحفاظ» (٥٠٥).

قوله: (ومن الثاني قوله:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر ر معين على اجتناب التواني)<sup>(١)</sup>

(ما يؤول) مفعول رؤية، والشاهد في (له) و(معين) حيث ذكّرهما مع أن ضمير له عائد لـ(رؤية الفكر)، و(معين) خبر لها لاكتسابها التذكير من المضاف إليه، و(التواني): التكاثر.

قوله<sup>(٢)</sup>: (ولو قيل في: قام غلام هند... إلخ) ضابطه أخذًا من كلامه: أن لا يكون المضاف صالحًا للحذف، وكان مذكرًا، وقضيته أنه لو كان مع عدم صلاحيته مؤنثًا نحو: قامت أمة زيد. جاز التذكير أخذًا مما تقدم في الفاعل في قول النظم: (والحذف قد يأتي بلا فصل) لكن الأوجه عدم جوازه كعكسه، وبه صرح المرادي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ويمكن أن يكون مثله... إلى آخره) عبر فيه بالإمكان لما فيه من إطلاق المذكر على الله تعالى، ولا يخفى ما فيه؛ ولأن (فيه) أقوالاً آخر منها أن (قريبًا) بوزن فعيل وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث.

٣٩٥ - ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلٌ، مُوهِمًا إِذَا وَرَدَ

قوله: (فلا يضاف مرادف إلى مرادفه)، أي: ك: لَيْثٌ أُسْدٍ.

(ولا موصوف إلى صفته)، أي: ك: رجل فاضل، (ولا صفة إلى موصوفها) أي: ك: فاضل رجل، وفهم من ذلك جواز الإضافة في المشتركين نحو: عين العين كما قاله العز<sup>(٤)</sup> بن جماعة.

(١) البيت بلا نسبة: في «الدرر» ١٤٥/٢، «شرح الأشموني» ١٤٠/٢، «المقاصد النحوية» ٣٦٩/٣، «مجمع الهوامع» ٥١٢/٢، «شرح التسهيل» ٢٣٨/٣، «توضيح المقاصد» ٣٨٥/١، «المساعد» ٣٣٩/٢، «شرح المكودي» (١٤٧).

(٢) قال ابن الناظم ٢٧٧/١: (ولو قيل في (قام غلام هند): قامت غلام هند، لم يجز؛ لأن الغلام غير صالح للحذف والاستغناء بما بعده عنه).

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٨٥/١.

(٤) انظر: «أوضح المسالك» ١٨٢/٢.



قوله: (يؤول بإضافة المسمى إلى الاسم) محله إذا نسب إلى الأول ما ينسب (إلى غير الألفاظ، أما إذا نسب إليه ما ينسب)<sup>(١)</sup> إليها فيجب تأويل الثاني بالمسمى كقولك: كتبت سعيد كرز. فإنه يتعين أن يقول: كتبت اسم هذا المسمى.

قوله: (وكذا نحو: يوم الخميس، وذات اليمين)، أي: فإنه يؤول بإضافة المسمى إلى اسمه. (واستشكل)<sup>(٢)</sup> بأن المضاف فيهما أعم من المضاف إليه فيتخصص بإضافته إليه فلا يكون مثل إضافة الشيء إلى مرادفه.

٣٩٦ - وَيَغُضُّ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ، أَبَدًا      وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

قوله: (من الأسماء ما لازم الإضافة)، أي: ومنها ما لم يلازمها وهو قسمان: قسم تجوز إضافته كثوب (وغلالم)<sup>(٣)</sup>، وقسم لا تجوز إضافته كالمضمر واسم الإشارة واسم الشرط واسم الاستفهام.

قوله: (وَحَمَادَاهُ) بالحاء المهملة، وصحفه بعضهم بالجيم.

قوله<sup>(٤)</sup>: (ثم الأسماء الملازمة للإضافة ثلاثة أنواع... إلخ)، بقي نوع رابع صرح به ابن هشام<sup>(٥)</sup> وغيره، وهو ما ألزم الإضافة إلى الظاهر، أي: غير الجمل كأولي وأولات، وذوي، وذات، قال تعالى: ﴿تَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَذَا التُّورِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

٣٩٧ - وَيَغُضُّ مَا يُضَافُ، حَتْمًا، امْتَنَعَّ      إِبِلَاؤُهُ اسْمًا، ظَاهِرًا، حَيْثُ وَقَعَ

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) وقع بهامش (ب): قوله: واستشكل... إلخ. يرد بأن فصل هذا عما قبله كالصريح في أنه لم يرد أنه مثله في الترادف وإنما المماثلة من حيث التأويل فقط فلا إشكال، فتأمل.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) «أوضح المسالك» ١٨٣/٢.

٣٩٨ - كـ «وَأَخَذَ» لَيْبِي، وَدَوَالِي، سَعْدِي وَشَذَّ إِيْلَاءَ «يَدَيْ» لَيْبِي

قوله: (وليبك بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة... إلخ)، الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار ويقدر في غير (ليبك) من لفظه، وفي (ليبك) من معناه، وتقديره فيه: أجبته إجابتك.

قال المرادي<sup>(١)</sup>: وكأنه من (ألب) بالمكان إذا أقام به، ويجوز استعمال (ليبك) وحده، وأما (سعديك) فلا يستعمل إلا تابعاً لليبك وهذه التثنية عند الجمهور للتكثير لا لشفع الواحد.

وقوله: (بمعنى: إدالة لك بعد إدالة)، أي: غلبة بعد غلبة، قال الجوهري<sup>(٢)</sup>: (الإدالة): الغلبة، وتداولته الأيدي، أي: أخذته هذه مرة وهذه مرة، وقولهم: دوايك أي: تداول بعد تداول. انتهى.

قوله: (وَهَذَاذَيْكَ) بذالين معجمتين.

<sup>(٣)</sup>قوله: (إلا فيما ندر من قوله:

دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسورا)<sup>(٤)</sup>

قاله أعرابي من بني أسد، أي: طلبت مسورا لما أصابني من النائبة. فلباني، أي: قال لي: ليبك. والشاهد في (فلبى يدي مسورا) حيث جاء (لبى) مضافاً إلى ظاهر، وخص (يديه) بالذكر لأنهما أعطتا مطلوبه.

قوله: (لأن يونس ذهب إلى أن (ليبك) وأخواته أسماء مفردة) تعليل

(١) «توضيح المقاصد» ٣٨٨/١.

(٢) «الصحاح» (دول) ٤٢٧/١.

(٣) قال ابن الناظم ٢٧٨/١: ولا يُضَافُ شيء من هذه الأسماء إلى ظاهر إلا فيما ندر.

(٤) البيت لرجل من بني أسد في «الدرر» ٤١٣/١، «شرح التصريح» ٣٨/٢، «المقاصد النحوية» ٣٨١/٣، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٩٢/٢، «سز صناعة الإعراب» ٧٤٧/٢، «شرح ابن عقيل» ٥٢/٢، «الكتاب» ٣٥٢/١، «المغني» (٧٥٣)، «المقاصد الشافية» ٦٣/٤.

لقول الشارح: (أنشده سيبويه). واعلم أن خلافة يونس<sup>(١)</sup> إنما هي في (لبيك) [فقط، ومن ثم قال ابن هشام لمَّا ذكرها: في لبيك: وقول]<sup>(٢)</sup> ابن الناظم: إن خلاف يونس في (لبيك) وأخواته وهم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (مضافًا إلى الظاهر في قوله: (فلبى فلبى يدي مسور)) لا حاجة لقوله: فلبى الأولى بل ذكرها قد يوهم خلاف المراد.

٣٩٩ - وَأَلزَمُوا إِضَافَةَ، إِلَى الْجُمْلِ «حَيْثُ، وَإِذْ» وَإِنْ يُتَوَّنُّ يُخْتَمَلُ  
٤٠٠ - إِفْرَادُ «إِذْ»، وَمَا كـ «إِذْ» مَعْنَى، كِإِذْ أَضِفْ، جَوَازًا، نَحْوُ «حَيْثُ جَاءَ، نُبِذْ»

قوله<sup>(٤)</sup>: (ألزمت)<sup>(٥)</sup> مبني للمفعول وهو (أسماء) والإضافة بالنصب مفعوله الثاني.

قوله<sup>(٦)</sup>: (وشذ إضافتها إلى المفرد في نحو قول الراجز:

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا)<sup>(٧)</sup>

[والهمزة للاستفهام، و(ترى) من رؤية البصر، و(طالعا)، أي: نجما]<sup>(٨)</sup> طالعا مفعولها إن جعل (حيث) ظرفا لها، وحال من (سهيل) إن

(١) قال الأشموني ١٤٥/٢: وذهب يونس إلى أن (لبيك) اسم مفرد مقصور أصله: (لبي) قلبت ألفه ياء للإضافة إلى ياء الضمير كما في على وإلى ولدى، وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله: (فَلَبِّي يَدِّي مِسْوَر).  
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).  
(٣) «أوضح المسالك» ١٩٢/٢.  
(٤) ساقطة من (ج).  
(٥) قال ابن الناظم ٢٧٩/١: ألزمت الإضافة إلى الجمل على تأويلها أسماء منها: حيث.  
(٦) ساقطة من (ج).  
(٧) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٣/٧، «الدرر» ٤٥٦/١، «شرح المفصل» ٩٠/٤، «المغني» (١٧٨)، «شرح ابن عقيل» ٥٤/٢، «شرح شواهد المغني» ٣٩٠/١، «توضيح المقاصد» ٣٩٠/١، «المقاصد الشافية» ٦٧/٤، «همع الهوامع» ٢١٠/٢.  
(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

جعل (حيث) مفعولها، ويحتمل أن تكون من رؤية القلب فتكون (حيث) و(طالعًا) مفعولها.

والشاهد في (حيث سهيل) حيث أضيفت (حيث) إلى مفرد ف(حيث)<sup>(١)</sup> على هذا قيل: معربة؛ لأن سبب بنائها إضافتها إلى الجمل، وهي متفية، وقيل: هي مبنية دائمًا، وقيل: (سهيل) مرفوع ف(حيث) مضافة إلى جملة<sup>(٢)</sup>. والتقدير: حيث سهيل مستقر طالعًا، ف(طالعًا) مفعول (تري)، أو حال من الضمير في الخبر.

قوله: (وقول الآخر:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العمائم)<sup>(٣)</sup>

طعنه بالرمح، وطعن في السن، وطعن فيه بالقول، وطعن<sup>(٤)</sup> في المفازة أي: ذهب فيها، بالفتح في الجميع، يطعن بالضم كذلك، وبالفتح أيضًا في الأول والأخير، و(الحبا)<sup>(٥)</sup> بضم المهملة وكسرهما جمع حبة كذلك، أراد به أوساطهم، و(لي العمائم) رؤوسهم.

و(البيض) بفتح الباء: الحديد: وبكسرهما جمع أبيض، وهو السيف، وروي بدل (المواضي) العوالي، أي: نطعنهم في أوساطهم بعد ضربهم بالسيوف الماضية أي: الحادة على رؤوسهم<sup>(٦)</sup>. والشاهد في (حيث لي

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): الجملة.

(٣) البيت للفرزدق - وليس في «الديوان» - في: «شرح شواهد المغني» ٣٨٩/١، «المقاصد النحوية» ٣٨٧/٣، وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ١٩٣/٢، «خزانة الأدب» ٥٥٣/٦ - ٥٥٧، «الدرر» ٤٥٥/١، «شرح الأشموني» ١٤٧/٢، «شرح التصريح» ٣٩/٢، «شرح المفصل» ٩٢/٤، «المغني» (١٧٧)، «المقاصد الشافية» ٦٧/٤، «همع الهوامع» ٢٠٩/٢.

(٤) «لسان العرب» (طعن) ١٦٨/٨.

(٥) «لسان العرب» (حبا) ٣٥/٣.

(٦) في (ج): رأسهم.

العمائم) حيث أضيفت (حيث) إلى مفرد فتكون معربة بالنصب بالحالية أو بالظرفية، أو مبنية، وإن رفع (لي) ف(حيث) مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه. قوله: (ولا تفارقها الإضافة معنى ولا لفظًا أيضًا إلا إذا عوض عن المضاف إليه بالتثنية كما في نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤].

إن قلت<sup>(١)</sup>: لم كسرت الذال من (يومئذ) ونحوه؟ قلت: لالتقاء الساكنين، خلافًا للأخفش إذ جعل كسرهما للجبر بالإضافة، ورد بأوجه منها أنهم قالوا: (يومئذ) بالفتح.

تنبيه: قولهم: (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى مفرد، بل إلى جملة اسمية، والتقدير: إذ ذاك كذلك، نبه على ذلك المرادي.

قوله: (ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية)، أي<sup>(٢)</sup>: مستقبلة المعنى، كما ذكره بعد.

قوله: (لعدم الرابط لها بالمخصص) عدمه<sup>(٣)</sup> صادق بانتفائه، ولو مع التقاء بعض أفراد المخصص، إذ الموصول متف هنا أيضًا. قوله: (ومثله قول الشاعر:

ندمت على ما فاتني يوم بنتم)<sup>(٤)</sup> .....

قاله كثير عزة، وتمامه (فيا حسرتي أن<sup>(٥)</sup> لا ترين عويلي)، والشاهد في (يوم بنتم) حيث أريد باليوم يوم ماض، وأضيفا إلى جملة فعلية، و(العويل): الصياح.

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٩١/١، «شرح الأشموني» ١٤٧/٢.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ١٤٨/٢، «معجم الهوامع» ١٧٨/٢.

(٣) في هامش (أ) تعليق نصه: قوله: (عدمه... إلخ) لا حاجة إليه؛ لأن الشارح فرض الكلام في الجملة المخصصة مطلقًا، أي: لا بقيد هذا الباب.

(٤) البيت لكثير عزة في: «ديوانه» (١١٣)، «المقاصد النحوية» ٤٠٣/٣.

(٥) ساقطة من (ج).

قوله<sup>(١)</sup>: (ونهار) جعله كَشَهْرٍ<sup>(٢)</sup> محدودًا، واليوم غير محدود، ولا يخفى ما فيه؛ لاتحادهما، فإن فرقوا بينهما بأن الإضافة إلى الجملة مسموعة في اليوم دون النهار. قلنا: ذلك لا يقتضي كون النهار محدودًا دون (اليوم، فالأوجه أن النهار غير محدود كالיום، ويراد - كما قال المرادي<sup>(٣)</sup> - بغير المحدود ما يعم ما لا يختص بوجه ما ك: وقت وحين ومدة، وما يختص بوجه دون<sup>(٤)</sup>) وجه كنهار وصباح ومساء وبالمحدود<sup>(٥)</sup> ما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين وأسبوع وشهر، وخرج بالصريحة نحو: النهار واليوم، إذ دلالتها على اثنتي عشرة ساعة، و(لا)<sup>(٦)</sup> تستحضر بذكرهما كاستحضار عدد أيام الأسبوع بذكر الأسبوع وعدد أيام الشهر بذكر الشهر<sup>(٧)</sup>.

٤٠١ - وابن، أو اغرب ما كإذ قد أجرينا واختز بنا مثلو فعل بنيًا  
 ٤٠٢ - وقبل فعل مغرب، أو مبتداً أغرب، ومن بنى، فلن يفتدا  
 ٤٠٣ - وألزموا إذاً إضافة إلى جعل الأفعال، ك«هن إذا اغتلى»

قوله: (لأن عروض شبه الحرف لا أثر له في الغالب) احترز بالغالب عن اسم (لا) المبني، والمنادى الذي تجدد بناؤه.

قوله: (والمسموع فيما وليه فعل ماض وجهان)، الأولى<sup>(٨)</sup>: فعل مبني ليوافق ما في النظم وليشمل الماضي والمضارع المبني كقوله: على حين

- 
- (١) ساقطة من (ج).  
 (٢) في (ج): ككثير.  
 (٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٩٢/١.  
 (٤) ما بين القوسين مكرر في (ج).  
 (٥) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٢٣٠/٢: ومنه المحدود والمعدود والموقت، كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره.  
 (٦) ساقطة من (ب).  
 (٧) في (ج): السنين.  
 (٨) في (ج): الأول.

يستصين كل حلیم<sup>(١)</sup>.

قوله: (مفردًا) مثله جمع التفسير كأحيان، أما جمع التصحيح فلا يأتي هنا.  
قوله: (ومثنى على الألف)، أي: نحو على حينًا عاتبت زيدًا، ولم أر هذا لغيره، بل قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: إنه سهو؛ لأن المثنى محدود فلا يضاف إلى الجمل.

قوله: (ويروى قوله: على حين عاتبت المشيب على الصبا)<sup>(٣)</sup>، قاله النابغة الذبياني وتمامه (وقلت ألما أصح والشيب وازع)، أي: زاجر ومانع، والشاهد في أوله حيث روى (حين) بالبناء على الفتح، وبالإعراب بالجرح، و(على) على الأولى: بمعنى: (في) كما في نحو<sup>(٤)</sup>: ﴿عَلَىٰ حِينٍ عَفَلَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>، والثانية: للتعليل كما في ﴿وَلْتَكُونُوا لِلَّهِ عَالِمًا مَّا هَدَّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> والهمزة للاستفهام، وجملة (والشيب وازع) حال.

قوله: (وأما ما وليه فعل مضارع)، أي: معرب.  
قوله: (وحملوا عليه قراءة نافع<sup>(٧)</sup>) ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾

(١) هذا عجز بيت لم يُعرف قائله، وصدرة:

لَأَجْتَنِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا

البيت في «أوضح المسالك» ١٩٩/٢، «شرح الأشموني» ١٤٩/٢، «شرح التصريح» ٤٢/٢، «مغني اللبيب» (٦٧٢)، «المقاصد النحوية» ٤١٠/٣، «توضيح المقاصد» ٣٩٣/١، «معجم الهوامع» ٢٣١/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (٣٢)، «خزانة الأدب» ٤٥٦/٢، «الدرر» ٤٧٢/١، «شرح التصريح» ٤٢/٢، «الكتاب» ٣٣٠/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٥٣/٢، «المقاصد النحوية» ٤٠٦/٣، وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ٥٧/٢، «شرح المفصل» ١٦٣/٣، «شرح الأشموني» ١٤٨/٢، «المغني» (٦٧٢)، «توضيح المقاصد» ٣٩٣/١.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) [الفصص: ١٥]: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ عَفَلَةٍ بَيْنَ أَهْلِهَا﴾.

(٦) [البقرة: ١٨٥]: ﴿وَلْتَكُونُوا لِلَّهِ عَالِمًا مَّا هَدَّكُمْ وَلَمَّا كُمُتُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٧) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٥٥/٣: بنصب اليوم، مع أن المشار إليه هو اليوم لاتفاق السنة على الرفع، فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مباينًا=

[المادة: ١١٩] بالفتح توفيقًا بينها وبين قراءة الرفع)، أي: بخلاف من أعربه بالنصب كالزَمْخَشَرِي على أنه ظرف لـ(قال) أو ظرف مخبر به عن (هذا)، فلا يكون توفيقًا بين القراءتين.

قوله<sup>(١)</sup>: (بمفرد) مراده به غير الجملة الفعلية فيشمل الاسمية أخذًا من استشهاده لذلك بيت الفرزدق الآتي:  
قوله<sup>(٢)</sup>:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع<sup>(٣)</sup>

قاله الفرزدق، والشاهد في أوله وهو ظاهر، و(الباهلي) نسبة إلى باهلة وهي أزدل قبيلة من قيس غيلان، و(الحنظلية) نسبة إلى حنظلة وهي أكرم قبيلة من تميم.

و(المذرع)<sup>(٤)</sup> بمعجمة، وبفتح الراء: من أمه أشرف من أبيه، ويقال: إنما سمي البغل مذرعًا للرقمتين في ذراعه؛ لأنهما أتياه من ناحية الحمار.  
قوله: (خير من جعله نقضًا)<sup>(٥)</sup>.

٤٠٤ - لِمُفْهِمِ أَتْنِينَ مُعْرَفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

= للتقدير في القراءة الأخرى مع أن الوقت واحد والمعنى واحد إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلا بد من كونها ما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدده. وانظر «الإتحاف» (٢٠٤).

وقال الزَمْخَشَرِي في «الكشاف» ١/١٩٧: قُرئ: «هذا يوم ينفع» بالرفع والإضافة وبالنصب إما على أنه ظرف لـ(قال)، وإما على أن (هذا) مبتدأ، والظرف خبر.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت للفرزدق في: «ديوانه» ٤١/٢، «شرح التصريح» ٤٠/٢، «شرح شواهد المغني» ص (٢٧٠)، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٤/٢، «شرح الأشموني» ١٥١/٢، «الجنى الداني» (٣٦٨)، «المغني» (١٢٧)، «المقاصد الشافية» ٩٤/٤.

(٤) «لسان العرب» (ذرع) ٣٥/٥.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).



(وفي قول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل)<sup>(١)</sup>

قوله: (خير من جعله نقضاً) وجه النقض أنه قال: ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية، وقد يليها الاسم مرتفعاً بفعل مضمر على شريطة التفسير، والبيت ليس بواحد منهما، وجوابه ما ذكره بقوله. (وجملة ...). إلى آخره. فقولهم: على شريطة التفسير شامل للمفسر الملفوظ والمقدر، وتقديره هنا: إذا كان باهلي كان إلى آخره.

تنبيه: مثل الناظم لإضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية بقوله<sup>(٢)</sup>: (كهن إذا اعتلا)، أي: كن متواضعاً سهلاً إذا تكبر غيرك وضعت، و(هن) أمر من هان يهون، كقم من قام يقوم. فهو بضم الهاء، ومن زعم أنها بالكسر وأن ضمها غلط فقد غلط.

[قوله: (وفي قول الشاعر:

إن للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل)<sup>(٣)</sup>

قاله عبدالله<sup>(٤)</sup> بن الزبير<sup>(٥)</sup> يوم أحد، و(مدى)، أي: غاية، والشاهد

---

(١) البيت لعبدالله بن الزبير في «ديوانه» (٤١)، «شرح التصريح» ٤٣/٢، «شرح شواهد المغني» ٥٤٩/٢، «شرح المفصل» ٢/٣، «المقاصد الشافية» ١٠١/٤.  
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٠٣/٢، «شرح الأشموني» ١٥٤/٢، «شرح ابن عقيل» ٦٠/٢، «المغني» (٢٦٨).

(٢) البيت لأبي الشعر الهلالي في «شرح أبيات المغني» للبغدادي ٢٥٧/٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) عبدالله بن الزبير بن قيس السهمي القرشي أبو سعيد (١٥هـ). شاعر قرشي في الجاهلية، حارب المسلمين إلى أن فتحت مكة، فهرب إلى نجران، فقال فيه حسان أبياتا، فلما بلغته عاد إلى مكة فأسلم واعتذر ومدح النبي ﷺ فأمر له بحلة. «الأعلام» ٨٧/٤.

(٥) في هامش (ب): الزبيرى بكسر الزاي مع التشديد، وفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة، وفتح الراء.

في (كلا ذلك)، أي: ما ذكر من الخير والشر، وإفراد اسم الإشارة على حد قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانًا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: بين ما ذكر من الفارض والبكر، و(الوجه): الجهة. (وكذا القبل) بفتحتين، فالعطف فيه للتفسير.

قوله<sup>(١)</sup>: (فلا يقال: رأيت كلا زيد وعمرو)، كذلك لا يقال: رأيت كلا رجلين ولا كلا الرجل كما علم ذلك من كلامه السابق كالنظم.  
قوله<sup>(٢)</sup>:

(كلا أخي وخليلي واجدي عضداً في النائبات وإمام الملمات)<sup>(٣)</sup>

الشاهد في أوله، وهو ظاهر، والإمام<sup>(٤)</sup>: النزول، يقال: ألم به، أي: نزل به و(الملمات) جمع ملمة، وهي: النازلة (من نوازل الدهر)<sup>(٥)</sup>.

٤٠٥ - وَلَا تُضِفْ لِمَفْرَدٍ مُعْرَفٍ «أيا»، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ  
٤٠٦ - أَوْ تَنَوِّ الْأَجْزَاءَ، وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيَا، وَبِالْعَكْسِ الضَّفَّةُ  
٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا، أَوْ اسْتَفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا

قوله<sup>(٦)</sup>: (ما هي له)، أي: ما الأوصاف له.

قوله: (أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس)، أي: بأن تفيد العموم في آحاد الجنس أو مثنياته أو مجموعاته.

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) مكانها بياض في (ج).

(٣) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٠٤/٢، «شرح الأشموني» ١٥٥/٢، «شرح التصريح» ٤٣/٢، «شرح ابن عقيل» ٦٠/٢، «المقاصد النحوية» ٤١٩/٣، «المقاصد الشافية» ١٠٤/٤، «شرح المكودي» (١٥١).

(٤) «لسان العرب» (نزل).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) قال ابن الناظم ٢٨٣/١: ولا تضاف إلا إلى اسم ما هي له.

قوله<sup>(١)</sup>: (وكانت معه بمنزلة كل)، أي: حقيقة أو تجوزًا؛ لأنها إن وقعت صفة لنكرة أو حالاً من معرفة فهي بمنزلة (كل) تجوزًا كما في المثالين الآتيين في كلامه أي: كل رجل، وكل فارس، أي: الكامل في الرجولية والفروسية، وإن وقعت شرطية أو استفهامية مضافة لنكرة فهما فهي بمنزلة (كل) حقيقة من حيث إفادة مطلق العموم، وإلا فهي للعموم البدلي، و(كل) للعموم الشمولي.

قوله: (وامتنع أن تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض)، أي: بعض من كل، والبعض لا يطابق الكل؛ ولكونها بمنزلة البعض كان خبرها مفردًا سواء أكانت المعرفة المضافة هي إليها مفردة أم مثناة أم مجموعة.

قوله: (إما مثنى أو مجموعًا) فيه إشارة إلى أنه لا ينحصر إضافة، أي: إلى المعرف فيما ذكره الناظم من التكرير، ونية الإجراء.

قوله: (مع (أي))، يعني: معطوفة بالواو.

قوله: (كقوله:

ألا تسألون الناس أبي وأيكم غداة التقينا كان خيرًا وأكرما)<sup>(٢)</sup>

الشاهد في (أبي [وأيكم] و(غداة) ظرف مضاف إلى جملة (التقينا) والجملة الأخيرة خبر المبتدأ وهو أبي.

قوله<sup>(٣)</sup>: (إلى معرف مفرد) مراده بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع والمكرر.

قوله: ((وأي) في إضافتها إلى المعرفة أو النكرة لزومًا أو جوازًا)،

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٥٧/٢، «شرح ابن عقيل» ٦٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٣/٣.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

أي: إضافتها إلى أحدهما لفظًا بالفعل أو التقدير.

٤٠٨ - وَالزَّمُوا إِضَافَةً «لَدُن» فَجَزَّ وَنَضَبُ غُدْوَةٍ، بِهَا، عَنْهُمْ نَدَز  
٤٠٩ - وَمَعَ مَعِ فِيهَا قَلِيلٌ، وَثَقِيلٌ فَتَحَّ، وَكَسَّرَ؛ لِسُكُونِ، يَتَّصِلُ

قوله: ((لَدُن) اسم لأول الغاية زمانًا أو مكانًا)، أي: لأول غاية زمان الفعل أو مكانه.

قوله: (فله معها حالان، الإضافة نحو: لقيته لدن غدوة، والإفراد ونصب (غدوة) على التمييز نحو: لدن غدوة)، حاصله: أن في (غدوة) بعد (لَدُن) الجر والنصب، وسيأتي في كلام ابن هشام أنه يجوز فيها الرفع، وأن النصب لا يتعين كونه على التمييز.

قوله: (وهو مبني للزوم الظرفية، وعدم تصرفه تصرف غيره من الظروف).

جعل ابن الحاجب<sup>(١)</sup> علة بنائه كون بعض لغاته على وضع الحروف حيث قال: من الظروف المبنية (لدى) و(لَدُن)، وقد جاء (لَدُن، وَلَدُن، وَلَدُن، وَلَدُ، وَلَدُ) وبنيت لأن وضع لَدُ، وَلَدُ، وضع الحروف، وأجرى الباقي مجراها، ولو لم تجئ إلا (لدى) ونحوها من لغاتها لم يكن لبنائها وجه؛ لأنها ك(عند) ولم يختلف في إعراب (عند). انتهى.

وقيل: إن (لدى) ليست بمعنى (لَدُن)، واعلم أن (لَدُن) بمعنى (عند) قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: (إلا أنها تختص بستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، فمن ثم يتعاقبان في نحو: (جئت من عنده)، و(من لدنه) بخلاف نحو: (جلست عنده، فلا يجوز فيه: (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا.

(١) انظر «مع الهوامع» ٢/٢١٩.

(٢) «أوضح المسالك» ٢/٢٠٧ - ٢٠٨.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بـ(من).

الثالث: أنها مبنية، إلا في لغة قيس، وبها قرئ (من لدنه).

الرابع: جواز إضافتها إلى الجملة كقوله:

لذن شبّ حتى شاب سود الذوائب.

الخامس: جواز إفراها قبل (غدوة) فتنصبها إما على التمييز أو على

التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) واسمها.

وحكى الكوفيون رفعها على إضمار (كان) تامة، والجر هو القياس

والغالب في الاستعمال.

السادس: أنها لا تقع (إلا فضلة، تقول: السفر)<sup>(١)</sup> من عند البصرة

ولا تقول: من لدن البصرة. انتهى.

فإن قلت: فلم اختص (غدوة) في النصب بـ(لذن) وعكسه ولم لم

يجز لدن<sup>(٢)</sup> غدوة، ولذن سحره؟ قلت: أجيب عن الأول بأن النون في

(لذن) تشبه التنوين في حذفه وإثباته، وهي مفقودة في أخواتها، وعن

الثاني: بأن (غدوة) أكثر تصرفاً من (سحره) ونحوها.

قوله: (وأما (مع) فاسم لموضع الاجتماع)، قال ابن هشام<sup>(٣)</sup>: لـ(مع)

في الإضافة ثلاثة معان:

أحدها: موضع الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: ﴿وَأَلَّهُ

مَعَكُمْ﴾.

والثاني: زمانية نحو: جئتك مع العصر.

والثالث: مرادفة (عند).

قوله: (ملازم للظرفية والإضافة)، يعني: أن (مع) لازمة لهما،

ولزومها للإضافة معلوم من النظم يجعلها معطوفة على (لذن) وجعل

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) في (ج): لـدى.

(٣) «مغني اللبيب» (٤٣٩).

(مع) الثانية مبتدأ خبرها (قليل).

وهذا أوجه من جعل (مع) الأولى مبتدأ وما بعدها خبرها؛ لأنه لا يفيد لزومها للإضافة.

قوله: (وقد تفرد مردودة اللام، بمعنى: جميع)، أي: فتنصب على الحال، وقد ترفع كما في البيت الآتي، وتكون ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ، وأما (يد) ونحوها فناقصة فيهما، وغير هذه الأسماء تامة فيهما، فكملت القسمة العقلية في الأسماء نقصاناً وتاماً.  
قوله: (كقول الشاعر:

حَئِنْتُ إِلَى زَيْبًا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارِكُ مِنْ زَيْبًا وَشَعْبَاكُمَا مَعًا)<sup>(١)</sup>

قاله الصمة<sup>(٢)</sup> بن عبدالله القشيري، تغزل به في بنت عمه ريبا، و(حننت) من الحنين، وهو الشوق. وواو (ونفسك) للحال، و(شعباكما) بفتح الشين المعجمة، أي: اجتماعكما. وهذا اللفظ من الأضداد<sup>(٣)</sup>. والشاهد في (معًا) حيث وقع مفردًا مردود اللام بمعنى جميعًا. وهو في محل الرفع على الخبرية، وهو قليل. كما أن جرهما بـ (من) قليل.  
قوله<sup>(٤)</sup>: (وقد تبني على السكون)، أي: إن لم تلق ساكنًا، فإن لقيته حركت بالفتح أو بالكسر كما ذكره الناظم بقوله:

..... وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَسَرَ لِسْكَوْنٍ يَتَّصِلُ

بتحريكها بالفتح على لغة من يفتحها حيث لم تلق ساكنًا أو للتخفيف، وبالكسر لالتقاء الساكنين نحو: مع القوم.

(١) البيت للصمة القشيري في: «ديوانه» (٩٣)، «أمالي القالي» ١/١٩٠، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٢١٥)، «المقاصد الشافية» ٤/١٢٦.

(٢) الصمة بن عبدالله بن الطفيل بن مرة القشيري. ت ٩٥هـ. شاعر بدوي غزل، كان يسكن بادية العراق، وانتقل إلى الشام، ثم خرج غازيًا يريد بلاد الديلم، فمات في طبرستان. «خزانة الأدب» ٢/٦٢، «الأعلام» ٣/٢٠٩.

(٣) «لسان العرب» (شعب) ٧/١٢٥: الشُعْبُ: الجمعُ والتفريق، والإصلاحُ والإفساد: ضدُّ.

(٤) ساقطة من (ج).

(فريشي منكم وهوأي معكم وإن كانت زيارتكم لماما)<sup>(١)</sup>

(فجعلها ك(هل) حين اضطر) جملة (فجعلها) حال، أي: قال: جاعلاً لها ك(هل) حالة الاضطرار<sup>(٢)</sup>.

قاله جرير، مدح به هشام بن عبد الملك، والريش: المال والخصب، والشاهد في (معكم) حيث بني على السكون وبتأوه عليه لغة ربيعة وغنم، ولم يحفظ سيبويه<sup>(٣)</sup> أنه لغة فزعم أنه ضرورة. واستشهاد الشارح بكلامه يقتضي موافقته.

٤١٠ - واضْمُنْ بِنَاءَ غَيْرِا اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهٗ اُضْيِفَ؛ نَاوِيَا مَا عُدِمَا  
٤١١ - قَبْلُ، كغَيْرُ، بَعْدُ حَسْبُ، اَوَّلُ وِدُونَ، وَالجِهَاتُ اَيْضًا وَعَلُ  
٤١٢ - وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا «قَبْلًا» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

قوله: (وينوي)، أي: إضافته. (معنى)، أي: مع عدم نية لفظ المضاف إليه؛ ليخرج ما لو نوى كما ذكره بعد ومع لزومه للظرفية حقيقة أو حكمًا؛ ليخرج نحو: (كل، وبعض) مما قطع عن الإضافة لفظًا. وثبتت له معنى ولم ينو فيه لفظ المضاف إليه.

قوله: (وذلك (غير، وقبل، وبعد))، أي: مع ما يأتي.

(١) البيت لجرير في: «ديوانه» (٢٢٥)، «شرح أبيات سيبويه» ٢/٢٩١، «المقاصد النحوية» ٣/٤٣٢، وللزاعي الثميري في «الكتاب» ٢/٢٨٧، «شرح التصريح» ٢/٤٨.

وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٣٠٦)، «شرح ابن عقيل» ٢/٦٧، «أوضح المسالك» ٢/٢٠٩، «شرح المفصل» ٢/١٢٨.

وفي (ج) زحزح البيت إلى ما بعد كلمة (الاضطرار) التالية.

(٢) هنا موضع البيت المزحزح في (ج).

(٣) «الكتاب» ٣/٢٨٧.

قال الأشموني ٢/١٦٣: وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة، وليس كذلك، بل هي لغة ربيعة وغنم، فإنها مبنية عندهم على السكون.

قوله: (دون لفظه) إصلاح لقول النظم: (ناويًا ما عدما) إذ المراد بـ(ما عدما) معنى المضاف إليه لا لفظه.

قوله<sup>(١)</sup>: (كقول الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف)<sup>(٢)</sup>

الشاهد في (قبل) حيث أعربه لكون المضاف إليه منويًا، أي: قبل ذلك، والمراد بـ(المولى) هنا: ابن العم، و(مولى) الثاني بدل من الضمير في (عليه) لكنه قدم للضرورة، والمعنى: نادى كل ابن عم قرابة قرائبه حتى يعينه فيما هو فيه من حرب أو نازلة فما رحمه أحد منهم ولا أجابه<sup>(٣)</sup> لدعائه.

قوله<sup>(٤)</sup>: (فيعربان منكرين)، أي: بالنصب بالظرفية وبالجر بـ(من) كما يؤخذ من كلامه عقبه، وبه علم أن في اقتصار النظم على النصب قصورًا.

قوله<sup>(٥)</sup>: (وقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم)<sup>(٦)</sup>

قاله عبدالله<sup>(٧)</sup> بن يعرب، وكان له ثأر فأدركه، والشاهد في (قبلاً)،

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٢١١، «شرح الأشموني» ٢/١٦٨، «شرح التصريح» ٢/٥٠، «شرح قطر الندى»، «المقاصد النحوية» ٣/٤٣٤، «الدرر» ١/٤٨٨.

(٣) من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت ليزيد بن الصمق في: «خزانة الأدب» ١/٤٢٦. ولعبدالله بن يعرب في: «الدرر» ١/٤٤٧، «المقاصد النحوية» ٣/٤٣٥. وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢١٣، «تذكرة النحاة» (٥٢٧)، «شرح التصريح» ٢/٥٠، «شرح ابن عقيل» ٢/٦٩، «شرح المفصل» ٤/٨٨.

(٧) عبدالله بن يعرب بن معاوية بن عباد بن البكاء بن عامر، شاعر كان له ثأر، فأدركه، فأنشد بعض الأبيات مفتخرًا.

«خزانة الأدب» ١/٤٢٩، «المقاصد النحوية» ٣/٣٤٥.



و(أغص) من غصص يغصص من باب: علم يعلم، و(الحميم)<sup>(١)</sup> البارد، من الأضداد، ويروى بالماء الفرات، أي: العذب السائغ وهو الأنسب؛ لأن الحميم يطلق على الحار كما قلنا وليس مرادًا.

قوله<sup>(٢)</sup>: (وقول الآخر:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية [فما شربوا بعدًا على لذة خمراً]<sup>(٣)</sup>

(الأسد) بضم الهمزة<sup>(٤)</sup> جمع أسد بفتحها، و(أسد خفية) بدل منه، و(خفية)<sup>(٥)</sup> بفتح أوله وكسر الفاء وتشديد الياء: اسم موضع، والشاهد في (بعدًا) و(على لذة) صفة (خمراً) فلما قدمت على موصوفها صارت حالاً.

قوله: (والسبب في أن بنيت هذه الأسماء... إلى آخره) كذا علل بناءها، وعلله غيره<sup>(٦)</sup> بشبهها بحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما قبلها من شبه الحرف بالجمود والافتقار.

وقوله: (فيكمل بذلك شبه الحرف)، أي: حصل به كمال شبه المذكورات بالحرف وإنما اعتبر في بنائها الشبه الكامل، مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لمراققتها في الإعراب بدليل إعرابها في أكثر أحوالها.

(١) «لسان العرب» (حمم) ٣/٣٤٠.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢١٥، «خزانة الأدب» ٦/٥٠١، «الدرر» ١/٤٤٦، «شرح التصريح» ٢/٥٠، «شرح الأشموني» ٢/١٦٩، «المقاصد النحوية» ٣/٤٣٦.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) «معجم البلدان» ٢/٣٨٠.

(٦) قال ابن عقيل في «المساعد» ٢/٣٥٣: فهذه وغيرها مقطوعة عن الإضافة لفظاً، مضافة معنًى، ولفظ المضاف إليه غير منوي، فتبنى على الضم؛ وإنما بنيت لشبهها حرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها، أو في تعلقها بما بعدها معنى ما يجعلها كالحرف لتعلقه بغيره. وانظر: «شرح المكودي» (١٥٥).

قوله<sup>(١)</sup>: (وبنيت على الضم؛ لأنه أقوى الأحوال... إلخ)، أي:  
أقوى الحركات في التنبيه على عروض سبب البناء.

٤١٣ - وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا      عَنَّهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا  
٤١٤ - وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا      قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ  
٤١٥ - لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ      مُمَاتِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

قوله: (ويقام<sup>(٢)</sup> الثالث مقام الأول)، المراد بالثالث: ما أضيف إليه الثاني، وإن لم يكن هو مضافاً، عكس ما قد يوهمه كلامه.

قوله: (وكقول الكلجة اليربوعي:

فأدرك إرقال العرادة ظلعها      وقد جعلتني من حزيمة إصبعاً)<sup>(٣)</sup>

وصف به قائله فرساً، والفاء) للطف والإرقال) نوع من السير،  
(والعرادة) اسم فرس كلحبة، و(ظلعها) فاعل (أدرك)، وقوله: (وقد  
جعلتني) حال، و(حزيمة) بفتح المهملة وكسر الزاي: هو ابن طارق الذي  
أغار على إبل الشاعر.

والشاهد في آخر البيت حيث حذف المضاف والمضاف إليه وأقيم ما  
أضيف إليه الثاني مقام الأول، أي: جعلتني من حزيمة قدر مسافة إصبع،  
والمعنى: أنه لما تبعه لحقه، ولم يبق بينهما إلا قدر مسافة إصبع حتى أدرك  
فرسه الطلع، أي: الغمز في مشيه، فتأخر عنه ففاته حزيمة.

قوله<sup>(٤)</sup>: (كقول الشاعر:

- 
- (١) ساقطة من (ج).  
(٢) قال ابن الناظم ٢٨٧/١: وقد يضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث...  
(٣) البيت للكلجة اليربوعي في «خزانة الأدب» ٤٠١/٤.  
وللأسود بن يعفر في «شرح المفصل» ٣١/١.  
ولرؤبة في «المغني» (٨١٤).  
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٧٤/٢.  
(٤) ساقطة من (ج).

أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نازًا<sup>(١)</sup>

قاله أبو دؤاد، أي: أتحسبين كل امرئ امرأً كاملاً، بل الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية، وأتحسبين كل نار توقد بالليل نازًا، بل النار هي النار التي توقد لقرى الزوار. (وتوقد) أصله تتوقد، والشاهد في (ونار) حيث حذف فيه المضاف، وترك المضاف إليه بإعرابه.

قوله: ونحوه قراءة ابن جمام<sup>(٢)</sup>: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»<sup>(٣)</sup> [الأنفال: ٦٧]، أي: عمل الآخرة، وفيه الشاهد، لكن المضاف ليس مثل المعطوف عليه لفظًا، وأيضًا المعطوف جملة فيها المضاف لا نفس المضاف، وقد نبه عليهما ابن هشام<sup>(٤)</sup> فقال: وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه كقولهم: ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك، أي: ولا مثل أخيه.

وقوله:

(أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نازًا)

أي: وكل نار؛ لثلا يلزم العطف على معمولي<sup>(٥)</sup> عاملين، ومن غير الغالب قراءة ابن جمام<sup>(٦)</sup>. (والله يريد الآخرة)، أي: عمل الآخرة، فإن

---

(١) البيت لأبي دؤاد في: «ديوانه» (٣٥٣)، «الكتاب» ٦٦/١، «خزانة الأدب» ٥٩٢/٩، «شرح التصريح» ٥٦/٢، «شرح المفصل» ٢٦/٣، «الدرر» ١٥٧/٢، «المقاصد النحوية» ٤٤٥/٣، «وبلا نسبة في الإنصاف» ٤٧٣/٢، «أوضح المسالك» ٢٢٣/٢، «شرح ابن عقيل» ٧٣/٢، «المغني» (٣٨٢)، «البهجة المرضية» (٣٣١)، «توضيح المقاصد» ٤٠٢/١، «المساعد» ٣٦٦/٢.

(٢) ابن جمام هو أبو الربيع سليمان بن مسلم «غاية النهاية» ٣١٥/١.

(٣) الرسم المصحفي (الآخرة).

انظر قراءة ابن جمام في «البحر المحيط» ٥١٨/٤، «الكشاف» ٢٣٧/٢، «شرح التصريح» ٥٦/٢، «المغني» ١١٩ - ٦٠٠.

(٤) «أوضح المسالك» ٢٢٣/٢ - ٢٢٤.

(٥) في (ج) زيادة: عند.

(٦) سليمان بن مسلم بن جمام، أبو الربيع الزهري. ت ١٧٠هـ. مقرئ جليل ضابط. =

المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف. انتهى<sup>(١)</sup>.

٤١٦ - وَيَخَذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ  
٤١٧ - بِشَرْطِ عَطْفٍ، وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتُ الْأَوَّلِ

قوله<sup>(٢)</sup>: (وكقول الشاعر:

إِلَّا عِلَالَةٌ أَوْ بَدَا هِيَ سَابِحٌ نَهْدُ الْجَزَارَةِ)<sup>(٣)</sup>

قاله الأعشى، والاستثناء من قوله قبله<sup>(٤)</sup>: ولا عطاء، ولا خفارة، أي: لا قبول عطاء لكم ولا خفارة (إلا علالة) بضم المهملة وهي بقية جري الفرس، وبقية كل شيء علالته، والشاهد فيه، أي: إلا علالة (سابع) أي: جار، و(البداهة) بضم الموحدة: أول جري الفرس، و(نهد الجزيرة)<sup>(٥)</sup> بفتح النون وضم الجيم، أي: غليظ اليدين والرجلين.

قوله: (وقد يفعل مثل هذا دون عطف كما تقدم من قول الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة)، تقدم تمامه وبيانه.

قوله<sup>(٦)</sup>: (وكقراءة بعض القراء) هو ابن محيصة<sup>(٧)</sup> إن قرئ ذلك بضم

---

= «غاية النهاية» ٣١٥/٢.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) مكانها بياض في (ج).

(٣) البيت للأعشى في: «ديوانه» (١٢٠)، «خزانة الأدب» ١٧٢/١، ١٧٣، ٤٠٤/٤،

٥٠٠/٦، «الخصائص» ٤٠٧/٢، «سز صناعة الإعراب» ٢٩٨/١، «شرح المفصل»

٢٢/٣، «الكتاب» ١٧٩/١، «شرح أبيات سيويه» ١٤٤/١.

(٤) البيت الذي قبله (ولا عطاء ولا خفاره).

(٥) «لسان العرب» (جزر) ٢٧١/٢.

(٦) الرّسم المصحفي (فلا خوف).

انظر: القراءة في «الإتحاف» (١٣٤)، «أوضح المسالك» ٢٢٦/٢، «شرح ابن عقيل» ٧٦/٢.

(٧) محمد بن عبدالرحمن بن محيصة السهمي بالولاء، أبو حفص. ١٢٣هـ. مقرر أهل

مكة بعد ابن كثير وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك

الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة.

«غاية النهاية» ١٦٧/٢، «الأعلام» ١٨٩/٦.

الفاء وكسر الهاء، ويعقوب إن قرئ بفتح الفاء وضم الهاء، بجعل الفتحة فتحة إعراب.

٤١٨ - فَضَلُ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلِ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا، أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ وَلَمْ يُعَبِّ

٤١٩ - فَضَلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَّازًا وَجِدَا بَأَجْنَيبِي، أَوْ بِسَفْتٍ أَوْ نِدَا

قوله: (الأولى: فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به أو ظرف) مثال الأول يأتي في كلامه، ومثال الثاني: قول بعضهم<sup>(١)</sup>: ترك يوماً نفسك وهوها سعي في رداها، وفي معنى الظرف المجرور.

قوله: (ومثل قراءة ابن عامر<sup>(٢)</sup> ما أنشده الأزهري من قول أبي<sup>(٣)</sup> جندل الطهوي<sup>(٤)</sup> في صفة جراد:

يفرك حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج)<sup>(٥)</sup>

الشاهد في آخره حيث فصل بين المتضايين بـ(القطن) وهو مفعول (فرك)<sup>(٦)</sup>، وروي بدل (يفرك) (يفركن)، أي: الجراد، و(الكنافج)<sup>(٧)</sup> بضم الكاف، أي: الممتلى والقاع) المستوي من الأرض<sup>(٨)</sup> و(المحالج) بفتح الميم جمع محلج بكسرهما، وهو الآلة التي يحلج بها القطن.

(١) انظر: «شرح الأشموني» ١٨١/٢، «توضيح المقاصد» ٤٠٦/١، «المساعد» ٣٦٨/٢، «شرح التسهيل» ٢٧٣/٣، وهو ليس من شواهد ابن الناظم.

(٢) قال ابن الناظم ٢٨٩/١: كقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُتَّتْ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ انظر القراءة في «الإتحاف» (٢١٧).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) جندل بن المشنى الطهوي، من تميم (٩٠هـ). شاعر راجز، كان معاصراً للراعي النميري، وكان يهاجمه، نُسب إلى جذته طَهْيَةَ. «الأعلام» ١٤٠/٢.

(٥) الرجز لأبي جندل الطهوي في: «شرح عمدة الحفاظ» (٤٩٢)، «المقاصد النحوية» ٤٥٧/٣، «شرح التسهيل» ٢٧٨/٣.

(٦) في (ج): منقول.

(٧) «لسان العرب» (كنفج) ١٧١/١٢.

(٨) ساقطة من (ج).

قوله :

(وحلق الماذي والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدانس)<sup>(١)</sup>

قاله عمرو<sup>(٢)</sup> بن كلثوم، والشاهد في آخره، حيث فصل بين المتضايين بـ (الحصاد)، وهو مفعول (دوس)، و(حلق) مجرور عطفاً على ما قبله. و(الماذي)<sup>(٣)</sup> بالمعجمة وتشديد الياء: من الدرود البيض، و(القوانس)<sup>(٤)</sup> جمع قونس: وهو أعلى البيضة من الحديد، و(كقول الطرمح:

يظفن بحوزي المراتع لم ترع بواديه من قرع القسي الكنائن)<sup>(٥)</sup>

الشاهد في آخره حيث فصل بين المتضايين بـ(القسي)، وهو مفعول (قرع) و(يظفن) الياء من<sup>(٦)</sup> أطاف به<sup>(٧)</sup>، أي: ألم به وقاربه، والضمير فيه يرجع إلى بقر الوحش، و(الحوزي)<sup>(٨)</sup> بضم المهملة وكسر الزاي، أي<sup>(٩)</sup>: الثور الذي يتبعه<sup>(١٠)</sup> وبقر الوحش في المرعى ومورد الماء، وهو الذي

---

(١) الرجز لعمرو بن كلثوم في «المقاصد النحوية» ٤٦١/٣.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٨٠/٢.

(٢) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، أبو الأسود. ت ٤٠ ق هـ. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان من أعز الناس نفساً، قتل الملك عمرو بن هند، ثم مات في الجزيرة الفراتية، له ديوان شعر.  
«الشعر والشعراء» ٢٤٠، «الأعلام» ٨٤/٥.

(٣) «لسان العرب» (مذي) ٦١/١٣.

(٤) «لسان العرب» (قونس) ٣١٨/١١.

(٥) البيت للطرمح في «ديوانه» (٤٨٦)، «شرح عمدة الحافظ» (٤٩٤)، «المقاصد النحوية» ٤٦٢/٣. وبلا نسبة في: «الإنصاف» ٤٢٩/٢، «الخصائص» ٤٠٦/٢.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) «لسان العرب» (طوف) ٢٢٢/٨.

(٨) «لسان العرب» (حوز) ٣٨٩/٣.

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) في (ج): يتبع.

يجوزهن ويجمعهن عنمن يقصدهن من بنى آدم وغيرهم، و(المراتع) جمع مرتع وهو: محل الرتع، أي: الأكل، و(لم ترع)<sup>(١)</sup> مجهول من الروع، وهو القرع<sup>(٢)</sup> و(البوادي) البوادر، و(الكنائن)<sup>(٣)</sup> جمع كنانة، وهي: الجعبة التي يجعل فيها السهام.

قوله<sup>(٤)</sup>: (وقول الآخر:

عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق<sup>(٥)</sup> البغاث الأجادل)<sup>(٦)</sup>  
(ومن يبلغ أعقاب الأمور فإنه جدير بهلك آجل أو معاجل)

الشاهد في (سوق البغاث الأجادل) حيث فصل بين المتضايفين بـ(البغاث)<sup>(٧)</sup> بتثليث الموحدة وبالثاء المثلثة<sup>(٨)</sup>: طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد، وهو مفعول (سوق) و(عتوا) أفسدوا و(إذ) بمعنى: حين و(السلم) بالكسر والفتح: الصلح.

و(الأجادل) جمع أجدل: طائر.

قوله<sup>(٩)</sup>: (وقول الأحوص:

لئن كان النكاح أحل شيء فلإن نكاحها مطر حرام)<sup>(١٠)</sup>

(١) «لسان العرب» (روع) ١٧٧٧/٣.

(٢) في (ج): الفزع.

(٣) «لسان العرب» (كنن) ١٢ / ١٧٣.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت الأول لبعض الطائيين في «شرح عمدة الحافظ» (٤٩١).

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٢٦/٢، «شرح الأشموني» ١٧٩/٢، «شرح التصريح» ٥٧/٢.

(٧) «لسان العرب» (بغث) ١ / ٤١٥.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) البيت للأحوص في: «ديوانه» (١٨٩)، «خزانة الأدب» ٤ / ٤١٥، «شرح التصريح»

٥٩/٢، «شرح شواهد المغني» ٢ / ٧٦٧، «المقاصد النحوية» ١ / ١٠٩.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢ / ٢٣٤، «المغني» (٨٨١)، «شرح التسهيل» ٣ / ٢٧٨.

وصف به قائله أحوال (مطر) اسم رجل كان أقبح الناس، وكانت امرأته من أجمل النساء، وأرادت فراقه وهو لا يرضى، والشاهد في (نكاحها مطر) حيث فصل بين المتضايفين بالضمير وهو مفعول (نكاح) ويجوز أن يكون فاعله إذ يقال: نكحته ونكحها. قال تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وروي رفع (مطر) ونصبه.

قوله: (وهذا ليس بضرورة إذ يمكنه أن يقول: فإن نكاحها مطر)، أي: بالرفع (أو مطراً) بالنصب، ويكون فاعلاً أو مفعولاً لـ(نكاحها)، ويكون المصدر مضافاً إلى [مفعوله، لا إلى (مطر)]<sup>(١)</sup>.

قوله:

(فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده)<sup>(٢)</sup>

الشاهد في آخره حيث فصل بين المتضايفين بـ(القلوص) وهو مفعول (زج)، و(الزج)<sup>(٣)</sup> الطعن بالرمح، و(المزجة)<sup>(٤)</sup> بكسر الميم: رمح قصير كالمزراق، و(القلوص)<sup>(٥)</sup> بفتح القاف: الشابة من النوق.

قوله<sup>(٦)</sup>(٧): (بمفعوله الثاني) أو بالظرف كما ذكره الناظم، وفي

(١) في (ج): معموله، أي: فاعله.

(٢) البيت بلا نسبة في: «الإنصاف» ٤٢٧/٢، «تخليص الشواهد» (٨٢)، «خزانة الأدب» ٤١٥/٤، ٤١٦، ٤٢١، «الخصائص» ٤٠٦/٢، «شرح الأشموني» ١٨٠/٢، «شرح المفصل» ١٨٩/٢، «الكتاب» ١٧٦/١، «المقاصد الشافية» ١٧٦/٤.

(٣) «لسان العرب» (زجج) ١٩/٦.

(٤) «لسان العرب» (زجج) ١٩/٦.

(٥) «لسان العرب» (قلص) ٢٨١/١١.

(٦) قال ابن الناظم ٢٨٨/١: الصورة الثانية: فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني.

(٧) مكانها بياض في (ج).



معناه<sup>(١)</sup> المجرور، مثال الظرف قول الشاعر: كناحت يوماً صخرة بعسيل<sup>(٢)</sup>.

ومثال المجرور: قوله ﷺ: «هل أنتم تاركوا لي صاحبي»<sup>(٣)</sup>، وفي معنى المفعول الثاني الثالث.

قوله<sup>(٤)</sup>: (كقول الشاعر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج)<sup>(٥)</sup>

الشاهد في آخره حيث فصل بين المتضايفين بقوله: (فضله) وهو المفعول الثاني ل(مانع). (ويؤمك)، أي: يقصدك، و(بالغنى) متعلق ب(يوقن). قوله: (بما نصبه المضاف من مفعول به) جعل<sup>(٦)</sup> (ما) منصوب بنزع الخافض و(مفعولاً) تمييزاً، وجعل غيره (ما) فاعل (فصل)، و(مفعولاً) حالاً أي: أجز أن يفصل المضاف ما نصبه المضاف حالة كون منصوبه مفعولاً به أو ظرفاً.

قوله: (مثال الفصل بالأجنبي من المضاف قول الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل)<sup>(٧)</sup>

---

(١) في (ج): معنى.

(٢) صدره:

قَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِذْحَتِي

(٣) البيت بلا نسبة في: «الدرر» ٤٣/٥، «شرح الأشموني» ١٨٢/٢، «شرح التصريح»

٥٨/٢، «همع الهوامع» ٥٢٣/٢، «شرح التسهيل» ٢٧٣/٣، «المساعد» ٣٦٨/٢.

(٤) من حديث أبي الدرداء في «صحيح البخاري» ١٣٣٩/٣، كتاب فضائل الصحابة.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٢٨/٢، «شرح الأشموني» ١٨١/٢، «شرح

التصريح» ٥٨/٢، «المقاصد النحوية» ٤٦٩/٣.

(٧) إعرابه هذا؛ لبيت ابن مالك وهو غير مذكور:

فَضَّلَ مُضَافٍ شَبَّهَ فِعْلٍ مَا تَصَبَّ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبَّ

البيت لأبي حنيفة الثميري في: «الإنصاف» ٤٣٢/٢، «خزانة الأدب» ٢١٩/٤، «الدرر»

١٦١/٢، «شرح التصريح» ٥٩/٢، «الكتاب» ١٧٩/١، «المقاصد الشافية» ١٨٦/٤.

وبلا نسبة في «الخصائص» ٤٠٥/٢، «وصف المباني» (٦٥)، «شرح ابن عقيل»

٧٨/٢، «شرح المفصل» ١٠٣/١، «همع الهوامع» ٥٢٥/٢، «المساعد» ٣٦٨/٢ =

قاله أبو حية<sup>(١)</sup> النميري، (وما) مصدرية، أي: رسم هذه الدار كخط الكتاب، والشاهد فيما بعده حيث فصل بين المتضايفين بالظرف، أعني: يومًا، وهو أجنبي عن (كف)، و(يقارب) و(يزيل) أي: يباعده. قوله: (وقول الآخر:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يومًا نبوة فدعاهما)<sup>(٢)</sup>

قالتة (عزة الخثعمية)<sup>(٣)</sup> رثت به ابنيها، والشاهد في أوله، حيث فصل بين المتضايفين بقوله: (في الحرب)، وهو أجنبي، و(النبوة)<sup>(٤)</sup> من نبا السيف إذا لم يعمل في الضريبة، أي: المضروب به. قال الجوهري<sup>(٥)</sup>: وإنما دخلته الهاء، وإن كان بمعنى مفعول؛ لأنه صار في عداد الأسماء كالنطيحة والأكيلة.

قوله<sup>(٦)</sup>: (وقول الآخر:

تسقي امتياحًا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف)<sup>(٧)</sup>

- 
- = «البهجة المرضية» (٣٣٣)، «توضيح المقاصد» ٤٠٨/١، «وأوضح المسالك» ٢٣٢/٢.
- (١) أبو حية الهيثم بن الربيع بن زرارة من بني نمير بن عامر. ت ١٨٣هـ. شاعر مجيد راجز من أهل البصرة، له ديوان شعري صغير.
- «الشعر والشعراء» ٧٧٨، «الأعلام» ١٠٣/٨.
- (٢) البيت لعمره الجشمية، أو لدرنا بنت عبيدة الجحدرية في «الإنصاف» ٤٣٤/٢، «الدرر» ٦١/٢، «المقاصد النحوية» ٤٧٢/٣، «المقاصد الشافية» ١٨٧/٤، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٠٨٣) ولدرنا بنت عبيدة في «شرح المفصل» ٢١/٣، «الكتاب» ١٨٠/١.
- وبلا نسبة في «الخصائص» ٢٩٥/١، «همع الهوامع» ٥٢٦/٢، «المساعد» ٣٦٩/٢، «توضيح المقاصد» ٤٠٨/٢.
- (٣) في (ج): عمرة الجنسية.
- (٤) «لسان العرب» (نبا) ٢٩/١٤.
- (٥) «الصحاح» (نبا) ص (١١٠٩).
- (٦) ساقطة من (ج).
- (٧) البيت لجريير في: «ديوانه» ٣٨٦/١، «الدرر» ١٦٠/٢، «شرح التصريح» ٥٨/٢، «المساعد» ٣٦٩/٢، وبلا نسبة في «همع الهوامع» ٥٢٤/٢، «البهجة المرضية» (٣٣٣)، «توضيح المقاصد» ٤٠٧/١، «أوضح المسالك» ٢٣١/٢.

قاله جرير، مدح به يزيد بن عبدالملك. والضمير في (تسقي) يرجع إلى أم عمرو قبله. (وامتياخاً)<sup>(١)</sup> من متح الماء يمتحه متحاً إذا نزع، والماتح: المستقي.

والشاهد فيما بعده؛ حيث فصل بين المتضايفين بـ(المسواك) وهو أجنبي، أو تسقى ندى ريقها المسواك، فـ(ندى) مفعول أول لـ(تسقى) و(المسواك) مفعول ثان، وهو أجنبي و(امتياخاً) حال بمعنى: ممتحية<sup>(٢)</sup>، أي: مستوكة، والكاف للتشبيه، و(ما) مصدرية. و(الرصف) فاعل (تضمن)، و(ماء المزنة) أي: السحابة مفعوله و(الرصف)<sup>(٣)</sup> جمع<sup>(٤)</sup> (رصفة، وهي من حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماء الرصف)<sup>(٥)</sup> أرق وأصفى. قوله<sup>(٦)</sup>: (وقول الآخر:

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا<sup>(٧)</sup>

قاله الأعشى ميمون بن قيس مدح به شخصاً و(أنجب) فعل يقال: أنجب الرجل إذا ولد نجيباً، و(والداه) فاعله، والشاهد في (أيام) مع ما بعده؛ حيث فصل بين المتضايفين بقوله: والداه به<sup>(٨)</sup>، إذ التقدير: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه أي: ولداه، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: نعم ما نجلاه هما.

(١) «لسان العرب»: (متح) ١٣/١٣.

(٢) في (ج): ممنوحة.

(٣) «لسان العرب»: (رصف) ٥/٢٢٧.

(٤) في (ج): زيادة: تضمن.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) البيت للأعشى في: «ديوانه» (٢٥٦)، «الدرر» ٢/١٦٤، «شرح التصريح» ٥٨/٢،

«المقاصد النحوية» ٣/٤٧٧. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/١٨٣، «المساعد»

٢/٣٧٠، «همع الهوامع» ٢/٥٢٧، «توضيح المقاصد» ١/٤٠٩، «أوضح المسالك»

٢/٢٣٠.

(٨) ساقطة من (ج).

قوله<sup>(١)</sup>: (ومثال الفصل بالنعث قول معاوية رضي الله عنه:

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب)<sup>(٢)</sup>

قاله معاوية لما اتفق ثلاثة من الخوارج على أن يقتلوا علي بن أبي طالب، وعمرو بن العاص، ومعاوية، فسلم اثنان وقتل علي رضي الله عنه، و(المرادي) هو عبدالرحمن بن ملجم، والشاهد في آخر البيت، إذ التقدير: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح كما ذكره الشارح.

قوله<sup>(٣)</sup>: (ومثال الفصل بالنداء قول الآخر:

كأن برذون أبا عصام زيد حمار دق باللجام)<sup>(٤)</sup>

الشاهد فيه ظاهر و(حمار) بالرفع<sup>(٥)</sup> خير (كأن).



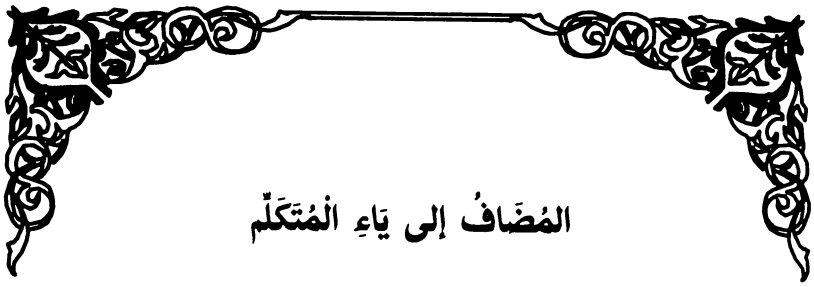
(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت لمعاوية بن أبي سفيان في: «الدرر» ١٦٢/٢، «شرح التصريح» ٥٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤٧٨/٣. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ١٨٥/٢، «شرح ابن عقيل» ٧٩/٢، «أوضح المسالك» ٢٣٥/٢، «همع الهوامع» ٥٢٦/٢، «توضيح المقاصد» ٤١٠/١، «المساعد» (٣٧٢)، «شرح المكودي» (١٥٩)، «المقاصد الشافية» ١٨٨/٤.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) الرجز بلا نسبة في: «الخصائص» ٤٠٤/٢، «الدرر» ١٦٣/٢، «شرح التصريح» ٦٠/٢، «المقاصد النحوية» ٤٨٠/٣، «همع الهوامع» ٥٢٧/٢، «شرح الأشموني» ١٨٦/٢، «المقاصد الشافية» ١٨٩/٤.

(٥) ساقطة من (ج).



## المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

- ٤٢٠ - آخِرَ مَا أَضِيفَ لِيَلْيَا اكْسِرَ إِذَا لَمْ يَكْ مُغْتَلًا: كِرَامَ، وَقَدَى  
 ٤٢١ - أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ، وَرَزِيدَيْنِ، فَذِي جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتِذِي  
 ٤٢٢ - وَتُدْعَمُ أَلْيَا فِيهِ، وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَوِضْمٌ فَانْكَسِرْهُ يَهْنُ  
 ٤٢٣ - وَالْفَا سَلَّمٌ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَن هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٌ

\* \* \*

### المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

قوله: (إلا أن يكون مقصوراً أو منقوصاً) بين به أنهما المرادان بقول الناظم، معتلاً بقرينة تمثيله بـ(رام)، و(قذى) وإلا فالمعتل أعم منهما نحو: ظبي، وصنو، وقد بين الشارح حكمه بعد.

قوله<sup>(١)</sup>: (وذهب الجرجاني<sup>(٢)</sup> .....

(١) ساقطة من (ج).

(٢) عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي.

أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، صنّف: «المغني في شرح الإيضاح»، «المقتصد في شرحه»، «إعجاز القرآن الكبير والصغير»، «الجمال»، «العمدة في التصريف»، وغير ذلك.

مات سنة إحدى - وقيل: أربع - وسبعين وأربعمائة.

«بغية الدعاة» ٩١/٢.

وابن الخشاب<sup>(١)</sup> (رحمهما الله تعالى)<sup>(٢)</sup> إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني). فيه في هذه الحالة أربعة مذاهب<sup>(٣)</sup> أحدها هذا، والثاني وقد ذكره الشارح أيضًا: أنه معرب بحركات مقدره في الرفع والنصب والجبر، وهو مذهب الجمهور. والثالث: أنه معرب بذلك في الرفع، والنصب وبالكسرة الظاهرة في الجبر، وإليه ذهب ابن مالك. والرابع: أنه لا معرب ولا مبني، وإليه ذهب ابن جني.

قوله: (فإذا أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء).

قال ابن هشام<sup>(٤)</sup>: ونذر إسكانه بعد الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَخْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وكسرها (بعدها)<sup>(٥)</sup> في قراءة الأعمش<sup>(٦)</sup> والحسن ﴿هِيَ عَصَايَ﴾<sup>(٧)</sup>، وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم. وعليه قراءة حمزة: ﴿بِمُضْرِحِي﴾<sup>(٨)</sup>.

- (١) عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي.
- كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة...
- صنف: «شرح الجمل» للجرجاني، «شرح اللمع» لابن جني - لم يتم - وغير ذلك.
- مات سنة سبع وستين وخمسمائة.
- «بغية الوعاة» ٢٩/٢ - ٣٠.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).
- (٣) انظر «توضيح المقاصد» ٤١٢/١، «المساعد» ٣٧٣/٢، «شرح الأشموني» ١٩٧/٢.
- (٤) «أوضح المسالك» ٢٣٧/٢ - ٢٣٨. انظر: «القراءة في البحر المحيط». وفي «حجة القراءات» (٢٧٩): «قرأ نافع: (وَمَخْيَايَ) ساكنة الياء، (ومماتي لله) بفتح الياء. وقرأ الباقون: (ومحياي) بفتح الياء، (ومماتي) ساكنة الياء.
- (٥) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد (١٤٨هـ). تابعي مشهور أصله من بلاد الرتي، ومنشأه ووفاته في الكوفة، كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح.
- «غاية النهاية» ٣١٥/١، «الأعلام» ١٣٥/٣.
- (٦) في (ب): بعد الألف. وما أثبتته من الأصل.
- (٧) سورة طه، الآية: ٢.
- (٨) سورة إبراهيم، الآية: ٢٢.

قوله: (وتقلب الضمة قبلها كسرة) خرج بالضمة الفتحة، كفتحة (مصطفى) فلا تغير كما علم من كلامه قبل.

قوله: (وأما الألف فتبقى ساكنة، والياء بعدها مفتوحة). قال المرادي<sup>(١)</sup>: وينبغي أن يستثنى منه<sup>(٢)</sup> ألف «لدى» و«على» الاسمية، فإن الأكثر فيها قلبها ياء<sup>(٣)</sup>، وفي استثناء<sup>(٤)</sup> هذين تسمح؛ لأن ألفهما ليست ألف مقصور، ولا مستثنى على أن قلبها بالأصح يختص بالاسمية، ولا بياء المتكلم بل يجري في غيرهما نحو: عليه، ولديه.

قوله<sup>(٥)</sup> (قال شاعرهم:

سبقوا هوي وأعنقوا لهوهم فتخرموا ولكل جنب مصرع)<sup>(٦)</sup>

قاله أبو ذؤيب الهذلي، رثى به بنيه الخمسة، هلكوا جميعًا في طاعون، والشاهد في (هوي) وأصله هواي. (وأعنقوا)، أي: تبع بعضهم بعضًا. (فتخرموا) مجهول، أي: تخرمتهم المنية واحدًا واحدًا.

(١) «توضيح المقاصد» ٤١٤/١.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في «التوضيح» ٤١٤/١: فإن الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

(٤) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٥٣٠/٢:

وقلبها في لدى، وإلى، وعلى، الاسمين أكثر وأشهر في اللغات من السلامة نحو: لدي، وعلى الشيء، وإلى، وبعض العرب يقول: لذاي وعلاي نقله أبو حيان معترضًا به على صاحب «التمهيد» في نفيه ذلك.

وانظر: «أوضح المسالك» ٢٤٠/٢، «شرح الأشموني» ١٩٤/٢.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: «شرح أشعار الهذليين» ٧/١، «الدرر» ١٦٥/٢، «سز صناعة الإعراب» ٧٠٠/٢، «شرح شواهد المغني» ١٢/١، «شرح قطر الندى» (١٩١)، «شرح المفصل» ٣٣/٣، «معجم الهوامع» ٥٢٩/٢.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ١٩٩/٣، «شرح الأشموني» ١٩٣/٢، «شرح ابن عقيل» ٨٥/٢، «المقاصد الشافية» ٢٠٧/٤، «شرح التسهيل» ٢٨٣/٣.

قوله: (ويجوز في ياء المتكلم مضافة إلى غير الأربعة) المعنى مضافاً إليها غير الأربعة، لكنه أراد بالإضافة النسبة، أي: منسوبة إلى غير الأربعة.

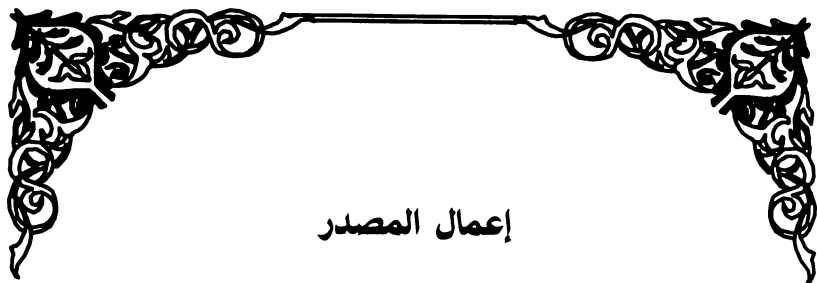
قوله: (والفتح هو الأصل، والإسكان تخفيف. وقيل: الإسكان هو الأصل، وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أولي، إذ هو أصل كل مبني، والفتح أصل ثان، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد)، قاله المرادي<sup>(١)</sup>، ومن ذلك بالإضافة في نحو: أب وأخ، ففيها الوجهان. وأجاز المبرد رد اللام وإدغامها في الياء مع الفتح.



---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٤١٢/١.





## إعمال المصدر

٤٢٤ - بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا، أَوْ مَجْرَدًا، أَوْ مَعَ أَلِ  
٤٢٥ - إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ»، أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ، وَلَا سَمَّ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

\* \* \*

### إعمال المصدر

قوله: (أو القائم بذاته)، أي: القائم الغير الصادر، وإلا فالقائم بذاته أعم من أن يكون صادرًا أو غير صادر.

قوله: (فإن كان أوله ميم مزيدة... إلخ) في جعله ما أوله ميم لغير مفاعلة اسم مصدر تجوز، بل هو مصدر حقيقة، نبه عليه ابن هشام في «شرح الشذور»<sup>(١)</sup>.

قوله: (لغير ثلاثي)، أي: مجرد.

قوله: (كالغسل والوضوء)، أي: من قولك: اغتسل غسلًا وتوضأ وضوءًا.

قوله: (وإلا فهو المصدر) يدخل فيه علم الجنس المعنوي ك(فجار، وحماد) للفجرة، والمحمدة، مع أنه ليس بمصدر، بل اسم مصدر.

(١) «شرح شذور الذهب» ٤١٠ - ٤١١.

قوله: (بشرط أن يقصد به قصد فعله... إلخ)، يشترط<sup>(١)</sup> فيه أيضاً الإظهار خلافاً للكوفيين وكونه مكبراً. وكونه غير محدود بالتاء إلا ما شذ، وأن لا يوصف قبل معموله. فلا يجوز (مروري بزید حسن وهو بعمر و قبيح)، ولا (عجبت من ضربك زيد). ولا (عرفت ضربتك زيداً). ولا (أعجبنى ضربك الشديد زيداً). لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالوصف، ومما خرج باشتراط أن محل ما ذكر محل المصدر المفعول المطلق ما لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله، فهو العامل لنيابته لا لمصدريته. ولهذا لا يقدر ب(أن) والفعل، كما ذكره الشارح بعد.

قوله: (فيقدر ب(أن) والفعل إن كان ماضياً أو مستقبلاً) يقدر أيضاً فيهما ب(ما) كما صرح به المرادي<sup>(٢)</sup>.

قوله: ومثله قول الشاعر:

بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقيل<sup>(٣)</sup>

قاله المرار التميمي. و(بضرب) متعلق ب(أزلنا). والشاهد في (رؤوس قوم) حيث نصب ب(ضرب) وهو منون (وهام)<sup>(٤)</sup> جمع هامة، وهي الرأس، وإضافتها إلى المرؤوس لاختلاف اللفظين، ومثل هذا توكيد. وإلى القوم وهو يذكر ويؤنث لكونه اسم جمع. قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمٌ نُوحًا﴾ [الشعراء: ١٠٥]، و(المقيل): الأعناق.

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٢/٢٠٢، «توضيح المقاصد» ٧/٢، «مع الهوامع» ٣/٥٤، «المساعد» ٢٢٦/٢ - ٢٢٩.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٦/٢: فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر ب(أن) أو ب(ما) وإن أريد به الحال قُدر ب(ما) ولم يُقَدَّر ب(أن)؛ لأنَّ مصحوبها لا يكون حالاً، فلذلك لم يقتصر على (أن) كما فعل بعضهم.

(٣) البيت للمرار بن منقذ التميمي في «المقاصد النحوية» ٣/٤٩٩.

وبلا نسبة في: «شرح أبيات سيبويه» ١/٣٩٣، «شرح المفصل» ٦/٦١، «شرح الأشموني» ٢/١٩٩، «الكتاب» ١/١٩٠، «شرح ابن عقيل» ٢/٨٩، «المقاصد الشافية» ٤/٢١٦.

(٤) «لسان العرب» (هوم) ١٥/١٦٢.

قوله: (كقول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل)<sup>(١)</sup>

أي: هو ضعيف النكاية. والشاهد في (أعداءه) حيث نصب بد(النكاية) وهو مصدر معرف بد(أل). و(الفرار) مفعول أول لد(يخال)، أي: يظن و(يراخى الأجل) مفعوله الثاني، أي: يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل. قوله: (وقال الآخر:

لقد علمت أولى المغيرة أنني لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا)<sup>(٢)</sup>

قاله المرار<sup>(٣)</sup> الأسدي. والشاهد في (مسمعا) حيث نصب بد(الضرب) وهو مصدر معرف بد(أل). والمعنى: لقد<sup>(٤)</sup> علمت أوائل الخيل المغيرة (أنني لقيت فلم أنكل)، أي: أعجز. وروي بدل (لقيت): لحقت، وكررت، وضربت. قوله: (وهو المنون)، أي: لفظًا أو تقديرًا ليشمل مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] على<sup>(٥)</sup> قراءة<sup>(٦)</sup> رفع القلوب.

(١) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٤١/٢، «خزانة الأدب» ١٢٧/٨، «الدرر» ٤٠٣/٢، «الكتاب» ١٩٢/١، «شرح التصريح» ٦٣/٢، «شرح الأشموني» ١٩٩/٢، «شرح ابن عقيل» ٩٠/٢، «همع الهوامع» ٥٩/٣، «المساعد» ٢٣٥/٢، «المقاصد الشافية» ٢١٧/٤.

(٢) البيت للمرار الأسدي في: «ديوانه» (٤٦٤)، «الكتاب» ١٩٣/١، «المقاصد الشافية» ٢١٧/٤. وللمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في «شرح المفصل» ٦٤/٦، «المقاصد النحوية» ٤٠٣، ٥٠١، وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٠٠/٢، «شرح ابن عقيل» ٩١/٢، «همع الهوامع» ٦٠/٣، «شرح التسهيل» ١١٦/٣.

(٣) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، وكان مفرط القصر، ضئيلاً، كان يهاجي المساور بن هند، كان كثير الشعر، كُتب عنه الكثير.

«معجم الشعراء» ٤٠٨، «الشعر والشعراء» ٧٠٣، «الأعلام» ١٩٩/٧.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في «البحر المحيط» ٥٧/٧: وقرئ (القلوب) بالرفع على الفاعلية بالمصدر الذي هو (تقوى) والضمير في (فيها) عائد على (البدن) على قول الجمهور.

قوله: (كقول الشاعر:

(وبعد عطائك المائة الرتاعا)<sup>(١)</sup> قاله القطامي، مدح به زفر بن الحارث الكلابي، وصدرة (أكفرا بعد رد الموت عني) والهمزة للاستفهام الإنكاري، أي: أكفر بعد رد زفر بن الحارث الموت عني وبعد ما ذكر، وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله، وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه. (والرتاع) بكسر الراء: الإبل التي ترتع. والشاهد في (المائة) حيث نصب (بعطائك) وهو اسم مصدر، أي: وبعد إعطائك إياي المائة الرتاعة من الإبل.

قوله: (وليس ذلك بمطرود في اسم المصدر، ولا فاش)، أي: كثير لكن اسم المصدر الميمي كالمصدر اتفاقاً.

٤٢٦ - وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمُلَ بِنَضْبٍ، أَوْ بَرَفِعَ عَمَلُهُ

قوله: (فإذا كان مضافاً جاز أن يضاف إلى الفاعل... إلخ)، المصدر المضاف خمسة أحوال<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو: ﴿وَمَا كَانَ أَسْتَعْفَاؤُا إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ [التوبة: ١١٤].

الثاني: عكسه نحو: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩].

الثالث: أن يضاف إلى فاعله وينصب مفعوله.

والرابع: عكسه، وقد ذكرهما الشارح كالثاني.

الخامس: أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو: عجبت

(١) البيت للقطامي في: «ديوانه» (٣٧)، «تذكرة النحاة» (٤٥٦)، «شرح التصريح» ٦٥/٢،

«شرح شواهد المغني» ٨٤٩/٢، «خزانة الأدب» ١٣٦/٨، ١٣٧، «الدرر» ٤٠٨/١.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٤٣/٢، «شرح الأشموني» ٢٠٥/٢، «شرح شذور

الذهب» «شرح ابن عقيل» ٩٤/٢.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٢٠٨/٢ - ٢١٠، «معجم الهوامع» ٦١/٣ - ٦٢.

من انتظار يوم الجمعة زيد عمراً.

وقوله<sup>(١)</sup>: (ونحوه قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف)<sup>(٢)</sup>

قاله الفرزدق، و(تنفي) من نفي الشيء: طرده و(يداها) فاعله والضمير فيه يرجع إلى الناقه. و(الهاجرة) نصف النهار عند اشتداد الحر.

قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>، و(الدراهم) جمع درهام لغة في درهم، فالياء ليست للإشباع بخلاف ياء (الصياريف) جمع صيرف.

ويروى بدل (الدراهم). الدنانير. والشاهد نفي... حيث أضيف فيه المصدر إلى مفعول، ورفع فاعله.

قوله: (بدليل قوله ﷺ آخره) نكتة العدول إلى الاستدلال به عن الاستدلال بآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] احتمال كون ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾ - في الآية - بدلاً من الناس، وفساد المعنى<sup>(٤)</sup> إذ المعنى حينئذ. والله على الناس - مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يحج البيت المستطيع.

(١) قال ابن الناظم ٢٩٨/١: وأن يضاف إلى المفعول فيجزه، ثم يرفع الفاعل نحو: بلغني تطلق هند زيد، ونحوه قول الشاعر:...

(٢) البيت للفرزدق في: «ديوانه»، «الإنصاف» ٢٧/١، «سر صناعة الإعراب» ٢٥/١، «شرح التصريح» ٣٧١/٢، «الكتاب» ٢٨/١، «خزانة الأدب» ٤/٤٢٤، ٤٢٦، «المقاصد النحوية» ٥٢١/٣، وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٣/٣١٨، «تخليص الشواهد» (١٦٩)، «شرح الأشموني» ٢/٢٠٩، «شرح ابن عقيل» ٢/٩٦.

(٣) «الصحاح» (درهم) ٤٠٠/١.

(٤) قال ابن عقيل في «شرحه» ٩٧/٢: وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ لِأَيْ سَيْلًا﴾، فأعرب (من) فاعلاً بل(حج)، ورُدُّ بأنه يصير المعنى: والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع، وليس كذلك ف(من) بدل من الناس والتقدير: والله على الناس مستطيعهم حج البيت.

٤٢٧ - وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْأَتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

قوله<sup>(١)</sup>: (إن كان مقدراً)، أي: المصدر.

قوله: (الجر حملاً على اللفظ) هو الأكثر والقياس.

قوله: (كما قال):

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم<sup>(٢)</sup>

قاله لبيد العامري، وصف به حمار وحش وأتانا قد كان في خصب  
زماناً حتى إذا وجد جذب أسرع فيها إلى كل نجد يرجو فيه أطيب الكلاء  
وأهني الورد.

وقوله: (تهجر)، أي: حمار الوحش، أي: سار في الهاجرة.

(والرواح)<sup>(٣)</sup> ما بين الزوال والليل. (وهاجها)، أي: الأتان، أي:  
آثارها في وقت طلب الماء، أي: طلبها الحمار مثل طلب المعقب، من:  
عقب في الأمر إذا تردد في طلبه مجداً. وفي نسخة: (وهاجه) والشاهد في  
(المظلوم) حيث رفع حملاً على المحل؛ لأنه صفة لـ(المعقب) في المعنى  
وهو فاعل (طلب)، وإن كان مجروراً لفظاً.

قوله: (وقال الآخر):

(١) قال ابن الناظم ٢٩٩/١: فإن أتبع المضاف إليه المصدر فلك في التابع الجر  
حملاً...

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في: «ديوانه» (١٢٨)، «الإنصاف» ٢٣٢/١، «خزانة الأدب»  
٢٤٢/٢ - ٢٤٥، «الدرر» ٤٨٥/٢، «شرح التصريح» ٦٥/٢، «شرح المفصل» ٦٦/٦،  
«المقاصد الشافية» ٢٥٧/٤. وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٤٢/٢، «شرح  
الأشوموني» ٢١٠/٢، «شرح ابن عقيل» ٩٨/٢، «معجم الهوامع» ٣/٣...

(٣) «لسان العرب» (روح) ١٧٦٩/٣.

السالك الثغرة اليقظان سالكها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل<sup>(١)</sup>

قاله المتنخل<sup>(٢)</sup> الهذلي.

و(السالك) خبر بعد خبر لقوله فيما قبله: (وأنت الحازم البطل).  
و(الثغرة)<sup>(٣)</sup> وهي: الثنية، بالنصب بالمفعولية وبالجر بالإضافة. وكذا  
يجوز الوجهان في (اليقظان)؛ لأنه صفة الثغرة و(سالكها) فاعله ويروى:  
كالثها، أي: حافظها (ومشي)، أي: ويمشي مشي الهلوك<sup>(٤)</sup> بفتح الهاء،  
أي: المرأة الفاجرة. و(الخيعل) قميص لا كم له، وقيل: قميص قصير،  
وهو مبتدأ، و(عليها) خبره، والجملة حال و(الفضل) بضم الفاء  
والضاد: اللابسة ثوب المهنة والخلوة كما قاله الشارح<sup>(٥)</sup>، والشاهد فيه  
حيث رفعه؛ لأنه صفة لـ(الهلوك) المرفوع على<sup>(٦)</sup> المحل؛ لأنه فاعل  
المشي. وقيل: (الفضل): الخيعل لبس تحته إزار فعليه هو صفة للخيعل  
فلا شاهد فيه.

قوله: (كما قال:

---

(١) البيت للمتنخل الهذلي في: «تذكرة النحاة» (٣٤٦)، «خزانة الأدب» ١١/٥، «شرح  
أشعار الهذليين» ١٢٨١/٣، وللهمذلي في «الخصائص» ١٦٧/٢، «سر صناعة الإعراب»  
٦١١/٢.

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢١١/٢، «معجم الهوامع»... «شرح التسهيل»  
١٢٠/٣.

(٢) المتنخل الهذلي مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي أبو أثيلة، شاعر من  
نواحي هذيل، قال الأصمعي: هو صاحب أجود قصيدة طائية قالتها العرب.

«الشعر والشعراء» ٦٦٣، «الأعلام» ٢٦٤/٥.

(٣) «لسان العرب» (نغر) ١٠٤/٢.

(٤) «لسان العرب» (هلك) ١١٩/١٥.

(٥) «شرح ابن الناظم» ٣٠٠/١.

(٦) ساقطة من (ج).

قد كنت<sup>(١)</sup> دأيتُ بها حسناً مَخَافَةَ الإفلاسِ والليانِ<sup>(٢)</sup>

قاله زياد العنبري<sup>(٣)</sup>. و(دأيتَه) من المداينة، وهي المعاملة المقتضية للدين و(بها)، أي<sup>(٤)</sup>: بالقينة. و(الليانا) بفتح اللام أكثر من كسرهما: المطل بالدين. والشاهد فيه حيث نصب عطفًا على محل الإفلاس؛ لأنه منصوب بالمفعولية للمخافة.

قوله: (كقول القائل:

يمرون بالدهنا خفأفا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائق<sup>(٥)</sup>  
على حين ألهى الناس جل أمورهم فنذلاً زريق المال نذل الثعالب

تقدم بيانه في باب المفعول المطلق. والشاهد في (ندلاً) فإنه بدل من (اندل): من نذل يندل: إذ اختلس، أي: اندل يا زريق المال.

وهو متحمل لضمير الفاعل وناصب للمفعول به، ومنهم من يجعل العامل الفعل المقدر كما أنه الناصب للمصدر الذي هو بدل منه.



- 
- (١) في (ج): كانت.  
(٢) الرجز لرؤية في: ملحق ديوانه (١٨٧)، «الكتاب» ١/١٩١. ولزياد العنبري في «شرح التصريح» ٦٥/٢، «شرح المفصل» ٦٥/٦.  
وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢٤٧، «خزانة الأدب» ٥/١٠٢، «شرح ابن عقيل» ٢/٩٩، «شرح المفصل» ٦/٦٩، «المغني» (٦١٩)، «شرح التسهيل» ٣/١٢٠.  
(٣) زياد العنبري، شاعر مقلّ راجز. «المقاصد النحوية» ٣/٥٢٠.  
(٤) ساقطة من (ج).  
(٥) تقدم تخريجه.





## إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

٤٢٨ - كَفَيْهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ    إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَنْزِلِ  
 ٤٢٩ - وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَزَفَ نِدَا    أَوْ تَفْيَا، أَوْ جَا صِفَةً، أَوْ مُسْنَدًا

\* \* \*

### إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

[قوله: (في إفادة الحدوث)<sup>(١)</sup>، أي: إلى آخر ما قدمه]<sup>(٢)</sup> (٣)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (والصلاحية)<sup>(٥)</sup>... إلخ) مفاد مما قبله بقريته قوله بعد: (ومن ثم لم يكونا لغير الحال).

قوله: (ولا يعمل بمعنى الماضي) خالف فيه الكسائي<sup>(٦)</sup> ومن وافقه

(١) قال ابن الناظم ٣٠١/١: ما دلّ على حدث، وفاعله جاريًا مجرى الفعل في إفادة الحدوث.

(٢) سقط من (ب): «إلى آخر ما قدمه».

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٥) قال ابن الناظم ٣٠١/١: والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي، والحال، والاستقبال.

(٦) قال ابن عقيل في «المساعد» ١٩٧/٤: ... وهو أيضًا قول هشام وأبي جعفر بن مضاء، واحتجوا بأن عمل اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل. ورُدُّ بالمنع، بل عمله لمشابهته له في عدد الحروف وموازنته في الحركات والسكنات مع موافقة المعنى، واحتجوا =

محتجين بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَيْدِ﴾ [الكهف: ١٨] ولا حجة لهم فيه؛ لأنه على حكاية الحال. فالمعنى: يبسط ذراعيه بدليل ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ﴾، ولم يقل: وقلناهم.

قوله: (والغالب أن اسم الفاعل المجرد... إلى آخره) ذكر هنا تبعاً لوالده في النظم لعمل اسم الفاعل شرطين؛ أحدهما: أن يكون بمعزل عن المضي، والثاني: (الاعتماد على ما ذكر، وزاد في «التسهيل»<sup>(١)</sup> شرطين، وقد ذكر<sup>(٢)</sup>هما الشارح بعد؛ أحدهما: أن لا يكون مصغراً، والآخر: أن لا يكون موصوفاً خلافاً للكسائي<sup>(٣)</sup> في إجازته إعماله مطلقاً. وفصل ابن عصفور<sup>(٤)</sup> وغيره بين إعماله موصوفاً قبل الصفة، وبين إعماله موصوفاً بعدها فأجاز الأول دون الثاني؛ لأن الأول إنما ضعف بعد العمل، والثاني بعكسه.

٤٣٠ - وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَخْدُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ

قوله: (ومثله قول الأعرشي:

- 
- = بالسماع، ومنه (باسط ذراعيه) ورُدَّ بما سبق من حكاية الحال.  
 وانظر: «مع الهوامع» ٧٠/٣، «توضيح المقاصد» ١٢/٢، «شرح الأشموني» ٢١٦/٢، «شرح شذور الذهب» ص(٣٨٧).
- (١) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٧٤/٣: ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يُقصد به معنى الفعل كصاحب في أكثر الاستعمال؛ لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منوي. ولا إذا صُغِرَ أو وُصِفَ، أو قُصد به المعنى، ولم توصل به الألف واللام. وانظر: «المقاصد الشافية» ٢٧٠/٤ - ٢٧١.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).
- (٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٧٤/٣: (وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف؛ لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظاً. ولم ير الكسائي ذلك مانعاً؛ لأنه حكى عن بعض العرب: أظنني مرتحلاً وسُوَيْرًا فرسخًا...). وانظر: «شرح الأشموني» ٢١٦/٢.
- (٤) انظر: «توضيح المقاصد» ١٤/٢.

كناطح صخرة يوماً ليوهونها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل)<sup>(١)</sup>

والشاهد في: (كناطح صخرة) فإنه اسم فاعل عمل عمل فعله؛ لاعتماده على موصوف مقدر تقديره: (أنت كوعل ناطح صخرة)، (ليوهونها) أي: ليزعزعها. (وأوهى)<sup>(٢)</sup> من أوهيت الجلد أي: خرقته. والضمير من قرنه للوعل. (والوعل): كبش الجبل.

قوله: (وقول عمر بن أبي ريبة:

وكم مالى عينيه من شيء غيره إذاراح نحو الجمره البيض كالدمي)<sup>(٣)</sup>

(كم) خبرية مبتدأ خبره محذوف، أي: لا يفيد نظره شيئاً، والشاهد في: (مالى عينيه) مثل الذي قبله، والتقدير: كم رجل مالى.

(وراح) من الرواح بالعشي. (والبيض) جمع بيضاء، روي بالرفع على أنه اسم (راح)، وبالجر على أنه بدل من شيء. واسم (راح) مستتر راجع إلى (مالى)، وخبره (نحو الجمره) (وكالدمي) صفة (البيض)، جمع: دمية. وهي الصورة التي ينقشها النقاش.

قوله: (ومنه: يا طالعاً جبلاً، ويا حسناً وجهه) كما ذكر الذي ذكره، إنما هو في (يا طالعاً جبلاً) وأما تمثيله بـ(يا حسناً وجهه) فليس يحسن؛ لأن حسناً صفة مشبهة كما ذكره لا اسم فاعل.

٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ اِزْتَضِي

(١) البيت للأعشى في «ديوانه» (١١١)، «شرح التصريح» ٦٦/٢، «المقاصد النحوية» ٥٢٩/٣.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٤٩/٢، «شرح الأشموني» ٢١٨/٢، «شرح شذور الذهب» (٣٩٠)، «شرح ابن عقيل» ١٠٣/٢.

(٢) «لسان العرب» (وهي) ٤١٩/١٥.

(٣) البيت لعمر بن أبي ريبة في «ديوانه» (٤٥٩)، «الكتاب» ١٦٥/١، «شرح أبيات سيويه» ١٧٨/١، وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ١٠٢/٢، «شرح التسهيل» ٧٣/٣.

قوله: (باتفاق)<sup>(١)</sup> مردود بحكاية والده، الخلاف في «التسهيل»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فأعطى حكمه في العمل كما أعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه) (في)<sup>(٣)</sup> جعل وقوعه صلة (ال) مسوغاً لعطف عليه<sup>(٤)</sup> نظر؛ لأنه قد عطف الفعل عليه مع أنه لم يقع صلة (ال) كقوله تعالى: ﴿أَوْلَتْ يَرَا إِلَىٰ الظَّيْرِ فَوَقَّهُمْ صَفَّيْنِ وَرَقِيصَيْنِ﴾ [الملك: ١٩].

قوله<sup>(٥)</sup>: (عند جميع النحويين) يغني عنه قوله فيما مر: (قبل العمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال باتفاق) مع أنه مردود بحكاية والده، الخلاف فيه كما مر.

٤٣٢ - فَعَالٌ، أَوْ مِفْعَالٌ، أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةِ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلُ  
٤٣٣ - فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فِعْلٍ قَلٌّ ذَا، وَفِعْلٍ

قوله: (أما العسل فأنا شراب) الشاهد في نصب (العسل) بـ(شراب).

(وإنه لمنحار بوائكها) الشاهد في نصب (بوائكها)<sup>(٦)</sup> بـ(منحار)، وهي جمع بانكة، وهي الناقة الحسنة الفتية.

قوله: (وأنشد):

(١) قال ابن الناظم ٣٠٢/١: إذا كان صلة الألف واللام قبل العمل بمعنى المضي والحال والاستقبال باتفاق.

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٧٣/٣: ... وليس نصب ما بعد المقرون بـ: ال مخصوصاً بالمضِيِّ خلافاً للرُّماني ومَنْ وافقه، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش، ولا بفعل مضمرٍ خلافاً لقوم.

(٣) انظر: «شرح المكودي» ص (١٦٤) (بحرفيته).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) انظر: «الكتاب» ١١١/١، وهو من شواهد ابن عقيل ١٠٦/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٠/٢، «الكتاب» ١١٢/١، وهو من شواهد ابن عقيل ١٠٦/٢، «أوضح المسالك» ٢٥٣/٢.

(٦) «لسان العرب» (بوك) ٣٨٩/١.

أخا الحرب لباسًا إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا<sup>(١)</sup>

قاله القلاخ<sup>(٢)</sup> بن حزن، بضم القاف وبالحاء المعجمة، والشاهد في (لباسًا) حيث نصب (جلالها)<sup>(٣)</sup>، أي: دروعها وحواشيها. (والخوالف)<sup>(٤)</sup> جمع خالفة، وهي عمود الخباء، والمراد به (الخباء). و(أعقلا)<sup>(٥)</sup> خبر بعد خبر لـ(ليس)، وهو من تضطرب رجلاه من الفزع، يريد أنه لا يفارق الحرب، وكني عنه بقوله: (أخا الحرب)، أي: مؤاخية وملازمة. وإذا حضر الحرب لا يلج الخباء ويستتر، بل يظهر ويحارب.

قوله: (وقال الراعي):

عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة تجر عنده وحجيج<sup>(٦)</sup>  
قلا دينه واهتاج للشوق إنها على الشوق إخوان العزاء هيوج

(عشية) مضاف إلى الجملة؛ لأن (سعدى) اسم امرأة، مبتدأ خبره

---

(١) البيت للقلاخ بن حزن في «خزانة الأدب» ١/١٥٧، «الدرر» ٢/٣١٨، «الكتاب» ١/١١١، «شرح التصريح» ٢/٦٨، «شرح المفصل» ٦/٧٩ - ٨٠، «المقاصد الشافية» ٤/٢٨١، و«شرح أبيات سيويه» ١/٣٦٣.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٢٥٠، «شرح الأشموني» ٢/٢٢٠، «شرح شذور الذهب» ص(٣٩٢)، «شرح ابن عقيل» ٢/١٠٥، «همع الهوامع» ٣/٧٤.  
(٢) القلاخ بن حزن جناب من بني حزن بن منقر بن عبيد بن الحارث، راجز. «الشعر والشعراء» ٧١١.

(٣) «لسان العرب» (جلل) ٢/٦٦٤.

(٤) «لسان العرب» (خلف) ٤/١٩٠.

(٥) «لسان العرب» (عقل) ٩/٣٢٩.

(٦) البيتان للزاعي الثُميري في «ديوانه» (٢٩).

والبيت الأول لأبي ذؤيب في «شرح أشعار الهذليين» (١٣٥)، «الكتاب» ١/١١١. والبيت الثاني للزاعي الثُميري في «شرح أبيات سيويه» ١/١٥، ١٦، ولأبي ذؤيب في «الكتاب» ١/١١١.

وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ٢/١٠٦، «شرح الأشموني» ٢/٢٢١، «المقاصد الشافية» ٤/٢٨٢، «شرح التسهيل» ٣/٧٩.

الجملة الشرطية بعده (ودومة)<sup>(١)</sup> بضم الدال عند اللغويين وبفتحها عند المحدثين بين الشام والعراق، التي تسمى دومة<sup>(٢)</sup> الجندل (وتجر، جمع تاجر مبتدأ خبره (عنده)، والجملة صفة (راهب). (وحجيج) جمع حاج، عطف على (تجر) (قلا دينه)<sup>(٣)</sup>، أي: أبغضه. جواب الشرط. (واحتاج)، أي: ثار. والشاهد في (إخوان العزاء هيوج) كما قرره الشارح: ومعنى (إخوان العزاء) أصحاب الصبر، (وهيوج) خبر (إن).

قوله: (يعني أنه قد يبنى اسم الفاعل لقصد المبالغة على فعيل) قضيته ككلام النظم أنه إنما يكون للمبالغة إذا كان للفاعل لا للمفعول.

قال بعضهم: وهو الحق بدليل قولهم: (قتيل)، والقتل لا يتفاوت، أي: لأنه إزهاق الروح ولا تفاوت فيه.

قوله: (وقول الشاعر:

فتاتان أما منهما فشببيهة هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا)<sup>(٤)</sup>

قاله عبدالله بن قيس الرقيات، أي: هما فتاتان وفصلهما إلى ما ذكره، أي: أما واحدة منهما فشببيهة... إلى آخره. والشاهد في (شببيهة هلالاً) وروي بدل (وأخرى) و(الأخرى) بدرج الهمزة.

قوله: (وأنشد سيبويه<sup>(٥)</sup> رحمه الله على إعمال (فَعِيل):

(١) «معجم البلدان» (دومة).

(٢) في (ج): (دولة).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات في «شرح التصريح» ٦٨/٢، «المقاصد النحوية» ٥٤٢/٣.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١١٣/١، «شرح الأشموني» ٢٢٣/٢، «شرح التسهيل» ٨١/٣، «المقاصد الشافية» ٢٩١/٤.

(٥) «الكتاب» ١١٣/١.

حَذِرَ أَمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنَ مَا لَيْسَ مَنجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ<sup>(١)</sup>

قاله أبو يحيى اللاهقي أي: هو حذر، والشاهد في (حذر أمورًا)،  
و(لا تضير) صفة (أمرًا)، و(أمن) عطف على (حذر) والبيت يحتمل المدح  
والذم.

قوله: (ومثله قول زيد الخيل:

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد)<sup>(٢)</sup>

قاله زيد الخيل، وهو الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير، وكانت له  
خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها، و(أنهم مزقون عرضي) وهو ظاهر،  
وعرض<sup>(٣)</sup> الرجل: جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحمي عنه  
و(الجحاش) جمع جحش خبير مبتدأ محذوف، والكرملين<sup>(٤)</sup> بكسر الكاف  
وفتح الميم: اسم ماء في جبل طيء، أراد أن هؤلاء عندي كجحاش هذا  
الموضع الذي يصوت عند ذلك الماء، وهو معنى قوله: (لها فديد)<sup>(٥)</sup>  
بالفاء، أي: صوت.

٤٣٤ - وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

(١) البيت لأبان اللاهقي في «خزانة الأدب» ١٦٩/٨. ولأبي يحيى اللاهقي في «المقاصد  
النحوية» ٥٤٣/٣. وبلا نسبة في: «الكتاب» ١١٣/١، «شرح الأشموني» ٢٢٣/٢،  
«شرح ابن عقيل» ١٠٧/٢، «شرح المفصل» ٧١/٦.

(٢) البيت لزيد الخيل في: «ديوانه» (١٧٦)، «خزانة الأدب» ١٦٩/٨، «الدرر» ٣١٩/٢،  
«شرح التصريح» ٦٨/٢، «شرح شذور الذهب» (٣٩٤)، «شرح المفصل» ٧٣/٦،  
«توضيح المقاصد» ١٩/٢، «المقاصد الشافية» ٢٩٠/٤.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٥٤/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٢/٢، «شرح  
ابن عقيل» ١٠٨/٢، «همع الهوامع» ٧٤/٣.

(٣) «لسان العرب» (عرض) ١٤٠/٩.

(٤) «معجم البلدان» ٤٥٦/٤.

(٥) «لسان العرب» (فدد) ٢٠٠/١٠.

قوله<sup>(١)</sup>: (ومن إعمال الجمع قول طرفة:

ثم زادوا أنهم في قومهم غفرَ ذنبهم غير فخر)<sup>(٢)</sup>

أي: زادوا بأنهم. والشاهد في (غفر ذنبهم) بضم الفاء جمع غفور، وهو خبر (أن)، و(غير فخر) خبر بعد خبر. و(فخر) بضم الخاء جمع فخور من الفخرة.

قوله: (وقال الآخر: أو إلفًا مكة من ورق الحمي)<sup>(٣)</sup>.

قاله العجاج، وصدده: القاطنات البيت غير (الرثم): بضم الراء جمع رائمة (من رام)<sup>(٤)</sup>، أي: برح و(الأوالف) جمع: ألفة من ألف ألفة. والشاهد فيه حيث نصب (مكة) وهو مجموع، وانتصابه على الحال مما قبله.

(والورق)<sup>(٥)</sup> بضم الراء جمع ورقاء، وهي التي في لونها بياض إلى

سواد.

و(الحمي) أصله الحمام، حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف (ياء)، والفتحة كسرة للقافية، وقيل: حذفت الألف<sup>(٦)</sup> وأبدلت الميم الثانية (ياء).

(١) قال ابن الناظم ٣٠٥/١: (ما سوى المفرد، وهو المثنى والجمع، يحكم لهما في الإعمال بما يحكم للمفرد، ويشترط لهما ما اشترط ثَمَّ. ومن إعمال الجمع...).

(٢) البيت لطرفة بن العبد في: «ديوانه»، «خزانة الأدب» ١٨٨/٨، «الدرر» ٣٢١/٢، «الكتاب» ١١٣/١، «شرح أبيات سيبويه» ٦٨/١، «شرح التصريح» ٦٩/٢، «شرح المفصل» ٧٤/٦، «المقاصد الشافية» ٢٩٦/٤.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٥٧/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٥/٢، «شرح ابن عقيل» ١١٠/٢، «همع الهوامع» ٧٦/٣.

(٣) الرجز للعجاج في: «ديوانه» ٤٥٣/١، «شرح ابن عقيل» ١٠٩/٢، «الكتاب» ٢٦/١، «المقاصد الشافية» ٢٩٤/٤.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٥١٩/٢، «الخصائص» ١٣٥/٣، «شرح التصريح» ١٨٩/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٥/٢، «شرح المفصل» ٧٥/٦.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) «لسان العرب» (ورق) ٢٧٦/١٥.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).



قوله: (وقال الآخر):

ممن حملن به وهن عواقد حيك النطاق فشب غير مهبل<sup>(١)</sup>

قاله أبو كثير الهذلي، مدح به تأبط شرًا، وكان زوج أمه، أي: هو من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم. والشاهد في (عواقد حيك النطاق) حيث نصب (حيك) بـ(عواقد)، وهو جمع، و(الحيك) الطرائق، جمع حبيكة.

وقوله: (فشب)، أي: الممدوح. (مهبل)<sup>(٢)</sup> من أهبله اللحم وهبله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضًا ويقال: هو الذي حملت به أمه وهي مكروهة. والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكروهة غير مطاوعة جاء الولد نجيبًا.

قوله<sup>(٣)</sup>: (ولو صغر اسم الفاعل أو نعت بطل عمله)، قالوا<sup>(٤)</sup>: لأن التصغير والنعت من خصائص الأسماء فيبعد عن مشابهة الفعل، وعورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وهما لا يمنعان العمل.

وأجيب: بأن التثنية والجمع جاء بعد استقرار العمل بسبب جريانه على الفعل بخلاف التصغير [والنعت، وفيه وقفه.

قوله: (وسُوَيْرًا فرسخًا) تصغير<sup>(٥)</sup> سائر. قال المرادي<sup>(٦)</sup>: ولا حجة فيه؛ لأن (فرسخًا) ظرف، والظرف تعمل فيه رائحة الفعل.

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي في: «الإنصاف» ٢/٢٨٩، «خزانة الأدب» ٨/١٩٢ - ١٩٤، «الكتاب» ١/١٠٩، «شرح أشعار الهذليين» ٣/١٠٧٢، «شرح المفصل» ٦/٧٤، «المقاصد الشافية» ٤/٢٩٤.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/٢٢٦، «المغني» (٨٩٩).

(٢) «لسان العرب» (هبل) ١٥/٢١٠.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/٧٤.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٦) «توضيح المقاصد» ٢/١٤.

قوله: (ومما يحتج به الكسائي في إعمال الموصوف قول الشاعر:

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخليلت المزابل)<sup>(١)</sup>

قاله بشر بن أبي حازم<sup>(٢)</sup>، أي: إذا رجعت فاقد لولدها. (خطباء)<sup>(٣)</sup>

أي: بينة الخطب، وهو الأمر العظيم: (وفرخين)، أي: ولدين. وفيه الشاهد حيث عمل فيه (فاقد) بعد وصفه بـ(خطباء).

وأجيب<sup>(٤)</sup> عنه: بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره (فاقد)، أي: فقدت

فرخين. أو بـ(رجعت) (بإسقاط حرف الجر، أي: رجعت على فرخين ورجعت)<sup>(٥)</sup> من الترجيع، وهو أن تقول عند المصيبة: إنا لله وإنا إليه راجعون، وذكر جواب إذا، و(الخليط): المخالط. و(المزابل) المبين كما جاء في رواية.

٤٣٥ - وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًا، وَخَفِضَ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

قوله: (إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال)، لا يختص

الحكم بذلك، بل يجري في اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا كان صلة لـ(أل).

قوله: (جاز أن ينصب المفعول الذي يليه وأن يجره) محل جوازهما

في اسم<sup>(٦)</sup> الظاهر، أما الضمير المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد

(١) البيت لبشر بن أبي حازم في: «المقاصد النحوية» ٥٦٠/٣ وليس في «ديوانه». وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ٧٤/٣، «شرح الأشموني» ٢١٧/٢.

(٢) بشر بن أبي حازم عمرو بن عوف الأسدي أبو نوفل (٢٢٢ق.هـ). شاعر جاهلي فحل من الشجعان، من أهل نجد. توفي قتيلاً في غزوة أغار بها على صعصعة بن معاوية. «طبقات فحول الشعراء» ٩٧، «الأعلام» ٥٤/٢.

(٣) «لسان العرب» (خطب) ١٣٤/٤.

(٤) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٧٤/٣: لا حجة في هذا لإمكان تخريجه على جعل (فرخين) منصوباً بـ(رجعت) على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجعت على فرخين فحذف (على) وتمدّى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب (فرخين) بـ(فقدت) مقدراً مدلولاً عليه باسم الفاعل الموصوف؛ فإن ما لا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

وجوبًا نحو: هذا مكرمك. وذهب الأخفش<sup>(١)</sup> وهشام إلى أنه في محل نصب، فلو فصل الضمير عن اسم الفاعل لم يكن إلا في محل نصب كالهاء في (وايكة)، أما غير المجرد نحو: المكرمك، والمكرموك. فالضمير فيه عند سيبويه كالظاهر. وزعم الأخفش أنه في محل نصب.

قوله: (شبهاً بمصحوب الألف واللام، وبالمنون)، أي: شبهاً باسم الفاعل المصحوب بـ(أل)، وبالمنون إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فإنه يعمل في الحالين، فكذا اسم الفاعل الماضي.

قوله: (وعندي: أن المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى المضي لغير المفعول الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إياه، فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره) يُرَدُّ بأن الاقتضاء غير كاف، بل هو مع المشابهة التامة بالفعل الذي هو الأصل في العمل، وذلك بالمشابهة اللفظية والمعنوية مع الاعتماد على ما مرَّ ليقرب من الفعل، وإلا فلا يعمل فلا يصح القياس.

٤٣٦- واجرُز، أو انصبَّ تابع الذي انخَفَض كَمُبْتَغِي جَاهِ، وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

قوله: (فالوجه) الأنسب بما بعده فالأوجه.

قوله<sup>(٢)</sup>: (وعلى إضمار فعل) هو مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> واقتصر على

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٢٢٧/٢. قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٧١/٣ - ٧٢: وقيل - وعليه الأخفش وهشام - : محلّه نصب، وزال التنوين أو النون في مُكْرِمَاك ومُكْرِمُوك للطافة الضمير لا للإضافة. قالوا: لأنَّ موجب النَّصْب المفعولية: وهي محقَّقة، وموجب الجَزْ الإضافة وليست محقَّقة؛ إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور، ولم يتعيَّن سبباً له.

ورُدُّ بالقياس على الظاهر، فإنَّه لا يحذف التنوين فيه إلا للإضافة، ويتعيَّن النصب لفقد شرط الإضافة، بأن كان في اسم الفاعل (أل) وخلا منها الظاهر والمضاف إليه، ومرجع الضمير.

(٢) قال ابن الناظم ٣٠٧/١: فإن كان اسم الفاعل صالحاً للعمل كان نصب التابع على وجهين: على محل المضاف إليه، أو على إضمار معك...

(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ١٦٩/١: ونقول في هذا الباب: هذا ضاربٌ زيد وعمرو، إذا اشركت بين الآخر والأوّل في الجاز؛ لأنّه ليس في العربية شيء يعمل في حرف=

الفعل؛ لأنه الأصل، وإلا فحقه أن يقول: فعل أو اسم فاعل أو على إضمار عامل.

قوله: (ومثل هذا قول الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق)<sup>(١)</sup>

(دينار) علم على رجل. والشاهد في (عبد رب) حيث نصب بالعطف على محل (دينار) أو بعامل مضمَر، أي: أو تبعث عبد رب و(أخا عون) بدل من (عبد رب).

قوله<sup>(٢)</sup>: (التقدير: وجعل الشمس) سكت عن ناصب ﴿سَكَا﴾ للعلم به مما قدمه في قوله: (وأما غيره فلا بد من نصبه... إلخ.

٤٣٧ - وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُغْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ  
٤٣٨ - فَهَوَ كَفِعْلِ صِيغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَغْنَاهُ كَالْمُغْطَى كَفَأْنَا يَكْتَفِي

قوله: (ما دل) أي: اسم دل، ولو عبر به كان أولى.

٤٣٩ - وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَغْنَى كَ«مَحْمُودُ» الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

قوله: (إذا أزيلت النسبة إليه) لفظ (إليه) صلة النسبة، أي: أزيلت عنه النسبة إليه.

---

= فيمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى وتَضَمَّرَ له ناصبًا، فتقول: هذا ضاربٌ زيد وعمراً، كأنه قال: ويضرب عمراً أو وضاربٌ عمراً.

(١) البيت لجار بن رألان أو لجرير أو لتأبط شراً، أو هو مصنوع في «خزانة الأدب» ٢١٥/٨، أو لجرير أو لمجهول أو هو مصنوع في «المقاصد النحوية» ٥١٣/٣. ولجرير في «الدرر» ٤٨٧/٢.

وبلا نسبة في: «الأنساب» ١٧١/١، «شرح أبيات سيبويه» ٣٩٥/١، «شرح الأشموني» ٢٢٨/٢، «المقاصد الشافية» ٣٠٧/٤، «شرح ابن عقيل» ١١٢/٢.

(٢) قال ابن الناظم ٣٠٧/١: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَلَمْ يَجْعَلْ أَيْدِيَ سَكَا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُجَبَانًا﴾ التقدير: جعل الشمس والقمر حساباً.

## أبنية المصادر

٤٤٠ - فَعَلَ قِيَاسُ مَضَرِّ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدٍ رَدًّا

\* \* \*

### أبنية المصادر

قوله: (وَلَثَمَهُ لَثْمًا) هو من: لثمت الحجارة خف البعير: إذا أصابته وأدمته. قاله الجوهري<sup>(١)</sup>.

٤٤١ - وَفَعِلَ اللَّازِمُ بِأَبِهِ فَعَلٌ كَفَرَجٌ، وَكَجَوَى، وَكَشَلَلٌ

قوله: (وكجوى)، الجوى: الحرقفة وشدة الوجد من عشق وحنن، تقول منه: جوى الرجل بالكسر فهو (جو) مثل (دو) قاله الجوهري<sup>(٢)</sup>.

٤٤٢ - وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلُ فَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَفَدَا

٤٤٣ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا: فِعَالًا أَوْ فَعْلَانًا فَادِرٍ أَوْ فَعَالًا

قوله: (وهو المستوجب لأحد الأوزان المذكورة)، أي: مع وزن (فعليل) الآتي بيانه من أن الشارح أشار إليه قبيل هذا أيضًا بقوله: أو سير.

(١) «الصاح» (لثم) ٤٣٣/٢.

(٢) «الصاح» (جوا) ٢٢٥/١.

٤٤٤ - فَأَوَّلُ لِدِي امْتِنَاعِ كَأَبِي      والثَّانِي لِلَّذِي افْتَضَى تَقَلُّبًا  
٤٤٥ - لِلذَّا فُعَالٌ، أَوْ لِمَصَوْتٍ، وَشَمِلٌ      سَيْرًا، وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

قوله: على ما في نسخة: (أو إياء) بعد قوله: (امتناع) الأولى العطف بالواو لترادف اللفظين.

قوله: (وزكم) مبني للمفعول ولم يسمع<sup>(١)</sup> إلا كذلك، فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر لأصله المقدر.

قوله<sup>(٢)</sup>: (ونعق الراعي نعاءً)، أي: صاح.

قوله<sup>(٣)</sup>: (وأزت القدر أزازًا)، أي: غلت<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وبغم الظبي بُغامًا، وضبح الثعلب ضُبأحًا)، أي: صوتًا<sup>(٥)</sup>.

قوله<sup>(٦)</sup>: (للسير) تبع فيه النظم، وحقه أن يقول: لضروب<sup>(٧)</sup> السير. ليخرج نحو: سار سيرًا، وذهب ذهابًا، وسعى سعيًا، ومشى مشيًا.

قوله: (نحو: زمل زميلًا)، الزميل: ضرب من سير الإبل.

قوله<sup>(٨)</sup>: (كنعيب): هو من نعب الغراب، ينعب وينعب نعبًا، ونعيبًا ونُعَابًا وتنعابًا، أي: صاح<sup>(٩)</sup>. ويطلق النعيب على السير السريع.

قوله: (صهل الفرس)، أي: صوت.

(١) «لسان العرب» (زكم) ٦/٦٣: وَرُكِمَ الرَّجُلُ وَأُرْكِمَهُ اللهُ فَهُوَ مَرْكُومٌ.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «لسان العرب» (أزز) ١/١٣٢.

(٥) «لسان العرب» (ضبح) ٨/١٣.

(٦) قال ابن الناظم ١/٣١٠: وَأَمَّا فَعِيلٌ فَهُوَ لِلشَّيْرِ...

(٧) في (ج): المصيرفي.

(٨) قال ابن الناظم ١/٣١٠: وَكَثِيرًا مَا يُوَافِقُ (فُعَالًا) كَنَعِيبٍ.

(٩) «لسان العرب» (نعب) ١٤/١٩٧.

قوله: (وصخذ الصَّرْدُ صَخِيْدًا)، أي: صاح.

قوله: (وصرخ صراخة) الصريخ الخالص.

٤٤٦ - فَمُوَلَّةٌ فَمَالَةٌ لِفَعْلًا      كَسَّهْلَ الْأَنْسَرُ، وَزَيْدٌ جَزَلًا  
٤٤٧ - وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى      فَبَابُهُ الثَّقُلُ، كَسُخْطِ، وَرِضَى

قوله: (الأبنية المذكورة: إما من الكثرة... إلخ)، حقه أن يقول: أبنية المصادر إما... إلى آخره.

قوله: (وما جاء من أبنية المصادر مخالفا لها)، يعني: مخالفا لأبنية المصادر المقيسة وهي القسم الأول خاصة. وأما الثاني: فغير مقيس، فهو المراد بقوله: (وما جاء... إلخ) آخره. فلو قال: مما جاء... إلى آخره. كان أولى.

وقوله: (عليه) الأولى عليها.

وقوله: (فنظائره) ليس له كبير معنى فلو قال بدله: فهو قليل. كان أولى.

قوله: (ولم يخرج عن ذلك إلا (فعالة) فإنها قد كثرت في الحرف) هذا وارد على الناظم؛ لأن كلامه يقتضي أنه موقوف على النقل، وهذا من الكثرة بحيث يقاس عليها.

٤٤٨ - وَعَظِيرٌ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيْسٍ      مَضْدَرِهِ كَقُدْسِ التَّقْدِيْسِ  
٤٤٩ - وَرَكَهَ تَزْكِيَّةً، وَأَجْمِلًا      إِجْمَالٌ مِّنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا  
٤٥٠ - وَاسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً ثُمَّ أَقِمَ      إِقَامَةً، وَعَالِبًا ذَا التَّالِيْمِ  
٤٥١ - وَمَا يَلِي الْأَجْرُ مُدًّا، وَافْتَحَا      مَعْ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُحَا  
٤٥٢ - بِهَمْزٍ وَضَلِ كَاضْطَفَى، وَضَمَّ مَا      يَزْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا

قوله: (نحو: أقام إقامة)، أصله: أقوم إقوامًا، نقلت حركة العين إلى الفاء فبقيت العين ساكنة فحذفت الألف فقلبت العين ألفًا. و عوض عن

المحذوف بناء التانيث فصار أقام إقامة، وكلامه يقتضي أن إعلال العين إنما حصل بعد حذف الألف، فأعلت بعد ذلك بقلبها ألفاً كما مر؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وهو صحيح وما في «التوضيح»<sup>(١)</sup> وغيره من أن قلبها ألفاً قبل حذف الألف صحيح أيضاً. واستشكاه بأن شرط قلبها ألفاً ألا يكون بعدها ألف، يرد بأن هذا الشرط إنما ذكره في معتل اللام؛ ليخرج به نحو (غزواً ورمياً) إذ القلب فيه يستلزم الحذف فليس بنحو: (غزى، ورمى) بخلافه في معتل العين الذي الكلام فيه، ثم ما اقتضاه كلامه من أن المحذوف الألف الزائدة هو مذهب<sup>(٢)</sup> الخليل وسيبويه، ومذهب الأخفش والفراء أنه العين.

قوله: (أراه إراء)<sup>(٣)</sup> جعله من معتل العين بناء على القول بأن الهمزة من حروف العلة. وأصل (إراء): إراياً. نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين، وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.

قوله: (وإن كان تَفَعَّلَ) فمصدره على (تفعل)، أي: صحيح اللام أو معتلها، لكن معتلها تبدل الضمة التي قبل آخره كسرة كتوقى وتوقياً، وتجلى تجلياً.

قوله في النظم: (إجمالاً من تجملاً تجملاً) [(إجمال) مضاف إلى (مَنْ) و(من) موصول صلته (تجملاً تجملاً)]<sup>(٤)</sup> بتقديم المصدر على الفعل.

٤٥٣ - فِغْلَالٌ، أَوْ فِغْلَلَةٌ لِفِغْلَالًا وَاجْعَلْ مَقْيَسًا ثَانِيًا، لَا أَوْلَا

قوله: (كدحرج دحرجة، وبهرج بهرجة)، مثالان لمصدر (فعلل).

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٢٦٢: تُنْقَلُ حَرَكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ، فَتُقَلَّبُ أَلْفًا، ثُمَّ تَحْذَفُ الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ...

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٥.

(٣) في (ب): إراءة. وما أثبتته نقلاً من الأصل.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).



وقوله: (بيطر بيطرة، وحوقل حوقلة)، مثالان للملحق بـ(فعلل).

والبهرج<sup>(١)</sup>: الباطل، والرديء من الشيء. وبيطر<sup>(٢)</sup> الدواب إذا عالجهما بشق جرحها. ونحوه<sup>(٣)</sup> وحوقل الشيء إذا ضعف ونحف من الكبر يقال: حوقل الشيخ إذا كبر وفتن عن الجماع.

قوله: (نحو: سرهف سرهافًا)، السرهفة<sup>(٤)</sup>: نعمة البدن. يقال: سرهفت الصبي إذا أحسنت غذاءه.

قوله: (وهو عند بعضهم مقيس) كلام والده في «التسهيل»<sup>(٥)</sup> يقتضي اعتماده، وكلامه هنا بخلافه. وقال ابن هشام<sup>(٦)</sup>: هو قياسي في المضاعف كـ(زلزال)؛ سماعي في غيره كـ(سرهاف).

٤٥٤ - لِفَاعَلَ الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَةُ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَةُ

قال<sup>(٧)</sup>: (ويجوز فتح أول المضاعف، والأكثر حينئذ أن يعني به اسم الفاعل نحو: ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ [الناس: ٤]، أي: الموسوس)، وحكى الصاغاني في المضاعف ضم الفاء.

قوله<sup>(٨)</sup>: (نحو: ياسرة)، يقال: ياسر بأصحابك، أي: خذ بهم يسارًا، أو يامن بهم، أي: خذ بهم يمينًا.

(١) «لسان العرب» (بهرج) ٥١٨/١.

(٢) «لسان العرب» (بيطر) ٤٣٠/١.

(٣) «لسان العرب» (حقل) ٢٦٤/٣.

(٤) «لسان العرب» (سرهف) ٢٤٩/٦.

(٥) انظر: «شرح التسهيل» ٤٧٢/٣.

(٦) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٢٦٣: وفِعْلَالٌ - بالكسر - إن كان مضاعفًا كزَلْزَالٍ ووسْوَاسٍ، وهو في غير المضاعف سماعي، كسَرْهَفٍ سِرْهَافًا.

(٧) «أوضح المسالك» ٢/٢٦٣.

(٨) قال ابن الناظم ١/٣١٢: وتنفرد مُفَاعَلَةُ، غَالِبًا بما فاؤه ياء نحو: يَاسِرَةُ مُيَاسِرَةٌ وَيَاسِرَةُ مُيَاسِمَةٌ...

قوله: (وقولي غالبًا احتراز من نحو: يومه مياومة ويومًا)، المحترز عنه بقوله<sup>(١)</sup>: «يوم فهو نادر لاستثقال الكسرة على الياء».

قوله: (إلا بثبت)<sup>(٢)</sup> هو بتحريك الباء، أي: حجة. قاله ابن الأثير<sup>(٣)</sup> وغيره.

قوله: (كقول الراجز:

وهي تنزي دلوها تنزياً كما تُنزي شهلةً صبيًا)<sup>(٤)</sup>

أي: تلك المرأة تحرك دلوها لإخراجه من البئر بيديها تحريكًا كتحريك الشهلة أي: العجوز في ترقيصها الصبي. وخص الشهلة؛ لأنها أضعف من الشابة. والشاهد في (تنزياً) إذ القياس فيه: تنزية بوزن تفعلة كما تقول: سمى تسمية، وزكى تزكية، لكنه أتى كمصدر فعل الصحيح اللام نحو: سلم تسليمًا.

قوله: (وتملق الشيء تملاقًا)، يقال: تملقه<sup>(٥)</sup> وتملق له تملقًا وتملاقًا، أي: تودد إليه وتلطف له.

(١) من (ج).

(٢) «لسان العرب» (ثبت) ٨٠/٢.

(٣) المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني العلامة مجد الدين أبو السعادات الجزري الإربلي المشهور بابن الأثير. من مشاهير العلماء وأكابر النبلاء، ولد سنة أربع وأربعين وخمسائة، له من التصانيف: «النهاية في غريب الحديث»، «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، «البديع في النحو»، «الباهر في الفروق في النحو»، وغير ذلك. مات سنة ست وستمائة.

«بغية الوعاة» ٢٢٨/٢ - ٢٢٩.

(٤) الرجز بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٦٤/٢، «شرح الأشموني» ٢٣٥/٢، و«الخصائص» ٩٩ ٣٠٢/٢، «شرح ابن عقيل» ١٢٠/٢، «شرح المفصل» ٥٨/٦، «توضيح المقاصد» ٢٧/٢، «شرح المكودي» (١٧١). والرواية في «شرح الأشموني»: باتت تُنزي.

(٥) «لسان العرب» (ملق) ١٨١/١٣.

قوله: (ومن مجيء (تفاعل) على (فعليل)) ذكره مصدر (تفاعل) السماعي فرع ذكر مصدره القياسي ولم يذكره، وحكمه أنه يضم رابعه نحو: تباعد تباعدًا، ويمكن بالعناية إدراجه في قول الناظم أمثال: قد (تلملما). بحمله على ما زيدت التاء أوله لكنه حينئذٍ يغني عن قوله: (تجملا تجمل).

قوله<sup>(١)</sup>: (نحو: حوَقَل حِقَالًا) سمع فيه أيضًا حوَقَالَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (قال الراجز:

يا قوم قد حوَقَلت أو دنوت      وبعد حيقال الرجال الموت)<sup>(٣)</sup>

تقدم بيان (معنى)<sup>(٤)</sup>: (حوقل) والشاهد في (حيقالا) فإنه بوزن (فيعال) وهو مصدر (فوعل) والقياس فيه (فوعلة) كدحرجة.

٤٥٥ - وَفَعَلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ      وَفَعَلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ

قوله: (فيدل على المرة منه بالوصف)، كأن يقال في مثاليه: رحمة عظيمة، ونعمة عظيمة، ومثله يجرى في (فعللة) بالكسر للهيئة، فإذا كان بناء المصدر على (فعللة) ك: نشد نشدة فيدل على الهيئة منه بالوصف، كأن يقال في هذا المثال: نشدة عظيمة. وكذا يقال في غير الثلاثي كإقامة واحدة، واستقامة واحدة.

(١) قال ابن الناظم ٣١٢/١ ومن مجيء فَوَعَلَ عَلَى فَيْعَالٍ نحو: حَوَقَلَ حِقَالًا...

(٢) يرى ابن عقيل في «المساعد» ١٢٧/٢ أن أصل حيقال هو حوَقَالَ فقلبت الواو ياءً للكسرة كميزان.

(٣) الراجز لرؤية في: «ديوانه» (١٧٠)، «المقاصد النحوية» ٥٧٣/٣.

وبلا نسبة في: «شرح ابن عقيل» ١٢٣/٢، «شرح المفصل» ١٥٥/٧، «المساعد» ٦٢٧/٢، «المنصف» ٣٩/١، ٧/٣.

(٤) ساقطة من الأصل.

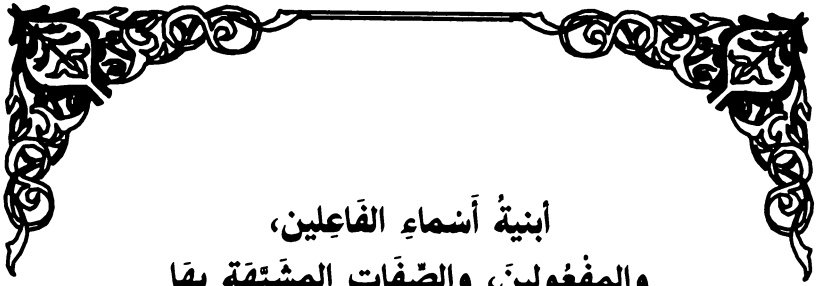
٤٥٦ - في حَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّالِمَةِ وَشُدُّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْحِمْزَةِ

قوله: (هو حسن العمة)، لك أن تقول: كيف يصح أن يمثل بالعمة أولاً للهيئة من الثلاثي وثانيًا لها من غيره، وظاهر كلام «الصحاح»<sup>(١)</sup> وغيره تخصيص ذلك بالثاني.



---

(١) «الصحاح» (عمم) ١٦٣/٢.



## أبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، وَالْمَفْعُولِينَ، وَالصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ بِهَا

٤٥٧ - كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

\* \* \*

### أبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ بِهَا

الأولى زيادة: (والمفعولين) عقب الفاعلين كما في نسخة من المتن، ثم حذف قوله: (والصفات المشبهة بها) من هنا لترجمته بها بعد، أو حذف الترجمة بها بعد.

قوله: (فإن كان له) أي: لما دل على حدث وصاحبه.

قوله: (وَعَدًا فَهُوَ عَاذٍ) هو بالمعجمتين، يقال: غَذَا (١) الماء، أي: سال. وهو بهذا المعنى لازم. وبمعنى: غذوت الصبي باللبن، أي: ربيته به. متعدد، وكل منهما صحيح هنا.

قوله: (وأما المسموع فنحو: أمن فهو آمن) بناه على أنه لازم، وليس كذلك بل هو متعدد، وقد مثل به له ابن هشام (٢)، فقال: (كأمنه، وشربه

(١) «لسان العرب» (غذا) ٣١/١٠.

(٢) «أوضح المسالك» ٢/ ٢٦٦.

وركبه). انتهى. يقال: أمنت<sup>(١)</sup> الشيء أمناً: ضد خفته.

قوله: (ويفهم هذا التفصيل من قوله بعد) لا حاجة إلى قول: (بعد).

٤٥٨ - وَهَوَّ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ، وَفَعِلٌ غَيْرَ مَعْدَى، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلٌ

٤٥٩ - وَأَفْعَلٌ فَنَلَانَ نَحْوَ أَشِيرٍ وَنَحْوَ صَدْيَانَ، وَنَحْوَ الْأَجْهَرِ

قوله: (وغرث)، يقال: غرث<sup>(٢)</sup> غرثاً، أي: جاع.

قوله: (وصديان)<sup>(٣)</sup>، أي: عطشان.

٤٦٠ - وَفَعُلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمَلٌ

قوله: (أن يجيء على (فعل)) خبر<sup>(٤)</sup> (الذي) وكلامه يقتضي أن فعلاً وفعيلاً غير قياسيين. قال المرادي<sup>(٥)</sup>: وهو مخالف لما قاله والده في «شرح التسهيل» من أن من استعمل القياس فيهما فهو مصيب.

قوله: (فهو شهم)<sup>(٦)</sup>، أي: جلد ذكي الفؤاد.

٤٦١ - وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ، وَفَعَلٌ وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْتَنَى فَعَلٌ

قوله: (فهو أحرش)، (هو بالحاء المهملة والشين المعجمة: الخشن، يقال: حرش)<sup>(٧)(٨)</sup> الشيء حروشة، أي: خشن. وأما حرش الضب حرساً بمعنى: هيجه في جحره بيده ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه كما قاله

(١) «لسان العرب» (أمن) ٢٢٣/١.

(٢) «لسان العرب» (غرث) ٤٠/١٠.

(٣) «لسان العرب» (صدي) ٣١١/٧.

(٤) قال ابن الناظم ٣١٥/١: الذي كثر في اسم الفاعل من (فعل) حتى كاد يطرد: أن يجيء على (فعل، أو فعيل).

(٥) «توضيح المقاصد» ٣٠/٢.

(٦) «لسان العرب» (شهم) ٣١١/٧.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٨) «لسان العرب» (حرش) ١٢٤/٣.

الجوهري<sup>(١)</sup> وغيره، فهو على (فعل) بفتح عينه وهو متعدد، فليس مما نحن فيه.

- ٤٦٢ - وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ  
٤٦٣ - مَعِ كَسْرٍ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمُّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا  
٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمَثَلِ الْمُنتَظَرِ  
٤٦٥ - وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدُ زِنَةٌ مَفْعُولٍ كَأَنَّ مِنْ قَصْدِ  
٤٦٦ - وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ، أَوْ فَتَى كَجَبِيلِ

قوله<sup>(٢)</sup>: (يعني: أنه قد يستغنى في بناء اسم الفاعل من (فعل) بمجيئه على غير فاعل) تفسير بحسب المعنى، وإلا فحقه أن يقول: قد يستغنى (فعل) بمجيء اسم فاعله على غير فاعل.

تنبیه: في إطلاق اسم الفاعل على ما مرَّ من الأوزان التي على<sup>(٣)</sup> غير (فاعل) تجوز في الاصطلاح الشائع، فإنها صفات مشبهة، أما ما كان بوزن (فاعل) فهو اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما دل على الثبوت ك: طاهر القلب. وشاحط الدار، أي: بعيدها، فصفة مشبهة أيضًا كما سيأتي في بابها.

قوله: (تقول: ناب عن بناء وزن (مفعول) في الدلالة على اسم المفعول من الفعل الثلاثي ذو (فعليل)) لا يختص ذلك بوزن (مفعول) بل يأتي في وزن (فاعل) كقدير وعليم، وخرج، بالدلالة نيابته عن ذلك في العمل فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتل أبوه. ولهذا قال في «التسهيل»: إنه ينوب عنه في الدلالة لا العمل. وقد أجاز ابن عصفور ويحتاج إلى سماع، قاله المرادي<sup>(٤)</sup>.

(١) «الصحاح» (حرش) ٢٥٢/١.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٣١/٢، «شرح الأشموني» ٢٤٤/٢ - ٢٤٥.

قوله: (لم يقس عليه)، أي: فلا يقال: ضربت في مضروب، ولا  
علم في معلوم، ولا قويل في مقول.

قوله: (بإجماع) رد بأن بعضهم جعله مقيسًا فيما ليس له (فعليل)  
بمعنى (فاعل) كـ(جريح)، و(قتيل)، و(كحيل) لا فيما له (فعليل) بمعنى  
(فاعل) كـ(علم)؛ لثلا يحصل اللبس، وقد ينوب فعليل عن مُفعل نحو:  
أعقدت العسل فهو عقيد بمعنى: معقد، وأعله المرض فهو عليل بمعنى:  
معلل.





## الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

- ٤٦٧ - صِفَةٌ اسْتُخِيسَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمَشْبَهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ  
 ٤٦٨ - وَضَوْعُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

\* \* \*

### الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

قوله: (والصلاحية... إلى آخره) مفاد مما قبله بقرينة قوله قبل:  
 فلذلك... إلخ).

قوله: (قال الشاعر:

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح)<sup>(١)</sup>

قاله أشجع السلمى، و(جازع) خبر أنا و(من رُزء) صلته، والرزء<sup>(٢)</sup>  
 بضم الراء: المصيبة، والشاهد في (فارح) حيث حول - لقصد الحدوث -  
 عن (فرح) الذي هو صفة مشبهة، والمعنى: ولا أنا فارح بسرور بعد موتك.

(١) البيت لأشجع السلمى في: «ديوانه» (٢٠٠)، «خزانة الأدب» ٢٩٥/١، «المقاصد  
 النحوية» ٥٧٤/٣، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٨٥٨).

وبلا نسبة في «توضيح المقاصد» ٣٣/٢.

(٢) «لسان العرب» (رزأ) ٢٠٠/٥.

قوله: (وقد تكون جارية عليه)، أي: إذا أضيف إلى مرفوعه كما قدمته في الباب السابق.

قوله: (ومما تخصص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرّها الفاعل بالإضافة)، أي: بأن تحسن تحويل إسناد الصفة عن المرفوع بها إلى ضمير موصوفها.

قوله: (فإن ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل، إلا إذا أمن اللبس فقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو: زيد كاتب الأب، يريد: كاتب أبوه)، قال المرادي<sup>(١)</sup>: (ليس هذا على إطلاقه بل نقول: إن قصد ثبوت اسم الفاعل فإن كان من لازم عومل معاملة الصفة المشبهة فتقول: (زيد قائم الأب) بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه، وإن كان من متعد بحرف جر، فكذلك (عند الأخفش، ونقل المنع عن الجمهور، وإن كان من متعد إلى واحد فكذلك)<sup>(٢)</sup> عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقًا للفراسي، وذهب كثير إلى منعه. وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصارًا جاز، وإلا فلا.

وإن كان من متعد إلى أكثر من واحد لم يجز (جعله)<sup>(٣)</sup> كالصفة المشبهة. انتهى. وفي تمثيله بـ(قائم الأب) بالنظر إلى الجر نظر يعرف مما يأتي في نحو: (زيد كاتب أبوه). وقال ابن هشام<sup>(٤)</sup> بعد ذكره التعريف الذي ذكره الناظم: (فخرج)<sup>(٥)</sup> نحو: زيد ضارب أبوه، فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لثلا يوهم الإضافة للمفعول ونحو: (زيد كاتب أبوه). فإن إضافة الوصف فيه لا تحسن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها، حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها؛ لأنه لو لم يقدر ذلك لزم

(١) «توضيح المقاصد» ٣٢/٢.

(٢) ما بين القوسين ساقطًا من (ج).

(٣) سقط من (ب) و(ج): جعله. وما أثبتة الأصل.

(٤) «أوضح المسالك» ٢٦٩/٢.

(٥) ساقطة من (ب).

إضافة الشيء إلى نفسه؛ ولأنهم يؤنثون الصفة في نحو: (هند حسنة الوجه). ولهذا حسن أن يقال: (زيدٌ حسن الوجه)؛ لأن من حسن وجهه حسن أن يسند [(الحسن) إلى جملته مجازًا، وقبح أن يقال: (زيد كاتِبُ الأب)؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند<sup>(١)</sup> الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد، والذي قاله هو الموافق لمفهوم قول النظم وصوغها من لازم.

قوله: (فهو)، أي: العلم باستحسان ما ذكره.

قوله: (متأخر عنه)، أي: عن العلم بكون الصفة مشبهة.

قوله: (وأنت تعلم أن العلم بالمُعَرَّف... إلى آخره)، رد بأن العلم باستحسان الإضافة، للفاعل في المعنى موقوف على النظر في معناها لا على كونها صفة مشبهة، كما ذكره ابن هشام<sup>(٢)</sup>، حيث قال بعد كلامه السابق: وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوف على النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة، وحينئذٍ فلا دور في التعريف المذكور كما زعم الشارح.

٤٦٩ - وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُعَدَى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَا  
٤٧٠ - وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَّ

قوله: (والصفة المشبهة فرع على اسم الفاعل في العمل فقصرت عنه)، أي: لأنها غير جارية على الفعل في الحركات والسكنات غالبًا، وأما شبهها<sup>(٣)</sup> به ففي التثنية والجمع والتأنيث، والدلالة على الحدث وصاحبه.

قوله: (وجذلان)، أي: فرحان إذ الجذل بالتحريك: الفرح. وقد جذل بالكسر يجذل فهو جذلان، قاله الجوهري<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) «أوضح المسالك» ٢٦٩/٢، «شرح الأشموني» ٢٤٦/٢.

(٣) انظر: «شرح الأشموني» ٢٤٦/٢.

(٤) «الصحاح» (جذل) ١٧٩/١.

٤٧١ - فَازْفَعُ بِهَا، وَانصَبَ، وَجُرِّمَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَضْحُوبٌ أَلْ، وَمَا اتَّصَلَ  
 ٤٧٢ - بِهَا مَضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجْرُزُ بِهَا مَعَ أَلْ سَمًا مِنْ أَلْ خَلَا  
 ٤٧٣ - وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهَوَ بِالْجَوَارِ وَسَمًا

قوله: (فالرفع على الفاعلية)، قال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة.

قوله: (وهو المراد بقوله: «مصحوب (أل)»، أي: فمصحوب (أل) في كلام الناظم تنازعته الأفعال الثلاثة قبله، وما اتصل بها معطوف على مصحوب (أل).

قوله: (ولم ينفصل عنها بالألف واللام) عطف تفسير على ما قبله.

قوله: (تفهم من هذه العبارة أن الصفة المصاحبة للألف واللام لا يجوز إضافتها إلى الشيء الخالي من التعريف... إلى آخره).

محلها في الصفة المفردة إذ المثناة والمجموعة يجوز إضافتها إلى ما ذكر؛ لحصول الفائدة من التخفيف بحذف النون.

قوله: (لأن الإضافة فيها لم تفد تخصيصًا... إلى آخره)، نبه به على أن إضافة الصفة هنا إنما تفيد تخفيفًا بحذف التنوين، أو نون المثنى أو المجموع على حده، أو رفع القبح المعبر عنه في الشرح بالتخلص من حذف الرابط، أو رفع التجوز في العمل نحو: (مررت بزيد الحسن الوجه) إذ في رفع (الوجه) قبح خلو الصفة من ضمير الموصوف، وفي نصبه تجوز بإجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي، وفي جره التخلص منهما، ومن ثم امتنع: الحسن وجهه، والحسن وجه أبيه بالجبر؛ لانتفاء قبح الرفع؛ لأن في الصفة حينئذ ضميرًا يعود على الموصوف. وامتنع: الحسن وجه، والحسن وجه أب بالجبر؛ لانتفاء قبح النصب؛ لإمكان نصب النكرة تمييزًا.

قوله: (المجرد منهما)، أي: من التعريف بالألف واللام، ومن

الإضافة إلى المعرف بهما، وإنما لم أجعل ضميرًا منهما للألف واللام؛ لثلا يدخل فيه نحو: حسن وجه الأب.

قوله<sup>(١)</sup>: (والمضاف إلى المجرد)، يغني عنه قوله: (المجرد منهما ومن الضمير) لصدقه به، ولو قال: ومن الإضافة. بدل: (ومن الضمير؛ لسلم من ذلك، ولو في عود ضمير)<sup>(٢)</sup> منهما إلى الألف واللام بالغرض.

قوله: (والدليل على الجواز قول الراجز:

ببهمة منيت شهم قلب منجد لا ذي كهام ينبو)<sup>(٣)</sup>

البهمة<sup>(٤)</sup>: الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه.

(وبهمة) صلة (منيت)، أي: ابتليت و(شهم)، أي: جلد ذكي الفؤاد و(قلب) مرفوع به. وفيه الشاهد على جواز: (حسن وجه). بالرفع، وهو قبيح لعدم رابط لفظي بين الصفة وموصوفها. و(منجد)<sup>(٥)</sup> بفتح الجيم وبالمعجمة، أي: مجرب أحكمته الأمور. ويقال: سيف<sup>(٦)</sup> كهام، أي: كليل. و(ينبو)<sup>(٧)</sup> من نبا الشيء إذا تباعد وتجافى.

قوله<sup>(٨)</sup>: (ونحوه: قول النابغة:

(١) ساقطة من (ج).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) الرجز بلا نسبة في: «الدرر» ٣٢٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٥٢/٢، «معجم الهوامع»

٨٥/٣، «شرح التسهيل» ٩٦/٣.

(٤) «لسان العرب» (بهم) ٥٢٥/١.

(٥) «لسان العرب» (نجد) ٥٠/١٤.

(٦) «لسان العرب» (كههم) ١٨٠/١٢.

(٧) «لسان العرب» (نبا) ٢٩/١٤.

(٨) ساقطة من (ج).

ونأخذ بعده بذئاب عيش أجب الظهر ليس له سنام)<sup>(١)</sup>

مدح به النابغة الذبياني النعمان بن الحارث الأصفر، و(الذئاب)<sup>(٢)</sup>  
بكسر المعجمة: عقب كل شيء، وروى بدل (نأخذ): (نمسك).

(وأجب<sup>(٣)</sup> الظهر)، أي: مقطوعه. أي: وبقى بعد النعمان في شدة  
وسوء حال، وتمسك بطرف عيش قليل الخير، بمنزلة البعير المهزول الذي  
ذهب سنامه وانقطع لشدة هزاله.

والشاهد في (أجب) حيث نصب (الظهر) بـ(أجب) مثل: حسن  
الوجه، ويجوز رفع (أجب) على أنه خبر مبتدأ محذوف، ونصبه بالحالية،  
ورفع (الظهر) بـ(أجب) وجره بالإضافة، وجرهما معاً (أجب) بأنه صفة  
لـ(عيش) و(الظهر) بالإضافة، وقد ذكر الشارح بعض ذلك.  
قوله: (ونحوه: قول الراجز:

أنعتها إني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها)<sup>(٤)</sup>

قاله عمر<sup>(٥)</sup> بن لجأ التيمي، والضمير في (أنعتها) للنوق، و(النعات)  
بضم النون وتشديد العين جمع ناعت، و(كوم الذرى) نصب على المدح،  
و(كوم)<sup>(٦)</sup> بضم الكاف جمع كوماً وهي العظيمة السنام، و(الذرى) بضم

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في: «ديوانه» (١٠٦)، «الكتاب» ١٩٦/١، «شرح المفصل» ٨٣/٦،  
«خزانة الأدب» ٥١١/٧، «شرح التسهيل» ٩٦/٣، «شرح أبيات سيبويه» ٢٨/١، «المقاصد  
النحوية» ٥٧٩/٣. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٥٣/٢، «الإنصاف» ١٣٤/١.

(٢) «لسان العرب» (ذنب) ٦٢/٥ - ٦٣.

(٣) «لسان العرب» (جيب) ١٦١/٢.

(٤) الراجز لعمر بن لجأ التيمي في: «ديوانه» (١٥٣)، (١٥٥)، «خزانة الأدب» ٢٢١/٨،  
«شرح المفصل» «المقاصد النحوية» ٥٨٣/٣، «الدرر» ٣٣٠/٢.

وبلا نسبة في «شرح المفصل» ٨٣/٦، «شرح الأشموني» ٢٥٣/٢.

(٥) عمر بن لجأ بن حدير التيمي. ت ١٠٥هـ. شاعر أموي، اشتهر بما كان بينه وبين  
جرير من مناظرات ومعارضات.

«الشعر والشعراء» ٦٨٤، «الأعلام» ٥٩/٥.

(٦) «لسان العرب» (كوم) ١٩٠/١٢.

المعجمة جمع: ذروة، أعلى السنام، والشاهد في (وادقة) فإنه صفة مشبهة على قلة من ودقت السرة إذا دنت من الأرض من السمن، وقد نصبت المضاف إلى ضمير الموصوف وهو (سرات) جمع: سرة فدل على جواز (زيد حسن وجهه).

قوله<sup>(١)</sup>: (وأنشد للشماخ:

(أمن دمنتين عرّس الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا ظلّاهما)<sup>(٢)</sup>  
أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميّتا الأعالي جونتنا مصطلاهما)

قالهما معقل بن ضرار الشماخ، والهمزة للاستفهام. و(من) تعليلة، و(الدمنة)<sup>(٣)</sup>: ما بقي من آثار الدار، و(الحقل)<sup>(٤)</sup> في الأصل: الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن يغلظ ساقه. و(الرخامي)<sup>(٥)</sup>، شجر مثل الضال والمراد بـ(حقل الرخامي) موضع و(قد عفا ظلّاهما) حال من الدمنتين أي: اندرس آثارهما: و(على) بمعنى: (في) و(جارتا صفا) كلام إضافي فاعل (أقامت) وأراد بـ(جارتا) الأثفتين، والأثفية<sup>(٦)</sup>: - بالضم ويكسر - : الحجر يوضع عليه القدر. وجمعها (أثافي)، وثالثة الأثافي: القطعة من الجبل يجعل بجانبها اثنتان و(الصفا): الجبل. و(كميّا الأعالي) صفة (جارتا)، أي: أعاليهما شديد الحمرة و(جونتنا مصطلاهما)، أي: أسافلها مسودة، والمصطفى<sup>(٧)</sup>: موضع النار،

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيتان للشماخ في: «ديوانه» (٣٠٧ - ٣٠٨)، «خزانة الأدب» ٢٩٣/٤، «الدرر» ٣٢٦/٢، «الكتاب» ١٩٩/١، «شرح المفصل» ٨٣/٦ - ٨٦، «المقاصد النحوية» ٥٨٧/٣، «معجم الهوامع» ٨٣/٣.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٥٤/٢.

(٣) «لسان العرب» (دمن) ٤١٠/٤.

(٤) «لسان العرب» (حقل) ٢٦٢/٣.

(٥) «لسان العرب» (رخم) ١٨٠/٥.

(٦) «لسان العرب» (أثف) ٧٢/١.

(٧) «لسان العرب» (صلا) ٣٩٩/٧.

والشاهد فيه إذ (جوتتا) صفة مشبهة من: جان يجون إذا اسود أو أبيض.

والمراد الأول، وضمير (مصطلهما) لـ(جارتا) فذلك مثل (حسن وجهه) بالإضافة.

قوله: (شثن أصابعه)<sup>(١)</sup> بإسكان المثلثة مأخوذ من الشثن بتحريكها، مصدر شثت كفه<sup>(٢)</sup>، أي: خشنت وغلظت.

قوله: (لأنه [يشبه إضافة الشيء إلى نفسه] إنما قال: (يشبهه)<sup>(٣)</sup> لأنه حول الإسناد ونصب، فالإضافة ناشئة عن النصب، والصفة ليست نفس منصوبها.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة مححوظة جدلت شنباء أنيابا)<sup>(٤)</sup>

قاله أبو زيد حرملة الطائي، أي: هي (هيفاء) ضامرة حالة كونها مقبلة، و(عجزاء)، أي: عظيمة العجز حالة كونها مدبرة و(مححوظة)، أي: بالوشم و(جدلت) من قولهم: جارية مجدولة الخلق حسنة الجدل، من جدلت الحبل: فتلته فتلاً محكماً، والشاهد في (شنباء أنياب) فإن (شنباء)<sup>(٥)</sup> صفة مشبهة، أي: بينة الشنب وهو حدة الأسنان، أي: حدائتها وطراوتها، ونصبت (أنياباً) مجردة عن (أل) فهي مثل: (حسن وجهاً).

---

(١) الحديث النبوي في «صحيح البخاري» كتاب: اللباس، الباب (٦٦) (باب: الجعد) رقم الحديث (٥٥٦٨) وقال هشام، عن معمر، عن قتادة، عن أنس: كان النبي ﷺ شثنَ القَدَمين والكفَين.

(٢) «لسان العرب» (شثن) ٣٠/٧.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٤) البيت لأبي يزيد زبيد الطائي في: «ديوانه» (٣٦)، «شرح المفصل» ٨٣/٦ - ٨٤، «الكتاب» ١٩٨/١. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٥٧/٢، «شرح التسهيل» ٩٩/٣.

(٥) «لسان العرب» (شنب) ٢٠٩/٧.



قوله: (ومثله إنشاد سيويه لعمر بن شاس:

ألكني إلى قومي السلام رسالة      بأية ما كانوا ضعافًا ولا عزلاً<sup>(١)</sup>  
ولا سيئي زي<sup>(٢)</sup> إذا ما تلبسوا      إلى حاجة يومًا مخيسة بزلاً

(ألكني)<sup>(٣)</sup>: أمر من ألاك إلاكة، وهي الرسالة (والسلام مفعول أول  
ل(ألكني) والياء مفعوله)<sup>(٤)</sup> الثاني مقدم، أي: بلغ السلام عني. و(رسالة)  
حال. وقوله: (بأية)، أي: علامة و(العزل) جمع: أعزل [وهو من لا سلاح  
معه. و(زي)، أي: هيئة. و(مخيسة)]<sup>(٥)(٦)</sup>، أي: مذلة صفة في الأصل  
ل(بزلاً)<sup>(٧)</sup> جمع بازل وهو البعير الذي انشق نابه، والشاهد في (ولا سيئي  
زي) فإنه مثل: (حسن وجهه) بالجر.

قوله: (ومثله: إنشاد سيويه:

لا يبعدن قومي الذين هم      سم<sup>(٨)</sup> العداة وآفة الجزر<sup>(٩)</sup>  
النازليين بكل معترك      والطيبون معاقد الأزر

(١) البيتان لعمر بن شأس في «ديوانه» (٩٠)، «الكتاب» ١٩٧/١، «الدرر» ١٥٥/٢،  
«المقاصد النحوية» ٥٦٩/٣، «شرح شواهد المغني» ٨٣٥/٢، وبلا نسبة في «شرح  
التسهيل» ٩٧/٣، «المقتضب» ١٦٠/٤.

(٢) في (ج): دعى.

(٣) «لسان العرب» (ألك) ١٨٣/١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٦) «لسان العرب» (خيس) ٢٦٠/٤.

(٧) «لسان العرب» (بزل) ٤٠٠/١.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) البيتان للخرنق بنت بدر بن هفان في: «ديوانها» (٤٣)، «الإنصاف» ٤٦٨/٢، «خزانة  
الأدب» ٤١/٥ - ٤٢، «الدرر» ٣٦٨/٢، «الكتاب» ٢٠٢/١، ٥٧/٢، «شرح التصريح»  
١١٦/٢، «شرح التسهيل» ٩٨/٣. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٢٦/٢.

قالتها خرنق<sup>(١)</sup> بنت هفان و(لا يعدن) دعاء، أي: لا يهلكن من بعد بوزن: علم، يبعد بعدًا بالتحريك، وهو الهلاك و(العادة) جمع عادي. و(الجزر): جمع جزور أرادت أنهم كانوا يكثرون من نحر الجزر<sup>(٢)</sup> للضيفان و(النازليين): نصب على القطع، ويروى بالرفع للاتباع و(المعترك) موضع القتال.

والشاهد في (الطيبون معاهد الأزر) فإنه مثل (الحسن وجه الأب) بالرفع ويجوز النصب على التشبيه بالمفعول بل هو المشهور، إذ الرفع إنما يأتي على لغة: أكلوني البراغيث، وليس قائله منهم، وأرادت بذلك أنهم أعفاء وأن أزهرهم لم تكشف على زنا.

قوله: (ومثله):

فما قومي بشعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا<sup>(٣)</sup>

قاله الحارث<sup>(٤)</sup> بن ظالم حين هرب من النعمان بن المنذر، فلحق بقريش، والشاهد في (الشعر الرقابا) فإنه مثل: (الحسن الوجه) بالنصب؛ لأن (الشعر) جمع أشعر كثير الشعر صفة مشبهة، ونصب (الرقابا) وهو معرف (بال).

---

(١) الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك. ت. ٥٠٠ ق. هـ. شاعرة وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، أكثر شعرها في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد وأخيها طرفة بن العبد. «خزانة الأدب» ٥١/٥، «الأعلام» ٣٠٣/٢.

(٢) في (ج): الجزور.

(٣) البيت لحارث بن ظالم في: «الكتاب» ٢٠١/١، «الإنصاف» ١٣٣/١، «شرح أبيات سيويه» ٢٥٨/١، «المقتضب» ١٦١/٤، «المقاصد النحوية» ٦٠٩/٣.

وبلا نسبة في: «شرح المفصل» ٨٩/٦، «شرح التسهيل» ٩٨/٣.

(٤) الحارث بن ظالم، شاعر جاهلي من الفرسان، يكتنأ أبا ليلي، ويضرب به المثل في الفتك، قتله مالك بن الخمس الثعلبي، وكان الحارث قتله. «خزانة الأدب» ٨١/٧.

قوله: (وعليه قوله:

لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى تزججها من حالك واكتحالها<sup>(١)</sup>)

قاله كميت بن زيد. و(علم) بمعنى: عرف. ومفعوله (تزججها) أي: تزيينها في الحواجب. و(الأيقاظ) جمع يقظ.

والشاهد في (الأيقاظ أخفية الكرى) فإنه مثل: (الحسن وجه الأب) بالنصب. و(الأخفية) جمع خفاء، ككساء وزناً ومعنى، وأراد بها أجفان العين. و(الكرى) النوم. و(حالك)، أي: أسود و(اكتحالها)، أي: منه.

قوله: (كقول رؤبة: الحزن بابًا والعقور كلبًا)<sup>(٢)</sup> صدره (فذاك وخم لا يبالى السبا) ذم به إنسانًا بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور. والشاهد في (الحزن بابًا) وفي (العقور كلبًا) فإن كلا منهما مثل: (الحسن وجهًا).



(١) البيت للكميت في: «المقاصد النحوية» ٦١٢/٣، وليس في «ديوانه».

وبلا نسبة في: «شرح المفصل» ٢٧/٥، «شرح التسهيل» ٩٧/٣، «سز صناعة الإعراب» ٣٨/١.

(٢) الرجز لرؤبة في: «ديوانه» (١٥)، «خزانة الأدب» ٢٢٧/٨، «الكتاب» ٢٠٠/١، «المقتضب» ١٦٢/٤، «المقاصد النحوية» ٦١٧/٣.

وبلا نسبة في «شرح أبيات سيويه» ٣٠٤/١، «شرح الأشموني» ٢٥٩/٢.



## التعجب

٤٧٤ - بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبًا أَوْ جِئْ «بِأَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

\* \* \*

## التعجب

قوله: (وقول الشاعر:

واهاً لليلي ثم واها واها) مرّ مع تمامه<sup>(١)</sup>، وبيانه في المعرب والمبني والشاهد في (واها) فإنها كلمة تعجب فإن الشخص إذا تعجب، من طيب شيء يقول: واها له ما أطيبه! واللام في (اليلي) للتعجب مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستغاثة.

قوله: (وقول الآخر: يا جارتا ما أنت جارة)<sup>(٢)</sup>!

قاله الأعشى ميمون: و(جارتا) منادى منصوب؛ لأنه مضاف، إذ أصله: يا جارتني، كما تقول: يا غلامي ثم: يا غلاماً، والشاهد في (ما

(١) مرّ في المعرب والمبني.

(٢) صورة: بَأَنْتِ لِيَتَخَزُنُنَا عَفَاؤَهُ.

البيت للأعشى في «ديوانه» ص(٢٠٣)، «خزانة الأدب» ٣/٣٠٨، «المقاصد النحوية» ٦٣٨/٣.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/٢٦٢، «رصف المباني» (٤٥٢).

أنت جارة) فإنه يدل على التعجب، إذ تقديره: بل أنت أعظم من جارة.

قوله: (وقول الآخر: أنشده أبو علي:

يا هيء مالي من يعمر يفنه مرُّ الزمان عليه والتقليب)<sup>(١)</sup>

قاله جميع بن الطماح الأسدي. والشاهد في (يا هيء) فإنه يدل على التعجب، وقال الجوهري<sup>(٢)</sup> في المهموز: (يا هيء مالي) كلمة أسف وتلهف، وفي المعتل: (يا هيء مالي) بلا همز كلمة تعجب، وجعل في القاموس<sup>(٣)</sup> (كلاً منهما للتعجب وأن الثاني لغة في الأول و(يا))<sup>(٤)</sup> للتنبيه و(هيء) قيل: إنه<sup>(٥)</sup> اسم فعل أمر معناه: تنبه، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين (ومالي)، أي: أي شيء لي من تغير حالي عما كنت أعهده. ثم استأنف ذلك فأخبر عن تغير حاله فقال: (من يعمر يفنه... إلخ)، يعني: يتغير من حال إلى حال و(التقليب) معطوف على مرُّ.

قوله<sup>(٦)</sup>: (لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه)، أي: لدالتهما عليه بالوضع بخلاف ما مرُّ، فإنه لا يدل عليه بالوضع بل بقرينة.

قوله: (أي: انطق في حال تعجبك) يشير إلى أن (تعجبا) في كلام الناظم منصوب بالحالية، أي: متعجبًا. ويصح نصبه بأنه مفعول له، أي: لإنشاء فعل التعجب.

(١) البيت للبيد في «لسان العرب» (ريش) ٣٨٩/٥.

ولتوفيق بن نفع في «لسان العرب» (سرط) ٨١/١٣.

وللجميع بن الطماح في «تاج العروس» (هيا) ٥٢٠/١.

(٢) «الصحاح» (هيا) ٦٥٤/٢.

(٣) «القاموس المحيط» (هيا) ٣٥/١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) قال ابن الناظم ٣٢٦/١: والمبوب له في كتب العربية صيغتان: (ما أفعله وأفعل به) لا طَرادهما...

قوله: (نكرة غير موصوفة)، أي: بل تامة.

قوله: (وساغ الابتداء بها؛ لأنها في تقدير التخصيص ... إلى آخره)، قال المرادي<sup>(١)</sup>: وفيه نظر، أي: لأنه خلاف الظاهر، قال: بل مسوغ ذلك قصد الإبهام، وقد ذكره في «التسهيل»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والدليل على فعليته لزومه متصلاً بياء المتكلم نون الوقاية) لا يرد عليه: (عليكني)، و(رويدني)، فإنه يقال: (عليك بي)، و(رويد بي). فيستغنى عن نون الوقاية بالياء واللام بخلاف (ما أفقرني).

قوله<sup>(٣)</sup>: (نحو قوله: يا ما أميلج غزلانًا شَدَنَ لنا)<sup>(٤)</sup> قاله عبدالله بن عمر العرجي، وتماهه: من هَوْلِيًا يَكْنُ الضَالِ والسُّمْرِ.

و(أميلج) تصغير أملح من ملح الشيء ملاحظة. و(شدن)<sup>(٥)</sup> من شدن الظبي - بالبدال المهملة - شدوناً إذا قوي وطلع قرناه استغنى عن أمه (ومن هَوْلِيًا يَكْنُ) صلة (شدن)، و(الضال)<sup>(٦)</sup> بتخفيف اللام، الصدر البري واحده ضالة بالتخفيف أيضاً.

(١) «توضيح المقاصد» ٤٢/٢.

(٢) قال ابن مالك في «التسهيل» ٣١/٣: إن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلّي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلوّ بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصاً، فيتعين كون الثاني مقتضياً للإبهام وهو (ما) فلذلك اختير القول بتنكيرها، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة.

(٣) قال ابن الناظم ٣٢٦/١ وعند الكوفيين أن (أفعل) في التعجب اسم لمجيئه مصغراً نحو قوله...

(٤) البيت للمجنون في «ديوانه» (١٣٠).

وله أو للعرجي أو لبديوي واسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في: «خزانة الأدب» ٩٣/١ - ٩٦ - ٩٧، «الدرر» ١٢٧/١ - ١٣٠.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ١٢٧/١، «شرح الأشموني» ٢٦٣/٢، «شرح الشافية» ١٩٠/١، «شرح المفصل» ١٣٥/٥، «المغني» (٨٩٤)، «معجم الهوامع» ٤٦/٣.

(٥) «لسان العرب» (شدن) ٥٨/٧.

(٦) «لسان العرب» (ضيل) ١١١/٨.

(والسمر)<sup>(١)</sup> بضم الميم: ضرب من شجر الطلح، والشاهد في (ما أميلح).

قوله<sup>(٢)</sup>: (لشبهه بأفعل التفضيل لفظًا ومعنى)، أي: لاشتغال كل منهما على الزيادة.

قوله<sup>(٣)</sup>: (وذهب الأخفش إلى أن (ما) في نحو: ما أحسن زيدًا موصولة... إلى آخره)، زاد عليه ابن هشام<sup>(٤)</sup> فقال: وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى (الذي) وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحلها رفع<sup>(٥)</sup>، وعليهما فالخبر محذوف وجوبًا، ورد الشارح<sup>(٦)</sup> الأول وما رده به يرد به الثاني.

قوله: (والباء زائدة)، أي: لما قبح إسناد صورة فعل الأمر إلى الظاهر

---

(١) «لسان العرب» (سمر) ٦/٣٦٠.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «أوضح المسالك» ٢/٢٧٢.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) قال ابن الناظم ١/٣٢٧: والذي ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن (ما) لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر واجبًا؛ لأنه لا يجب حذف الخبر إلا إذا علم مسدّ غيره مسدّه، وهاهنا لم يسدّ مسدّ الخبر شيء؛ لأنه ليس بعد المبتدأ إلا صلته، والصلة من تمام الاسم، فليس في محل خبره، وإنما هي في محل بقية حروف الاسم، فلا تصلح لسدّ مسدّ الخبر.

وقد ردّ ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣/٣١ قول الأخفش بأن ذلك يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين: أحدهما تقدّم ما به الإبهام وتأخر الإبهام، والمعتاد فيما تضمّن من الكلام إبهامًا وإبهامًا تقدّم ما به الإبهام وتأخير ما فيه الإبهام، كما فعل بضمير الشأن ومفسّره، وبضميري (نعم) و(زُبّ) بالعموم والتخصيص وبالتمييز وأشباه ذلك والثاني... هو ردّ ابنه السابق وهو كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسدّ مسدّه.

وانظر: «شرح الأشموني» ٢/٢٦٣، «همع الهوامع» ٣/٤٧.

زيدت الباء إصلاحًا للفظ فلزمت، فصار على صورة الفضلة لزومًا فلم يؤنث الفعل له، وجاز حذفه عند القرينة كما سيأتي كحكم الفضلات، أما إذا كانت الباء غير لازمة كما في فاعل (كفى) فإنها لا تصيره في حكم الفضلة مطلقًا بل بالنظر إلى التانيث دون الحذف.

قوله: (وهو في [قوة قولك: حسن زيد] بمعنى: ما أحسنه، لا ينافي)<sup>(١)</sup> قول ابن هشام<sup>(٢)</sup> وغيره: هو في الأصل فعل ماض على صيغة (أفعل) بمعنى: صار ذا كذا ك: أغد البعير، إذا صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به: ك: امرر بزيد.

قوله: (والاستدلال بنون التوكيد في قوله:

ومستبدل من بعد غَضَبِي صريمة فَأَمْرٍ<sup>(٣)</sup> به بطول فقر وأحريا)<sup>(٤)</sup>

قوله<sup>(٥)</sup>: (ليس عندي بمرضي... إلى آخره) أنشده ابن الأعرابي، وقيل: ثعلب<sup>(٦)</sup>. (وغضبي)<sup>(٧)</sup> اسم مائة من الإبل، وهي معرفة لا تنون ولا

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) «أوضح المسالك» ٢/٢٧٣، والأشعوني في «شرح» ٢/٢٦٤.

(٣) في (ج): فأحر.

(٤) البيت بلا نسبة في: «شرح التصريح» ١/٤٢، «المغني» (٤٤٣)، «شرح ابن عقيل» ٢/١٤٠، «معجم الهوامع» ٣/٠٠. «شرح التسهيل» ٣/٣٠، «المقاصد النحوية» ٣/٦٤٥.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولا هم البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. ولد سنة مائتين، صنف: «المصون في النحو»، «اختلاف النحويين»، «معاني القرآن»، «القراءات»، «الأمالي»، «غريب القرآن»، وغير ذلك. مات سنة إحدى وتسعين ومائتين.

«بغية الوعاة» ١/٣٣٥ - ٣٣٦.

(٧) «الصحاح» (غضب) ٢/٢٠٠.



تدخلها الألف واللام، قاله الجوهري في مادة غضب، وتعقبه في «القاموس»<sup>(١)</sup> بأنه تصحيف، وأن الصواب (غضياً) بالمشناة تحت. و(صريمة)<sup>(٢)</sup> أي: قطعة من الإبل نحو الثلاثين وصغرهما للتقليل، والشاهد في (أحريا) فإنه مؤكد بالنون، إذ أصله (أحرين) وأبدلت النون ألفاً، والتقدير: أحرين به. حذف (به) لدلالة (أمر<sup>(٣)</sup> بِطُولِ فقرٍ)<sup>(٤)</sup> عليه، والتكرير للتأكيد.

قوله: (في قول الآخر: أنشده أبو الفتح بن جني في «الخصائص»<sup>(٥)</sup>).

أريت إن جاءت به أملودا      مرجلاً ويلبس البرودا<sup>(٦)</sup>  
أقائلن أحضروا الشهودا

مرّ بيانه أول الكتاب، والشاهد فيه أن دخول النون في (أقائلن) لا يدل على فعليته.

٤٧٥ - وَتَلَوْا أَفْعَلَ انصِبْنُهُ، كَمَا      أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأُضِدِّقْ بِهِمَا  
٤٧٦ - وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحَ      إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِيحُ

قوله: (وأما نحو: أفعل به) الأولى جر (نحو) عطفًا على ما قبله وإبدال ما بعده بأن تقول: فلأنّ المتعجب منه هو الفاعل، لأن رفعه الظاهر من كلامه يحوج إلى أن يزيد بغير دليل بعد قوله: (منه).

(١) «القاموس المحيط» (غضب) ١١١/١.

(٢) «لسان العرب» (صرم) ٣٣٤/٧.

(٣) في (ج): أحر.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) «الخصائص» ١٣٦/١.

(٦) الرجز لرؤبة في: ملحق ديوانه (١٧٣)، «شرح التصريح» ٤٢/١، «المقاصد النحوية» ١١٨/١. ولرجل من هذيل في: حاشية يس ٤٢/١، «خزانة الأدب» ٥/٦، «الدرر» ٢٤٧/٢.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ١٩/١، «الجنى الداني» (١٤١)، «الخصائص» ١٣٦/١، «سر صناعة الإعراب» ٤٤٧/٢، «شرح الأشموني» ٣٦/١.

قوله: (كما قال علي كرم الله وجهه:

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرًا ما أعف وأكرما<sup>(١)</sup>)

جملة (والجزاء بفضله) معترضة بين الفاعل والمفعول، والشاهد في (ما أعف وأكرما)، أي: ما أعفهم وأكرمهم.

قوله: (وقد يحذف بدون ذلك، قال الشاعر:

فذلك إن يلقى المنية يلحقها حميدًا وإن يستغن يومًا فأجدر)<sup>(٢)</sup>)

قاله عروة بن الورد، و(ذلك) إشارة إلى الصعلوك الممدوح في بيت سابق. والشاهد فيه ظاهر.

٤٧٧ - وَفِي كِلَا الْفَعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمًا مَنَعُ تَصْرُفٍ بِحُكْمِ حُتِمَا

قوله في «النظم»: (وفي كلا الفعلين) متعلق بـ(لزم) وكذا (قدما) وهو منصوب على الظرفية ومشار به إلى الرد على من زعم<sup>(٣)</sup> جواز تصرفهما وباء (بحكم) سببية متعلقة بـ(لزم) أيضًا، أي: ولزم منع تصرف في كلا العرفين قدما بسبب حكم محتوم وهو تضمنهما معنى التعجب دائمًا كما يأتي إيضاحه.

(١) البيت للإمام علي بن أبي طالب في: «ديوانه» (٤٩١)، «شرح التصريح» ٨٩/٢، «المقاصد النحوية» ٦٤٩/٣، «الدرر» ٢٩٦/٢.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٧٥/٢، «شرح الأشموني» ٢٦٦/٢، «الهمع» ٥٠/٣.

(٢) البيت لعروة بن الورد في «ديوانه» ص(١٥)، «شرح التصريح» ٩٠/٢، «المقاصد النحوية» ٦٥٠/٣، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٧٦/٢، «شرح الأشموني» ٢٦٧/٢، «شرح ابن عقيل» ١٤٣/٢، «همع الهوامع» ٣/٠.

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» (٤٤٨): قال في «شرح التسهيل»: لا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب. وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعل، فنقول: «ما يُحسن زيدًا».

وهو قياس ولم يسمع، فوجب إطراره.

قوله: (كل واحد من فعلي التعجب ممنوع من التصرف، والبناء على غير الصيغة... إلى آخره)، أي: كل منهما جامد (فما أفعله) نظير (تبارك، وعسى) (وأفعل به) نظير (هب) بمعنى: اعتقد، و(تعلم) بمعنى: اعلم: وعلل جمود كل منهما بقوله: (لتضمنه معنى هو بالحرف أليق)، أي: لتضمنها معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع؛ لأن التعجب من جملة المعاني الزائدة على ما ينادي به أصل الكلام.

وبقوله: (وليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به)، أي: وهو التعجب؛ لأن التصرف إنما يكون فيما يزول عنه المعنى الذي وضع له اللفظ، بأن ينتقل من زمان إلى زمان، بخلاف المعنى الذي يتعجب منه، فإنه ثابت فيثبت له اللفظ على طريقة واحدة؛ ليدل ثبات اللفظ على ثبات المعنى.

٤٧٨ - وَصَغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي اثْنَيْفَا  
٤٧٩ - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يَضَاهِي أَشْهَلًا، وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فَعِلًا

قوله: (الغرض من هذين البيتين معرفة الأفعال... إلى آخره)، أي: بيان شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية.

قوله: (ولا ملازم للنفي) الأولى ولا منفي كما سيأتي بيانه.

قوله (فلا بينيان مما زاد على ثلاثة أحرف) الأولى أن يتدئ بما أحترز عنه بفعل فيقول: فلا بينيان من غير فعل، فلا يقال<sup>(١)</sup> من الكلب والحمار: ما أكلبه، ولا ما أحمره، وشذ قولهم: ما أذرع المرأة. أي: ما أخف يدها في الغزل، (هو من قولهم: امرأة ذارع<sup>(٢)</sup>)، أي: خفيفة اليد في الغزل<sup>(٣)</sup>

(١) قال الأشموني في «شرح» ٢/٢٦٨: الأول أن يكون فعلاً: فلا بينيان من الجلف والحمار.

فلا يقال: (ما أجلفه وما أحمره). وشذ (ما أذرعها)...

(٢) «لسان العرب» (ذرع) ٣٧/٥.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

وقد ذكره بعد في الكلام على قول الناظم: (وبالنذور احكم لغير ما دُكر).

ومثله: (ما أقمنه)، و(ما أجدره) بكذا، أي: ما أعلمه به، ذكره جماعة<sup>(١)</sup>؛ لكن رد بأن ابن القطاع<sup>(٢)</sup> ذكر لأجدر فعلاً فقال: يقال: جدر جدارة: صار جديراً، أي: حقيقاً، وذكر لأذرع أيضاً فعلاً، وسيأتي بيانه.

قوله: (وانضرج) يقال: ضرجه أي: شقه، وعين مضروجة، أي: واسعة الشق، والانضراج: الانشقاق، والانضراج: الاتساع، قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولا من فعل ملازم للنفي)، الحق أنه لا فرق بين الملازم للنفي، نحو المثال الذي<sup>(٤)</sup> ذكره وبين غيره: نحو ما قام زيد. كما صرح به ابن هشام<sup>(٥)</sup> وغيره، مع أن كلام الشارح على قول الناظم: (وأشدد أو أشد) يدل لذلك.

قوله: (لأن أفعل هو لاسم فاعل ما كان لونا أو خلقة... إلى آخره)، علل والده ذلك في شرح «تسهيله»<sup>(٦)</sup> بأنه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبين منه أفعل تفضيل؛ لثلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما

---

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٢/٢٧٠: حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ ولا يُقاس عليه لندوره: من ذلك قولهم (ما أخصره) من اختَصِرَ، وهو خماسي مبني للمفعول... وقولهم: أقمن به، أي: أحقق به، بَنَوْه من قولهم: هو قَمِينٌ بكذا. أي: حقيق به، ولا فِغْلٌ له... وانظر «شرح التسهيل» ٤٨/٣.

(٢) كتاب «الأفعال».

(٣) «الصحاح» (ضرج) ١٠/١.

(٤) قال ابن الناظم ١/٣٣٠: ولا من ملازم للنفي نحو: ما عاج زيدٌ بهذا الدواء، أي: ما انتفع به.

(٥) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٢٨٢: فلا يبينان من منفي؛ سواء كان ملازماً للنفي نحو:

ما عاج بالدواء، أي: ما انتفع به، أم غير ملازم (ما قام زيد).

(٦) انظر: «شرح التسهيل» ٤٦/٣.

امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب منه<sup>(١)</sup>؛ لتساويهما وزنًا ومعنى وجريانها مجرى واحدًا في أمور كثيرة، وشذ من هذا النوع قولهم: ما أحمقه، وما أرعنه، وما أهوجه، وما أنوكه، بمعنى ما أحمقه، وما ألدّه من لد<sup>(٢)</sup>، إذا كان عسر الخصومة.

قوله: (مثل أن يكون الفعل ملازمًا للبناء للمفعول نحو: وقص<sup>(٣)</sup> الرجل)، أي: انكسرت عنقه، وما قاله مخالف لما في «القاموس»<sup>(٤)</sup> إذ فيه أن (وقص) يبنى للفاعل، أيضًا قاصرًا ومتعديًا.

قوله: (وسقط<sup>(٥)</sup> في يده)، أي: زل وأخطأ، وندم وتحير.

٤٨٠ - وَأَشِيدَ، أَوْ أَشَدَّ، أَوْ شَبَّهُمَا يَخْلُفُ مَا بَغَضَ الشُّرُوطِ عَدِمًا  
٤٨١ - وَمُضْدِرُّ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جِرْهُ بِالْبَا يَجِبُ

قوله: (تقول: إذا أردت التعجب من فعل فقد بعض الشروط... إلى آخره)، لا يختص هذا العمل بما فقد ذلك، بل يجوز في مستوفيها نحو ما أشد ضرب زيد وهو ظاهر، وهو قضية قوله الآتي قبل قول الناظم: (وبالنذور احكم) ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح.

قوله: (إلا ما عدم التصرف... إلى آخره)، هذا معلوم من قول الناظم: (ومصدر العادم) لأن ما عدم التصرف لا مصدر له، نبه عليه المكودي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ساقطة من (ج).  
(٢) «لسان العرب» (لدد) ٢٦٤/١٢.  
(٣) «لسان العرب» (وقص) ٣٦٧/١٥.  
(٤) «القاموس المحيط» (وقص) ٣٢١/٢.  
(٥) «لسان العرب» (سقط) ٢٩٥/٦.  
(٦) قال المكودي في «شرح» (١٨٣): «وفهم من قوله (ومصدر العادم) أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التي لا تتصرف...»

قوله: (ومن نحو: مات زيد: ما أفجع موته)، وأفجع بموته هو ظاهر كلام الناظم، وجرى عليه المرادي<sup>(١)</sup>؛ لكن المعروف خلافه ومن ثم قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: وأما الجامد، والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة، أي: لا بناء ولا توصلا.

قوله: (ومن نحو ما قام زيد)، و(ما عاج بالدواء)، و(ما أقرب أن لا يقوم) و(أقرب بأن لا يقوم)... إلى آخره)، لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلاً في الزمن الماضي، فكيف يقدر ذلك وأن للاستقبال.

قوله: (وأن تعمل فيه الفعل الذي تتعجب به)، أي<sup>(٣)</sup>: وهو أشد ونحوه، أو أشدد ونحوه.

قوله<sup>(٤)</sup>: (نحو: ما أسرع نفاس هند، وأسرع بنفاسها) يقال: نفست المرأة، أي: ولدت.

قال الخطابي<sup>(٥)</sup>: فرقوا بين بناء الفعل من الحيض وبنائه من النفاس،

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٤٨/٢: أن يكون قابلاً للتفاضل، فلا يُصاغان من فعلٍ لا يقبل ذلك نحو: مات وفني وحدث؛ لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض.

(٢) «أوضح المقاصد» ٢٨٢/٢.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) قال ابن الناظم ٣٣١/١: ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو: ما أسرع نفاسَ هندٍ...

(٥) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي، قال الثعالبي في «البيّمة»: كان يُشَبَّه في زمانه بأبي عُبيد القاسم بن سلام. له من التصانيف: «غريب الحديث»، «شرح البخاري»، «شرح أبي داود»، «العزلة»، وغير ذلك.

مولده سنة تسع عشرة وثلاثمائة، ومات سنة ثمانٍ وثمانين. «بغية الوعاة» ٤٦٠/١.

فقالوا: نَفِستَ<sup>(١)</sup> المرأة بفتح النون وكسر الفاء: إذا حاضت، ونَفِست بضم النون وكسر الفاء: إذا ولدت، وقال غيره: فيه لهذا المعنى الوجهان لكن ضم النون أفسح، وبالجملة إن أريد إعمال المشترك في معنييه فذاك، وإلا فلا بد من البيان ليؤمن اللبس.

٤٨٢ - وبالثُّدُورِ اخْتَكُمَ لغيرِ ما ذُكِرَ، وَلَا تَقِيسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُبْرِزَ

قوله<sup>(٢)</sup>: (ومنه قولهم: ما أهوجه)، يقال: هوج<sup>(٣)</sup> هوجًا اضطرب في حمقه.

قوله: (كانهم حملوها على ما أهمله)، أي: من حيث المعنى.

قوله: (ومما هو شاذ أيضًا بناؤهم التعجب من وصف لا فعل له، كقولهم: ما أذرعها) زُدُّ بأنه قد سمع له فعل، قال ابن القطاع<sup>(٤)</sup>: ذرعت المرأة، خفت يدها في الغزل، فهي ذراع.

٤٨٣ - وَفَعَلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا مَغْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِهِ الرِّزْمَا

٤٨٤ - وَفَضَلُهُ بظَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفِ جَرَ، مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

قوله: (لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف، والجار والمجرور، كالحال والمنادى)، أي: لعدم تصرفه، فهذا من فروع عدم تصرف فعلي التعجب الذي تقدم بيانه، قال المرادي<sup>(٥)</sup>: وقد تبع والده

(١) انظر: «لسان العرب» (نفس) ٢٣٧/١٤.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) «لسان العرب» (هوج) ١٥٥/١٥.

(٤) «الأفعال» لابن القطاع.

(٥) انظر: «توضيح لمقاصد» ٥٢/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٢/٢ - ٢٧٣، «معجم الهوامع» ٥١/٣.

في نفي الخلاف، وليس كما زعما، فقد ذهب الجرمي من البصريين، وهشام<sup>(١)</sup> من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال، وأما الفصل بالمنادى فقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جوازه، كقول علي رضي الله عنه: أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً، قاله لعمار بن ياسر حين رآه مقتولاً، مجدلاً، أي: مرمياً على الجدالة بالفتح، وهي الأرض.

قوله: (وأما الفصل بالظرف، والجار والمجرور فيه خلاف) إلى آخره. محل الخلاف<sup>(٢)</sup> إذا كان معمولي فعلي التعجب، كما ذكر في الشواهد الآتية في كلامه: أما إذا كانا معمولين لغيرهما، فلا خلاف في امتناع الفصل بهما نحو (ما أحسن معتكفاً في المسجد)، (أحسن بجالس عندك)، فلا يقال: (ما أحسن في المسجد معتكفاً)، ولا (أحسن عندك بجالس)<sup>(٣)</sup>.

قوله<sup>(٤)</sup>: (أما تظماً، فكقول الشاعر:

وقال نبيُّ المسلمين تقدموا وأحِبُّ إلينا أن يكون المقدماً)<sup>(٥)</sup>

---

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تُعزى إليه.

صنف: «مختصر النحو»، «الحدود»، «القياس».

توفي سنة تسع ومائتين.

«بغية الوعاة» ٢/٢٧٥.

(٢) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٥١/٣: قال أبو حيان: ومحلّ الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق.

وأما ما لا يتعلّق منهما بالفعل، فلا يجوز الفصل فيه وفقاً نحو: ما أحسن بـمـعروف أنزراً.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٤) قال ابن الناظم ٣٣٢/١: والذي يدلُّ على الجواز استعمال العرب له نظماً ونثراً. أمّا نظماً...

(٥) البيت لعباس بن مرداس في: «ديوانه» (١٠٢)، «الدرر» ٢/٢٩٢، ٢٩٧، «المقاصد النحوية» ٦٥٦/٣. وبلا نسبة في: «الجنى الداني» (٤٩)، «شرح الأشموني» ٢/٢٦٥، «شرح التصريح» ٢/٨٩، «شرح ابن عقيل» ٢/١٤٨.



قاله العباس بن مرداس: أي بأن يكون هو المقدم علينا، والشاهد في (وأحب)... إلى آخره. حيث فصل فيه بالجار والمجرور.

قوله: (وقال الآخر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولاً)<sup>(١)</sup>

قاله أوس بن حجر، والشاهد في (وأحر... إلى آخره). حيث فصل فيه بالظرف، والمعنى: أقيم أنا بدار الحزم ما دامت حازمة في الإقامة، فإذا تحولت فالأولى: (أن أتحولاً). وضمير (حزمها) و(حالت) يرجع إلى أم عمرو في البيت قبله ويحتمل رجوعه إلى الدار بتجوز.

قوله (وقال الآخر:

خليلي ما أحرى بذئ اللب أن يرى صبورًا ولكن لا سبيل إلى الصبر)<sup>(٢)</sup>

أي: بأن يرى والشاهد في (ما أحرى... إلى آخره). حيث فصل فيه بالجار والمجرور.

قوله: (وأما النثر فكقول عمرو<sup>(٣)</sup> بن معديكرب: «ما أحسن في الهيجاء لقاءها! وأكثر في اللزبات عطاءها»، الهيجاء<sup>(٤)</sup> بالمد والقصر: الحرب، و(اللزبات)<sup>(٥)</sup> جمع لزبة، وهي: الشدة والقحط، وضمير (لقاءها) و(عطاءها) يرجع لبني سليم في قوله قبل ما ذكر: لله در بني سليم، (كقول الشاعر: يمدح النبي ﷺ:

(١) البيت لأوس بن حجر في: «ديوانه» (٨٣)، «تذكرة النحاة» (٢٩٢)، «شرح التصريح» ٩٠/٢. وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٧٩/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٢/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في: «الدرر» ٢٩٧/١، «شرح الأشموني» ٢٧١/٢، «شرح ابن عقيل» ١٤٩/٢، «المقاصد النحوية» ٦٦٢/٣، «معجم الهوامع» ٥١/٢.

(٣) «الأعلام» ٨٦/٥.

(٤) «لسان العرب» (هيج) ١٧٤/١٥.

(٥) «لسان العرب» (لزب) ٢٧٠/١٢.

ما كان أسعد من أجابك آخذًا بهداك مجتنبًا هوى وعنادا<sup>(١)</sup>

قاله عبدالله بن رواحة الأنصاري، خاطب به النبي ﷺ، والشاهد فيه في زيادة (كان)، و(من أجابك) فاعل فعل التعجب معنى ومفعوله لفظًا، و(آخذًا) حال من الضمير الذي في (أجابك).



---

(١) البيت لعبدالله بن رواحة في «المقاصد النحوية» ١٦٣/٣ وليس في «الديوان». وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٧٣/٢، «شرح عمدة الحافظ» ٢١١، ٧٥٢.

## نِعْمَ، وَبِنَسٍ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

- ٤٨٥ - فِغْلَانٌ غَيْرُ مُتَّصِرَيْنِ      نِعْمَ، وَبِنَسٍ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ  
 ٤٨٦ - مُقَارِنِي «أَل» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا      قَارِنَهَا «كَنِفَمَ عُقْبَى الْكُرْمَا  
 ٤٨٧ - وَيَزْفَعَانِ مُضَمَّرَا يُفْسِرُهُ      مُمَيِّزٌ «كَنِفَمَ قَوْمًا مَغْشَرَةٌ»

\*\*\*

### نعم وبنس وما جرى مجراهما

قوله: (والدليل على فعليتهما... إلى آخره) كما يدل الدليل على فعليتهما، على مضيها أيضاً<sup>(١)</sup>.

قوله<sup>(٢)</sup>: (وبرها سرقة) هو بكسر الباء وبالراء بفتحها، وبالزاي، أي<sup>(٣)</sup>: سلبها وهو الأنسب، يقال بزّه: يبزه بزاً<sup>(٤)</sup> أي: سلبه، وفي المثل: (من عز بز) أي: من غلب أخذ السلب، ومعناه أنها لا تقدر على ما يقدر

(١) ساقط من الأصل.

(٢) قال ابن الناظم ٣٣٣/١: والله ما هي بنعم الولد: نصرها بكاء، وبرها سرقة. والقول من شواهد ابن عقيل ١٥٠/٢، و«أوضح المسالك» ٢٨٣/٢، «شرح التصريح» ٩٤/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٥/٢.

(٣) «لسان العرب» (بزز) ١٩٨/١.

(٤) ساقطة من (ج).

عليه الرجل من الأخذ قهراً.

قوله: (وقول الآخر<sup>(١)</sup>): «نعم السير على بنس العير»، قيل: لراكب على حمار، وقد قال<sup>(٢)</sup>: «سرت خمسة عشر بربداً على هذا العير في ليلتي هذه».

قوله: (وقول الآخر:

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر)<sup>(٣)</sup>

(باكر)<sup>(٤)</sup>، أي: سريع، من بكرت، أي: أسرعت في أي وقت كان، والشاهد في (بنعم طير) وهو بدل من (بخير).

قوله: (كدخوله على (نام) في قول القائل:

عمرك ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه)<sup>(٥)</sup>

(عمرك... قسم، وروي بدله (والله) والشاهد في (بنام)، و(الليان) بفتح اللام، وتخفيف الياء، يقال: فلان في ليان<sup>(٦)</sup> من العيش، أي: في

---

(١) القول من شواهد ابن عقيل ١٥٠/٢، «شرح التصريح» ٩٤/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٥/٢، «معجم الهوامع» ٢٣/٣.

(٢) ورد بهامش الأصل: قوله: (وقد قال... إلخ. ذكر غيره أنه قيل لرجل سار لمحبوته على حمار بطيء السير فوصلها.

(٣) الرجز بلا نسبة في: «الدرر» ٢٦٦/٢، «المقاصد النحوية» ٢/٤، «معجم الهوامع» ٢٣/٣، «شرح الأشموني» ٢٧٥/٢.

(٤) «لسان العرب» (بكر) ٤٧٠/١.

(٥) الرجز للقتاني في «شرح أبيات سيويه» ٤٦٦/٢.

وبلا نسبة في: «الإنصاف» ١١٢/١، «خزانة الأدب» ٣٨٨/٩ - ٣٨٩، «الخصائص»

٣٦٦/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٦/٢، «شرح المفصل» ٦٢/٣، «معجم الهوامع» ٣/٣.

«المقاصد النحوية» ٣/٤.

(٦) «لسان العرب» (لين) ٣٨٠/١٢.

نعيم وخفض.

قوله: (تقديره: ما ليلي بنام صاحبه)، أي: مقول فيه نام صاحبه، وكذا نظائره.

قوله: (وفي نعم وبئس أربع لغات: ... إلى آخره)، حكي عن أبي<sup>(١)</sup> علي في (بئس) خامسة، وهي (بيس) بفتح الباء وإسكان الياء بغير همز، وإنما كانت اللغة الأولى أصلاً فيما ذكره؛ لمجيئها بزنة من الزنات الأصلية للفعل بخلاف بقية اللغات.

قوله: (أو مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز)، مراده بالمضمّر: المضمّر المستتر بقرينة، ذكره البارز بعد عن حكاية الكسائي<sup>(٢)</sup>، وإن شمل كلام النظم الأمرين، ويشترط<sup>(٣)</sup> لمفسر هذا المضمّر أن يكون نكرة، وأن يكون مؤخرًا كما ذكرهما هنا، فلا يجوز كونه معرفة إلا بتأويل، ولا يجوز تقديمه على نعم وبئس، وأن يتقدم على المخصوص كما ذكره بعد، فلا يجوز تأخيره عند البصريين، وقولهم: (نعم زيد رجلاً). نادر، وأن يكون مطابقاً للمخصوص في الأفراد والتذكير وضديهما، وأن يكون قابلاً لـ(أل)؛ لأنه في المعنى خلف عن فاعل فيه أو فيما أضيف إليه (أل) فلا يكون بلفظ مثل: ولا غير ولا أي ولا أفعل من كذا، وهذا يشكل بما في نحو: ﴿فَنَيْمًا هُوَ﴾، فإنها تمييز عند الأكثر، كما سيأتي مع أنها لا تقبل (أل) إلا أن يقال: حلت محل ما يقبل (أل).

وقوله: (منصوبة) جرى على الغالب، فقد تكون مجرورة بـ(من) فلو قال: كغيره مفسراً بتمييز بعده كان أولى.

قوله: (قال الشاعر):

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٥٥/٢، «مع الهوامع» ٢٧/٣، «المساعد» ١٢٤/٢.

(٢) قال السيوطي في «مع الهوامع» ٣٠/٣: أو يكون ضميراً مستتراً خلافاً للكسائي...

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٦١/٢.

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل<sup>(١)</sup>

قاله أبو طالب والشاهد فيه ظاهر و(غير مكذب) حال و(زهير) هو المخصوص بالمدح: اسم رجل، و(حسام)<sup>(٢)</sup> صفته، أي: سيف، و(مفرد) صفته، والحمائل جمع حمالة: السيف. بالكسر، قاله الخليل.

وقال الأصمعي<sup>(٣)</sup>: لا واحد له من لفظه، وإنما واحده محمل، حكى ذلك الجوهري<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

لنعم موثلاً المولى إذا حذرت بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الإحن)<sup>(٥)</sup>  
اللام للتأكيد، والشاهد فيه ظاهر، والبغي: الظلم، و(الإحن)<sup>(٦)</sup> جمع

---

(١) البيت لأبي طالب في: «خزانة الأدب» ٧٢/٢، «الدرر» ٢٦٩/٢، «شرح التصريح» ٩٥/٢، «المقاصد النحوية» ٥/٤.

وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٨٣/٢، «شرح الأشموني» ٢٧٧/٢.

(٢) ورد بهامش (ب): قوله: وحسام... إلخ. في جعله صفة نظر؛ لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة، والصواب أن يعرب حسام ومفرد خبران لمبتدأ محذوف. من «شرح التوضيح» ملخصاً.

(٣) عبدالمملك بن قُرَيب بن عبدالمملك بن علي بن أصمغ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح.

صنف: «غريب القرآن»، «خلق الإنسان»، «الأجناس»، «الأنواء»، «الهمز»، «المقصود والممدود»، «الاشتقاق»، «كتاب الأضداد»، «كتاب الألفاظ»، «كتاب القلب والإبدال»... وغير ذلك. مات سنة ستة عشرة. وقيل خمس عشرة - ومائتين عن ثمان وثمانين سنة.

«بغية الوعاة» ٩٦/٢ - ٩٧.

(٤) «الصحاح» (حمل) ٣٠١/١.

(٥) البيت بلا نسبة في: «شرح عمدة الحفاظ» (٧٨٢)، «شرح الأشموني» ٢٨٢/٢، «شرح ابن عقيل» ١٥٢/٢، «المقاصد النحوية» ٦/٤.

(٦) «لسان العرب» (أحن) ٨٣/١.

أحثة، وهي الحقد.

قوله: (التقدير: لنعم الموثل موثلاً المولى) قصر المسافة، وإلا فحقه أن يقول: لنعم هو، أي: الموثل موثلاً المولى، والموثل<sup>(١)</sup>: الملجأ.

قوله: (ونعمت السنة) أي: ونعمت هي، أي: السنة سنة هذه السنة<sup>(٢)</sup>.

وقوله<sup>(٣)</sup>: (والمضافة أيضاً)، أي: والنكرة المضافة إلى نكرة.

٤٨٨ - وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ، وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اسْتَهَزَّ  
قوله<sup>(٤)</sup>: (تمسكاً بقول الشاعر:

والتغلبيون بنس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطيق)<sup>(٥)</sup>

قاله جرير، هجا به الأخطل، والتغلبيون نسبة إلى بني تغلب من نصارى العرب، والأخطل منهم، واللام في (تغلب) مكسورة، وفي (التغلبى) مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة، وقد تكسر، قاله

(١) «لسان العرب» (وأل) ١/١٩٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) قال ابن الناظم ١/٣٣٥: والغالب في نعم وبنس ألا يخرج فاعلها عن أحد الأقسام المذكورة، وإنما قلت الغالب؛ لأن الأخفش حكى أن ناساً من العرب يرفعون ب: نعم وبنس النكرة المفردة... والمضافة أيضاً نحو: نعم جليس قوم عمرؤ.

(٤) قال ابن الناظم ١/٣٣٥ - ٣٣٦: منع سيبويه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز... وقد أجازَه المبرد تمسكاً بمثل قول الشاعر...

(٥) البيت لجرير في: «ديوانه» (٣٩٥)، «الدرر» ٢/٢٧٥، «شرح التصريح» ٢/٩٦، «شرح عمدة الحفاظ» (٧٨٧).

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/٢٨٦، «شرح ابن عقيل» ٢/١٥٣، «معجم الهوامع» ٣/٣١٣.

الجوهري<sup>(١)</sup>، والشاهد في البيت ظاهر، و(الزلاء)<sup>(٢)</sup>: اللاصقة العجز خفيفة الألية، و(منطيق)<sup>(٣)</sup> بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيها المذكور والمؤنث، وهو البليغ، لكن المراد به هنا المرأة تتأزر بما تعظم به عجزتها.

قوله: (ومثله قول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينًا)<sup>(٤)</sup>  
الشاهد في (دينًا)، فإنه تمييز مؤكد.

٤٨٩ - وَمَا مُمَيَّرٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ نِغَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

قوله: (وإن لم يكن اسمًا معرفًا بالألف واللام)، أي: ولا مضافًا إلى المعرف بهما، ولا إلى المضاف إلى المعرف بهما، ولا مضمرة مفسرًا بتمييز.

قوله: (وكذلك قيل في (ما) المفردة)، أي: التي ليس بعدها جملة أو شبهها، بقرينة مثاله الذي ذكره<sup>(٥)</sup>.

قوله: (فعند أكثر النحويين أن (ما) في موضع نصب على التمييز للفاعل المستكن) قيل عليه: كيف يصح جعل (ما) تمييزًا للفاعل المستكن مع مساواتها له في الإبهام؟ وأجيب بأن المراد من (ما) شيء له عظمة أو

(١) «الصحاح» (غلب) ٢٠٤/٢.

(٢) «لسان العرب» (زلل) ٧٤/٦.

(٣) «لسان العرب» (نطق) ١٨٩/١٤.

(٤) البيت لأبي طالب في: «خزانة الأدب» ٧٦/٢، ٣٩٧/٩، «شرح التصريح» ٩٦/٢،

«شرح عمدة الحافظ» (٧٨٨)، «شرح قطر الندى» (٢٤٢). وبلا نسبة في: «شرح

الأشمونى» ٢٨٧/٢، «توضيح المقاصد» ٦٢/٢.

(٥) المثال في «شرح ابن الناظم» ٣٣٦/١ ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِيحًا هِي﴾.



حقارة أو نحوهما بحسب المقام، فهي في قوة النكرة المختصة، فهو أخص من الفاعل.

قوله: (مثلها)، أي: النكرة غير الموصوفة، أي: التامة.

قوله: (وقولهم) معطوف على نحو: ما أحسن.

قوله: (إني مما أن أفعل كذا) يستعمل في المبالغة.

قال ابن هشام: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحدٍ بالإكثار فعل كالكتابة، يقولون: (إن زيداً مما أن يكتب) (أي: إنه من أمر كتابة، أي: إنه مخلوق من أمر ذلك الأمر هو الكتابة)<sup>(١)</sup> ف(ما) بمعنى شيء، و(أن وصلتها) في موضع خفض بدلاً منها، والمعنى بمنزلته في ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾، أي: جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها، وزعم السيرافي<sup>(٢)</sup>، وابن خروف، وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيبويه: أنها معرفة تامة بمعنى الشيء والأمر، و(أن) وصلتها مبتدأ والظرف خبره، والجملة خبر (إن)، ولا يتحصل الكلام معنى طائل على هذا التقدير. انتهى.

٤٩٠ - وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

وقوله الناظم: (ويذكر المخصوص بعد) أفاد هشام أنه قد يكون قبل، وأنه يتعين حينئذ كونه مبتدأ خبره ما بعده.

قوله: (كيف يتوجه المدح) جواب (إذا)، أي: (ألا ترى)<sup>(٣)</sup> أنك إذا قلت: نعم الرجل... إلى آخره. فانظر كيف يتوجه (المدح)<sup>(٤)</sup> (إلى آخره)<sup>(٥)</sup>.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٢/٢٨٨ - ٢٨٩، «شرح المكودي» (١٨٥).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ب): الجواب.

(٥) ساقط من (ج).

إلى قوله: (أن يكون مبتدأ خبره الجملة قبله) الرابط بينهما عموم الفاعل.

قوله: (قد يتقدم على نعم... إلى آخره) مثل نعم في ذلك بش كما شمله كلام الناظم.

٤٩١ - وَإِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى «كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى، وَالْمُقْتَفَى»

وقوله: (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) تبع فيه والده واعرضه ابن هشام<sup>(١)</sup> بأنه من باب تقدم المخصوص لا من باب تقدم ما يشعر به. قوله: (وقول الشاعر:

إني اعتمدتك يا يزيد فنعمة معتمد الوسائل)<sup>(٢)</sup>

قاله الطرماح، مدح به يزيد بن المهلب، والشاهد فيه أن المخصوص بالمدح محذوف، تقديره: نعم معتمد الوسائل أنت.

٤٩٢ - وَاجْعَلْ كَيْشَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ «فُعَلًا» مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، «كَنِعَمَ» مُسَجَّلًا

قوله: (استعملوا ساء) أصل<sup>(٣)</sup> ساء سوء بالفتح، فحوّل إلى فعل بالضم فصار قاصراً، ثم ضمن معنى بش، فصار جامداً، وعليه فلا يختص ما ذكره كالنظم بتأويل يجري في كل فعل ثلاثي على فعل<sup>(٤)</sup> لقصد الذم، كما أشار إليه بعد.

قوله: (في عدم التصرف... إلى آخره)، أي: وفي إجراء الخلاف في

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٢٨٨: وقد يتقدم المخصوص فيتعين كونه مبتدأ نحو: (زيد نعم الرجل) وقد يتقدم ما يشعر به فيحذف نحو: «إِنَّمَا وَجَدْتَهُ صَابِرًا يَمَّ الْعَبْدُ» أي: هو، وليس منه (العلم نعم المقتنى)، وإنما ذلك من التقدم.

(٢) البيت للطرماح في: «ديوانه» (٣٧٤)، المقاصد النحوية» ١١/٤. وبلا نسبة في «شرح عمدة الحافظ» (٧٩٤).

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٧٠/٢، «شرح الأشموني» ٢/٢٩٢.

(٤) ساقطة من (ج).

الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، وفي إجرائه في أن (ما) في نحو: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ مميزًا وفاعلًا كما يشير إليه كلامه<sup>(١)</sup> بعد، وفي جواز كون المخصوص مبتدأ وخبرًا، وفي أنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به.

وقوله: (بعد الفاعل)، أي: وبعد مميزه أيضًا، كما علم مما مر.

قوله: (مسجلًا)، أي: بلا قيد، معناه: أن (فعل) المذكور يجعل مثل (نعم) مطلقًا أي: في جميع أحكامها، ففي قوله بعد: (في الاستعمال، وعدم التصرف) قصور، بل زاد فعل يكون فاعله يجر بالباء.

قوله: (والمراد بهذه العبارة)، أي: مع ما قبلها ليصح قوله بعد: أو الدم.

قوله: (من كل فعل ثلاثي)، أي: صالح للتعجب منه.

قوله: (على فعل) شامل للمحول كعلم ولغيره كشرف وظرف.

٤٩٣ - وَمِثْلُ نِعْمٍ حَبِّذَا الْفَاعِلُ ذَا وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَّا حَبِّذَا

قوله: (قال الشاعر):

ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا<sup>(٢)</sup>

قالته كناية<sup>(٣)</sup> أم شملة بن برد في (مبة) صاحبة ذي الرمة، و(ألا) للتنبيه، و(حبذا) فعل المدح وفاعله، و(أهل الملا) هو المخصوص

(١) انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٣٩/١.

(٢) البيت لذي الرمة في: ملحق «ديوانه» (١٩٢)، «الدرر» ٢٨٧/٢. ولكنزة أم شملة في «ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٥٤٢) ولذي الرمة أو لكنزة أم شملة في «المقاصد النحوية» ١٢/٤.

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢٩٣/٢، «شرح التصريح» ٩٩/٢، «همع الهوامع» ٤٤/٣، «شرح ابن عقيل» ١٥٨/٢.

(٣) كناية أم شملة بن برد المنقري، من ولد قيس بن عاصم الصحابي المخضرم، كانت أمة لبني منقر اشتراها برد، شاعرة من شعراء الحماسة.

«شرح ديوان الحماسة للمرزوقي» ٧٠١ - ٧٠٢، «الأعلام» ٢٣٥/٥.

بالمدح، و(مي) ترخيم مية، و(هيا) بألف الإطلاق كناية عن (مية)، وهي المخصوصة بالذم، والشاهد في صدر البيت وفي عجزه، جمع فيه بين المدح والذم، الأول: بد(حبذا)، والثاني: بد(لا حبذا)، وفرق بين (نعم) و(حبذا) [بأن في (حبذا)]<sup>(١)</sup> إشعارًا بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس، وبأن مخصصها لا تعمل فيه النواسخ، وبأنه لا يشترط المطابقة بين فاعلها ومخصصها، بل يمتنع كما سيأتي في كلامه بخلاف (نعم) ومخصصها، وخص فاعل (حب) بد(ذا) ليدل على الحضور في القلب.

قوله: (ثم من هؤلاء من يجعل المخصوص بعدها خبر... إلى آخره)، حاصله أنه على القول<sup>(٢)</sup> بتركيبها مع (ذا) منهم من غلب الاسمية لشرفها، فصارا اسمًا معناه المحبوب، ومنهم من غلب الفعلية لتقدم الفعل فصارا فعلاً.

#### ٤٩٤ - وَأَوَّلِ ذَا الْمُخْصُوصِ إِيَّا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِذَا فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

قوله: (كما قالوا: الصيف<sup>(٣)</sup> ضيعت اللبن)، أي: في أنه يقال: لكل أحد بكسر التاء وإفرادها، وهو مثل يضرب لمن فرط في طلب الحاجة وقت إمكانها ثم طلبها بعد فواتها، وأصله أن (دختنوس) بفتح الدال المهملة، وإسكان الخاء المعجمة، وفتح المثناة الفوقية، وضم النون بعدها واو، فسین مهملة بنت لقيط بن زرارة التميمي كانت تحت عمرو بن عدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات، وكان شيخًا فسألته الطلاق، فطلقها، فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة، وكان شابًا فقيرًا، فلما شتوا أرسلت إلى الشيخ تستسقيه لبنًا فقال ذلك، فقالت: هذا ومذقة خير، يعني أن سؤالك إياي الطلاق كان في الصيف، فيومئذ ضيعت اللبن، والصيف

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) انظر «شرح الأشموني» ٢٩٣/٢.

(٣) المثل في «مجمع الأمثال» ٦٨/٢.

نصب على الظرف.

قوله: (قال الشاعر:

ألا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمقارب)<sup>(١)</sup>

قاله المرار بن حماس الطائي، والشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح، إذ تقديره: (ألا حبذا حالي معك)، وخبر (الحياء) محذوف، تقديره: يمنني، و(منحت)، أي: أعطيت، والمعنى: أعطيت هواي ما لا مطمع في دنوه، ويروى (من ليس)، والمعنى: ربما أحبيت من لا ينصفي، ولا مطمع فيه.

قوله: (وقد يذكر قبله أو بعده تمييز) هذا قد يشعر بقلة ذكر التمييز مع (حبذا) وليس مرادًا، بل هو كثير كما صرح به والده<sup>(٢)</sup> في «شرح التسهيل»<sup>(٣)</sup>، قال: إلا أن تقديمه أولى وأكثر، وهذا بخلاف مخصص (نعم)، فإن تأخير التمييز عنه نادر كما مر.

٤٩٥ - وما سوي «ذا» ازْفَعِ بِحَبِّ، أَوْ فَجَزْ بِأَلْيَا، وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الْحَا كَثُرَ

قوله: (كقول الشاعر:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل)<sup>(٤)</sup>

(١) البيت لمرار بن حماس في: «الدرر» ٢/٢٨٤، «المقاصد النحوية» ٤/٢٤.

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/٢٩٥، «المغني» (٧٢٥)، «همع الهوامع» ٣/٤١، «شرح التسهيل» ٣/٢٨.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٢٧.

(٤) البيت للأخطل في: «ديوانه» (٢٦٣)، «خزانة الأدب» ٩/٤٢٧، ٤٣٠، «الدرر» ٢/٢٨٨، «المقاصد النحوية» ٤/٢٦.

وبلا نسبة في: «سر صناعة الإعراب» (١٤٣)، «شرح الأشموني» ٢/٢٩٦، «شرح شافية ابن الحاجب» ١/٤٣، «شرح ابن عقيل» ٢/١٦١، «شرح المفصل» ٧/١٢٩ - ١٤١، «همع الهوامع» ٣/٤٥.

قاله الأخطل، و(اقتلوها)<sup>(١)</sup>، أي: الخمر، أي: امزجوها. من: قتلت  
الشراب، أي<sup>(٢)</sup>: مزجتها بالماء، والشاهد في (وحب بها) حيث جاء للمدح  
بضم الحاء مع غير ذا، و(مقتولة)، أي: ممزوجة، منصوب على التمييز.  
قوله: (كقول بعض الأنصار:

باسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقيننا  
فحبذا ربا وحب ديننا)<sup>(٣)</sup>

قاله عبدالله بن رواحة. أي: ابتدئ باسم الله، وأكده بقوله: (بدينا)  
بفتح الباء وبكسر الدال لمناسبة الياء المقلوبة عن الهمزة (ابتدأنا)، والشاهد  
في (وحب ديننا) حيث جاء للمدح بفتح الحاء مع غير ذا، وحسن فتحها  
فتح حاء (حبذا) قبلها، إذ لا يجوز ضمها، و(رباً) و(دينا) منصوبان على  
التمييز.



(١) «لسان العرب» (قتل) ٣٦/١١.

(٢) في (ج): إذا.

(٣) الرجز لعبدالله بن رواحة في: «ديوانه» (١٠٧)، «الدرر» ٢/٢٨٣، «المقاصد النحوية»

٢٨/٤. ولبعض الأنصار في «شرح عمدة الحافظ» ص(٨٠٢).

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٢/٢٩٦، «مع الهوامع» ٣/٤١.

## أفعل التفضيل

٤٩٦ - ضُغ من مَضُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذِ أَبِي

\*\*\*

### أفعل التفضيل

أولى منه التعبير باسم التفضيل؛ ليشمل خيرًا وشرًا، وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل أيضًا.

قوله: (فلا بينى من وصف... إلى آخره) حقه بعد أن ذكر المحترز عنه أن يقول: ولا من منفي، ولا من ناقص.

قوله: (ولا معبر عن فاعله)، أي: عن اسم فاعله، كما وجد في نسخة.

قوله: (وقالوا: هو أَلْصُّ<sup>(١)</sup> من شِظَاظٍ، فبنوه من لص، ولا فعل له) اعترض عليه بأن له فعلاً، فقد حكى ابنُ القَطَّاعِ<sup>(٢)</sup>: لصصت الشيء لَصًّا، جعلته في ستر، ومنه اللص. انتهى<sup>(٣)</sup>. و(شِظَاظ) بكسر الشين: اسم رجل من ضبة كان لَصًّا.

(١) «مجمع الأمثال» ٢/٢٥٧.

(٢) «الأفعال» لابن القطّاع (لص).

(٣) ساقطة من (ج).

قوله: (وهذا مكان أفقر من غيره)، القفر: مفازة لا نبات فيها ولا ماء، والجمع قفار.

قوله: (أفلس<sup>(١)</sup> من ابن المذلق) يروى بالمعجمة والمهملة، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، لم (يكن)<sup>(٢)</sup> يجد قوت ليله، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس، ولذلك قال الشاعر في أبيه.

فإنك إن ترجو تميمًا ونفعها كراجي النداء والعرف عند المزلق<sup>(٣)</sup>

قوله: (وتقول: هو أهوج منه! وأنوك وإن كان اسم فاعله على أفعل) تقدم بيان معنى أهوج وأنوك في التعجب، وفعل الأول هوج، والثاني نوك، قال ابن القطاع<sup>(٤)</sup>: نوك، نوكًا، ونوكًا ونواكة، أي: حمق.

قوله: (أحمق من هبنقة): هو لقب رجل كان يقال له: ذو الودعات، واسمه يزيد ثروان أحد بني قيس بن ثعلبة، وكان يضرب به المثل في الحمق، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

قوله<sup>(٦)</sup>: (وأسودُ من حلك الغراب)، يقال: حلك الشيء حلوكًا إذا اشتد سواده.

قوله<sup>(٧)</sup>: (أزهي من ديك) خص الديك بالذكر؛ لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه.

---

(١) المثل في «مجمع الأمثال» ٨٣/٢.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) قد يكون من الشواهد التابعة للمثل.

«جمهرة الأمثال» ٨٩/٢، ١٠٧، «الدرة الفاخرة» ٣٢٧/١، «المستقصى» ٢٧٥/١.

(٤) «الأفعال» لابن القطاع (نوك).

(٥) «الصحاح» (هبنق) ١١٨٦/١.

المثل في «مجمع الأمثال» ٢١٧/١.

(٦) رواية المثل في «المستقصى» ١٩٢/١، (أشدُّ سوادًا من حنك الغراب).

(٧) المثل في «مجمع الأمثال» ٣٢٧/١.



قوله<sup>(١)</sup>: (وأشغل من ذات النحيين)، أي: ذات زقي السمن، وهي امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأناها خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه، فساومها، فحلت له نحياً مملوءاً، فقال (لها)<sup>(٢)</sup>: امسكيه حتى أنظر الآخر، فحل الآخر، وقال لها: امسكها، فلما شغل يديها غشيها، وهي لا تقدر على الدفع عن نفسها لحفظها فم النحيين، وشحها بضياغ السمن، فلما قام عنها قالت له: لا هناك الله، وهي في هذا المثل مفعولة؛ لأنها شغلت، وأكثر الأمثال التي على أفعل تأتي من فعل الفاعل.

٤٩٧ - وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

قوله: (من أشد) بيان لأفعل التفضيل لا متعلق بـ(يبنى).

٤٩٨ - وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بَمَنْ إِنْ جُرِّدَا

قوله: (لزم اتصاله بـ(من) التي لا ابتداء الغاية) هو قول الجمهور، وذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> إليه، لكنه أشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبعيض، فقال في (هو أفضل من زيد): فضله على بعض، ولم يعم. وذهب الناظم في شرح «تسهيله»<sup>(٤)</sup> إلى أنها بمعنى المجاوزة، وكان قائل: (زيد أفضل من عمرو)، قال: (جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل)، ثم قال: ولو كانت للابتداء لجاز أن يقع بعدها (إلى) ورد عليه بأنها لو كانت للمجازة لجاز أن يقع موضعها (عن).

قوله<sup>(٥)</sup>: (ويكثر ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرًا)، أي<sup>(٦)</sup>: خبرًا

(١) المثل في «مجمع الأمثال» ٣٧٦/١، «جمهرة الأمثال» ٥٣٨/١.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) «الكتاب» ٢٢٤/٤ - ٢٢٥.

(٤) «شرح التسهيل»، وانظر: «شرح الأشموني» ٣٠١/٢.

(٥) قال ابن الناظم ٣٤٣/١: وقد يستغنى بتقدير (من) عن ذكرها للدليل، ويكثر ذلك إذا كان.

(٦) انظر: «المساعد» ١٦٩/٢، «معجم الهوامع» ٩٨/٣، «شرح الأشموني» ٣٠١/٢.

للمبتدأ حالاً أو أصالة، فيشمل خبر المبتدأ الباقي على ابتدائيته وخبر (كان) أو إحدى أخواتها، وخبر (إن) أو إحدى أخواتها، وثاني مفعولي (ظن) أو إحدى أخواتها.

قوله: (كقول الآخر:

تروحي أجدر أن تقيلي [غداً بجنبي بارد ظليل])<sup>(٢)</sup>

قاله أحيحة<sup>(٣)</sup> بن الجلاح، وعجزه: غداً بجنبي بارد ظليل قيل: إن الخطاب لناقة، أي: اصبري على السير وقت الرواح، وهم قائله بأنه لم يتقدم لناقة ذكر، وإنما تقدم الفسيل، وهي صغار النخل، و(تروحي)<sup>(٤)</sup> من تروح النبت إذا طال، أي: طولي يا فسيل، وخذي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه، من القيلولة، وهي النوم في وقت الظهيرة لكنه كنى بذلك عن نموها (وزهرتها)<sup>(٥)</sup> بكونها في جنبي ماء بارد فيه ظل، والشاهد في (أجدر) حيث استعمل بغير ذكر (من) لكونه صفة لمحذوف كما علم. قوله: (فأما قوله:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائر<sup>(٦)</sup>

ففيه ثلاثة أوجه: ... إلى آخره) قاله الأعشى، والشاهد في (بالأكثر

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) الرجز لأحيحة بن الجلاح في: «شرح التصريح» ١٠٣/٢، «المقاصد النحوية» ٣٦/٤. وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢٩٧/٢، «شرح الأشموني» ٣٠٢/٢، «المقاصد الشافية» ٥٨٥/٤.

(٣) أحيحة بن الجلاح بن الحريش الأوسي، أبو عمرو (١٣٠ق هـ). شاعر جاهلي من الفرسان، كان سيّد الأوس في الجاهلية، مرابياً كثير المال. «خزانة الأدب» ٣٥٧/٣ - ٣٥٩، «الأعلام» ٢٧٧/١.

(٤) «لسان العرب» (روح) ٣٥٨/٥.

(٥) في الأصل: (وزهرتها) وما أثبتته نقلاً من (ب)، (ج).

(٦) البيت للأعشى في: «ديوانه» (١٩٣)، «أوضح المسالك» ٣٠٠/٢، «خزانة الأدب» ١٨٥/١، ٤٠٠/٣، ٢٥٠/٨، ٢٥٤، «الخصائص» ١٨٥/١، «شرح التصريح» ١٠٤/٢، «شرح المفصل» ١٠٠/٦. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٠٤/٢.

منهم) حيث استعمل (من) مع ما فيه الألف واللام، وأجيب عنه بثلاثة أوجه ذكرها الشارح<sup>(١)</sup>، وزاد غيره رابعاً<sup>(٢)</sup>: وهو أن (من)<sup>(٣)</sup> بمعنى (في) و(حصى) تمييز، أي: عددًا، و(الكائر) بمعنى الكثير.

قوله<sup>(٤)</sup>: (كما لم يمنعا من الإضافة في قوله:

تولي الضجيع إذا تنبه موهنا كالأقحوان من الرشاش المستقي)<sup>(٥)</sup>

قاله القطامي، وروي بدل (تولي) (تعطي)، وهما بمعنى، أي: تعطى المرأة ضجيعها ما يريد منها، و(موهنا)<sup>(٦)</sup>: منصوب بالظرفية، وهو نحو نصف الليل، و(الأقحوان) بضم الهمزة نبت طيب الريح حوله ورق أبيض ووسطه أصفر، والشاهد في (من الرشاش المستقي)، كما بينه الشارح<sup>(٧)</sup>.

٤٩٩ - وَإِنْ لَمَنْكُورٍ يُضَفِّ، أَوْ جُرْدًا أَلَزِمَ تَذَكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا  
٥٠٠ - وَتَلَزَّ «أَل» طَبِئُقُ، وَمَا لَمَعْرِفَةُ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَن ذِي مَعْرِفَةٍ  
٥٠١ - هَذَا إِذَا تَوَيْتَ مَعْنَى «مَنْ» وَإِنْ لَمْ تَتَّوِ فَهَوِ طَبِئُقُ مَا بِهِ قُرْنُ

قوله: (إذا كان أفعل التفضيل مجردًا لزمه التذكير، والإفراد ... إلى آخره) المقتضى لإفراده وتذكيره مشابهته لأفعل التعجب، وهذه المشابهة

(١) قال ابن الناظم ٣٤٣/١: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (من) فيه ليست لابتداء الغاية بل لبيان الجنس، كما هي في نحو: أنت منهم الفارس والشجاع، أي: من بينهم.

الثاني: أنها متعلقة بمحذوف دل عليه المذكور.

الثالث: أن الألف واللام زائدتان، فلم يمنعا من وجود (من) كما لم يمنعا من الإضافة.

(٢) الرأي الرابع لم أقف عليه.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) البيت للقطامي في: «ديوانه» (١٠)، «المقاصد النحوية» ٤٠/٤.

وبلا نسبة في «حاشية يس» ٢٤/٢.

(٦) «لسان العرب» (دهن) ٤١٨/١٥.

(٧) قال ابن الناظم ٣٤٤/١: أراد: من رشاش المستقي.

نقضت فيما إذا دخلت عليه (أل) فصارت كالجزء منه، فرجع إلى قياسه من الصفات.

قوله: (فإن أضيف إلى نكرة لزمه التذكير والإفراد) قد أجاز الفراء<sup>(١)</sup> تأنيثه وتثنيته تقول: (هند فضلى امرأة تزورنا)، و(الهندان فضليا امرأتين تزورنا)، لكن المشهور الأول؛ لأن معنى (زيد أفضل رجل): أفضل من كل رجل، فحذفت (كل) و(من) وأضيف (أفعل) إلى ما كانت (كل) مضافة إليه فلزم ترك المطابقة لشبهه بالمجرد في التنكير، وإمكان ظهور (من).

قوله: (وإن أضيف إلى معرفة: جاز... إلى آخره)، المضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup>: قسم تقصد به زيادته على ما أضيف إليه فينوى فيه معنى (من)، ويجوز فيه المطابقة وعدمها كما يأتي في كلامه، وقسم يقصد به زيادته مطلقة، وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل أو صفة مشبهة به، وكل منهما لا ينوى فيه معنى (من)، ويلزم فيه المطابقة، لشبهه بالمعرف بـ(أل) في الإخلاء من لفظ (من) ومعناها، ويجوز إضافة (أفعل) فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف الأول فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه فكذلك يجوز: (يوسف أحسن إخوته)، إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم، ويمتنع: إن قصد أحسن منهم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وقد اجتمع الوجهان في قوله ﷺ<sup>(٤)</sup>): «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً»، أي: من حيث أنه أفرد

(١) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٩٥/٣: ويلزمه الإفراد والتذكير إن جُرد أو أضيف لنكرة خلافاً للفرءاء في الثاني حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فضله، واقتضى حينئذ أن يؤنث ويشئ نحو: هند فضلى امرأة تقصدنا، والهندان فضلنا امرأتين تزوراننا.

وانظر: «شرح ابن عقيل» ١٦٨/٢ - ١٦٩.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣٠٦/٢.

(٣) ورد بهامش (ب) ما نصه: قوله: ويمتنع إنَّما امتنع؛ لأنَّ أفعل التفضيل يشترط أن يكون بعض ما أضيف إليه، وهنا ليس كذلك، فتأمل.

(٤) الحديث أخرجه الترمذي (٢٠١٨) من حديث جابر مرفوعاً.

(أحب) و(أقرب) وجمع (أحسن)، وجعل الزمخشري<sup>(١)</sup> (أحاسنكم) من قسم ما قصد به زيادة مطلقة؛ فلهذا جمع بخلاف (أحب) و(أقرب) فإنهما مما نوي فيه معنى (من)، فلهذا أفرد.

قوله: (كقولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)) الناقص<sup>(٢)</sup> هو يزيد بن عبد الملك بن مروان، وإنما<sup>(٣)</sup> سمي به لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبدالعزيز، سمي به لشجة في وجهه بضرب الدابة. (أضيف إلى بني مروان ليعلم أنهما منهم، لا لأنهم عادلون، وهم أعدلاهم)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وقول الشاعر:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتًا دعائمه أعز وأطول)<sup>(٥)</sup>

قاله الفرزدق، فاخر به جريزًا، و(سمك<sup>(٦)</sup> السماء)، أي: رفعها، ويقال: سمك الشيء، أي: ارتفع، فهو يتعدى ولا يتعدى، ومصدر الأول سمك، والثاني سموك، وأراد بالبيت الكعبة، والدعائم: جمع دعامة بالكسر، وهي اللسطوانة، والشاهد في (أعز وأطول)، فإنهما بمعنى عزيزة وطويلة، وفي كونهما لم يقصد بهما أفعال التفضيل نظر، إذ يجوز أن يراد أن دعائم ذلك أعز وأطول من دعائم كل بيت، وبه جزم السعد التفتازاني.

٥٠٢ - وَإِنْ تَكُنْ بَيْتَلُو «مِنْ» مَسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمًا  
٥٠٣ - كَمِثْلٍ مِمَّنْ أَنْتَ «خَيْرٌ» وَلَدَى إِيخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

(١) «توضيح المقاصد» ٨١/٢.

(٢) «حاشية الصبان» ٧١/٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) البيت للفرزدق في: «ديوانه» ١٥٥/٢، «خزانة الأدب» ٥٣٩/٦، «شرح المفصل» ٩٧/٦، «المقاصد النحوية» ٤٢/٤.

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٣٠٧/٢، «شرح ابن عقيل» ١٧٠/٢.

(٦) «لسان العرب» (سمك) ٣٦٩/٦.

قوله: (وذلك إذا كان المجرور بـ(من) اسم استفهام)، أي: أو مضافاً إليه نحو: (من غلام أيهم أنت أجمل؟).  
قوله (لقوله<sup>(١)</sup>):

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل أو ما زودت منه أطيّب<sup>(٢)</sup>

قاله الفرزدق. أي: اتتوا أهلاً وسهلاً، وواو (وزودت) للحال، و(أو) بمعنى: بل، كما روي هكذا، والشاهد في (منه أطيّب) حيث قدم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل مع أن مجرورها غير اسم استفهام، ولا ما أضيف إليه، واعترض بأنه يجوز أن يكون (منه) متعلقاً بـ(زودت)، فلا شاهد فيه.

قوله: (وقول الآخر:

ولا عيب فيها غير أن [قطوفها] سريع وأن لا شيء منهن أكسل)<sup>(٣)</sup>

قاله ذو الرمة غيلان<sup>(٤)</sup> وصف به نساء سمناً بأنهن لا عيب فيهن غير أن قطوفهن بفتح القاف، أي<sup>(٥)</sup>: متقارب الخطو سريع في مشيها، وهذا من تعقيب المدح بما يشبه الذم لكن الذي في ديوان ذي الرمة: (غير أن سريعها قطوف). وعليه يفوت ذلك، والشاهد في (منهن أكسل) حيث قدم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل مع أن مجرورها غير اسم استفهام، ولا ما

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت للفرزدق في: «خزانة الأدب» ٢٦٩/٨، «الدرر» ٣٣٦/٢، «شرح المفصل» ٦٠/٢، «المقاصد النحوية» ٤٣/٤.

وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٣٠٩/٢، «شرح ابن عقيل» ١٧٢/٢، «همع الهوامع» ٩٩/٣.

(٣) البيت لذى الرمة في: «ديوانه» (١٦٠)، «شرح عمدة الحفاظ» (٧٦٥)، «المقاصد النحوية» ٤٤/٤. وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ٣١٠/٢، «شرح ابن عقيل» ١٧٣/٢.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٥) «لسان العرب» (قطف) ٢٢٩/١١.

أضيف إليه، وفي نسخة بدل (أكسل): (أكمل).

قوله<sup>(١)</sup>: (وقد اجتمع فصلان في قول الزاجر:

لأكلة من أقط بسمن أئين مسًا في حشايَا البطن<sup>(٢)</sup>  
من يثربيات قذاذ خشن)

اللام للتأكيد، و(الأكلة) بضم الهمزة: اللقمة، و(الحشايَا) جمع حشية بتشديد الياء وهي الأمعاء، و(يثربيات) صفة محذوف، أي: من قذاذ يثربيات - بفتح الراء - نسبة إلى يثرب المدينة المشرفة - بكسرها - وقذاذ بكسر القاف وتخفيف المعجمة: بيان لها أو بدل منها وهو جمع (قذ)<sup>(٣)</sup> بضم القاف وتشديد المعجمة جمع (أقذ) بزنة أفعل، وهو السهم الذي لا ريش عليه، و(خشن) بضم الخاء وإسكان الشين، جمع أخشن، بمعنى: خشن، والشاهد في (أئين)، (من يثربيات) حيث فصل بينهما بشيئين، وذكر الفصلين مثال: فقد يوجد أكثر وأئين، قيل: ليس على بابه، بل هو بمعنى لين؛ إذ السهام لا لين فيها لخشونتها، ويرد بأن ذكر (من) يمنع من ذلك، مع أن التفضيل ليس بين الأكلة والسهام بل بين مسهما في دخولهما الحشا، (ولا ريب أن مس السهام في ذلك لين بالنسبة)<sup>(٤)</sup> لغيرها مما له خشونة.

٥٠٤ - وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتًا  
٥٠٥ - كَلَّنُ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

قوله: (إلا إذا ولي نفيًا) ألحق به والده<sup>(٥)</sup> النهي والاستفهام الذي

(١) قال ابن الناظم ٣٤٦/١: ولشبهه (أفعل) التفضيل مع (من) بالمضاف والمضاف إليه لم

يفصل منه بأجنبي، تقول: زيد أحسن وجهًا من عمرو، وقد اجتمع فصلان.

(٢) الرجز بلا نسبة في: «لسان العرب» (خشن) ١٠٤/٣. «شرح المفصل» ٨٢/١،

«المقاصد النحوية» ٤٦/٤، «شرح التسهيل» ٥٥/٣.

(٣) «لسان العرب» (قذذ) ٧١/١١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) «شرح التسهيل» ٦٨/٣.

بمعنى<sup>(١)</sup> النفي نحو: (لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك)، و(هل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمين)، وأعم من ذلك قول الرضي<sup>(٢)</sup>: ولا منع أن يستعمل في ذلك ما يفيد النفي، وإن لم يكن صريحاً فيه، نحو: قلما رأيت رجلاً<sup>(٣)</sup> أحسن.

قوله: (وكان مرفوعه أجنبيًا)، المراد بالأجنبي هنا: الأجنبي من الموصوف، كما قاله المكودي<sup>(٤)</sup>، مع أنه لا حاجة لذكره؛ لأن ما خرج به حينئذ من نحو أبوه في: (ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه) يخرج بما بعده، ولهذا لم يذكره المرادي.

قوله: (نحو قولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)، الأصل: أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين، أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر، كما مثلنا، وقد يحذف الضمير الثاني، وتدخل (من) على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي المحل، فتقول: (من كحل عين زيد)، أو: (من عين زيد) أو (من زيد) فتحذف مضافاً أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل.

قوله: (وقوله ﷺ: «ما<sup>(٥)</sup> من أيام أحب»)، أفعال التفضيل فيه مبني، إما من فعل مبني للمفعول، أو زائد على ثلاثة، وهو على الثاني شاذ، وعلى الأول جائز إذ لا لبس فيه كما علم ذلك<sup>(٦)</sup> من كلامه قبل.

(١) في نسخة (ب) و(ج) و(ح): فيه معنى.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «شرح المكودي» ١٩٠ - ١٩١.

(٥) قال ابن الناظم ٣٤٧/١: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي

الحجة، والحديث من شواهد «شرح ابن عقيل» ١٧٥/٢، «شرح الأشموني» ٣١٢/٢.

(٦) ساقطة من (ج).



قوله (وقول الشاعر):

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم وادياً<sup>(١)</sup>  
أقل به ركب أتوه تئيباً وأخوف إلا ما وقى الله سارياً

قالهما سحيم<sup>(٢)</sup> بن وثيل، و(وادياً) مفعول<sup>(٣)</sup> (أرى)، و(أقل) صفة له، و(ركب) مرفوع به ارتفاع الكحل بأحسن في المثال السابق في كلام الشارح، وفيه الشاهد حيث رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر - أعني: ركباً - والتقدير: ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه تئيباً منه بوادي السباع في كل وقت إلا وقت وقاية الله سارياً، و(أتوه) صفة ل(ركب). و(تئيباً) أي: مكثاً وتلبثاً، صفة مصدر محذوف، أي: إتياناً تئيباً، [وقيل: حال، أي: أتوه ماكثين ومتلبسين، و(أخوف) عطف على (أقل) أو على (تئيباً)]<sup>(٤)</sup> إن أعربت حالاً، و(ما) مصدرية، و(سارياً) مفعول (وقى) وقيل: إنه حال من ضمير (أخوف).

قوله (السببي)، أي: وإن لم يكن مفضلاً على نفسه باعتبارين كما في مثاله المذكور.

قوله: (وفي الإثبات) عطف على مقدر، أي: لجواز رفع أفعل التفضيل في النفي السببي، ورفع في الإثبات السببي، وغيره.

قوله: (قلت: المعبر... إلى آخره)، هذا فرع أن فائدة أفعل التفضيل

---

(١) البيتان لسحيم بن وثيل في: «خزانة الأدب» ٣٢٧/٨، «الكتاب» ٣٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٨/٤.

وبلا نسبة في: «شرح ابن عقيل» ١٧٥/٢، «شرح عمدة الحفاظ» ٧٧٤ - ٧٧٥.

(٢) سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي (٦٠هـ). شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، ونازه عمره المائة، كان شريفاً في قومه. «الشعر والشعراء» ٦٤٧، «الأعلام» ٧٩/٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(الرافع)<sup>(١)</sup> للظاهر فيما قاله تفضيله له على نفسه باعتبارين<sup>(٢)</sup> أو على غيره، والأول ممنوع، وأما الثاني فممنوع أن الفعل الذي أوقع موقع (أحسن) لا يفيد فائدة، كما لا يخفى.

قوله: (بأجنبي) قال الرضي<sup>(٣)</sup>: ونعني به هنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه، كيف و(الكحل) مبتدأ، و(أحسن) خبره، فله به تعلق من هذا الوجه.

قوله: (وإعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد)، أي: وهما الضمير في (أحسن)، وضمير (منه).

قوله: (وليس هو من أفعال القلوب)، قضيته أن إعمال العامل في ضميري واحد يمتنع في غير أفعال القلوب مطلقًا، وهو ممنوع، إذ يجوز ذلك إذا كان بواسطة نحو (أنا رافع الحجر عني)، ونحوه.

قوله: (إنما هو لأمر استحساني)، أي: وهو<sup>(٤)</sup> ضعف الشبه باسم الفاعل، وبالصفة المشبهة به.



(١) سقط من (ب) و(ج).

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٨٤/٢، «همع الهوامع» ٩٢/٣، «شرح الأشموني» ٣١١/٢ - ٣١٢.

(٣) «الكافية» ج ٢٤.

(٤) قال الأشموني في «شرحه» ٣١١/٢: من قَبِلَ أَنَّهُ في حال تجريده لا يؤنث ولا يُنْثَى ولا يُجْمَع.



## النَّعْتُ

٥٠٦ - يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلٌ  
٥٠٧ - فَالنَّعْتُ: تَابِعٌ مِمِّمْ مَا سَبَقَتْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَتْ

\*\*\*

### النعت

قوله: (التابع: هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد)، زاد والده<sup>(١)</sup> فيه غير خبر ليخرج حامض، ونحوه من قولك: هذا حلو حامض مما المشارك فيه للأول خبر غير مستقل. وقوله: (يتبع الأسماء) جرى على الغالب، وإلا فهو يتبع غير الأسماء<sup>(٢)</sup> أيضًا.

وقوله (الأول) بيان للواقع مع الإشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على التابع، خلافًا لمن أجاز<sup>(٣)</sup> تقديم النعت (على المنعوت)<sup>(٤)</sup> إذا كان لاثنين أو

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٢٨٦/٣، و«توضيح المقاصد» ٨٦/٢، و«شرح الأشموني» ٣١٥/٢.

(٢) قال الأشموني ٣١٥/٢: (التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الأسماء).

(٣) قال الأشموني ٣١٥/٢: (وأجاز صاحب «البدیع» تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة)، وقد تقدم أحد الموصوفين. فنقول: (قام زيد العاقلان وعمرو) وانظر: «معجم الهوامع» ١٥٦/٣.

(٤) ساقطة من (ج).

أكثر، وتقدم أحدهما أو أحدها، (نحو)<sup>(١)</sup>: (قام زيد العاقلان وعمرو). أو (العاقلون وعمرو وخالد).

تنبيه:

اختلف في العامل<sup>(٢)</sup> في التابع، فالجمهور على أنه العامل في المتبوع لا البدل، فالعامل فيه مقدر، وقيل: الاستثناء، واختاره الناظم في «شرح تسهيله»<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر مذهب سيويه، ولم يتعرض كثير لبيان ترتيب التوابع، وقال في «التسهيل»<sup>(٤)</sup>: (يبدأ عند اجتماعها بالنعته، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق، وأجاز بعضهم تقديم التوكيد على النعته).

قوله: (وقولي: الحاصل والمتجدد: يخرج خبر المبتدأ والحال من المنصوب)، أي: أو نحوه كالمفعول الثاني، والمراد بالحاصل الموجود في ذلك التركيب، وبالمتجدد ما يحصل في بقية التراكيب<sup>(٥)</sup>، وبالخير هنا الخبر المستقبل، واعلم أن ما أخرجه بالحاصل والمتجدد خارج بالمتجدد وحده.

قوله: (والتوابع خمسة أنواع) دليل الحصر فيها استقرائي، وقد يقال: هو عقلي بأن يقال<sup>(٦)</sup>: التابع إن توسط<sup>(٧)</sup> بينه وبين متبوعه حرف عطف فهو عطف النسق، وإلا فإن رفع المجاز فهو التوكيد، وإلا فإن كان بينه تكرار العامل فهو البدل، وإلا فإن وضح متبوعه مع جموده فهو عطف البيان، وإلا فهو النعته.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣١٦/٢، وتوضيح المقاصد ٨٧/٢.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٨٨/٣: (ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله).

(٤) «شرح الأشموني» ٣١٦/٢.

(٥) في (ج): التركيب.

(٦) انظر: «المساعد» ٣٨١/٢.

(٧) في (ج): توسطه.

قوله: (في<sup>(١)</sup> المتبوع) يخرج بقية التوابع إذ كل منها تابع يدل على معنى، لكن لا على معنى في المتبوع.

قوله: (أو في متعلق به) هو بكسر اللام، أي: أو فيما تعلق بالمتبوع.

قوله: (مخرج للتوكيد وعطف البيان) قد يورد عليه عطف البيان بالمشق، ويجاب بأن ذلك ممتنع كما سيأتي في بابه.

قوله: (وكثيراً ما يكون الاسم غنياً عن الإيضاح، والتخصيص فينعت لقصد المدح... إلى آخره) ينعت أيضاً لقصد التعميم<sup>(٢)</sup> نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو التفصيل (كمررت برجلين عربي وعجمي). أو الإبهام نحو: (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة).

٥٠٨ - وَلْيَغْطَ فِي التَّعْرِيفِ، وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا، كَامْرُرُ بِقَوْمٍ كَرَمًا

قوله: (فلا تنعت<sup>(٣)</sup> النكرة بمعرفة، لثلا يلزم<sup>(٤)</sup>... إلى آخره) يرجع في المعنى تعليله بذلك إلى ما علل به غيره<sup>(٥)</sup> من أن في النكرة إبهاماً، وفي المعرفة إيضاحاً فتدافعاً، والنعته في المعنى هو المنعوت، والشئ الواحد يستحيل أن يكون شائعاً مخصوصاً.

قوله: (عَيَّرَ مسمى المنعوت) هو بالغين المعجمة، والراء<sup>(٦)</sup> وتشد الياء، وفي نسخة (عَيَّنَ) بالمهملة والنون، وله وجه<sup>(٧)</sup>.

(١) قال ابن الناظم ٣٥٠/١: (بكونه دالاً على معنى في المتبوع...).

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣١٧/٢، و«المساعد» ٤٠١/٢ - ٤٠٢.

(٣) في «شرح الأشموني» ٣١٧/٢: (أجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة)، وانظر: «معجم الهوامع» ١٤٦/٣.

(٤) في (ج): يلتزم.

(٥) وهو المرادي في «توضيح المقاصد» ١٨/٢.

(٦) في (ج): والواو.

(٧) «شرح ابن الناظم» ٣٥١/١: (فمتمى كان معرفة عَيَّنَ مسمى المنعوت وزال ما قصد فيه من الإبهام والشبوع).

قوله: (ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

ولقد أمرُ على اللَّثِيمِ يَسُبُّنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ مَا يَغْنِينِي)<sup>(١)</sup>

قاله رجل من بني سلول، واللثيم: الدنيء الأصل الشحيح النفس، والشاهد في (يسبني) وهو ظاهر من كلام الشارح، و(أعف)، أي: أكف. ويروى عجز البيت هكذا: فمضيت ثمة، قلت: لا يعنيني، أي: لا يقصدني، من عنى عنيًا: إذا قصد.

٥٠٩ - وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَأَقْفُ مَا قَفَّوَا

قوله: (وجاز فيه رافعًا لجميع الأفراد والتكسير... إلى آخره)، أشار بذلك إلى أنه وارد على قول الناظم كالفعل.

قوله: (على لغة أكلوني البراغيث) متعلق بـ(جاز) في قوله: (وجاز فيه أيضًا).

٥١٠ - وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقٍّ، كَصَغَبٍ، وَدَرْبٍ وَشِبْهِهِ، كَذَا، وَذِي، وَالْمُنْتَسِبِ

قوله: (فلو قال: وأنعت بـوصفٍ مثل صغبٍ ودرب، كان أمثل... إلى آخره)، أوجب عنه بأن المراد بالمشترك عند النحاة<sup>(٢)</sup>، إذا أطلق الصفات الأربع<sup>(٣)</sup> اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

---

(١) البيت لرجل من بني سلول في «الدرر» ١٠/١، و«شرح التصريح» ١١/٢، و«الكتاب» ٢٤/٣، و«شرح شواهد المغني» ٣١٠/١، و«المقاصد النحوية» ٥٨/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦/٣، و«خزانة الأدب» ٣٥٧/١ - ٣٥٨، ٢٠١/٣، و«الخصائص» ٣٣٨/٢، و«معجم الهوامع» ٦/٣.

(٢) قال الأشموني ٣٢٠/٢: (والمراد به: ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، وذلك اسمُ الفاعل كضاربٍ وقائم، واسمُ المفعول كمضروبٍ وجهان، والصفة المشبهة كصعب، ودَرْبٍ، وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يَرِدُ اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور، وهو اصطلاح).

(٣) في (ج): الرابع.

وإن كان هو عند (التصريفين)<sup>(١)</sup> ما أخذ من لفظ المصدر، والذرب<sup>(٢)</sup> بالمعجمة الحاد من كل شيء، أو بالمهملة، وهو الخبير بالأشياء المجرب لها.

قوله: (إما وصفًا كاسم الإشارة، وذئ بمعنى صاحب، أو بمعنى الذي، وكأسماء النسب)، أي: نحو (مررت بزئ هذا)، و(برجل ذئ مال)، و(برجل دمشقي)؛ لأن معناها الحاضر، وصاحب مال ومنسوب إلى دمشق.

وقوله: (أو بمعنى الذي)، أي<sup>(٣)</sup>: في لغة من أعرب ذو الموصولة، وهو حسن إلا أن الحكم لا يختص بها، بل فروعها وسائر الموصولات التي فيها (أل) كذلك، تقول: (مررت بالرجل الذي قام)، أو ذئ قام. بمعنى: الذي قام. أو ذات قامت. بمعنى: التي قامت، ومحل، ما ذكر في اسم الإشارة إذا لم يكن مكانيًا؛ لأن المكاني لازم النصب على الظرفية، فلا يتصرف فيه.

٥١١ - وَنَعَمْتُوا بِجُفْنَلَةٍ مُنْكَرًا      فَأَعْطَيْتَ مَا أَعْطَيْتَهُ خَبْرًا  
٥١٢ - وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ      وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِبِ

قوله: (وَعَرَفْتُ امْرَأَةً يُنْهَرُ حُسْنُهَا)، أي: يغلب حسنها على حسن غيرها.

قوله: (وقد يحذف الضمير للعلم به كقوله:

فما أدري أَعْيَرَهُمْ ثناء      وطول العهد أم مال<sup>(٤)</sup> أصابوا)<sup>(٥)</sup>

(١) في نسخة (ب): البصريين.

(٢) «لسان العرب» (ذرب) ٣٠/٥.

(٣) انظر: «شرح الأشموني» ٣٢٠/٢.

(٤) في (ج): ماله.

(٥) البيت للحارث بن كلدة في «الأزهية» (١٣٧)، و«الكتاب» ٨٨/١، و«شرح أبيات سيويه» ٣٦٥/١، ولجربير في «المقاصد النحوية» ٦/٤.

وهو بلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ١٨٣/٢، و«شرح المفصل» ١٩/٦.

قاله جرير، وقيل: الحارث بن كنده الثقفي، وقبلة:

كَتَبْتُ إِلَيْهِمْ كِتَابًا مِرَارًا فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ لَهَا جَوَابٌ  
(وثناء) بالمشناة، أي: تباعد فاعل (غير)، و(العهد)، أي: الزمان،  
والشاهد في (أصابوا)، أي: أصابوه.

قوله<sup>(١)</sup>: (جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط) قاله العجاج، وصدرة:  
حتى إذا جن الظلام واختلط. وصف به قومًا أضافوه وأطالوا عليه، ثم أتوه  
بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه يشبه لون الذئب، و(جن) أي: دخل،  
والمذق<sup>(٢)</sup>: اللبن الممزوق، أي: الممزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء،  
والشاهد في (هل رأيت الذئب قط) كما بينه الشارح<sup>(٣)</sup>.

قوله: (بورقته لكونه سمارًا) الورقة بياض يضرب إلى السواد،  
والسمار<sup>(٤)</sup> بالفتح والتخفيف: اللبن الرقيق. وتسمير اللبن: ترقيقه بالماء،  
قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

٥١٣ - وَنَعَتْهُوا بِمَضْدِرٍ كَثِيرًا فَالْتَرَمُّوا الْإِفْرَادَ، وَالتَّذْكِيرَ

قوله: (ينعت بالمصدر كثيرًا) مقيد بغير الميمي، أما الميمي كمزار

(١) الرجز لرؤية في «ديوانه» ٣٠٤/٢ هو مع البيت الذي قبله.

فِي سَمَنِ مِنْهُ كَثِيرٌ وَأَقِطُ مَا زِلْتُ أَسْمَعِي بَيْنَهُمْ وَأَلْتَبِطُ  
حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطُ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطُ  
و«خزانة الأدب» ١٠٩/٢، و«شرح التصريح» ١١٢/٢، و«المقاصد النحوية» ٦١/٤.  
وبلا نسبة في «الإنصاف» ١١٥/١، و«أوضح المسالك» ٨/٣، و«شرح ابن عقيل»  
١٨٥/٢، و«شرح المفصل» ٥٢/٣ - ٥٣.

(٢) «لسان العرب» (مذق) ٥٨/١٣.

(٣) قال ابن الناظم ٣٥٣/١: (أي: مقول فيه عند رؤيته هذا القول، لإيراده في خيال  
الرائي لون الذئب بورقته لكونه سمارًا).

(٤) «لسان العرب» (سمر) ٣٥٨/٦.

(٥) «الصحاح» (سمر) ٦١٠/١.



وميسر فلا ينعت به، ذكره المرادي<sup>(١)</sup>.

قوله: (على تأوله بالمشتق)، أي: كعدل بمعنى عادل، وهذا قول الكوفيين<sup>(٢)</sup>، وأما البصريون فقالوا: إنه على تقدير مضاف، أي: ذو كذا، والشارح خلط أحد القولين بالآخر حيث قال بعد: (كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله: رجل ذو رضا، وامرأة ذات رضا... إلى آخره).

٥١٤ - وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ

قوله: (وجب تفریق النعت، وعطف بعض على بعض)<sup>(٣)</sup>، أي: بالواو، كما قاله ابن هشام<sup>(٤)</sup>. قاله. وأما قول ابن الحاجب الإدغام<sup>(٥)</sup>: (أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك) فمردود بخلاف ما لو كان المنعوت واحداً، فإنه يجوز العطف بغير الواو. وحكى سيبويه (مررت برجل راكب فذهب)، و(برجل راكب ثم ذهب). واستثنى مما ذكر نعت اسم الإشارة، فعن<sup>(٦)</sup> سيبويه والمبرد وغيرهما أنه لا يجوز تفريقه، فلا يقال: مررت بهذين الطويل والقصير. ووجه بأن النعت لا بد فيه من ضمير رابط له بالمنعوت إلا اسم الإشارة، فإنه لا ينعت إلا بالجوامد، أو ما في معناها نحو: (مررت بهذا العاقل)، فإنه في تقدير: مررت بهذا الرجل العاقل. ولما كان اسمها لا ينعت إلا بذلك عوضوا فيه من الضمير كون النعت موافقاً لمنعوته إفراداً، وتثنية، وجمعاً، فعلم أنه لا ينعت بمختلفين، وبه يعلم أن في استثناء ذلك نظراً؛ لأنه حينئذ لم يدخل فيما ذكر.

٥١٥ - وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلِي، أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٩٥/٢.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣٢٣/٢.

(٣) قال ابن الناظم ٣٥٤/١: (وإذا نعت بمختلف المعنى وجب تفریق النعت...).

(٤) «أوضح المسالك» ٩/٣.

(٥) «الكافية» في باب الإدغام.

(٦) انظر: «توضيح المقاصد» ٩٥/٢، «شرح الأشموني» ٣٢٣/٢.

قوله: (إذا نعت معمولاً عاملين... إلى آخره)، سكت كالناظم عن نعت معمولي عامل واحد، وحكمه<sup>(١)</sup> أنه إن اتحد العمل والنسبة نحو: قام الزيدان، أو قام زيد وعمرو العاقلان<sup>(٢)</sup>. جاز الإتيان والقطع، وإن اختلفا نحو: ضرب زيدٌ عمرًا الكريمان<sup>(٣)</sup> وجب القطع، وإن اختلف العمل واتحدت النسبة من جهة المعنى نحو: خاصم زيد عمرًا الكريمان<sup>(٤)</sup>، وجب القطع، عند البصريين وجاز القطع والإتيان عند غيرهم، وإذا أتبع فعن الفراء وغيره أنه يغلب المرفوع؛ لأنه العمدة. وعن ابن سعدان<sup>(٥)</sup> وغيره التسوية بينه وبين المنصوب؛ لأن كلا منهما مُخَاصِمٌ وَمُخَاصَمٌ.

قوله: (فإن اتحدا فيهما كان النعت تابعًا للمنعوت)، أي: جوازًا فإن القطع جائز.

قوله: (وهذا مراده بقوله: بغير استثناء) بيّن به أن الناظم أشار بذلك إلى رد قول من خصص جواز الإتيان بنعت فاعلين، وخبر مبتدأين؛ إذ لا وجه للتخصيص.

قوله: (على تقدير: أعني الكريمين)، أي: أو غيره مما يناسب المعنى كالمذكور.

قوله: (والشريفين) في نسخة عقب هذا: (وكذا القول في نحو مررت

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٩٦/٢، و«شرح الأشموني» ٣٢٤/٢، و«أوضح المسالك» ١٠/٣.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) محمد بن سعدان الضرير الكوفيّ التحوّليّ المقرئ أبو جعفر.

ولد سنة إحدى وستين ومائة. كان ثقة، أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف، وكان ذا علم بالعربية. صنّف كتابًا في النحو وكتابًا في القراءات. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

«بغية الوعاة» ١٠٤/١.

بزيد، وجاوزت عمرًا العالمان أو العالمين، بإضمار مبتدأ أو فعل ناصب)، وهو مثال لمختلفي العمل دون المعنى.

قوله: (الإبتاع في كل هذا متعذر، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبه إلى عاملين)، أي: مختلفي المعنى، وإلا لاقتضى التعليل المذكور أنه لا يصح الإبتاع فيما إذا اتحدا معنى وعملاً، وليس كذلك.

تبيه: إذا قطع النعت خرج عن كونه نعتًا، كما قاله ابن هشام.

٥١٦ - وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ، وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتَبَعَتْ  
٥١٧ - وَأَقْطَعُ، أَوْ أَتْبِعُ إِنْ يَكُنُّ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُغْلِنًا  
٥١٨ - وَارْفَعُ أَوْ أَنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

قوله: (فالأول) بل والثاني أيضًا؛ إذ مثاله للأول فيه الثاني أيضًا.

قوله: (وإن كان متعينًا بدونها جاز فيها الإبتاع والقطع) مثله ما إذا لم يتعدد النعت نحو الحمد لله العليم. واستثنى منه المرادي<sup>(١)</sup> ما إذا كان النعت للتوكيد<sup>(٢)</sup> نحو: ﴿نَفْعَةٌ وَجِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، و﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، أو كان ملتزم التبعية نحو: الشُعْرَى الْعَبُورُ، وجاءوا الجماء<sup>(٣)</sup> الغفير، أو كان جاريًا على مشار به نحو: (مررت بهذا الرجل العالم)، فلا يجوز فيه القطع.

قوله: (على إضمار فعل لا يجوز إظهاره)، كذلك إضمار المبتدأ لا يجوز إظهاره، إذ بين النعت والمنعوت شدة اتصال، وللتبيه على شدة هذا الاتصال التزموا حذف ذلك ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله.

قوله: (ولك أن تتبع بعضًا وتقطع بعضًا) يجب تقديم المتبع على المقطوع على الأصح.

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١٠١/٢.

(٢) في (ج): للتأكيد.

(٣) ساقطة من (ج).

قوله: (كما قال الشاعر:

ويأوي إلى نِسْوَةِ عَطْلٍ وَشُعْنَا مَرَضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي)<sup>(١)</sup>

قاله أبو أمية الهذلي، وصف به رجلاً يصيد الوحش، فيغيب عن نسائه في طلب الصيد ثم يأتي إليهن، فيجدهن في أسوأ حال، فقوله: (يأوي)<sup>(٢)</sup>، أي<sup>(٣)</sup>: الصائد، أي: يرجع، والعطل<sup>(٤)</sup> من عطلت المرأة إذا خلا جيدها، أي: عنقها من القلائد، والشاهد في (وشعثاً) حيث نصب بفعل مضمر، والشعث جمع شعثناء، وهي المغبرة الرأس بأن لم تسرح شعرها، ولم تدهنه ولم تغسله.

والمراضيع جمع مرضع، و(السعالي)<sup>(٥)</sup> جمع سعالاة، (ويقال فيها أيضاً: سعالاء)<sup>(٦)</sup> بالمد والقصر، وهي أخبت الغيلان.

٥١٩ - وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ، وَالتَّنْعِتِ عَقِلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي التَّنْعِتِ يَقِلُّ

قوله في النظم: (وما من المنعوت... إلى آخره)، يشمل حذفهما جميعاً نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤]، أي: حياة نافعة؛ إذ لا واسطة بينهما، وكلام الشارح يفيد ذلك، بجعل القضية في كلامه مانعة خلو.

---

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في «خزانة الأدب» ٤٢/٢، و«شرح أشعار الهذليين» ٥٠٧/٢، و«شرح أبيات سيبويه» ١٤٦/١، و«شرح التصريح» ١١٧/٢، و«الكتاب» ٣٩٩/١.

ولأبي أمية في «المقاصد النحوية» ٦٣/٤.

وللهذلي في «شرح المفصل» ١٨/٢.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣/٣، و«شرح الأشموني» ٣٢٧/٢.

(٢) «لسان العرب» (أوا) ٢٧٤/١.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «لسان العرب» (عطل) ٢٧١/٩.

(٥) «لسان العرب» (سعل) ٢٧٠/٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

قوله: (فإن لم يصلح لمباشرة العامل)، أي: إذا كان النعت بـ(إلا) وتاليها، فلا يجوز حينئذٍ حذف المنعوت، لا تقول: جاءني إلا زيد، وتقول: جاءني غير زيد.

قوله: (كقوله: يرمى بكفِّي كَأَنَّ مِنْ أَرْمَى<sup>(١)</sup> البشر) أوله:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجْرٍ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ أَلْوَتْر<sup>(٢)</sup>

والكبداء<sup>(٣)</sup> قوس واسعة المقبض، والشاهد فيه حيث حذف فيه المنعوت للضرورة، إذ التقدير: بكفي رجل كان من أرمى البشر، والجملة لا تباشر العامل.

قوله: (وقول الآخر:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيِشٍ يُقَعِّقُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَن<sup>(٤)</sup>)

قاله النابغة الذبياني، والشاهد في أوله، إذ التقدير: كأنك جمل من جمال بني أقيش. ولولا هذا التقدير لم يجد الضمير من قوله: (من رجليه) ما يعود عليه، و(أقيش) (حي من)<sup>(٥)</sup> عكل أو من غيرهم، ولما كانت جمالهم وحشية مشهورة بالنفور خصها بالذكر، و(يقعق) <sup>(٦)</sup> بالبناء للمفعول،

---

(١) في (ج): رمي.

(٢) الرجز بلا نسبة في «الإنصاف» ١١٤/١، و«خزانة الأدب» ٦٥/٥، و«الدرر» ٣٧٤/٢، و«الخصائص» ٣٦٧/٢، و«شرح الأشموني» ٣٣٠/٢، و«شرح التصريح» ١١٩/٢، و«شرح شواهد المغني» ٤٦١/١، و«شرح المفصل» ٦٢/٣، و«المقاصد النحوية» ٦٦/٤، و«شرح عمدة الحافظ» (٥٥٠).

(٣) «لسان العرب» (كبد) ١١/١٢.

(٤) البيت للنابغة في «الديوان» (٩٦)، و«خزانة الأدب» ٦٧/٥، ٦٩، و«شرح أبيات سيويه» ٥٨/٢، و«شرح المفصل» ٥٩/٣، و«المقاصد النحوية» ٦٧/٤.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٣٠/٢، و«سر صناعة الإعراب» ٢٨٤/١.

(٥) في (ج): فيمن.

(٦) «لسان العرب» (قعع) ٢٤٧/١١.

أي: يصوت نعت لذلك المحذوف، وهو لا يباشر العامل، والشن<sup>(١)</sup>:  
القربة اليابسة.

قوله: (وقولي غالبًا: تنبيه على نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ  
الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤])، أي: نبأ من نبأ المرسلين، فهذا من غير الغالب؛  
لأنه جاء فيه هذا الحذف مع أن النعت فيه لا يباشر العامل ولا ضرورة.

قوله: (وهو مطرد في النفي)، أي: بعد اسم مجرور بـ(من)، أو (في)  
وقضية كلامه أن ذلك غير مطرد في الإيجاب، وليس كذلك، نبه عليه  
المرادي<sup>(٢)</sup>، فمثاله في المنفي ذكره الشارح<sup>(٣)</sup>، ومثاله في الإيجاب كقولهم:  
مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ. أي مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ وَمِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿تُدْرِيْ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥])،  
أي: كل شيء أتت عليه، ومثله: ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ يَوْمَكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، أي:  
المعاندون، و﴿إِنَّهُمْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، أي: الناجين.

قوله: (وقول الشاعر وهو العباس بن مرداس السلمي:

قد كنتُ في الحربِ ذا تُذْرَأُ فلمْ أُعْطَ شَيْئًا ولمْ أُمْنَعِ)<sup>(٤)</sup>

الشاهد في (شيئًا)، أي: شيئًا طائلاً، ولولا هذا التقدير لناقضه قوله:  
(ولم أُمْنَعِ)، وقد يقال: القرينة فيه هذا القول، فهي مقالية لا حالية، (وذا  
تدراً) بضم التاء، أي: ذا<sup>(٥)</sup> عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه.



(١) «لسان العرب» (شنن) ٢١٨/٧

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٠٢/٢.

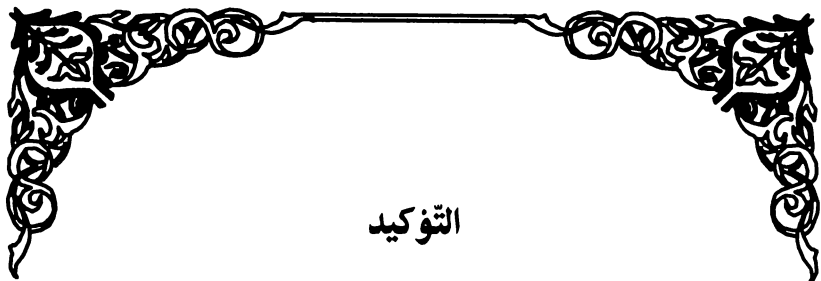
(٣) المثال: (ما منهما مات حتى رأيتُهُ يفعل كذا).

(٤) البيت للعباس بن مرداس في «ديوانه» (١٨٤)، و«الدرر» ٣٧٦/٢، و«شرح التصريح»

١١٩/٢، و«المقاصد النحوية» ٦٩/٤، و«شرح شواهد المغني» ٩٢٥/٢.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٦/٣، و«شرح الأشموني» ٣٣٢/٢.

(٥) في (ج): ذو.



## التوكيد

٥٢٠ - بِالنَّفْسِ، أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْذًا مَعَ ضَمِيرِ طَابَقِ الْمُؤَكَّدَا  
٥٢١ - وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

\*\*\*

## التوكيد

ويقال: التأكيد، والأول أفصح، وبه جاء التنزيل<sup>(١)</sup>.

قوله: (وأما المعنوي فهو: التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم)<sup>(٢)</sup> الغرض أن الأول لرفع المجاز عن الذات، والثاني لرفعه عن المشمول، مع أن المعطوف عليه في كلامه يغني عن المعطوف.

(١) قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٨٩/٣: (أحدهما: الذي قصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافاً وأقام المضاف إليه مقامه نحو: قتل العدو زيد نفسه، فبذكر النفس علم السامع أن زيداً باشر القتل وحده، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه أمراً لا مباشراً).

والثاني: أن يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص نحو قولك: جاء بنو فلان كلهم. لم يرد أن يخص بالمجيء بعضاً دون بعض ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك).

قوله: (ويجيء في الغرض الأول بلفظ النفس والعين)، أي: منفردين أو مجتمعين، وعند اجتماعهما يبدأ بالنفس؛ لأنها جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة.

تنبيه: تنفرد النفس والعين عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة. قاله المرادي<sup>(١)</sup>.

قوله: (فيجمعان على أفعال) احترز به عن جمع الكثرة: كنفوس وعيون، وعن جمع القلة على غير أفعال كأعيان جمع عين، فلا يؤكد بشيء منهما. فتعبير الناظم بأفعال أولى من تعبيره في «التسهيل»<sup>(٢)</sup> بجمع القلة.

قوله: (ويجوز فيهما أيضًا الأفراد والتثنية... إلى آخره)، تبع فيه والده وغيره، فمن وهمه في ذلك فهو الواهم، وقد قال ابن هشام في «توضيحه»<sup>(٣)</sup>: (أما في التثنية فالأفصح جمعهما على أفعال، ويترجح أفرادهما على تثنيتهما عند الناظم. وغيره يعكس ذلك).

قوله<sup>(٤)</sup>: (والثاني: كقول الشاعر:

حمامة بطنِ الواديينِ تَرْنَمِي سَقَاكِ مِنَ العُرِّ العَوَادِي مَطِيرُهَا)<sup>(٥)</sup>

قاله الشماخ، أي: يا حمامة ترنمي، أي رجعي صوتك، والشاهد في (بطن الواديين) حيث أفرد المضاف المثنى معنى مع إضافته إلى المثنى

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١٠٤/٢، و«مع الهوامع» ١٦٤/٣.

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٨٩/٣: (ولا يجمعان إلا جمع قلة).

(٣) وانظر: «أوضح المسالك» ٢٠/٣.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) البيت للشماخ في «ملحق ديوانه» (٤٣٨، ٤٤٠)، و«المقاصد النحوية» ٨٦/٤،

وللمجنون في «ديوانه» (١١٣).

ولتوبة بن الحمير في «الدرر» ٦٦/١.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٣٥/٢، و«المقرب» ١٢٩/٢.



المتضمن له<sup>(١)</sup>، و(الثُر) <sup>(٢)</sup> جمع غراء وهي البيضاء، و(الغوادي) جمع غادية: وهي السحابة التي تنشأ صباحًا، و(مطيرها) فاعل (سقاك).

قوله: (والثالث: كقول الآخر<sup>(٣)</sup>: ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظَهْوَرِ الثَّرْسَيْنِ) قاله خطام المجاشعي أو هميان بن قحافة، وصدده: وَمَهْمَهَيْنِ قَدْفَيْنِ مَرْتَيْنِ، أي: ورب مهمهين، والمهمه<sup>(٤)</sup>: القفر والقذف البعيد، والمرت<sup>(٥)</sup> بفتح الميم وإسكان الراء: المكان الذي لا نبات فيه، و(ظهرهما) ما ارتفع منهما، وجملة (ظهرهما مثل ظهور الترسين) صفة ثالثة ل(مهمهين)، والشاهد في (ظهرهما) حيث ثنى المضاف مع إضافته إلى المثني المتضمن له.

وفي<sup>(٦)</sup> قوله: (ظهور الترسين)، شاهد للأول أيضًا، وجواب (رب) قوله (قطعته بالسمت لا بالسمتين) والسمت: السير بالظن والحدث، قاله الجوهري<sup>(٧)</sup>، ومراد الشاعر: قطعت ذلك بإشارة واحدة، ولم أحتج إلى تكرير النظر لحذقي ومعرفتي بالطريق، والعرب تفتخر بهداية الطريق وتعير الجاهل به.

٥٢٢ - وَكَلًّا اذْكَرَ فِي الشُّمُولِ وَكِلًّا كِلْنَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا  
٥٢٣ - وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلُّ فَاعِلَةٌ مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

قوله: (فأما كلُّ فيؤكد به غير المثني مما له أجزاء يصح وقوع بعضها

- 
- (١) ساقطة من (ج).
  - (٢) «لسان العرب» (غرر) ٤٣/١٠.
  - (٣) الرجز لخطام المجاشعي في «خزانة الأدب» ٣١٤/٢، «الدرر» ٣٩/١، ٦٧، «الكتاب» ٤٨/٢، «شرح المفصل» ١٥٦/٤.
  - (٤) وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٣٦/٢، «شرح الشافية» ١٩٤/١.
  - (٥) «لسان العرب» (مهه) ٢١٢/١٣.
  - (٦) «لسان العرب» (مرت) ٦٣/١٣.
  - (٧) ساقطة من (ج).
  - (٧) «الصحاح» (سمت) ٥٥٧/١.

موقعه، نحو قولك: جاء الجيش كله... إلى آخره)، أي: سواء كانت الأجزاء منفصلة أم متصلة فيشمل نحو: (رأيت زيدًا كله)؛ لأن زيدًا بالنسبة إلى الرؤية ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه بخلاف نحو: (جاء زيد كله) إذ لا تصح نسبة المجيء إلى بعضه.

قوله: (وأما كلا وكلتا فيؤكد بهما المثني، نحو قولك: (جاء الزيدان كلاهما) و(الهندان كلتاهما)، أي: لجواز أن يكون الأصل جاء أحد الزيدين، أو إحدى الهنديين. كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢] بتقدير يخرج من أحدهما، وبذلك علم أنه لا يؤكد بهما نحو: (اختصم الزيدان)؛ لامتناع اختصم أحدهما.

قوله: (وأنشد الشيخ رحمه الله شاهدًا على التوكيد (بجميع) قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

فَدَاكَ حَيُّ خَوْلَانَ      جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ  
وَكُلُّ آلِ قَحْطَانَ      وَالْأَكْرَمُونَ عَدْنَانَ<sup>(١)</sup>

(فَدَاكَ) بكسر الفاء مبتدأ، وبفتحةا فعل، والخبر أو الفاعل (حي خولان). والشاهد في (جميعهم)، و(خولان، وهمدان) قبيلتان من اليمن، و(قحطان) أبو اليمن، و(عدنان) أبو معد، والعرب كلهم منهما و(عدنان) عطف بيان على (الأكرمون).

قوله: (مثل النافلة)، أي: الزائد على ما ذكره النحويون. الظاهر أن الناظم لم يرد هذا المعنى حتى يرتب عليه الشارح ما رتبته عقبه، وإنما أراد مثل النافلة في ملازمة التاء لها، ومن ثم قال ابن هشام في «توضيحه»<sup>(٢)</sup>: والتاء فيها بمنزلتها في النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريت

(١) الرجز لامرأة من العرب ترقص ابنها في «شرح التصريح» ١٢٣/٢، و«المقاصد النحوية» ٩١/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢١/٣، و«الدرر» ٣٨٢/٢، و«معجم الهوامع» ١٦٦/٣.

(٢) وانظر: «أوضح المسالك» ٢٠/٣.

العبد عامته، وما ذكر من<sup>(١)</sup> الألفاظ التي يؤكد بها تبعًا من أكتع وأبضع وأبتع الآتية في كلام الشارح يرجع إلى معنى الاجتماع؛ لأن أكتع<sup>(٢)</sup> من تكتع الجلد إذا اجتمع عند إلقائه على النار، وأبضع من البضع<sup>(٣)</sup> وهو الخرق الضيق الذي لا يكاد ينفذ منه الماء لاجتماعه، وأبتع من قولهم: رجل بتع<sup>(٤)</sup> الكف إذا كان شديد الفاصل<sup>(٥)</sup>، وقيل: لأن أكتع من قولهم: (حول كتيع)، أي: تام، وأبضع من تبضع العرق إذا سال، وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه، ويؤخذ من جعل الناظم أن<sup>(٦)</sup> (عامّة) ك(كل) أنه يؤكد بها ما يؤكد ب(كل)، وأنها تضاف إلى ضمير المؤكد فيقال: (جاء الجيش عامته)، و(القبيلة عامتها)، و(الزيدون عامتهم)، و(الهندات عامتهن).

٥٢٤ - وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا جَمَعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا  
٥٢٥ - وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمَعَاءَ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ

قوله: (وهو قليل)، أي: بالنسبة إلى استعمال ذلك مع (كل) فلا ينافي أنه أو بعضه كثير، أي: في نفسه، فسقط ما قيل: إنه في أجمعين كثير في القرآن لا قليل<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ومنه قول الراجز:

يا ليتني كنت صبيًا مُرْضَعًا تحمّلني الذلّفاء حولا أكتعًا

(١) في (ج): في.

(٢) «لسان العرب» (كتع) ٢٧/١٢.

(٣) «لسان العرب» (بضع) ٤٢٥/١.

(٤) «لسان العرب» (بتع) ٣١٠/١.

(٥) في (ج): (المفاصل).

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) كقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ آلَمَلٰئِكَةَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

﴿وَلَاغْرِبْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]، وانظر: «معجم الهوامع» ١٦٨/٣، وتوضيح

المقاصد» ١٠٨/٢.

إذا بكيت قبّلتني أزيّعا إذا ظلّلتُ الدّهْرَ أبكي أجمعا<sup>(١)</sup>

أي: يا قوم ليتني، و(مرضعا) بفتح الضاد، و(الذلفاء)<sup>(٢)</sup> بالمعجمة اسم امرأة، و(إذا) شرط، و(قبلتني) جوابه، و(إذا) حرف مكافأة، وجواب الشرط مقدر، أي: إذا لم يكن الأمر لذلك، (إذا ظللت.. إلى آخره)، والشاهد فيه ظاهر (فهو ظاهر)<sup>(٣)</sup> من كلام الشارح.

### تنبيهات:

(أحدها<sup>(٤)</sup>): لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع لا إلى الرفع ولا إلى النصب.

ثانيها: لا يجوز عطف بعضها على بعض.

ثالثها: ألفاظه<sup>(٥)</sup> كلها معارف، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما أجمع وتوابعه، فقليل: إن تعريفه بالإضافة، ونسب إلى سيبويه، وقيل<sup>(٦)</sup>: بالعلمية كتعريف أسامة، ولكونها معارف منع البصريون نصبها على الحال.

٥٢٦ - وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنكُورٍ قُبْلٍ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنعُ شَمِلَ

قوله: (أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة)، أي: بلفظ من ألفاظ الإحاطة ككل وجميع وعامة.

(١) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٦٩/٥، و«الدرر» ٣٨٢/٢، ٣٨٨، و«شرح الأشموني» ٣٣٩/٢، و«شرح ابن عقيل» ١٩٤/٢، و«المقاصد النحوية» ٩٣/٤، و«معجم الهوامع» ١٦٧/٣.

(٢) ورد بهامش (ب): وهو - أي: الزلف - في الأصل: صغر الأنف واستواء أرنبته.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ١٠٩/٢ - ١١٠.

(٥) في (ج)، ألفاظها.

(٦) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١١٠/٢: (قال محمد بن مسعود الغزني في «البدیع»: وتعريفها تعريف عَلم الجنس كتعريف أسامة. انتهى).

قوله<sup>(١)</sup>: (كقوله: تحملني الذلفاء حولاً أكتعا) تقدم بيانه قريباً، (وقول الآخر: قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً)<sup>(٢)</sup> صرّت<sup>(٣)</sup>، أي: صوتت بكرة البثر يوماً كاملاً، والشاهد في (يوماً أجمعاً).

قوله: (وقول الآخر:

لكئه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب)<sup>(٤)</sup>

(أن) بالفتح وهي مع مدخولها في محل الرفع على أنه فاعل (شاقه) والشوق: نزاع النفس إلى الشيء، والشاهد في (حول كله) ومن أشد شهراً حول فقد حرفه.

٥٢٧ - واغنّ بكيلنا في مثني وكلا عن وزن فغلاء ووزن أفغلا

قوله: (أن يؤكد المثني في التذكير بأجمعين، وفي التأنيث بجمعواين) قال المرادي<sup>(٥)</sup>: في كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الخلاف في توابع أجمع وجمعاً، وكلام الناظم يشملها أيضاً.

قوله: (لأن المؤكد بأجمع كالمؤكد بكل... إلى آخر التعليل، في نسخة عقبه: فلو قلت: جاء الجيشان أجمعان لم يابيه القياس<sup>(٦)</sup>). وهو

(١) قال ابن الناظم (٣٦٠): (مذهب الكوفيين أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة...).

(٢) صدره: إنا إذا خطافنا تقعقعا.

من الرجز، وهو بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١/١٨١، ٥/١٦٩، و«الدرر» ٢/٣٨٦، و«شرح الأشموني» ٢/٣٤١، و«شرح المفصل» ٣/٤٤، و«المقاصد النحوية» ٤/٩٥، و«معجم الهوامع» ٣/١٧٠.

(٣) «لسان العرب» (صرر) ٧/٣٢٥.

(٤) البيت لعبدالله بن مسلم الهذلي في «شرح أشعار الهذليين» ٢/٩١٠.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/٤٥٠، و«أوضح المسالك» ٢/٢٢، و«تذكرة النحاة» (٦٤٠)، و«خزانة الأدب» ٥/١٧٠، و«شرح التصريح» ٢/١٢٥، و«المقاصد النحوية» ٤/٩٦.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١١١.

(٦) في (ج): قياس.

ظاهر، وعلم من آخر كلامه أن أوله مقيد بما إذا لم يكن لمفرد المثني أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه.

٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ  
٥٢٩ - عَنَيْتُ ذَا الرُّفْعِ وَأَكْدُوا بِمَا  
٥٣٠ - وَمَا مِنْ التَّوَكُّيدِ لَفْظِي يَجِي  
بالنفسِ والعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ  
سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا  
مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي

قوله في النظم: (وما من التوكيد لفظي يجيء مكرراً) (ما) مبتدأ وهي موصولة، و(اللفظي) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (ما) وإنما حذف المبتدأ وهو صدر الصلة لطولها بالمجرور، وهو حال من الضمير في الخبر، و(يجيء مكرراً) خبر (ما).

قوله: (أو تقويته بمرادفه)، الأولى: أو ذكر مرادفه؛ لثلا يوهم ذلك أن إعادة لفظه لا تقوية فيها، مع أن التقوية إنما هي فائدة التوكيد فلا تذكر في حدة.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

أَيَا مَنْ لَسْنَا أَقْلَاهُ      وَلَا فِي الْبُغْدِ أَنْسَاءُ  
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ      لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ<sup>(١)</sup>)

(أقلاه)<sup>(٢)</sup> من قلاه، يقلبه، قلا وقلاء إذا أبغضه، ويقلاه لغة طيء، والبيت على لغتهم، والشاهد في تأكيد الجملة بإعادة لفظها.

قوله: (وكثيراً ما تفتقرن الجملة المؤكدة بعاطف... إلى آخره).

أي<sup>(٣)</sup>: وقليل ترك العاطف كقوله ﷺ: «والله لأغزون قريشاً» ثلاث

(١) البيتان بلا نسبة في «الدرر» ٣٩٣/٢، و«المقاصد النحوية» ٩٧/٤، و«شرح الأشموني»

٣٤٥/٢، و«معجم الهوامع» ١٧٣/٣.

(٢) «لسان العرب» (قلا) ٢٩٣/١١.

(٣) انظر: «شرح الأشموني» ٣٤٧/٢، و«أوضح المسالك» ٢٤/٣.

مرات. ويجب تركه عند إيهام التعدد<sup>(١)</sup>. نحو: ضربت زيدًا، ضربت زيدًا.

قوله: (وقوله: ﴿أَوَلَمْ لَكَ فَأَوْلَى﴾) حذف خبر المبتدأ الثاني، أي: فأولى لك، ففي ذلك تأكيد جملة بجملة، وفي الآية تأكيد الجملتين أيضًا، بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوَلَمْ لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيامة: ٣٥]، وإليه يشير قول ابن هشام<sup>(٢)</sup>: كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ لَكَ فَأَوْلَى﴾ الآية، مع أن في بعض نسخ الشارح، وقوله: ﴿أَوَلَمْ لَكَ فَأَوْلَى﴾ ﴿٣٦﴾ ثُمَّ أَوَلَمْ لَكَ فَأَوْلَى ﴿٣٥﴾.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، قيل: ليس هذا تأكيد؛ لأن معناه دكًا بعد دك، وفي الرضي<sup>(٣)</sup> ما حاصله: وأما نحو: (قرأت الكتاب سورة سورة، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فليس في الحقيقة تأكيدًا، إذ ليس الثاني لتقرير الأول بل لتكرير المعنى؛ لأن الثاني غير الأول، والمعنى جميع السور، وصفوفاً مختلفة). انتهى. فإعراب الثاني من ذلك بإعراب الأول؛ لأنهما في تقدير كلمة واحدة.

قوله: (نحو: قام زيد قام زيد.. إلى آخره)، هذه الأمثلة لكونها من باب تأكيد الجملة بالجملة لا تصلح أمثلة لتأكيد المفرد الذي الكلام فيه، فالوجه أن يقال: نحو: (قام قام زيد) كما مثل به غيره<sup>(٤)</sup>.

قوله<sup>(٥)</sup>: (وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءِ بِيَبَغْلَتِي أَنَاكَ أَتَاكَ الْآلَاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ)<sup>(٦)</sup>

مر بيانه في التنازع في العمل، والأمران هما الإتيان بالفعل مع فاعله

(١) في (ج): التصديق.

(٢) «أوضح المسالك» ٢٤/٣.

(٣) «الكافية» ٣٣٥/١.

(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٣٤٤/٢.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) تقدم تخريجه في باب التنازع.

وخلوه عنه، والأول موجود في (احبس احبس)، والثاني في (أتاك أتاك اللاحقون).

٥٣١ - وَلَا تُعِيدَ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ  
٥٣٢ - كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلَا بِهِ جَوَابٌ كَتَعَمَّ وَكَبَلَى

قوله: (كما قال الشاعر:

وَقُلْنَا عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ<sup>(١)</sup>)

قاله مضرس<sup>(٢)</sup> بن ربيعي، (وقلن)، أي: النسوة حال نزولهن. (على الفردوس)، أي: البستان، و(أول) مبتدأ حذف خبره، أي: لنا أول مشرب، والجملة مقول القول، والشاهد في: (أجل جير)؛ لأنهما بمعنى واحد و(إن) شرطية، والجواب محذوف، أو مصدرية، أي: لأن كانت، و(دعائره)<sup>(٣)</sup>، أي: الفردوس، جمع دعثور وهو الحوض.

قوله: (في الغالب) أفهم أنه يجوز على ندور أن لا يتصل بالحرف المؤكد ما اتصل بالمؤكد ولا مرادفه، نحو: (إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا<sup>(٤)</sup> فاضل).

قوله: (وقد يفرد... إلى آخره) يؤخذ منه ما أشار إليه الناظم بقوله: (كذا الحروف)، أن الغالب في الحرف المؤكد اتصاله بمعموله ليكون بينه

---

(١) البيت لمضرس بن ربيعي في «ديوانه» (٧٦)، «خزانة الأدب» ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، «شرح شواهد المغني» ١/٣٦٢، و«المقاصد النحوية» ٤/٩٨.

وبلا نسبة في «الدرر» ٢/٣٨٩، و«شرح الأشموني» ٢/٣٤٦، و«الجنى الداني» (١٦٠)، و«شرح المفصل» ٨/١٢٢ - ١٢٤.

(٢) مضرس بن ربيعي بن لقيط الأسدي، شاعر حسن التشبيه والوصف، أورد له البغدادي أبياتاً جيدة في وصف ليلة ويوم، ومقطوعة فيها حكمة. «الأعلام» ٧/٢٥٠.

(٣) «لسان العرب» (دعثر) ٤/٣٥١.

(٤) ساقطة من (ج).



وبين المؤكد له فاصل، نحو: إن زيذاً إن زيذاً (إن زيذاً)<sup>(١)</sup> فاضل. كما مثل به الشارح قبل.

قوله:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ دَاعِنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٍ بِقَرْنٍ<sup>(٢)</sup>

قاله خطام المجاشعي، و(تراها)، أي: المطي، والشاهد في: (كأنَّ وكأَنَّ). حيث أفرد الأول عن معموله، والغالب أن يقال: وكان أعناقها وكأنها، و(القرن) بفتح الراء حبل يقرن به البعير. ويروى: ملززمات، بدل مشددات.

قوله: (كقول الشاعر:

فلا واللّه لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِيَمًا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً)<sup>(٣)</sup>

قاله بعض بني أسد، و(يلفى)، أي: يوجد، و(دواء) نائب الفاعل، والشاهد في: (للما بهم) حيث أفردت فيه اللام عن معمولها، والغالب أن يقال: لما لما، و(ما) موصولة.

قوله (كقول الراجز:

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في «الدرر» ٣٩٤/٢، «شرح التصريح» ١٣٠/٢، «المقاصد النحوية» ١٠٠/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٨/٣، «شرح الأشموني» ٣٤٨/٢، «همع الهوامع» ١٧٤/٣.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي في «خزانة الأدب» ٣٠٨/٢ - ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، و«الدرر» ٣٦/٢، ٦٢، ٣٩٥، ٥٣١.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤٣/٣، «شرح التصريح» ١٣٠/٢، ٢٣٠، «المقاصد النحوية» ١٠٢/٤، «همع الهوامع» ١٧٤/٣.

فَأُضْبَحْنَ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنِ بِمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غُلُوِّ الْهَوَىٰ أَمْ تَصْرُبَا<sup>(١)</sup>

قاله الأسود بن يعفر<sup>(٢)</sup> (و(أصبحن)، أي: النسوة، والشاهد في)<sup>(٣)</sup> (عن بما)، حيث أفرد الأول عن معموله مع كون الباء هنا بمعناه كما بينه الشارح يقال: سألت به، وسألت عنه. و(صعد)، أي: ارتقى، وهمزته للاستفهام.

قوله: (وقول الشاعر):

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ  
بعده كما في نسخ:

إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ مِنْ وُدِّهِ نَصِيبٌ<sup>(٤)</sup>

قالهما علقمة بن عبدة. والشاهد في: (بالنساء)، فإن الباء فيه<sup>(٥)</sup> بمعنى عن، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَشَلُّ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، والأدواء جمع داء، (والدوى جمع داء)<sup>(٦)</sup> والود بثلاث الواو: المحبة.

٥٣٣ - وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذِبُهُ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(١) البيت للأسود بن يعفر في «ديوانه» ص(٢١)، و«شرح التصريح» ١٣٠/٢، و«المقاصد النحوية» ١٠٣/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣١/٣، و«خزانة الأدب» ٥٢٧/٩، ٥٢٨، ٥٢٩، ١٤٢/١١، و«الدرر» ٣٥/٢، ٦٢، ٢٣٣، ٥٣١، و«شرح الأشموني» ٣٥١/٢.

(٢) في (ج): جعفر.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) البيتان لعلقمة الفحل (٣٥)، والبيت الأول في «الأزهية» (٢٨٤)، و«الجنى الداني»

(٤١)، و«حماسة البحثري» (١٨١)، و«الدرر» ٣٥/٢، و«المقاصد النحوية» ١٦/٣،

١٠٥/٤.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

قوله (والضمير المتصل) معطوف على (الضمير المستتر)، فهو من عطف العام على الخاص.

تنبیه<sup>(١)</sup>: إذا أتبع متصل لمنصوب بمنفصل منصوب: ك: أكرمتك<sup>(٢)</sup> إياك، فمذهب البصرية أنه بدل، ومذهب الكوفية أنه توكيد، واختاره ابن مالك<sup>(٣)</sup> محتجاً بأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في (نحو: فعلت أنت) والمرفوع تأكيد بإجماع. فكذا المنصوب المنفصل، قال: ولا يبدل مضمير من مضمير، وعلى ما اختاره جرى الرضي<sup>(٤)</sup>.



(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣٥٢/٢ - ٣٥٣.

(٢) في (ج): أمرتك.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣/٣٠٥: (واختلف في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل نحو: «رأيتك إياك» فجعله البصريون بدلاً، وجعله الكوفيون توكيداً، وقولهم عندي أضح من قول البصريين؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: (رأيتك إياك) كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: (فعلت أنت) والمرفوع توكيد بإجماع؛ فليكن المنصوب توكيداً، ليجري المتناسبان مجزئاً واحداً).

(٤) انظر: «الكافية» ٣٤٠/١ - ٣٤١.



## العطف

٥٣٤ - الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْفَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ  
٥٣٥ - فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصَّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

\* \* \*

### العطف

هو لغة<sup>(١)</sup>: الرجوع والالتفات، واصطلاحًا: يقال لعمل المتكلم هذا العمل الخاص، وللمعطوف عطف بيان، أو عطف نسق، وسيأتي تعريف كل من المعطوفين في كلام الشارح.

قوله: (فهو التابع الموضح والمخصص [متبوعه])، أي: الموضح<sup>(٢)</sup>، له إن كان معرفة والمخصص له إن كان نكرة.

قوله: (غير مقصود بالنسبة) لم يذكره كثيرًا، ولا حاجة إليه للإخراج؛ لأن ما يخرج به يخرج بما قبله وبما بعده، وسيأتي ما يوضحه.

قوله: (كقوله: أقسم بالله أبو حفص عمر)، تقدم بيانه في باب: العلم.

(١) «لسان العرب» (عطف) ٢٦٨/٩، وانظر: «الكليات» (٦٠٥).

(٢) ما بين المعطوفين ساقط من (ج).

قوله: (فخرج بقولي: (الموضح والمخصص)، التوكيد، وعطف<sup>(١)</sup> (النسق). قال المرادي<sup>(٢)</sup>: والبدل. قلت: وهو الموافق لما قدمه الشارح<sup>(٣)</sup> في النعت، وإن لم يخرج بذلك التوكيد، وإنما أخرجه بقيد<sup>(٤)</sup>(٥) آخر.

قوله: (والحاصل أن<sup>(٦)</sup> المقصود من عطف البيان (هو المقصود من النعت إلا أن الفرق بينهما أن النعت لا بد أن يكون مشتقاً إلى آخره) يؤخذ منه ما قاله غيره<sup>(٧)</sup>: أن إيضاح عطف البيان<sup>(٨)</sup> للمتبوع إنما هو بيانه حقيقة المقصود منه لا بدلالته على معنى فيه أو في سببته بخلاف النعت.

قوله: (وعطف البيان لا يكون إلا جامداً) قال في «التسهيل»<sup>(٩)</sup>: أو بمنزلته، أي: بأن كان<sup>(١٠)</sup> صفة فصار علماً بالغلبة كالصعق والرحمن الرحيم.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) توضيح المقاصد ١١٨/٢.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٠٦/٣: (التابع يعمُّ التوكيد والنعت والعطف والبدل...).

(٤) في (ج): بمقيد.

(٥) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٢٥/٣: (وفي التوضيح والتخصيص يخرج التوكيد لأن من النعت ما يُجاء به للتوكيد «نَفَعٌ وَبَدَةٌ» [الحاقة: ١٣]، فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنه جارٍ مجراه، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص انعزل كل واحد منهما عن الآخر؛ لأن التوكيد لا يحصل به تخصيص وإن كان يحصل به توضيح، أي: زيادة تبيين).

(٦) في (ج): إنما.

(٧) قال الأشموني في «شرحه» ٣٥٦/٢: (أي: إنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببته).

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٩) انظر: «شرح التسهيل» ٣٢٥/٣.

(١٠) ساقطة من الأصل.

٥٣٦ - فَأُولَئِئِهِ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ الثَّمْتُ وَلِي  
 ٥٣٧ - فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

قوله: (يستتبع لزوم موافقته المتبوع في التعريف والتنكير)<sup>(١)</sup> قضيته أنه  
 يمتنع تخالفهما في التعريف والتنكير، هو كذلك. وقول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (أن  
 ﴿مَقَارِ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿آيَاتِ بَيْتِ﴾، قال ابن هشام<sup>(٣)</sup>:  
 (مخالف لإجماعهم).

قوله: (وعلى هذا قول الراجز: ... لقاتل يا نصرُ نصرًا نصرًا)<sup>(٤)</sup> من  
 التوكيد اللفظي، قائل البيت رؤية أو غيره، قيل: وهو مصحف، والرواية:  
 يا نصر نصر نصرًا وغيره نصرًا فالنصر الأول بالمهمل، نصر بن سيار أمير  
 خراسان، والثاني بالمعجمة حاجب نصر، والثالث بالمهمل مصدر، أي:  
 انصر نصرًا الحاجب نصرًا، وعلى ما في «الشرح»<sup>(٥)</sup> وغيره (نصر) الثاني  
 والثالث تأكيد لفظي يجوز رفعه إبتاعًا للفظ كما في الثاني، ونصبه إبتاعًا  
 للمحل كما في الثالث. والشاهد في كل منهما، وجوز الشارح في الثالث أن  
 يكون مصدرًا<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وزعم الجرجاني والزمخشري... إلخ)، إن قلت: ما<sup>(٧)</sup> الفرق

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١١٩/٢، و«شرح التسهيل» ٣٢٦/٣، و«المساعد» ٤٢٤/٢.

(٢) «الكشاف» ٣٨٧/١.

(٣) «أوضح المسالك» ٢٣/٣ - ٢٤.

(٤) الرجز لرؤية في «ملحق ديوانه» (١٧٤)، و«خزانة الأدب» ٢١٩/٢، و«الدرر» ٥٢٠/١،

و«الكتاب» ١٨٥/٢، و«الخصائص» ٣٤٠/١، و«شرح المفصل» ٣/٢.

ولذي الرمة في «شرح شذور الذهب» ص (٤٣٧)، وليس في «ديوانه».

وبلا نسبة في «المقاصد النحوية» ٢٠٩/٤، و«دمع الهوامع» ١٥٩/٣.

(٥) قال ابن الناظم ٣٦٨/١: (أتبع أولاً على اللفظ، وثانياً على الموضع، ويجوز أن يكون

(نصرًا) المنسوب مصدرًا بمعنى الدعاء كسقيًا ورعيًا. وأكثر التحويين يجعل التابع في

البيت عطف بيان، وليس بصحيح).

(٦) في (ج): نصرًا.

(٧) ساقطة من (ج).

بين عطف البيان والصفة حيث اختلفوا في جواز مساواته للمعطوف عليه، ولم يختلفوا في جواز مساواة الصفة للموصوف؟ قلت: يفرق بما مر من أن إيضاح عطف البيان للمتبوع ببيانه حقيقة المقصود منه بخلاف الصفة فأشبهه التعريف، وهو إنما يكون بالأوضح. قوله (الجُمَّة)<sup>(١)</sup> هي بضم الجيم: مجتمع شعر<sup>(٢)</sup> الرأس. قاله الجوهرى<sup>(٣)</sup>.

٥٣٨ - وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَخْوٍ يَا غُلَامُ يَغْمُرَا  
٥٣٩ - وَنَخْوٍ بِشَرِّ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

قوله: (يجوز الحكم عليه بأنه بدل)، أي: بدل كل من كل.

قوله (وقول الشاعر):

أَيَا أَخَوَيْتَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أُعِيدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُخْدِثَا حَزْبًا<sup>(٤)</sup>

قاله طالب بن أبي طالب، (أيا) حرف نداء، والشاهد في: (عبد شمس ونوفلاً) فإنه عطف بيان على (أخوينا) وليساً ببدل، إذ لا يصح قيام أحدهما مقام (أخوينا) ولأن نوفلاً مفرد ويمتنع فيه تقدير حرف النداء؛ لأنه حينئذ يبني على الضم.

قوله: (كقول الشاعر):

(١) قال ابن الناظم ٣٦٨/١: (وأما مخالفته لمذهب سيبويه؛ فلأنه جعل (ذا الجمعة) من قولهم (يا ذا الجمعة) عطف بيان مع أن (هذا) أخص من المضاف إلى ذي الألف واللام.

(٢) في (ج): مستقر.

(٣) «الصحاح» (جم) ٢١٠/١.

(٤) البيت لطالب بن أبي طالب في «الدرر» ٣٨٧/٢، و«شرح التصريح» ١٣٢/٢، و«المقاصد النحوية» ١١٩/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤/٣، و«شرح الأشموني» ٣٥٧/٢، و«معجم الهوامع» ١٦١/٣.

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشَرِّ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعًا<sup>(١)</sup>

قاله المرار الأسدي، والشاهد في (بشر) وقد بينه الشارح وهو بشر بن عمرو، وكان قد جرح ولم يعلم جارحه، والمعنى: أنا ابن الذي ترك بشرًا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات؛ لأنها لا تقع عليه ما دام فيه رمق، و(الطير) مبتدأ، و(ترقبه) خبره، والجملة حال من (البكري)، و(عليه) صلة (وقوعًا) المنصوب على التعليل، أي: ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه.

تنبيه: ضبط ابن هشام<sup>(٢)</sup> (الاستغناء)<sup>(٣)</sup> ما يمتنع فيه البدل مما هو عطف بيان بامتناع الاستغناء عنه، نحو: هند قام زيد أخوها، أو امتناع حلوله محل الأول، ثم مثل للثاني بما ذكره الشارح<sup>(٤)</sup>، ولا ريب أن ما ضبط به ابن هشام أولى؛ إذ أوله لم يتعرض له الشارح كالناظم، وآخره يندرج فيه مسائل منها<sup>(٥)</sup> أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام يتبع بقسميه، نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء، ومنها: أن يتبع موصوف أيها بمضاف نحو: يا أيها الرجل غلام زيد.

قوله: (وقد تقدم في الصفة المشبهة باسم الفاعل) لم يتقدم له ذكر، وإنما ذكره في باب الإضافة.

---

(١) البيت للمرار الأسدي في «ديوانه» (٤٦٥)، و«الكتاب» ١٨٢/١، و«خزانة الأدب» ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥، ٢٢٥، و«الدرر» ٣٧٩/٢، و«شرح أبيات سيبويه» ٦/١، و«شرح التصريح» ١٣٢/٢، و«شرح المفصل» ٧٢/٣، و«المقاصد النحوية» ١٢١/٤. وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٦/٣، و«شرح الأشموني» ٣٥٨/٢، و«معجم الهوامع» ١٦١/٣.

(٢) «أوضح المسالك» ٣٤/٣.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) قوله: (أيا أَخَوْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوْقَلًا).

(٥) زاد المرادي في «توضيح المقاصد» ١٢١/٢ استدراقات على ما ذكره الأنصاري: الأولى: أن يفترق الكلام إلى رابط، ولا رابط إلا التابع نحو (هند ضربت الرجل أخاها). الرابعة: أن يتبع مجرور أي بمفصل نحو: (بأي الرجلين زيد وعمرو مرت). الخامسة: أن يتبع مجرور (كلا) بمفصل نحو (كلا الرجلين زيد وعمرو قالا ذلك، ومسائل أخر في باب النداء، وهي مفهومة من تعليل: (يا غلام يعمر) فلا حاجة لذكرها.





## عَطْفُ النَّسْقِ

٥٤٠ - تَالِ بِحَرْفِ مُتَبِعِ عَطْفِ النَّسْقِ كَاخْضَصُ بُوْدٌ وَثَنَاءٌ مِّنْ صَدَقِّ

\* \* \*

### عطف النسق

النسق<sup>(١)</sup>: النظم. يقال: نسقت الدر، أي: نظمته، والمراد به هنا المنسوق.

قوله: (في كامل الانقطاع) وهو البديل مع قوله في المتوسط: وهو المعطوف عطف النسق، يدل على أن كامل الاتصال هو النعت والتوكيد وعطف البيان، وهو ظاهر.

قوله: (ويعرف بأنه التابع المتوسط بينه، وبين متبوعه أحد الحروف التسعة)، أي: متوسط لفظًا أو تقديرًا، فإنه قد<sup>(٢)</sup> يحذف كما سيأتي.

قوله: (فلما قيده بالحرف المتبع أخرج غير المحدود منه)، أي: فلا يكفي في إخراجه التقييد بالحرف؛ إذ لو اقتصر عليه لورد نحو: جاء زيد بنفسه، ونحو: مررت بغضنفر، أي: أسد، فإنما بعد الحرف تابع بحرف

(١) «لسان العرب» (نسق) ١٢٧/١٤.

(٢) ساقطة من (ج).

مع أنه ليس بعطف نسق، فلما قال: متبع خرج ذلك؛ لأن الباء ليست بحرف عطف قطعاً وكذا، أي: على الأصح وتاليها عطف بيان بالأجلى على الأخصى.

٥٤١ - فَاَلْمَطْفُ مُطْلَقًا بَوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً  
٥٤٢ - وَاتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٍ وَلَا لَكِنْ كَلِمٌ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

قوله: (وأكثر المصنفين لا يعدون (أو) فيما يشرك في الإعراب والمعنى)، أي: بل فيما يشرك في الإعراب دون المعنى، وكذا (أم)، ومن هنا قال ابن الخباز في<sup>(١)</sup> «شرح اللمع»: حروف العطف تنقسم أربعة أقسام: قسم مشترك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم وهو (الواو والفاء وثم وحتى) وقسم يجعل الحكم للأول دون الثاني وهو (لا) وقسم يجعله للثاني دون الأول وهو (بل ولكن) وقسم يجعله لأحدهما لا بعينه وهو (أو وأما وأم) وما نقله الشارح عن أكثر المصنفين مما ذكره نقله والده وصحح خلافه؛ حيث قال<sup>(٢)</sup>: (أكثر النحويين يجعل (أم وأو) مشركين في اللفظ لا في المعنى، والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً؛ لأن القائل: أزيد في الدار أم عمرو؟ وعالم بأن الذي فيها أحدهما، وغير عالم بعينه، فالذي بعد (أم) مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية؛ لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بـ(أم)، وكذلك (أو) مشركة فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره).

وقول النظم: (لكن طلا) هو الولد من ذوات الظلف كولد الظبية وولد البقرة الوحشية أي: لم يظهر لي فيما رأيته من بعيد أنه إنسان بل ولد ظبية أو نحوها.

قوله: (محتجين بنحو قول الشاعر:

(١) «شرح اللمع» لابن الخباز.

(٢) «شرح التسهيل» ٣/ ٣٤٨ - ٣٤٩.

أَيِّنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ<sup>(١)</sup>

قاله نفيل بن حبيب حين أقبل جيش أبرهة الأشرم لهدم البيت، والأشرم (المشقوق الأنف، (والإله الطالب) جملة حالية، وكذا الأشرم)<sup>(٢)</sup> المغلوب.

والشاهد في (ليس الغالب)، حيث جاءت (ليس) عاطفة بمنزلة (لا)، وكما اختلف في (ليس وأي)<sup>(٣)</sup> وكما قدمته اختلف في (أما، وإلا)<sup>(٤)</sup>، ولولا، وهلا، وكيف، ومتى، وأين) والصحيح: أنها ليست من حروف العطف<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وكما حذف في قولة الشاعر (أنشده أبو علي)<sup>(٦)</sup>):

فَأَطَعَمْنَا مِنْ لَحْمِهَا وَسِنَامِهَا شِوَاءَ وَخَيْرُ الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ<sup>(٧)</sup>

أي: من لحم الناقة و(شواء) مفعول ثان ل(أطعمنا)، والشاهد في: (ما كان عاجله). كما بينه الشارح (قوله: (له))<sup>(٨)</sup> متعلق بحصول.

٥٤٣ - فَاغْطِفْ بَوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

٥٤٤ - وَاخْصَصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ كَاضْطَفَ هَذَا وَابْنِي

قوله: (فلا يجوز أن يعطف بها سابق)، أي: ولا مصاحب.

---

(١) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في «شرح شواهد المغني» (٧٠٥)، و«المقاصد النحوية» ١٢٣/٤.

وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٤٩٨)، و«معجم الهوامع» ٢١٧/٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) انظر: «معجم الهوامع» ٣ / ٢١٨ - ٢١٩.

(٤) في (ج): واو.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ١٢٤/٢.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) البيت بلا نسبة في «المقاصد النحوية» ١٢٤/٤، و«شرح التسهيل» ٣٤٦/٣.

(٨) ساقطة من (ج).

قوله: (وكقول الشاعر:

أَغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتِيٍّ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا)<sup>(١)</sup>

قاله لبيد بن ربيعة، و(السَّباء) بكسر السين مفعول، يقال: سبأت (٢) الخمر سبأً ومسبأً: إذا اشتريتها لتشربها<sup>(٣)</sup>، أي: اشتريت الخمر «بكل أدكن» أي: في كل زق (عاتق) أي: (٤) صلح، وجاد في لونه ورائحته لعتقه، والجونة<sup>(٥)</sup> بفتح الجيم وبالنون الخابية المطلية بالقار، و(قدحت)<sup>(٦)</sup> أي: غرفت، (أي: غرف)<sup>(٧)</sup> ما فيها بالمغرفة، و(فوض ختامها)، أي: كسر<sup>(٨)</sup>، والشاهد فيه: أن الواو ليست للترتيب؛ لأن فض الجونة سابق على قدح ما فيها.

قوله (وقول الآخر)<sup>(٩)</sup>:

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وَانْقَضَى وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ<sup>(١٠)</sup>

(تولى)، أي: أدبر، وأراد بشهر مقبل شعبان أو رمضان، والشاهد فيه: أن الواو ليست للترتيب؛ لأن رجبا بعد جماديين.

---

(١) البيت للبيد في «ديوانه» (٣١٤)، و«خزانة الأدب» ١٠٥/٣، ٣/١١، و«شرح المفصل» ٩٢/٨، و«المقاصد النحوية» ١٢٥/٤.

(٢) «لسان العرب» (سبأ) ١٣٥/٦.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) «لسان العرب» (جون) ٤٢٨/٢.

(٦) «لسان العرب» (قدح) ٥١/١١.

(٧) من (ب)، (ج) وضرب عليها في الأصل.

(٨) «لسان العرب» (فضض) ٢٧٨/١٠.

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) البيت لأبي العيال الهذلي في «شرح أشعار الهذليين» ٤٣٤/١، و«شرح التسهيل»

٣٤٩/٣، وبلا نسبة في «الدرر» ٤٤/١، و«المقاصد النحوية» ١٢٨/٤، و«مع الهوامع»

١٥٧/١.

قوله: (وقول الآخر:

فقلتُ له لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ وَأَزْدَفَ أَعْجَازًا وِنَاءً بِكَلْكَلٍ<sup>(١)</sup>  
قاله امرؤ القيس الكندي.

و(له)، أي: لليل المذكور بقوله:

وليلِ كموجِ البحرِ أَرَحَى سَدْوَلَهُ عَلِيٌّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي  
ومقول القول:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجَلِي بِصَبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ فَيْكَ بِأَمْثَلِي

و(تمطى)، أي: تمدد<sup>(٢)</sup>، وجوز الشيء: وسطه<sup>(٣)</sup>، وأراد بالأعجاز العجز، و(نساء)<sup>(٤)</sup> بمعنى نهض بجهد، وبمعنى سقط من الأضداد، والكلكل<sup>(٥)</sup>: الصدر، والشاهد فيه: أن الواو ليست للترتيب؛ لأن البعير ينهض ويسقط أولاً بكلكله ثم بعجزه ثم بجوزه.

٥٤٥ - وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَتُمْ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ  
٥٤٦ - وَاخْتِصُصَ بِفَاءٍ عَطْفٌ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

قوله: (الفاء للترتيب)، أي: مع التعقيب كما يدل له كلامه، وهو المراد بقول الناظم: (باتصال).

قوله: (والمراد بالترتيب في المعنى)، أي: الترتيب بالفاء لا مطلق الترتيب؛ إذ ليس من مدلوله الاتصال.

(١) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (١٨)، و«المقاصد النحوية» ١٢٧/٤.

(٢) «لسان العرب» (مطط) ١٣٤/١٣.

(٣) «لسان العرب» (جوز) ٤١٨/٢.

(٤) «لسان العرب» (نوا) ٣١٥/١٤.

(٥) «لسان العرب» (كلل) ١٤٦/١٢.

قوله: (وأما الترتيب في الذكر - أي: الأخبار - فنوعان؛ أحدهما: عطف<sup>(١)</sup> مفصل على مجمل، هو هو في المعنى... إلخ)، بعضهم جعل هذا النوع من الترتيب المعنوي، وأجاب عما ذكره من الأمثلة بأن المعنى في: تَوْضُأً فغسل وجهه<sup>(٢)</sup>: أراد الوضوء، وفي: ﴿وَأَدَّيْ نُوحٍ رَبُّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ أَبْنِيَّ مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥] أراد أن يناديه.

قوله: (كقول امرئ القيس: بسقط اللوى بين الدخول فحومل)<sup>(٣)</sup> صدره (قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل) والسقط بتثنية السين: ما تساقط من الرمل، واللوى: منقطع الرمل من حيث يرق<sup>(٤)</sup>، و(الدَّخُول) بفتح الدال، و(حومل) موضعان. والشاهد فيه؛ حيث عطف بالفاء لمجرد المشاركة في الحكم، فالعطف ذكرى لا معنوي؛ إذ نسبة البينية لشيئين لا ترتيب فيها، إذ لا يقال فيها<sup>(٥)</sup>: زيد بين عمرو فخالد. وقيل: لا شاهد فيه؛ لأن التقدير بين أماكن الدخول، فأماكن حومل فهي بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون.

قوله تبعًا للنظم (وتختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة، كقولك<sup>(٦)</sup>: الذي يطير فيغضب زيد الذباب) يأتي مثله في عكسه نحو: (الذي تقوم هند فيغضب زيد). بل ويجرى في الخبر، والصفة والحال كما أفاده كلام «التسهيل»<sup>(٧)</sup> نحو: زيد يقوم فيقعده عمرو. وعكسه: زيد يقوم

(١) انظر: «معجم الهوامع» ١٩٢/٣.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت لامرئ القيس في «الديوان» ٨، و«الكتاب» ٢٠٥/٤، و«الأزھية» ٢٤٤، ٢٤٥، و«خزانة الأدب» ٣٣٢/١، ٢٢٤/٣، و«الدرر» ٤٠٨/٢، و«سر صناعة الإعراب» ٥٠١/٢، و«معجم الهوامع» ١٩٣/٣.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٦٥٦/٢، و«أوضح المسالك» ٤٠/٣، و«شرح الأشموني» ٣٦٣/٢.

(٤) «لسان العرب» (لوي) ٣٦٨/١٢.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في (ج): كقول.

(٧) انظر: «شرح التسهيل» ٣٥٤/٣.

عمرو فيقعد، ونحو: (مررت برجل يبكي عمرو فيضحك. ونحو: مررت بزيد يضحك فيبكي عمرو وعكسه: مررت بزيد يبكي عمرو فيضحك)<sup>(١)</sup>.

قوله (كقول الشاعر:

كَهَزُ الرُّدَيْنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ)<sup>(٢)</sup>

قاله أبو دؤاد، و(الرديني)، أي: الرمح الرديني نسبة إلى امرأة تسمى ردينة، وأراد بالهز: الاهتزاز، والأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب، والشاهد في: (ثم اضطرب) أي: فاضطرب، فإن الهز إذا جرى في أنابيب الرمح (اضطرب الرمح)<sup>(٣)</sup> بغير تراخ مع<sup>(٤)</sup> أن (ثم) في الأصل للتراخي.

تنبيهه: قال المرادي<sup>(٥)</sup>: في (ثم) أربع لغات: ثم وفم وثُمَّتُ ثُمَّتُ<sup>(٦)</sup>.

قوله: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾<sup>(٧)</sup> [الأعلى: ٥]، أي: جافًا هشيمًا. ﴿أَخَوَيْ﴾، أي: أسود.

قوله: (إما لتقدير متصل قبله) تقديره فمضت مدة فجعله غثاء، وأنت خبير بأن الفاء على هذا التقدير للتعقيب لا للتراخي الذي هو مدعاه.

(١) في (ج): مررت برجل يضحك فيبكي عمرو فيضحك.

(٢) البيت لأبي دؤاد الإبادي في «ديوانه» (٢٩٢)، و«الدرر» ٢/٤٢٤، و«شرح التصريح» ١٤٠/٢، و«المقاصد النحوية» ١٣١/٣.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤٣/٣، و«شرح الأشموني» ٢/٣٦٥. و«الجنى الداني» (٤٢٧).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ج): من.

(٥) توضيح المقاصد» ١٢٧/٢.

(٦) في (ج): وفمت.

(٧) «لسان العرب» (غثا) ٢٠/١٠.

قوله: (بعضاً) قال في «التسهيل»<sup>(١)</sup>، أو كبعضه نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها.

٥٤٧ - بَعْضًا بِحَثَى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

قوله: (ومن كلامهم: استنتت الفصال حتى القرعى) استنتت أي: فمضت، والفصال<sup>(٢)</sup> جمع فصيل، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه، والقرعى<sup>(٣)</sup> - بالقاف - جمع قريع وهو الفصيل يصيبه القرع - بالتحريك - وهو بثر أبيض يخرج بالفصال ودواؤه الملح.

قاله الجوهري.

قوله:

(أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا)<sup>(٤)</sup>

قاله أبو مروان النحوي في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه، و(الصحيفة) الكتاب الذي ألقاه<sup>(٥)</sup> في النهر وبالغ بإلقاء الزاد والتعلل ليخفف عن راحلته وينجو، والشاهد في: (حتى نعله) حيث نصبه

---

(١) قال في «شرح التسهيل» ٣/٣٥٨: (وقد يكون شبيهاً ببعض لا بعضاً، كقولك: أعجبتني الجارية حتى حديثها) فالحديث ليس بعضاً، ولكنه كبعض؛ لأنه من معاني المحدث).

(٢) «لسان العرب» (فصل) ١٠/٢٧٣، و«الصحاح» (فصل) ٢/٢٤٥.

(٣) «الصحاح» (فرع) ٢/٢٩٧، «لسان العرب» (قرع) ١١/١١٩.

(٤) البيت للمتلمس في «ملحق ديوانه» (٢٧)، و«شرح شواهد المغني» ١/٣٧٠.

ولأبي مروان النحوي في «خزانة الأدب» ٣/٢١٣، ٢٤، و«الدرر» ٢/٤١٢، و«شرح التصريح» ٢/١٤١، و«المقاصد النحوية» ٤/١٣٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٤٥، و«شرح أبيات سيبويه» ١/٤١١، و«شرح الأشموني» ٢/٣٦٨، و«شرح المفصل» ٨/١٩، و«معجم الهوامع» ٣/٢١٣، و«شرح التسهيل» ٣/٣٥٨، و«توضيح المقاصد» ٢/١٢٧.

(٥) في (ج): ألقاها.



بـ(ألقى) بالتأويل الذي ذكره الشارح<sup>(١)</sup>، ويجوز رفعه<sup>(٢)</sup> على الابتداء،  
و(ألقاها) خبره، وجره بجعل حتى جارة بمنزلة إلى، وعليه وعلى نصب  
فـ(ألقاها) توكيد.

<sup>(٣)</sup>قوله: (حتى العجز والكيس)<sup>(٤)</sup> قال القاضي عياض<sup>(٥)</sup>: برفعهما  
عطف على كل، قال: ويجوز جره عطفًا على شيء، والكيس<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup> ضد  
الحق، وفسره البخاري<sup>(٨)</sup> بالولد<sup>(٩)</sup> وطلب النسل.

### تنبيهان:

أحدهما<sup>(١٠)</sup>: قد فهم من اشتراطهم كون المعطوف بـ(حتى) بعض أنها  
لا تعطف جملة (على جملة)<sup>(١١)</sup>، وإنما تعطف مفردًا على مفرد.

- 
- (١) قال ابن الناظم ٣٧٥/١: (نظف الثقل وليست بعضًا لما قبلها؛ لأنها في تأويل: ألقى ما يثقله حتى نعله).
- (٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٥٨/٣: (ويروى بالجر والرّفْع).
- (٣) قال ابن الناظم: ٣٧٦/١: (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس).
- (٤) ورد في هامش (ب) ما نصّه: القضاء عبارة عن الحكم الكلي الإلهي في مثال الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية من الأذل إلى الأبد.
- (٥) عياض بن موسى بن عياض بن عمر بن موسى القاضي أبو الفضل اليحصبي السبتي المراكشي المحدث المالكي، ولد سنة ٤٧٦، وتوفي بمراكش سنة ٥٤٤.
- من تصانيفه: «الأجوبة المخيرة عن الأسئلة المحيرة»، «أخبار القرطبيين»، «غنية الكاتب وبغية الكاتب»، «القواعد»، وغير ذلك.
- «هدية العارفين» ٨٠٥/٥.
- (٦) في (ج): والكبير.
- (٧) «لسان العرب» (كيس).
- (٨) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي الإمام الحافظ أبو عبدالله البخاري. ولد سنة ١٩٤، وتوفي سنة ٢٥٦.
- من تصانيفه: «الجامع الصحيح»، «التاريخ الكبير»، كتاب: «الأدب المفرد»، وغير ذلك. «هدية العارفين» ١٦/٦.
- (٩) البخاري بعد حديث (٥٢٤٥).
- (١٠) انظر: «توضيح المقاصد» ١٢٨/٢.
- (١١) ساقطة من (ج).

ثانيهما: إذا عطف بد(حتى) على مجرور، قال ابن عصفور: فالأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارّة، وقال ابن الخباز: يلزم إعادته لذلك.

وقال في «التسهيل»<sup>(١)</sup>: يلزم إعادته ما لم يتعين العطف، نحو: عجبت من القوم حتى بنهم. بخلاف نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره. لئلا يتوهم كون المعطوف<sup>(٢)</sup> مجرورًا بحتى.

٥٤٨ - وأم بها اغطف إثر همز التّسوية أو همزة عن لفظ أي مُغْنِيَةً  
٥٤٩ - وربّما أسقطت الهمزة إن كان حقا المعنى بحذفها أمّن  
٥٥٠ - وبانقطاع وبمعنى بل وقت إن تك ممّا قيّدت به خلّت

قوله: ((أم) في العطف على ضربين متصلة ومنقطعة) سميت بالمتصلة متصلة؛ لأن طرفيها لا يستغني أحدهما عن الآخر، وسميت المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، كما يعلم ذلك مما يأتي في كلامه.

قوله: (أن يقرن ما يعطف بها عليه)، الأوضح تقديم (عليه) على (بها).

قوله: (ومثله قول الشاعر:

ما أبالي أنبّ بالحزن تئس أم جفاني بظهر غيب لئيم)<sup>(٣)</sup>

قاله حسان رضي الله عنه، وهمزة (أنبّ) للاستفهام<sup>(٤)</sup>، ونبّ التيس أي: صاح وهاج، و(الحزن) بفتح الحاء ما<sup>(٥)</sup> غلظ من الأرض وصلب،

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٣٥٨/٣ - ٣٥٩.

(٢) في (ج): العطف.

(٣) البيت لحسان بن ثابت، «الكتاب» ١٨١/٣، و«خزانة الأدب» ١١/١٥٥، ١٥٧، و«الأزهية» (١٢٥)، و«شرح أبيات سيبويه» ١٨١/٣، و«المقاصد النحوية» ٤/١٣٥، وبلا نسبة في «المقتضب».

(٤) «لسان العرب» (نّب) ١٠/١٤.

(٥) ساقطة من (ج).

والمراد به هنا: بلاد العرب، والشاهد في البيت ظاهر من كلام الشارح<sup>(١)</sup>،  
ويعلم منه ومما يأتي أنه لا يشترط في همزة التسوية ذكر لفظ: سواء.

قوله: (كقول الشاعر:

ولستُ أبالي بعدَ فَقْدِي مالِكًا      أَمْزِي نَاءِ أُمِّ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ)<sup>(٢)</sup>

النائي: البعيد، والشاهد في البيت ظاهر من كلامه<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فالأول: كقوله: فقلت أهي سرت أم عادني حلم)<sup>(٤)</sup> قاله

زياد بن حمل، وصدده: (فقلت للطيف مرتاعاً فأرقتني)، والطيف:  
الخيال<sup>(٥)</sup>، وهو الذي يجيء في النوم، و(مرتاعاً)<sup>(٦)</sup>، أي: خائفاً،  
و(أرقتني)، أي: أسهرني<sup>(٧)</sup>، والضمير فيه يرجع إلى الطيف، وهمزة (أهي)  
للاستفهام، وسكنت الياء<sup>(٨)</sup> تشبيهاً بكيف، والشاهد في البيت ظاهر من كلام  
الشارح، لكن قوله: (التقدير: فقلت: أهي سارية) [الأولى فيه أن يقال:  
التقدير: أسرت هي، بمعنى: (أسارية)<sup>(٩)</sup> هي] إذ ما قدره جملة اسمية،  
وليس الكلام فيها، و(الحلم) ما يراه النائم والمعنى: رأيت الحبيبة في

---

(١) «شرح ابن الناظم» ٣٧٥/١: (والتقدير: ما أبالي بنبيب تيس، ولا بجفاء لثيم).

(٢) البيت لمتمم بن نويرة في «ديوانه» (١٠٥).

(٣) وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤٦/٣، و«الدرر» ٤٢٤/٢، و«شرح التصريح»  
١٤٢/٢، و«شرح شواهد المغني» ١٣٤/١، و«المقاصد النحوية» ١٣٦/٤.

(٤) قال ابن الناظم ٣٧٦/١: (والمراد: ما أبالي بعد فقد مالك بنأي موتي ولا  
بوقوعه).

(٥) البيت لزياد بن منقذ في «خزانة الأدب» ٢٤٤/٥ - ٢٤٥، و«الدرر» ٩٥/١، و«شرح  
التصريح» ١٤٣/٢، و«المقاصد النحوية» ٢٥٩/١، ١٣٧/٤.

(٦) وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤٨/٣، و«الخصائص» ٣٠٥/١، و«شرح المفصل»  
١٣٩/٩، و«معجم الهوامع» ١٩٨/٣.

(٧) «لسان العرب» (طيف) ٢٤٣/٨.

(٨) «لسان العرب» (روع) ٣٧١/٥.

(٩) «لسان العرب» (أرق) ١٢١/١.

(١٠) في الأصول: إليها، ولعل المثبت هو الصواب.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

المنام، وظننت أنها أتتني، فلما استيقظت قلت: أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم.

قوله: (كقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِبًا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ<sup>(١)</sup> شُعَيْثُ بْنُ مَيْقَرٍ<sup>(٢)</sup>)

قاله الأسود بن يعفر<sup>(٣)</sup> التميمي<sup>(٤)</sup>، أي: لعمرك قسمي، ومفعول (أدري)، (شعيث بن سهم) بالمثلثة وحذف همزة الاستفهام، والشاهد في البيت ظاهر من كلام الشارح<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وحذف التنوين من (شعيث) حذفه من (عمرو) في قول الآخر:

عَمْرُو الَّذِي هَسَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْنِثُونَ عِجَافُ<sup>(٦)</sup>)

أي: حذف التنوين في ذلك للضرورة، والبيت قاله عبدالله بن الزُّبَيْرِي مدح به هشام ابن عبد مناف، واسمه عمرو، ولقب بهاشم لهشمه الشريد

(١) في (ج): أو.

(٢) البيت للأسود بن يعفر في «ديوانه» ص(٣٧)، و«الكتاب» ١٧٥/٣، و«خزانة الأدب» ١٢٢/١، و«شرح التصريح» ١٤٣/٢، و«المقاصد النحوية» ١٣٨/٤.

ولأوس بن حجر في «خزانة الأدب» ١٢٨/١١.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤٩/٣، و«المقتضب» ٢٩٤/٣، و«مع الهوامع» ١٩٨/٣.

(٣) في الأصل: يعفرو.

(٤) الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي، أبو نهشل. ت٢٢ق هـ. شاعر جاهلي من سادات تميم، من أهل العراق، نادم النعمان بن المنذر، يقال له: أعشى بن نهشل. «الشعر والشعراء» ٢٦١، «الأعلام» ٣٢/١.

(٥) قال ابن للناظم ١/ ٣٧٦: (والتقدير: ما أدري: أشعيث بن سهم أم شعيث بن مَيْقَرٍ والمعنى: ما أدري أيُّ التَّسْبِيحِ هو الصحيح...).

(٦) البيت لمطروود بن كعب الخزاعي في «أمالي المرتضي» ٢٦٨/٢.

ولعبدالله بن الزُّبَيْرِي في «أمالي المرتضي» ٢٦٩/٢، و«المقاصد النحوية» ١٤٠/٤.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٦٦٣/٢، و«خزانة الأدب» ٣٦٧/١١، و«شرح المفصل» ٣٦/٩، و«المقتضب» ٣١١/٢، و«المنصف» ٢٣١/٢.

لقومه، والشاهد فيه ظاهر، وواو (ورجال) للحال، و(مستنون) من أسنت القوم، أي: أجدبوا<sup>(١)</sup>، و(عجاف) هنا جمع أعجف على غير قياس لا جمع عجفاء كما قيل، والعجف<sup>(٢)</sup>: الهزال.

قوله: (والثالث: كقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة: ٥٩]، بناه على أن التقدير أنتم تخلقونه؛ ليكون جملة فعلية.  
قوله: (أشار به<sup>(٣)</sup>) إلى نحو ما مرَّ من قول الشاعر: شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر) تقدم بيانه.

قوله: (ومثله قول الآخر:

فلا تَعْجَلِي يا مِيْ أَنْ تَتَّبِعِي بِنُضْحِ أَتَى الْوَأَشُونَ أُمُّ بِخُبُولِ)<sup>(٤)</sup>

قاله كثير عزة، و(مِي) منادى مرخم، أي: مَيَّة، و(أن) مصدرية أي: لأن تتبيني، ويروى أن تفهمي، والشاهد في حذف الهمزة من (بنضح) إذ أصله أينصح، و(الواشون) جمع واش، و(الخبول)<sup>(٥)</sup> بضم الخاء جمع حبل بكسرها وهو الداهية.

قوله: (وقول الآخر:

لَعَمْرَكَ ما أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ<sup>(٦)</sup> أُمُّ بَشْمَانِ)<sup>(٧)</sup>

(١) «لسان العرب» (سنت) ٣٨٤/٦.

(٢) «لسان العرب» (عجف) ٦٢/٩.

(٣) في (أ): إشارة والمثبت من (ج).

(٤) البيت لكثير عزة في «أمالي القاضي» ٦٣/٢، و«شرح شواهد المغني» ٥٨١/٢، و«المقاصد النحوية» ٤٠٤/٣، وفيها: (يا عَزُ) بدل: (يا مِي).

(٥) «لسان العرب» (حبل) ٣١٣/٣.

(٦) في (ج): الجمرات.

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (٢٦٦)، و«الكتاب» ١٧٥/٣، و«الأزهية»

(١٢٧)، و«خزانة الأدب» ١٢٢/١١، ١٢٤، و«الدرر» ٤٢٦/٢، و«شرح أبيات سيبويه»

١٥١/٢، و«شرح المفصل» ١٥٤/٨، و«المقاصد النحوية» ١٢٤/٤.

وبلا نسبة في «المقتضب» ٢٩٤/٣، و«معجم الهوامع» ١٩٨/٣.

قاله عمر بن أبي ربيعة، والشاهد في حذف الهمزة من (بسيع)، أي:  
أبسيع رمين الجمر أم بثمان، وهو مفعول (أدري).

قوله هنا وفيما يأتي بعد الخبر الأولى بعد غير الاستفهام؛ ليدخل فيه  
ما ليس بخبر ولا استفهام، نحو البيت الآتي.

قوله: (كما في قول الشاعر:

وليت سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ صَجِينَعَتِي هِنَالِكَ أُمُّ<sup>(١)</sup> فِي جَنَّةِ أُمِّ جَهَنَّمَ<sup>(٢)</sup>)

روي بدل (في المنام) (في الممات)، وهي الرواية الصحيحة،  
وهناك، أي: في<sup>(٣)</sup> المنام أو في الممات، والشاهد في: (أم جهنم)؛ لأن  
(أم) جاءت وهي منقطعة بعد غير الاستفهام متجردة عن الاستفهام؛ لأن  
المعنى بل<sup>(٤)</sup> في جهنم فلا معنى للاستفهام فيه.

قوله: (وهو المصحح لوقوع (هل) بعدها في نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى  
وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠] [إخ]، أي: لأنه لا يدخل استفهام على استفهام.

٥٥١ - خَيْرُ أَبَخِ قَسَمٌ بِأَوْ وَأَبْهَمٍ      وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نَمِي  
٥٥٢ - وَرَيْمًا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا      لَمْ يُلْفِ ذُو الثُّطُقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا

قوله: (والفرق بينهما<sup>(٥)</sup>): أن التخيير ينافي الجمع، والإباحة لا تأباه)  
ليس الفرق<sup>(٦)</sup> راجعًا إلى لفظ (أو) بل إلى قرينة خارجة انضمت إلى

(١) في (ج): بل.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (٥٠١).

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥١/٣، و«شرح الأشموني» ٣٧٦/٢، و«شرح  
التصريح» ١٤٤/٢، و«المقاصد النحوية» ١٤٣/٤.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ج): بعدها.

(٥) أي: الطلب والخبر.

انظر: «شرح الأشموني» ٣٧٨/٢.

(٦) انظر: «توضيح المقاصد» ١٣٢/٢.

الكلام، وذلك أن التخيير يرد ما في أصله الحظر، والإباحة عكسه.

قوله: (فهي إما: للتقسيم) أبدله في «التسهيل»<sup>(١)</sup> بالتفريق<sup>(٢)</sup>، ومثله<sup>(٣)</sup> بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥]، أي: قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى، قال: (والتعبير<sup>(٤)</sup> عن هذا بالتفريق<sup>(٥)</sup> أولى من التعبير عنه بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) نحو<sup>(٦)</sup>: الكلمة اسم وفعل وحرف). وعبر بعضهم عن هذا بالتفصيل.

وقوله في «التسهيل»: (أولى) يقتضي أنه يصح التعبير في الآية ونحوها بالتقسيم أيضًا، وقد يقال في التعبير في الآية بكل منهما نظر، لأنه<sup>(٧)</sup> يكون في الخبر لا في الطلب، وهو في الآية في الطلب لا في الخبر، ويوجب بأنه إنما هو في الخبر؛ إذ (أو) فيها تفصيل الإجمال في (قالوا)، وهو خبر لا طلب.

قوله (كقوله تعالى: ﴿وَلِئَاءَ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

- 
- (١) قال ابن مالك في «التسهيل» ٣/٣٥٧: (أو لأشك، أو تفريق مجزء، أو إيهام أو إضراب أو تخيير...).
- (٢) ورد بهامش النسخة (أ) ما نصه: (توقف فيه بدر الرياشي قائلاً: لا أدري ما الفرق بين التفريق والتقسيم. وناقشه السمين بما لا يجدي).
- (٣) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٣٦٣، و«توضيح المقاصد» ٢/١٣٢ - ١٣٣.
- الآية ليست من شواهد «التسهيل» ولا «شرحها»، قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٣/٢٠٦: (زاد ابن مالك في «الكافية» و«شرحها»: (التقسيم) نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولم يذكره في «التسهيل» ولا «شرحها»...).
- (٤) في (ج): والمعتبر.
- (٥) في (ج): بالتعريف.
- (٦) ساقطة من (ج).
- (٧) في (ج): إنما.

قال ابن هشام<sup>(١)</sup> وغيره: الشاهد في: (أو الأولى، والظاهر أنه في الثانية أيضًا.

قوله: (وأنشد الشيخ على مجيئها للإضراب قول جرير يخاطب هشام بن عبد الملك:

ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهم لم أخصِ عدتَهُم إلا بَعْدَادِ  
كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً لولا رجاؤك قد قَتَلْتُ أولادي<sup>(٢)</sup>

(ترى): من الرأي في الأمر، فيتعدى إلى مفعول واحد، و(برمت بهم) أي: ستمتهم<sup>(٣)</sup> وضجرت منهم، (ولم أخص): حال، والشاهد في: (أو زادوا)، فإن (أو) فيه للإضراب، واحتج الكوفيون<sup>(٤)</sup> وغيرهم به بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ بِالْأَيْمَانِ أَوْ يُزِيدُوكَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وبقوله: ﴿فَبَيِّنْ كَالْحِجَارِ أَشَدَّ قَسْوَةً﴾ على أن (أو) تأتي للإضراب مطلقًا، وقال ابن عصفور<sup>(٥)</sup>: الإضراب إنما ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعيد العامل،

(١) قال ابن الصبان في «حاشيته» ١٥٦/٣: (قال في «المغني»: الشاهد في الأولى، وقال الدماميني: في الأولى والثانية، والمعنى: وإن أحد الفريقين متا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين...

وقال بعضهم: الشاهد في الثانية؛ لأن الشرط تقدم كلام خبري، وهو إنما يتحقق بقوله: ﴿لَمَلَّ هُدًى﴾ لأن ما قبله ليس كلامًا... ومما يظهر لي أن الآية وإن كانت للإبهام ظاهرًا إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى، وصرف ما قبلها لما قبلها لاقتضاء الترتيب أيضًا ذلك فاعرفه).

(٢) البيتان لجرير في «ديوانه» (١٥٦)، و«الدرر» ٤٣٨/٢، و«شرح عمدة الحافظ» (٦٢٧)، و«المقاصد النحوية» ١٤٤/٤.

وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (١٢١)، و«شرح الأشموني» (٣٧٨)، و«معجم الهوامع» ٢٠٤/٣.

(٣) «لسان العرب» (برم) ٣٩١/١.

(٤) انظر: «الإنصاف» ٤٧٨/٢، و«توضيح المقاصد» ١٣٣/٢.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ١٣٣/٢، و«شرح الأشموني» ٣٧٩/٢، و«معجم الهوامع» ٢٠٤/٣.



كقولك: لست بشرًا أو لست عمرًا، ولا تضرب زيدًا، أو لا تضرب عمرًا، قال: وما زعمه أولئك فاسد، وهذا منه مجرد دعوى.

قوله: (وحكى الفراء<sup>(١)</sup>): اذهب إلى زيد، أو دع ذلك فلا تبرح (اليوم)، هذا المثال يشكل على جعله الإضراب من العطف بد(أو) في الخبر.

قوله: (أشار به إلى نحو قول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قَدْرًا      كما أتى رَبُّهُ مُوسَى على قَدْرٍ<sup>(٢)</sup>)

قاله جرير بن الخنفي مدح به عمر بن عبدالعزيز، ويروى بدل (جاء) أي، أي: أتى عمر الخلافة إتيانًا كإتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل في كون كل منهما مقدرًا بلا سعي، والشاهد في: (أو كانت له قدرًا)، أي: مقدرًا، فإنه بمعنى: وكانت، ويروى إذ كانت. فلا شاهد فيه<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومثل ذلك قول الآخر:

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتهم      ما بينَ مُلجِمٍ مُهْرِهِ أو سَافِعٍ<sup>(٤)</sup>)

قاله حميد بن ثور الهلالي الصحابي، أي: هم قوم. (والصريخ): الصوت، والشاهد في (أو سافِعٍ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٣٦٣.

(٢) البيت لجرير في «ديوانه» (٢٧٥)، و«الأزهية» (١١٤)، و«خزانة الأدب» ١١/٦٩، و«الدرر» ٢/٤٣٩، و«شرح التصريح» ١/٢٨٣، و«المقاصد النحوية» ٢/٤٨٥، ٤/١٤٥، وبلا نسبة، «الجنى الداني» (٢٣٠)، و«شرح الأشموني» ١/٤٠٧، و«شرح ابن عقيل» ٢/٢١٤، و«توضيح المقاصد» ٢/١٣٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) البيت لعمر بن معد يكرب في «ديوانه» (٢٠٦)، ولحميد بن ثور في «ديوانه» (١١١)، و«شرح التصريح» ٢/١٤٦، و«المقاصد النحوية» ٤/١٤٦.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٥٣، و«شرح الأشموني» ٢/٣٧٩، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢٩).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

فإن (أو) فيه بمعنى الواو، من سفعت بناصيته، أي: قبضتها واجتذبتها<sup>(١)</sup>. ومنه: ﴿لَتَنْتَفِئًا بِأَلْيَابٍ﴾ [العلق: ١٥].

قوله (وقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِينَفٍ شَوَاءٍ [أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ]<sup>(٢)</sup>)

(طهارة): جمع طاه، وهو الطباخ. و(صفيف شواء)<sup>(٣)</sup> مفعول (منضج) وهو ما فُرِّقَ وَصُفِّ على الجمر، و(قدير) أي: ما طبخ في قدر، والشاهد في: (أو قدير)، فإنه بمعنى وقدير والمعنى بين مُنْضِجٍ صَفِينَفٍ شَوَاءٍ وطابخٍ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ.

٥٥٣ - ومثل أو في القَصْدِ إمَّا الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ إمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ

قوله: (وهي إمَّا جائية لمعنى من المعاني المستفادة من (أو)) جواب عما يقال: إذا كان العطف بالواو فهي للجمع، وليست هنا كذلك، أي: المانع من كونها هنا للجمع، اقترانها بأما المضادة للجمع.

قوله<sup>(٤)</sup>: (والذي يمنع من كونها عاطفة أمران: أحدهما: تقدمها على المعطوف عليه) هذا لا يصلح مانعاً؛ لأن الكلام في (أما)، الثانية: وهي: (لا تتقدم المعطوف عليه) وما ذكره إنما هو في الأولى، وليست عاطفة بلا خلاف، ومن ثم اقتصر ابن هشام<sup>(٥)</sup> على الأمر الثاني، وكان الشارح أراد

(١) «لسان العرب» (سفع) ٢٨٢/٦.

(٢) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (٢٢)، و«خزانة الأدب» ٤٧/١١، ٢٤٠، و«الدرر» ٤٦٧/٢، و«شرح عمدة الحفاظ» (٦٢٨).

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٨٠/٢، و«أوضح المسالك» ٥٣/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(٤) «شرح ابن الناظم» ٣٨٠/١.

(٥) انظر: «أوضح المسالك» ٥٣/٣.

مطلق (إما) لا بقيد كونها ثانية كما أراد ذلك بقوله بعد: (وغالب الاستعمال أن تكون مكررة).

قوله: (وقد يستغنى عن ما في الشعر، قال:

وَقَدْ كَذَّبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ<sup>(١)</sup>)

قاله دريد بن الصمة، والشاهد في: (أن) في الموضعين أن أصلهما فيما وإما، أي: فإما تجزع جزعًا، وإما تجمل إجمال صبر، من أجمل إذا أحسن. هذا إنما يأتي على مذهب سيويه من أن (إما) مركبة لا على مذهب غيره (من أنها)<sup>(٢)</sup> بسيطة، وعليه أجيب عن البيت المذكور بأنه يحتمل أن تكون (إن) فيه شرطية حذف جوابها، والتقدير: فإن كنت ذا جزع فلا تجزع، وإن كنت محمل صبر فأجمل.

قوله: (وقد يستغنى عن الثانية بد(إلا) كقوله:

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدْقٍ فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي  
وَالْأَطْرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي<sup>(٣)</sup>)

قائلها المثقب العبدى (وأعرف) بالنصب عطف على (تكون)، أي:

---

(١) البيت لدريد بن الصمة في «ديوانه» (٦٨)، و«الأزهية» (٥٧)، و«خزانة الأدب» ١١/١٠٩، ١١٠، ١١٤، و«الدرر» ٤٤٥/٢، و«المقاصد النحوية» ٤٤٨/٤.

وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (١٠٩)، و«الجنى الداني» (٢١٢، ٥٣٤)، و«خزانة الأدب» ٨١/١١، ٩٣، ٩٦، و«شرح المفصل» ١٠١/٨، و«الكتاب» ٢٦٦/١، و«همع الهوامع» ٢١٠/٣.

(٢) في (ج): من أن (إما).

(٣) البيتان للمثقب العبدى في «ديوانه» (٢١١ - ٢١٢)، و«الأزهية» ١٤١ - ١٤٢، و«خزانة الأدب» ٤٨٩/٧، ٨٠/١١، و«الدرر» ٤٤٦/٢، و«المغني» (٨٦)، و«المقاصد النحوية» ١٩٢/١، ١٤٩/٤.

وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٥٣٢)، و«شرح الأشموني» ٤٢٦/٢، و«همع الهوامع» ٢١٠/٣، و«توضيح المقاصد» ١٣٧/٢، و«شرح التسهيل» ٣٦٦/٣.

أعرف ما يفسد مما يصلح من الكلام، والشاهد في: و(إلا) حيث أنابها  
مناب (وإما).

قوله: (وقد يستغنى عن الأولى كقول الشاعر:

تَهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا<sup>(١)</sup>)

قاله ذو الرمة غيلان، وتُهَاضُ مجهول من: هاض العظم كسره بعد  
جبره<sup>(٢)</sup>، وكل وجع على وجع فهو هيض، وباء (بدارٍ) بمعنى في، وفيه  
الشاهد؛ إذ تقديره: إما في دار فحذف (إما) الأولى اكتفاءً بالثانية، والمعنى  
نكسر ونفرك إما بدار تخرب، وإما بموت أموات.

قوله: (وقول النمر بن تولب:

سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ      وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا<sup>(٣)</sup>)

ضمير (سقته) و(يعدما) للوعل. أي: لن يعدم الري، و(الرواعد):  
جمع راعدة وهي السحابة الماطرة، والصيف: المطر الذي يجيء في  
الصيف، والشاهد في (من صيف) حيث استغنى عن (إمّا) الأولى. وفي  
قوله: (وإن من) شاهد للاستغناء عن (ما) فإن أصله (وإن ما) فحذف (ما)

---

(١) البيت لذي الرمة في «ملحق ديوانه» (١٩٠٢)، و«شرح عمدة الحفاظ» (٦٤٢)،  
و«المقاصد النحوية» ١٥٠/٤، وللفرزدق في «ديوانه»... و«شرح المفصل» ١٠٢/٨،  
و«المنصف» ١١٥/٣، و«توضيح المقاصد» ١٣٧/٢، وبلا نسبة في «الأزهية» (١٤٢)،  
و«الجنى الداني» (٥٣٣)، و«شرح الأشموني» ٣٨٦/٢، و«المقرب» ١٣٢/١، و«همع  
الهوامع» ٢٠٩/٣.

(٢) «لسان العرب» (هيض) ١٧٩/١٥.

(٣) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» و«الأزهية» (٥٦)، و«الكتاب» ٢٦٧/١، و«خزانة  
الأدب» ٩٣/١١، ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢، و«المقاصد النحوية» ١٥١/٤، و«شرح  
التسهيل» ٣٦٧/٣.

وبلا نسبة في «المغني» (٨٧)، و«الجنى الداني» (٢١٢)، و«الخصائص» ٤٤١/٢،  
و«شرح المفصل» ١٠٢/٨، و«المنصف» ١١٥/٣.

وأبقى (إن) والمعنى كما قال سيبويه<sup>(١)</sup>، إِمَّا من صيف، وإِمَّا من خريف.

قوله: (وقد تخلو الثانية عن الواو كقول الشاعر:

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلْت نَعَامَتَهَا      أَيَمَّا إِلَى جَنَّةٍ أَيَمَّا إِلَى نَارِ)<sup>(٢)</sup>

قاله سعد بن قرظ<sup>(٣)</sup>. وقيل: الأحوص. (وما) في (ليتما) زائدة. (وشالت<sup>(٤)</sup> نعامتها)، أي: ارتفعت جنازتها. والشاهد فيه أنه حذف الواو من (أما) الثانية. وفيه شاهد أيضًا على إبدال الميم الأولى من (أما) ياء وعلى فتح همزتها. والمعنى: يا ليت أُمي ارتفعت جنازتها، إما إلى الجنة وإما إلى النار، ولا يختص فتح همزتها بإبدال الميم ياء. فقد قال المرادي<sup>(٥)</sup>: (في (إما) هذه لغتان: كسر همزتها، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وفتح همزتها وهي لغة قيس، وأسد، وتميم. وحكي إبدال ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها). انتهى.

٥٥٤ - وأولٍ لكن نفيًا أو نهيًا ولا      نداءً أو أمرًا أو اثباتًا تلا

قوله<sup>(٦)</sup>: (فأما «لكن»... إلى آخره) حاصلة بزيادة، وإيضاح ما قاله

(١) «الكتاب» ٢٦٧/١.

(٢) البيت للأحوص في «ملحق ديوانه» (٢٢١).

ولسعد بن قرظ في «خزانة الأدب» ٨٦/١١، ٨٨، ٩٠، ٩٢، و«الدرر» ٤٤١/٢، و«شرح التصريح» ١٤٦/٢، و«شرح عمدة الحفاظ» (٦٤٣)، و«المقاصد النحوية» ١٥٣/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥٤/٣، و«تذكرة النحاة» (١٢٠)، و«شرح الأشموني» ٣٨٤/٢، و«معجم الهوامع» ٢٠٩/٣، و«شرح التسهيل» ٣٦٦/٣.

(٣) سعد بن قرظ، أحد بني جذيمة، شاعر تزوج امرأة نهته أمه (أم النحيف) عنها، فوبخته بقصيدة، فردّ عليه هاجيًا بإها.

«خزانة الأدب» ٨٧/١١ - ٨٨، «ديوان الحماسة» للمرزوقي ١٨٢٦.

(٤) «لسان العرب» (شول) ٢٤١/٧.

(٥) «توضيح المقاصد» ١٣٧/٢.

(٦) قال ابن الناظم ٣٨٢/١: (فأما «لكن») فيعطف بها مثبت بعد نفي، كقولك: ما قام زيدٌ لكن عمرو أو بعد نهي كقولك: لا تضرب زيدًا لكن عمراً...).

ابن هشام<sup>(١)</sup> أن «لكن» «إنما تعطف بشروط: أفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو نحو: ما مررت بصالح لكن طالح. قال: وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة كقوله:

إِنْ ابْنَ وَرِزْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ<sup>(٢)</sup>

أو تلت واوًا نحو: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ ، أي: ولكن كان رسول الله. وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأن مُتَعَاظِفِي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب، أو سبقت بإيجاب نحو: «قام زيد لكن عمرو لم يقم». ولا يجوز: (لكن عمرو) على أنه معطوف خلافاً للكوفيين.

قال المرادي: ولا يشترط فيما إذا تلتها جملة تقدم النفي أو النهي، فيكون بعد إيجاب أو نفي، أو نهي، أو أمر لا استفهام، فلا يجوز: هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم؟

قوله: (وأما (لا) فيعطف بها منفي بعد إثبات... إلخ)، يشترط<sup>(٣)</sup> للعطف بها مع ما قاله أولاً تقترن بالواو نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو» فلا تكون عاطفة، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز: «جاءني رجل لا زيد». ولا عكسه. ويجوز: «جاءني رجل لا امرأة. وعكسه. ولا يعطف بها بعد الاستفهام، لا يقال: «أضربت زيداً لا عمراً؟».

قوله<sup>(٤)</sup>: (لاعتقاد المخاطب إلى غيره) ضمنه معنى الميل فعدها

بـ(إلى).

قوله: (وليس منع ذلك صحيحاً... إلى آخره)، رد به كغيره على

(١) «أوضح المسالك» ٥٥/٣ - ٥٦، و«شرح ابن عقيل» ٢١٦/٢.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «الجنى الداني» (٥٨٩)، و«شرح التصريح» ١٤٧/٢، و«المقاصد النحوية» ١٧٨/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥٥/٣، و«مع الهوامع» ١٦/٣، و«شرح الأشموني» ٣٨٧/٢.

(٣) انظر: «أوضح المسالك» ٥٧/٣، و«المغني» (٣١٨)، و«شرح الأشموني» ٣٨٨/٢.

(٤) قال ابن الناظم ٣٨٣/١: (... إثمًا قصر أفراد... وإثمًا قصر قلب؛ لاعتقاد المخاطب إلى غيره كما إذا اعتقد إنسان أن زيدًا جاهل، وأخطأ في اعتقاده وأردت أن ترده إلى الصواب فقلت: زيدٌ عالمٌ لا جاهل.

الزجاجي<sup>(١)</sup> في قوله: لا يعطف (بلا) على معمول الفعل الماضي. قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: وما قالوه فيه ليس بصحيح؛ لجواز أن يكون التقدير: نافعك جدك، أو ينفعك جدك.

قوله: (ومثله في العطف على محمول فعل ماض قول امرئ القيس:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عِقَابٌ تَنْوَفَى، لَا عِقَابَ الْقَوَاعِلِ)<sup>(٣)</sup>

(دثار) اسم راعي امرئ القيس. واللبون<sup>(٤)</sup> بفتح اللام: الإبل التي لها ألبان. و(عقاب تنوفى) فاعل (حلقت)، و(تنوفى)<sup>(٥)</sup> بفتح أوله، وضم ثانيه، وفتح الفاء، اسم موضع مرتفع في جبل طيء، والشاهد في (لا عقاب القواعل) حيث عطف (عقاب) ب(لا) على معمول فعل ماض، وهو (عقاب الأول). والقواعل: جبال صغار، أراد أن عقاباً من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل، لا عقاب من عقبان هذه الجبال الصغار. قيل: وصف بذلك فرساناً وشبههم بالعقبان، فظن أنهم غاروا على إبله، أي: فرسان تنوفى لا فرسان القواعل.

٥٥٥ - وَبَلِّ كَلِكِيْنَ بَعْدَ مَضْحُوِيَّتِهَا كَلَّمْ أَكْنَ فِي مَرْزَعِ بَلِّ تَنْبِيهَا  
٥٥٦ - وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّنَانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

قوله<sup>(٦)</sup>: (فإن كان المعطوف بها جملة فهي للتبنييه على انتهاء غرض

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣٨٨/٢، و«معجم الهوامع» ٢١٦/٣، و«توضيح المقاصد» ١٤٠/٢، و«حاشية الصبان» ١٦٥/٣.

(٢) «أوضح المسالك» ٥٧/٣.

(٣) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (٩٤)، و«الجنى الداني» (٢٩٥)، و«خزانة الأدب» ١٧٧/١١ - ١٧٨ - ١٨١، ١٨٤، و«الخصائص» ١٩١/٣، و«شرح التصريح» ١٥٠/٢، و«المقاصد النحوية» ١٥٤/٤، و«المغني» (٣١٨).

(٤) «لسان العرب» (لبن) ٢٢٧/١٢.

(٥) «معجم البلدان» ٥٠/٢.

(٦) قال ابن الناظم ٣٨٣/١: (من حروف العطف (بل) ومعناها الإضراب، وحالها فيه مختلف، فإن كان...

واستثناء غيره) أي: نحو: ﴿قَدْ أَلْحَقَ مَنْ تَزَكَّى ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ أَسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٥﴾ بَلْ تُوذِرُونَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٦] ونحو: ﴿... وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَبْلُغُ بِالْحَقِّ وَهُوَ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٧﴾﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ ﴿١٧﴾﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣].

قال ابن هشام: ووهم والده<sup>(١)</sup> في قوله: إنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه. والصواب أنها تقع فيه على غير هذا الوجه، ويكون معنى الإضراب<sup>(٢)</sup> فيها الإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ لَدًّا سُبْحٰنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد. ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وهي في ذلك حرف ابتداء لا عاطف على الصحيح، فإفاد كلامه فيما إذا وقع بعد (بل)<sup>(٣)</sup> جملة أنها تكون للإبطال كما تكون للانتقال، وأنها لا تكون عاطفة، وكل منهما مخالف لكلام الشارح والده. وما ذكره من التوهيم بالآيتين فقد ذكرت جوابه في حاشية<sup>(٤)</sup> «شرح جمع الجوامع».

قوله: (بعد مصحوبها)، أي: النفي والنهي.

قوله: (وتثبته)، أي: القيام، الأولى: وثبتت ضده، أي: ضد نفي القيام. وإن كان الحاصل واحداً.

قوله: (قال الشاعر):

لو اعتصمت بنا لم تَغْتَصِمِ بَعْدًا      بل أولياء كفاة، غير أوغاد<sup>(٥)</sup>

(١) في «شرح الكافية» لابن مالك.

(٢) انظر: «شرح الأسموني» ٣٩٠/٢.

(٣) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٢١٢/٣: (فإن تلاها جملة فالإبطال للمعنى الأول، وإثباته لما بعد. نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾، أو الانتقال من غرض إلى آخر بدون إبطال نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَبْلُغُ بِالْحَقِّ وَهُوَ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٧﴾﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ. وليست حينئذ عاطفة على الصحيح بل حرف ابتداء).

(٤) الحاشية: مخطوط.

(٥) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٤٤٩/٦، و«شرح عمدة الحافظ» (٦٣١)، و«معجم الهوامع» ٢١١/٣، و«المقاصد النحوية» ١٥٦/٤، و«شرح التسهيل» ٣٦٨/٣، الرواية في «المقاصد»، و«شرح التسهيل» (أوكال) بدلاً من (أوغاد).



(عدى بكسر العين، جمع عدو. وكفاة) بضم الكاف جمع كاف.

والأوغاد<sup>(١)</sup> جمع وغد بفتح الواو وإسكان المعجمة، وهو من يخدم بطعام بطنه. ويروى بدله: (أوكال)<sup>(٢)</sup> جمع وكل بفتحتين، وهو العاجز الذي يكل أمره إلى غيره. والشاهد فيه، أنه احتج به على المبرد<sup>(٣)</sup> في تجويزه أن تكون (بل) ناقلة لحكم النفي أو النهي لما بعدها. وذلك لأن نقل حكم الأول للثاني لما فيه من نفي الاعتصام لا يناسب مقصود الشاعر. (وأولياء) بالجر بالفتحة عطفًا على (عدًا). وقيل: بالرفع خبر مبتدأ محذوف. أي: نحن. ولا شاهد فيه؛ لأن الكلام في عطف المفرد لا في عطف الجملة. ويروى بالنصب عطفًا على (بنا) ولا شاهد فيه أيضًا.

قوله: (وقال الآخر:

وما انتميتَ إلى خُورٍ ولا كُشفٍ      ولا لثامِ غداةِ الرُّوعِ أوزاعِ  
بل ضارِبينَ حَيِّكَ البَيْضِ إنْ لِحِقُوا      شُمَّ العَرَائِنِ عندَ الموتِ لَدَاعِ)<sup>(٤)</sup>

قالهما ضرار بن الخطاب يوم أحد. والشاهد فيهما عِلْمٌ ممَّا مر في الذي قبلهما. و(الخور) جمع خوار بالتشديد من الخور<sup>(٥)</sup> بفتحتين وهو الضعف. و(الكُشف)<sup>(٦)</sup> بضمّتين جمع أكشف، وهو الذي لا ترس معه في الحرب. واللثام جمع لثيم. و(غداة الروع) نصب على الظرف. و(أوزاع) أي: جماعات متفرقين صفة للثلاثة المذكورة. و(حبيك البيض) مفعول (ضارِبين)، وهو من باب إضافة الصفة للموصوف. و(الحبيك)<sup>(٧)</sup>: القوي، والبيض

(١) «لسان العرب» (وغد) ٣٥٠/١٥.

(٢) «لسان العرب» (وكل) ٣٨٧/١٥.

(٣) انظر: «شرح التسهيل» ٣/٣٦٨.

(٤) البيتان لضرار بن الخطاب في «الدرر» ٤٤٩/٢، و«المقاصد النحوية» ١٥٧/٤، وبلا

نسبة في «معجم الهوامع» ٣/٢١١، و«شرح التسهيل» ٣/٣٦٨.

(٥) «لسان العرب» (خور) ٤/٢٤٢.

(٦) «لسان العرب» (كشف) ١٢/١٠٢.

(٧) «لسان العرب» (حبيك) ٣/٢٦.

السيوف. وجواب (إن) محذوف، أي: إن لحقوا الأعداء ضربوهم. (وشم) صفة لموصوف (ضاربين)، أي: بل انتميت إلى قوم ضاربين شم العرانيين. والشم بالضم جمع أشم. و(العرانيين)<sup>(١)</sup> جمع عرنين: الأنف، والمراد أنهم أكابر سادات. قال الجوهري<sup>(٢)</sup>: عرنين كل شيء: أوله، وعرانيين القوم: ساداتهم، وعرنين الأنف: تحت مجتمع الحاجبين، وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشم. (ولذاع) بضم اللام صفة أخرى، جمع لاذع من لذعته النار، أي: أحرقتة. ويروى: دفاع جمع دافع.

٥٥٧ - وَإِن عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفَتْ فَأَفْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ  
٥٥٨ - أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلا فَضْلٍ يَرِدُ فِي النُّظْمِ فَاشِيَا وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

قوله: (أما الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه والعطف عليه) مراده ضمير غير الشأن إذ ضمير الشأن لا يعطف ولا يعطف عليه. ولا يؤكد أيضًا ولا يبدل.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿مَا لَرَّ تَعَلَّوْا أَنْتُمْ وَلَا ءَابَاؤُكُمْ﴾ مثل به للفصل بالضمير المنفصل، وفيه الفصل أيضا بـ(لا) فقد اجتمع فيه الفصلان. ومثله بل أزيد ﴿مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ .

قوله<sup>(٣)</sup>: (وأجاز صاحب «الكشاف»<sup>(٤)</sup>... إلى آخره)، ردُّ بأن الاستفهام لا يتوسط بين مفردين، وعليه فالأولى عطف (آباؤنا) على مقدر بعد الهمزة، أي: نحن وآباؤنا.

قوله: (كقول جرير:

(١) «لسان العرب» (عرن) ١٧٥/٩.

(٢) «الصحاح» (عرن) ١٠٨/٢.

(٣) قال ابن الناظم ٣٨٥/١: (وأجاز صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَبْعَثُونَ﴾

﴿إِنَّا لَنَبْعَثُونَ﴾ أن يكون: آباؤنا، معطوفاً على الضمير في ﴿لَنَبْعَثُونَ﴾ للفصل بالهمزة.

(٤) «الكشاف» ٥٦/٤.

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالَا<sup>(١)</sup>

هجا به جرير الأخطل، ولهذا صغره. و(من) تعليلية. والشاهد في (أب) حيث عطفه على الضمير المرفوع في (يكن) العائد على (الأخطل) بغير فصل. و(له)، أي: للأخطل صفة ل(أب). ولام (لينا) زائدة. وقيل: تعليلية وألفه للتثنية والمعنى: رجا الأخطل شيئاً لم يكن هو ولا أبوه ينالانه.

قوله: (وقول عمرو بن أبي)<sup>(٢)</sup> ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا<sup>(٣)</sup>

(أقبلت)، أي: محبوبته، والشاهد في (زهر) حيث عطف على الضمير المرفوع في (أقبلت) بغير فصل، وتعقب بأن الواو يجوز أن تكون حالية لا عاطفة. و(زهر) بضم الزاي، جمع زهراء، أي: نسوة زهر. وأصل (تهادى) تهادى، أي: تبختر، والنعاج جمع نعجة، وهي هنا بقر الوحش. والفلا جمع فلاة، وهي الصحراء. و(تعسفن)<sup>(٤)</sup> حال، أي: أخذن غير الطريق. و(رملاً) أي: في رمل.

(١) البيت لجرير في ديوانه (٤٥١)، و«الدرر» ٤٥٩/٢، «شرح التصريح» ١٥١/١، و«المقاصد النحوية» ١٦٠/٤، «شرح التسهيل» ٣٧٤/٣.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥٩/٣، «الإنصاف» ٤٧٦/٢، «شرح الأشموني» ٣٩٣/٢، «معجم الهوامع» ٢٢١/٣.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) البيت لعمرو بن أبي ربيعة في «ديوانه»، «شرح أبيات سيبويه» ١٠١/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٦٥٨)، «شرح المفصل» ٧٦/٣، «المقاصد النحوية» ١٦١/٤، «شرح التسهيل» ٣٧٤/٣.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٧٩/٢، «الإنصاف» ٤٧٥/٢، «شرح الأشموني» ٣٩٣/٢، «الخصائص» ٣٨٦/٢.

(٤) «لسان العرب» (عسف) ٢٠٦/٩.

قوله<sup>(١)</sup>: (مررت برجل سواء، والعدم)<sup>(٢)</sup>، أي: مستو هو والعدم، وهذا وما قبله أمثلة للعطف على الضمير المستتر بلا فصل، ومثاله في البارز المتصل بلا فصل قوله ﷺ: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر».

تنبيه:

شرط في التسهيل<sup>(٣)</sup> لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو: قام زيد وعمرو. ونحو: قام زيد وأنا. إذ لا يصح: قام أنا. لكن يصح: قمت. والتاء بمعنى: أنا، فإن لم يصح ذلك لمباشرة أضر له عامل مدلول عليه بما قبله، وجعل من عطف الجمل. قال: وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو فعل الأمر، ك: أقوم أنا وزيد. ونقوم نحن وزيد. وتقوم أنت وزيد. و﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجك الجنة. وكذا باقيها. قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: وما قاله مخالف لنصوص النحويين من أن ﴿زَوْجَكَ﴾ معطوف على الضمير المستكن في ﴿أَسْكُنْ﴾ المؤكد بـ﴿أَنْتَ﴾، ولا نعلم خلافاً في جواز: تقوم هند وزيد. وأنه من عطف المفردات.

قوله: (إلا بإعادة الجار)، أي: سواء أكان الجار حرفاً أم اسماً.

وقيل<sup>(٥)</sup>: إنما تجب إعادته في الحرف دون الاسم تمسكاً بقوله

(١) قال ابن الناظم ٣٨٦/١: وحكى سيبويه: مررت برجل سواء والعدم.

(٢) قال سيبويه ٣١/٢: وأما قوله: مررت برجل سواء والعدم. فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم، لأن في سواء مضمراً مرفوعاً، كما تقول مررت بقوم عرب أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمير في عرب بالنية. فهي هنا معطوفة على المضمير وليست بمنزلة أبي عشرة، فإن تكلمت به على قبجه رفعت (العدم) وإن جعلته مبتدأ رفعت (سواء).

(٣) «شرح التسهيل» ٣٧١/٣، «توضيح المقاصد» ١٤٤/٢.

(٤) انظر «توضيح المقاصد» ١٤٤/٢.

(٥) انظر «توضيح المقاصد» ١٤٥/٢.

تعالى: ﴿ذَكَرِكُمْ يَا بَاءَ كُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] حيث عطف ﴿أَشَدَّ﴾ على الضمير في ﴿ذَكَرِكُمْ﴾ من غير إعادة الجار. وبذلك يكون في المسألة<sup>(١)</sup> ثلاثة مذاهب.

٥٥٩ - وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى  
 ٥٦٠ - وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ آتَى  
 فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّنًا  
 فِي النِّظْمِ خَافِضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا  
 قوله: (ومثله إنشاد سيبويه:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاهْزَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامَ مِنْ عَجَبٍ)<sup>(٢)</sup>

(اليوم) منصوب على الظرف. و(تهجوننا) حال. و(فاذهب) جواب شرط محذوف، أي: فإن فعلت ذلك فاذهب، فإن ذلك ليس بعجب من مثلك، ومن مثل هذه الأيام. والشاهد في (والأيام) فإنه عطف على الضمير المجرور في (بك) بغير إعادة الجار.

قوله: (وإنشاد القراء:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفُ)<sup>(٣)</sup>

(١) المذهب الأول: لا يجب عود الجار في العطف على ضميره لورود ذلك في الفصح وهو رأي الكوفيين ويونس والأخفش.

المذهب الثاني: يجب إعادة الجار، لأنه الأكثر، وهو رأي البصريين.

المذهب الثالث: يجب العود إن لم يؤكد. وهو رأي الجرمي والزبدي.

انظر: «همع الهوامع» ٢٢١/٣ - ٢٢٢، «شرح الأشموني» ٣٩٦/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ٣٨٣/٢، «الإنصاف» ٤٦٤/٢، «خزانة الأدب» ١٢٣/٥ - ١٢٦، «شرح الأشموني» ٣٩٤/٢، «الدرر» ٢٢٨/١، «شرح أبيات سيبويه» ٢٠٧/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٢٠/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٦٦٢)، «شرح المفصل» ٧٨٣، «المقاصد النحوية» ١٦٣/٤، «همع الهوامع» ٢٢١/٣، «المقرب» ٢٣٤/١، «شرح التسهيل» ٣٧٦/٣.

(٣) البيت لمسكين الدارمي في «ديوانه»، «معاني القرآن» للفراء ٢٥٣/١، ٨٦/٢، «المقاصد النحوية» ١٦٤/٤، «شرح التسهيل» ٣٧٧/٣.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٤٦٥/٢، «شرح الأشموني» ٣٩٥/٢، «شرح المفصل» ٧٩/٣.

قاله مسكين الدارمي. و(السواري) جمع سارية، وهي الأسطوانة. و(سيوفنا) مفعول (نعلق) على روايته بالنون، وبنائه للفاعل ونائب فاعله على روايته بالتاء، وبنائه للمفعول. (وما) مبتدأ والواو للحال. و(غوط) خبره جمع غائط، وهو المظمتن من الأرض الواسع<sup>(١)</sup>، وكُتِبَ به هنا عن طول القامة. و(ونفائف)<sup>(٢)</sup> جمع نفنف وهو الهواء بين الشيتين. ويقال للهواء الشديد. والشاهد في (والكعب) حيث عطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار.

قوله: (وقول الآخر):

إذا أوقدوا نارًا لحرب عَدُوَّهُمْ      فقد خابَ مَنْ يَصَلِّيَ بِهَا وَسَعِيرِهَا<sup>(٣)</sup>

الباء في (بها) بمعنى (في) والشاهد في (سعيها) وهو ظاهر.

قوله: (وقول الآخر)

بنا أبدًا لا غيرنا يُدْرِكُ الْمُئِي      وتُكْشَفُ غَمًّا الخَطُوبِ الْفَوَادِحِ<sup>(٤)</sup>

الشاهد في (لا غيرنا) حيث عطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار. و(الخطوب) جمع خطب وهو الأمر العظيم. وغماؤها ما يستر منها. و(الفوادح)<sup>(٥)</sup> بالفاء جمع فادحة من فدح الشيء إذا ثقل. ويروى: البوارح<sup>(٦)</sup> بالباء والراء جمع بارحة من البرح، وهو الشدة والأذى.

(١) «لسان العرب» (غوط) ١٠/١٤٤.

(٢) «لسان العرب» (نفنف) ١٤/٢٤٦.

(٣) البيت بلا نسبة في «شرح عمدة الحافظ» (٦٦٣)، «المقاصد النحوية» ٤/١٦٦، «شرح التسهيل» ٣/٣٧٧.

(٤) البيت بلا نسبة في «شرح عمدة الحافظ» (٦٦٤)، «المقاصد النحوية» ٤/١٦٦، «شرح التسهيل» ٣/٣٧٧.

(٥) «لسان العرب» (فدح) ١٠/٢٠٠.

(٦) «لسان العرب» (برح) ١/٣٦٢.

قوله<sup>(١)</sup>: (لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي) هو راجع إلى قول غيره؛ لأن عن السبيل صلة المصدر. وقد عطف عليه ﴿وَكَفَّرَ﴾ ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته، هذا مع أن الزمخشري جوز، بل أوجب عطف المسجد الحرام على سبيل الله قال: وسوغ ذلك كون، ﴿وَكَفَّرَ بِهِ﴾ في معنى الصد عن المسجد الحرام، وما قاله مطابق لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥].

قوله<sup>(٢)</sup>: (ولا سوداء تمره)، أي: ولا كل سوداء تمره، لثلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين.

قوله: (إلا صالح فطالح)، أي: إلا بصالح فبطالح.

قوله: (لمعاقبته له) ليس المراد بمعاقبته له أن كلا منهما يعقب الآخر، بل وقوع كل منهما موقع الآخر في الجملة كضاربة، وضارب.

قوله: (فلا يلزم أن يؤثر شبه التنوين)، أي: شبه الضمير المجرور بالتنوين.

٥٦١ - وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ  
٥٦٢ - بَعَطَفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْهَمِ اتَّقِي

قوله<sup>(٣)</sup>: (التقدير: فامتثلتم)، أي: فهو معطوف على ﴿فَأَقُولُوا أَنفُسَكُمْ﴾

(١) قال ابن الناظم ٣٨٧/١: قوله تعالى: ﴿وَمَدَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، لأن جرّ (المسجد) بالعطف على (سبيل الله) ممتنع مثله باتفاق؛ لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله الأجنبي.

(٢) قال ابن الناظم ٣٨٧/١: وما ورد منه في السماع محمول على شنوذ إضمار الجار كما أضمر في مواضع آخر نحو: (ما كلّ بيضاء شحمة، ولا سوداء ثمرة).

(٣) قال ابن الناظم ٣٨٨/١: وقد تحذف الفاء مع المعطوف بها إذا أمن اللبس وكذلك الواو فمن حذف الفاء مع معطوفها قوله تعالى: ﴿فَقُولُوا إِنِّي بَارِكُكُمْ فَأَقُولُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكَم مِّن لَّكُمْ عِنْدَ بَارِكِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾، التقدير: فامتثلتم فتاب عليكم.

بناء على جواز عطف الخبر على الإنشاء، فالاستشهاد بذلك على هذا التقدير، لكنه ليس بلازم؛ لما قال السعد التفتازاني غيره يجوز أن يكون معطوفاً عليه فلا شاهد فيه.

قوله: (ومثله قول النابغة الذبياني:

فما كان بين الخير لو جاء سالمًا أبو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَّائِلُ)<sup>(١)</sup>

رثى به النابغة النعمان بن الحارث الغساني. وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنيته. والشاهد فيه ظاهر من كلام الشارح<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وقول امرئ القيس:

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامَهَا إِذَا نَجَلْتَهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أَعْسَرَا)<sup>(٣)</sup>

ضمير المؤنث للناقاة. (ورجلها) فاعل (نجلته) أي: رمت به كما يرمي الأعرس لا يذهب خذفه، أي: رميه بالحصى مستقيماً، فالناقاة ترمي به هكذا.

(وخذف) بالمعجمتين خبر (كأن). والشاهد في (نجلته رجلها) أي:

ويدها فحذف الواو مع المعطوف اكتفاءً كما في ﴿سَرَّيْلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]<sup>(٤)</sup>.

قوله<sup>(٥)</sup>: (قلت: لأنه لا فائدة في تقييد الذين ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في «شرح التصريح» ١٥٣/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٦٤٨)،

«المقاصد النحوية» ١٦٧/٤، «شرح التسهيل» ٣٧٩/٣.

ويلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦٣/٣، «شرح الأشموني» ٣٩٧/٢.

(٢) قال ابن الناظم ٣٨٩/١: أي: فما كان بين الخير وبينه.

(٣) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (٦٤)، «شرح عمدة الحافظ» (٦٤٧)، «المقاصد النحوية» ١٦٩/٤.

(٤) أي: والبرد.

(٥) قال ابن الناظم ٣٨٩/١: إشارة إلى نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾، فإنَّ (الإيمانَ) منصوب بفعل محذوف معطوف على (تبوؤوا) وتقديره والله أعلم: تبوؤوا الدار والفؤا الإيمان...).

وانظر: «شرح الأشموني» ٣٩٩/٢.



بمصاحبة الإيمان)، أي: لأنه أمر معلوم على أنه يقتضي أنهم إنما تبوءوا الدار في حال صحبتهم الإيمان، وليس كذلك بل تبوءوا الدار قبل أن يؤمنوا.

قوله: (بخلاف تقييدهم بإلْفِ الإيمان)، أي: فإن في تقييدهم به فائدة لكونه غير معلوم غالباً؛ ولأن الشخص قد يتصف بشيء ولا يألفه.

قوله: (ومثل الآية الكريمة قول الشاعر:

تراه كأنَّ اللهَ يَجِدُّعُ أَنفَهُ وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرُّ)<sup>(١)</sup>

قاله الزبيرقان بن بدر. (ويجدع) بالمهملة أي: يقطع. والشاهد في (وعينيه) أي: ويفقأ عينيه كما قدره الشارح. (وأن مولاها ثاب) بفتح الهمزة، أي: لأجل أن رجع بعد ذهابه، والمراد بالمولى الجار أو الصاحب. (وله وفر) جملة، وروي دثر، أي: مال كثير. والجملة حال بدون الواو، ذم بذلك شخصاً يحسد جاره أو صاحبه إذا رجع من سفره بمال كثير، فيصير من شدة حسده كأن عينيه فقئت وأنفه جدع.

قوله: (وكذا قول الآخر:

إذا ما الغانياتَ بَرَزْنَ يوماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعِيونَا)<sup>(٢)</sup>

تقدم بيانه في مبحث المفعول معه. والشاهد فيه ظاهر من كلام الشارح<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومما ينبغي أن يعد من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿أَتَكْفُرُ أَنتَ وَرَبُّكَ الْجِنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] إلى آخره) تبع فيه أباه وعليه جماعة، وتقدم فيه

(١) البيت للزبيرقان بن بدر في «ديوانه» (٤٠)، «الدرر» ٤١٤/٢، «المقاصد النحوية» ١٧١/٤.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٥١٥/٢، «الخصائص» ٤٣١/٢.

(٢) تقدم بيانه في بحث المفعول معه.

(٣) زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَكَحَّلْنَ العِيونَا.

٥٦٣ - وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعَ بَدَا هُنَا اسْتَبَخَ وَعَطَفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِخْ  
٥٦٤ - وَاغْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَفْعِلَ تَحِذُهُ سَهْلًا

قوله: (يعني: أنه يستباح حذف المتبوع)، أي: إذا بدا معناه كما صرح به في النظم، كقولك لمن قال: ألم تضرب زيدًا؟ بلى وعمراً، أي: بلى ضربته وعمراً.

وظاهر كلامه كالنظم أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك، بل إنما ورد في الواو والفاء وأو، وهو في (أو) قليل، ذكره المكودي<sup>(٢)</sup> وغيره، وهو قد يقتضي التساوي في الواو والفاء، لكنه في «التسهيل»<sup>(٣)</sup> صرح بتفاوتهما حيث قال: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً، وبالفاء قليلاً ونذر ذلك مع (أو).

قوله: (وعطف عليه أهلاً وسهلاً)، أي: بناء على أن العامل في الجميع واحد، أي: صادفت كذا وكذا.

قوله<sup>(٤)</sup>: (أي: لترحم ولتصنع) هو من عطف المفردات كما جوزه البيضاوي، وجوز معه أن يكون التقدير: وفعلت ذلك لتصنع. فهو من عطف الجمل، وعليه فلا يكون مما نحن فيه.

قوله: (المعنى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ﴾، أي: رسلي فلم تكن آياتي تتلى عليكم) كما صرح به صاحب «الكشاف»<sup>(٥)</sup>.

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٤٤/٢: قال الشيخ أبو حيان: وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (اسكن) المؤكد ب(أنت).

(٢) «شرح المكودي» (٢٠٩).

(٣) «شرح التسهيل» ٣/٣٧٨.

(٤) قال ابن الناظم ١/٣٩٠: قوله تعالى: ﴿وَلْيُصَنِّعْ عَلَيَّ عَيْتِي﴾، أي: ولترحم ولتصنع.

(٥) «الكشاف» ٤/٢٩٣.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿بَقَدْمُ قَوْمِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الآية [هود: ٩٨] <sup>(١)</sup> )  
 يحتمل أيضًا أن يكون ﴿فَأُزِدْهُمْ﴾ معطوفًا على ﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ لأن  
 الذي أوردتهم النار هو اتباعهم إياه، وعليه فلا اختلاف في اللفظ. فإن قلت:  
 الأمثلة التي ذكرها لاختلاف اللفظ ليست من عطف الفعل على الفعل بل  
 من عطف جملة على جملة.

قلت: أجيب بأنه لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل لاتحاد  
 فاعل الفعلين صح كونها من عطف الفعل، هذا مع أن الأنسب التمثيل له  
 بنحو: يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج.

قوله: (مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، جعل الزمخشري ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ﴾ معطوفًا على ﴿فَالْحَيُّ الْمَيِّتُ﴾ و﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ مبيِّنًا لـ ﴿فَالْحَيُّ الْمَيِّتُ وَالنَّوْتُ﴾؛ لأن  
 فلقهما من جنس إخراج الحي من الميت؛ لأن النامي كالحيوان.

قوله: (وقول الراجز:

يا رُبَّ بيضاء من العواهِجِ أم صَبِيٍّ قد حَبَا أو ذَارِجِ) <sup>(٢)</sup>

(يا) للتنبيه. (ورب) هنا للتكثير. (والعواهِج) جمع عوهج <sup>(٣)</sup>: وهو

(١) رد الصبان في «حاشيته» ١٧٧/٣ على كلام الشيخ زكريا الأنصاري بقوله: ويرد عليه  
 وإن أقره شيخنا والبعض أن زمني المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضي زمن الاتباع  
 واستقبال زمن الإيراد. فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار ما  
 يشمل نار القبر. ومتباعدان جدًا، فلا وجه حينئذ للقاء، فتدبر، ثم يحتمل أن يكون  
 العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل وكذا في كثير من الأمثلة،  
 لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد.

(٢) الرجز لجندب بن عمرو في «خزانة الأدب» ٢٣٨/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦١/٣، «سر صناعة الإعراب» ٦٤١/٢، «شرح  
 الأشموني» ٤٠٣/٢، «شرح التصريح» ١٥٢/٢، «المقاصد النحوية» ١٧٣/٤، «شرح  
 التسهيل» ٣٨٣/٣.

(٣) «لسان العرب» (عوهج) ٤٨٧/٩.

طويل العنق من الظباء والنوق ونحوهما، وأراد به هنا: المرأة التامة الخلق. (وأم صبي) بالجر عطف بيان على (بيضاء) المجرور بالفتحة، ويجوز رفعه خيراً لمبتدأ محذوف، ونصبه بمقدر كأعني. والشاهد في (دارج) حيث عطفه وهو اسم على فعل، وهو (حبا) أي: زحف (ودارج) من درج إذا قارب بين خطاه.

قوله: (وقول الآخر:

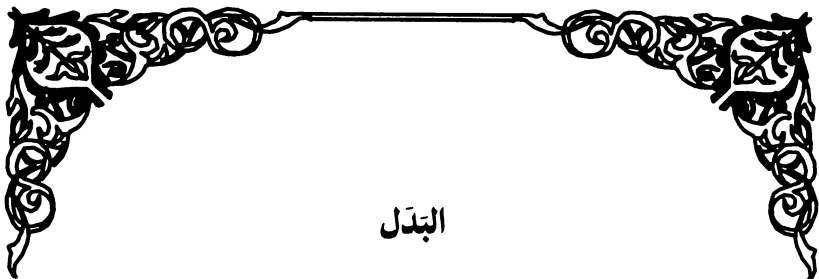
بَاتَ يُعَشِّنُهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ<sup>(١)</sup>)

(يعيشها) من العشاء وهو الطعام المأكول وقت العشي، وصف الشاعر بذلك رجلاً بات يعاقب امرأته (بعضب باتر)، أي: بسيف قاطع (ويقصد) جملة وصفية من القصد، ضد الجور. (وأسوقها) جمع ساق. وفي نسخة: أسواقها وهو وهم. والشاهد في (جائر) حيث عطفه على (يقصد).

قوله: (لأنهما بمعنى: درج، ويجور) قد أول الاسم بالفعل، وليس بجيد بل الأوجه العكس فيثول (حبا) بحاب. (ويقصد) بقاصد؛ لأن (حبا) حل محل النعت، (ويقصد) حل محل الحال كما تقول: مررت برجل يكتب، يزيد يضرب. وأصل النعت والحال أن يكونا اسمين، كذا ذكره المرادي<sup>(٢)</sup> في (حبا) ومثله (يقصد) كما تقرر. وبذلك علم أن الأوجه تأويل ما يحل من المتعاطفين محل الآخر، فتارة يكون الأول نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ﴾ إذ المصدقين صلة وحققها أن تكون جملة، فالمصدقين مؤول بالذين تصدقوا، وتارة يكون الثاني نحو: ﴿أَوْلَتْهُ رَوْحًا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّتْ وَبَقِضْنَ﴾ إذ (صافات) حال وحققها أن تكون اسماً، فيقبضن مؤول بقابضات.

(١) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٤٠/٥، ١٤٣، «شرح الأشموني» ٤٠٣/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٢٤/٢، «المقاصد النحوية» ١٧٤/٤، «شرح التسهيل» ٣٨٣/٣.

(٢) «توضيح المقاصد» ١٥٠/٢.



## البَدَل

٥٦٥ - التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

\*\*\*

### البَدَل

هو اصطلاح البصريين<sup>(١)</sup>، وأما الكوفيون، فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه بالتركرار، وهو لغة<sup>(٢)</sup>: العوض. ومنه: ﴿عَسَى رَبَّنَا أَنْ يُدْخِلَنَا ذِكْرًا رَبَّنَا﴾ [القلم: ٣٢].

واصطلاحًا: ما ذكره الناظم:

قوله: (وهو المقصود بالحكم)، أي: حكم المتبوع سلبيًا كان أو إيجابًا فيدخل نحو: جاء زيد أخوك. وما جاء زيد أخوك.

قوله: (فأخرج بالمقصود بالحكم النعت والتوكيد وعطف البيان إلى آخره)، قال ابن هشام<sup>(٣)</sup>: وخرج به أيضًا عطف النسق الذي ليس بمقصود بالحكم، كجاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو، أو لكن عمرو؛

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣، «مع الهوامع» ١٧٦/٣، «توضيح المقاصد» ١٥٢/٢.

(٢) «لسان العرب» بدل ٣٤٣/١.

(٣) «أوضح المسالك» ٦٤/٣.

والذي هو مقصود بالحكم هو وما قبله نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو إذ يصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود به. قال: وخرج بـ(بلا واسطة) المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات كجاء زيد بل عمرو. قال: وإذا تأملت ذلك وما قاله الناظم وابنه ومن قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل. انتهى. ومرادهم بـ(الواسطة) حرف العطف، وإلا فالبديل والمبدل منه قد يكون بينهما واسطة في البديل من المجرور نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١]. و﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ إِبْطِينَ سُقْفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣].

قوله: (فإنهما مقصودان)، الأولى: فإنهما المقصودان.

٥٦٦ - مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَغْطُوفٍ يَبْلُ  
٥٦٧ - وَذَا لِلأَضْرَابِ اعْرُزْ إِنْ قَصِدًا صَحِبَ وَذُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلْبَ

قوله: (فبين أن البديل يجيء على أربعة أضرب)، زاد بعضهم<sup>(١)</sup> خامسًا. وهو بدل كل من بعض، نحو: نظرت القمر فلكه.

وأجيب: بأن لا نسلم صحة هذا التركيب، وبتقدير صحته لا نسلم أن الفلك كل للقمر، إذ القمر ليس جزءًا منه بل مركز فيه كالقصر في الخاتم، فالفلك ظرف له وهو مظروف، والمظروف ليس جزء الظرف فيكون بدل اشتمال؛ لما بينها من الملابس بغير البعضية والكلية. ومنهم من حمله على بدل الغلط.

قوله: (الأول: بدل كل من كل، وهو المطابق المبدل منه المساوي له في المعنى)، ذكر المطابقة وهي ما عبر بها الناظم أعم؛ لأنها صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف عبارة كل من كل فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى كقوله:

(١) انظر «توضيح المقاصد» ١٥٤/٢، «شرح الأشموني» ٥/٣، «معجم الهوامع» ١٧٨/٣.

﴿... إِيَّكَ صِرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فيمن قرأ بالجر<sup>(١)</sup> فقوله: (وهو... إلى آخره) تفسير مراد لما قبله.

قوله: (وكقول الراجز:

وَذَكَرْتَ تَقْتُدَ بَزْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبَوْلَ عَلَى أَنْسَائِهَا<sup>(٢)</sup>)

قاله جبر بن عبدالرحمن. (وذكرت)، أي: الناقة. (وتقتد)<sup>(٣)</sup> اسم موضع لا ينصرف؛ للعلمية. ووزن الفعل.

والشاهد في (برد مائها) فإنه بدل اشتمال من (تقتد)<sup>(٤)</sup> وعتك البول: يبسه ولزقه، وواوه حالية، وهو كلام إضافي مبتدأ خبره (على إنسائها)، أي: أفخاذها، والأنساء جمع نسا<sup>(٥)</sup> على وزن عصا، وهو في الأصل عرق مستبطن الفخذ.

قوله: (والدال على ما يستلزم معنى في المتبوع) حقه أن يقول: والمستلزم معنى في المتبوع بقرينة كلامه قبل، وتعليقه بعد.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: منهم، وهو مثال لخلو بدل البعض عن الضمير.

قوله: (على أظهر الاحتمالين) الاحتمال الثاني أن يكون ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ فاعل المصدر وهو ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ بمعنى: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع.

(١) قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين.

(٢) الرجز لجبر بن عبدالرحمن في «شرح أبيات سيبويه» ٢٨٥/١، «المقاصد النحوية» ١٨٣/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١٥١/١.

(٣) «معجم البلدان» ٣٠٧/٢.

(٤) «لسان العرب» (عتك) ٣٩/٩.

(٥) «لسان العرب» (نسا) ١٣١/١٤.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿قِيلَ اصْنَبْ الْأَخْدُوذَ﴾ [النار: ٤، ٥]، أي: فيه. وهو مثال لخلو بدل الاشتمال عن الضمير. وقيل: الأصل ناره ثم نابت (ال) عن الضمير.

وذهب الفراء<sup>(١)</sup> ومن تبعه إلى أن النار بدل كل من كل، وعبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملاً عليها. وقيل: الأولى أن يكون على حذف مضاف، أي: أخدود النار. وقيل: هو بدل إضراب.

قوله: (وقول الشاعر:

هل تُدْنِيكَ مِنْ أَجَارِعٍ وَأَسِطٍ      أُوْبَاتُ يَغْمَلَةَ الْيَدَيْنِ حِضَارٍ  
من خالد أهلِ السَّمَاحَةِ وَالتَّدَى      مَلِكِ الْعِرَاقِ إِلَى رِمَالِ وَبَارٍ)<sup>(٢)</sup>

قالهما الطرماح مدح بهما خالد بن عبدالله القسري أمير العراق.

(تدنيك) أي: تقربك. و(أجارع)<sup>(٣)</sup> جمع أجرة: وهو رملة مستوية لا تنبت شيئاً. و(واسط)<sup>(٤)</sup> مدينة بناها الحجاج. (وأوبات) فاعل (تدنيك)، وهو جمع: أوبة<sup>(٥)</sup>، وهي سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير. (واليعملة)<sup>(٦)</sup> الناقة النجبية المطبوعة على العمل. (وحضار)<sup>(٧)</sup> بكسر المهملة: الهجين من الإبل يطلق على الواحد وغيره، وهو بدل من (يعملة اليدين) أو عطف بيان. والشاهد في (من خالد) وهو ظاهر من

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١٥٣/٢. ذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة: إلى أن (النار) بدل كل من كل، عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملاً عليها كقولهم: (عفيف الإزار) وقال ابن هشام: الأولى أن يكون على حذف مضاف، أي: أخدود النار، وقال ابن خروف: هو بدل إضراب.

(٢) البيتان للطرماح في «ديوانه» (٢٢٣، ٢٢٧)، «المقاصد النحوية» ١٨٤/٤.

(٣) «لسان العرب» (جرع) ٢٥٣/٢.

(٤) «معجم البلدان» ٣٤٧/٥.

(٥) «لسان العرب» أوب ٢٥٨/١.

(٦) «لسان العرب» عمل ٤٠١/٩.

(٧) «لسان العرب» حضر ٢١٧/٣.



كلام الشارح. لكن قوله: (إنه بدل من (أجارع)). الأولى أن يقول: بدل من قوله: (من أجارع).

قوله: (والثاني بدل الغلط والنسيان<sup>(١)</sup>) وهو ما لا يريد المتكلم ذكر متبوعه، بل يجري لسانه عليه من غير قصد) لم يفرق بينهما تبعاً لأبيه وكثير. وفرق ابن هشام<sup>(٢)</sup> وغيره بينهما فقالوا في البديل المبين أنه ثلاثة أقسام؛ لأنه لا بد أن يكون مقصوداً كما مر في الحد، ثم الأول إن لم يكن مقصوداً لكن سبق إليه اللسان فهو بدل (الغلط)، أي: بدل عن لفظ ذلك اللفظ غلط وإن كان مقصوداً، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبذل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسياناً. فالغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، وإن كان قصد كل منهما صحيحاً فبذل الإضراب، ويسمى أيضاً بدل البداء كما قال الشارح.

قوله: (أي: ببذل الغلط الأولى) (أي: ببذل) (٣) الإضراب أو الغلط يستفاد إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

(١) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ١٧٨/٣: وأنكرهما أي؛ بدل البداء والغلط قوم وقالوا في الأول: إنه مما حذف فيه حرف العطف، وفي الثاني أنه لم يوجد. قال المبرّد على سعة حفظه: بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله، ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم. وقال خطّاب: لا يوجد في كلام العرب ولا نثرها ولا نظمها، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطالبت غيري به، فلم يعرفه. وادّعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرمة:

لمياء في شفيتها حوّة لَعَسَ وفي اللثاث وفي أنيابها شَنَّبُ  
قال: فَلَعَسَ بدل غلط؛ لأن الحوّة السواد بعينه، واللّمس سواد مُشرب بحمرة.  
ورُدُّ بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره: في شفيتها حوّة، وفي اللثاث لَعَسَ وفي أنيابها شَنَّبُ.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» ٦٦/٣ - ٦٧.

(٣) في (ب): أن يقول بدل.

(٤) في هامش (ب): قوله: الأولى إلى آخره هذا مبني على أن (به) في النظم عائد للقسمين معاً وهو بعيد مبني على طريقة ضعيفة؛ وهو أن بدل الإضراب يسلب الحكم عن الأول، والراجع أن الأول صار مسكوتاً عنه، والوجه أن الضمير عائد للفظ كما هو صريح عبارة غالب الشراح.

٥٦٨ - كَرَزُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا      وَاغْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى  
 ٥٦٩ - وَمِنْ ضَمِيرِ الْخَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا      تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحْاطَةَ جَلَا  
 ٥٧٠ - أَوْ اقْتَضَى بَغْضًا أَوْ اشْتَمَالًا      كَمَا إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالًا

قوله: (ويبدل المضممر من المظهر نحو: رأيت زيدًا إياه) مخالف لما قاله أبوه وغيره فقد قال في «تسهيله»<sup>(١)</sup>: (ولا يبدل مضممر من مضممر، ولا من ظاهر. وما أوهم ذلك جعل توكيدًا ما لم يفد إضرابًا)، أي: فإن أفاد إضرابًا جاز نحو: إياك، إياي قصد زيد، وقال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: ولا يبدل مضممر من ظاهر. ونحو: (رأيت زيدًا إياه) من وضع النحويين وليس بمسموع.

قوله: (قال الشاعر):

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا      عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا<sup>(٣)</sup>

قاله الفرزدق، أي: لو ثبت أن في القوم حاتمًا. والشاهد في (حاتم) وهو ظاهر من كلام الشارح.

قوله: (وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

وجوه: منها أن يكون (الذين) بدلًا من الواو، أي: ومنها أن يكون فاعلاً لـ ﴿وَأَسْرُوا﴾ على لغة: أكلوني البراغيث. ومنها: أن يكون مبتدأ خبره ﴿وَأَسْرُوا﴾.

قوله: (وكقول الشاعر):

(١) «شرح التسهيل» ٣/٣٢٩.

(٢) «أوضح المسالك» ٣/٦٧.

(٣) البيت للفرزدق في «ديوانه» (٢٩٧)، «المقاصد النحوية» ٤/١٨٦.

وبلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٢٤٥)، «شرح المفصل» ٣/٦٩، «شرح التسهيل» ٣/٣٣٢.

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتُنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِبَا<sup>(١)</sup>

قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب يوم بدر في قطع رجله، وفي مبارزته هو وحمزة وعلي رضي الله عنهم، وهم المرادون بقوله: (ثلاثتنا) والشاهد فيه؛ فإنه بدل من ضمير الحاضر. وقوله: (فما برحت)، أي: زالت. و(المنائبا) جمع منية، المشهور في جمعها منايا وأصله المنايا بياءين، قلبت الأولى همزة. قوله:

قال: أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ<sup>(٢)</sup>

قاله العُدَيْل<sup>(٣)</sup> بن الفرخ. و(الأداهم) جمع: أدهم، وهو: القيد. والشاهد في (رجلي) فإنه بدل بعض من الياء في (أوعدني)، و (شثنة)<sup>(٤)</sup>، أي: غليظة. و(المناسم) جمع منسم<sup>(٥)</sup> - بفتح الميم وكسر المهملة - خف البعير، استعير للإنسان.

---

(١) البيت لعبيدة بن الحارث بن المطلب في «المقاصد النحوية» ١٨٨/٤، ولبعض الصحابة في «شرح عمدة الحافظ» (٥٨٨).

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٨/٣، «المقاصد النحوية» ١٨٨/٤.

(٢) الرجز للعديل بن الفرخ في «خزانة الأدب» ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠، «الدرر» ٤٠٢/٢، «المقاصد النحوية» ١٩٠/٤.

وبلا نسبة في «شرح أبيات سيبويه» ١٢٤/١، «شرح الأشموني» ٨/٣، «شرح التصريح» ١٦٠/٢، «شرح شذور الذهب» (٤٤٣)، «شرح ابن عقيل» ٢٣٠/٢، «شرح المفصل» ٧٠/٣، «همع الهوامع» ١٨٠/٣، «توضيح المقاصد» ١٥٧/٢.

(٣) العُدَيْل بن الفرخ العجلي، من رهط أبي النجم. ١١٠هـ. شاعر فحل اشتهر في العصر المرواني، وهجا الحجاج بن يوسف، وهرب منه إلى بلاد الروم فأرسل الحجاج يطلبه من قيصر، فبعثه إليه، فأنشد العُدَيْل الحجاج قصيدة يمدحه فيها، فعفا عنه وأطلقه، كان يلقب بالعتاب.

«الشعر والشعراء» ٤٢٠، «الأعلام» ٢٢٢/٤.

(٤) «لسان العرب» شتن ٣٠/٧.

(٥) «لسان العرب» نسَم ١٢٩/١٤.

قوله: (فكقول الشاعر:

ذريني إن أمرِك لن يُطَاعا وما أَلْفَيْتَنِي جِلْمِي مُضَاعَا)<sup>(١)</sup>

قاله عدي بن زيد. أي: اتركيني، والخطاب للمرأة. (وما أَلْفَيْتَنِي) أي: وجدتني. وفي رواية: ولا. والشاهد في (حلمي) كما قرره الشارح. و(مضاعَا) مفعول ثانٍ لـ(أَلْفَيْتَنِي).

قوله: (وكقول الآخر:

بلغنا السَّمَاءَ مُجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وإنَّا لَنرجو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا)<sup>(٢)</sup>

قاله النابغة الجعدي الصحابي بحضرة النبي ﷺ. والشاهد في (مجدنا) بالرفع؛ فإنه بدل اشتمال من الضمير في (بلغنا). و(مظهرًا) مصدر ميمي، وهو مفعول (نرجو) وهذا البيت وما قبله شاهدان لبدل الاشتمال من ضمير المتكلم، ومثاله من ضمير المخاطب: إنك ابتهاجك. اشتمال.

قوله<sup>(٣)</sup>: (واحتج له بقول الشاعر:

وشوہاء تعدو بي إلى صَارِحِ الوَعَى بمستلثم مثل البعيرِ المَرَحِلِ)<sup>(٤)</sup>

(١) البيت لعدي بن زيد في «ديوانه» (٣٥)، «خزانة الأدب» ١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، «الدرر» ٤٠٤/٢، «شرح أبيات سيويه» ١٢٣/١، «شرح عمدة الحافظ» (٥٨٧). ولرجل من بجيلة أو خثعم في «الكتاب» ١٥٦/١.

ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في «المقاصد النحوية» ١٩٢/٤. وبلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٤٤٣)، «شرح ابن عقيل» ٢٢٩/٢، «شرح المفصل» ٧٠، ٦٥/٣، «همع الهوامع» ١٨٠/٣.

(٢) البيت للنابغة الجعدي في «ديوانه» (٦٨)، «خزانة الأدب» ١٦٩/٣، ٤١٩/٧، «شرح التصريح» ١٦١/٢، «المقاصد النحوية» ١٩٣/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦٨/٣، «شرح الأشموني» ٩/٣.

(٣) قال ابن الناظم ٣٩٨/١: وأجاز الأخفش الإبدال من ضمير الحاضر مطلقًا، واحتج له.

(٤) البيت لذئ الرمة في ديوانه، «شرح عمدة الحافظ» (٥٨٩).

وبلا نسبة في «المقاصد النحوية» ١٩٥/٤، «شرح التسهيل» ٣٣٥/٣.

(شوهاء)، أي: قبيحة في الخلقة؛ لكنها صفة محمودة في الفرس، وهو طول في رأسها، أي: ورب فرس شوهاء. ولا يقال للذكر: أشوه. (تعدو)، أي: تجري. (الوغى): الحرب. (بمستلثم)، أي: لابس الأمانة، وهي الدرع. والشاهد فيه؛ فإنه بدل من (بي) احتج به الأخفش، والكوفية على جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر مطلقاً. فعليه يجوز: قمت زيد. ورد الشارح<sup>(١)</sup> وغيره بأنه لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون من باب التجريد، وهو أن يُنتزَع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها، فتكون الياء نفس المستلثم، ولكن جرد من نفسه ذاتاً وصفها بذلك. وروي بدل (البعير): الفنيق<sup>(٢)</sup> وهو: الفحل الكريم، (المرحل) بالراء والحاء المهملة من: رحلت البعير. إذا أرسلته، وروى: المدجل<sup>(٣)</sup>. بالدال والجيم، من دجلت البعير: إذا طليته بالقطران.

قوله: (وأنشد للأخطل:

بِنَزْوَةٍ لَصٍّ بَعْدَمَا مَرَّ مُصْعَبٌ      بِأَشْعَثَ لَا يُفْلَى وَلَا هُوَ يَقْمَلُ<sup>(٤)</sup>)

(نزوة لصر): موضع، والباء فيه تتعلق بـ(مر)، و(ما) مصدرية، أي: بعد مرور مصعب (بنزوة لصر). والشاهد في (بأشعث) فإن فيه تجريداً لأنه نفس مصعب، و(يُفْلَى)<sup>(٥)</sup> ببنائه للمفعول، من فلي الشعر، وهو أخذ القمل منه، من فَلَى يُفْلَى، من باب: ضرب يضرب، و(يُقمَل) ببنائه للمفعول أيضاً، من الإقمال، والهمزة للسلب، أي: ولا يزال قملة.

قوله: (ومثله بيت الأعشى:

(١) انظر «شرح ابن الناظم» ٣٩٨/١.

(٢) «لسان العرب» (فنيق) ٢٩٣/٤.

(٣) «لسان العرب» (دجل) ٢٩٣/٤.

(٤) البيت للأخطل في «ديوانه» (٢٧١)، «المقاصد النحوية» ١٩٧/٤.

وبلا نسبة في «الخصائص» ٤٧٥/٢.

(٥) «لسان العرب» (فلى) ٣٢٩/١٠.

أَمْ مِّنْ جَاءٍ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ)

صدره:

لَاتَ هُنَا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ

و(لات) بمعنى ليس. و(ذكرى) مبتدأ و(هنا) خبره. و(جبيرة) هي بنت عمرو من بني جرم. و(الطائف) الذي يطوف بالليل، وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم، فكأنه رآها وهي غضبي فارتاع لذلك. والأهوال: جمع هول وهو الخوف. والشاهد في (طائف الأهوال) فإن فيه تجريدًا؛ لأنه نفس جبيرة.

قوله: (يعني: أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة)، نظيره البدل من اسم الشرط، لا بد من اقترانه بأن، نحو: متى تقم إن ليلاً وإن نهارًا قمت.

قوله: (أم ترحًا) النزع: الحزن.

٥٧١ - وَبَدَّلَ الْمُضْمَنِ الْهَمَزَ يَلِي هَمَزًا كَمَنْ ذَا أَسْعِيدَ أُمِّ عَلِي  
٥٧٢ - وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ

قوله: (يبدل الفعل من الفعل) قال الرضي<sup>(١)</sup>: بشرط أن يكون الثاني راجح البيان كـ ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ مع ﴿يُضَنَعَفَ لَهُ الْكَذَابُ﴾ فإن ساواه كان تأكيدًا لا بدلًا.

قوله: (وقول الراجز:

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُوْخِذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا)<sup>(٢)</sup>

(١) «الكافية» ٣٤٢/١.

(٢) الرجز بلا نسبة في «الكتاب» ١٥٦/١، «خزانة الأدب» ٢٠٣/٥، ٢٠٤، «شرح أبيات سيبويه» ٤٠٢/١، «شرح الأشموني» ٤٤٠/٢، «شرح التصريح» ١٦١/١، «شرح ابن عقيل» ٢٣٢/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٥٩١) ٢٠٠/١، «المقاصد النحوية» ١٩٩/٤.

قاله في شخص تقاعد عن مبايعة الملك. و(إن تبايعا) اسم إن،  
وخبرها (عليّ) ولفظ (الله) منصوب بنزع الخافض، وهو واو القسم.  
والشاهد في (تؤخذ) حيث نصب؛ لأنه بدل من (تبايعا).

قوله<sup>(١)</sup>: (وكثيرًا ما تبدل الجملة من الجملة)، قد تبدل الجملة<sup>(٢)</sup> من  
المفرد أيضًا، كقوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشامٍ أُخرى كيف يلتقيان<sup>(٣)</sup>

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة) و(أخرى)، أي: إلى الله أشكو هاتين  
الحاجتين تعذر التقائهما، قاله ابن هشام<sup>(٤)</sup>.



---

(١) استشهد ابن الناظم عليه بقوله:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السرّ والجهر مسلماً

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٦١/٢: أجاز ابن جني والزمخشري والمصنف أن  
تبدل الجملة من المفرد. وجعل المصنف من ذلك: عرفت زيداً أو من هو.

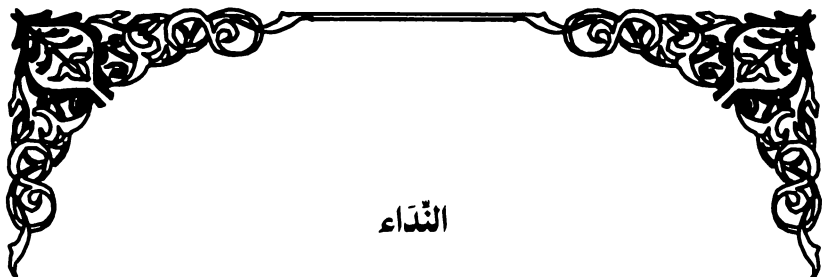
وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّيْحَرَ وَأَنْتُمْ  
تُبْصِرُونَ﴾، بدلاً من النجوى، وجعل ابن جني (كيف يلتقيان) بدلاً من (حاجة)  
و(أخرى) في قوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشامٍ أخرى كيف يلتقيان

(٣) البيت للفرزدق في «خزانة الأدب» ٢٠٨/٥، «شرح التصريح» ٦٢/٢، «المقاصد  
النحوية» ٢٠١/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦٩/٣، «معجم الهوامع» ١٨٣/٣.

(٤) «أوضح المسالك» ٦٩/٣.



## النِّدَاءُ

٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا      وَأَيُّ وَآ كَذَا أَيُّ نَمَّ هَيَا  
٥٧٤ - وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبُ      أَوْ يَا وَغَيْرُ وَآ لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

\* \* \*

### النِّدَاءُ

هو<sup>(١)</sup> بكسر النون وضمها، وبالمد والقصر، لغة: الدعاء، واصطلاحاً: دعاء بحروف مخصوصة، وهي ثمانية: الهمزة، وأي مقصورتين وممدودتين، ويا وأيا وهيا ووا، وسيأتي بيان ما عدا أي بالمد في كلام الناظم، وبيان الجميع في كلام الشارح.

قوله في النظم: (والمشار له) حقه: والمشار به.

٥٧٥ - وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا      جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يَعْرَى فَاغْلَمَا  
٥٧٦ - وَذَآكُ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارَةِ      قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

قوله: (وأما المضمّر فلا يحذف منه حرف النداء)، المضمّر<sup>(٢)</sup> إن كان

(١) انظر: «شرح الأشموني» ١٥/٣، «توضيح المقاصد» ١٦٢/٢.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٦٣/٢: (فُهِمَ من كلامه جواز نداء المضمّر، وفيه تفصيل: فإن كان لمتكلم أو غائب لم يجوز. لا يقال: يا أنا) ولا (يا هو)، وإن كان لمخاطب ففيه خلاف. قال في «الارتشاف»: والصحيح المنع.



لمتكلم أو غائب، لم يجز نداؤه، أو لمخاطب جاز، على كلام فيه.

قوله: (لأن الدال عليها)، أي: على الدلالة، وفي نسخة: عليه، أي: على النداء، وهي أحسن.

قوله<sup>(١)</sup>: (وأطرق كرى)، يقال: أطرق الرجل - أي: أرخى عينيه - والكرى: النعاس. قاله الجوهري<sup>(٢)</sup>.

قال: وفي المثل<sup>(٣)</sup>: أطرق كراً أطرق كراً، إن النعام في القرى<sup>(٤)</sup>.

يضرب للمعجب بنفسه.

وقوله (سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٨٥] هو شاهد على حذف<sup>(٥)</sup> حرف النداء، وهو أحد ثلاثة أوجه<sup>(٦)</sup>، ثانيها: أن (هؤلاء) منصوب بأعني، ثالثها: أنه<sup>(٧)</sup> بمعنى الذين، خبر ﴿أَنْتُمْ﴾ وما بعده صلة.

قوله: «وقول الشيخ: ومن يمنعه فانصر عاذله، يوهم اختيار مذهب الكوفيين» هذا إذا لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك. قال المرادي<sup>(٨)</sup>: (قلت: قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في «شرح

---

(١) قال ابن الناظم ٤٠٢/١: (وأما اسم الجنس واسم الإشارة فلا يحذف منهما حرف النداء إلا فيما ندر من نحو قولهم. أطرق كرا...)

(٢) «الصحاح» (كرى) ٣٨٨/٢.

(٣) المثل من «شواهد الكتاب» ٢٣١/٢، «أوضح المسالك» ٧٦/٣، «شرح التصريح» ١٦٥/٢، «شرح المفصل» ١٦/٢، وهو من الأمثال في «مجمع الأمثال».

(٤) في هامش (ب) ما نصه: قوله: (أطرق كرى...) إلخ، قال في «شرح التوضيح»: هذا مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: طأطأ يا كروان رأسك، واخفض عنقك في الصيد، فإن أكبر منك وأطول عنقاً - وهي النعامة - قد صيدت وحملت في اليد إلى القرى. انتهى.

(٥) زيادة من (ج).

(٦) انظر الأوجه الثلاثة في: «شرح التصريح» ٦٥/٢، «حاشية الصبان» ٢٠٢/٣، «حاشية الخضري» ١٦٨/٢.

(٧) زيادة من (ج).

(٨) «توضيح المقاصد» ١٦٥/٢.

الكافية»<sup>(١)</sup> فقال: وقولهم في هذا أصح). ثم نبه - أعني: المرادي<sup>(٢)</sup> - على أن الحاصل أن حرف النداء يجوز حذفه من العلم، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ومن مضاف نحو: ﴿رَبِّ أَعْفِرْ لِي وَ لِأَخِي﴾ [الأعراف: ١٥١].

ومن الموصول نحو: (مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَخْسِنَ إِلَيَّ، وَمَنْ أَيُّ، نحو: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ومن المطول نحو: «خيرًا من زيد أقبل»: واختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني؛ للنداء واسم الإشارة والنكرة غير المقصودة، ويمتنع فيما عدا ذلك..

٥٧٧ - وَابْنِ الْمَعْرَفِ الْمُتَادِي الْمَفْرَدَا  
 عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَاهَدَا  
 ٥٧٨ - وَأَنْوَ أَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا  
 وَلِيَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جَدَّدَا  
 ٥٧٩ - وَالْمَفْرَدَ الْمَثْكُورَ وَالْمُضَافَا  
 قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ:

أَيَا رَاكِبَا إِمَا عَرَضْتَ فَبَلَّغْتَنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلْقَايَا)<sup>(٣)</sup>  
 قاله عبد يعوث بن وقاص الحارثي، بعد ما أسر يوم الكلاب نائحاً به على نفسه.

والشاهد في: (أَيَا رَاكِبَا، حَيْثُ نَصَبَ رَاكِبَا؛ لِأَنَّهُ مُتَادِي مَفْرَدِ نَكْرَةٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا مَعِينٍ، وَأَصْلُ (إِمَا) إِنْ مَا، فَادْغَمْتَ النُّونَ فِي الْمِيمِ.

(١) قال ابن مالك في «شرح الكافية» ١٢٩١/٣: (والبصريون يرون هذا شاذاً لا يقاس عليه. والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصح).

(٢) «توضيح المقاصد» ١٦٧/٢.

(٣) البيت لعبد يعوث بن وقاص في «الكتاب» ٢٠٠/٢، «خزانة الأدب» ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٧، «شرح التصريح» ١٦٧/٢، «شرح المفصل» ١٢٨/١، «المقاصد النحوية» ٢٠٦/٤، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٤١٣/١، ٣٢٣/٩، «رصف المباني» (١٣٧)، «شرح الأشموني» ٢٢/٣، «شرح ابن عقيل» ٢٣٧/٢، «أوضح المسالك» ٧٧/٣.

و(عرضت)<sup>(١)</sup>، أي: أتيت العروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. (نداماي) جمع ندمان بمعنى النديم، وهو شريك الرجل الذي ينادمه، (ومن نجران)، أي: من أهلها، و(لا) لنفي الجنس، و(تلاقيا) اسمه وخبره محذوف - أي: لنا - والجملة في محل المفعول الثاني لـ(بلغن).

قوله: (والشبيه بالمضاف)<sup>(٢)</sup>، هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، ويسمى أيضًا بالمطول<sup>(٣)</sup> والممطول.

قوله: (ويا ثلاثة وثلاثين)، أي: فيمن سميته بذلك، ويمتنع إدخال يا على ثلاثين، خلافًا لبعضهم، وإن ناديت جماعة هذه عدتها: فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضًا، أو معينة ضمنت الأول وعرفت الثاني بـ(أل) ونصبتة أو رفعتة، إلا إن أعدت معه يا، فيجب ضمه وتجريده من (أل) قاله<sup>(٤)</sup> ابن هشام.

٥٨٠ - وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمًّا وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ أَرْزُدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ  
٥٨١ - وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

قوله: (يجوز في المنادى العلم... إلى آخره)، تضمن كلامه فيما ذكر أربعة شروط، وشروط أبوه في «تسهيله»<sup>(٥)</sup> شرطاً خامساً، وهو أن يكون المنادى مما يضم لفظاً، ليخرج نحو: ﴿يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ فيبقي الضم؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح، لكن الفراء<sup>(٦)</sup> أجاز فيه الفتح أيضاً، مع أن هذا الشرط قد يؤخذ من كلام الناظم.

(١) «لسان العرب» (عرض) ١٤٢/٩.

(٢) انظر التعريف في: «أوضح المسالك» ٧٩/٣.

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٧٠/٢: (المطول والممطول) وهو ما طوّل بعمل أو عطف نحو: يا عظيمًا فضله.

(٤) «أوضح المسالك» ٧٩/٣.

(٥) «شرح التسهيل» ٣٩١/٣.

(٦) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٩٤/٣: (أجاز الفراء في عيسى من قوله تعالى: ﴿يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ تقدير الضمة والفتحة).

قوله: (والفتح على الإتياع)، أي: كفتحة ابن، ولا يعتد بفصل الساكن.

قوله<sup>(١)</sup>: (وهو عند المبرد أولى من الفتح)، قال المرادي<sup>(٢)</sup> - بعد نقله هذا: (وقال ابن كيسان: الفتح أكثر في كلام العرب).

قوله في النظم: (تَهْنُ) هو مضارع وهن بمعنى ضعف أو مضارع (أهان)، أي: لا تهن غيرك.

قوله: (فإنه أنشد عليه قول الراجز:

يا حكم بن المنذر بن الجارود سُرَادِقِ المجد عليك ممدود<sup>(٣)</sup>)

الشاهد فيه ظاهر، والسرداق بضم السين، واحد السرداقات التي تمتد فوق صحن الدار، وكل بيت من كرسف فهو سرداق، قاله الجوهري<sup>(٤)</sup>. والمجد: العز والشرف.

#### تنبيهات:

أحدها: أجاز الكوفيون<sup>(٥)</sup> فتح الموصوف بغير (ابن)، إذا كان الوصف

---

(١) قال ابن الناظم ٤٠٤/١: (يجوز في المنادي العلم الموصول بابن متصل مضاف إلى علم، الضمُّ على الأصل والفتح على الإتياع، والتخفيف فيما كثر دوره في الاستعمال، كقولك: يا زيد بن سعيد، ويجوز يا زيد بن سعيد...).

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٧٢/٢: (ذهب المبرد إلى أن الضم أجود، وقال ابن كيسان: الفتح أكثر في كلام العرب، والفتح اختيار البصريين). وانظر: «همع الهوامع» ٥٣/٢.

(٣) الرجز لرؤية في «ملحق ديوانه» (١٧٢)، وللكذاب الجرمازي في «شرح أبيات سيبويه» ٤٧٢/١، «الكتاب» ٢٠٣/٢.

ولرؤية أو للكذاب في «شرح التصريح» ١٦٩/٢، «المقاصد النحوية» ٢١٠/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٧٩/٣، «رصف المباني» (٣٥٦)، «شرح الأشموني» ٢٤/٣، «شرح المفصل» ٥/٢.

(٤) «الصحاح» (سرد) ٥٨٠/١.

(٥) انظر «همع الهوامع» ٥٤/٢.

مفردًا نحو: يا زيد الكريم. وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

..... يا عمر الجوادا

أو خُرَجَ<sup>(٢)</sup> على أن أصله: يا عمرا بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب، أو أن أصله يا عمراً بالتنوين؛ للضرورة، ثم حذف؛ لالتقاء الساكنين.

ثانيها: حكى الأخفش عن بعض العرب: يا زيد بن عمرو. بضم النون إبتاعاً لضممة الدال.

ثالثها: قال ابن هشام<sup>(٣)</sup>: والوصف بابنة كالوصف بابن، ولا أثر للوصف بينت.

٥٨٢ - وَاضْمُمُ أَوْ انْصَبْ مَا اضْطَرَّازًا نُؤْنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

قوله: (والنصب في غير العلم أولى) المراد بغير العلم النكرة المعينة كما يعلم من آخر كلامه.

قوله: (ومن شواهد الضم إنشاد سيبويه:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      لَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ)<sup>(٤)</sup>

(١) تمامه:

فَمَا كَعَبُ بْنُ مَمَاةَ وَإِبْنُ أَرْوَى      بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا  
البيت لجريز في «ديوانه»، «خزانة الأدب» ٤/٤٤٢، «الدرر» ٣/٣٤٤، «شرح التصريح» ٢/١٦٩، «المقاصد النحوية» ٤/٢٥٤.

ويلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٨٠، «شرح الأشموني» ٣/٢٥، «همع الهوامع» ٢/٥٤.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٧٣.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/٨١: (والوصف بابنة كالوصف بابن نحو: يا هند ابنة عمرو) ولا أثر للوصف بينت، فنحو: «يا هند بنت عمرو» واجب الضم.

(٤) البيت للأحوص في «ديوانه» (١٨٩)، «الكتاب» ٢/٢٠٢، «خزانة الأدب» ٢/١٥٠ - ١٥٢،

«الدرر» ١/٣٧٦، «شرح أبيات سيبويه» ٢/٢٥، «شرح التصريح» ٢/١٧١ =

قاله الأحوص، واسمه عبدالله بن محمد بن عاصم، والأحوص<sup>(١)</sup>:  
الذي في مؤخر عينيه ضيق، وصف به حال مطر، وهو رجل كان ذميماً من  
أقبح الناس، وحال امرأته سلمى، وكانت من أجمل النساء وأحسنهن،  
وكانت تريد فراقه، وهو لا يرضى بذلك، وكان الأحوص يهواها،  
(وسلام الله) مبتدأ خبره (عليها)، أي: امرأة مطر والشاهد في: (يا مطر)  
الأول.

قوله: (وقول كثير - أي: كثير عزة -):

لَيْتَ التَّحِيَةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا      مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّتَ يَا رَجُلَ<sup>(٢)</sup>  
قبله:

حَيْثُكَ عَزَةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانصَرَفْتُ      فَحَيِّي وَيَحْكُ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ  
(وأشكرها) بالنصب جواب التمني - أي: فإن أشكرها - و(مكان)  
منصوب على الظرف. والشاهد في (يا جمل) حيث نونه مضموماً، ويروى  
بالنصب.

قوله: (ومن شواهد النصب قول الشاعر:

ضربت صدرها إلي وقالت      يا عديا لقد وقتك الأواقي)<sup>(٣)</sup>

- 
- = وبلا نسبة في «الأزهية» (١٦٤)، «الإنصاف» ٣١١/١، «أوضح المسالك» ٨٢/٣،  
«الجنى الداني» (١٤٩)، «شرح الأشموني» ٢٧/٣، «همع الهوامع» ٤٠/٢.  
(١) «لسان العرب» (حوص) ٣٩٤/٣.  
(٢) البيت لكثير عزة في «ديوانه» (٤٥٣)، «الدرر» ٣٧٧/١، «المقاصد النحوية» ٢١٤/٤،  
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٧/٣، «همع الهوامع» ٤٠/٢.  
(٣) البيت للمهلل بن ربيعة كما في «ديوانه» (٥٩)، «خزانة الأدب» ١٦٥/٢، «المقاصد  
النحوية» ٢١١/٤، وبلا نسبة في «رصف المباني» (١٧٧)، «سر صناعة الإعراب»  
٨٠٠/٢، «شرح التصريح» ٣٧٠/٢، «المنصف» ٢١٨/١، «همع الهوامع» ٤٠/٢.

قاله مهلهل<sup>(١)</sup> - أي: ضربت صدرها متعجبة من نجاتي مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل، والشاهد في (يا عديا) فإنه نونه؛ للضرورة، ونصبه؛ تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتونين. وأصل<sup>(٢)</sup> أو اقي وواقي جمع واقيه من الوقاية وهي الحفظ.

قوله: (وقول الآخر:

أعبداً حل في شعبي غريباً أؤما لا أبا لك واغتراباً)  
تقدم بيانه في المفعول المطلق. والشاهد في: (أعبداً) فإنه نونه، وهو منادى مفرد معرفة؛ للضرورة ثم نصبه.

قوله في النظم: (مما له استحقاق ضَمَّ بُيُنَا) (ما) موصولة (واستحقاق ضم) مبتدأ و(بينا) خبره، والجمله صلة (ما)، وله متعلق بـ(بينا).

٥٨٣ - وباضطرار خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إلام مع الله وَمَخَكِي الْجُمْلُ

قوله: (وعلى وصلها نحو: يا الله)، ظاهره تعين إبقاء ألف يا، وليس مراداً بل يجوز حذفها أيضاً، وبه صرح ابن هشام<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وأما غير ذلك، فلا يجمع فيه بين حرف النداء والألف واللام

(١) المهلهل: عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة، من بني جشم، من تغلب أبو ليلى، المهلهل (١٠٠ق هـ). شاعر من فرسان العرب في الجاهلية، وهو خال امرئ القيس الشاعر، كان لاهياً في صباه فسماه أخوه كليب، ولما قتل جساس أخاه كليياً، مضى يثار لأخيه فكانت حرب البسوس بين بكر وتغلب.

«الشعر والشعراء» ٣٠٣، «الأعلام» ٢٢٠/٤.

(٢) انظر: «المنصف» ٢١٨/١.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٨٤/٣: (تقول: «يا الله» بإثبات الألفين و«يا الله» بحذفهما. و«يا الله» بحذف الثانية فقط).

إلا في ضرورة الشعر)، قضيته: أن الموصول المبدوء بـ(أل) إذا سمي به نحو: الذي قام، والتي قامت كذلك، وهو ما نص عليه سيبويه<sup>(١)</sup>، لكن المبرد ألحقه بالجملة المحكية، وصوبه الناظم.

قوله: كقوله:

فيا الغلامان اللذان فرًّا إياكما أن تكسبانا شرًّا<sup>(٢)</sup>

الشاهد في: (فيا الغلامان) و (إياكما)، تحذير و(أن) أي: من أن، ويروى: إياكما أن تكتماني سرًّا.

قوله: (واغتفر الجمع في يا الله... إلى آخره)، لم يبين وجه الاغتفار في الجملة المحكية، ويوجه أخذًا مما قاله بأن اللام فيها صارت لازمة، ففي قوله: (فلا يقاس عليه سواه) تسمح.

قوله: (قالوا: لآنا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الألف واللام) إن أرادوا بذلك في غير النداء فممنوع؛ لدخول التنوين في نحو: زيد، وسيبويه منكرًا، مع عدم دخول الألف واللام فيه أو في النداء المعين، فكذلك؛ لعدم دخول التنوين في السعة عليه، أو لغير معين فكذلك، أو فيه تكلف، ولذلك تبرأ منه الشارح بقوله: قالوا.

٥٨٤ - والأكثرُ اللَّهْمُ بالتَّغْوِينِ وشذُّ يَا اللَّهْمُ فِي قَرْنَيْهِ

قوله: (كقول الراجز:

(١) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٤٨/٢: (قال أبو حيان: والذي نصُّ عليه سيبويه المنع).

وانظر: «شرح التسهيل» ٣٩٨/٣، «شرح الأشموني» ٣٠/٣.

(٢) الراجز بلا نسبة في «الإنصاف» ٣٣٦/١، «خزانة الأدب» ٢٩٤/٢، «الدرر» ٣٨٤/١، «شرح ابن عقيل» ٢٤١/٢، «شرح المفصل» ٩/٢، «المقاصد النحوية» ٢١٥/٤، «شرح التسهيل» ٣٩٨/٣، «معجم الهوامع» ٤٦/٢.



إنني إذا ما حدثتُ أَلَمًا أقول يا اللهم يا اللهم<sup>(١)</sup>

قاله أبو خراش الهذلي و(ما) زائدة - أي: إنني إذا ألم حدث، أي: نزل وهو ما يحدث من مكاره الدنيا أقول، فذ(أقول) خبر إن. والشاهد في: (يا اللهم) القريض - في كلام الناظم - الشعر.

تنبيه:

نقل المرادي<sup>(٢)</sup> في استعمال اللهم ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يراد به النداء المحض، نحو: اللهم أثبنا.

الثاني: أن يذكره المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع، يقول لك القائل: أزيد قام؟ فتقول أنت: اللهم نعم، أو اللهم لا.

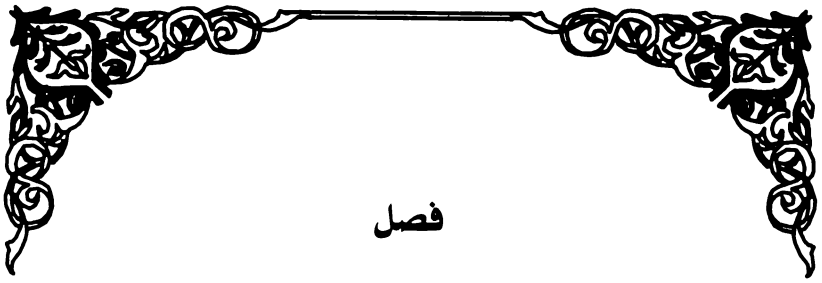
الثالث: أن يستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو: أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة، مقرونًا بعدم الدعاء، قليل.



(١) الرجز لأبي خراش في «الدرر» ٣٩٢/١، «شرح أشعار الهذليين» ١٣٤٦/٣، «المقاصد النحوية» ٢١٦/٤.

ولامية بن أبي الصلت في «خزانة الأدب» ٢٩٥/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٨٤/٣، «شرح الأشموني» ٣٠/٣، «شرح ابن عقيل» ٢٤٢/٢، «همع الهوامع» ٦٣/٢.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٧٧/٢.



## فصل

٥٨٥ - تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ      أَلزِمَهُ نَضْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْجَبِيلِ  
٥٨٦ - وَمَا سِوَاهُ اِرْفَعْ أَوْ اِنْصِبْ وَاجْعَلَا      كُمُسْتَقِيلُ نَسَقًا وَيَدَلَا  
٥٨٧ - وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقَا      ففِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعِ يُنْتَقَى

\*\*\*

## فصل

### (أي) في حكم تابع المنادي

قوله: (كل منادى مضموم... إلى آخره)، بيّن به منطوق قول النظم: (تابع ذي الضم... إلى آخره) وسكت عن بيان مفهومه، وحكمه أن تابع المنصوب غير النسق والبدل منصوب مطلقاً نحو: يا أخانا الفاضل، ويا أخانا الحسن الوجه، ويا خيرًا من عمر وفاضلاً، فالمراد بـ(السواء) في قول النظم: (وما سواه) التابع للمضموم لا له وللمنصوب.

قوله: (ولكن خولف ذلك في باب النداء)، أي: وفي باب لا النافية للجنس.

قوله: (لكون إضافته غير محضة)، أي: فلا يعتد بها.

قوله: (بأن اشترك)، أي: النصب معه. أي: مع الرفع في التابع.

المفرد والشبيه به، وخص - أي: النصب - بالتابع المضاف إضافة محضة. هذا توجيه التفضيل النصب على الرفع.

قوله: (فما كان منهما مفردًا)، أي: علمًا أو نكرة معينة نحو: يا زيد عمرو، لمن سمي بهما. ويا زيد رجل صالح، ويا زيد وعمرو، ويا زيد ورجل.

قوله: (وما كان منهما مضافًا)، أي: أو شبيهًا به أو نكرة غير معينة، نحو: يا زيد أخانا، ويا زيد خيرًا من عمرو، ويا زيد وغلامًا.

٥٨٨ - وَأَيْهَا مَضْحُوبٌ أَنْ بَعْدُ صِفَهُ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَفْرَقَةِ  
٥٨٩ - وَأَيْهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

قوله: (فإن كان مشتقًا... إلى آخره)، بيّن به أن مراد الناظم وغيره بالوصف الوصف اللغوي الشامل للمشتق وللجامد.

قوله: (ولزمته هاء التنبيه عوضًا عما فاته من الإضافة)، يؤخذ منه مع ما قدمه أن كلاً من التابع وهاء التنبيه<sup>(١)</sup> عوض عن الإضافة.

قوله: (ومنه قوله تعالى... إلى آخره)، أشار به إلى الوصف بالموصول المصدر بـ(أل)، وهو ما ذكره الناظم بقوله: (أيها) الذي ورد.

قوله: (قال الشاعر:

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لأمر نحتته عن يديه المقادر)<sup>(٢)</sup>

قاله ذو الرمة غيلان، مدح به بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، والشاهد في أوله.

(١) في (ج): الشنية.

(٢) البيت لذي الرمة في «ديوانه» ص(١٠٣٧)، «شرح المفصل» ٧/٢، «المقاصد النحوية»

٢١٧/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣/٣٦، «المقتضب» ٤/٢٥٩.

و(الوجد) وهو شدة الشوق، مرفوع بـ(الباع)<sup>(١)</sup>، أي: الهالك، أو منصوب على التعليل، أي: الباع نفسه؛ لأجل الوجد، و(نحته)<sup>(٢)</sup>، أي: صرفته. و(المقادر) أصله المقادير.

قوله<sup>(٣)</sup>: (ومتى كانت صفة) - أي: معربة، أي: بأن لم تكن اسم إشارة ولا موصولة، بل كانت مصحوبة بـ(أل) ولو مع الإضافة، نحو: يا أيها الرجل، ويا أيها الحسن الوجه.

قوله: (وأجاز المازني والزجاج... إلى آخره)، تبع - فيما نقله عن الزجاج - والده في «شرح الكافية»<sup>(٤)</sup>.

لكنه نقل في «شرح تسهيله»<sup>(٥)</sup> عنه أنه رد على المازني جواز النصب. وإلى رد قول المازني أشار الناظم بقوله: لدى ذى<sup>(٦)</sup> المعرفة.

قوله: (ويجوز أن يوصف صفة أي: إلا أنها)، يعني: صفة صفتها لا تكون إلا مرفوعة. ينبغي أن يأتي فيها أيضًا ما أجازاه المازني والزجاج على أحد النقلين عنه من النصب، ويأتي مثله في قوله الآتي، فتقول: يا هذا الرجل. بالرفع لا غير.

وعلم من قوله: (يجوز). أنه لا يجب وإن كانت صفة، أي: اسم إشارة.

(١) «لسان العرب» (بخع) ٣٣٢/١.

(٢) «لسان العرب» (نحت) ٦٧/١٤.

(٣) قال ابن الناظم ٤١٠/١: (وأجاز المازني والزجاج نصبه صفة (أي) قياسًا على صفة غيره من المناديات المضمومة. ويجوز أن توصف صفة (أي) إلا أنها لا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة).

(٤) قال ابن مالك في «شرح الكافية» ١٣١٠/٣: (ثم أشرتُ بقولي:

ونحو زيد في النُّدا إن نُسِبًا ينصبُ عند المازني مطلقًا إلا أنَّ المازني يجيز أن يقال (يا زَيْدُ وعمراً) و(يا عبدالله وزيدًا) وهذا مذهب الكوفيين...

(٥) «شرح التسهيل» ٤٠١/٣.

(٦) في (ج): لذي.

قوله: (كقول الراجز<sup>(١)</sup>): يا أيها الجاهل ذو التنزي) قاله رؤبة،  
(وتمامه لا)<sup>(٢)</sup> يوعدني حية بالنكر، والشاهد فيه أنه وصف صفة - أي:  
وهي الجاهل بمضاف مرفوع. و(التنزي)<sup>(٣)</sup> نزع الإنسان إلى الشر. وأصله  
من نزأت بين القوم إذا حرشت بينهم - و(النكز)<sup>(٤)</sup> بفتح النون اللسع، من  
نكزته الحية بأنفها، أي: لسعته، وإذا عضته بنابها قيل: لشطته.

٥٩٠ - وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ      إِنْ كَانَ تَرَكَّهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ

وقول النظم: (وذو إشارة كأَيِّ في الصفة)، قال المرادي<sup>(٥)</sup>: (فإن  
قلت: مقتضاه أنه ينعت بما تنعت به أي، وأي تنعت باسم الإشارة، واسم  
الإشارة لا ينعت بمثله. قلت: ترك التنبيه على ذلك؛ لوضوحه). قلت:  
ولهذا أشار الشارح إلى حمل الصفة في النظم على ما فيه الألف واللام.

٥٩١ - فِي نَحْوِ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ      ثَانٍ وَضَمٌّ وَأَفْتَحُ أَوْلًا تُصِيبُ

قوله: (إذا كرر اسم مضاف)، أي: ولم يصحب الثاني (ألا)، فإن  
صحبها جاز فيه الرفع أيضًا نحو: يا حسن الحسن الوجه، أخذًا مما مر.

قوله: (وقوله):

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَيْلِ      تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلِ<sup>(٦)</sup>

(١) الرجز لرؤبة في «ديوانه» (٦٣)، «شرح أبيات سيبويه» ٤٧١/١، «شرح المفصل»  
١٣٨/٦، «المقاصد النحوية» ٣١٩/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١٩٢/٢، «المقتضب» ٢١٨/٤.

(٢) مطموسة في (ج).

(٣) «لسان العرب» (نزا) ١٥/١٤.

(٤) «لسان العرب» (نكز) ٢٨٣/١٤.

(٥) «توضيح المقاصد» ١٨٤/٢.

(٦) الرجز لعبدالله بن رواحة في «ديوانه» (٩٩)، «خزانة الأدب» ٣٠٢/٢، ٣٠٤، «الدرر»  
٣٧٩/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٢٧/٢.

ولبعض بني جرير في «شرح المفصل» ١٠/٢، «الكتاب» ٢٠٦/٢، «المقاصد النحوية»  
٢٢١/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٨/٣، «شرح ابن عقيل» ٢٤٨/٢،  
«المقتضب» ٢٣٠/٤.

قاله عبدالله بن رواحة، وأراد بزید، زید بن أرقم والشاهد فيه أن المنادى وقع مكرراً في حالة الإضافة، فيأتي فيه ما ذكره الشارح، وأضيف زيد إلى اليعملات؛ لأنه كان يحدو لها، وهي جمع يعمل<sup>(١)</sup>، وهي الناقة القوية الحمولة، والذُبُل<sup>(٢)</sup> جمع ذابل بمعنى الضامر، كركع جمع راع.

قوله: (لأنه منادى... إلى آخره)، أي: أو لأنه نعت إذا كان مشتقاً أو مؤولاً به، نحو: يا كريم كريم الأب، فلا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً، خلافاً للكوفيين<sup>(٣)</sup>.

قوله: (مركبين تركيب خمسة عشر)، أي<sup>(٤)</sup>: فجعلنا اسماً واحداً، وفتحتهما فتحة بناء، ومجموعهما منادى مضاف، كما قالوا: ما فعلت خمسة عشر.



(١) «لسان العرب» (عمل) ٤٠١/٩.

(٢) «لسان العرب» (ذبل) ٢٦/٥.

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٨٦/٢: (فإن قلت: فهل يشترط ذلك أن يكون الاسم المكرر علماً كما مثل به؟ قلت: مذهب البصريين أنه لا يشترط بل اسم الجنس نحو: (يا رجلُ رجلُ القوم)، والوصف نحو: (يا صاحبُ صاحبِ زيد) كالعَلَم في جواز ضمّ الأول وفتحه بلا تنوين. وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينتصب إلا منوناً، فنقول: (يا صاحباً صاحبِ زيد) ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك).

(٤) انظر «توضيح المقاصد» ١٨٦/٢، «شرح الأشموني» ٣٩/٣.



## المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٢ - وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّحَ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدًا عَبْدِيَا

\* \* \*

### المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: (ومخففاً على أربعة أوجه)، يستثنى منه المعتل المفهوم من قول النظم: (صح)، نحو: يا فتاي، ويا قاضي. ففيه إثبات الياء مفتوحة فقط، والمشبه للفعل نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي، ففيه إثبات<sup>(١)</sup> مفتوحة، أو ساكنة فقط.

٥٩٣ - وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفَ الْيَا اسْتَمْرَ فِي يَا ابْنَ أُمِّ يَا ابْنَ عَمِّ لَا مَقْرَ

قوله: (كقول الشاعر:

يا ابن أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ)<sup>(٢)</sup>

(١) في (ج): (إثبات الياء).

(٢) البيت لأبي زبيد في «ديوانه» (٤٨)، «الكتاب» ٢/٢١٣، «الدرر» ١٧٠/٢، «شرح التصريح» ١٧٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٢.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٩٠، «شرح الأشموني» ٤١/٣، «شرح المفصل» ١٢/٢، «المقتضب» ٤/٢٥٠.

قاله أبو زيد حرملة بن المنذر، رثى به أخاه، والشاهد فيه ظاهر. (وَشُقَيْق) تصغير شقيق للترحم، أي: خلينني لدهر شديد أكابده، وجرى وقد كنت لي ظهيرًا عليه، وركنًا أستند إليه.

قوله: (وكقول الآخر: يا ابنة عما لا تلومي واهجمي)<sup>(١)</sup> قاله أبو النجم العجلي من قصيدة أولها: قد أصبحت أم الخيار تدعي. وهي امرأته. والشاهد في إثبات الألف في (عما) مبدلة من الياء. والهجوع<sup>(٢)</sup>: النوم بالليل.

٥٩٤ - وَفِي النَّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضُ وَاكْسِرُ أَوْ افْتَحُ وَمِنَ الْيَا ثَا عِوَضُ  
قوله:

(يا أمتا أبصرني راكب يسير في مُسَخِّنِفِرٍ لاجِبٍ  
فقت أحثي الثُزْب في وجهه عمدًا وأحمي حوزة الغائب)<sup>(٣)</sup>

قالتها صببية من بنات العرب، وكان بعلمها غائبًا، في راكب مر بها وأراد الفجور بها، والشاهد فيه ظاهر. (وفي مُسَخِّنِفِرٍ)<sup>(٤)</sup> بمهملتين، أي: طريق ممتد مستو. و(لاحب)<sup>(٥)</sup> بمهملة، أي: بين واضح، و(أحثي)،

(١) وتامه: لا يَخْرُقُ اللَّؤْمُ جِجَابَ مَسْمَعِي

الرجز لأبي النجم العجلي في «ديوانه» (١٣٤)، «الكتاب» ٢/٢١٤، «خزانة الأدب» ١/٣٦٤، «الدرر» ٢/١٧٠، «شرح أبيات سيبويه» ١/٤٤٠، «شرح التصريح» ٢/١٧٩، «شرح المفصل» ٢/١٢، «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٩١، «المقتضب» ٤/٢٥٢، «رصف المباني» (١٥٩)، «شرح الأشموني» ٣/٤٢.

(٢) «لسان العرب» (هجع) ١٥/٣٧.

(٣) «البيان لامرأة من العرب في «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٦.

وبلا نسبة في «أمالي ابن الشجري» ٢/١٤٢، «جواهر الأدب» (٩٧).

(٤) «لسان العرب» (حفر) ٣/٢٣٦.

(٥) «لسان العرب» (لحب) ١٢/٢٤٣.



و(عمدًا)، أي: قصدًا حالان. والحوزة<sup>(١)</sup>: الناحية.

قوله: (أو بدل من ياء المتكلم) يؤخذ منه مع ما قدمه أن كلا من التاء والألف عوض عن ياء المتكلم.



---

(١) «لسان العرب» (حوز) ٣/٣٨٩.



## أسماء لازمت النداء

- ٥٩٥ - وَقُلْ بَغْضٌ مَا يُخْصُ بِالنُّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا  
 ٥٩٦ - فِي سَبِّ الْإِنثَى وَزُنُّ يَا خَبَاتِ وَالْأَمْرَ هَكَذَا مِنْ الثَّلَاثِي  
 ٥٩٧ - وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلُ وَلَا تَقْسُ وَجُرُّ فِي الشُّغْرِ فُلُ

\*\*\*

### أسماء لازمت النداء

قوله: (يا مكرمان) بفتح الراء.

قوله: (فهو مقيس)<sup>(١)</sup>، أي: فهو مع كونه مختصاً بالنداء مقيس، وإنما قدم عليه ما عدل به إلى فعل مع أنه مؤخر عنه في النظم؛ لمشاركته نحو: (فل) في القصر على السماع.

قوله: (من فعل ثلاثي) مع قوله: (والأمر هكذا من الثلاثي) شرط قياس كل منهما أن يكون من فعل ثلاثي تام متصرف، فخرج نحو دحرج، وكان، ونعم، وبئس.

(١) قال ابن الناظم ٤١٥/١: (وأما ما عدل به إلى (فَعَال) في سَبِّ الْمُؤنثِ نحو (يا خبات، ويا لكاع، ويا فساق) فهو مقيس عند سيبويه في كل وصف من فعل ثلاثي...).

قوله: (وذلك قول الشاعر: في لَجَّةِ أمسك فلانًا عن فل) (١) قاله أبو النجم العجلي لا الأعشى - كما قيل - وأوله: تَدَأَفَع الشَّيْب ولم تُقْتَلِ (٢).

وصف به إبلاً أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار، وشبه تزاممها بقوم شيوخ. (في لجة) بفتح اللام، والمراد بها اختلاط الأصوات في الحرب. فيقال: أمسك فلانًا عن فلان، أي: احجز بينهما، وخص الشيوخ؛ لأن الشباب فيهم المتسارع إلى القتال. و(أمسك فلانًا عن فل) متعلق بمحذوف، أي: لجة مقول فيها: أمسك فلانًا عن فل وفيه الشاهد. قال ابن مالك: (فل) فيه هو الخاص بالنداء، استعمله مجرورًا؛ للضرورة. قال ابن هشام (٣): (والصواب أن أصله فلان، وأنه حذف منه الألف والنون؛ للضرورة كقوله: درس المنا بمتالع فأبان - أي: درس المنازل).

قوله: (ونحوه في الخروج عن الاختصاص بالنداء قول الآخر:

أطوف ما أطوف ثم أوي إلى بيت قعيدته لكاع) (٤)

---

(١) الرجز لأبي النجم في «المنصف» ٢/٢٢٥، «خزانة الأدب» ٢/٣٨٩، «الدرر» ١/٣٨٩، «شرح التصريح» ٢/١٨٠، «شرح المفصل» ٥/١١٩، «المقاصد النحوية» ٤/٢٢٨، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٩٢، «شرح الأشموني» ٣/٤٦، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٥٤، «المقتضب» ٤/٢٣٨.

(٢) في (ج): (تقبل).

(٣) «أوضح المسالك» ٣/٩٣ - ٩٤.

(٤) البيت للحطينة في «ملحق ديوانه» (٣٣٠)، «خزانة الأدب» ٢/٤٠٤ - ٤٠٥، «الدرر» ١/١٤٣، ٣٩٠، «شرح التصريح» ٢/١٨٠، «شرح المفصل» ٤/٥٧، «المقاصد النحوية» ١/٤٧٣، ٤/٢٢٩.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٩٤، «شرح شذور الذهب» (٩٢)، «المقتضب» ٤/٢٣٨.

قاله الحطيثة هجا به امرأته، والتشديد<sup>(١)</sup> في (أطوف) للتكثير، و(ما) مصدرية ظرفية، أي: أطوف كثيرًا مدة طوافي. و(قعيدته)، أي: امرأته، و(لكاع)، أي: لثيمة. وفيه الشاهد؛ حيث استعمل (لكاع) في غير النداء؛ للضرورة.



---

(١) في (أ): (الشاهد).



## الاستغاثة

٥٩٨ - إِذَا اسْتُعِيتَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيْبَا لِلْمُرْتَضَى  
٥٩٩ - وَافْتَحَ مَعَ الْمَغْطُوفِ إِنْ كَرُرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيئًا

\*\*\*

## الاستغاثة

قوله: (إذا نودي منادى... إلى آخره)، لا ينادى المستغاث إلا بياء، ويجوز أن يقترب بـ(أل) لأن حرف النداء لا يباشره، وإليه أشار الناظم بقوله: (كيا للمرتضى). وكأنه أريد به علي رضي الله عنه.

قوله: (وكثيرًا ما يدخل على المنادى الذي بهذه الصفة لام الجر المقوية للتعدية)، أي: لتعدية العامل، وهو فعل النداء المحذوف؛ لضعفه بالتزام حذفه، وقيل<sup>(١)</sup>: إنها زائدة، فلا تتعلق بشيء، وقيل: إنها بقية (أل)

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٠٤: (اختلفوا في اللام الداخلة على المستغاث).

ف قيل: هي بقية آل. والأصل: يا آل زيد، وزيد مخفوض بالإضافة: ونقله المصنف عن الكوفيين. ونقله صاحب «النهاية» عن الفراء، وفي نسبه إلى الفراء نظر: لأن الفراء حكى أن من الناس من زعم أنها بقية من آل فظاهر حكايته أنه ليس مذهبًا له. وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا فقيل: زائدة، فلا تتعلق بشيء، وهو اختيار ابن خروف، وقوى ذلك بأنها معاقبة للآلف المزيدة في آخر الاسم.

والأصل: يا آل زيد، وزيد مجرور بالإضافة.

قوله: (ويفتح مع المشتقات<sup>(١)</sup>) ما لم يكن معطوفاً؛ فرقاً بين المستغاث والمستغاث من أجله)، وخصت بالفتح؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تفتح مع المضمر.

قوله: (ولا يجوز استعماله مع اللام إلا معرباً)، أي: لا مبيئاً بناء نداءً بقرينة تعليقه، فلا ينافي استعماله معها مبيئاً بناء غير بناء النداء.

قوله (كقوله):

يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوهم في ازدياد<sup>(٢)</sup>

الشاهد فيه ظاهر، والعتو: التكبر.

قوله: (وإن لم تكررهِ كسرت اللام؛ لذهاب الالتباس حينئذٍ)، أي: لأن المستغاث له لا يلي حرف العطف، وفهم منه أن الالتباس موجود فيما إذا كررت (يا) ووجهه أن المستغاث له قد يلي (يا) كما سيأتي في كلامه بخلافه مع عدم تكرار (يا) لا يلي حرف العطف.

قوله: (كما قال الشاعر):

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ديا للكهول وللشبان للعجب<sup>(٣)</sup>

---

= وقيل: ليست بزائدة، فتعلق، وفيما تتعلق به على هذا قولان:

أحدهما: أنها تتعلق بالفعل المحذوف، وهو مذهب سيويه، واختيار ابن عصفور.

الثاني: أنها تتعلق بحرف النداء. وهو مذهب ابن جني.

وانظر: «شرح الأشموني» ٥١/٣، «مع الهوامع» ٧٢/٣.

(١) في (ج): (المستغاث).

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٩٥/٣، «شرح الأشموني» ٥٢/٣، «شرح التصريح» ١٨١/٢، «المقاصد النحوية» ٢٥٦/٤.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٩٦/٣، «خزانة الأدب» ١٥٤/٢، «الدرر» ٣٩٣/١، «شرح الأشموني» ٥٢/٣، «شرح التصريح» ١٨١/٢، «المقاصد النحوية» ٢٥٧/٤، «المقتضب» ٢٥٦/٤، «مع الهوامع» ٧٠/٣.

أي: يبكي عليك ناء، أي: بعيد، و(ناء) فاعل (يبكيك) وما بعده صفة له، و(مغترب)، أي: غريب. والشاهد في البيت ظاهر.

قوله: (ما لم يكن مضمراً)، أي: فإن كان مضمراً فتحت اللام معه على الأصل في دخولها على المضمّر، نحو: يا للناس لك.

قوله: (كما قال الشاعر:

تَكْتَفِنِي الْوِشَاءُ فَأَزْعَجُونِي      فِيا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمَطَاعِ)<sup>(١)</sup>

قاله حسان بن ثابت، وقيل غيره، أي: أحاط بي الوشاة، جمع واش، وهو النمام، (فأزعجونني)، أي: روعوني. والشاهد فيه ظاهر. ووصف الواشي بالمطاع؛ لأنه أراد بالوشاة أبويه؛ حيث أمراه بطلاق زوجته.

قوله: (ثم حذف المنادى كما حذف في قوله الآخر:

يا لعنة الله والأقوام كُلِّهِمْ      والصالحين على سمعان من جار)<sup>(٢)</sup>

الشاهد في (يا لعنة الله)، حيث حذف منه المنادى، والتقدير: يا قوم لعنة الله، و(سمعان) بكسر السين وفتحها: رجل، (ومن جار) في محل نصب تمييز، أي: من جهة كونه جازاً.

٦٠٠ - وَلَا مِمَّا اسْتُغْفِيَتْ عَاقِبَتْ أَلْفٌ      وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ

قوله<sup>(٣)</sup>: (مثال الأول قول الشاعر:

(١) البيت لقيس بن ذريح في «ديوانه» (٧٢)، «الكتاب» ٢/٢١٦، ٢١٩، «شرح أبيات سيبويه» ١/٥٣١، «المقاصد النحوية» ٤/٢٥٩، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (١٠٣)، «رصف المباني» (٢١٩)، «شرح المفصل» ١/١٣١.

(٢) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ٢/٢١٩، «الإنصاف» ١/١١٨، «الجنى الداني» (٣٥٦)، «خزانة الأدب» ١١/١٩٧، «الدرر» ١/٣٨٠، ٢/٢١٢، «رصف المباني» (٣)، «شرح المفصل» ٢/٢٤، «المقاصد النحوية» ٤/٢٦١.

(٣) قال ابن الناظم ١/٤١٨: (تعاقب لام الاستغاثة ألف تلي آخره، إذا وجدت عدمت اللام، وإذا وجدت عدمته. مثال الأول...

يا يزيدًا لآمل نئيلَ عزٍ وغنى بعد فاقة وهوان<sup>(١)</sup>

الشاهد فيه ظاهر، والفاقة: الفقر، والهوان: الذل.

قوله: (وقد يخلو المستغاث من اللام والألف، كقول القائل:

ألا يا قومٍ للعَجَبِ العَجِيبِ وللعَفَلاتِ تُغَرِّضُ للأَربِيبِ)<sup>(٢)</sup>

أي: للعالم بالأمور، والشاهد في (يا قوم) حيث ترك فيه اللام والألف جميعاً؛ إذ القياس يا لقوم أو يا قومًا، وحذفت منه ياء المتكلم، وأبقيت الكسرة، أو جعل كالمنادى المطلق، فيضم نحو: يا زيد لعمر، وعليه اقتصر المرادي.

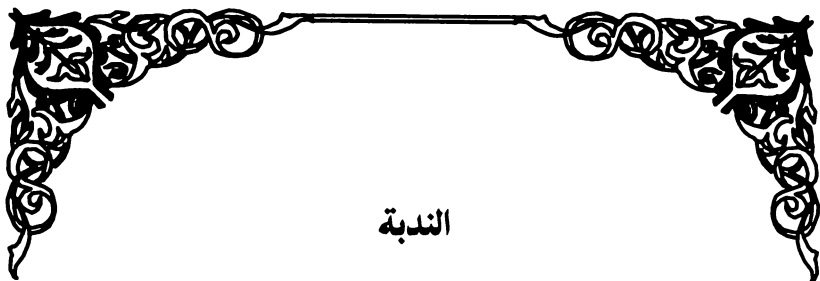
قوله: (يا عجب احضر... إلى آخره)، بيان لمعنى يا للعجب، وأما معنى يا للماء: فإثارة الماء احضري فهذا أوانك.



(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٥٩٧/٣، «الجنى الداني» (١٧٧)، «الدرر» ٤٩/٢، «شرح الأشموني» ٥٤/٣، «شرح التصريح» ١٨١/٢، «المقاصد النحوية» ٢٦٢/٤.

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٨/٣، «شرح الأشموني» ٥٥/٣، «شرح التصريح» ١٨١/٢، «شرح قطر الندى» (٢٢١)، «المقاصد النحوية» ٢٦٣/٤.





## الندبة

٦٠١ - مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

\*\*\*

### الندبة

هي لغة<sup>(١)</sup>: البكاء على الميت، وتعدد محاسنه، وعرفاً<sup>(٢)</sup>: المتوجع منه، أو المتفجع عليه، وهي من كلام النساء غالباً، وتكون بياء أو واو.

قوله: (كما يوضح الاسم العلم)، أي: يوضح مسماه.

قوله: (عذر النادب)، أي: من كون المصاب عظيماً.

٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمَوْضُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَبِشْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَامِنْ حَقَزْ

قوله: (أحدهما: أن يجري مجرى غيره... إلى آخره)، هذا أشار إليه الناظم بقوله قبل: ما للمنادى اجعل لمندوب).

قوله: (إن كان مفرداً)، أي: معينا من علم أو نكرة معينة.

(١) «لسان العرب» (ندب) ٨٨/١٤.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٥٧/٣، «أوضح المسالك» ٩٩/٣، «توضيح المقاصد» ٢٠٩/٢.

قوله: (إن كان مضافاً)، أي: أو شبيهاً به أو نكرة مبهمه.

قوله: (على الوجهين المذكورين)، أي: في باب النداء، من جواز الضم والنصب.

قوله: (فمن ذلك قول الراجز<sup>(١)</sup> وافقعسًا وأين مني فقعس)، تمامه:

أيلبي يأخذها كَرَوْسُ. والشاهد في (وافقعسًا) فإنه نونٌ للضرورة بالنصب، ولو قرئ بالضم جاز و(وا) فيه للندبة. و(فقعس): اسم حي من أسد، و(كروس) بتشديد الواو: اسم رجل، وكان قد أغار على إبل الشاعر.

٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلِفِ مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤ - كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صَلِّهِ أَوْ غَيْرَهَا نَلَتْ الْأَمْلُ

قوله: (وقال الشاعر:

حملت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له وقيمت فيه بأمر الله يا عمرا)<sup>(٢)</sup>

قاله جرير، رثى فيه عمر بن عبدالعزيز - رضي الله عنه - والشاهد في (يا عمرا) حيث ألحق بآخره ألف ندبة.

قوله: (وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة)، أي: وإن لم تكن مندوبة، خلافًا للبصريين<sup>(٣)</sup>، ولا خلاف أنها تلحق المضاف إليه، وإن

---

(١) الراجز لرجل من بني أسد في «الدرر» ٣٧٤/١، «المقاصد النحوية» ٢٧٢/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٥٨/٣، «شرح التصريح» ١٨٢/٢، «شرح التسهيل» ٤١٤/٣، «همع الهوامع» ٦٥/٣.

(٢) البيت لجرير في ديوانه (٧٣٦)، «الدرر» ٣٩٣/١، «شرح التصريح» ١٦٤/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٢٨٩)، «المقاصد النحوية» ٢٢٩/٤، «شرح التسهيل» ٤١٣/٣، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣، «شرح الأشموني» ٥٩/٣، «همع الهوامع» ٦٨/٢.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٦٧/٣: (الرابعة: لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين؛ لأنه منفصل من المنعوت، وأجاز يونس والكوفيون وابن مالك: وازيد الطويل...).

لم يكن مندوبًا، كما مر في كلام الشارح؛ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه.

قوله<sup>(١)</sup> (واجمجتني) هو بتشديد الياء، والجمجمة<sup>(٢)</sup>: تقال لعظم الرأس المشتمل على الدماغ، وللقدح من خشب، وعليه قيل: أن الجمجتين قدحان شاميان ضاعا، فندبهما صاحبهما.

٦٠٥ - وَالشُّكْلَ حَثْمًا أَوْلَهُ مُجَانِسًا    إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لِأَيْسَا

قوله: (في رقاش: وارقاشاه)، رقاش: اسم امرأة.

قوله: (ما لم توقع في لبس) لا حاجة إليه؛ لعلمه مما مر، أو مضر، لاقضائه أن الألف في الأمثلة المذكورة قد توقع في لبس، وليس كذلك.

٦٠٦ - وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ    وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

قوله: (نحو: وازيد) لم يرد به العلم فقط، بل كل ما كان مندوبًا بلا علامة، بقرينه كلامه عقبه.

قوله: (كما ينبى عنه قوله: وإن تشأ) إلى آخره، يؤخذ منه أن في هذا القول تصريحاً بمفهوم قوله: (إن ترد) فإن قلت: الأولى أن يكون النفي في قوله: (لا ترد) شاملاً للمد والهاء يفيد أن المندوب يجوز أن يستعمل كالمنادى.

قلت: يلزم عليه تكرار؛ لأن هذا مفاد من قوله. قبل: (ما للمنادى اجعل لمندوب) كما مر التنبيه عليه.

قوله: (ولا تثبت هذه الهاء في الوصل إلا؛ للضرورة كما في قوله:

(١) قال ابن الناظم ٤٢١/١: (وأجاز يونس: وصل ألف الندبة... ويشهد له قول بعض العرب (واجمجتني الشاميتناه).

(٢) «لسان العرب» (جمم) ٣٦٩/٢.

## ألا يا عمرو وعمراه وعمرو بن الزبيراه<sup>(١)</sup>

(عمرو) مندوب، و(عمراه) تأكيد له، والشاهد فيه وصل هاء السكت بالحرف بعدها، وتسمى هاء السكت هاء الاستراحة.

٦٠٧ - وَقَائِلٌ وَأَعْبِدِيَا وَأَعْبِدَا مَنْ فِي الثُّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبَدِي

قوله: (إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم - على لغة من أثبتها مفتوحة، زيدت الألف، ولم يحتج إلى عمل ثان)<sup>(٢)</sup>، مثله ما إذا ندب على لغة من حذفها، مكتفياً بالفتحة، وإذا ندب على لغة من حذفها ونوى الإضافة، وضم ما قبلها، جعل بدل الضمة فتحة، وزيدت ألف الندبة.



---

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٣٩٣/١، «رصف المباني» (٢٧)، «شرح الأشموني» ٦١/٣، «المقاصد النحوية» ٢٧٣/٤، «مع الهوامع» ٦٧/٢، «شرح التسهيل» ٤١٦/٣.  
(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢١٣/٢.



## الترخيم

٦٠٨ - تَرْخِيمًا اخْدِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَبَا سَعًا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا

\*\*\*

### الترخيم

قوله: (ونصبه ترخيما) يجوز أن يكون؛ (مفعولاً له)<sup>(١)</sup> إلى قوله: (أو ظرف على حذف المضاف)، أي: نحو وقت الترخيم. قال المرادي<sup>(٢)</sup>: (ويحتمل رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، وناصبه (احذف) لأنه يلاقيه في المعنى). أي: في الجملة، وإلا فالحذف أعم من الترخيم.  
قوله (قال الشاعر):

يا حار لا أرمين منكم بدهاية لم يَلْقَهَا سوقة قبلى ولا ملك)<sup>(٣)</sup>

(١) في (ج): (لأنه مفتول له).

(٢) «توضيح المقاصد» ٢١٤/٢.

وناقش المكودي رأي المرادي وأجاز وجهاً خامساً فقال في «شرح المكودي» (٢٢٥): (وزاد المرادي وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً.. وفيه نظر؛ لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى. ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رَخِمَ ترخيماً).

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (١٨٠)، «الدرر» ٤٠٤/١، «شرح المفصل» ٢٢/٢، «المقاصد النحوية» ٢٧٦/٤.

قاله زهير بن أبي سلمى، خاطب به الحارث بن ورقاء، والشاهد في:  
 (يا حار) حيث حذف آخر الكلمة وأبقى الباقي على ما كان عليه،  
 و(السوقة)<sup>(١)</sup> - بالضم: كل من كان دون الملك.

٦٠٩ - وَجَوَّزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا      أَنْتَ بِأَلْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا  
 ٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدَ وَاحْظَلًا      تَرْخِيمٍ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا  
 ٦١١ - إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ      دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْنَادِ مُتِمِّمِ

قوله: (معرفة) من زيادته على النظم في المؤنث بالهاء، والمراد  
 بها فيه المعين؛ ليشمل<sup>(٢)</sup> النكرة المقصودة، نحو: يا ثنا ويا جاري  
 لمعيتين.

قوله: (أما المؤنث بالهاء، فيجوز ترخيمه مطلقاً، أي: سواء كان علماً  
 إلى آخره) فسر الإطلاق بذلك؛ ليبين به أن مراد والده بالإطلاق أنه لا  
 يشترط في المؤنث بالهاء الشروط التي تخص الخالي منها لا أنه لا يشترط  
 فيه شيء أصلاً، وإلا فله كغيره شروط آخر<sup>(٣)</sup>: أن لا يكون نكرة مبهمه كما  
 علم قبيل هذا؛ ليخرج نحو قول الأعمى: يا امرأة، خذي بيدي. وأن لا  
 يكون مضافاً ولا شبيهاً به؛ ليخرج نحو: طلحة الخير، وطلحة جبلًا. وأن  
 لا يكون مختصاً بالنداء؛ ليخرج نحو: فلة، وأن لا يكون مندوباً ولا  
 مستغاثاً؛ ليخرج نحو: يا لعمرة، ونحو: واعمرتا، ونحو: يا لجعفر،  
 ونحو: واجعفرًا.

قوله: (قال الراجز:

(١) «لسان العرب» (سوق) ٤٣٧/٦.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢١٦/٢: (شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء  
 العلمية؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه).

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢١٥/٢ - ٢١٦.

جاري لا تستنكري، عذيري<sup>(١)</sup>

قاله العجاج وتاماه:

سيري وإشفاقي على بعيري

والشاهد في (جاري) أصله يا جارية، و(العذير)<sup>(٢)</sup> - بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة: الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر فيه إذا فعله، أي: لا تنكري علي هذا الأمر الذي أحاوله معذورًا فيه، وأنا مسافر ومشفق على بعيري، و(سيري) بدل من (عذيري)، والواو في (وإشفاقي) للعطف أو بمعنى (مع).

قوله: (وقالوا: ياشا اذْجُني، أي: يا شاة أقيمي)، يقال: دجن بالمكان يدجن دجونًا: أقام به. قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>.

قوله<sup>(٤)</sup> (وأن نحو عقنباة)، هي ذات مخالِب حداد، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ومنه المركب من جملة)، أي: من العلم الذي لا يرخم، أي: إلا على لغة قليلة تأتي.

قوله: (ومنه المركب تركيب المزج)، أي: من العلم الذي يرخم.

---

(١) الرجز للعجاج في «ديوانه» ٣٣٢/١، «الكتاب» ٢٣١/٢، «خزانة الأدب» ١٢٥/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٤٦١/١، «شرح التصريح» ١٨٥/٢، «المقاصد النحوية» ٢٧٧/٤، «المقتضب» ٢٦٠/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٠٢/٣، «شرح الأشموني» ٦٤/٣، «عمدة الحفاظ» (٢٩٦).

(٢) «لسان العرب» (عذر) ١٠٢/٩.

(٣) «الصحاح» (دجن) ٣٨٩/١.

(٤) قال ابن الناظم: (وأن نحو «عقنباة» لو رُحِّمته لم تحذف منه مع الهاء شيئًا؛ لأنَّ هاء التأنيث في حكم الانفصال، فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها...).

(٥) «الصحاح» (عقنب) ١٣٤/٢.

قوله: (إلا أن هذا النوع إنما يرخم بحذف عجزه)، أي: كما سيأتي في كلام الناظم.

قوله (نحو: غزنيق)<sup>(١)</sup>: هو من طير الماء طويل العنق، ومحل الخلاف في الياء والواو إذا لم تدلا على معنى، وإلا فيجوز حذفهما اتفاقاً نحو: مصطفين ومصطفون، علمين، نبه عليه ابن هشام<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>.

٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا      إِنَّ زَيْنْدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكْمَلًا  
٦١٣ - أَزْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي      وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَشَحَّ قُفِي

قوله: (وتبعها) تأكيد لما قبله.

قوله: (في نحو: هبيخ)<sup>(٤)</sup>: هو الغلام الضخم.

قوله: (وقنور)<sup>(٥)</sup>: هو الضخم الرأس، يقال: بعير قنور، ويقال: هو الشرس الصعب من كل شيء. قاله الجوهري.

٦١٤ - وَالْعَجْرُ اخْذِفِ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلِّ      تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرُو نَقَلِّ

قوله<sup>(٦)</sup>: (فعلم أن جوازه على لغة قليلة) رده أبو حيان<sup>(٧)</sup> بأن سيويه لم ينص على ترخيمه. بل قال<sup>(٨)</sup>: من العرب من يفرد، فيقول: يا تأبط

(١) «لسان العرب» (غرنق) ٦١/١٠.

(٢) «أوضح المسالك» ١٠٦/٣.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١٠٦/٣: (وبخلاف نحو غزنيق وفزعون علماً؛ لعدم مجانسة الحركة، ولا خلاف في نحو مُصْطَفَيْنِ ومصطفين؛ لأن أصلهما مصطفيون ومصطفين فالحركة المجانسة مقدرة).

(٤) «لسان العرب» (هبيخ) ٣٧/١٥.

(٥) «الصحاح» (قنر) ٣٤٥/٢.

(٦) قال ابن الناظم ٤٢٦/١: (وأكثر النحويين لا يجيز ترخيم المركب من جملة، وهو جائز...).

(٧) انظر: «الارتشاف» ٢٢٣٠/٥، «توضيح المقاصد» ٢٢٤/٢، «شرح الأشموني» ٧٤/٣.

(٨) «الكتاب» ٢٦٩/٢.



أقبل، فلم ينص على أنه ترخيم ولا نعلم خلافاً عن أحد من النحويين: أن المحكي يرخم.

قوله: (هو اسم سيبويه)، أي: سيبويه<sup>(١)</sup> لقبه، وكنيته أبو بشر.

٦١٥ - وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَفْعِلَ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ  
٦١٦ - وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تُمَمًا  
٦١٧ - فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي تُمُودَ يَا تُمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِبِا  
٦١٨ - وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسَلِمَةَ وَجُوزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلَمَةَ

قوله: (فلا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف)، أورد<sup>(٢)</sup> عليه ما كان مدغمًا في المحذوف بعد ألف. فإنها<sup>(٣)</sup> كان له حركة أصلية حرك بها، نحو: مضار وتحاج، تقول: يا مضار بالكسر إن كان اسم فاعل، وبالفتح إن كان اسم مفعول، و: يا تحاج بالضم؛ لأن أصله: تحاجج، وإن كان أصله السكون حرك بالفتح نحو: اسحار: اسم لنبت تقول فيه: يا اسحار بفتح الراء.

قوله: (كما في نحو: أدلٍ وأجرٍ) جمع دلو وجرو، وإنما امتنع على المذهب الثاني فيما ذكره يا ثمو؛ لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، وخرج بالاسم الفعل، نحو: يدعو وب(المعرب) المبني نحو هو وب(الضم) نحو: دلو وعزو، وب(اللزوم) نحو: هذا أبوك.

قوله: (صَمَيَان)<sup>(٤)</sup>: هو التقلب والتوثب، ويقال: رجل صميان، أي: شجاع.

قوله: (وعلاوة)<sup>(٥)</sup>: هي ما علي به على البعير بعد تمام الوقر، أو علق عليه نحو السقاء.

(١) في (ج): وسيبويه.

(٢) أوردته المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٢٥.

(٣) في (ج): (فإنه إن).

(٤) «لسان العرب» (صمى) ٧/٤١٥.

(٥) «لسان العرب» (علو) ٩/٣٨٢.

٦١٩ - وَلَاضْطِرَارٍ رَخْمُوا دُونَ نِذَا مَا لِنُنْذَا يَضْلُحُ نَخْوُ أَخْمَدًا

قوله<sup>(١)</sup>: (فمن ذلك قول امرئ القيس: لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره<sup>(٢)</sup>).

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر).

(طريف) خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره (نعم الفتى) والشاهد في (ابن مال)، و(تعشو)، أي: تسير في العشاء، أي: الظلام. والضمير في (ناره) للفتى أو لطريف على الإعراب الثاني؛ لأنه مقدم حكماً، و(الخصر)<sup>(٣)</sup> بمعجمة فمهملة مفتوحتين: شدة البرد، وما وقع في «شرح الشواهد الصغرى» للعلامة العيني من أنه بمهملتين، سهو.

قوله (وأنشد:

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما<sup>(٤)</sup>

قاله جرير، و(رماما)<sup>(٥)</sup> خبر (أضحت) جمع: رمة بالضم، وهي: القطعة البالية من الحبل، وقيل: جمع رميم، و(شاسعة)، أي: بعيدة، و(أماما) اسم (أضحت) الثانية، وفيه الشاهد: حيث رخم في غير النداء

(١) قال ابن الناظم: (قد يضطر الشاعر فيرخم ما ليس منادى، لكن بشرط كونه صالحاً لأن يُنادى...).

(٢) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (١٤٢)، «الكتاب» ٢/٢٥٤، «تذكرة النحاة» (٤٢٠)، «الدرر» ١/٣٩٧، «شرح التصريح» ٢/١٩٠، «المقاصد النحوية» ٤/٢٨٠.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٠٩، «شرح الأشموني» ٣/٧٨، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٧٠، «معجم الهوامع» ٢/٧٥.

(٣) «لسان العرب» (خصر) ٤/١٠٩.

(٤) البيت لجرير في «ديوانه» (٥٠٢)، «الكتاب» ٢/٢٧٠، «خزانة الأدب» ٢/٣٦٥، «شرح التصريح» ٢/١٩٠، «المقاصد النحوية» ٤/٢٨٢، ٣٠٢.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/٣٠٣، «أوضح المسالك» ٣/١١٠، «شرح عمدة الحفاظ» (٣١٣).

(٥) «لسان العرب» (رمم) ٥/٣٢٣.

للضرورة؛ إذ أصله: أمامة اسم امرأة، وعلى رواية المبرد: وما عهد كمهدك  
يا أمام. لا شاهد فيه.

قوله (وأنشد سيبويه أيضًا:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِذَا أَشْتَقَّ لِرؤَيْتِهِ      أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عِلْمُوا)<sup>(١)</sup>

قاله قيس بن قمناء التميمي، والشاهد في أوله.

قوله (ومن ههنا خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول الراجز:

قواطنًا مكة من وُزِقِ<sup>(٢)</sup> الحَمِي)

تقدم بيانه في إعمال اسم الفاعل، وروي بدل (قواطنًا): أوالفًا، وهو  
ما حكاه الشارح ثَمَّ، والشاهد في (الحمي) إذ أصله الحمام، فقيل: إنه  
رخمه؛ للضرورة، وخطئ بأنه لا يصلح للنداء فليس من الترخيم، وإنما  
حذفت الميم، وقلبت الألف ياء، والفتحة كسرة، كما مر ثم أيضًا<sup>(٣)</sup>.



(١) البيت لابن قمناء في «الكتاب» ٢/٢٧٢، «الدرر» ١/٣٩٨، «شرح التصريح» ٢/١٩٠،

«المقاصد النحوية» ٤/٢٨٣، «شرح أبيات سيبويه» ١/٥٢٧.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/٣٥٤، «شرح الأشموني» ٣/٨٠، «همع الهوامع» ٢/٧٦.

(٢) ورد بهامش (ب): وُزِقِ بضم الواو جمع ورقاء.

(٣) ساقطة من (ب).



## الاختصاص

٦٢٠ - الإِخْتِصَاصُ كِنِدَاءٌ دُونَ يَأْ كَأَيْهَا الْفَتَى بِإِثْرٍ اِرْجُونِيَا  
٦٢١ - وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّ أَلْ كَمِثْلٍ نَحْنُ الْعُرْبُ أَسْحَى مَنْ بَدَلْ

\* \* \*

## الاختصاص

هو ما جيء به على صورة هي لغيره؛ توسعاً كما يرد الخبر بصيغة الطلب وعكسه كما بينه الشارح، والباعث على الاختصاص: فخر أو تواضع أو زيادة بيان، والمخصوص: اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشاركه فيه غيره، وذلك الاسم ثلاثة أنواع - كما نبه عليها الشارح بعد:

الأول: أيها وأيتها<sup>(١)</sup>، نحو: (أنا أفعل كذا أيها الرجل)، و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)<sup>(٢)</sup>، و(أيها) مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بـ(أل) واجب الرفع على ما مر في النداء.

(١) من «شواهد الكتاب» ٢٣٢/٢.

(٢) من «شواهد الكتاب» ٢٣٢/٢، «أوضح المسالك» ١١١/٣، «شرح التصريح» ١٩٠/٢.

الثاني: المعرف بـ(أل) كقولهم: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)<sup>(١)</sup>.

الثالث: المعرف بالإضافة إلى المعرف بـ(أل)، نحو: «نحن<sup>(٢)</sup> معاشر الأنبياء لا نورث»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومن ذلك)، أي: من استعمال الخبر بلفظ الطلب، وإنما فصله بـ (من) لأنه ليس بطلب حقيقة، بل يشبهه، فقوله: (بلفظ النداء)، أي: بلفظ كلفظ<sup>(٤)</sup> النداء بقرينة كلامه الآتي.

وقول الناظم: (كنداءٍ دون يا)، ولو قال: ومن هذا، بدل قوله (ومن ذلك) كان أوضح.

قوله: (غير مقيد بمحل إعراب)، أي: بل قد يكون في محله، نحو: ارجوني أيها الفتى؛ إذ جملة الاختصاص فيه حال، وقد لا تكون في محله نحو: نحن العرب أسخى من بذل، إذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الإعراب.

قوله: (ومع ذلك فهو مخالفه من ثلاثة أوجه... إلى آخره)، قال المرادي<sup>(٥)</sup>: قلت: ووجه رابع وهو: أن (أيًا) توصف في النداء باسم

---

(١) من «شواهد الكتاب» ٢/٢٣٤، «أوضح المسالك» ٣/١١١، «شرح التصريح» ٢/١٩١، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٧٣.

(٢) في هامش الأصل: قال الحفاظ: (نحن) غير موجود، وإنما الموجود في «السنن الكبرى» لأبي داود: «إننا معاشر الأنبياء لا نورث».

(٣) الحديث من شواهد «أوضح المسالك» ٣/١١١، «شرح التصريح» ٢/١٩١، «شرح ابن عقيل» ٢/٢٧٣.

أخرجه البخاري في كتاب السنة، باب: فرض الخمس، الحديث ٢. وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ: «لا نورث، ما تركناه فهو صدقة»، حديث ٧٥٩/٥٢.

(٤) في (ج): (كلفظك).

(٥) انظر: «توضيح المسالك» ٢/٢٣٣.

الإشارة بخلافه هنا. ووجه خامس وهو: أن المازني أجاز نصب صفة (أي) في النداء، وهنا يجب الرفع بلا خلاف، وزاد ابن هشام<sup>(١)</sup> على ذلك أشياء آخر.

قوله: (ولا يبتدأ به في الكلام)، أي: بل إنما يقع في أثنائه أو بعد تمامه، كما مثل لهما الناظم.



---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المقاصد» ١١١/٣ - ١١٢: (الثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه، والغالب كونه ضمير تكلم، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل.  
والرابع والخامس: أنه يقل كونه علماً، وأنه ينصب مع كونه مفرداً...).



## التحذير والإغراء

٦٢٢ - إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ      مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَبَارَهُ وَجَبَّ  
٦٢٣ - وَذَوْنَ عَطْفٍ ذَا إِيَّاءٍ أَنْسَبُ وَمَا      سِوَاهُ سَتَرٌ فِغْلِيهِ لَنْ يَلْزَمَا  
٦٢٤ - إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ      كَالضُّيُغَمِّ الضَّيْغَمِ يَا ذَا السَّارِي

\* \* \*

### التحذير والإغراء

التحذير: يكون بثلاثة أشياء: بـ(إياك) وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، نحو: (نفسك والأسد)، وبذكر المحذر منه نحو: (الأسد)، وسيأتي بيانها في كلامه.

قوله: (يجب الاحتراز منه)، قال ابن هشام: (لا حاجة إليه).

قوله: (فهو)، أي: (إيًّا) كما صرح به بعد، وسكت عن المحذر منه؛ لأن فيه تفصيلاً؛ لأنه إن كان بعطف - ولا يكون إلا بالواو - ففي ناصبه خلاف يأتي بيانه، أو بدونه، فيجوز حره بـ(من) ونصبه بإضمار، فعل آخر جائز الإضمار أو بفعل يتعدى إلى مفعولين، كما أشار إليه الشارح بقوله بعد، (تقديره: احذر الأسد، فالقول بأنه لا يحذف العاطف بعد (إياك) إلا والمحذر مجرور بـ(من) نحو: إيَّاك من الشر منتقد قوله: (نحو: إيَّاك

والشر) أصله<sup>(١)</sup>: احذر تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني، ثم الثاني وأنيب عنه ما أضيف هو إليه، فانتصب وانفصل. وقيل<sup>(٢)</sup>: أصله: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، وعليهما فهو من عطف المفردات، وقيل<sup>(٣)</sup>: إنه منصوب بفعل آخر مضمرة، فهو من عطف الجمل، والحق جواز كل من الأمرين.

قوله: (فإياك، إياك المراء)<sup>(٤)</sup>، تاممه: فإنه إلى الشر دعاء، وللشر جالب، والشاهد فيه ظاهر، و(المراء): المجادلة.

قوله: (كان المحذر منصوباً)، سكت عن المحذر منه هنا، كما سكت عنه في التحذير بـ(إيا) لما مرَّ ثم فيما يظهر.

قوله: (رأسك رأسك)، فيه تنبيه على أنه قد يكتفي بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه، كعكسه الآتي في كلامه، وسيأتيان معاً في كلامي.

قوله: (في مثال التكرار نحو: الأسد الأسد)، وهو معنى قول النظم: كالضيغم الضيغم).

٦٢٥ - وَشَدُّ إِيَايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَضْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

قوله<sup>(٥)</sup>: (إيائي وأن يحذف أحدكم الأرنب)، أي: نحني عن حذف الأرنب، ونحو أنفسكم عن حذف الأرنب. أي: هذا أصله، فاكتمى منه أولاً

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٣٤، «شرح الأشموني» ٣/٨٥، «معجم الهوامع» ٢/٢٢٢.  
(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٣٤: (وهذا مذهب أكثر النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور).

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٣٤: (وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة. فهو عندهم من قبيل عطف الجمل).

(٤) وهو للفضل بن عبد الرحمن في «خزانة الأدب» ٣/٦٣، وله أو للعربي في «حماسة البحتري» (٢٥٣)، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٢٤، «الخصائص» ٣/١٠٢، «شرح الأشموني» ٣/٨٥، «شرح التصريح» ٢/١٢٨، «شرح المفصل» ٢/٢٥، «المقاصد النحوية» ٤/١١٣، ٣٠٨، «المقتضب» ٣/٢١٣.

(٥) قال ابن الناظم ١/٤٣٣: (وشدُّ التحذير بـ«إيائي»...).



بذكر المحذر، وهو: إياي، وثانيًا بذكر المحذر منه، وهو: أن يحذف أحدكم الأرنب، والقول المذكور قول<sup>(١)</sup> عمر رضي الله عنه.

قوله<sup>(٢)</sup>: (فإياه وإيا الشواب)، أي: فليباعد نفسه عن النساء الشواب وليباعدهن عنه، أو فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب.

٦٢٦ - وَكُمُحَذِّرٍ بِلَا إِيَّائِنا اجْمَلًا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا

قوله: (كقول الشاعر:

أخاك، أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح)<sup>(٣)</sup>

قاله مسكين الدارمي<sup>(٤)</sup>، والشاهد فيه ظاهر، والهجاء: الحرب، يمد ويقصر، وهو هنا بالقصر.

قوله: (إن المكرر قد يرفع في التحذير والإغراء) مثله فيهما المتعاطفان، كما أشار إليه بكلام الفراء<sup>(٥)</sup>، ولو ذكر قبله المتعاطفين مع

---

(١) وهو من «شواهد الكتاب» ٢٧٤/١، «أوضح المسالك» ١١٣/٣، «شرح التصريح» ١٩٤/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٧٥/٢.

وتمامه: لِيُذَكِّرْ لَكُمْ الْأَسْلَ وَالرِّمَاحَ وَالسَّهَامَ، وإيائي وأن يحذف أحدكم الأرنب).

(٢) قال ابن الناظم ٤٣٣/١: (وأشد منه قول بعضهم...).

(٣) وهو من «شواهد الكتاب» ٢٧٩/١، «أوضح المسالك» ١١٣/٣، «شرح التصريح» ١٩٤/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٧٥/٢، «الإنصاف» ٦٩٧/٢.

(٤) البيت في «ديوانه» (٢٩)، «خزانة الأدب» ٦٥/٣، «الدرر» ٣٦٩/١، «شرح أبيات سيويه» ١٢٧/١، «شرح التصريح» ١٩٥/٢، «المقاصد النحوية» ٣٠٥/٤، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال (٢٦٩).

وبلا نسبة في «الكتاب» ٢٥٦/١، «الإنصاف» ٤٦٥/٢، «أوضح المسالك» ١١٥/٣، «الخصائص» ٤٨٠/٢، «الدرر» ٣٩٠/٢، «همع الهوامع» ٢٦/٢.

(٥) قال ابن الناظم ٤٣٤/١: (قال الفراء في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقَيْنَهَا﴾ نصب الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب. ولو رفع على إضمار هذه ناقة لجاز. فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير.

انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢٦٨/٣، «ارتشاف الضرب» ٤٨٠/٣.

المكرر، كان أظهر في الاستدلال به. مثال المكرر في التحذير: الأسد، الأسد، وفي الإغراء: السلاح، السلاح. ومثال المتعاطفين في التحذير: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وفي الإغراء: السلاح والخيل، وأنشد:

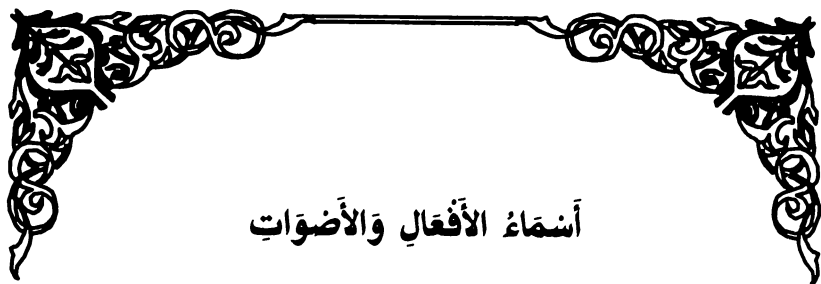
إن قوماً منهم عمير وأشبا      ه عمير منهم السفاحُ  
لجديرون باللقا إذا قا      ل أخو النجدة السلاح السلاح<sup>(١)</sup>

(لجديرون)، أي: لحريون، خبر (إن)، و(السلاح) مقول القول. وفيه الشاهد؛ إذ أصله: خذ السلاح، ثم حذف الفعل، ورفع (السلاح) خبراً مبتدأً محذوف، و(النجدة) - بكسر النون: الشجاعة.



---

(١) البيتان بلا نسبة في «الدرر» ١/٣٦٩ - ٣٧٠، «شرح الأشموني» ٣/٨٨، «المقاصد النحوية» ٤/٣٠٦، «معجم الهوامع» ٢/٢٧، «الخصائص» ٣/١٠٢.



## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

٦٢٧ - مَا نَابَ عَنِ فِعْلِ كَشْتَانٍ وَصَهْ هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهْ

\*\*\*

### أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

قوله: (ومه بمعنى اكفف) صحيح على ما قيل: إنه سمع في اكفف: إنه يتعدى ولا يتعدى، وبه يرد قول المرادي<sup>(١)</sup>: مه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف؛ لأنه متعد، ومه لا يتعدى، ولو سلم ما قاله فلا نسلم أنه يمتنع تفسير غير المتعدي بالمتعدي وبالعكس، كما لا يمتنع أن يكون أحد المترادفين متعدياً، والآخر بخلافه، والموقع له في ذلك قولهم: اسم الفعل يعمل عمل فعله، ولعلمهم جروا فيه على الغالب، أو أنه يعمل عمل فعله، وإن<sup>(٢)</sup> ساواه في التعدي وغيره.

قوله: (كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة)، أي: غير معمولة للاسم والفعل، وإلا فالأفعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم.

(١) «توضيح المقاصد» ٢/٢٤١.

(٢) في (ج): (وإن) بدون الواو.

قوله: (بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل)، أي: وبخلاف الصفات، نحو: أقاتم الزيدان؟

٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلَ كَامِينَ كَثُرَ وَعَبِيرُهُ كَوِي وَهَيْهَاتَ نَزُرُ

قوله<sup>(١)</sup>: (أغر) من أغريت. قال الجوهري<sup>(٢)</sup>: وإذا أغريته بالشيء قلت: وبها.

قوله: (وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل) هو بمعنى الأول متعدد بنفسه، وبمعنى الثاني متعدد بعلى، وبمعنى الثالث متعدد بالباء أو بآلى، وسيأتي ذلك بدون ذكر (إلى) في كلامه.

قوله: (وقاس عليه الأخفش)، أي: فقال<sup>(٣)</sup>: قرطاس<sup>(٤)</sup> وسرهاف ودحراج، قياساً على قرقار.

قوله: (ووشكان وسرعان) كل منهما مثلث الأول.

٦٢٩ - وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ  
٦٣٠ - كَذَا رُوِيَ بَلَّةً نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَضْرَبِينَ

قوله: (أو حرف جر مع مجروره) ليوافق كلام غيره، ويحتمل إبقاؤه

(١) قال ابن الناظم (٤٣٥) (وَوَيْهَا بِمَعْنَى أَغْرٍ).

(٢) «الصحاح» (غرو) ١٩٧/٢.

(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢٢٩٠/٥: (وأما ما جاء على (فَعْلَال) فَسَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: قَرْقَارٌ، وَعَرْعَارٌ، وَجَرْجَارٌ، وَهِيَ عِنْدَ سَبْيُوهِ وَالْأَخْفَشِ مِنْ فَعْلَلِ الَّتِي هِيَ فَعْلٌ، وَقَاسَ عَلَيْهَا الْأَخْفَشُ، فَأَجَازَ قَرْطَاسٌ وَأَخْرَاجٌ مِنْ قَرْطَاسٍ وَأَخْرَجٌ، وَمَتَعَ سَبْيُوهِ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى ذَلِكَ.

وذهب أبو العباس إلى أَنَّ قَرْقَارَ وَعَرْعَارَ لَيْسَا مِنْ (قَرْقَر). وَلَا (عَرْعَر) وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ اسْمَ فَعْلٍ مَسْمُوعًا مِنْ رَبَاعِي، وَ(قَرْقَار) عِنْدَهُ حِكَايَةٌ عَنِ صَوْتِ الرَّعْدِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

يُسْمَأُهِ وَالْيُسْرَى عَلَى الثُّرثَارِ قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصُّبَا قَرْقَارِ  
وانظر: «شرح الأشموني» ٩٢/٣.

(٤) في (ج): وقرطاس.

على ظاهره، وإن كان ذكر المجرور شرطًا؛ لاختلافهم في كاف<sup>(١)</sup> (عليك) وأخواته، في أنها في محل نصب أو محل رفع أو محل جر، وهو مذهب البصريين، وهو الصحيح؛ لأن الأخفش، روى عن عرب فصحاء: (على عبدالله زيدًا)، بجر عبدالله، فتبين أن الضمير مجرور المحل، وذهب ابن بابشاذ<sup>(٢)</sup> إلى أنها حرف خطاب، فلا محل لها من الإعراب، وبما نقله الأخفش عَلِمَ وَهُمْ مَنْ فِهِمْ أَنْ (عليّ) في: علي عبدالله، جارة لياء المتكلم لا لـ(عبدالله)، حتى بنى عليه أن (عبدالله) عطف بيان أو بدل من الياء.

قوله: (بمعنى تنخ)<sup>(٣)</sup>، قياس ما قبله وما بعده، وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر، فيقال: نحني، وفي نسخة: انتح<sup>(٤)</sup>، بالأمر، وعليها لا إشكال.

قوله: (وله)، أي: لرويد في حالة استعماله في الأمر استعمالان؛ لثلاث يتكرر ثانيهما: الآتي في كلامه، لو جعل خبرًا مع ما مر فيه.

قوله: (نحو: رويد زيد)، أي: أمهل كإمهال زيد، وهو مثال للمضاف، ومثال المنون: رويدًا (زيدًا)<sup>(٥)</sup> كما في نسخة، أي: أمهل زيدًا.

قوله: (وغير مضافة)، أي: بلا تنوين؛ لأنها لا تنون، كما نبه عليه بعد.

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٤٤/٢، «شرح الأشموني» ٩٧/٣ - ٩٨، «همع الهوامع» ١٠٩/٣، «الارتشاف» ٢٣١٠/٥.

(٢) طاهر بن أحمد بن باب شاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم. كان له حلقة اشتغال بجامع مصر ثم تزهد وانقطع. مات سنة تسع وستين - وقيل: أربع وخمسين وأربعمائة. من تصانيفه: «شرح جمل الزجاجي»، «المحتسب في النحو»، «شرح النخبة»، وغير ذلك.

«بغية الوعاة» ١٨/٢ - ١٩.

(٣) في (ج): (أنتحى).

(٤) في (ج): (التجى).

(٥) ساقطة من (ب).

٦٣١ - وَمَا لَمَا تَتُّوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْزَ مَا لِيْذِي فِيهِ الْعَمَلُ

قوله: (ما هو في معنى المتعدي) جروا فيه على الغالب، أو مرادهم: (الغالب)<sup>(١)</sup> المتعدي دائماً؛ لثلا يرد مه، فإنه لا ينصب مع أنه في معنى المتعدي، وهو اكفف على ما مر.

تنبیه:

في (عليك) ونحوه ضمير رفع مستتر، هو الفاعل كما علم من كلام الشارح<sup>(٢)</sup>، وصرح به غيره.

٦٣٢ - وَاخْكُمْ بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُتَوَّنُ مِنْهَا وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

قوله: (فما تجرد من التنوين معرفة) المراد بالتعريف هنا تعريف (أل) الجنسية، فالمراد في (صه) مثلاً بالمعرفة الإشارة إلى حقيقة السكوت والنكرة الإشارة إلى فرد من أفرادها.

قوله: (في أسماء الأصوات كهلا للخيل)، أي: لزجرها، وقد يستحث بها العاقل لتزيله منزلة غيره. كقول النابغة: ألا حيا ليلي وقولا لها هلا.

٦٣٣ - وَمَا بِهِ خُوْطِبَ مَا لَا يَغْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ  
٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَقَبٍ وَالزَّمُ بِنَا السُّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ

قوله: (وهيد، وهيد) بفتح الهاء في الأول وكسرهما في الثاني وفتح الدال فيهما، (وهاد وعاه) بكسر آخرهما.

قوله: (وحوب) بالمهملة وتثليث الباء أو بالجيم وبالمثناة الفوقية على

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال ابن الناظم (٤٣٦): (في الدلالة على معنى الفعل وتحمل ضمير الفاعل).

وقال الأشموني في شرحه ٩٨/٣: (فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية...). وانظر: «مع الهوامع» ١٠٢/٣، «الارتشاف» ٢٣١٠/٥.

ما سيأتي في الشعر، لكن الأول لجزر الإبل، والثاني لدعائها لورودها الماء.  
قوله: (وحابي وهاب) كما في نسخة بكسر آخرهما (وهيج) هو بكسر  
الهاء مع إسكان الجيم وكسرها.

قوله: (للبعير) مشكل؛ لأن البعير يشمل الذكر والأنثى، وقد ذكر قبله  
للإبل الشاملة لهما ألفاظاً غير ما ذكره هنا للبعير، فالوجه أن يقال: أن (هيج  
وعاج وحل) للناقاة. وبها عبر في «التسهيل»<sup>(١)</sup>، وأن (هاب<sup>(٢)</sup>)، وجاء) كما  
في نسخة للذكر من الإبل، وإن عبر عنه في «التسهيل» بالبعير في مقابلة  
الناقاة.

قوله: (وإس وهس) بكسر أولهما مع فتح آخرهما وكسره وتشديده  
فيهما، و(هج) بفتح أوله مع كسر ثانيه وإسكانه وتشديده فيهما. و(هج)  
الثاني بفتح أوله مع إسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما. و(وح)  
بإسكان المهملة، و(عيز) للعنز بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره.

قوله: (كاو للفرس) الذي روي بخط أبيه أو بالمد وضم الواو،  
و(دوه) بفتح المهملة أكثر من ضمها، وسكون الواو وكسر الهاء.

قوله: (والربع هو الفصيل ينتج في الربيع، وهو أول النتاج) قاله  
الجوهري<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وبس) هو بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها.

قوله: (وجئ للإبل الموردة)، أي: لدعائها لتشرب.

قوله: (وتاء للئيس المنزى)، أي: الذي يراد إنزاؤه على الأنثى.

قوله: (ونخ) هو بكسر النون وإسكان الخاء مخففة ومشددة.

قوله: (المناخ)، أي: الذي يراد إناخته.

(١) «التسهيل» (٢١٣).

(٢) في (ب): حاب.

(٣) «الصحاح» (ربيع) ٤٦٠/١.

قوله: (وهدع لصغار الإبل المسكنة)، أي: التي يراد تسكينها من نفاها.

قوله: (وتشؤ) هو بضم التاء مع فتح الشين وضمها وهمز ساكن آخره.

قوله: (ودج للدجاج) هو بفتح الدال، وإسكان الجيم مخففة.

قوله: (وقوس) هو بضم القاف وكسر السين.

قوله: (وماء للظبية) أي: لحكاية صوتها إذا دعت ولدها، وهو بالمد والهمز. وقال الرضي<sup>(١)</sup>: إن ميمه مماله، وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الألف.

قوله: (وشيب) بكسر الشين والباء (وعيط) بكسر أوله مع كسر آخره وفتح، وكذا (إيلخ) بالخاء المعجمة.

وقوله: (للمتلاعبين)، أي: لحكاية ما يظهر من الأصوات واللغظ بينهم.

قوله: (وخاز باز) اسمان جعلتا اسمًا واحدًا وبنيا على الكسر وكذا (خاق باق) و (قاش ماش).

قوله: (للقماش)، أي: لصوته إذا طوي، فقوله: (كأنه سمي باسم صوته) غير مناسب، وكأنه أراد بيان<sup>(٢)</sup> المناسبة بين اسم الشيء واسم صوته في الحروف.

قوله: (وقد تقدمت العلة في ذلك)، أي: وهي كون المذكورات عاملة غير معمولة.

(١) «شرح الرضي» ٨٢/٢.

(٢) ساقطة من (ج).



قوله: (قال الشاعر:

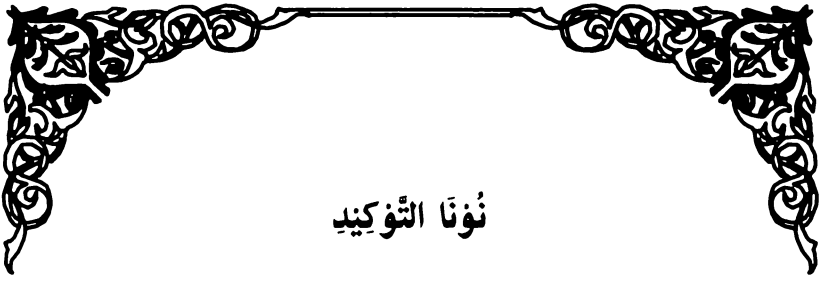
دَعَاهُنَّ رَدْفِي فَأَزَعَوَيْنَ لَصَوْتِهِ      كَمَا رُغَّتْ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءُ الصَّوَادِيَا<sup>(١)</sup>)

الردف: الرديف، وهو فاعل (دعا). (فارعوين)، أي: الإبل، أي: رجعن وفزعن. و(ما) مصدرية. و(رغت) من الروع<sup>(٢)</sup>، أي: الفزع. والشاهد في، قوله: (بالجوت) حيث أعرب بالكسر، وبني على الفتح، وهو بالمهملة والموحدة: لفظ يزرع به الإبل، ويقال بالجيم، والمثناة الفوقية واستصوب. و(الظماء) بكسر الظاء المعجمة جمع ظمئ، من ظمئ يظمأ إذا عطش، و(الصوادي) جمع صادية، من الصدى، وهو العطش أيضًا.



---

(١) البيت لعريف القوافي في «خزانة الأدب» ٣٨١/٦، «المقاصد النحوية» ٣٠٩/٤، وبلا نسبة في «شرح التصريح» ٢٠٢/٢، «شرح المفصل» ٧٥/٤.  
(٢) «لسان العرب» (روع) ٣٧١/٥.



## نونا التوكيد

- ٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِثَوْنَيْنِ هُمَا  
 ٦٣٦ - يُوَكِّدَانِ افْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا  
 ٦٣٧ - أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا  
 ٦٣٨ - وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَا  
 كَثُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا  
 ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا  
 وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَيَبْغَدَ لَأَ  
 وَأَخْرَجَ الْمُؤَكِّدُ إِفْتِخَ كَابِرْزَا

\*\*\*

### نونا التوكيد

قوله: (ونظرهما)<sup>(١)</sup>، أي: مثلهما. قوله: (والمضارع المستقبل) وهو قوله: (ويفعل آتيا)، أي: مستقبلاً، فهو شرط في الثلاثة بعده. وعليه فلا يقال في الطلب: ليقومن زيد الآن، كما يؤخذ من قوله بعد أن النون مختصة بالمستقبل، وبذلك علم أن قوله بعد في مثال الأمر بالمضارع ليقومن زيد. مقيد بالاستقبال، وأن قول النظم (مستقبلاً) تكملة وتأكيد، ويجوز أن يكون هو الشرط في (يفعل) بأقسامه. وأن قوله: (آتيا) ليس معناه مستقبلاً، بل معناه أن يفعل. شرطه أن يأتي ذا طلب إلى آخره، (فآتيا) عامل في (ذا طلب).

(١) في (ج): نظيرهما.

قوله: (أو تحضيضًا) مثله العرض.

قوله: (كقول الشاعر:

هلا تَمَنَّيْ بَوَعْدِ غيرِ مَخْلِقَةٍ كما عهدتك في أيام ذي سلم)<sup>(١)</sup>

الشاهد في قوله: (تمنن) وأصل (تمنن) قبل دخول نون التوكيد (تمنين) فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفًا، فالتقى ساكنان الياء والنون، فحذفت الياء. (وذي سلم) اسم موضع بالحجاز.

قوله: (أو متميًا)<sup>(٢)</sup> كقول الآخر:

فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي أنني امرؤ بك هائم)<sup>(٣)</sup>

الشاهد في (ترينني) حيث أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد التمني، (وأي) بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً. (هائم)، أي: عاشق.

قوله: (أو استفهامًا كقول الآخر:

وهل يمنعني ارتيادي البلا د من حذر الموت أن يأتين)<sup>(٤)</sup>

قاله الأعشى، والشاهد في أوله، (ورتياد البلاد): الطواف بها (وأن يأتين)، أي: من إتيان الموت.

---

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٢٩/٣، «الدرر» ٢٣٥/٢، «شرح الأشموني» ١١٠/٣، «شرح التصريح» ٢٠٤/٢، «المقاصد النحوية» ٢٢/٤، «همع الهوامع» ٦١٢/٢، «الارتشاف» ٦٥٤/٢.

(٢) في (ج): تمنيًا.

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٢٣٥/٢، «شرح الأشموني» ١١٠/٣، «شرح التصريح» ٢٠٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢٣/٤، «همع الهوامع» ٦١٢/٢، «الارتشاف» ٦٥٤/٢.

(٤) البيت للأعشى في «ديوانه» (٦٥٠)، «الكتاب» ١٨٧/٤، «الدرر» ٢٣٦/٢، «شرح المفصل» ٤٠/٩، ٢٨٦، «المقاصد النحوية» ٣٢٣/٤.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١١/٣، «همع الهوامع» ٦١٢/٢، «الارتشاف» ٦٥٤/٢.

قوله: (وقوله) - أي: وكقوله -:

أبعد كندة تمدحن قبيلاً<sup>(١)</sup>، أي: جماعة، ثلاثة<sup>(٢)</sup> فأكثر.

والشاهد في (تمدحن) حيث أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد الاستفهام.

قوله: (وقوله):

فأقبل على رهطي ورهطك نبتحت مساعينا حتى نرى كيف نفعلا<sup>(٣)</sup>

الشاهد في آخره، حيث أكد بالنون الخفيفة؛ لوقوعه بعد الاستفهام، ثم أبدلت النون ألفاً للقافية و(نبتحت) جواب الأمر، أي: نفتش. عن (مساعينا)<sup>(٤)</sup>، أي: فضائلنا ومآثرنا.

قوله: (وقد يخلو من التوكيد بهما كما في قوله:

فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها)<sup>(٥)</sup>.

قاله الأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة مدح بها رهط قيس بن معدي كرب، ويزيد بن عبد المدان الحارثي. وأما أصله: إن ما، فل(إن) شرطية، و(ما) زائدة، أي: فإن تريني، (ولي لمة) جملة حالية، واللمة شعر الرأس دون الجمة، والشاهد في (إما تريني) حيث ترك فيه نون التوكيد بعد

---

(١) صدر البيت: قالت فطيمة حلُّ شِغْرِكَ بِذُحَّة.

وهو لامرئ القيس في «ديوانه» (٢٥٨).

والمقنع في «الكتاب» ٥١٤/٣.

وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٣٨٣/١١، ٣٨٤، «الدرر» ٢٣٦/٢، «شرح الأشموني» ١١١/٣، «شرح التصريح» ٢٠٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٤٠/٤، «همع الهوامع» ٦١٢/٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت للناطقة الجعدي في «شرح أبيات سيويه» ٢٥١/٢.

(٤) وبلا نسبة في «الدرر» ٢٣٧/٢، «شرح الأشموني» ١١٢/٣، «المقاصد النحوية» ٣٢٥/٤، «همع الهوامع» ٦١٢/٢.

(٥) «لسان العرب» (سعى) ٢٧٢/٦.

(إما) الشريطية و(أودي)<sup>(١)</sup>، أي: هلك، وهو يتعدى بالباء كما هنا، والمعنى أن الحوادث أهلكت اللمة، وإنما لم يقل أودت، ليوافق تأسيس القافية، وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي.

قوله: (وقول الآخر:

يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي)<sup>(٢)</sup>

(صاح) منادى مفرد مرخم، والشاهد في (تجدني) مثل الذي قبله. والجدة<sup>(٣)</sup>: السعة في المال، و (الخلان) جمع خليل، والشيم: جمع شيمة، وهي الخلق والطبيعة.

قوله<sup>(٤)</sup>: (إن كان غير مقرون بحرف تنفيس)، حقه أن يقول: كغيره إن كان غير مفصول؛ ليخرج نحو: والله لقد أظن زيدًا منطلقًا. فلا يؤكد بالنون.

قوله: (ومنع البصريون هذا الاستعمال) أي: قولك: (والله ليفعل زيد الآن).

قوله: (ويشهد لهم قراءة ابن كثير ﴿لأقسم بيوم القيامة﴾<sup>(٥)</sup> [القيامة: ١] من منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ، أي: لأنا أقسم.

(١) البيت للأعشى في «ديوانه» (٢٢١)، «الكتاب» ٤٦/٢، «خزانة الأدب» ٤٣١/١١، ٤٣٢، ٤٣٣، «شرح أبيات سيبويه» ٤٧٧/١، «شرح المفصل» ٩٥/٥، «المقاصد النحوية» ٤٦٦/٢، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٧٦٤/٢، «أوضح المسالك» ٣/٣، «شرح الأشموني» ١١٦/٣، «شرح المفصل» ٦/٩.

(٢) «لسان العرب» (ودي) ٢٦٠/١٤.

(٣) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٤٣١/١١، «شرح الأشموني» ١٢٨/٣، «شرح التصريح» ٢٠٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٩/٤.

(٤) «لسان العرب» (وجد) ٢١٤/٢.

(٥) قال ابن الناظم ٤٤١/١: (وأما جواب القسم: فإذا كان مضارعًا مثبتًا مستقبلاً وجب توكيده باللام والنون معًا إن كان غير مقرون بحرف تنفيس...).

قوله: (وقول الشاعر أنشده الفراء:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع)<sup>(١)</sup>

الشاهد في (ليعلم) فهو كقوله تعالى (لأقسم بيوم القيامة) على قراءة ابن كثير.

قوله: (ما الزائدة دون إن) خرج به ما الزائدة بعد (أن)، وتقدم حكمها.

قوله<sup>(٢)</sup>: (فمن ذلك قولهم: بعين ما أرينك)<sup>(٣)</sup>، يقال: (ما أرينك)<sup>(٤)</sup> لمن أمر بشيء ففعل هذا كأنني أراك؛ حثًا على ترك البطء، فيعبر عنه: بعين ما أرينك.

قوله: (وقولهم في المثل: ومن عضبة ما ينبتن شكيرها)<sup>(٥)</sup>، حقه أن يقول: وقوله، أي: الشاعر فإن ذلك شعر صدره.

إذا مات منهم ميت سَرَقَ ابنه.

---

(١) انظر «الإتحاف» (٤٢٨).

وهي من شواهد «أوضح المسالك» ١٢٦/٣، «شرح التصريح» ٢٠٣/٢.

(٢) البيت للكُميت بن معروف في «الديوان» (١٧٢)، «خزانة الأدب» ٦٨/١٠، ٧٠، ٣٣١/١١، «معاني القرآن» للفراء ٦٦/١، ١٣١/٢.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١٥/٣، «شرح التصريح» ٢٥٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢٧/٤.

(٣) قال ابن الناظم ٤٤١/١: (أما توكيده بعد (ما) الزائدة فله شيوع في الكلام ما لم يتقدمها (رب) من...).

(٤) من «شواهد الكتاب» ٥١٧/٣، «شرح المفصل» ٥/٩، وابن عقيل ٢٨٤/٢، وهو من الأمثال في «مجمع الأمثال» ١٠٠/١، «جمهرة الأمثال» ٢٣٦/١.

(٥) ساقطة من (ج).

البيت بلا نسبة في «الكتاب» ٧١٥/٣، «أوضح المسالك» ١٣٢/٣، «خزانة الأدب» ٢٢/٤، ٢٨١/٦، «شرح الأشموني» ١١٧/٣، «شرح التصريح» ٢٠٥/٢، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٦٤٣)، «شرح المفصل» ١٠٣/٧، «الارتشاف» ٦٥٩/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٤٠٧/٣، وهو من الأمثال في «مجمع الأمثال» ٧٤/٢، «فصل المقال» (٢٢٠).

يضرب به المثل لمن كان أصلاً تفرع منه غيره، والمعنى إذا مات الأب يسرق ولده شخصه، فيصير كأنه هو. والعضة<sup>(١)</sup>: كل شجر عظيم له شوك، والشكير<sup>(٢)</sup>: ما ينبت حول الشجر من أصله، والشاهد في (ينبتن) حيث أكد بالنون بعد (ما) الزائدة.

قوله: (وقول الشاعر: قليلاً به ما يحمدنك وارث)<sup>(٣)</sup> قاله حاتم الطائي، وتمامه: إذا نال مما كنت تجمع مغنماً. أي: إذا استولى على مالك، و(قليلاً) صفة لمصدر محذوف، أي: حمداً قليلاً، والضمير في (به) للمال في البيت قبله. والشاهد في (يحمدنك) مثل الذي قبله. قوله: (فإن تقدمت على (ما) ربُّ لم يؤكد الفعل بعدها إلا فيما ندر من نحو قول الشاعر:

رُبُّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالِمٍ تَرْفَعُنْ ثُوبِي شِمَالَاتِ)<sup>(٤)</sup>

قاله جذيمة<sup>(٥)</sup> الأبرش. و(أوفيت)<sup>(٦)</sup>، أي: نزلت. و(العلم)<sup>(٧)</sup>: الجيل. و(في) بمعنى (على) والشاهد في (ترفعن) حيث أكد بالنون مع تقدم (ربُّ)

(١) «لسان العرب» (عضا) ٢٦٣/٩.

(٢) «لسان العرب» (شكر) ١٧١/٧.

(٣) البيت لحاتم الطائي في «ديوانه» (٢٢٣)، «الدرر» ٢٤٤/٤، «شرح التصريح» ٢٠٥/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢٨/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣٣/٣، «شرح الأشموني» ١١٧/٣، «همع الهوامع» ٦١٥/٢، «الارتشاف» ٦٥٧/٢.

(٤) البيت لجذيمة الأبرش في «الكتاب» ٥١٨/٣، «خزانة الأدب» ٤٠٤/١١، «الدرر» ١٠١/٢، «الأزھية» (٩٤، ٢٦٥)، «شرح التصريح» ٢٢/٢، «المقاصد النحوية» ٣٤٤/٣، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١٨/٣، «شرح المفصل» ٤٠/٩، «المقتضب» ١٥/٣، «همع الهوامع» ٦١٥/٢، «الارتشاف» ٦٥٨/٢.

(٥) جذيمة بن مالك بن مهم بن غنم التنوخي القضاعي (٣٦٦ق.هـ). ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة وأول من عملت له المجانيق للحرب من ملوك العرب، قتل والد الزباء، فقتله نازراً لأبيها. «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ٦٥٩، «الأعلام» ١١٤/٢.

(٦) «لسان العرب» (وفي) ٣٥٩/١٤.

(٧) «لسان العرب» (علم) ٣٧٣/٩.

على (ما)، وهو نادر، وفاعله (شمالات) جمع شمال: وهي الريح التي تهب من ناحية القطب ومفعوله (ثوبي). وأفاد الشارح بما قاله أن قول الناظم: (وقل بعد ما) محله إذا لم يتقدما (ربّ) وأما إذا تقدمها (ربّ) كان توكيد الفعل بعدها نادرًا. فقلوه: (له<sup>(١)</sup> شيوخ في الكلام)، هو بالنسبة لما شاركها في القلة، وإلا فهو قليل في نفسه.

قلوه<sup>(٢)</sup>: (لأن ربما تُصَيَّرُ الفعل بعدها ماضي المعنى)، تعليل لقوله: (لم يؤكد الفعل بعدها إلا فيما ندر).

قلوه: (وأما توكيده بعد لم فنادر)، حمل قلته في كلام الناظم على الندور، بل نص سيبويه<sup>(٣)</sup> على أنه ضرورة.

قلوه: (قال الراجز:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما)<sup>(٤)</sup>

قاله أبو حيان الفقعسي. ويحسبه، أي: الجبل؛ لأنه يصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات، والشاهد في: (يعلما) حيث أكده بالنون بعد (لم) وهو نادر ثم أبدل منها ألفاً للقافية.

---

(١) في (ج): فله.

(٢) قال ابن الناظم ٤٤٢/١: (وقولهم: «ربما يقولن ذلك» حكاة سيبويه لأنّ ربما...).

(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ٥١٦/٣: (شبهه بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وهي في الجزء أقوى...).

(٤) الرجز للمعجاج في «ملحق ديوانه» ٣٣١/٢.

وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في «خزانة الأدب» ٤٠٩/١١، ٤١١، «المقاصد النحوية» ٨٠/٤، و«لمساور العبسي أو للمعجاج في «الدرر» ٢٤٠/٢.

ولأبي حيان الفقعسي في «شرح التصريح» ٢٠٥/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢٩/٤، أو للدبيري في «شرح أبيات سيبويه» ٢٦٦/٢.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٥١٦/٣، «الإنصاف» ٤٠٩/١، «أوضح المسالك» ١٣٤/٣، «رصف المباني» (٢٢٩)، «سر صناعة الإعراب» ٦٧٩/٢، «شرح الأشموني» ١١٨/٣، «شرح المفصل» ٤٢/٩، «توضيح المقاصد» ٢٥٣/٢.



قوله: (قال الشاعر:

فلا الجارة الدنيا لها تلحينها ولا الضيف فيها إن أناخ مُحَوَّلٌ<sup>(١)</sup>)

قاله النمر بن تولب العتكي. و(الدنيا)، أي: القريبة صفة (الجارّة)، و(لها): أي: جمرة اسم محبوبته، وهو حال، و(تلحينها) خبر (الجارّة) إن ألغيت لا، وخبر (لا) إن أعملت عمل (ليس) من لحيته ألحاه<sup>(٢)</sup>: إذا لمته. وفيه: الشاهد حيث أكد بالنون بعد (لا) النافية، و(فيها) بمعنى (عنها) والضمير لجمرة وتقدير عجز البيت: ولا الضيف محول عنها إن أناخ، أي: نزل.

قوله:

من تشقن منهم فليس بأيب أبداً وقتل بني قتيبة شاف<sup>(٣)</sup>

الشاهد في: (تشقن) حيث أكد بالنون وهو شرط لغير (إما)، وهو مأخوذ من ثقف إذا وجد. والآيب<sup>(٤)</sup>: الراجع. قوله:

(مهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا)<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» (١٠٥)، «المقاصد النحوية» ٣٤٢/٤.  
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١٩/٣، «توضيح المقاصد» ٢٥٥/٢، «الارتشاف» ٦٥٧/٢.  
(٢) «لسان العرب» (لحي) ٢٥٨/١٢.  
(٣) البيت لبنت مرّة بن عاهان في «خزانة الأدب» ٣٨٧/١١، ٣٩٩، «الدرر» ٢٤٤/٢، ولبنت أبي الحصين في «شرح أبيات سيويه» ٢٦٢/٢.  
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣٥/٣، «شرح الأشموني» ١٢١/٣، «شرح التصريح» ٢٥٥/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٨٥/٢، «المقتضب» ١٤/٣، «المقاصد النحوية» ٣٣٠/٤، «همع الهوامع» ٦١٥/٢، «الارتشاف» ٦٥٥/٢، «توضيح المقاصد» ٢٥٥/٢.  
(٤) «لسان العرب» (أوب) ٢٩٤/١.  
(٥) البيت للكميّ بن معروف في «ديوانه» (١٩٠)، «الدرر» ٢٤٥/٢، «شرح أبيات سيويه» ٢٧٢/٢، ونسبه سيويه في «الكتاب» ٥١٥/٣ إلى عوف بن الخرع. وللكميّ بن ثعلبة في «خزانة الأدب» ٣٨٧/١١، «المقاصد النحوية» ٣٣٠/٤. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٢٢/٣، «همع الهوامع» ٦١٥/٢.

قاله الكمييت بن معروف، وفاعل (تشاء) في الموضوعين (فزارة)،  
والشاهد في (تمنعا) أصله تمنعن بنون التوكيد؛ لوقوعه خيرًا، ثم أبدلت  
النون ألفا للوقف.

قوله: (قال الشاعر):

ليت شعري وأشعرنُ إذا ما      قربوها منشورة ودعيت  
ألي الفوز أم عليّ إذا حُو      سبت؟ إني على الحساب مقيت<sup>(١)</sup>

قاله الغساني اليهودي، يعني: ليتني أشعر. والشاهد في: (اشعرن)  
حيث أكد بالنون وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما،  
(وقربوها): أي: الصحيفة المذكورة في البيت قبله، و(منشورة) حال، وكذا  
(دعيت) بتقدير قد، وهمزة (ألي) للاستفهام، و(المقيت) الحافظ الشاهد.

قوله:

(أريت إن جاءت به أنلُودا      مرجلا ويلبس البرودا)<sup>(٢)</sup>  
أقائلن أحضروا الشهودا)

قاله رؤبة، و(أريت) أصله أرايت، والأملود<sup>(٣)</sup> بضم الهمزة  
وبالمهمله: الناعم، والمرجل<sup>(٤)</sup>: المزين، من رجلت شعره إذا سرحته،  
والشاهد في: (أقائلن) حيث أكد بنون التوكيد وهو اسم فاعل، والمعنى:  
هل أنتم قائلون.

(١) البيتان للسموئل بن عادياء في «ديوانه» (٨١)، «الدرر» ٢/٢٤٦، «المقاصد النحوية»

٣٣٢/٤، «شرح الأشموني» ١٢٣/٣، «همع الهوامع» ٦١٦/٢.

(٢) الرجز لرؤبة في «ديوانه» (١٧٣)، «شرح التصريح» ٤٢/١، «المقاصد النحوية»

١١٨/١، وبلا نسبة في «أوضح المسالك»، «الجنى الداني» (١٤١)، «الخصائص»

١٣٦/١، «سر صناعة الإعراب» ٤٤٧/٢، «شرح الأشموني» ١٢٤/٣.

(٣) «لسان العرب» (ملد) ١٣/١٧٥.

(٤) «لسان العرب» (رجل) ٥/١٥٩.

٦٣٩ - وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا  
 ٦٤٠ - وَالْمُضْمَرُ اخْدِفْتُهُ إِلَّا الْأَلْفُ  
 ٦٤١ - فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا  
 ٦٤٢ - وَاخْدِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي  
 ٦٤٣ - نَحْوِ اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا  
 جَائِسَ مِنْ تَحْرُكِ قَدْ عَلِمَا  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ  
 وَالْوَاوُ يَاءٌ كَمَا سَمَّيْنُ سَفِيَا  
 وَوَاوُ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِي  
 قَوْمٌ اخْشَوْنُ وَاضْمُنْ وَقَسْ مُسَوْنَا

قوله: (كالرافع نون الإناث نحو يسعين والمجرد من الضمير البارز)  
 يقتضي عدم حصر نحو ما ذكره فيهما وليس مرادًا.

قوله: (والثاني النون الخفيفة) محله إذا لم يكن المسند إليه ألفًا؛  
 لقوله: (إن الخفيفة لا يقع بعدها ويصح بقاؤه على عمومها؛ نظرًا إلى مذهب  
 يونس) الآتي بيانه في كلامه.

قوله: (فعلوا ذلك مع الألف؛ فرارًا من اجتماع الأمثال) أي: اجتماع  
 فتحات؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا، والألف في تقدير فتحتين  
 وبعدها فتحة.

٦٤٤ - وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنَّ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أَلْفٌ

قوله: (واغرينان)<sup>(١)</sup> هو بالمعجمة والراء، أمر من غريت السهم، أي:  
 طليته بالغراء لا بالزاي أمر من غزوت؛ لأنه حيثئذ يجب أن يقال: اغزونان.

تنبيه: إذا أردنا تأكيد (ترين)، فإن جعلنا الياء ياء مخاطبة والنون علامة  
 الرفع فليس مما نحن فيه، بل يقال: ترين، وإن جعلناها لام الفعل والنون  
 ضميرًا كان مما نحن فيه، فتزاد الألف، فيقال: ترينان.

٦٤٥ - وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا  
 ٦٤٦ - وَاخْدِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدْفٍ  
 ٦٤٧ - وَازْدُدْ إِذَا حَدَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا  
 فِعْلًا إِلَى نُؤْنِ الْإِنَاثِ أَسْنِدًا  
 وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ  
 مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَضَلِ كَأَنَّ عُدْمًا

(١) «لسان العرب» (غرا) ٦٣/١٠.

٦٤٨ - وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَفَقَا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْرِ قِفَا

قوله: (كقوله):

لا تهين الفقير علك أن تر كع يوما والدهر قد رفعه<sup>(١)</sup>

قاله الأضبط<sup>(٢)</sup> بن قريع، والشاهد في: (لا تهين) أصله لا تهينن حذف نون التوكيد بدليل فتح النون الباقية وإثبات الياء، ولو لم يكن أصله ذلك لقال: لا تهن الفقير بحذف الياء وكسر النون، و(علك)، أي: لعلك، وأراد بالركوع انحطاط الرتبة، و(الدهر قد رفعه) جملة حالية. وروي: لا تعادي الفقير. فلا شاهد فيه.

قوله: (فإنها إذ ذاك تحذف)، أي: لشبهها بالتنوين.

قوله: (ويرد ما كان حذف؛ لأجل لحاقها)، أي: لزوال علة الحذف، فإن قلت: لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو (هذا قاضي). مع زوال العلة؟ قلت: يرد فيه أيضًا وإن كان الأكثر خلافه، وعليه فالفرق أن المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة، والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها.

قوله: (قال النابغة الجعدي - هو صحابي رضي الله عنه -:

فمن يك لم يثأر بأعراض قومه فإني ورب الراقصات لأثأرا)<sup>(٣)</sup>

(١) البيت للأضبط بن قريع في «خزانة الأدب» ٤٥٠/١١، ٤٥٤، «الدرر» ٢٨١/١، «شرح التصريح» ٢٠٨/٢، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١١٥١)، «المقاصد النحوية» ٣٣٤/٤، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢٢١/١، «أوضح المسالك» ١٣٧/٣، «رصف المباني» (٢٤٩)، «شرح الأشموني» ١٢٨/٣، «شرح المفصل» ٤٣/٩ - ٤٤، «همع الهوامع» ٦١٨/٢، «توضيح المقاصد» ٢٦٠/٢.

(٢) الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السعدي التميمي، شاعر جاهلي، أساء قومه إليه، فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا كالأخرين، فقال: «لا بكل وإد بنو سعد» فذهب قوله مثلاً. «خزانة الأدب» ٤٥٥/١١، «الأعلام» ٣٣٤/١.

(٣) البيت للنابغة الجعدي في «ديوانه» (٧٦)، «الكتاب» ٥١٢/٣، «شرح أبيات سيبويه» ٢٥٠/٢، «المقاصد النحوية» ٣٦٦/٤.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣، «شرح المفصل» ٣٩/٩.

أي: فمن لم ينتعر لأعراض قومه بالهجو والذب عنها، فإني قد هجوت من هجاهم وانتصرت لهم؛ حفظًا لأعراضهم، جمع عرض وهو ما يحميه الرجل من أن يسلب فيه، (والراقصات)<sup>(١)</sup>: الإبل فإنها تهز أطرافها في مشيها كأنها ترقص، والشاهد في (لأثارا) أصله لأثارن فلما وقف عليه أبدل النون ألفًا كما في ﴿لَتَنْفَعًا﴾.

قوله: (كقوله):

اضربَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس)<sup>(٢)</sup>

قاله طرفة بن العبد، والشاهد في: (اضرب) بفتح الباء إذا أصله: اضربن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت وبقيت الفتحة قبلها؛ للضرورة؛ لأنها لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن أو وقف عليها تالية ضمة أو كسرة كما ذكره الشارح قبل، و(طارقها) بالنصب بدل من العموم، و(قونس الفرس)<sup>(٣)</sup>: عظمها الناتئ بين أذنيها.



(١) «لسان العرب» (رقص) ٢٨٤/٥.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في «خزانة الأدب» ٤٥٠/١١، «الدرر» ٢٥١/٢، «شرح المفصل» ١٠٧/٦، «المقاصد النحوية» ٣٣٧/٤.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٥٦٥/٢، «الخصائص» ١٢٦/١، «سر صناعة الإعراب» ٨٢/١، «شرح الأشموني» ١٣٠/٣.

(٣) «لسان العرب» (قنس) ٣١٧/١١.



## ما لا ينصرف

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَّنَا

\*\*\*

### ما لا ينصرف

قوله: (ويسمى الأمكن) للاسم بالنظر إلى الأمكنية والإمكان، وعدمهما بحسب العقل أربعة أقسام: متمكن أمكن، لا متمكن ولا أمكن، متمكن غير أمكن، أمكن لا متمكن وبحسب الخارج ثلاثة فقط إذ الرابع لا وجود له في الخارج، والأول المنصرف، والثاني المبني، والثالث ما لا ينصرف كما عرفته أوائل الكتاب.

قوله: (في غير روي)، يعني: في غير شعر.

قوله: (ولما أراد أن يعرف ما ينصرف من الأسماء عرف صفته)، يعني: لما أراد أن يعرفه عرف صفته؛ ليعرف هو منها؛ لأنه إذا عرف حد الصفة عرف حد الموصوف وهو المنصرف، وإذا عرف حده عرف منه حد ما لا ينصرف وهو الاسم المعرب الذي لا يلحقه تنوين دال على معنى به يكون الاسم أمكن، كما نبه على ذلك الشارح.

قوله: (أي الصرف تنوين) إلى آخره، حاصله أن المعنى الذي به يكون الاسم المعرب أمكن بقاءه على أصالته، أي: سلامته من شبه الفعل.

قوله: (لغير مقابلة ولا تعويض)، أشار به إلى توريكه على الناظم إذ قد عرف من كلامه أن ما لا ينصرف هو الفاقد لتنوين الصرف، فدخل فيه ما نون تنوين مقابلة مع أنه ليس ممنوع الصرف، ومن ثم قال ابن هشام<sup>(١)</sup>: ويستثنى من ذلك نحو مسلمات، فإنه منصرف مع أنه فاقد له؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم، وقد أوضحه الشارح بعد بقوله: (وفي هذا التعريف مسامحة)<sup>(٢)</sup> إلى آخره، وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات، وإلا فينبغي أن يستثنى أيضًا ما يعرب بالحروف، إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف، مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع ثم ما ذكر في جمع المؤنث محله قبل التسمية، كما أشار إليه الشارح<sup>(٣)</sup> قبل وبعد، أما بعدها فغير منصرف، ثم ما ذكر فيه مبني على أن التنوين فيه للمقابلة كما عليه الجمهور، وذهب جماعة منهم الرضي<sup>(٤)</sup> إلى أنه فيه للصرف، وإنما لم يحذف منه إذا سمي به؛ لأنه لو حذف تبعه الجر في الحذف، فينعكس الإعراب فيه فبقي للضرورة.

قوله: (واشتقاقه من الصريف)، أي: وهو الصوت.

قوله: (ولذلك قال سيبويه: أجرته في معنى صرفته)، أي: فالصرف بمعنى الجريان في الجهات.

قوله: (وألحق به ما فرعيةً اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ، كأجيمال، أو من جهة المعنى، كحائض وطامث): أما دريهم فرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير<sup>(٥)</sup> فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير، وأما (أجيمال) تصغير (أجمال) جمع (جمل) فرعيته من جهة التصغير لما مر،

(١) «أوضح المسالك» ١٤١/٣، «شرح الأشموني» ١٣٤/٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) انظر: «شرح ابن الناظم» (٤٥٠).

(٤) «شرح الرضي» ٣٥/١.

(٥) انظر: «شرح الأشموني» ١٣٥/٣.

ومن جهة الجمع؛ لأنه فرع الإفراد وجهتهما اللفظ، وأما (حائض) و(طامث) وفرعيتهما من جهة أن التانيث فرع التذكير، وأن الوصف فرع الموصوف وجهتهما المعنى.

قوله: (مع أنها نكرة)، أي: فمع كونها معرفة أولى، فالحاصل أنها لا تنصرف مطلقاً.

قوله: (أو مع وزن أفعال غير صالح للهاء أيضاً)، أي: لكون مؤنثه على فعلى كأحمر حمراء، أو لكونه صفة لا مؤنث لها كأحمر، وسيأتي ذلك.

## ٦٥٠ - فَأَلِفُ التَّائِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

قوله: (ألف التانيث مطلقاً إلى آخره)، خرج بها غيرها كألف مرمى وأرطى وقبعثرى، نعم قدم أن ألف الإلحاق تمنع الصرف لكن مع العلمية.

قوله: (كذكرى إلى آخره) ذكرى مصدر نكرة، و(حجلى)<sup>(١)</sup> جمع للحجل اسم لطائر، و(سكرى) صفة و(مرضى) جمع (مريض)، و(رضوى)<sup>(٢)</sup> بفتح الراء علم لجبل بالمدينة والنسبة إليه رضوي، قاله الجوهري وهذه الخمسة أمثلة لألف التانيث المقصورة في النكرة، وجمع الاسم وفي الصفة وجمعها والمعرفة. والخمسة الباقية أمثلة للمدودة بالأنواع المذكورة، وبذلك علم حكمة تكرار الجمع في كل من الخمستين.

قوله: (لاندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس)، وفي نسخة: (تحت كل مذكر)، وفي تعبيره بالاندراج تسمح؛ إذ الغرض أن كل مؤنث له مذكر من غير عكس، كأحمر<sup>(٣)</sup> وهو كبير الكمر: أي الحشفة وأدر<sup>(٤)</sup>

(١) «لسان العرب» (حجل) ٦٣/٣.

(٢) «معجم البلدان» ٥١/٣.

(٣) «لسان العرب» (كمر) ١٥٦/١٢.

(٤) «لسان العرب» (أدر) ٩٥/١.



وهو كبير الخصية، إذ لا مؤنث لهما، وبعضهم حمل ذلك على ما يندرج فيه كل مؤنث كشيء.

قوله: (وعرقوة) هي بفتح العين إحدى الخشبتين اللتين يعترضان على الدلو كالصليب وهما عرقوتان، قاله الجوهري<sup>(١)</sup>.

٦٥١ - وَرَأَيْدًا فَعْلَانٌ فِي وَضْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثِ حُتَيْمٍ

قوله: (المضارعتين لألفي التأنيث من نحو حمرا)، بناء على أن الهمزة تسمى ألفًا وهو صحيح، وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث، ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين، والمنقول عن سيبويه وغيره<sup>(٢)</sup> أن الهمزة بدل من ألف التأنيث، وأن الأصل حمري بزنة سكرى، فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفًا أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف إحداهما يناقض الغرض المطلوب؛ إذ لو حذفوا الأولى لفات المد، أو الثانية لفات الدلالة على التأنيث، وقلب الأولى مخل بالمد أيضًا<sup>(٣)</sup>، وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان، ورُدَّ بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشواً.

قوله: (كندمان)، أي: منادم، ومؤنثه كما ذكره بعد: ندمانة؛ لأنه مشتق من المنادمة وأما المشتق من الندم فمؤنثه ندمى.

قوله: (وسيفان)<sup>(٤)</sup>، أي: طويل.

قوله: (وأليان)<sup>(٥)</sup>، أي: كبير الألية.

قوله: (كلحيان)<sup>(٦)</sup> هو كبير اللحية.

(١) «الصحاح» (عرق) ١٠٦/٢.

(٢) انظر «معجم الهوامع» ٣٢٩/٣، «شرح الأشموني» ١٣٨/٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «لسان العرب» (سيف) ٤٥٧/٦.

(٥) «لسان العرب» (ألي) ١٩٤/١.

(٦) «لسان العرب» (لحي) ٢٥٩/١٢.

قوله: (نحو: أشهل)<sup>(١)</sup> الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة.

٦٥٢ - وَوَصَفَ اضْلِيَّ وَوَزَنُ أَفْعَلًا      مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَا كَأَشْهَلَا  
٦٥٣ - وَالْفَيْنُ عَارِضٌ الْوُضْفِيَّةِ      كَأَزْبَعٍ وَعَارِضٌ الْإِسْمِيَّةِ  
٦٥٤ - فَالْأَدْمُ الْقَيْدُ لِكُونِهِ وَضِعٌ      فِي الْأَضْلِ وَضْفًا انْصِرَافُهُ مُنِغٌ  
٦٥٥ - وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَنْمَى      مَضْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْمَى

قوله: (كارمل وهو الفقير الخ) مثل لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وأدابر بضم الهمزة فيها، قال المرادي<sup>(٢)</sup>: أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم فإنه علق المنع بوزن أفعل وإنما ذكرهما في «شرح الكافية»<sup>(٣)</sup>؛ لأنه علق المنع بوزن الفعل، ولم يخصه بـ(أفعل) انتهى. وفي نسخة: بدلها وبدل مؤنثهما: أبتَر وأدبر وأبترة وأدبرة، وعليها لا إشكال، لكن تفسير الشارح بما ذكر إنما ذكره الجوهري<sup>(٤)</sup> على النسخة الأولى، وذكر أيضًا أن أدابر للذي يقطع رحمه مثل أباتر وأن أبتَر<sup>(٥)</sup> لمقطوع الذنب، ولمن لا عقب له، ولمن انقطع من الخير: أثره.

قوله: (في قولهم امرأة) متعلق بـ(تلحقه).

قوله: (ومن ذلك أحيمر وأصيفر) يأتي فيهما أيضًا ما قاله المرادي آنفًا كما أشار إليه الشارح.

قوله: (وأخيل) لطائر ذي خيلان، أي: عليه نقط كالخيلان، وهو

(١) «لسان العرب» (شهل) ٢٢٩/٧.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢٦٨/٢.

(٣) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٤٥٢/٣: (فكل من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية وعلى وزن فعلٍ مضارع).

(٤) «الصحاح» (بتر) ٦٩/١.

(٥) ساقطة من (ج).

جمع خال، وهو اللون يكون في الجسد، قاله الجوهري<sup>(١)</sup>. ويقال: إنه كثير التخيل ويسمى بالشقراق، والعرب تتشاءم به، يقال: هو أشأم من أخيل، ويجمع على أخايل.

قوله (قول الشاعر):

كَأَنَّ الْعَقِيلِينَ يَوْمَ لَقِيْتَهُمْ فِرَاحَ الْقَطَا لَاقِينَ أَجْدَلَ بَازِيَا<sup>(٢)</sup>

قاله القطامي والشاهد فيه (أجدل)<sup>(٣)</sup> وهو الصقر حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة؛ لأنه مأخوذ من الجدل، وهو الشد والإحكام و(بازيا) صفته من بزأ<sup>(٤)</sup> عليه، أي: تطاول عليه، ويجوز أن يكون هو الطير المعروف وهو معطوف على أجدل وحذف منه العاطف للضرورة.

قوله: (وقول الآخر):

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكُمْ بِأَخِيلا<sup>(٥)</sup>

قاله حسان بن ثابت، و(ذريني)، أي: دعيني، والواو بمعنى (مع) و(الشيمة): الطبيعة، والشاهد في: (بأخيلا).

٦٥٦ - وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَضْفٍ مُغْتَبَبَزٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأَخْز  
٦٥٧ - وَوَزْنٌ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُفْلَمَا

قوله: في النظم: (من واحد لأربع)، فيه: تكرار بالنظر لمثنى وثلاث

(١) «الصحاح» (خيل) ٣٨٢/١، «لسان العرب» (خيل) ٢٦٦/٤.

(٢) البيت للقطامي في «ديوانه» (١٨٢)، «شرح التصريح» ٢/٢١٤، «المقاصد النحوية» ٤/٣٤٦، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٤٣، «شرح الأشموني» ٣/١٤٠.

(٣) «لسان العرب» (جدل) ٢/٢١١.

(٤) «لسان العرب» (بزأ) ١/٤٠٣.

(٥) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» (٢٧١)، «شرح التصريح» ٢/٢١٤، «المقاصد النحوية» ٤/٤٣٨، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٤٤، «شرح الأشموني» ٣/١٤١.

فلو قال من واحد وأربع لسلم من ذلك.

قوله: (ومثل ذلك عند سيبويه<sup>(١)</sup>) قول الشاعر:

ولكنما أهلي بواد أنيسه ذئاب تَبَغَى الناسَ مثنى وموحد<sup>(٢)</sup>

قاله ساعدة<sup>(٣)</sup> بن جؤية الهذلي، (أهلي بواد) مبتدأ وخبر، (وأنيسه ذئاب) كذلك و(تبغى الناس) صفة (ذئاب) وأصله تبغى بقاءين، يقال: تبغيته إذا طلبته، والشاهد في: مثنى وموحد حيث وقعا نعتين لـ(ذئاب)، وقيل: هما خبران لمبتدأين محذوفين كما ذكره الشارح بقوله، ولك أن تحمله على معنى: بعضها مثنى وبعضها موحد.

قوله: (لأنه إلى آخره)، أي: لأن فعيلًا قبل نقله من معنى مفعول كان معناه يقبل الشدة والضعف كمعنى مفعول، وبعد نقله من ذلك إلى معنى فعيل الدال على الشدة لم يصلح إلا لها، ففي كلامه حذف مضاف أولاً وآخرًا وفي الآخر إقامة الظاهر مقام المضمّر.

قوله: (وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة؛ إذ لا تغيير فيها، بل المراد: الجموع نفسها فالإضافة بيانية.

قوله: (وأما ترجيح أحد المتساويين على الآخر)، أي: وهو أحاد ونحوه على أبنية المبالغة ونحوها.

قوله: (بعده عن واحد المضمن معنى التكرار)، يعني: واحدًا المكرر، أي: واحد واحد.

قوله: (فهو المقابل لآخرين)، أي: من حيث إنه جمع أخرى أنثى

---

(١) «الكتاب» ٢٢٦/٣.

(٢) البيت لساعدة بن جؤية في «الكتاب» ٢٢٦/٣، «شرح أشعار الهذليين» (١١٦٦)، «شرح أبيات سيبويه» ٢٣٥/٢، «المقاصد النحوية» ٣٥٠/٤، «المقاصد الشافية» ٥٩٩/٥، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٦١٩)، «شرح المفصل» ٦٢/١، ٥٧/٨، «المقتضب» ٣٨١/٣.

(٣) في (ج): ساعد.

آخر، وآخرين جمع آخر مذكر أخرى.

قوله: (وأما العدل؛ فلأنه)، ظاهره عود الضمير على (آخر) بضم الهمزة، وليس مرادًا، بل المراد آخر بالفتح والمد، فلو عبر به بدل الضمير كان أولى، وعليه فتعبيره به في قوله: (وذلك أن آخر) من إقامة الظاهر مقام المضمّر.

قوله: (منها)<sup>(١)</sup>، أي: من الألف واللام والإضافة.

قوله: (عن لفظ آخر) نائب فاعل (عدل) وفيه إقامة الضمير<sup>(٢)</sup> الظاهر مقام المضمّر؛ إذ المعنى: عدل في تجرد (آخر) عن لفظه إلى اللفظ<sup>(٣)</sup> المثني والمجموع والمؤنث.

قوله: (بخلاف أخرى)، أي: فإن فيها ما يمنع من الصرف غير الوصفية والعدل، وهو ألف التانيث، فاعتبرت؛ لأنها أوضح منهما.

٦٥٨ - وَكُنْ لِيَجْمَعَ مُشْبِهَ مَفَاعِلَا      أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلَا  
٦٥٩ - وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي      رَفَمَا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي  
٦٦٠ - وَلِسَرَاوِنَلٍ بِهَذَا الْجَمْعِ      شَبَّهَ إِقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ  
٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحِقِّ      بِهِ فَالانصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

قوله: (وثلاثة ألفاً) جملة حالية، ولو عطف لقال ثالثه ألفاً، وقد وجد في نسخة كذلك.

قوله: (على أول حرفين) صلة (كسر).

قوله: (أو ثلاثة)، أي: أو على أول ثلاثة<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ج): منهما.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ج): لفظ.

(٤) ساقطة من (ج).

قوله: (كعذافر)<sup>(١)</sup> هو بمهملة فمعجمة، يقال: جمل عذافر، وهو العظيم الشديد.

قوله: (كعبال)<sup>(٢)</sup> هو بتشديد اللام: الثقل. يقال: ألقى عليه عباله، أي: ثقله. كما في «القاموس» فهو مفرد مذكر ومؤنث أيضًا، فيقال: ألقى عليه عباله، أي: ثقله كما في «الصحاح».

قوله: (كبراكاء) بالمد والهمز: الثبات في الحرب والجد.  
قوله: (كرياحي)<sup>(٣)</sup> نسبة إلى بلد يجلب منه الكافور.

قوله: (وظفاري)<sup>(٤)</sup> نسبة إلى ظفار بوزن قظام مدينة باليمن.

قوله: (وأصل وأصال) (أصل)<sup>(٥)</sup> بضم الهمزة والصاد: جمع أصيل، وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب. وقضية كلامه أن (أصال) جمع أصل، والذي ذكره الجوهري<sup>(٦)</sup> أن كلاً منهما جمع أصيل.

قوله: (فلم امتنع من الصرف (ثمان) في قوله:

يحدو ثمانى مولعًا بلقاحها حتى هممن بزيغة الإرتاج)<sup>(٧)</sup>

قاله ابن ميادة<sup>(٨)</sup> و(يحدو)<sup>(٩)</sup> من الحدو، وهو سوق الإبل والغناء لها،

(١) «لسان العرب» (عذفر) ١١٠/٩.

(٢) «القاموس» (عبل) ١١/٢، «الصحاح» (عبل) ٧٥/٢.

(٣) «معجم البلدان» (رياحي).

(٤) «معجم البلدان» ٦٧/٤.

(٥) «لسان العرب» (أصل) ١٥٥/١.

(٦) «الصحاح» (أصل) ٣٢/١.

(٧) البيت لابن ميادة في «ديوانه» (٩١)، «خزانة الأدب» ١٥٧/١، «شرح أبيات سيبويه» ٣٩٧/٢، وبلا نسبة في «الكتاب» ٢٣١/٣، «سر صناعة الإعراب» ١٦٤/١، «المقاصد النحوية» ٣٥٢/٤.

(٨) الرماح ابن أبرد بن ثوبان الذبياني (١٤٩هـ). شاعر رقيق من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، اشتهر بنسبه إلى أمه، كان يقيم بنجد.

«الشعر والشعراء» ٧٧٥، «الأعلام» ٣١/٣.

(٩) «لسان العرب» (حدا) ٨٩/٣.

و(مولعاً) بفتح اللام من أولع بالشيء إذا أغري به، واللقاح<sup>(١)</sup> بفتح اللام: ماء الفحل. والزيفة<sup>(٢)</sup> بفتح الزاي: الميله. والإرتاج<sup>(٣)</sup> بالكسر من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء، وأرتجت الدجاجة إذا امتلأ بطنها بيضاً. والمعنى: من شدة طربهن من الحدو. و(هممن)، أي: قصدن بميلهن عن الإرتاج. والشاهد في: (ثمانية) قال الجوهري<sup>(٤)</sup>: يقال: ثمانية رجال وثمانية نسوة. وهو في الأصل منسوب إلى الثمن، فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب، وحذفوا منه إحدى يائي النسب وعوضوا منها الألف.

وفي قوله في الأصل إشارة إلى ما نبه عليه الشارح بقوله: (لكونه جمعاً في المعنى وليس هو على النسب حقيقة)، أي: بل هو أمر تقديري دعاهم إلى تقديره واعتباره سماعهم له مصروفاً.

قوله: (نحو تنقل وتنضب) التثفل بفوقيتين وفاء: ولد الثعلب. و(تنضب) شجر تتخذ منه السهام، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وخزعال)<sup>(٦)</sup> هو بفتح الخاء: الظلع، يقال: ناقة بها خزعال، أي: ظلع.

قوله: (مجرى سار)، أي: ونحوه من المنقوص المنصرف.

قوله: (في التثوين وحذف الياء)، أي: لا في الإعراب إذ جر (جوار) بفتحة مقدرة، وجر (سار) بكسرة مقدرة.

قوله: (بتقدير إعرابه) متعلق بـ(أعل) والمراد أنه أعل بحذف حركة الياء فقدر الإعراب، فتقديره بسبب الإعلال، فأقام<sup>(٧)</sup> الشارح المسبب مقام السبب.

(١) «لسان العرب» (لقح) ٣٠٧/١٢.

(٢) «لسان العرب» (زيف) ١٢٦/٦.

(٣) «لسان العرب» (رتج) ١٣٠/٥.

(٤) «الصحاح» (ثمن) ١٦٢/١.

(٥) «الصحاح» (نضب) ٥٧٥/٢.

(٦) «لسان العرب» (خزع) ٨٢/٤.

(٧) قال ابن الناظم ٤٥٩/١: في جرِّ نحو (جوار) مزيد ثقل: لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا أعل في الرِّفَع والجرِّ بتقدير إعرابه استثقلاً للضمّة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها...).

قوله: (استثقالاً للضمة والفتحة) تعليل لتقدير إعرابه، وقوله: (الناتبة عن الكسرة) بيان لمنشأ ثقل الفتحة.

قوله: (على الياء) ينازعه الضمة والفتحة.

قوله: (تطرق إليها التغيير)، أي: لأن النصب<sup>(١)</sup> يأنس بالتغيير.

قوله: (ولم يحقّف في النصب؛ لعدم تطرق التغيير)، أي: بسبب عدم تقدير الإعراب فيه، فإنه ظاهر.

قوله<sup>(٢)</sup>: (لعدم التمكن من التعويض)، أي: لأن التنوين لا يجمع الألف واللام والإضافة.

قوله: (وحذفوا لأجله الياء)، أي: بعد حذف حركتها المقدرّة استثقلاً.

قوله: (وأنشد: عليه من اللؤم سرّوالة).

تمامه: فليس يرق لمستعطف<sup>(٣)</sup>.

والضمير في (عليه) للمذموم، واللؤم: الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل.

قوله: (يعني أن ما سمي به)، يعني: بما ذكره الناظم في البيت من هذا الجمع ومما ألحق به مثل: سرّوايل.

---

(١) في (ج): التغيير.

(٢) قال ابن الناظم ٤٥٩/١: (ولا مع الألف والياء الإضافة لعدم التمكن من التعويض).

(٣) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٢٣٣/١، «الدرر» ١٨/١، «شرح شافية ابن الحاجب» ٢٧٠/١، «شرح الأشموني» ١٤٩/٣، «شرح التصريح» ٢١٢/٢، «شرح المفصل» ٦٤/١، «المقتضب» ٣٤٦/٣، «همع الهوامع» ٩٦/١، «المقاصد الشافية» ٦١٤/٥.



قوله: (فلو طرأ تنكيهه انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول)، قال المرادي<sup>(١)</sup>: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف، وهو الصحيح.

٦٦٢ - وَالْعَلَمَ امْتَنَعَ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدِي كَرَبًا

قوله<sup>(٢)</sup>: (بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث)، أي: مما قبلها، ووجه التنزيل والشبه بينهما أن عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف فيه تاء التأنيث، ويصغر صدره كما يصغر ما قبلها، ومحل إعراب ما ركب تركيب مزج ألا يختم بويه، فإن ختم بويه يبنى<sup>(٣)</sup> على المشهور، كما أشار إليه في باب العلم.

ويحتمل أن يكون أدخله هنا في كلامه على لغة من أعربه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات.

٦٦٣ - كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا كَفَطَّقَانَ وَكَأَضْبَهَانَا

قوله: (يعرب صدره بما يقتضيه العامل)، يقتضي فتح الياء في نحو معدي كرب في النصب، وهو ما حكاه المرادي<sup>(٤)</sup> عن بعضهم بعد أن صدر بسكونها في الأحوال الثلاثة كما كانت قبل التركيب الإضافي.

قوله: (كل علم في آخره ألف ونون مزيدتان... إلى آخره)، قال المرادي<sup>(٥)</sup>: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف؛ إعطاء للبدل

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٧٦/٢: (مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرّد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح).

(٢) قال ابن الناظم ٤٦١/١: (والمراد بتركيب المزج: أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا، لا بإضافة ولا بإسناد بل بتنزيل...).

(٣) في (ج): بني.

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٧٧/٢.

(٥) «توضيح المقاصد» ٢٧٩/٢.

حكم المبدل، نحو: أصيلا. فإن أصله أصيلا. فلو سمي به منع من الصرف، ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلا، نحو: حنان في حناء أبدلت همزته نونا.

وقوله: (على أي وزن كان)، نبه به<sup>(١)</sup> على أن قول النظم كغطفان وكأصبهان نظير لفعلان لا مثال له، وهو ظاهر. وقول الناظم: (كذا مؤنث بهاء) قال فيه المرادي: فإن قلت: مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث تاء والهاء بدل التاء في الوقف، فلم عدل عن التعبير بالتاء؟ قلت: كأنه عدل إلى الهاء احترازًا من تاء بنت وأخت فإنها تاء إلحاق بنيت الكلمة عليها، فليس حكمها حكم الهاء، أي: فهي وإن كانت مع ذلك للتأنيث ليست لمحضه، بخلاف هاء التأنيث<sup>(٢)</sup>، وقد نص سيبويه على أن بنتًا وأختًا إذا سمي بهما رجل بصرفان، وقياسه أنه إذا سمي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند، وقد ذهب قوم<sup>(٣)</sup> إلى أن تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعهما الصرف في المعرفة. انتهى.

٦٦٤ - كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا      وَشَرِطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتَقَى  
٦٦٥ - فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ      أَوْ زَيْدٍ اِسْمَ امْرَأَةٍ لَا اِسْمَ ذَكَرَ  
٦٦٦ - وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ      وَعُجْمَةٌ كِهْنَدٌ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

قوله: (وهو ما كان زائدًا على ثلاثة أحرف)، يستثنى منه ما لو كان زائدًا بياء التصغير كحريب، فإنه يصرف.

قوله: (وهو الثلاثي المسكن الوسط)، أي: ولو كان تسكينه عارضاً بعد التسمية كفخذ ودار؛ لانقلاب الألف عن واو متحركة، ولو كان المؤنث ثنائياً ك(يد) جاز فيه الوجهان، ذكرهما سيبويه، وظاهر كلام «التسهيل» أن

(١) ساقطة من (ج).

(٢) «توضيح المقاصد» ٢٨١/٢.

(٣) نقل ذلك عن الفراء. انظر: «توضيح المقاصد» ٢٨١/٢.

المنع أجد كما في هند، قاله المرادي<sup>(١)</sup>. قلت: وهو ظاهر كلام النظم<sup>(٢)</sup> أيضاً إذ (يد) وإن كان ثنائياً لفظاً فهو ثلاثي تقديراً ساكن الوسط، إذ أصله يدي بالإسكان كما في «الصحاح»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه)<sup>(٤)</sup>، وهو<sup>(٥)</sup> وهم؛ إذ المحكي عنه<sup>(٦)</sup> إنما هو وجوب منع صرفه؛ معللاً بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف.

٦٦٧ - وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّغْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعُ

قوله: (الثاني أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف)، يستثنى منه ما لو كان زائداً بياء التصغير، فإنه يصرف، ولا يعتد بالياء.

قوله: (وصرف نحو نوح ولوط) نبه بنحوهما على أن محل صرف الثلاثي المذكور في المذكر إذ المؤنث كماه، وجوز ممنوع الصرف كما مر، والفرق زيادة التأنيث في المؤنث.

قوله: (ومنهم من زعم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين)، أي: كالمؤنث الذي هو غير أعجمي، ولا مذكر الأصل نحو: هند ودعد بقرينة ما ذكره بعد في كلامه.

قوله: (في غير فعل كما هو قيد في ندور) قيد في قوله: (أو علم أو أعجمي) المعطوفين على (ندور)، فلو أخره عنهما كان أولى، وأولى منه قول غيره: ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي.

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٨٠.

(٢) في (ج): الناظم.

(٣) «الصحاح» (يد) ٢/٧٢٠.

(٤) أي: الثلاثي المسكن الوسط.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ١/١٢٢: (لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج: قال: لأن السكون لا يفتّر حكماً أوجبه اجتماع علتين مانعتين).

٦٦٨ - كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يُخْصُ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَأَخْمَدٍ وَيَنْفَى

قوله: (نحو: البقم)<sup>(١)</sup> البقم بفتح الموحدة: صبغ معروف، وهو العنمد، قاله الجوهري<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والمراد بالوزن الغالب ما كان الفعل به أولى... إلى آخره)، نبه به على أن في كلام الناظم تسميحاً، ولهذا قال المرادي<sup>(٣)</sup>: والتعبير عن ذلك بما أصله للفعل كما فعل في «الكافية»<sup>(٤)</sup>، أو ما هو به أولى كما فعل في «التسهيل» أجود من التعبير عنه بالغالب.

قوله: (كأفكل) هو الرعدة، يقال: «أخذه أفكل» إذا ارتعد من برد أو خوف، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

قوله: (فهو وإن لم يخرج بذلك عن وزن الفعل)، وجه كونه لم يخرج عن وزنه أنه في النصب بوزن الأمر من علم، وفي الجر بوزن الأمر من ضرب، وفي الرفع بوزن الأمر من جرح، وفي الأخير تنبيه على أن الهمزة تضم فيه.

قوله: (قد خرجا بالإعلال) فيه تغليب إذ تغليب<sup>(٦)</sup> الإعلال على الإدغام مجاز، ومن ثم قال المرادي<sup>(٧)</sup>: ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة برد وفيل.

قوله: (كاللازم)، أي: في نحو بَرَد وفيل.

قوله: (لأن التغير العارض عنده)، أي: عند المبرد.

(١) في (ج): بقم.

(٢) «الصحاح» (بقم) ١٠٥/١.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٨٤/٢.

(٤) «شرح الكافية الشافية» ١٤٦٠/٣.

(٥) «الصحاح» (افكل) ٢٥٦/٢.

(٦) في (ج): إطلاق.

(٧) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٨٥/٢.

قوله: بـ(أَلْبَبٌ)<sup>(١)</sup> هو من اللب بمعنى العقل.

قوله: (لأنه باين الفعل بالفك)، أي: فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقًا، فإنه بوزن اكتب واقتل.

قوله: (كما سبق)، أي: من أن المراد بالغالب ما قدمه.

قوله: (وكان عيسى بن عمر لا يصرف المنقول من فعل) أي: وإن لم يختص وزنه به ولم يغلب فيه.

قوله: (تمسكاً بنحو قوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني)<sup>(٢)</sup>

قاله سحيم. والشاهد في (جلا) حيث منع من الصرف لكونه سمي به، ورد بأنه لم يسم به، وإنما هو صفة لمحذوف، أو أنه إنما سمي بالجملة، وعليه اقتصر الشارح<sup>(٣)</sup>، وإن كان في أثناء كلامه ما يوهم الأول. و(طلاع الثنايا) يقال لمن كان ساميًا لمعالي الأمور، والمراد: أنا ابن الذي كشف الأمور واقتحهما.

٦٦٩ - وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي الْإِفِّ زِيدَتْ لِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

قوله: (وشبه ألفه بألف التأنيث في الزيادة)، أي: في كونها زائدة وليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة، فإنما مبدلة من ياء.

(١) «لسان العرب» (لبب) ٢١٥/١٢.

(٢) البيت لسحيم بن وثيل في «خزانة الأدب» ٢٥٥/١، ٢٥٧، ٢٦٦، «الكتاب» ٢٠٧/٣، «شرح التصريح» ٢٢١/٢، «شرح المفصل» ٦٢/٣، «المقاصد النحوية» ٣٥٦/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٤٩/٣، «شرح الأشموني» ١٥٩/٣، «معجم الهوامع» ١١٣/١.

(٣) قال ابن الناظم ٤٦٥/١: (ولا حجة فيه؛ لأنه محمول على إرادة: أنا ابن رجل جلا الأمور وجزبها، و(جلا) جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف). وانظر: «شرح الأشموني» ١٦٠/٣.

قوله: (فإن علقى على وزن سكرى)، علقى<sup>(١)</sup>: نبت، واختلف في ألفه فقال سيويه<sup>(٢)</sup>: إنها للتأنيث، فلا ينون. وقال غيره<sup>(٣)</sup>: للإلحاق وينون، قاله الجوهري. والشارح مشى على أن ألفه للإلحاق فلا ينون إذا جعل علماً.

قوله: (وعزهي)<sup>(٤)</sup>، يقال: رجل عزهان وعزاهاة، وعزهي منون: لا يطرب للهو ويبعد عنه، قاله الجوهري.

تنبيه:

قال المرادي<sup>(٥)</sup>: حكم ألف التكرير حكم ألف الإلحاق في أنها تمنع من الصرف مع العلمية نحو (قبعثرى) ذكره بعضهم<sup>(٦)</sup>. انتهى. وفرق بعضهم بين ألفي الإلحاق والتكرير بأنهم أحقهما هاء التأنيث فقالوا أرطاة وقبعثرة بخلاف ألف التأنيث.

٦٧٠ - وَالْعَلَمَ ائْنَع صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا      كَفَعَلَ التَّوَكِيدِ أَوْ كَثَعَلَا  
٦٧١ - وَالْقَدْلُ وَالتَّغْرِيفُ مَائِنَا سَحَزْ      إِذَا بِهِ التَّغْيِينُ قَضْدًا يُغْتَبَزْ

قوله: (وأمس) معطوف على (ثلاثة).

قوله: (في لغة بني تميم)، أي: معظمهم كما سيأتي.

قوله: (وكان الأصل فيه أن يذكر معرفةً بالألف واللام)، أي: أو بالإضافة كما قاله العز ابن جماعة.

(١) «لسان العرب» (علق) ٣٥٨/٩.

(٢) «الكتاب» ٢٠٥/٣.

(٣) «الصحاح» (علقى) ١٤٩/٢، «مع الهوامع» ١١٧/١.

(٤) «الصحاح» (عزهي) ١١١/٢.

(٥) «توضيح المقاصد» ٢٨٦/٢.

(٦) في «مع الهوامع» ١١٦/١: (قال أبو حيان: ما فيه ألف التكرير أيضاً، إذا سُمِّيَ به مُنْع من الصرف نحو قبعثرى، لشبه ألف التكرير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم تنقلب، ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما أن ألف التأنيث كذلك).

قوله: (وزعم صدر الأفاضل) هو أبو الفتح ناصر الدين بن أبي المكارم المطرزي<sup>(١)</sup>.

قوله: (لكان جائز الإعراب)، أي: إذا أضيف إلى جملة، واللازم باطل<sup>(٢)</sup> عند صدر الأفاضل؛ لأنه مبني عنده مطلقاً.

قوله: (على حين عاتبت المشيب على الصبا)<sup>(٣)</sup> مر بيانه في باب الإضافة والشاهد في أوله.

قوله: (والفرق بين التضمن والعدل)، أراد بالتضمنين: التضمن المراد في كلام صدر<sup>(٤)</sup> الأفاضل، وحاصل الفرق أنه يعتبر في التضمن تغيير في المعنى فقط إذ (سحر) قبل التضمن نكرة وبعده معرفة، وفي العدل تغيير في اللفظ فقط، إذ المعدول عنه السحر بـ(أل) والمعدول سحر بدونها، وهو في الحالين معرفة، فإذا أريد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه. أي: ولم يضاف ولم يقرن بـ(أل) كما يعلمان من كلامه بعد، ولم يقع ظرفاً كما ذكره ابن هشام<sup>(٥)</sup>، قال - تبعاً لابن برهان -: فإن وقع ظرفاً مجرداً عن ذلك بني

---

(١) ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرزي أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسائة، قرأ على الزمخشري، والموفق خطيب خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية.

صنف: «شرح المقامات»، «المعرب في لغة الفقه»، «المقرب في شرح المعرب»، «الإقناع في اللغة»... ومات في خوارزم سنة عشر وستمائة. «بغية الوعاة» ٢/٢٦٠.

قال ابن الناظم ١/٤٦٧: وزعم صدر الأفاضل: أن (سحر) المذكور مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف. وهو باطلٌ لوجوه...).

(٢) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ١/١٠٦: (كما أن بناء (أمس) بني على الكسر لذلك وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي وابن الطراوة، ونصره أبو حيان).

(٣) مرّ الشاهد في باب الإضافة.

(٤) قال الأشموني في «شرحه» ٣/١٦٣: (وذهب صدر الأفاضل. وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي. إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف).

وقال ابن الناظم ١/٤٦٧: (وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها: مزيداً عليه تضمّن معنى حرف التعريف).

(٥) انظر: «أوضح المسالك» ٣/١٥١.

إجماعًا. انتهى. وفيه نظر، فقد نقل الزجاج<sup>(١)</sup> عن بعضهم أنه كسر ظرفًا، ويوافقه صنع الشارح.

قوله: (فبنو تميم)، أي: معظمهم.

قوله: (وعلى ذلك قول الراجز:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا)<sup>(٢)</sup>

الشاهد في (أمسا) حيث منعه من الصرف، و(مذ) حرف بمعنى (في) والسعالي<sup>(٣)</sup> جمع سعلاة بالكسر، وهي أخبث الغيلان. و(خمسا) صفة (عجائزاً).

قوله: (وكل معدول سمي به... إلى آخره)، حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية، وما يزول عنه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل، وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني، فقوله: (عن معدول) و(من معدول) بمعنى معدول عنه.

قوله: (ولا فرق عند سيبويه في ذلك بين العدد وغيره)، أي: بين المعدول عن العدد كمثنى وثلاث ورباع.

٦٧٢ - وإبن على الكسرِ فعَالِ عَلَمًا مُؤَنَّثًا وَهَوَ نَظِيرُ جُشَمَا

٦٧٣ - عِنْدَ تَمِيمٍ وَاضْرِبْنَ مَا نُكْرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّغْرِيفُ فِيهِ أَثْرًا

قوله: (لشبهه بنزال في التعريف والتأنيث والعدل والزنة)، وجه الشبه: أن كلاً من المشبه والمشبه به مشتمل على الأربعة المذكورة، ووجه العدل في المشبه أنه معدول عما وزنه فاعلة، وفي المشبه به أنه معدول - كما قال

(١) «توضيح المقاصد» ٢٨٩/٢.

(٢) الرجز لغيلان بن حريث الربيعي في «الكتاب» ٤٤٥/٣.

وبلا نسبة في «الخصائص» ٤٤٤/١، «شرح التصريح» ٢٢٦/٢، «أوضح المسالك» ١٥٤/٣، «همع الهوامع» ١/١، «شرح الأشموني» ١٦٤/٣.

(٣) «لسان العرب» (سعل) ٢٧٠/٦.



المرادي<sup>(١)</sup> أخذًا من كلام «التسهيل» - عن مصدر مؤنث معرفة، وهو النزلة. ووجه علمية نزال لمؤنث أنه علم على صيغة انزل وما ذكر (لشبهه بنزال) لا ينافي تعريفهم الاسم المبني بما أشبه الحرف؛ لأن الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا، وبدونها؛ ولأن التعريف إنما يكون للمتفق عليه غالبًا.

قوله: (وبنو تميم... إلى آخره)، أي: كلهم. وقوله بعد: فقول النظم: (وهو نظير جشما عند تميم)، أي: كلهم فيما ليس آخره راء. وعند أقلهم فيما آخره راء، وإن اقتضى قول الشارح: وإلى هذا الإشارة إلى آخره قصور النظم على ما ليس آخره راء، والمراد بجشما ما كان على فعل علمًا مذكرًا معزولاً عما وزنه فاعل.

قوله: (للعدل)، أي: عن فاعله.

قوله: (نحو ظفار)<sup>(٢)</sup> هو اسم بلدة و(وبار) اسم قبيلة.

قوله: (كما في قوله: ومَرَّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبار)<sup>(٣)</sup> قاله الأعشى ميمون، و(وبار)<sup>(٤)</sup>: أرض كانت لعاد. والشاهد في (وبار) حيث جمع فيه بين اللغتين و(جهرة) حال.

قوله: (مع العدل في فعل)، أي: بضم الفاء كعمر وبفتحتها كسحر، لكن يستثنى من الأول (آخر) فإنه إذا نكر بقي على منع الصرف كما ذكره بعد.

قوله: (تقول: رب طلحة وسعاد... إلى آخره) ترك التمثيل للمركب، فكان الأنسب أن يقول: ومعدي كرب مثلاً، وقد وجدت التمثيل به في نسخة.

(١) «توضيح المقاصد» ٢/٢٨٧.

(٢) «معجم البلدان» (ظفار).

(٣) البيت للأعشى في «ديوانه» ص(٣٣١)، «الكتاب» ٣/٢٧٩، «شرح الأشموني» ٣/١٦٨، «شرح التصريح» ٢/٢٢٥، «شرح المفصل» ٤/٦٤، «المقاصد النحوية» ٤/٣٥٨، «أروض المسالك» ٣/١٥٢، «المقتضب» ٣/٥٠.

(٤) «معجم البلدان» ٥/٤١٠.

قوله: (مع العدل في آخر وأسماء العدد)، أي: وفي نحو حذام، فإنه إذا نكر بقي على منع صرفه أيضًا للعدل والتأنيث.

قوله: (وذهب الأخفش رحمه الله في «حواشيه» إلى آخره)، فيه مذهبان<sup>(١)</sup> آخران:

أحدهما: منع صرفه إن كان الوصف باقيًا بعد التنكير وإلا صرف، فلو سميت بأحمر رجلًا أحمر لم تصرفه بعد تنكيره، وإن سميت به رجلًا أسود أو نحوه صرفته بعد تنكيره.

والثاني: يجوز صرفه وترك صرفه.

وقوله: (على الكتاب)، أي: كتاب سيبويه.

٦٧٤ - وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَنِي إِغْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَفْتَنِي

قوله: (المنقوص)، أي: المستحق لمنع الصرف.

قوله: (هذا أعيم)، أي: تصغير أعمى، فإن قلت: قد زال بالتصغير وزن الفعل، قلت: ممنوع، فإن (أعيمي) بوزن تدرج وتبيطر ونحوهما، إذ هو المعبر لا خصوص وزن أفعل وإن تقدم في كلامه ما يوهم خلاف ذلك.

قوله: (واحتجوا بنحو قوله:

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٩٣: (وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب:

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

الثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه، ثم وافق سيبويه في كتاب «الأوسط» قال في «شرح الكافية»: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه.

الثالث: إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به رجل أسود أو نحوه انصرف، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

الرابع: أن يجوز صرفه، قاله في بعض كتبه).

قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتنى خَلَقًا مقلوليا<sup>(١)</sup>

الشاهد في (يعيليا) بألف الإطلاق تصغير يعلى اسم رجل حيث جر بفتحة ظاهرة و(خلقا)<sup>(٢)</sup> بفتح المعجمة واللام. أي: عتيقا جدًا، وأراد به رث الهيئة ودمامة الخلقة. والمقلولي<sup>(٣)</sup>: المتجافي المنكمش، وأصله: ومقلوليا، حذف منه واو العطف.

٦٧٥ - ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صرِفٍ ذُو المَنعِ والمَضْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفُ

قوله: (قال الكميّ):

يرى الرءاون بالشفرات منها وقود أبي حباحب والطُّبِينَا<sup>(٤)</sup>

(الشفرات) جمع شفرة السيف، وهي حده، و(منها)، أي: من سيوف العدنانية؛ لأن ذلك في مدحهم. و (وقود) مفعول ل(يرى)، أي: يرون وقود نار أبي حباحب، والشاهد في (حباحب) حيث منع صرفه مع أنه مصروف. ونار أبي حباحب: ما يخرج من الحجر عند ضرب الحافر. و(الطُّبِينَا)<sup>(٥)</sup> عطف على (الشفرات) وهي جمع طبة وهي طرف النصل. وأراد أن سيوفهم مذكرات توقد النار عند الضرب بها من جميع الجهات.

قوله: (وقال الأخطل):

(١) الرجز للفرزدق في «الدرر» ٢٨/١، «شرح التصريح» ٢٢٨/٢.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٣/٣١٥، «أوضح المسالك» ٣/١٦٠، «الخصائص» ٦/١، «شرح الأشموني» ٣/١٧١، «المقتضب» ١/١٤٢، «المنصف» ٢/٦٨، ٧٩.

(٢) «لسان العرب» (خلق) ٤/١٩٥.

(٣) «لسان العرب» (قلبي) ١١/٢٩٥.

(٤) البيت للكميّ بن زيد في «ديوانه» ٢/١٢٦، «خزانة الأدب» ٧/١٥١، «المقاصد النحوية» ٤/٣٦١.

(٥) «لسان العرب» (ظبي) ٨/٢٤٧.

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور<sup>(١)</sup>

ذكر فيه ما جرى بين سفيان بن الأبرد نائب الحجاج وبين شبيب بن يزيد رأس الخروج الأزارقة، و(الأزارق) أصلها الأزارقة حذفت الهاء للضرورة والكتائب جمع كتيبة، وهي الجيش و(إذ) ظرف بمعنى حين و(هوت)، أي: غرت و(غائلة النفوس)<sup>(٢)</sup>، أي: شرها. والشاهد في (شبيب) حيث منعه الصرف مع أنه اسم مصروف. و(غدور) خبر مبتدأ محذوف. قيل: والأولى أن يكون بدلاً من (غائلة).

قوله: (وقال ذو الأصبع:

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض)  
رثى به قومه<sup>(٣)</sup>.

والشاهد في (عامر) حيث منعه الصرف مع أنه اسم مصروف، وهو مبتدأ وما قبله خبره وما بعده كناية عن عظم الجسم وبسطته.

قوله: (وقال الآخر:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع)<sup>(٤)</sup>

---

(١) البيت للأخطل في «ديوانه» ٤٠٨/٢، «الإنصاف» ٤٩٣/٢، «شرح التصريح» ٢٢٨/٢، «المقاصد النحوية» ٤٦٢/٤.

(٢) وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٥٨/٣، «شرح الأشموني» ١٧٦/٣.  
(٣) «لسان العرب» (غول) ١٦١/١٠.

(٤) البيت لذي الأصبع العدواني في «ديوانه» (٤٨)، «الإنصاف» ٦٨/١، «المقاصد النحوية» ٣٦٤/٤، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٥٠١/٢.

(٤) البيت لعباس بن مرداس في «ديوانه» (٨٤)، «الإنصاف» ٤٩٩/٢، «خزانة الأدب» ١٤٧/١ - ١٤٨، «الدرر» ٣٠/١، «شرح التصريح» ١١٩/٢، «شرح المفصل» ٦٨/١، «المقاصد النحوية» ٣٦٥/٤، وبلا نسبة في «سر صناعة الإعراب» ٥٤٦/٢، «شرح الأشموني» ٥٤٣/٢.

قاله عباس بن مرداس الصحابي. والشاهد في (مرداس) و(حصن) والد عيينة، و(حابس) والد الأقرع.

قوله: (وقال الآخر:

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند)<sup>(١)</sup>

قاله دوسر بن دهبيل. أي: رب قائلة. والشاهد في (دوسر) و(آل) مقحم، يقال: صحا عن هواه إذا تركه.

قوله: (وأنشد ثعلب:

أؤمل أن أعيش وأن يمومي بأول أو بأهون أو جبار  
أو التالي دبار فلإن أفته فمؤنس أو عروبة أو شيار)<sup>(٢)</sup>

(أول) اسم يوم الأحد، و(أهون) يوم الاثنين، و(جبار) يوم الثلاثاء، و(دبار) يوم الأربعاء، و(مؤنس) يوم الخميس، و(عروبة) يوم الجمعة، و(شيار) يوم السبت. والشاهد في: (دبار) و(مؤنس) وواو (وأن) للحال. والمعنى: أرجو العيش. والحال أن يوم موتي في أي يوم من هذه الأيام. و(دبار) بدل من (التالي)، أي: التابع لـ(جبار).



(١) البيت لدوسر بن دهبيل في «الأصمعيات» (١٥٠)، «الإنصاف» ٥٠٠/٢، «المقاصد النحوية» ٣٦٦/٤.

وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٤٩/١ - ١٥٠، «شرح الأشموني» ١٧٥/٣.

(٢) البيتان بلا نسبة في «الإنصاف» ٤٩٧/٢، «الدرر» ٢٩/١، «المقاصد النحوية» ٣٦٧/٤.



## إِعْرَابُ الْفِعْلِ

٦٧٦ - اِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يَجْرُدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

\* \* \*

### إِعْرَابُ الْفِعْلِ

قوله: (والرافع له - إذ ذاك - إما وقوعه موقع الاسم... إلى آخره)،  
حكي فيه وجهان<sup>(١)</sup> آخران: أحدهما: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول  
ثعلب<sup>(٢)</sup> والثاني: أن رافعه حروف المضارعة، ونسب إلى الكسائي.

٦٧٧ - وَيَلْنُ انصِبُهُ وَكِي كَذَا بَأَنْ  
٦٧٨ - فَاَنْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعُ صَخْخُ وَعَتَقْدُ  
٦٧٩ - وَيَغْضَهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلِي  
٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلَا  
لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ  
تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهَوَ مُطْرِدُ  
مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا  
إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢/٢٩٧، «شرح الأشموني» ٣/١٧٨.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٢٩٨: (مذهب سيويه والجمهور أن (لن) بسيطة  
وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة وأصلها (لا أن) حذفت همزة (أن) تخفيفًا، ثم  
حذفت الألف للالتقاء الساكنين).

وانظر «المغني» (٣٧٣)، «الجنى الداني» (٢٧١).

٦٨١ - أو قَبْلَهُ الِيمِينُ وَاَنْصِبْ وَاَرْقَمَا إِذَا أُذُنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَمَا

قوله: (فأما لن) مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> والجمهور أن (لن) بسيطة. وقيل: مركبة وأصلها (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وقيل: أصلها (لا) أبدلت ألفها نوناً، وقد يجزم بها في لغة.

قوله: (كقوله):

كي تجنحون إلى سلم وما ثثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم<sup>(٢)</sup>

الشاهد في (كي تجنحون) بمعنى: كيف، كما يقال: سو في سوف، أي: كيف تميلون إلى سلم، أي: صلح. و(ثثرت) من ثارت القتيل وبالقتيل ثأراً أو ثورة، أي: قتلت قاتله. و(لظى الهيجاء تضطرم) مبتدأ وخبر، أي: ونار الحرب تشتعل.

قوله: (وكقول الشاعر):

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع<sup>(٣)</sup>

تقدم بيانه في حروف الجر، والشاهد في (كيما).

قوله: (ولا يكون ذلك إلا على معنى التعليل)، أي: المفاد من اللام.

قوله: (كقوله):

---

(١) وقد ردّ ابن هشام في «المغني» هذا الرأي بقوله (ص ٣٧٤): (ولا أصل: لن (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو (زيذاً لن أضرب) خلافاً للأخفش الصغير).

(٢) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٠٦/٧، «الدرر» ٤٦٥/١، «شرح الأشموني» ١٨١/٣، «المقاصد النحوية» ٣٧٨/٤، «المغني» (٢٧٠)، «توضيح المقاصد» ٢٩٨/٢.

(٣) تقدم ذكره في باب (حروف الجر).

فقلت: أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغر وتخدعا<sup>(١)</sup>  
تقدم بيانه في حروف الجر أيضا. والشاهد في (كيما أن).

قوله: (من دال على معنى القول بغير حروفه)، أي: فلا تدخل (أن)  
المفسرة بعد صريح القول، وخالف فيه بعضهم.

قوله: (كقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألآ تشعرا أحدا)<sup>(٢)</sup>  
الشاهد فيه ظاهر من كلام الشارح، و(أن) مع ما بعدها محلها نصب  
بدل من (حاجة) في قوله قبله:

(أن تقضيا حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويذا)  
أو رفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هي أن تقرآن. وويح كلمة ترحم.

قوله: (وقول الشاعر:

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه تروي عظامي في الممات عروقها  
ولا تدفنني بالفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها)<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم ذكره في باب (حروف الجر).

(٢) البيت بلا نسبة في «الإنصاف» ٥٦٣/٢، «خزانة الأدب» ٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٣،  
«أوضح المسالك» ٣، «الجنى الداني» (٢٢٠)، «الخصائص» ٣٩٠/١، «سر صناعة  
الإعراب» ٥٤٩/٢، «شرح الأشموني» ٣، «شرح التصريح» ٢٣٢/٢، «شرح المفصل»  
١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩، «المنصف» ٢٧٨/١، «المقاصد النحوية» ٣٨٠/٤، «المقاصد  
الشافية» ١٣/٦.

(٣) البيتان لأبي محجن الثقفي في «ديوانه» (٤٨)، «الدرر» ٤/٢، «المقاصد النحوية»  
٣٨١/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٨٨/٣.



قالهما أبو محجن بن حبيب الثقفي الصحابي. و(عروقتها) فاعل (تروي) والشاهد في (أن) حيث أهملت. كذا قيل، والصحيح أنها مخففة من الثقيلة، أي: أني لا أذوقها؛ لوقوعها بعد الخوف الذي هو هنا بمعنى العلم. قوله: (كقوله):

لئن عاد لي عبدالعزیز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيله<sup>(١)</sup>

قاله كثير عزة مدح به عبدالعزیز بن مروان. وجملة (لا أقيله) محلها جزم؛ لأنها جواب الشرط. والشاهد في (إذن) حيث وقعت قبل جواب شرط مذكور، وإنما ألغيت لوقوعها حشوا أو للفصل بـ(لا) على مقتضى صنيع النظم.

قوله: (فوجب إلغاؤها فيه كما جاز إلغاء الظن في مثله)، يقال عليه: كيف قيس الوجوب على الجواز، وقد يجاب بأن الغرض قياس الإلغاء على الإلغاء بجامع التوسط وفيه نظر. قوله: (فأما قول الراجز).

لا تتركني فيهم شطيرا إنني إذن أهلك أو أطييرا<sup>(٢)</sup>

الشطير<sup>(٣)</sup> بطاء مهملة: البعيد، ويقال: الغريب، ونصبه على الحال. والشاهد في (إذن) حيث أعملها مع توسطها بين (إن) وخبرها، وهو شاذ

---

(١) البيت لكثير عزة في «ديوانه» (٣٠٥)، «خزانة الأدب» ٤٧٣/٨ - ٤٧٤ - ٤٧٦، «الدرر» ١١/٢، «الكتاب» ١٥/٣، «سر صناعة الإعراب» ٣٩٧/١، «شرح التصريح» ٢٣٤/٢، «شرح المفصل» ١٣/٩، «المقاصد النحوية» ٣٨٢/٤.

وبلا نسبة في «رصف المباني» (٦٦، ٢٤٣)، «شرح الأشموني» ١٨٨/٣.

(٢) الراجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٤٥٦/٨، ٤٦٠، «الدرر» ١٣/٢، «الإنصاف» ١٧٧/١، «أوضح المسالك» ١٧٠/٣، «الجنى الداني» (٣٦٢)، «شرح الأشموني» ١٩٤/٣، «شرح المفصل» ١٧/٧، «المقاصد النحوية» ٣٨٣/٤، «همع الهوامع» ٣٧٦/٢، «الارتشاف» ١٦٥٣/٤.

(٣) «لسان العرب» (شطر) ١١٨/٧.

خلافاً للفراء، وخرج<sup>(١)</sup> على حذف خبر (إن)، أي: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده.

قوله: (وبه قرأ القراء السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، يقتضي أن (إذن) إنما ألغيت فيه لتوسطها بين عاطف ومعطوف، ولعله مبني على القول<sup>(٢)</sup> بأن الفصل بـ(لا) لا يقتضي الإلغاء وإلا فالإلغاء به وهو حينئذٍ واجب لا جائز.

قوله: (ولو كان الفعل منفصلاً من إذن بغير قسم... إلى آخره)، جوز بعضهم<sup>(٣)</sup> الفصل.

بلا النافية، نحو: (إذن لا أفعل)، وبالظرف نحو: (إذن غداً أكرمك)، وبالنداء، نحو: (إذن يا زيد أحسن إليك)، وبالنداء، نحو (إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة). قال المرادي<sup>(٤)</sup> في غير الأول: ولم يسمع شيء من

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٠٦/٢.

(٢) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٢١/٦ - ٢٢: (إذا وقعت (إذن) من بعد حرف العطف ولم يتقدمها غيره، فلك في العمل وجهان: أحدهما: النصب... والثاني: الرفع وهو الأكثر... وإنما جاز الوجهان لأن حرف العطف صير (إذن) بتقدمه عليها كمتوسطه، فألغيت تارة اعتباراً بتوسطها، وأعملت تارة اعتباراً بكون العاطف غير مُعْتَدَّ به).

(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١٦٥٣/٤: (وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والنداء... وبعض النحويين بالظرف، وإليه ذهب ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبيزي والصحيح أن ذلك لا يجوز. وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى جواز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل نحو:

(إذن زيداً أكرم) وأجازوا في المضارع الرفع واختاره الفراء وهشام، والنصب واختاره الكسائي، ولو قدمت معمول الفعل على (إذن) نحو: (زيداً إذن أكرم) جاز ذلك عند الكسائي والفراء ولا نص عند البصريين أحفظه في ذلك والذي تقتضيه قواعدهم المنع).

وانظر: «معجم الهوامع» ٣٧٥/٢، «المقاصد الشافية» ٢٤/٦ - ٢٥.

(٤) «توضيح المقاصد» ٣٠٧/٢.

ذلك، فالصحيح منعه. وجوز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، لكن اختار هشام الرفع، والكسائي النصب.

تنبيه:

اختلف في كتب (إذن)، فعن الجمهور<sup>(١)</sup>: أنها تكتب بالألف، وكذا رسمت في المصحف، وعن المبرد: بالنون، وعن الفراء: إن عملت فبالألف وإلا فالبنون؛ للفرق بينها وبين إذا.

٦٨٢ - وَيَبِينُ لَا وَلَا مَجْرُ الْتُرَيْمِ      إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ  
٦٨٣ - لَا فَأَنْ اِعْمَلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا      وَيَغْدُ نَفِي كَانَ حَثْمًا أَضْمِرًا

قوله: (وهو أن المصدرية)، أي: المخففة من الثقيلة.

قوله: (ويجب الإضمار مع الفعل إلى آخره)، علل بأن إثبات: (ما كان زيد ليفعل)، (كان زيد سيفعل)، جعلت اللام معادلة للسین، فكما لا يجمع بين أن والسين، لا يجمع بين أن واللام، والمراد بـ(كان) كان الناقصة الماضية لفظًا أو معنى، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لِهَيْبَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فالنافي لا يكون إلا (ما) أو (لم) لا (لن) ولا (وأن) لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال.

قوله: (أو لام عاقبة) تسمى أيضًا لام الصيرورة، ولام المآل، وهي التي يكون ما بعدها ضد ما قبلها في مقتضاها نحو: ﴿فَاللَّقَطَةُ مَالٌ فِرْعَوْنُكَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٤٨]، لأنهم قصدوا أن يكون قرة عين لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صار لهم عدوًا وحزنًا.

٦٨٤ - كَذَاكَ بَغْدًا أَوْ إِذَا يَضْلُحُ فِي      مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْأَنْ خَفِي

قوله: (إذا صلح في مكانها (حتى) أو (إلا) احترز بها<sup>(٢)</sup> عن التي لا

(١) انظر: «شرح الأشموني» ١٩٦/٣ - ١٩٧.

(٢) في (ج): به.

يصلح مكانها أحدهما، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبًا جاز إظهار (أن) كقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة من نصب.

قوله: (يريد (حتى) التي بمعنى (إلى) لا التي بمعنى (كي)) قال المرادي<sup>(١)</sup>: ويحتمل أن يريد هما معًا، فقد قدرها بعضهم بـ(كي) كما قدرت بـ(إلى) و(إلا) قال: ويؤيده أنه لو أراد (حتى) بمعنى (إلى) لصرح بـ(إلى) ولم يخل بالوزن، ويصلح للتقديرات الثلاثة قولهم: لألزمك أو تعطيني حقي، فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللإستثناء من الأزمنة، ويتعين الأول في نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي. والثاني في نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والثالث في نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم.

قلت: ويؤيد احتمال المذكور أيضًا قول الشارح في كلامه على البيت الآتي: (وقد تدخله على معنى (كي)... إلى آخره). قال: - أعني المرادي<sup>(٢)</sup> - وقول الناظم: (إذا) يصلح في موضعها (حتى) أو (إلا) أجود من قول ابنه بعد (أو) بمعنى (إلى) أو (إلا) فإنه يوهم أن (أو) ترادف الحرفين، وليس كذلك بل هي (أو) العاطفة. وقول الناظم: (أن) مبتدأ خبره (خفي) وما قبلها متعلق بـ(خفي)، و(حتى) فاعل (يصلح).

قوله: (فإن كان ما قبلها... إلى آخره)، هو المناسب لما قرره، والمناسب لما قررناه آنفًا أن يقال في الشق الأول: بمعنى (إلى) أو (كي)، وفي الثاني: بمعنى (إلا) أو (كي)، فمثال (أو) بمعنى كي في الأول: (لأطيعن الله أو يغفر لي)، وفي الثاني: (لأقتلن الكافر أو يغفر الله لي).

قوله: (ونحوه قول الشاعر:

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابري)<sup>(٣)</sup>

(١) توضيح المقاصد ٣١٣/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣١٤/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٣/٣، «الدرر» ١٦١/٢، «شرح الأشموني» ٢٠٠/٣، «المقاصد النحوية» ٣٨٤/٤، «معجم الهوامع» ٣٨٤/٢.

استسهلت الأمر، أي: عدده سهلًا، والشاهد في (أو أدرك)، أي: إلى أن أدرك المنى، والمنى: جمع منية.

قوله: (ونحوه قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما)<sup>(١)</sup>

قاله زياد الأعجم، والقناة: الرمح، وكعوب<sup>(٢)</sup> الرمح: النواشر في أنابيب<sup>(٣)</sup>.

والشاهد في: (أو تستقيما)، والمعنى: إلا أن تستقيما.

قوله: (وقول الآخر:

لَأَجْدَلُّكَ أَوْ تَمَلَّكَ فَتِيَّتِي بِيَدِي صَغَارٍ طَارِفًا وَتَلِيدًا)<sup>(٤)</sup>

يقال طعنه فجدله، أي: صرعه، والشاهد في: (أو تملك)، أي: إلا أن تملك، والفتية: جمع فتى، والصغار<sup>(٥)</sup> - بالفتح -: الذل. والطارف<sup>(٦)</sup> والطريف من المال: الحادث، خلاف التالد والتليد، وهو المال القديم، وبيدي صغار في محل الحال.

---

(١) البيت لزياد الأعجم في «ديوانه» (١٠١)، «الكتاب» ٤٨/٣، «الأزهية» (١٢٢)، «المقاصد النحوية» ٣٨٥/٤، «المقتضب» ٩٢/٢، «المقاصد الشافية» ٣٤/٦، «شرح التسهيل» ٢٦/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٣/٣، «شرح الأشموني» ٢٠٠/٣، «شرح المفصل» ١٠/٥.

(٢) «لسان العرب» (كعب) ١٠٨/١٢.

(٣) في (ج): في أطراف الأنابيب.

(٤) البيت بلا نسبة في «المقاصد النحوية» ٣٨٥/٤، «حاشية يس» ٢٣٧/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤١/٣.

(٥) «لسان العرب» (صفر) ٣٥٢/٧.

(٦) «لسان العرب» (طرف) ١٤٥/٨.

٦٨٥ - وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمَ كَجُذِّ حَتَّى تَسُرُّ ذَا حَزْنٍ  
٦٨٦ - وَيَلَوُ حَتَّى خَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ اِرْتَمَعُ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا

قوله: (فالعاطفة تعطف بعضًا على كله)، تقدم بيانها في حروف العطف.

قوله: (كقول الشاعر:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل)<sup>(١)</sup>

قاله جرير بن الخطفي هجا به الأخطل، وتمج أي: تقذف، ودجلة - بكسر الدال - نهر العراق، والشاهد فيه ظاهر، والأشكل<sup>(٢)</sup> الذي تخالطه حمرة.

قوله: (والجارة تدخل على الاسم على معنى إلى)، تقدم بيانها في حروف الجر.

قوله: (ويجب حينئذٍ)، أي: حين دخولها على الفعل، قال الناظم في «شرح تسهيله»<sup>(٣)</sup> سواء الماضي نحو: ﴿حَتَّى عَفَوًا﴾ [الأعراف: ٩٥]، أم المضارع نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وتُوَزَعُ في الماضي، فإن (حتى) قبله ابتدائية، و(إن) غير مضمرة.

قوله: (وإن كان الفعل بعد (حتى) حالاً أو في تقدير الحال فهي حرف ابتداء)، علامة كونه كذلك صلاحية جعل الفاء في موضع (حتى)، ويجب حينئذٍ كون ما بعدها فضلة متسبباً عما قبلها، قاله المرادي<sup>(٤)</sup>. قال:

(١) البيت لجرير في ديوانه (٤٥٧)، «خزانة الأدب» ٩/٤٧٧، ٤٧٩، «الدرر» ١/٥٢٧،

«الأزهية» (٢١٦)، «شرح المفصل» ٨/١٨، «المقاصد النحوية» ٤/٣٨٦.

ويلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣/٢٠٦.

(٢) «لسان العرب» (شكل) ٧/١٧٦.

(٣) «شرح التسهيل» ٤/٥٥.

(٤) «توضيح المقاصد» ٢/٣١٦.

وفهم<sup>(١)</sup> من ذلك امتناع الرفع في نحو: كان سيرى حتى أدخلها، إذا جعلت ناقصة؛ لأنه لو رفع لكانت (حتى) ابتدائية، فتبقى (كان) بلا خبر، وفي نحو: سرت حتى تطلع الشمس؛ لانتهاء السببية، خلافاً للكوفيين، وفي نحو: ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة؛ لأنه لو رفع كان مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه، وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح؛ لأن ما قبلها منفي في ما سرت، ومشكوك في وقوعه في أسرت، فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه.

٦٨٧ - وَبَعْدَ مَا جَوَّابِ نَفِي أَوْ طَلَبَ مَخْضِينَ أَنْ وَسْتَرُهَا حَثْمٌ نَصَبَ  
٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعْ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَرْعَ

قوله: وكقول الراجز:

يا ناق سيرى عنقا فسيحاً إلى سليمان فنستريحا<sup>(٢)</sup>

قاله أبو النجم العجلي، و(ناق) مرخم ناقه، أي: يا ناقه سيرى سيراً عنقاً، وهو ضرب من السير، والفسيح: الواسع، والشاهد في: (فنستريحا).  
قوله: (والدعاء، كقول الشاعر:

ربي وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن)<sup>(٣)</sup>

السنن: - بفتح السين -: الطريقة، والشاهد في (فلا أعدل).

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٢٠٥/٣ - ٢٠٦، «معجم الهوامع» ٣٨٢/٢ - ٣٨٣، «الارتشاف» ١٦٦٣/٤.

(٢) الرجز لأبي النجم في «الكتاب» ٣٥/٣، «الدرر» ٤٠٠/١، ١٧/٢، «شرح التصريح» ٢٣٩/٢، «المقاصد النحوية» ٣٨٧/٤، «المقاصد الشافية» ٥٢/٦.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٦/٣، «رصف المباني» (٣٨١)، «سر صناعة الإعراب» ٢٧٠/١، «شرح الأشموني» ٢٠٨/٣، «المقتضب» ١٤/٢، «معجم الهوامع» ٣٨٦/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٠٩/٣، «المقاصد النحوية» ٣٨٨/٤، «معجم الهوامع» ٣٨٧/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤٥/٣.

قوله: (والاستفهام، كقول الآخر:

هل تعرفون لُباناتي فأرجو أن تقضي فيرتد بعض الروح للجسد<sup>(١)</sup>)

اللبنات<sup>(٢)</sup>: جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة، والشاهد في: (أرجو) و(يرتد) عطف على (أرجو)، واختلف في الروح، من تكلم فيها، فقال جمهور<sup>(٣)</sup> المتكلمين: إنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر، وقال كثير منهم: إنها عرض، وهي الحياة التي سار البدن بوجودها حياً، وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية: إنها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه.

قوله: (وكقول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء<sup>(٤)</sup> كمن سمعا<sup>(٥)</sup>)

أي: حدثوك به وفاء ف(ما) تعليلية، والشاهد في: (فتبصر).

قوله: (وكقول الشاعر:

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢١٠/٣، «المقاصد النحوية» ٣٨٨/٤، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤٥/٣.

(٢) «لسان العرب» (لبن) ٢٣١/١٢.

(٣) قال الكفوي في «الكليات» (٤٦٩ - ٤٧٠): (الروح الإنساني لا يعلم كنهها إلا الله تعالى: ومذهب أهل السنة أن الروح والعقل من الأعيان وليسا بعرضين كما ظنته المعتزلة وغيرهم قال الغزالي: الروح ليس بجسم يحلُ البدن حلول الماء في الإناء. بل هو جوهر لأنه يعرف نفسه وخالقه ويدرك المعقولات.

ثم اعلم: أن الروح هو الجوهر العلوي الذي قيل في شأنه: ﴿قُلِ أَلُّوْهُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ والأرواح عندنا أجسام لطيفة غير مادية، خلافاً للفلاسفة...).

(٤) في (ج): فما من راء.

(٥) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٩/٢، «شرح الأشموني» ٢١١/٣، «شرح التصريح» ٢٣٩/٢، «شرح ابن عقيل» ٢/٢، «المقاصد النحوية» ٣٨٩/٤، «معجم الهوامع» ٣٨٩/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤٥/٣.



يا ليت أم خلود واعدت فوفت ودام لي ولها عمر فنصطحبا<sup>(١)</sup>

(واعدت) جواب (ليت)، والشاهد في: (فنصطحبا).

قوله: (كقولہ):

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريح<sup>(٢)</sup>

قاله المغيرة بن حنين التميمي، والشاهد في: (فأستريح).

قوله: (أو لتقدم ترج) يقتضي أن الترجي ليس بطلب، وليس كذلك، بل هو كالتمني، نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع، وعليه يقال: فلم ألحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي؟ وعلى مذهب الفراء الآتي وهو اختيار الناظم لا إشكال.

قوله: (وقول الشاعر):

وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف<sup>(٣)</sup>

قاله الفرزدق، و(الندي)<sup>(٤)</sup>: مجلس القوم ومتحدثهم، (ومنا): صلة (قائم)، والشاهد في: (فينطق)، قال المرادي<sup>(٥)</sup>: وتمثيله تبعاً لأبيه بهذا وبقوله قبله (ما قام فيأكل إلا طعامه) غير صحيح، إذ يجوز فيهما النصب؛

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢١٢/٣، «المقاصد النحوية» ٣٨٩/٤، «شرح الكافية الشافية» ١٥٤٦/٣.

(٢) البيت للمغيرة بن حسان في «خزانة الأدب» ٥٢٢/٨، «الدرر» ١٣١/١، ١٧/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٠/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٩/٣، «رصف المباني» (٣٧٩)، «شرح الأشموني» ٢١٤/٣، «شرح المفصل» ٥٥/٧، «المقتضب» ٢٤/٢، «همع الهوامع» ٣٨٦/٢.

(٣) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٢٩/٢، «الكتاب» ٣٢/٣، «خزانة الأدب» ٥٤٠/٨، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٥٣٥)، «المقاصد النحوية» ٣٩٠/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢١٤/٣، «تذكرة النحاة» (٧١).

(٤) «لسان العرب» (ندي) ٩٦/١٤.

(٥) انظر «توضيح المقاصد» ٣١٨/٢.

لأن النفي إذا انتقض بـ(إلا) بعد الفاء جاز النصب، نص على ذلك سيويه<sup>(١)</sup>، وعلى النصب أشد البيت المذكور.

قوله: (وفي نحو صه إلى آخره) أمثلة للطلب غير المحض، قال المرادي<sup>(٢)</sup>: (والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصيل في ذلك، فاحترز عن أن يكون بمصدر نحو: سقيًا، أو باسم فعل نحو: صه، أو بلفظ الخبر نحو: رحم الله زيدًا، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب).

قوله: (فلو قصد بالفاء مجرد العطف أو بالفعل بعدها بناؤه على محذوف وجب الرفع)، يحتمل كلاً منهما قوله تعالى: ﴿فَاطَلَمَ﴾ [غافر: ٣٧] في قراءة<sup>(٣)</sup> الرفع.

قوله: (أو ما تأتينا فأنت تحدثنا)، أي: ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن، وإلا فظاهره مشكل؛ إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان.

قوله: (قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، أي: فهم يعتذرون.

قال البيضاوي: عطف ﴿يَعْتَذِرُونَ﴾ على يؤذن ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقاً، ولو جعله جواباً لدل على أن عدم اعتذارهم لعدم الإذن وأوهم ذلك أن لهم عذراً لكن لم يؤذن لهم فيه، ومن ثم مثل به ابن هشام<sup>(٤)</sup> للعاطفة، وقصد به الرد على الشارح في جعله مثلاً للاستئناف، لأنه يقتضي ثبوت العذر مع انتفاء الإذن في ذكره كما في قولك: ما تؤذينا فنحبك، بالرفع له.

(١) انظر «الكتاب» ٣/٣٢٢.

(٢) توضيح المقاصد» ٢/٣١٨.

(٣) انظر: «الإتحاف» (٣٧٩).

(٤) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/١٧٨: (... نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ فإنها للعطف).

قوله: (فحديث) الأولى: فتحديث.

قوله: (وجميع المواضع التي ينتصب فيها المضارع بإضمار (أن) بعد الفاء ينتصب فيها المضارع بإضمار أن بذلك بعد الواو) قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: (ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع).

قوله: (إذا قصد بها المصاحبة) يؤخذ منه أن النصب بعد الواو ليس على معناه بعد الفاء، وقولهم: (تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر، وزعم بعضهم أن النصب بعدها على معنى الجواب، وليس بصحيح)، نبه على ذلك المرادي<sup>(٢)</sup>.

قوله:

فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان<sup>(٣)</sup> قاله الأعشى. وقيل غيره<sup>(٤)</sup>.

والشاهد في: (وأدعو) و(أندى): من الندى بفتح النون والبدال مقصورًا، وهو بعد ذهاب الصوت، أي: قلت لتلك المرأة: ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك، فإن أرفع صوت دعاء داعيين.

قوله: (وقول الآخر:

(١) «الارتشاف» ١٦٨٠/٦.

(٢) «توضيح المقاصد» ٣٢٠/٢.

(٣) البيت للأعشى في «الكتاب» ٤٥/٣، «الدرر» ٢١/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٢/٤، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٥٣١/٢، «أوضح المسالك» ١٧٧/٣، «سر صناعة الإعراب» ٣٩٢/١، «شرح الأشموني» ٢١٥/٣، «مع الهوامع» ٣٩٢/٢.

(٤) قيل: للحطيئة أو لربيعة بن جشم في «شرح المفصل» ٣٥/٧.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم<sup>(١)</sup>

قاله أبو الأسود الدؤلي<sup>(٢)</sup>، والشاهد في (وتأتي مثله)، و(عار) خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك عار عليك، و(عظيم) صفته، وإذا فعلت معترض بينهما، والخلق - بضم اللام - كما قال الإمام الرازي<sup>(٣)</sup>: ملكة تصدر بها الأفعال عن النفس بسهولة من غير تقدم فكر ولا رؤية.

قوله: (وقول الآخر):

ألم أك جازكُم ويكونُ بيني وبينكم المودة والإخاء<sup>(٤)</sup>

قاله الحطيئة، والشاهد في: (ويكون)، حيث نصب بتقدير (أن) لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في «ديوانه» (٤٤)، «الأزهيّة» (٢٣٤)، «شرح التصريح» ٢٣٨/٢، «معجم الهوامع» ٣٩٣/٢.

ولأبي الأسود أو للاخطل أو للمتوكل الكناني في «المقاصد النحوية» ٣٩٣/٤، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في «خزانة الأدب» ٥٦٤/٨، ولحسان بن ثابت في «شرح أبيات سيويه» ١٨٨/٢.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٥/٣، «الجنى الداني» (١٥٧)، «رصف المباني» (٤٢٤)، «شرح الأشموني» ٢١٧/٣، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٥٣٥)، «شرح عمدة الحفاظ» (٣٤٢)، «المقتضب» ٢٦/٢.

(٢) في (ج): الديلي.

(٣) أبو بكر محمد بن زكريا الرازي الطبيب، توفي ببغداد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. صنف: «الإبصار في العين»، «الإنبات في الصفة»، «الأدوية الموجودة بكل مكان»، «الأسرار في الطب»، «الانتقاد على أهل الاعتزال»، «الأوهام والحركات النفسية»، «البرهان في الطب»، «الثبوت في الحكمة» وغير ذلك كثير جدًا. انظر «هدية العارفين» ٢٧/٦ - ٢٨.

(٤) البيت للحطيئة في «ديوانه» (٨٢)، «الكتاب» ٧٣/٢، «الدرر» ٢٣/٢، «الرد على النحاة» (١٢٨)، «المقاصد النحوية» ٤١٧/٤.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢١٨/٣، «رصف المباني» (٤٧)، «المقتضب»، ٢٧/٢، «معجم الهوامع» ٣٩٤/٢.

قوله: (قال ابن السراج<sup>(١)</sup>): (والواو تنصب ما بعدها في غير  
الموجب)، أي: في النفي والطلب.

وقوله: (من حيث انتصب ما بعد الفاء)، كالصفة الكاشفة والمراد في  
الأمكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء.

قوله: (ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد  
الواو مبنياً على مبتدأ محذوف)، هذا علم من قول ابن السراج<sup>(٢)</sup>: وأردت  
عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها.

قوله: (والرفع على ذلك المعنى)، أي: وهو بناء الفعل بعد الواو  
على مبتدأ محذوف، وعليه فلا حاجة لقوله<sup>(٣)</sup>: (ولكن... إلى آخره) أو  
إبدال (ولكن) بقوله: وهو توهم ابن هشام أن قول الشاعر ذلك المعنى مشار  
به إلى معنى النصب، فاعترضه بقوله: وكأنه قدر الواو للحال. وفيه بعد  
لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لكلامهم إذ جعلوا  
لكل من أوجه الأعراب معنى. انتهى. ومنشأ توهمه غفلته عن أن ذلك يشار  
به للبعيد لا للقريب.

قوله: (بعد ما اعترض... إلى آخره) متعلق بـ(أشار) وكذا قوله: (في  
قوله).


٦٨٩ - وَيَبْغَدُ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ	إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجِزَاءُ قَدْ قُصِدَ
٦٩٠ - وَسَرُطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ	إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ
٦٩١ - وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا	تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا
٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ	كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ

(١) قال ابن السراج في «الأصول» ١٥٤/٢: (الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من  
حيث انتصب ما بعد الفاء وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل).

(٢) «الأصول» ١٥٤/٢.

(٣) قال ابن الناظم (٤٨٦): (والرفع على ذلك المعنى، ولكن على تقدير: لا تأكل  
السّمك وأنت تشربُ اللبن).

٦٩٣ - وإن على اسمِ خالصِ فعلِ عطفٍ      تَنْصِبُهُ إِنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفٍ

قوله: (وقصد الجزاء) احترز به<sup>(١)</sup> من أن لا يقصد الجزاء، فلا يجزم بل يرفع إما مقصودا به الوصف، نحو: ليت لي مالا أنفق منه، أو الحال، أو الاستئناف، ويحتمل الثلاثة قوله تعالى: ﴿فَأَضْرَبَ لَهمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا﴾ [طه: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿... فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾  [مريم: ٥]<sup>(٢)</sup> في قراءة الرفع.

قوله: (تقديره زرني فإن تزرنني أزرک)، أشار به وبما قبله إلى أن جازم الفعل فيما ذكر حرف شرط مقدر دل عليه الطلب، وهو مذهب أكثر المتأخرين<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وقيل: لا حاجة إلى هذا التقدير، بل الجواب مجزوم بالطلب... إلى آخره) هو ما ذهب إليه ابن خروف<sup>(٤)</sup>، واختاره الناظم، ونسبه إلى الخليل وسيبويه، وقيل غير ذلك. وأما قوله: (وهو مشكل... إلى آخره فمردود؛ لأن ما علل به إنما هو في الشرط التحقيقي لا التقديري الذي كلامه فيه.

قوله: (ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم... إلى آخره، كذلك لا يجوز أن يجعل للأمر ونحوه جواب مجزوم إلا إذا صح تقدير فعل شرط مثبت مكانه، خلافا للكسائي<sup>(٥)</sup>، فيجوز عنده: (أسلم تدخل

(١) انظر «توضيح المقاصد» ٣٢٠/٢.

(٢) انظر: «الإتحاف» (٢٩٧).

(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١٦٨٤/٤: (الرابع أن مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبله، وهو الذي نختاره وقال به أكثر المتأخرين. انظر «توضيح المقاصد» ٣٢١/٢.

(٤) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١٦٨٤/٤: (أحدها: أن الأمر والنهي وباتيهما ضُمن معنى الجزم فُضُمن: اثنني معنى إن تَأْتِنِي، ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه، وقال به ابن خروف وابن مالك).

(٥) وانظر «المساعد» ٩٦/٣.

النار)، بتقدير إن لا تسلم تدخل النار، وغيره لا يجوزُه إلا إذا صح تقديره  
مبتأً.

قوله: (في صحة جزم الجواب... إلى آخره، أي: كما يصح رفعه.  
قوله<sup>(١)</sup>): (كقراءة حفص... إلى آخره، لا حجة فيه<sup>(٢)</sup>)؛ لجواز نصب  
﴿أَطْلَعُ﴾ [غانر: ٣٦، ٣٧] جوابًا لقوله: ﴿أَيْنَ﴾ أو عطفًا على الأسباب على  
حد قوله: (ولبس عباءة وتقر عيني)<sup>(٣)</sup> أو عطفًا على المعنى وهو: لعلني أن  
أبلغ، فإن خبر (لعل) يقترن به (أن) كثيرًا نحو: «فلعل بعضكم أن يكون  
الحن بحجته من بعض»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وكقول الراجز: أنشده الفراء:

عَلَّ عَلَى صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا تَدَلُّنَا اللَّيْمَةَ مِنْ لِمَاتِهَا  
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا)<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٢٢/٢.

(٢) قال ابن الناظم (٤٨٧): (كقراءة حفص عن عاصم قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَى  
الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَشْبَبَ السَّمَكُوتِ فَأَطْلَعَ إِلَىٰ لَمَّا مَوْسَىٰ».

(٣) عجزه:

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ .....

البيت لميسون بنت بحدل في «خزانة الأدب» ٥٠٣/٨ - ٥٠٤، «الدرر» ٢٥/٢، «سر  
صناعة الإعراب» ٢٧٣/١، «شرح التصريح» ٢٤٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٧/٤،  
وبلا نسبة في «الكتاب» ٤٥/٣، «أوضح المسالك» ١٨١/٣، «الجنى الداني» (١٥٧)،  
«خزانة الأدب» ٥٢٣/٨، «رصف المباني» (٤٢٣)، «شرح الأشموني» ٢٢٥/٣، «شرح  
عمدة الحافظ» (٣٤٤)، «شرح المفصل» ٢٥/٧، «المقتضب» ٢٧/٢، «الارتشاف»  
١٦٨٨/٤.

(٤) أخرجه البخاري في (٥٦) كتاب الشهادات (٢٧٠)، باب من أقام البينة بعد رقم  
الحديث (٢٥٢٤)، ومسلم في (٣٠) كتاب الأفضية (٣)، باب الحكم بالظاهر واللحن  
بالحجة رقم الحديث (١٧١٣).

(٥) الرجز بلا نسبة في «الخصائص» ٣١٦/١، «شرح الأشموني» ٣، «شرح عمدة الحافظ»  
(٣٩٩)، «الإنصاف» ٢٢٠/١، «الجنى الداني» (٥٨٤)، «سر صناعة الإعراب»  
٤٠٧/١، «المقاصد النحوية» ٣٩٦/٤.

أي: لعل حوادث الدهر. (والدولات): جمع دولة<sup>(١)</sup>، وهي بضم الدال في المال، وبفتحها في الحرب، وقيل: هما واحد، يقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا، و(تدلننا) من الإدالة وهي الغلبة والنصر، يقال: اللهم أدلني على فلان، أي: انصرني عليه، و(اللمة)<sup>(٢)</sup>: - بالفتح - الشدة، وهي مفعول ثان لتدلننا. والشاهد في: (تستريح)، و(الزفرات): جمع زفرة، وهي الشدة، وسكنت الفاء للضرورة.

قوله: (كالواو)، في قوله: للبس عباءة وتقر عيني<sup>(٣)</sup> قالته ميسون زوجة معاوية رضي الله عنه، ذكرت فيه ضيق نفسها حين تسرى عليها وعذلتها وقال لها: أنت في ملك عظيم وما تدري قدره، وروي: ولبس عباءة، وتمامه: أحب إلى من لبس الشفوف. بضم الشين: الثياب الرقاق، وأول كلامها:

لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إليّ من قصر منيف

إلى أن قالت: للبس عباءة. والشاهد في: و(تقر عيني)، حيث نصب (تقر)، ويجوز رفعه، تنزيلاً له منزلة المصدر نحو: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (في قول الشاعر:

لولا توقع معتز فأرضيه ما كنت أوتر أترابا على تَرَب)<sup>(٥)</sup>

(١) «لسان العرب» (دول) ٤/٤٤٤.

(٢) «لسان العرب» (لمم) ١٢/٣٣٣.

(٣) وعجزه: أحب إليّ من لبس الشفوف، وتقدم تخريجه.

(٤) «مجمع الأمثال» (تسمع بالمعيدي).

(٥) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٤/١٩٤، «الدرر» ٢/٢٦٦، «شرح الأشموني»

٣/٢٢٦، «شرح التصريح» ٢/٢٤٤، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٣٢، «المقاصد النحوية»

٤/٣٩٨، «همع الهوامع» ٢/٤٠٤.



المعتر<sup>(١)</sup>: السائل أو المعترض للسؤال، والشاهد في: (فأرضيه)،  
والأتراب جمع ترب بكسر المثناة وإسكان الراء وترب الرجل لدته، وهو  
الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه، أي: ما كنت أوتر المساوي لغيري في  
السنة على المساوي لي في السن.

قوله: (قول الآخر):

إني وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر<sup>(٢)</sup>

قاله أنس<sup>(٣)</sup> بن مدركة الخثعمي و(سليكا) اسم رجل، والشاهد في:  
ثم أعقله من عقلت القتيل: أعطيت ديته، و(لما) بمعنى حين  
و(عافت)<sup>(٤)</sup>، أي كرهت، والمعنى أن البقر إذا امتنعت من شروعا في  
الماء وشربها منه لا تضرب؛ لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع  
هي فتشرب.

قوله: (وكقول الشاعر):

فما راعني إلا يسير بشُرْطَة وعهدي به قينا يَفُشُّ بكبير<sup>(٥)</sup>

الشاهد في: (يسير) بالرفع والتقدير: إلا أن يسير، أي: وما راعني إلا  
سيره، فلما حذف (أن) بقي الفعل مرفوعاً كما في: تسمع بالمعيدي.

---

(١) «لسان العرب» (عرر) ١٢٥/٩.

(٢) البيت لأنس بن مدركة في «شرح التصريح» ٢٤٤/٢، «المقاصد النحوية» ٣٩٩/٤، وبلا  
نسبة في «أوضح المسالك» ١٨٣/٣، «خزانة الأدب» ٤٦٢/٢، «شرح الأشموني»  
٢٢٦/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٣١/٢، «همع الهوامع» ٤٠٤/٢، «المقاصد الشافية» ٨٨/٦.

(٣) أنس بن مدركة بن كعب الأكلبي الخثعمي، أبو سفيان (٣٥هـ). شاعر فارس من  
المعمرين، كان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها، أدرك الإسلام وأسلم، ثم أقام  
بالكوفة وانحاز إلى علي بن أبي طالب، فقتل في إحدى المعارك.  
«خزانة الأدب» ٤٢٥/٧، «الأعلام» ٢٥/٢.

(٤) «لسان العرب» (عيف) ٥٠٠/٩.

(٥) البيت بلا نسبة في «الخصائص» ٤٣٤/٢، «شرح المفصل» ٢٧/٤، «المقاصد النحوية»  
٤٠٠/٤.

والشرطة - بضم الشين وإسكان الراء -: واحد الشرطة، وهم الذين يجعلون لأنفسهم علامة يعرفون بها، ومنه والي الشرطة. وواو (وعهدي) للحال. و(به)، أي: المذموم، و(قيناً)<sup>(١)</sup>، أي: حداداً، (يفش بكير) خبر (عهدي)، أي: يخرج ما في الكير من الريح، أي: أتعجب منه وقد كان أمس حدادا ينفخ في الكير واليوم سار والي الشرطة.

٦٩٤- وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَتَضَّبَ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَذَلْ رَوَى

قوله: (وقول الشاعر:

فلم أر مثلها خباسة واحد فنهنت<sup>(٢)</sup> نفسي بعدما كدت أفعله)<sup>(٣)</sup>

قاله عامر بن جوين الطائي، و(خباسة واحد) بضم المعجمة: مفعول أول ل(أر)، و(مثلها) مفعول ثان له.

قوله: ومعنى خباسة<sup>(٤)</sup>: المغنم. ونهنت<sup>(٥)</sup>: زجرت. و(ما) مصدرية، والتقدير: بعد قربي من الفعل، والشاهد في (أفعله).

وقول الناظم: (في سوى ما مر)، أي: وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء والواو بعد الشرط أو الجزاء.



(١) «لسان العرب» (قين) ٣٧٦/١١.

(٢) في (ج): ونهنت.

(٣) البيت لامرئ القيس في «ملحق ديوانه» (٤٧١).

ولعامر بن جوين في «الكتاب» ٣٠٧/١، «شرح أبيات سيبويه» ٣٣٧/١، «المقاصد النحوية» ٤٠١/٤.

وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١٤٨)، «الدرر» ٨٥/١، ٢٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٢٨/٣، «معجم الهوامع» ٤٠٥/٢، «المقاصد الشافية» ٩٢/٤.

(٤) «لسان العرب» (خبس) ١٥/٤.

(٥) «لسان العرب» (نهنة) ٣١٢/١٤.



## عوامل الجزم

- ٦٩٥ - بلا ولام طالبا ضغ جزما      في الفِعل هكذا بلم و لمّا  
 ٦٩٦ - واجزم بأن ومن وما ومهما      أي متى أيان أين إذنا  
 ٦٩٧ - وحيثما أتى وحرف إذنا      كلان ويقاي الأدوات أسما

\*\*\*

### عوامل الجزم

قوله: (هي اللام ولا الطلبتان)، المراد بالطلب<sup>(١)</sup> أصالة، فلا يؤثر خروجها عنه ظاهرا كاللام التي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أي: فنمد ونحملة. أو التهديد نحو: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وأما قوله: ﴿لِيُكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ [العنكبوت: ٦٦]، فتحتمل اللام فيه التعليل فيكون ما بعدها منصوبا، والتهديد فيكون مجزوماً. كقوله<sup>(٢)</sup>: (كقراءة أبي عمرو وغيره: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]<sup>(٣)</sup>، صوابه كقراءة قالون والبيزي وعاصم وحزمة والكسائي.

(١) انظر «شرح الأشموني» ٣/٢٢٩.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) «الإتحاف» (٣١٤).

قوله<sup>(١)</sup>: (ودخول هذه اللام على مضارع الغائب والمتكلم والمخاطب المبني للمفعول كثير) محله في دخولها على فعل المتكلم<sup>(٢)</sup> إذا بني للمفعول، أما دخولها على فعله المبني للفاعل فقليل، كما أن دخولها على مضارع المخاطب المبني للفاعل قليل، كما ذكره بعد، وإن كان ذلك أقل من هذا. وقد يقال: يؤخذ ذلك من قوله: المبني للمفعول بجعله راجعاً لفعل المتكلم والمخاطب، وبعده إفراده لفظ المبني للمفعول، واقتصاره على ما ذكره بعد مما عزوته له آنفاً وتمثيله بالآية والحديث، فإن مضارع المتكلم فيهما مبني للفاعل لا للمفعول.

قوله<sup>(٣)</sup>: (كقوله:

حمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا)<sup>(٤)</sup>

(محمد) منادى. والشاهد في: (تفد) حيث حذف منه لام الطلب وبقي عملها إذ أصله: لتفد. والتبال<sup>(٥)</sup> - بفتح التاء - الفساد وقيل: الحقد والعداوة.

قوله: (وكقول الآخر:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب)<sup>(٦)</sup>

(١) ساقطة من (ب).

(٢) بياض في (ج).

(٣) قال ابن الناظم (٤٩٢): (ويجوز في الشعر أن تحذف ويبقى جزمها كقول الشاعر...).

(٤) البيت لأبي طالب في «شرح شذور الذهب» وله أو للأعشى في «خزانة الأدب» ١١/٩، وللأعشى أو لحسان أو المحول في «الدرر» ٧٥/٢.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٨/٣، «الإنصاف» ٥٣٠/٢، «سر صناعة الإعراب» ٣٩١/١، «شرح الأشموني» ٢٣٢/٣، «شرح المفصل» ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، «المقتضب» ١٣٢/٢، «مع الهوامع» ٥٣٩/٢.

(٥) «لسان العرب» (تبل) ١٧/٢.

(٦) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١١٢)، «الجنى الداني» (١١٤)، «رصف المباني» (٢٥٦)، «سر صناعة الإعراب» (٣٩٠)، «المقاصد الشافية» ٩٨/٦، «شرح الأشموني» ٢٣٣/٣، «المقاصد النحوية» ٤٢٠/٤.

وخاطب ابنه لما تمنى موته، والشاهد فيه<sup>(١)</sup> (يكن).

و(بقائي) مفعول (تستطل) وقيل: بيان للضمير في (مني) أو بدل منه.

قوله: (فالجزم فيه بجواب الأمر)، أي: على أنه مجزوم بشرط مقدر دل عليه الطلب، والتقدير إن تقل لهم: أقيموا الصلاة يقيموها.

قوله: (لا باللام المقدر) هو ما عليه الجمهور<sup>(٢)</sup>، لكن جرى والده في<sup>(٣)</sup> «شرح كافيته» على أن الجازم هو اللام.

قوله: (يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة)، أي: لئلا يلزم خلف الخبر المقدر بما ذكر.

قوله: (وقد أتى قليلاً يصحب فعل المتكلم) محله في المبني للفاعل بقرينة تمثيله بالبيتين الآتيين، أما في المبني للمفعول فكثير نحو لا أخرج ولا تخرج.

---

(١) في (ج): في.

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١٨٥٦/٤: (والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر خلافاً للمبرد، إذ منع ذلك أيضاً في الشعر، وخلافاً للكسائي إذ أجاز حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، أي: ليقموا الصلاة...).

وانظر: «توضيح المقاصد» ٣٣١/٢.

(٣) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٥٦٩/٣ - ١٥٧٠: (ثم أشرت إلى حذف لام الأمر، وبقاء عمله وهو على ثلاثة أضرب: ...).

فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، أي: ليقموا الصلاة. فحذف اللام لأنه بعد (قُل).

وليس بصحيح قول مَنْ قال: إن أصله (قل لهم فإن تقل لهم يقيموا) لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المثلول لهم عن الطاعة. والواقع بخلاف ذلك.

فوجب إبطال ما أفضى إليه - وإن كان قول الأكثر.

والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر.

والقليل المخصوص بالاضطرار: الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بغيرها.

قوله: (كقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبداً ما دام فيها الجراضم)<sup>(١)</sup>

قاله الوليد بن عقبة معرضاً بمعاوية رضي الله عنه، والجراضم<sup>(٢)</sup> - بضم الجيم -: الأكل الواسع البطن، وكان معاوية كذلك.

والشاهد في: (فلا نعد)، وهو قليل؛ لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على تنزيلها منزلة الأجنبي.

قوله: (وكقول الآخر.

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها مردفات على أعقاب أكوار)<sup>(٣)</sup>

قاله النابغة الذبياني، والشاهد في: (لا أعرفن)، والربرب<sup>(٤)</sup> القطيع من البقر، شبه النساء بها في حسن العيون وسكون المشي، والهور: جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها، و(مدامعها) مرفوع (بحوراً) وأراد بها العيون؛ لأنها في مواضع الدمع، و(مردفات) حال من (ربربا)، والأعقاب جمع عقب، وعقب كل شيء آخره، والأكوار جمع كور وهو الرجل بأداته.

قوله: (وأما لم ولما أختها)، أي: وإن دخلت عليهما الهمزة نحو:

﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾

(١) البيت للفردق في «الأزهيّة» (١٥٠).

وللوليد بن عقبة في «شرح التصريح» ٢/٢٤٦، وللّفردق أو للوليد في «المقاصد النحوية» ٤/٤٢٠، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٨٦، «شرح الأشموني» ٣/٢٣٠.

(٢) «لسان العرب» (جرضم) ٢/٢٥٢.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (٧٥ - ٧٦)، «الكتاب» ٣/٥١١، «شرح التصريح» ٢/٢٤٥، «المقاصد النحوية» ٤/٤٤١.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/١٨٥، «شرح الأشموني» ٣/٢٢٩.

(٤) «لسان العرب» (ربب) ٥/١٠٢.

قوله: (وقد احتترزت بقولي ولما أختها... إلى آخره)، لا حاجة لهذا الاحتراز؛ لأن (لما) الحينية والتي بمعنى (إلا) لا يحفظ دخولهما على المضارع أصلاً، فهما خارجان بقوله: (ينفيان المضارع) نبه على ذلك المرادي<sup>(١)</sup>.

وقوله: (لما الحينية) هي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره.

وقوله: (لما بمعنى إلا) تسمى إيجابية.

قوله: (وأما إن الشرطية فهي التي تقتضي... إلى آخره)، الذي يقتضي ذلك ستة أقسام: ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو (إن) و(إذ ما)، وما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو (مَنْ)، وما وضع للدلالة على من لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو (متى ما، ومهما)، وما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو (متى وأيان)، وما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو (أين وأنى وحيثما)، وما هو متردد بين الأربعة الأخيرة وهو (أي)، فإنها بحسب ما تضاف إليه، فهي في: (أيهم يقيم أقم معه). مثل (مَنْ)، وفي (أي مكان يجلس أجلس)، مثل أين.

قوله: (فعملت فيهما) جعل - كالناظم - الجازم للجواب الأداة، وهو مخالف لقوله في «التسهيل»<sup>(٢)</sup> وجزم الجواب بفعل الشرط لا بالأداة وحدها ولا بهما ولا على الجوار خلافاً لزاعمي ذلك.

قوله: (وكقول الشاعر:

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣٣٤/٢: (ومنها لم ولما أختها، يعني من الجوازم فقيد لَمَا بقوله (أختها) احترازاً من (لَمَا) بمعنى (إلا) ومن (لَمَا) التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال: احتترزت بقولي (أختها)، من لَمَا الحينية وهو على مذهب الفارسي).

(٢) «شرح التسهيل» ٧٩/٤.

ولكن متى يسترفد القوم أرفد<sup>(١)</sup>.

قاله طرفة بن العبد، وصدرة ولست بحلال التلاع مخافة.

والشاهد فيه ظاهر، والاسترفاد طلب الرشد وهو العطية، وقيل: المعونة. والحلال: - بالتشديد - من حل إذا نزل، والتلاع<sup>(٢)</sup> جمع تلعة وهو ما ارتفع من الأرض، وما انهبط منها، أي: لست ممن ينزل التلاع مخافة الضيف. قوله:

(أيان نُؤمِّئك تَأْمَنُ غيرنا وإذا لم تدرك الأمان منا لم تنزل حذرا)<sup>(٣)</sup>  
الشاهد فيه ظاهر.

قوله: (وقوله:

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل)<sup>(٤)</sup>  
قاله الحسام<sup>(٥)</sup> بن ضرار الكلبي في وصف امرأة، شبه قدرها بالقناة، أي: هي صعدة.

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في «ديوانه» (٢٨)، «الكتاب» ٧٨/٣، «خزانة الأدب» ٦٦/٩ - ٦٧ - ٤٧١، «شرح التسهيل» ٧١/٤.

وبلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٣٣٥)، «معني اللبيب» (٧٩٠).

(٢) «لسان العرب» (تلع) ٤٣/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٣٣٦)، «شرح الأشموني» ٢٤٤/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٣٧/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٣/٤، «شرح التسهيل» ٧١/٤.

(٤) البيت لكعب بن جعيل في «خزانة الأدب» ٤٧/٣، «الدرر» ١٨٥/٢، «شرح أبيات سيويه» ١٩٦/٢، وله أو لحسام بن ضرار في «المقاصد النحوية» ٤٢٤/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١١٣/٣، «الإنصاف» ٦١٨/٢، «خزانة الأدب» ٣٨/٩، «شرح الأشموني» ٢٤٦/٣، «شرح المفصل» ١٠/٩، «شرح التسهيل» ٧٥/٤، «معجم الهوامع»

٥٥٣/٢، «شرح ابن عقيل» ٣٣٧/٢.

(٥) حسام بن ضرار الكلبي، شاعر مقلد.

«المقاصد النحوية» ٤٢٤/٤.



والصعدة<sup>(١)</sup>: القناة المستوية، تنبت كذلك. والحائر - بالحاء والراء المهملتين -: مجتمع الماء. والشاهد فيه ظاهر.

قوله: (وقوله):

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر به تلفٍ من إياه تأمر آتيا<sup>(٢)</sup>

الشاهد فيه ظاهر و(تأت) و(آتيا) من الإتيان، وروي بدلها تأب وآبيا من الإباء.

قوله:

(حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان)<sup>(٣)</sup>

الشاهد فيه ظاهر، والنجاح: الفوز، والغابر: الباقي والماضي، والمراد هنا الأول.

قوله: (وقوله):

خليلي أنى تأتياني تأتيا أخوا غير ما يرضيكما لا يحاول<sup>(٤)</sup>

الشاهد فيه ظاهر، و(غير) منصوب (يحاول) من حاولت الشيء: أردته.

قوله: (وعند النحويين أن (إذ) في (إذ ما) مسلوب الدلالة إلى آخره)،

---

(١) «لسان العرب» (صعد) ٣٤٤/٧.

(٢) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٤٦/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٣٨/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٥/٤، «شرح التسهيل» ٦٧/٤.

(٣) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٢٠/٧، «تذكرة النحاة» (٧٣٦)، «شرح الأشموني» ٢٤٧/٣، «شرح شذور الذهب» (٣٣٧)، «شرح ابن عقيل» (٢٣٨)، «المقاصد النحوية» ٤٢٦/٤، «شرح التسهيل» ٧٢/٤.

(٤) البيت بلا نسبة في «شرح شذور الذهب» (٣٣٦)، «شرح الأشموني» ٢٤٨/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٣٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٦/٤، «شرح التسهيل» ٧٠/٤.

المراد عند جمهورهم وهو ما ذهب إليه سيبويه<sup>(١)</sup>، وصححه الناظم وذهب ابن السراج<sup>(٢)</sup>، والفارسي<sup>(٣)</sup> إلى أنها ظرف زمان زيد عليها ما.

قوله: (متضمنة معنى إن) معمولة لفعل الشرط أو الابتداء، أو للتقسيم لا للتخيير كما يعلم مما يأتي، والابتداء معطوف على فعل الشرط.

وقوله: (معمولة لفعل الشرط) أي: لفعل جزاء الشرط لا لفعل الشرط نفسه؛ لأنه لا يناسب المعنى فتأمل، ويأتي مثله في قوله: (إن كان فعل الشرط مشغولاً... إلى آخره)، وفي قوله: (منصوب بفعل الشرط).

قوله: (فما كان منها اسم زمان إلى آخره)، مع قوله: (وما كان منها اسماً غير ذلك) يقتضي أنه لا يقع في الأول اشتغال وهو كذلك.

قوله في نسخة: (وكيف مثل به لقوله فيها عقب قوله: أو مكان، أو نحو ذلك)، والظاهر حذفهما بدليل أنه كالنظم لم يعد (كيف) من أدوات الجزم، ومن ثم قال المرادي<sup>(٤)</sup>: (وأما (كيف) فيجازى بها معنى لا عملاً خلافاً للكوفيين<sup>(٥)</sup>)، فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً، ووافقهم قطرب<sup>(٦)</sup>.

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ٥٦/٣ - ٥٧ (... ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يُضَمَّ إلى واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة إنَّما وكأَنا، وليست (ما) فيهما بلفظ ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد.

(٢) قال ابن السراج في «الأصول» ١٦٠/٢: (... فأما (حيثما وإذما) لا يُجازى بهما إلا (وما) لازمةً لهما).

(٣) «الإيضاح العضدي» (٣٢١)، «المغني» (١٢٠).

(٤) «توضيح المقاصد» ٣٣٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٥٣/٣.

(٥) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٥٥٠/٢: (ولا يُجازى بكيف: وقال سيبويه وكثير: يُجازى بها معنى لا عملاً، ويجب كون فعلها مُتَّقِي اللفظ والمعنى نحو: كيف تصنع أصنع ولا يجوز: كيف تجلس أذهب بالاتفاق. ولا يُجزم بها. وقال الكوفيون وقطرب: نعم مطلقاً، وقوم: إن اقترنت بما نحو كَيْفَمَا تَكُنْ أكن).

وانظر رأي قطرب في «شفاء العليل» ٩٧٣/٣، «مغني اللبيب» (٢٧٠).

(٦) محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب.

لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر. له من التصانيف: «المثلث»، «النوادر»، =

قوله: (لفظًا كما في نحو: من تضرب أضرب، ومهما يصنع أصنع مثله) فيه نظر؛ لأن (من) و(مهما) مبنيان، وكأنه أراد بالنصب لفظًا ما يقابل النصب محلاً بواسطة حرف الجر بقرينة تمثيله للأول بما ذكر، وللثاني بـ(من) تمرز أمر) على أن ذكر مثله مضر؛ إذ يلزم عليه بعد معرفة ما قررته قبل إعمال (أصنع) فيه، وفي (مهما) إلا أن يراد بفعل الشرط هنا ما دل عليه فعل الجزاء لا فعل الجزاء نفسه.

٦٩٨ - فَعَلَيْنِ يَفْتَضِينَ شَرْطًا قُدَمَا  
٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ  
٧٠٠ - وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنَ  
٧٠١ - وَاقْرَأْ بِنَاءٍ حَتَّمَا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ  
٧٠٢ - وَتَخَلَّفَ الْقَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ

يَثَلُّو الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمَا  
تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ  
وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ  
شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ  
كَإِنْ تَجَدَّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

قوله: (والرابع نحو قول الشاعر:

من يكدني بسوء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد)<sup>(١)</sup>

قاله أبو زبيد مدح به شخصًا، وهو المخاطب بقوله: (كنت)، والشاهد فيه ظاهر، و(الشجا)<sup>(٢)</sup>: ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره، والوريد: عرق غليظ في العنق.

قوله: (وقوله:

= «الصفات»، «الأصوات»، «العِلل في النحو»، «الأضداد»، «إعراب القرآن»، وغير ذلك.. مات سنة ست ومائتين.

«بغية الوعاة» ٢١٠/١ - ٢١١.

(١) البيت لأبي زيد الطائي في «ديوانه» (٥٢)، «خزانة الأدب» ٧٦/٩، «المقاصد النحوية» ٤٢٧/٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٥٦/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٤١/٢، «المقتضب» ٥٩/٢، «رصف المباني» (١٠٥)، «شرح التسهيل» ٩١/٤.

(٢) «لسان العرب» (شجا) ٤٠/٧.

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهاباً<sup>(١)</sup>

الشاهد فيه ظاهر، والصرم: القطع، والإرهاب: الخوف.

قوله: (وجب جزمه لفظاً) جرى على الغالب، فإنه قد يجزم تقديرًا كأن يكون مبنياً.

قوله: (والرفع كثير حسن)، أي: لعدم تأثير أداة الشرط في فعله لفظاً فضعف عن العمل في الجواب.

قوله: (كقول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم)<sup>(٢)</sup>

قاله زهير بن أبي سلمى مدح به هرم بن سنان. والخليل: الفقير، ويروى: يوم مسغبة<sup>(٣)</sup>، أي: مجاعة، والشاهد في (يقول) (ولا حرم)، أي: ولا يحرم منه أحد.

قوله: (ورفعه بعد مضارع وهن)، أي: ضعف، قال المرادي<sup>(٤)</sup>: قيده في بعض نسخ «التسهيل»<sup>(٥)</sup> بأن لا يكون منفيًا بـ(لم)، وجعل رفع الجزاء بعد المنفي بها كثيراً كرفعه بعد الماضي. انتهى. وإنما وهن بعد المضارع الذي لم ينف بـ(لم) لتأثير أداة الشرط فيه.

قوله: (نحو قول الشاعر:

---

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٨٢/٢، «شرح الأشموني» ٢٥٧/٣، «المقاصد النحوية» ٤٢٨/٤، «شرح التسهيل» ٩١/٤.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (١٥٣)، «الكتاب» ٦٦/٣، «شرح أبيات سيويه» ٨٥/٢، «شرح التسهيل» ٧٧/٤، «خزانة الأدب» ٤٨/٩، ٧٠، «الدرر» ١٨٢/٢، «شرح التصريح» ٢٤٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤٢٩/٤، «توضيح المقاصد» ٣٤٠/٢.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩١/٣، «همع الهوامع» ٥٥٧/٢.

(٣) «لسان العرب» (سغب) ٢٧٤/٦.

(٤) «توضيح المقاصد» ٣٤٢/٢.

(٥) «شرح التسهيل» ٧٣/٤.

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع<sup>(١)</sup>

قاله جرير بن عبدالله البجلي، والشاهد في آخره.

قوله: (وقول الآخر:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها)<sup>(٢)</sup>

قاله أبو ذؤيب الهذلي، والخطاب في (تحمل) للبختي المذكور قبل،  
وقوله: (إنها)، أي: لأن القرية مطبعة أي: مملوءة من الطعام، والشاهد في  
(لا يضيرها)، أي: لا يضرها.

قوله: (ويجوز اقترانه بها..). إلى قوله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾  
[الجن: ١٣]. قال المرادي<sup>(٣)</sup>: معترض بثلاثة أوجه:

الأول: أن قوله: (ويجوز اقترانه بها) يقتضي أن الفعل هو الجواب مع  
اقترانه بالفاء، والتحقق أن الفعل حينئذ خبر متبداً محذوف، والجواب جملة  
اسمية.

والثاني: أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً، وليس  
كذلك بل الماضي المتصرف المجرد ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز اقترانه

---

(١) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في «الكتاب» ١٢١/٢، «شرح أبيات سيبويه» ١٢١/٢،  
وله أول لعمر بن خثارم البجلي في «خزانة الأدب» ٢٠/٨، ٢٣، ٢٨، «المقاصد  
النحوية» ٤٣٠/٤، ولعمر بن خثارم البجلي في «الدرر» ١٢١/١.  
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٦٢٣/٢، «رصف المباني» (١٠٤)، «شرح الأشموني»  
٢٦٠/٣، «شرح المفصل» ١٥٨/٨، «المقتضب» ٧٢/٢، «شرح ابن عقيل» ٣٤٣/٢،  
«جمع الهوامع» ٢.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في «الكتاب» ٧٠/٣، «شرح أبيات سيبويه» ١٩٣/٢، «خزانة  
الأدب» ٥٢/٩، ٥٧، ٧١، «شرح أشعار الهذليين» ٣٠٨/١، «شرح التصريح» ٢٤٩/٢،  
«المقاصد النحوية» ٤٣١/٤، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٢/٣، «شرح  
الأشموني» ٢٦٠/٣، «شرح المفصل» ١٥٨/٨، «المقتضب» ٧٢/٢.

(٣) «توضيح المقاصد» ٣٤٢/٢ - ٣٤٣.

بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً، ولم يقصد به وَغَدَّ أو وعيد، نحو: (إن قام زيد قام عمرو) وضرب يجب اقترانه بها، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلِي فَصَدَقْتُ﴾ [يوسف: ٢٦]، و(قد) معه مقدرة، وضرب يجوز اقترانه بها، وهو ما كان مستقبلاً وقصد به وعد أو وعيد، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، وقد نص المصنف على هذا التفصيل في «شرح الكافية»<sup>(١)</sup>.

والثالث: أنه مثل لما يجوز اقترانه بها قوله تعالى: ﴿فَصَدَقْتُ﴾ وليس كذلك، بل هو مثال الواجب.

قلت: ويجاب عن الثالث بأن الجواز ذكر في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح بالخلو؛ فيصدق بالوجوب.

قوله: (أو منفياً بـ(ما) أو (لن) أو (أن)) قال المرادي<sup>(٢)</sup>: (وإن<sup>(٣)</sup> كان قسماً أو مقروناً بـ(رب)).

قوله: (كقول الشاعر:

من يفعل الحسنات لله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان<sup>(٤)</sup>)

(١) «شرح الكافية الشافية» ٣/١٥٩٥ - ١٥٩٦.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٣٤٣.

(٣) في (ج): أو.

(٤) البيت لكعب بن مالك في «ديوانه» (٢٢٠)، «شرح أبيات سيويه» ٢/١٠٩.

وله أو لعبدالرحمن بن حسان في «خزانة الأدب» ٩/٤٩، ٥٢.

ولعبدالرحمن بن حسان في «خزانة الأدب» ٢/٣٦٥، «الكتاب» ٣/٦٥، «المقتضب»

٢/٧٢، «مغني اللبيب»، «المقاصد النحوية» ٤/٤٣٣، ولحسان بن ثابت في «الدرر»

٢/١٨٧، «الكتاب» ٣/٦٥.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٣/١١٤، «خزانة الأدب» ٩/٤٠، ٧٧، ١١/٣٥٧، «شرح

الأشموني» ٣/٢٦٢، «الخصائص» ٢/٢٨١، «أوضح المسالك» ٣/١٩٣، «سر صناعة

الإعراب» ١/٢٦٤، ٢٦٥، «شرح المفصل» ٩/٢، ٣، «المنصف» ٣/١١٨، «معجم

الهوامع» ٢/٥٥٥، «شرح التسهيل» ٤/٧٦.

قاله عبدالرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما، والشاهد فيه:  
(الله يشكرها).

قوله<sup>(١)</sup>: (وكقول الآخر:

ومن لم يزل ينقاد للغبي والهوى سيلفي على طول السلامة نادماً)<sup>(٢)</sup>

الغي: الضلال، والشاهد في (سيلفي)، أي: سيوجد.

قوله: (ويقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفجأة)، قال المرادي<sup>(٣)</sup>: بثلاثة شروط ذكرها في «الارتشاف»<sup>(٤)</sup>: (أن لا<sup>(٥)</sup> تكون الجملة طلبية نحو: (إن عصي زيد فويل له. وأن لا يدخل عليها أداة نفي نحو: (إن قام زيد فما عمرو قائم). وأن لا تدخل عليها (إن) نحو: (إن قام زيد فإن عمراً قائم).

وكل ذلك لا بد فيه من الفاء، ولعل الشارح<sup>(٦)</sup> كالناظم، أشار إلى ذلك بالمثال).

٧٠٣ - وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قِمْنٍ  
٧٠٤ - وَجَزْمٌ أَوْ نَضْبٌ لِفِعْلِ إِثْرًا فَا أَوْ وَاوِ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْثَبًا

قوله<sup>(٧)</sup>: (إذ جاء بعد جواب الشرط المجزوم)، أي: ولو محلاً؛

- 
- (١) ساقطة من (ج).  
(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٤/٣، «شرح الأشموني» ٢٦٢/٣، «المقاصد النحوية» ٤٣٣/٤، «شرح التسهيل» ٧٦/٤.  
(٣) «توضيح المقاصد» ٣٤٥/٢.  
(٤) «الارتشاف» ١٨٧/٤.  
(٥) ساقطة من (ج).  
(٦) قال ابن الناظم (٤٩٩): (وتقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفجأة كما في قوله: (كَيْنَ تَجْدُ إِذَا لَنَا مَكْفَأَةً).  
(٧) قال ابن الناظم (٥٠٠): (إذ جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ(الفاء أو الواو) جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفع على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أن)).

ليشمل نحو قوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوْتَوْهَا أَلْفُ قَرَّةٍ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فقد قرئ: «يكفر» بالأوجه الثلاثة، وإن كان النصب شاذًا، وخرج بالجواب المجزوم المرفوع، فظاهر أن الفعل بعده لا يجزم.

قوله: (ونصبه على إضمار أن)، أي: وجوبًا.

قوله: (ثم جئت بـ(ثم)... إلى آخره) يقتضي امتناع النصب بعد (ثم)، وقياس ما يأتي عن الكوفيين<sup>(١)</sup> من جوازه بعدها فيما إذا وقع المضارع بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضًا وإن لم يسمع.

قوله: (وبلغنا... إلى آخره)، احتج به سيبويه<sup>(٢)</sup> على جواز النصب بعد الجزاء، ويحتج له أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ [الشورى: ٣٥]<sup>(٣)</sup> في قراءة النصب بعد قوله تعالى: ﴿إِنْ يَأْتِ بِسَكِّينٍ أَلْبِيعِ﴾ إلى آخره، كما قال الزجاج وغيره، وإن رده الزمخشري<sup>(٤)</sup>، وجعله معطوفًا على تعليل مقدر. أي: ﴿أَوْ يُؤَيِّقَهُنَّ﴾، بمعنى: يغرقهن، لينتقم من أهلن ويعلم الذين يجادلون.

قوله: (من قول الشاعر):

فإن يهلك أبو قابوس يهلك      ربيع الناس والبلد الحرام  
ونأخذ بعده بذناب عيش      أجب الظهر ليس له سنام<sup>(٥)</sup>

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٢٦٨/٣: (والحق الكوفيون (ثم) بالفاء والواو، وأجازوا النصب بعدها. واستدلوا بقراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْنِيهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾، وزاد بعضهم (أو).

وانظر: «شرح الكافية الشافية» ١٦٠٧/٣.

(٢) قال سيبويه في «الكتاب» ٩٠/٣: (وبلغنا أن بعضهم قرأ: ﴿يُمَاسِكُكُمْ بِوَاللَّهِ فَيَمْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَسْذُبُ مَنْ يَشَاءُ﴾).

(٣) ﴿إِنْ يَأْتِ بِسَكِّينٍ أَلْبِيعِ فَيَقْلَلَنَّ رِزْقَكَ عَلٰى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ (٣٣) أَوْ يُؤَيِّقَهُنَّ يَمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ (٣٤) وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ حِجْبٍ (٣٥).

(٤) «الكشاف» ٤١٤/٥.

(٥) البيتان للناطقة الذيباني في «ديوانه» (ص ١٠٦)، وتقدم تخريج البيت الثاني في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.



تقدم بيانه في الصفة المشبهة، والشاهد في (ونأخذ) كما قال الشارح.  
قال المرادي<sup>(١)</sup>: وألحق الكوفيون (ثم) بالواو والفاء فأجازوا النصب بعدها،  
واحتجوا بقراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ  
الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠]، وزاد بعضهم (أو).

قوله: (يقال: هذا يجوز والوجه الجزم)<sup>(٢)</sup>، الأولى: أن يقول:  
والأوجه، فإن للنصب وجهها، وإلا فكيف جوزه، وإنما امتنع الرفع، لأنه لا  
يصح الاستئناف قبل الجزاء.

قوله: (ومن شواهد النصب قول الشاعر:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا هضماً)<sup>(٣)</sup>

الشاهد في (ويخضع) و(نؤوه) من أواه إذا أنزله به، والهضم: الظلم،  
ويروى: (ولا ضيماً)، هو بمعناه، وإنما عطف بالتقديرين على (ظلماً) مع  
اتحادهما معنى؛ لاختلافهما لفظاً، فهو كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْنَهُمُ  
صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

٧٠٥- والشَرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

قوله: (أغنى ذلك عن ذكره)، أي: ذكر الجواب فيجب حذفه.

قوله: (إلا إذا دل عليه دليل)، أي: سواء أكان من متعلقات الشرط أم  
من غيره كما يؤخذ من إطلاق قول النظم (قد علم)، أي: جواب الشرط.

قوله: (فحذفه بدون (إن)... إلى آخره)، يقتضي كالنظم عدم اشتراط

(١) «توضيح المقاصد» ٣٤٦/٢.

(٢) «الكتاب» ٨٨/٣.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٥/٣، «شرح الأشموني» ٢٦٦/٣، «شرح  
التصريح» ٢٥١/٢، «شرح شذور الذهب» (٣٥١)، «شرح عمدة الحافظ» (٣٦١)،  
«المقاصد النحوية» ٤١٤/٤.

اقتران (إن) بـ(لا) وهو الحق، وإن شرطه بعضهم بدليل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

وقوله: (فمن حذفه بدون (إن)، أي: بدون حذفها إن كانت هي الأداة.

قوله: (قول الشاعر:

فطلقها فلست لها بكفاء وإلا يعل مفرقك الحسام)<sup>(١)</sup>

قاله الأحوص، وضمير (فطلقها) راجع إلى امرأة مطر، وكانت جمالية ومطر دميماً، والشاهد في (وإلا يعل) وقد بينه الشارح، والحسام: السيف، والمفرق: الرأس.

قوله: (ومثله)، أي: في حذف فعل الشرط بدون حذف أداته، وإن كانت غير (إن) (قول الآخر:

متى تؤخذوا قسراً بظئمة عامر ولا ينج إلا في الصفاد يزيد)<sup>(٢)</sup>

والشاهد في (تؤخذوا)، أي: متى تثقفوا تؤخذوا. يقال: ثقفته ثقفاً، أي: صادفته. و(قسراً)، أي: قهراً تمييز. والظئمة<sup>(٣)</sup>: التهمة. والصفاد - بكسر الصاد -: ما يوثق به الأسير، أي: ولا ينج يزيد إلا وهو في الصفاد، وفي ذلك رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الأداة (إن) وزعم أنه لا يحفظه إلا فيها.

(١) البيت للأحوص في «ديوانه» (١٩٠)، «خزانة الأدب» ١٥١/٢، «الدرر» ١٩١/٢، «شرح التصريح» ٢٥٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٣٥/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٩٦/٣، «الإنصاف» ٧٢/١، «رصف المباني» (١٠٦)، «شرح الأشموني» ٢٦٨/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٤٩/٢، «شرح شذور الذهب» (٣٤٣)، «همع الهوامع» ٥٦٢/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٩٣/٢، «شرح الأشموني» ٢٦٩/٣، «شرح التصريح» ٢٥٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٣٦/٤، «همع الهوامع» ٥٦٣/٢.

(٣) «لسان العرب» (ظنن) ٢٧١/٨.

قوله: (كقوله):

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرًا معدما قالت وإن<sup>(١)</sup>

قاله رؤبة، وقبله:

قالت سلمى ليت لي بعلاً يمن بغسل جلدي وينسيني الحزن  
وحاجة ملآن لها عندي ثمن ميسورة قضاؤها منه ومن

وسلمى وسلمى واحد، و(يمن) بتحفيف النون، وأصلها التشديد،  
أي: يمن علي، و(حاجة) معطوفة على (بعلاً) وأرادت بها قضاء الوطر،  
و(ميسورة) صفة لـ(حاجة) وقوله: (ومن) أصله ومني حذف التشديد والياء  
للضرورة، وجواب (إن) الأولى والثانية محذوف، والتقدير في الأولى: وإن  
كان البعل فقيرًا ترضين به أو تقبلينه؟ وفي الثانية: وإن (كان) فقيرًا رضيت  
به أو قبلته. والشاهد فيهما، وروي بدل (إن) في الموضعين (إن).

٧٠٦- واخْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسِّمْ جَوَابَ مَا أَخْزَتْ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ  
٧٠٧- وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبِلْتُ دُوْ خَبْرٍ فَالْشَرْطُ رَجْحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ  
٧٠٨- وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسْمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدِّمٌ

قوله: (أو منفي) لا يختص بجواب القسم، بل يأتي في جواب الشرط  
أيضًا كما يدل له كلامه في الأمثلة.

قوله: (ما يحتاج إلى خبر)، أي: من مبتدأ واسم كان ونحوه.

قوله: (اكتفى بجواب السابق)، أي: لسبقه.

قوله: (وإن تقدم على الشرط والقسم ما يحتاج إلى خبر)، ورجح

(١) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (١٨٦)، «خزانة الأدب» ١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١،  
«الدرر» ١٩٢/٢، «المقاصد النحوية» ١٠٤/١.

وبلا نسبة في «الدرر» ٢٥٦/٢، «رصف المبانى» (١٠٦)، «شرح الأشموني» ٢٧٠/٣،  
«شرح التصريح» ١٩٥/١، «شرح عمدة الحفاظ» (٣٧٠)، «معجم الهوامع» ٥٦٢/٢.

اعتبار الشرط؛ لأنه عمدة الكلام المذكور، والقسم مسوق لمجرد التأكيد. وتعبيره بـ(رجح) تبعاً للناظم يقتضي أن ذلك ليس واجباً، فيجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم، وهو ما عليه ابن عصفور<sup>(١)</sup> وغيره، لكن نص الناظم في «تسهيله» وغيره على أنه واجب، وإليه يشير قول الشارح: (بالجزم لا غير).

قوله: (كقول الشاعر:

لئن منيت بنا في غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل)

تقدم بيانه في حروف الجر، والشاهد فيه أنه اجتمع الشرط والقسم الدال عليه اللام، ولم يتقدم ذو خبر، ورجح فيه الشرط مع تأخره، إذ التقدير: والله لئن ابتليت بنا في غب معركة لا تلفنا. بالجزم بحذف الياء.

قوله: (وقول الآخر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا وأركب حماراً بين سرج وفروة وأعر من الخاتام صغرى شماليا)<sup>(٢)</sup>

قالتها امرأة من عقيل منكراً لصدق ما حدثته، والشاهد فيه كما في الذي قبله.

(والقيظ): شدة الحر. و(بادياً)، أي: ظاهراً للشمس. و(أركب) و(أعر) عطفاً على (أصم)، و(الخاتام) لغة في الخاتم. و(صغرى) مفعول (أعر) مضاف إلى (شمالياً) أصله شمالي حركت الياء بالفتحة وأشبع للوزن.

(١) قال ابن عقيل في «المساعد» ١٧٧/٣: (وقال ابن عصفور مرّة: الجواب للمتقدم من القسم والشرط ولم يراع تقدم ذي خبر، وقال مرّة: إن تقدمها ذو خبر جاز أن يُجاب الشرط في فصيح الكلام نحو: (زيدٌ واللّه إن يقم يقم عمرو...)).

(٢) البيتان لامرأة من عقيل في «خزانة الأدب» ١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، «الدر» ١٢٢/٢، ١٢٣.

وبلا نسبة في «شرح التصريح» ٢/٢٥٤، «المقاصد النحوية» ٤/٤٣٨، «أوضح المسالك» ٣/١٩٨، «شرح الأشموني» ٣/٢٧٤.

تنبيهات<sup>(١)</sup>:

أحدهما: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة الاسمية حينئذ هي الجواب.

ثانيها: إذا حذف جواب الشرط وجب في النثر كون الشرط ماضيًا، أو مقرونًا بـ(لم) لعدم ظهور أثر العامل فيه، فلا يقوى على طلب الجواب بخلاف المضارع المثبت.

ثالثها<sup>(٢)</sup>: أطلق في قوله: (واحذف لدى اجتماع شرط). وقيده في «التسهيل» وغيره بغير الامتناعي احترازًا من نحو: (لو) و(لولا) فإنه يتعين الاستغناء بجوابهما، تقدمًا على القسم أو تأخرًا نحو قوله:

والله لولا الله ما اهتدينا

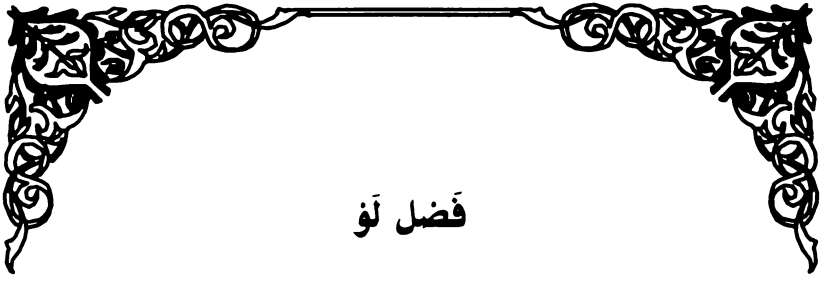
قال المرادي<sup>(٣)</sup>: وهو الصحيح.



(١) انظر «شرح الأشموني» ٢٧٥/٣ - ٢٧٦.

(٢) «توضيح المقاصد» ٣٥٠/٢.

(٣) «توضيح المقاصد» ٣٥٠/٢.



## فصل لو

٧٠٩ - لَوْ حَزَفَ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ وَيَقِيلُ      إِيْلَاؤَهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلَ  
 ٧١٠ - وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَيَانَ      لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ  
 ٧١١ - وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا      إِلَى الْمَضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

\* \* \*

### فصل: لو

قوله: (لو) في الكلام على ضربين: مصدرية وشرطية)، زاد كثير  
 ثالثها، وهو التمني<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، لكن اختلف هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين  
 المذكورين، وإلى الثاني ذهب الناظم فجعلها راجعة إلى المصدرية، وفي  
 التفريع على ذلك طول لا يحتمله المقام، وزاد بعضهم<sup>(٢)</sup> رابعًا وخامسًا

(١) لو على ثلاثة أضرب: شرطية وامتناعية وللتمني، انظر: «توضيح المقاصد» ٣٥٣/٢،  
 «مع الهوامع» ٥٧٤/٢.

(٢) قال الأشموني في «شرحه» ٢٧٨/٣ - ٢٨٢: اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام:

الأول: أن تكون للعرض.

الثاني: أن تكون للتقليل.

الثالث: أن تكون للتمني.

الرابع: أن تكون مصدرية.

الخامس: أن تكون شرطية...

وسادساً، وهي العرض والتحضيض والتقليل، وقد بينتها في «شرح اللب».

قوله: (وقد تقدم ذكرها)، أي: في باب: الموصول، وهذا يؤيد النسخ التي فيها ذكر ذلك في الباب المذكور.

قوله: (وأما الشرطية فهي للتعليق في الماضي)، هي الامتناعية كما سيوضحه الشارح.

قوله<sup>(١)</sup>: (وإنما يريدون أنها تدل على انتفاء المساوي من جوابها للشرط)، أي: فلا يختلف ذلك فيما ذكر قبله؛ لأن المعنى فيه<sup>(٢)</sup>: لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه عطاءً مساوياً لتركه سؤاله وهو دون عطائه بسؤاله.

قوله: (والأولى أن يقال (لو) حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره... إلى آخره)، أي: فلا يقتضي امتناع جوابه امتناع شرطه، فقد يكون ثابتاً؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفي ما يليها واستلزامه لتاليه، فقد دلت على امتناع الأول مع عدم التعرض لامتناع الثاني أو ثبوته، وإن كان الأصل دلالتها على امتناع الثاني أيضاً، وضابط ثبوته أن يكون مناسباً لامتناع الأول بالأولى أو المساوي أو الأدون كما أوضحته في «شرح اللب»<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن الناظم (٥٠٤): لا يريدون أنها تدل على امتناع الجواب مطلقاً. لتخلفه في نحو: لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه.

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية» ١٦٣٠/٣: فَتَرَكَ السُّؤَالَ مُحْكَمًا بِعَدَمِ حَصُولِهِ. وَالْعَطَاءُ مُحْكَمًا بِحَصُولِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ عَطَاءَهُ حَاصِلٌ مَعَ تَرْكِ السُّؤَالَ، فَكَيْفَ مَعَ السُّؤَالَ؟

(٣) في هامش (ب) تعليق نصه: عبارة «اللب» و«شرحه»: وترد لإثبات جوابها بقسميه مع انتفاء شرطها بقسميه، فالتناسب: انتفاء شرطها بأن لزمه عقلاً أو عادةً أو شرعاً.

أما بالأولى: كدلو لم يخف الله لم يعصه. المأخوذ مما روي عن النبي ﷺ، أو عن عمر رضي الله عنه: نعم صهيب لو لم يخف الله لم يعصه، رتب عدم العصيان على عدم الخوف، وصح بالخوف المفاد (لو) النسب، فترتب عليه أيضاً في قصده، والمعنى أنه لا يعصي الله أصلاً لا مع الخوف وهو ظاهر، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه، وقد اجتمع فيه الخوف والإجلال.

قوله: (وقول الشاعر:

ولو أن ليلي الأخيلية سَلَمَتْ      عليّ ودوني جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ  
لَسَلَمْتُ تَسْلِيمَ البَشَائِثِ أو زَقَا      إليها صَدَى من جانبِ القبرِ صائِحُ<sup>(١)</sup>)

قالهما توبة بن الحمير، والشاهد فيه ظاهر، والواو في (ودوني) للحال، والجندل الحجارة. والصفائح: الحجارة العراض تكون على القبور (أو) بمعنى (إلى) أو عاطفة (وزقا)<sup>(٢)</sup>، أي: صاح، والمعنى على الأول:

= والمساوي: (ولو لم تكن ربيتي لما خلت للرضاع) المأخوذ من قوله ﷺ في درة بنت أم سلمة، أي: ... لما بلغه تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها بناء على تجوزهن أن ذلك من خصائصه: «إنها لو لم تكن ربيتي ما حلت لي، إنها ابنة أخي من الرضاعة» رواه الشيخان.

ورتب عدم جلها على عدم كونها ربيته المبين بكونها ابنة أخ الرضاع؛ لتناسب قوله شرعاً، يترتب أيضاً في قصده على كونها ربيبة، المفاد ب(لو) المناسب هو له شرعاً؛ لمناسبته للأول سواء، لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع، والمعنى: إنها لا تحل لي أصلاً؛ لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت به، وكونها ربيبة وكونها ابنة أخ الرضاع.

قوله: «(في حجري)» على وفق الآية، وتقدم الكلام فيها.

والأدون: كقولك فيمن فرض عليك نكاحها: ولو انتفت أخوة الرضاعة بيني وبينها، لما حلت لي للنسب بيني وبينها، والأخوة رتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاعة لما بين أخوتها من النسب المناسب هو لها شرعاً فيترتب أيضاً في قصده على أخوتها من الرضاع المفادة ب(لو) المناسب هو لها شرعاً لكن دون مناسبته، والمعنى أنها لا تحل لي أصلاً؛ لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت به؛ أخوتها من النسب وأخوتها من الرضاع، وقد تجردت (لو) فيما ذكر من الأمثلة عن الزمان على خلاف الأصل فيها. انتهت عبارته.

وانظر: «مع الهوامع» ٥٧٠/٢ - ٥٧١.

(١) البيتان لتوبة بن الحمير في «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٣١١)، «مغني اللبيب» (٣٤٤)، «المقاصد النحوية» ٤٥٣/٤، «الحماسة البصرية» ١٠٨/٢، «مع الهوامع» ٥٦٧/٢.

وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٨٦)، «شرح الأشموني» ٢٨٤/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٥٤/٢، «شرح الكافية الشافية» ١٦٣٢/٣.

(٢) «لسان العرب» (زقا) ٦١.



لرددت السلام إلى أن صاح إليها صدى، والصدى على هذا ما يجيبك مثل صوتك من الجبال والكهوف ونحوهما، وعلى الثاني: طائر، (صائح) صفة (صدى).

قوله: (لا حجة فيه لصحة حمله على الماضي)، أي: يمكن في الآية<sup>(١)</sup> أن يقال فيها: لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم؛ لكنهم لم يعلموا ذلك، لكن مثل ذلك لا يمكن في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

قوله: (وقد شذ عند سيبويه كونه مبتدأ)، قال المرادي<sup>(٢)</sup>: قال ابن هشام الخضراوي: ذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> والبصريون إلى أن الخبر محذوف، وقال غيره: مذهب سيبويه أنه لا يحتاج إلى خبر لانتظام الكلام بعد إن.

قوله: (ما تصنع بقول الشاعر:

لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرْقٍ كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالماءِ اعْتَصَارِي)<sup>(٤)</sup>

قاله عدي بن زيد التميمي، والشاهد فيه أن (لو) قد دخلت على جملة اسمية، وذكر الشارح<sup>(٥)</sup> له تخريجين، وقيل<sup>(٦)</sup>: هو باق على ظاهره،

---

(١) قال ابن الناظم (٥٠٥): (وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْشَسَّ الْأَيْرُ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً يُضَعَّفُوا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾.

(٢) توضيح المقاصد ٣٠٧/٢، وانظر: «الارتشاف» ١٩٠١/٤.

(٣) «الكتاب» ١٢١/٣.

(٤) البيت لعدي بن زيد في «ديوانه» (٩٣)، «خزانة الأدب» ٥٠٨/٨، ١٥/١١، ٣٠٣، «الدرر» ١٩٩/٢، «المقاصد النحوية» ٤٥٤/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١٢١/٣، «تذكرة النحاة» (٤٠)، «الجنى الداني» (٢٨٠)، «شرح الأشموني» ٢٨٨/٣، «شرح التصريح» ٢٥٩/٢، «شرح عمدة الحافظ» ٣٢٣، «معجم الهوامع» ٥٧٢/٢.

(٥) قال ابن الناظم (٥٠٦): قلت: خزجه أبو علي على أن تقديره: لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق فقوله: (هو شَرِق) للفعل المضمر.

(٦) وأسهل من هذا التخريج عندي أن يحمل البيت على إضمار (كأن) الشائبة، وتجعل الجملة المذكورة بعد (لو) خبرًا لها...).

وإن الجملة الاسمية، وَليْتَ (لو) شذوذاً، و(بالماء اعتصاري)، أي: نجاتي، وملجأِي، جملة اسمية والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإن غصت بالماء فبم أسيغه.

قوله: (فهلا نفس ليلي شفيغها)<sup>(١)</sup> قاله قيس بن الملوح، وصدوره:

وُنبُثْتُ ليلي أرسلت بشفاعةٍ إليّ.....

و(هلا) تحضيضية، مختصة بالجملة<sup>(٢)</sup> الفعلية، وقد دخلت على جملة اسمية، وفيه الشاهد حيث قدر (كان) الثانية، إذ التقدير: كان هو. أي: الشأن.

قوله: (وينحو قول الشاعر:

ولو أن ما أبقيت مني معلقٌ بعُودِ ثَمَامٍ ما تَأَوَّدَ عُودَهَا)<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٢٨٨/٣.

البيت للمجنون في «ديوانه» (١٥٤).

ولإبراهيم الصولي في «ديوانه» (١٨٥).

ولابن الدمينية في «ملحق ديوانه» (٢٠٦).

وللمجنون أو لابن الدمينية أو للصفحة بن عبدالله القشيري في «المقاصد النحوية» ٤١٦/٣.

ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في «خزانة الأدب» ٦٠/٣.

وللمجنون أو للصفحة القشيري في «الدرر» ٢٠٤/٢.

وللمجنون أو لغيره في «المقاصد النحوية» ٤٥٧/٤.

وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٥٠٩، ٦١٣)، «خزانة الأدب» ٣١٥/٨، ٢٢٩/١٠.

٢٤٥/١١، ٣١٣، «رصف المباني» (٤٠٨)، «شرح التصريح» ٤١/٢، ٢٦٣.

(٢) في (ج): الجمل.

(٣) البيت لابن الدمينية في «سمط اللائق» (١٨١). وللعوام بن عقبة في «الحماسة

البصرية» ١٩٣/٢، «المقاصد النحوية» ٤٥٧/٤ ولكثير عزة في «ديوانه»، وبلا نسبة

في «خزانة الأدب» ٣٦٩/١١، «رصف المباني» (٢٩٠)، «شرح الأشموني»

٢٩١/٣.

قاله أبو العوام بن كعب بن زهير، ووجه الرد على الزمخشري<sup>(١)</sup> ظاهر، والشمام<sup>(٢)</sup> بضم المثلثة: نبت ضعيف له خوص و(تأود)<sup>(٣)</sup> أي: تفوح.

قوله: (وقول الآخر:

ولو أن حَيًّا فائتُ (القوم)<sup>(٤)</sup> فأتته أخو الحزبِ فَوْقَ القارحِ العَدَوَانِ)<sup>(٥)</sup>

قاله صخر<sup>(٦)</sup> بن عمرو، و(أخو الحرب) صاحبها، والفرس القارح<sup>(٧)</sup>: الذي عمره خمس سنين، و(العدوان): شديد العدو، والشاهد فيه ظاهر.

قوله: (ووجب أن يكون بدخولها مصروفًا إلى المعنى)، أي: غالبًا أو جريًا على ما اختاره قبل، وإلا لنافى قوله كغيره، ويقبل إيلاء (لو) فعلا مستقبل المعنى.

قوله: (وقول الشاعر:

لو يَسْمَعُونَ كما سمعتُ حَدِيثَهَا خَرُّوا لعزّة رُكْعًا وسُجُودًا)<sup>(٨)</sup>

(١) قال ابن الناظم (٥٠٦): (وزعم الزمخشري أن خبر (إن) بعد (لو) لا يكون إلا فعلاً وهو باطل، بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾.

(٢) «لسان العرب» (ثمم) ١٣١/٢.

(٣) «لسان العرب» (أود) ٢٦٠/١.

(٤) في (ب): الموت.

(٥) البيت لصخر بن عمرو السلمى في «المقاصد النحوية» ٤٥٩/٤، «الأصمعيات» (١٤٧) وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (٧٣)، «شرح الأشموني» ٢٩٢/٣.

(٦) صخر بن عمرو بن الحارث بن الشريد (١٠ق هـ). من بني سليم، أخو الخنساء الشاعرة، كان فارسًا شاعرًا، جرح في غزوة له ثم مات، ولأخته شعر كثير في رثائه. «الشعر والشعراء» ٣٥٢/١، «الأعلام» ٢٠١/٣.

(٧) «لسان العرب» (قرح) ٩٠/١١.

(٨) البيت لكثير عزة في «ديوانه» (٤٤١)، «الخصائص» ٢٧/١، «المقاصد النحوية» ٤٦٠/٤.

وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٨٣)، «شرح الأشموني» ٢٩٢/٣، «شرح ابن عقيل» ٣٥٦/٢.

قاله كثير عزة، والشاهد فيه ظاهر، و(ما) مصدرية، وأقام الظاهر في (لعزة) مقام التمييز استلذاذاً بذكر اسمها وإقامة للوزن.

قوله: (وإن كان منفيًا بـ(ما) تقييده النفي بـ(ما) إيضاح إذ لا يكون جواب (لو) ماضيًا منفيًا إلا بها، ولهذا ترك<sup>(١)</sup> بعد (لولا).

قوله: (فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١]، جواب (لو): لم يؤمنوا به أو نحو ذلك.

قوله: (في قول الشاعر:

إن يكن طبُّكَ الدلالَ فَلَؤُ في سَالِفِ الدَّهْرِ والسَنِينِ الخَوَالِي)<sup>(٢)</sup>

الطب<sup>(٣)</sup> هنا: الدهر والعادة<sup>(٤)</sup>، أي: إن يكن دهرك وعادتك الدلال بالتمانع على المحب فلو في سالف الدهر، والشاهد في (لو) إذ التقدير: فلو كان ذلك في سالف الدهر والسنين الماضية، لكان أليق بشيبيتك.



(١) في (ج): تركه.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص في «ديوانه» (١٠٢)، «المقاصد النحوية» ٤٦١/٤.

وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (٧٤)، «مغني اللبيب» (٨٥٢)، «شرح التسهيل» ١٠١/٤.

(٣) «لسان العرب» (طب) ١١٥/٨.

(٤) ساقطة من (ج).



## أما ولولا ولوما

٧١٢ - أَمَا كَمَهْمَا بَكَ مِنْ شَيْءٍ وَقَا لِيَلُو تَلُوهَا وَجُوبَا أَلْفَا  
٧١٣ - وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلٌ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكْ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

\*\*\*

### أما ولولا ولوما

قوله: ((أما) حرف تفصيل)، قال في «التوضيح»<sup>(١)</sup>: هي حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبًا.

قوله: (مؤول بمهما يكن من شيء)، أي: وإن كان حرفًا، ومهما اسما فالمراد أن موضعها صالح لمهما يكن من شيء، لا أنها مرادفة لها، ولهذا قال هنا وفيما يأتي: (لأنه قائم مقام حرف شرط وفعل شرط)، هذا تقرير كلامه، والذي قاله غيره<sup>(٢)</sup>: أنها قائمة مقام أداة شرط وفعل شرط، وعليه فلا يحتاج إلى التأويل المذكور.

قوله: (كقوله):

(١) انظر: «أوضح المسالك» ٢٠٦/٣.

(٢) السيوطي في «معجم الهوامع» ٥٧٨/٢.

أما القتال فلا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سَيِّراً في عِرَاضِ المَوَاقِبِ<sup>(١)</sup>

قاله أبو الفرج هجا به بني أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، والبيت دخله الخرم، وروي: (فأما) فلا خرم، (وفي عراض المواقب)، أي: في شقها وناحيتها و(المواقب) جمع موكب وهم: القوم الراكبون على الإبل والخيال للزينة، والشاهد فيه ظاهر و(سَيِّراً) منصوب على المصدر، أي: ولكنكم تسيرون سَيِّراً.

قوله: (لتلو تلوها) يؤخذ منه كما قال المرادي<sup>(٢)</sup>: أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره) قال: (ولا يفصل بين (أما) والفاء بحملة تامة إلا إن كانت دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو: أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا.

قوله: (وإن كان جواب (أما) غير شرطي فصل بمبتدأ... إلى آخره)، يقتضي أنه لا يفصل بغير ما ذكره، وليس كذلك، بل قد يفصل الظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولة لـ(أما) أو لفعل الشرط المحذوف، نبه عليه المرادي<sup>(٣)</sup>، وذلك نحو: أما اليوم فزيد ذاهب، وأما في الدار فزيد قائم، وأما ركباً فزيد مسافر، وأما تأديباً فزيداً ضربت، وقَوْل المرادي: معمولة لـ(أما) أو لفعل الشرط المحذوف قاصرٌ، فإنها قد تكون معمولة لما بعد الفاء، وقول الشارح نحو: أما زيداً فاضرب. مثال للفصل بمعمول

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي في «ديوانه» (٤٥)، «خزانة الأدب» ١/٤٥٢، «الدرر» ٢/٢٠٧.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣/٢٠٧، «الجنى الداني» (٥٢٤)، «سر صناعة الإعراب» ١/٢٦٥، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٥٩، «شرح المفصل» ٧/١٣٤، «المنصف» ٣/١١٨، «المقاصد النحوية» ١/٥٧٧، ٤/٤٧٤، «المقتضب» ٢/٧١، «معجم الهوامع» ٢/٥٧٩، «شرح الأشموني» ٣/٢٩٦.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢/٣٦٢.

(٣) «توضيح المقاصد» ٢/٣٦٢، «شرح الأشموني» ٣/٢٩٨، «الارتشاف» ٤/١٨٩٤.

الفعل، ومثال الفصل بمعمول شبه الفعل نحو: أما زيدًا فأنا ضارب. وقوله: وأما عمرًا فأعرض عنه. مثال للفصل بمعمول فعل مفسر بالفعل بعده ومثاله أيضًا: أما زيدًا فاضربه.

٧١٤ - لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا  
 ٧١٥ - وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وَهَلَا أَلَا وَأَوْلَيْنَهَا الْفِعْلَا  
 ٧١٦ - وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

قوله: (فإن كان الماضي... إلى آخره)، أي: أما المضارع وهو المجزوم بـ(لم) فظاهر أن اللام تمتنع معه كظيره في (لو).

قوله: (والاستعمال الآخر يدلان فيه على التحضيض)، أي: إذا دخلا على المستقبل ولو بلفظ الماضي، أما إذا دخلا على الماضي فهما للتوبيخ والتنديم نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيَّ﴾ [النور: ١٣]، و﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ [النور: ١٦].

قوله: (ويشاركهما في التحضيض... إلى آخره)، في ذكره تبعاً للنظم أن (ألا) بالتخفيف للتحضيض تجوز؛ إذ هي للعرض، ومن ثم قال المرادي<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يريد أنها للتحضيض في بعض المواضع، أو أنه إنما ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لها في الاختصاص بالفعل فقط، ويؤيده قوله في «شرح الكافية»<sup>(٢)</sup> وألحقَ يجرون<sup>(٣)</sup> التحضيض في الاختصاص بالفعل (ألا) المقصود بها العرض.

قوله: (كقول الشاعر:

(١) «توضيح المقاصد» ٣٦٤/٢.

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٦٥٥/٣: (وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل (ألا) المقصود بها القرض نحو: (ألا تزورنا) وهي مركبة من (لا) والهمزة.

(٣) ساقطة من (ج).

الآن بعد لجاجتي تلحونني هَلَّا التَّقَدُّمُ والقلوبُ صِحَاحٌ<sup>(١)</sup>

(الآن) أصله: الآن حذفت همزته ونقلت حركتها إلى ما قبلها كذا قيل، فإن كان ذلك؛ لكونه روي كذلك فذاك، وإلا فالأولى قرأته بالهمز. واللدجاجة<sup>(٢)</sup>: الغضب، و(تلحونني)<sup>(٣)</sup> من لحيت الرجل، لمته، إذا نلته، والشاهد في (هَلَّا التَّقَدُّمُ)، أي: هلا كَأني التَّقَدُّمُ باللحي حالة كون القلوب صحاحًا، أي: حالة كونها خالية عن اللجاجة. قوله: (وكقول الآخر:

أَتَيْتَ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقِدِّ مُؤْتَقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ)<sup>(٤)</sup>

(القد)<sup>(٥)</sup> بكسر القاف: شيءٌ<sup>(٦)</sup> يُقَدُّ من جلدٍ مدبوغ، والشاهد في (هلا سعيداً)، أي: هلا أسرت أو قيدت، أو أوثقت سعيداً.

قوله: (وقول الآخر:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مِنْجِدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَبِيَّ الْمُقْتَنَاعِ)<sup>(٧)</sup>

---

(١) البيت بلا نسبة في «الجنى الداني» (٦١٤)، «رصف المباني» (٤٠٨)، «شرح ابن عقيل» ٣٦٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٧٤/٤.

(٢) «لسان العرب» (لجج) ٢٣٩/١٢.

(٣) «لسان العرب» (لحو) ٢٥٨/١٢.

(٤) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٠٤/٣، «المقاصد النحوية» ٤٧٥/٤، «أمالي ابن الشجري» ٣٥٣/١.

(٥) «لسان العرب» (قدد) ٥٢/١١.

(٦) في (ج): سير.

(٧) البيت لجرير في «ديوانه» (٣٣٨)، «خزانة الأدب» ٥٥/٣، ٥٧، ٦٠، «الدرر» (٢٣٠٨)، «تخليص الشواهد» (٤٣١)، «الخصائص» ٤٥/٢، «شرح المفصل» ٣٨/٢، «المقاصد النحوية» ٤٧٥/٤.

وللفرزق في «الأزهية» (١٦٨).

وبلا نسبة في «الأزهية» (١٧٠)، «الجنى الداني» (٦٠٦)، «رصف المباني» (٢٩٣)، «شرح الأشموني» ٣٠٣/٣، «شرح عمدة الحافظ» (٣٢١)، «شرح المفصل» ١٠٢/٢، «همع الهوامع» ٢/.



قاله جرير، هجا به الفرزدق، و(تعدون) أي: تحسبون، و(النيب) جمع ناب وهي: المسنة من النوق، و(بني ضوطر) منادى حذف منه حرف النداء، رماهم بالحمق؛ لأن الضوطر<sup>(١)</sup> المرأة الحمقى.

والشاهد في (لولا الكمي)، أي: لولا تلقون أو تبارزون الكمي، أي: عقره. و(الكمي): المتغطي بالسلاح، و(المقنعا) صفته، وهو الذي عليه مغفر أو بيضة.

قوله: (كقوله:

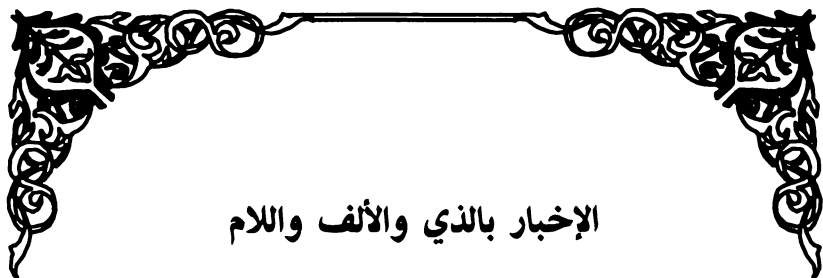
وُنُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا)<sup>(٢)</sup>

تقدم بيانه في فصل (لو).



---

(١) «لسان العرب» (ضطر) ٦٠/٨.  
(٢) تقدم تخريج البيت في باب (لو).



## الإخبار بالذي والألف واللام

- ٧١٧ - مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ  
عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقْرَزَ  
٧١٨ - وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَطُهُ صِلَةٌ  
عَائِدُهَا خَلْفُ مُغْطِي التَّكْمِلَةِ  
٧١٩ - نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدًا قَدْ  
ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَأْخِذِ  
٧٢٠ - وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي  
أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

\*\*\*

### الإخبار بالذي والألف واللام

وسماه بعضهم<sup>(١)</sup>: باب السبك، وهو باب وضعه النحويون؛ للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية.

قوله: (فالباء في قولهم: الإخبار بالذي) باء السببية<sup>(٢)</sup>، جوز بعضهم أن تكون للمجاورة أيضًا، أي: الإخبار عن الذي.

قوله: (فإذا قلت: أخبر عن زيد... إلى آخره)، أي: أخبر عنه، (والذي)<sup>(٣)</sup> بقرينة قوله: (فالمعنى... إلى آخره).

(١) «أوضح المسالك» ٢٠٩/٣.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣٠٧/٣، «توضيح المقاصد» ٣٦٦/٢.

(٣) في (ج): بالذي.

قوله: (أي: الذي كان به تكميل الكلام قبل تركيب الأخبار)، الأولى أن يقال: أي: الذي به تكميل الكلام بعد تركيب الأخبار؛ لأنه حينئذ صار خيراً عمدة، وأما قبله فقد يكون فضلة، وبذلك عبر صاحب «التوضيح»<sup>(١)</sup>.

قوله: (الذي جئت له رغبة فيك)، الأولى: التي جئت لها؛ لتحصيل المطابقة الآتية في كلامه.

٧٢١ - قبول تأخيرٍ وتغريفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا  
٧٢٢ - كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا

قوله: (الشرط الأول: جواز التأخير)، قال في «التسهيل»<sup>(٢)</sup>: جواز تأخير الاسم أو خلفه، وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر، ولكن يتأخر خلفها، وهو الضمير المنفصل؛ فتقول: الذي قام أنا.

قوله: (كضمير الشأن، واسم الاستفهام؛ لامتناع تأخير ما التزمت العرب تقديمه) يمتنع أيضاً الإخبار عن ضمير الفصل؛ لامتناع تأخير ما التزمت العرب توسيطه.

قوله: (فلا يخبر عن ضمير عائد)، الأولى قول غيره: وعن عائد سواء كان ضميراً أم غيره كاسم الإشارة نحو: زيد ضربت ذلك، ومنه: ﴿وَلِيَأْسَ الْقَوِيُّ ذَلِكَ خَيْرًا﴾.

قوله: (وكلاهما محال)، أي: لأنك لو أخبرت عن الضمير في نحو: زيد ضربته فقلت: الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل (هو) الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد كما فرضه الشارح، لزم بقاء الموصول بلا عائد

(١) انظر: «أوضح المسالك» ٢١٠/٣ - ٢١١.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣٠٩/٣.

أو عود ضمير إلى شيئين؛ وفي الثاني تجوُّز؛ لمخالفته فرضه المذكور، وإن قدرته عائداً للموصول لزم بقاء الخبر بلا رابط.

قوله: (نحو: زيد ضُرب غلامه) هو بالبناء للمفعول، وفي نسخة: نحو: ضُرب زيد غلامه. ورده المرادي<sup>(١)</sup> حيث قال: فهم من قول الناظم: كذا الغنى عنه بأجنبي. أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يستغنى عنه بأجنبي، كأن يكون عائداً على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو: ضرب زيد غلامه، فتقول: الذي ضرب زيد غلامه هو؛ لأن الهاء في المثال يجوز أن يخلفها أجنبي، فتقول: ضرب زيد غلام عمرو، فلا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم، وقد مثل بها الشارح لما يمتنع الإخبار عنه؛ لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبي وليس كذلك. انتهى. وما رد به يأتي على النسخة الأولى أيضاً إن قرنت بالبناء للفاعل.

قوله: (ولو كان الضمير عائداً إلى اسم من جملة أخرى)، أي: أو إلى بعض الجملة، ولم يحتج إليه الربط، وقد مثل للأول، ومثال الثاني زيد ضرب غلامه بالبناء للفاعل.

قوله: (الذي لقيته هو)، أي: وقد جرى ذكر ما عاد عليه الضمير المنفصل ك(زيد) في مثاله.

قوله: (الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر)، هذا كما قال المرادي<sup>(٢)</sup> مُغْنٍ عن الشرط الثاني؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار، وقد نبه الناظم في «شرح كافيته»<sup>(٣)</sup> على أن ذكره زيادة بيان.

قوله: (فلا يخبر عن موصوف دون صفته... إلى آخره)، أي: لأن الضمير في الأول لا يوصف ولا يوصف به، وفي الثاني لا يعمل في غيره خلافاً للكوفيين<sup>(٤)</sup>، وفي الثالث لا يضاف، ولا يخبر أيضاً عن الاسم

(١) «توضيح المقاصد» ٣٦٨/٢ - ٣٦٩.

(٢) «توضيح المقاصد» ٣٦٩/٢.

(٣) «شرح الكافية الشافية» ١٧٧٥/٤.

(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٣١٠/٣.

المجورر بد(حتى) أو بد(مذ) أو بد(منذ)؛ لأنهن لا يجرون إلا الظاهر.

قوله: (فلا يخبر عما لازم الظرفية)، قال المرادي<sup>(١)</sup>: ولا عما لازم الرفع نحو: ايمن الله. وفيه نظر<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فلا يخبر عن نحو: أحد)، أي: فلا يخبر عن أحد في نحو: ما جاءني أحد؛ لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحد، لزم وقوع (أحد) في الإثبات، وهو ممتنع عند الجمهور، ومحل امتناعه عندهم: إذا وقع (أحد) بعد إيجاب يراد به العموم كالمثال المذكور، وإلا فلا امتناع نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>، (وجاءني كل أحد)<sup>(٤)</sup> و(عريب) هو بعين مهملة لا معجمة<sup>(٥)</sup>، إذ هو حيثنّذ لا يلزم استعماله في النفي.

قوله: (السابع: أن يكون)، أي: الذي يراد الإخبار عنه (بعض ما يوصف)، أي: يخبر به.

قوله: (من جملة... إلى آخره) بيان لـ(ما).

قوله: (فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية)، أي: لأنها لا تقع صلة.

قوله: (ولا في إحدى جملتين مستقلتين... إلى آخره)، أي: نحو: قام زيد وقعد عمرو؛ لأنك لو أخبرت عن زيد لقلت: الذي قام أي: هو. وقعد عمرو وزيد، فيلزم عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على الصلة بغير القاف.

٧٢٣ - وَأَخْبِرُوا هُنَا بِالْأَنَّ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

(١) «توضيح المقاصد» ٣٧٠/٢.

(٢) وقع في هامش (ب): الظاهر أن وجده النظر أن لزومه للرفع لا يمنع الإخبار به، اللهم إلا أن يقال: إنه لم يسمع الإخبار به فيتجه.

(٣) وقع في هامش (ب): قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> إلخ، فيه نظر؛ لأن فرض المسألة في (أحد) الملازم للنفي، لا أحد بمعنى واحد الواقع في الإيجاب فتأمل.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) في (ج): بمعجمة.

٧٢٤ - إن صَحَّ صَوِّغَ صَلَاةً مِنْهُ لِأَنَّ كَصَوِّغٍ وَإِقٍ مِنْ وَقَى اللَّهَ الْبَطْلُ  
٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَاةً أَلْ ضَمِيرًا غَيْرَهَا أُبَيِّنُ وَإِنْفَصَلَ

قوله: (تعين الإخبار عنه بالذي أو أحد فروعه)، أي: فلا يجوز الإخبار عنه بالألف واللام، أي: إلا في ما شذ ما مر في باب الموصول نحو: من القوم رسول الله منهم.

قوله: (فلا يخبر بالألف واللام عن معمول نحو: نعم وبئس وما زال وما انفك)، أي: ولا عن معمول فعل سابق عليه حرف تنفيس، أو حرف استفهام أو نحوه مما يكون بناء اسم الفاعل غير وافٍ بالمعنى المطلوب؛ وبهذا علم أن قوله: قبل (إذا كان الفعل متصرفاً مثبتاً) قاصر.

قوله: (ولك أن تحذف الهاء) ممنوع؛ فقد قال ابن هشام<sup>(١)</sup>: ولا يجوز حذف الهاء؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا لضرورة؛ كقوله: (ما المستفزه الهوى محمود عاقبة).

قلت: ولأن حذفها يؤدي إلى الخلو من الخلف المشروط ذكره.

قوله: (إلا في وجوب رد الفعل مع الألف واللام... إلى آخره)، أي: وفي كون الاسم الذي يراد الإخبار عنه بهما بعض جملة فعلية، وكون فعلها متصرفاً مثبتاً غير مسبوق بما مر آنفاً.

قوله: (إلا فيما لا اعتداد به)، أي: مما ورد موصولاً بغير الصفة في الشعر، نحو: قوله: ما أنت بالحكم الترضي حكومته.

قوله: (لأنه جار على الألف واللام، وهو في المعنى للمخبر عنه)، أي: لأن التبليغ فعل المتكلم، و(أل) في ذلك لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخر.



(١) «أوضح المسالك» ٢١٣/٣.

## العَدَد

٧٢٦ - ثلاثة بالتاء قُلْ لِلْمَشْرِهٖ فِي عَدِّ مَا أَحَادَهٗ مُذَكَّرَةٌ  
٧٢٧ - فِي الضُّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرُ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

\*\*\*

## العدد

قد يذكر من غير إرادة معدوده، وهو العدد المطلق فيؤتى فيه بالتاء لا غير، نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا ينصرف؛ لأنه علم كما مر في محله، وإن أريد معدوده ولم يذكر نحو: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بَسْتٌ مِنْ شَوَالٍ» جاز الإتيان بالتاء وعدمه، لكن الأفصح الإتيان بها للمذكر، وعدمه للمؤنث وإن ذكر المعدود، فسيأتي في كلامه.

قوله: (فجاؤوا بعدد المذكر؛ لكونه أصلاً بالتاء على القياس)، أي: على ما ذكره بقوله: (وكان حق هذه الأعداد... إلى آخره)، وقال الناظم في «شرح التسهيل»<sup>(١)</sup>: جاؤوا فيه بالتاء؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزُمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء ليوافق نظائره فاستصحب الأصل مع المذكر؛ لتقدم رتبته.

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٣٩٨/٢.

قوله: (ثلاث<sup>(١)</sup> ذود وتسعة رهط) الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد من لفظه، والكثير أذواد، والرهط: ما دون العشرة من الرجال، وليس له واحد من لفظه، والجمع أرهط وأرهاط وأراهط، قاله الجوهري<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فإن أهمل جمع المميز على مثال القلة)<sup>(٣)</sup>، أي: من جمع التكسير، وهي أفعال وأفعال وأفعلة وفعله، أما جمع التصحيح فلا يضاف إليه العدد، إلا أن يهمل تكسير الكلمة نحو: ﴿سَبَّحَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] وخمس صلوات، أو يجاوز ما أهمل تكسيه، نحو: ﴿وَسَبَّحَ سُبُّكُنَّ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإنه في التنزيل مجاور لـ ﴿سَبَّحَ بَرَازِي﴾، أو يقل استعمال غيره نحو: ثلاث سعادات لقلة سعائد، نبه على ذلك المرادي<sup>(٤)</sup> وغيره.

قوله: (قال الشاعر:

ثلاثٌ مِثْنَيْنِ لِلْمَلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَن وَجْهِهِ الْأَهَاتِمِ)<sup>(٥)</sup>

قاله الفرزدق، والشاهد في (ثلاث مئين)، وأراد بالرداء<sup>(٦)</sup>: السيف، وقيل: هو على معناه؛ لأنه يفتخر بذلك، حيث رهن رداءه بديات ثلاثة ملوك قتلوا في المعركة، وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير، و(جلت) بتشديد اللام بمعنى جلت بتخفيفها، وفاعله ضمير (ردائي)، وأراد بـ(وجوه الأهاتم):

(١) قال ابن الناظم (٥١٧) (وقد يضاف إليه العدد. نحو: ثلاثٌ ذود...).

(٢) «الصحاح» (رهط) ٥١٥/١.

(٣) في (ج): قلة.

(٤) «توضيح المقاصد» ٣٧٧/٢، «شرح الأشموني» ٣١٩/٣.

(٥) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٣١٠/٢، «خزانة الأدب» ٣٧٠/٧، «شرح التصريح» ٢٧٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٨٠/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣، «شرح الأشموني» ٣١٨/٣، «شرح عمدة الحافظ» (٥١٨)، «شرح المفصل» ٢١/٦، ٢٣، «المقتضب» ١٧٠/٢.

(٦) «لسان العرب» (ردى) ١٩٦/٥.



أعيانهم، وأراد بالأهاتم<sup>(١)</sup> وهو جمع أهتم: بني الأهتم سنان بن سُمَيّ، سمي بذلك؛ لأن ثنيته كسرت يوم الكلاب، والهتم: كسر الثنايا.

قوله: (ولا يشركه في جر المميز الواحد والاثنان)، أي: والواحدة والشتان، والمراد بعدم مشاركتها له أنها لا تجر المميز كما يجره هو، وإلا فظاهر أن المميز يجر بعدها بـ(من) إذا جمع؛ تقول: واحد أو اثنان من الرجال كما تقول: ثلاثة من الرجال.

قوله: (استغناء بإفراد المميز وثنيته)، أي: بأن تقول رجل أو رجلان بدل واحد رجل واثنان رجلين، ولا يتعين التعليل بما ذكر، بل يعلل أيضًا بالاستغناء بجر المميز بـ(من) إذا جمع كما مر.

قوله: (كقوله:

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتًا حَنْظَلِي)<sup>(٢)</sup>

قاله جندل بن المثنى، وصدوره:

كَأَنَّ خُضَيَيْنِهِ مِنَ التَّدْلُدْلِ

والشاهد فيه: أنه جمع بين العدد والمعدود ضرورة، وكان حقه أن

---

(١) «لسان العرب» (هتم) ٢٧/١٥.

(٢) الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو للسلمي الهذلية أو لشماء الهذلية في «خزانة الأدب» ٤٠٠/٧، ٤٠٤.

ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية في «المقاصد النحوية» ٤٨٥/٤.

ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو لشماء الهذلية في «الدرر» ٥٣٢/١، ولجندل بن المثنى في «شرح التصريح» ٢٧٠/٢.

وللشماء الهذلية في «خزانة الأدب» ٥٢٦/٧، ٥٢٩، ٥٣١.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٥٦٩/٣، «شرح أبيات سيبويه» ٣٦١/٢، «شرح ديوان

الحماسة» للمرزوقي (١٨٤٧)، «شرح المفصل» ١٤٣/٤، ١٤٤، «المقتضب» ١٥٦/٢،

«المنصف» ١٣١/٢.

يقول: حنظلتان، وخص العجوز؛ لأنها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تزين به، ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية.

قوله: (فاعتبار التذكير فيه، والتأنيث في الغالب بلفظه)، أي: بلفظ واحده كما قدمه، و(في الغالب) متعلق بـ(اعتبار)، وقد ذكر محترزه بعدُ بقوله: (وقد يغلب... إلى آخره)، لكن ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> ما حاصله: (أنه لا يعتبر لفظ الواحد ولا معناه، بل ما يستحقه باعتبار ضميره)، فلا يقال: ثلاث طلحات، بل ثلاثة طلحات؛ لأنك تقول: طلحة حضر، أي: ولا يقال أيضًا: ثلاثة لزبود، والمراد نسوة، بل ثلاث زيود؛ لأنك تقول حينئذ: زيد حضرت.

قوله: (كقوله<sup>(٢)</sup>):

فكان مجئني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر<sup>(٣)</sup>

قاله عمر بن أبي ربيعة.

والمجن<sup>(٤)</sup>: الترس، والشاهد في: (ثلاث شخوص) وكئى بالشخوص عن النساء، وبَيَّن ذلك بقوله: (كاعبان ومعصر)، والكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود، والمعصر: الجارية أول ما تدرك.

قوله: (وقوله:

---

(١) «أوضح المسالك» ٢١٦/٣.

(٢) في (ج): ومنه قوله.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» ص(١٠٠)، «الكتاب» ٥٦٦/٣، «شرح أبيات سيبويه» ٣٦٦/٢، «خزانة الأدب» ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، «الخصائص» ٤١٧/٢، «شرح التصريح» ٢٧١/٢، «المقاصد النحوية» ٤٨٣/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢١٧/٣، «شرح الأشموني» ٣١٥/٣، «شرح التصريح» ٢٧٥/٢، «شرح عمدة الحفاظ» (٥١٩)، «المقتضب» ١٤٨/٢.

(٤) «لسان العرب» (جنن) ٣٢/١٣.

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ<sup>(١)</sup> وَإِنَّ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

قاله النوح<sup>(٢)</sup> من بني كلاب، والشاهد في: عشر أبطن، وكان القياس: عشرة أبطن؛ لأن البطن مذكر، وهو دون القبيلة؛ لكنه كنى بالأبطن عن القبائل بدليل آخر البيت.  
قوله: (قال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي)<sup>(٣)</sup>

الشاهد في: ثلاثة أنفس، وكان القياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة لكن غلب معناها وهو إنسان، ومثال عكسه: ثلاث زيود. والمراد نسوة، والقياس ثلاثة زيود؛ لأن زيذا مذكر لكن غلب معناه، وهو امرأة.

قوله: (ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى)، أي: بأن لم تذكر الصفة أو تأخر عنهما، فيجب اعتبار اللفظ كما اقتضاه كلامهم، بخلاف ما إذا فصلت فيجب اعتبار المعنى، وخالف في وجوبه بعض المتأخرين، ولك أن تقول: ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل به ما يقوي المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم، ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخر؟

(١) البيت للنوح الكلابي في «الدرر» ٤٩١/٢، «المقاصد النحوية» ٤٨٤/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٥٦٥/٣، «خزانة الأدب» ٣٩٥/٧، «الإنصاف» ٧٦٩/٢، شرح الأشموني» ٣١٦/٣، «شرح عمدة الحافظ» (٥٢٠)، «المقتضب» ١٤٨/٢، «همع الهوامع» ٢٥٤/٣.

(٢) النوح الكلابي، شاعر من بني كلاب. لم أقع على ترجمة له.  
«المقاصد النحوية» ٤٨٤/٤.

(٣) البيت للحطيفة في «ديوانه» (٣٣٤)، «الكتاب» ٥٦٥/٣، «خزانة الأدب» ٣٦٧/٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤، «الإنصاف» ٧٧١/٢، «الخصائص» ٤١٢/٢.  
ولأعرابي أو للحطيفة أو لغيرهما في «الدرر» ٥٣٤/١.

ولأعرابي من أهل البادية في «المقاصد النحوية» ٤٨٥/٤.  
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢١٥/٣، «الدرر» ٤٩٠/٢، ٥٤٠، «شرح الأشموني» ٣١٦/٣، «شرح التصريح» ٢٧٠/٢، «همع الهوامع» ٢٥٤/٣.

قوله: (تقول: عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء؛ لأن الغنم مؤنث)، وهو ما ذكره الجوهري<sup>(١)</sup> وغيره، فقول ابن هشام: تقول: ثلاثة من الغنم بالتاء؛ لأنك تقول: غنم كثير بالتذكير، مردود.

قوله: (يضاف المائة والألف إلى المعدود بهما مفردًا)، مثله تشبيهما وجمعهما نحو مائتا رجل ومائتي رجل وألفا رجل وآلاف رجل، نبه عليه المكودي<sup>(٢)</sup>، وقال: إن كلام الناظم يفهمه، وكلام الشارح في بيت الفزاري الآتي، يشير إليه.

قوله: (في قول الربيع الفزاري:

إذا عاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عامًا فقد ذَهَبَ المسرَّةُ والفتاء)<sup>(٣)</sup>

روي: ذهب اللذاذة والفتاء وروي بدل: والفتاء: والإخاء، والشاهد

في (مائتين عامًا)، والقياس: مائتي عام.

٧٢٨ -	وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضْفَ	وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ
٧٢٩ -	وَاحِدًا أَذْكَزُ وَصِلْنَهُ بَعَثَرُ	مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَّرُ
٧٣٠ -	وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِخْدَى عَشْرَةٌ	وَالشَّيْنُ فِيهَا عَن تَمِيمِ كَسْرَةٌ
٧٣١ -	وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى	مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَاغْعَلْ قَضَا
٧٣٢ -	وِلثْلَاةٍ وَتَسْمَةِ وَمَا	بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدَمَا
٧٣٣ -	وَأَوَّلِ عَشْرَةٍ أَثْنَتِي وَعَشْرًا	أَثْنِي إِذَا أَثْنَى تَشَا أَوْ ذَكَّرَا

قوله: (أحد عشر) همزة أحد مبدلة من واو، وقد يقال فيه: وحد

عشر على الأصل، وواحد عشر على أصل العدد.

(١) «الصحاح» (غنم) ٢/٢١١.

(٢) قال المكودي (٢٧٠): يعني أن مائة وألفًا يضافان إلى مفرد فنقول: مائة رجل وألف رجل، وفهم من إطلاقه أن ثنائية ألف ومائة وجمعها كذلك، نحو: ألفا رجل وآلاف رجل، ومائتا رجل، وقد تضاف المائة إلى الجمع...

(٣) البيت للربيع بن ضبع في «خزانة الأدب» ٧/٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥.

«الكتاب» ١/٢٠٨، «الدرر» ١/٥٣٤، «شرح التصريح» ٢/٢٧٣، «شرح عمدة الحفاظ» (٥٢٥)، «المقاصد النحوية» ٤/٤٨١.

قوله: (إحدى عشرة) قد يقال فيه: واحدة عشرة، ولا تستعمل إحدى إلا مركبة، أو معطوفاً عليها أو مضافة نحو: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكَ الْكَبِيرُ﴾ [المدثر: ٣٥].

قوله: (بإسكان الشين... إلى آخره) قد تفتح أيضاً، وقد تسكن العين في المذكر، فيقال: أحد عشر وبها قرأ أبو جعفر في: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

قوله: (بلفظ: واحد)، خرج به إحدى عشرة، فإن تأنيث الجزء الأول بالألف والثاني بالتاء.

فإن قلت: فما تقول في ثنتي عشرة؟

قلت: التاء في الأول ليست للتأنيث بدليل سكون ما قبلها، بل الصيغة كلها للتأنيث. فإن قلت: فما تقول في اثنتي عشرة، فإن ما قبل التاء متحرك؟

قلت: حملت على ثنتي عشرة.

قوله: (فيما هو كشيء واحد) خرج به حادية عشرة، وثانية عشرة؛ لخروجهما عن صيغة المركب العددي بجعل أولهما على صيغة اسم الفاعل، وسيأتي بيان ذلك.

٧٣٤ - وَالْبَاءُ لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَازْفَعٌ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحُ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ

قوله: (فجزأه مبنيان على الفتح) هو المشهور، وأجاز الكوفيون<sup>(١)</sup>

(١) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٧٦٠/٢: وأجاز الفراء إضافة صدره إلى عجزه مزيلاً بناءهما إذا أضيف، وحكى أنه سمع، ما فعلت خمسة عشر ك وهو قول الكوفيين، وقول ابن عصفور: أنه لم يسمع من كلامهم ليس بشيء. إذ قد سمعه الفراء من ابن الفقعس الأسدي، وابن الهيثم العقبلي، ودعوى الإجماع في ثمانين عشره بالإضافة أنه لا يجوز إلا في الشعر. باطلة؛ بل تقدم النقل عن الكوفيين أنهم أجازوا إضافة الصدر إلى العجز مطلقاً دون بناء وإن كان البناء هو الأجود. ولا يخصون ذلك بشماني عشرة، والبصريون حملوا ذلك على الضرورة على تقدم صحة النقل...).

وانظر: «شرح الأشموني» ٣٢٢/٣.

إعراب الثاني بالجر بالإضافة، فيقال: هذه خمسة عشر.

قوله: (أما بناء الصدر منهنما فلتنزله منزلة صدر الاسم)، علل غيره<sup>(١)</sup> بقوله: فلوقوع العجز منه موقع تاء التانيث، وكان البناء يطلقونه على ما يقع على غير الآخر، وإلا فقد يقال: صدر الكلمة، وما قبل تاء التانيث لا يتسحقان البناء؛ ليكون المنزل منزلتهما كذلك.

قوله: (معنى الحرف)، أي: حرف العطف.

قوله: (لأن تركيب المزج)، يؤخذ منه أن تركيب العدد من التركيب المزجي.

قوله: (من الأوضاع المتقدمة على الإعراب)، أي: لاقتضاء الإعراب الذي من شأنه أن يقارن التنوين غالبًا التركيب<sup>(٢)</sup>، وهو متأخر عن الوضع، وفيه وقفة.

٧٣٥ - وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِيْنَا      بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا  
٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا      مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّئْنَهُمَا  
٧٣٧ - وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ      يَبْنَى الْبِنَاءَ وَعَجَزٌ قَدْ يُفْرَبُ

قوله<sup>(٣)</sup>: (ويذكر معها النيف)، أي: بلا تركيب كراهة تركيب ثلاث كلمات؛ لأن عشرين في المعنى كلمتان، أو كراهة أن يجعلوا ما هو على صيغة أشرف الجموع كجزء كلمة أو لاستطالته.

قوله: (منصوب) هو المشهور<sup>(٤)</sup> في العشرين وأخواته، وشذ إضافتها

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣٢٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) قال ابن الناظم (٥٢٢): من أسماء العدد: العشرون وأخواتها إلى التسعين؛ وتستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. ويذكر معها النيف متقدمًا...

(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢/٣٨٢: تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوبًا، وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكراً أو معرفاً فنقول: عندي عشرون درهم وعشرون ثوب وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا تبني عليه قاعدة.

إلى المميز منكرًا أو معرفًا، نحو: عشرو درهم، وعشرو ثوب.

قوله: (وقد تميز بجمع صادقٍ على الواحد منها)، أي: من العشرين وأخواته بمعنى أن كل واحد منهما جمع كما أوضحه بعد<sup>(١)</sup>.

قوله: (ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ أَثْنَئَ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّةً﴾ [الأعراف: ١٦٠]... إلى آخره)، جعل ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييزًا تبعًا للزمخشري، قال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: والمراد اثنتي عشرة قبيلة، كل قبيلة أسباط لا سبط، فأوقع أسباطًا موقع قبيلة، قال الناظم<sup>(٣)</sup> في «شرح تسهيله»: ولا بأس بما قاله، لو ساعده استعمال؛ لكن قوله: إن كل قبيلة أسباط لا سبط، مخالف لقول أهل اللغة: أن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزًا، بل هو بدل، والتمييز محذوف. انتهى.

وكلامه في «شرح كافيته»<sup>(٤)</sup> يخالف هذا، وهو الذي أشار ابن هشام إلى رده حيث قال<sup>(٥)</sup>: وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ أَثْنَئَ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ فـ ﴿أَسْبَاطًا﴾ بدل من ﴿أَثْنَئَ عَشْرَةَ﴾، والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة، ولو كان ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييزًا لذكر العددان؛ لأن السبط مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وإن ذكر ﴿أُمَّةً﴾ رجح حكم التأنيث كما رجحه ذكر كاعبان ومعصر في قوله:

(١) قال ابن الناظم (٥٢٢): فيقال: عندي عشرون دراهم، على معنى عشرون شيئًا كل واحد منها دراهم.

(٢) قال الزمخشري في «الكشاف» ٥٢١/٢: فإن قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعًا وهلأ قيل: اثني عشر سبطًا، قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقًا؛ لأن المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة...

(٣) «شرح التسهيل» ٣٩٣/٢.

(٤) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٦٦٤/٣... فبذكر (أمم) ترجح حكم التأنيث، ولولا ذلك لقليل: اثني عشر أسباطًا، لأن السبط مذكر...

(٥) «أوضح المسالك» ٢٢٢/٣.

وكان مِجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتْقِي ثلاثٌ شخوصٍ كاعْبَانٍ وَمَغْصِرٍ

انتهى.

تنبيه:

إذا نُعِتَ تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندي  
عشرون درهمًا وازنًا. والحمل على المعنى فتقول: وازنة.

قوله: (فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشرو زيد، أي: فلا يقال:  
درهمًا مثلًا).

قوله<sup>(١)</sup>: (إلا على لغة)، أي: فيعرب العجز كما في بعلبك، وهي  
التي ذكرها بقوله: (قال سيبويه... إلى آخره). وعبارة «التوضيح»<sup>(٢)</sup>:  
(وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك، وقال: هي لغة  
ردية).

٧٣٨ - وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا  
٧٣٩ - وَاخْتَمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى ذَكُرَتْ فَادْكُرْ فاعِلًا بِغَيْرِ تَاءِ  
٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدْ بَغْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَغْضِ بَيْنِ

قوله تبعًا للنظم: (يصاغ من اثنين فما فوقه)، إنما لم يقل من واحد؛  
لأنه لا يأتي فيما يصاغ منه جميع ما يأتي فيما يصاغ من اثنين فما فوقه،  
ومنه أنه لا يستعمل معدودًا كما نبه عليه الشارح بعد بقوله: (ولا يستعمل  
حادي وحادية إلا مع عشرة أو مع عشرين وأخواته).

قوله: (فالمستعمل مع ما اشتق منه تجب إضافته) هو مذهب

(١) قال ابن الناظم (٥٢٣): وإذا أُضِيفَ العدد المركب استصحب البناء في صدره وفي  
عجزه أيضًا إلا على لغة، قال سيبويه: ومن العرب مَنْ يقول: خمسةٌ عشرُك. وهي  
لغة ردية.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» ٢٢٢/٣.



الجمهور<sup>(١)</sup>، وذهب الأخفش في أحد قوليه، والكسائي وقطرب وتعلب إلى جواز إعماله، فتقول ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم<sup>(٢)</sup> فقال: يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده. وإليه ذهب في «التسهيل»<sup>(٣)</sup> قال في «شرح»: لأن العرب تقول: نثيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما، أي: دون (ثلت)<sup>(٤)</sup> الثلاثة، وقد ينافيه صدر كلام الجوهري<sup>(٥)</sup> الآتي عقبه.

قوله: (تَأَثُّتُ الرجلين) هو بتخفيف اللام، قال الجوهري: يقال: ثلثت القوم أثلثهم بالكسر، إذا كنت ثالثهم أو كملتهم ثلاثة بنفسك.

قوله: (رَبَعْتَ الثلاثة) بالتخفيف أيضًا.

قوله: (ففاعِل) هو بالتنوين.

قوله: (والتفريع) هو بالجر عطفًا على المعنى.

قوله: (كما التزمت إضافة ما اشتق منه)، أي: عند الجمهور، نحو: ثلاثة رجال.

قوله: (على استعمال فاعل المشتق)، هو بتنوين (فاعل)، وقوله: (من اسم العدد) متعلق بـ(المشتق)، وقوله: (بالمعنيين) متعلق بـ(استعمالي) فاعل والهاء (فأضف إليه)، وفي (مثله) وفي (ما اشتق منه) عائدة على الذي اشتق منه وعائد الموصول وهو ما ضمير في (اشتق).

٧٤١ - وَإِنْ تُرِيدَ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكْمٌ جَاعِلٌ لَهُ أَحْكَمًا

قوله: (معناه وإن ترد... إلى آخره) فيه جواز استعمال ثاني بمعنى

(١) انظر: «الارتشاف» ٧٦٧/٢.

(٢) انظر: «معجم الهوامع» ٢٦١/٣.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٤١٢/٢: فَإِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: تَنَيْتُ الرَّجُلَيْنِ. فَمَنْ قَالَ: ثَانِ اثْنَيْنِ بِهَذَا الْمَعْنَى عَذْرٌ؛ لِأَنَّ لَهُ فِعْلًا، وَمَنْ قَالَ: ثَالِثٌ ثَلَاثَةً لَمْ يُعْذَرْ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ.

(٤) في الأصل، (ج): نثيت، والمثبت من (ب).

(٥) «الصحاح» (ثلت) ١٥٩/١.

جاعل فيقال: ثاني واحد، وثان واحدًا وهو ما نقل عن بعض العرب؛ لكن الذي في «التسهيل»<sup>(١)</sup> تبعاً لسيبويه عدم جوازه.

قوله: (وجواز) معطوف على (معناه)، وقوله: (لأنه)، أي: (ما يليه المشتق منه).

وقوله: (يساويه)، أي: يساوي المشتق منه بزيادة واحد.

٧٤٢ - وإن أَرَدْتَ مَثَلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ      مَرْكَبًا فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ  
٧٤٣ - أَوْ فَاعِلًا بِحَالْتَيْهِ أَضْفِ      إِلَى مَرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي  
٧٤٤ - وَشَاعَ الْاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا      وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عَشْرَيْنِ أَذْكَرًا  
٧٤٥ - وَيَابَهُ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ      بِحَالْتَيْهِ قَبْلَ وَآوٍ يُغْتَمَذُ

قوله: (فانه لا يبنى من صدر المركب (فاعل) للدلالة على جعل ما يليه ما اشتق الفاعل منه مساويًا له)، أي: لأنه لم يسمع، إلا أن سيبويه<sup>(٢)</sup> وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسًا؛ فتقول على هذا: رابع عشر ثلاثة عشر. أو رابعُ ثلاثة عشر. وإنما أجازوه بشرط الإضافة، ولا يجوز أن ينصب ما بعده، وليس لك الاقتصار على المركب الأول؛ لالتباس الوصف المميز بالوصف الدال على أنه بعض جماعة منحصرة.

قوله: (مبنية) فيه تغليب إذ اثني واثنتي ليسا مبنين، ومثله يأتي في قوله بعد (باقيا بناؤه... إلى آخره).

قوله: (والاستعمال الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقيا بناء صدره، وبعض العرب يعربه... إلى آخره)، الذي في «التوضيح»<sup>(٣)</sup>: الثالث: أن يحذف العقد من الأول، والثَّيْف من الثاني، ولك فيه وجهان:

(١) «شرح التسهيل» ٤١٣/٢.

(٢) انظر: «الكتاب» ٥٦٠/٣ - ٥٦٢، «شفاء العليل» ٥٧٦/٢، و«شرح التسهيل» ٤١٢/٢.

«معجم الهوامع» ٢٦١/٣.

(٣) «أوضح المسالك» ٢٢٥/٣ - ٢٢٦.

أحدهما: أن تعربهما؛ لزوال مقتضى البناء فيهما.

الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثاني. حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ووجهه: أنه قَدَّرَ ما حُذِفَ من الثاني فبقي بناؤه على حاله، ثم قال: ولم يذكر الناظم وابنه هذا الثالث، بل ذكر ما مكانه أنك تقتصر على المركب الأول إلى آخر ما قدمته، ثم قال: والتحريير ما قدمته.

قلت: وعلى الاختصار على المركب الأول قد يقال: إنما لم يقل الشارح باقيا بناء صدره وعجزه؛ لثلا يلتبس بالاستعمال الآتي في التنبيه الأول.

قوله: (على ما التزموه)، أي: أكثرهم إذ بعضهم لم يلتزمه بل قال: واحد عشر وواحدة عشر كما قدمته مع زيادة.

#### تنبيهات:

الأول: ذكر ابن هشام<sup>(١)</sup> لاسم الفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالاً غير ما ذكر وهو أن يستعمل مع العشرة؛ ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبتها<sup>(٢)</sup> فتقول: خامس عشر في التذكير، وخامسة عشرة في التأنيث، وظاهر أن الجزئين مبنيان.

الثاني: قضية كلام الشارح<sup>(٣)</sup> كالناظم وغيره منع حادي عشرين مثلاً بغير واو، وفيه وقفة.

(١) «أوضح المسالك» ٢٢٥/٣.

(٢) في (ج): بمصاحبتها.

(٣) قال ابن الناظم (٥٢٥): لا يستعمل حادٍ وحادية إلا مع عشرة أو مع عشرين وأخواته فيقال: حادٍ وعشرون، وحادية وعشرون، إلى حادٍ وتسعين، وحادية وتسعين كما يقال: ثانٍ وعشرون، وثالث وعشرون، ورابعة وثلاثون ونحو ذلك.

الثالث: لم يسمع بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية أعني عشرين وبابه، إلا أن بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الكسائي إلى تسعين، قاله المرادي<sup>(١)</sup>.

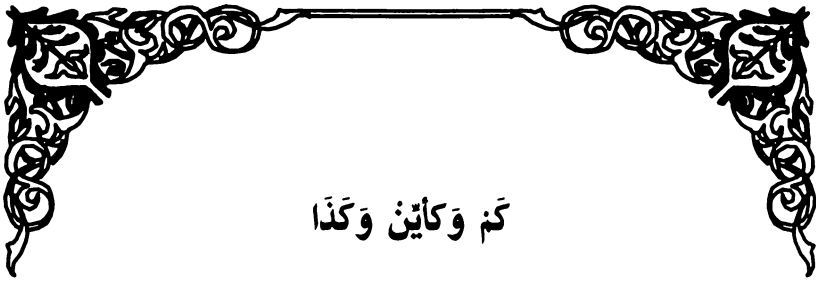
الرابع: لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف، ذكره في «التسهيل»<sup>(٢)</sup>.



---

(١) «توضيح المقاصد» ٣٨٨/٢.

(٢) «شرح التسهيل» ٤٠٧/٢: لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقر إلى تمييز إلا مائة وألف واختص الألف بالتمييز مطلقاً، ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها.



## كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

- ٧٤٦ - مَيِّزُ فِي الْاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا  
 ٧٤٧ - وَأَجْزَأُ أَنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرًا  
 ٧٤٨ - وَاسْتَفْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةَ  
 ٧٤٩ - كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ  
 مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا  
 إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفٍ جَرَّ مُظْهَرًا  
 أَوْ مَائَةَ كَكَمْ رَجَالٍ أَوْ مَرَّةً  
 تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تُصِيبُ

\*\*\*

### كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

قوله: (ولكليهما صدر الكلام أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فبالحمل على (رب)<sup>(١)</sup>) فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.

قوله: (فإن لم يدخل عليهما حرف جر فمميزها مفرد منصوب)، أي: لزوماً عند البصريين، وخالف الكوفيون<sup>(٢)</sup> فجوزوا جمعه نحو: كم شهوداً

(١) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٦٠٢/٢: وذهب بعضهم: لما حكاه صاحب «البيضا» إلى أن الخبرية حرف للتكثير في مقابلة (رب) الدالة على التقليل.

(٢) قال ابن عصفور في «شرح الجمل» ٤٨/٢: وتمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً، وسبب ذلك أنه مشبه من العدد بما ينصب ما بعده، والذي ينصب ما بعده من العدد لا يكون تمييزه إلا مفرداً، ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية فينخفض تمييزها، ولا يجوز ذلك إلا إذا فهم المعنى، ولا يُحْمَلُ فيما عدا ذلك. وانظر «المساعد» ١٠٩/٢.

لك، وأجاز بعضهم<sup>(١)</sup> جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات، نحو: كم غلماناً لك، إذا أردت أصنافاً من الغلمان، وجوز بعضهم<sup>(٢)</sup> جره أيضاً حملاً على الخبرية.

قوله: (إذا كانت فرعاً على (كم) الخبرية) أي: بمعنى أنها بمنزلة عدد مركب لتنزلها منزلة كلمة مقرونة بهمزة الاستفهام دون (كم) الخبرية، والمركب فرع عن المفرد.

قوله: (والعدد المركب لا يعمل الجر)، أي: في التمييز، أما في غيره فيعمل نحو: هذه خمسة عشر زيد.

قوله: (وأما (كم) الخبرية) فمميزها مجرور مجموع تارةً ومفرد أخرى<sup>(٣)</sup>، الثاني منهما أفصح وأكثر.

قوله: (وكم امرأة رأيت)، أي: بالجر بإضافة (كم)، وذهب الفراء<sup>(٤)</sup> إلى أن الجر بـ(من) مقدرة كما في الاستفهامية، ونقل عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة (كم) إذ لا مانع من إضافتها، ذكره المرادي<sup>(٥)</sup>.

(١) قال ابن عقيل في «المساعد» ١٠٩/٢: ولا يكون مميزها جمعاً؛ خلافاً للكوفيين وفقاً للبصريين إلا الأخفش، إذ فصل، فأجاز كونه جمعاً عند قصد السؤال عن أصناف الجمع نحو: كم رجالاً عندك؟ على قصد السؤال عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم، وتبعه فيه بعض المغاربة.

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٧٧٩/٢: وذهب الزجاج إلى أن الجرّ على الإضافة، ومن النحويين من منع حمل تمييز الاستفهامية على تمييز الخبرية مطلقاً...

(٣) انظر: «الارتشاف» ٧٨٠/٢.

(٤) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٧٨١/٢: وجرّ تمييزها بالإضافة خلافاً للفراء.

وقيل للكوفيين: إذ زعم أنه مجرور بـ(من) محذوفة، وإن فصل بين كم الخبرية وتمييزها نصب، وانظر: «شفاء العليل» ٥٨٠/٢.

(٥) قال المرادي في «توضيح المقصد» ٣٩٠/٢: الثاني: أنه بإضافة (كم) إليه وهو قول الزجاج، وروى مذهب الزجاج بوجهين:

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً، فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف والأخر: أن الجرّ لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على (كم) ليكون عوضاً من إظهار (من).

قوله: (ومنه قول الشاعر:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي<sup>(١)</sup>

قاله الفرزدق هجا به جريراً، والشاهد في نصب عمّة، ويقاس بها الجمع، وحكى فيها الشارح كغيره مع النصب الجر، وأنه المشهور، والرفع، فالنصب على التمييز بجعل (كم) خبرية عند تميم واستفهامية تهكما عند غيرهم، والجر بإضافة (كم) على أنها خبرية على قول أكثرهم واستفهامية على قول بعضهم، والرفع على الابتداء وحذف المميز منصوباً أو مجروراً، وعليهما فنصب (كم) على المصدرية أو الظرفية، أي: كم حلبة أو وقتاً أو كم حلبة أو وقت، فكم استفهامية أو خبرية، وسوغ الابتداء بعمّة وصفها بـ(لك) أو عمومها وخبر المتبداً (قد حلبت) والقدعاء<sup>(٢)</sup>: التي اعوجت أصبعها من كثرة حلبها، وقيل: أصبع رجلها من كثرة مشيها وراء الإبل، وهي صفة لـ(خالة)، ويقدر مثلها لعمّة عكس (لك) و(حلبت) أو يقال: أفرد حملاً على لفظ (كم)، و(عشاري) جمع عشاء، وهي الناقة التي أتت عليها من زمان حلبها عشرة أشهر.

قوله: (كقوله:

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعُجُولِ وَنوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً  
على أنسي بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حَوَلاً كَمَيْلاً)<sup>(٣)</sup>

(١) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٣٦١/١، «الكتاب» ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، «خزانة الأدب» ٤٥٨/٦، «الدرر» ٥٣٧/١، «شرح التصريح» ٢٨٠/٢، «شرح عمدة الحفاظ» (٥٣٦)، «شرح المفصل» ١٣٣/٤، «المقاصد النحوية» ٤٨٩/٤.

وبلا نسبة في «س صناعة الإعراب» ٣٣١/١، «شرح الأشموني» ٣٣٢/٣، «المقتضب» ٥٨/٣. (٢) «لسان العرب» (فدع) ٢٠٢/١٠.

(٣) البيتان للعباس بن مرداس في «ديوانه» (١٣٦)، «خزانة الأدب» ٢٩٩/٣، «الدرر» ٥٣٥/١، «المقاصد النحوية» ٤٨٩/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١٥٨/٢، «الإنصاف» ٣٠٨/١، «خزانة الأدب» ٤٦٧/٦، «شرح الأشموني» ٣، «شرح المفصل» ١٣٠/٤، «شرح عمدة الحفاظ» (٥٣٢).

قالها العباس بن مرداس، والشاهد في (ثلاثون للهجر حولاً) حيث فصل بين ما جرى مَجْرَى العدد المركب ومميزه بشبه الظرف، (العجول)<sup>(١)</sup>: الناقة التي ذهب ولدها بذبح أو موت أو غيره، و(الهديل) بالمهملة: الحمام الوحشي كالقمري والدبسي، ويقال: الحمام الذكر.

قوله: (فمن نصبه قول الشاعر:

تَوْؤُمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ      مِنْ الْأَرْضِ مُخَدَّوْدِيًا غَارُهَا)<sup>(٢)</sup>

قاله زهير بن أبي سلمى (تؤم) تقصد و(سناناً) هو ابن أبي حارثة المري، والشاهد في (كم) مع ما بعدها حيث فصل بينها، وبين مميزها المنصوب بالظرف وشبهه، و(مخدودباً)<sup>(٣)</sup> من الحذب وهو: ما ارتفع من الأرض، و(غارها)<sup>(٤)</sup> مرفوع به، وأصله غائرها، وهو المطمئن من الأرض حذف عين الفعل كما حذف في رجل شاك أصله شائك.

قوله: (ومن جره قول الآخر:

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ      ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جِدِ نَفَّاعِ)<sup>(٥)</sup>

قاله الفرزدق، والشاهد في أوله حيث فصل بين (كم) ومميزها بشبه الظرف الذي هو خبرها، و(ضخم الدسيعة)<sup>(٦)</sup>، أي: عظيم العظية، وهو

(١) «لسان العرب» (عجل) ٢٣/٩.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «الكتاب» ١٦٥/٢، «شرح المفصل» ١٣١/٤، ولزهير أو لكعب ابنه في «المقاصد النحوية» ٤٩١/٤.

وبلا نسبة في «شرح المفصل» ١٢٩/٤، «شرح الأشموني» ٣٣٧/٣.

(٣) «لسان العرب» (حذب) ٧٣/٣.

(٤) «لسان العرب» (غور) ١٤١/١٠.

(٥) البيت للفرزدق في «الكتاب» ١٦٨/٢، «خزانة الأدب» ٤٧٦/٦، «شرح المفصل» ١٣٢/٤، «المقاصد النحوية» ٢٩٢/٤.

وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٤٦٩/٦، «الإنصاف» ٣٠٤/١، «شرح المفصل» ١٣٠/٤، «المقتضب» ٦٢/٣.

(٦) «لسان العرب» (دسع) ٣٤٦/٤.



و(ماجد) و(نفاع) صفات ل(سيد)، والمجد: الشرف.

قوله: (وقول الآخر:

كَمْ بِجُودٍ مُّشْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ<sup>(١)</sup>)

قاله أنس بن زنيم، والشاهد في أوله، حيث فصل بين (كم) ومميزها بشبه الظرف، والمقرف الذي أبوه عجمي، وأمه عربية، والكريم الذي أبواه عريبان، والوضيع: الخسيس.

قوله: (وإذا فصل بالجملة وجب نصب المميز)<sup>(٢)</sup> محله فيما لا يحتمل طلب الفعل المميز مفعولاً، وإلا فيجر ب(من)، ففي المطول في بحث حذف المفعول، وإذا فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان ب(من) لثلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى: ﴿كَذَّ تَرَكَوْا مِنْ جَنَّتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، و﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [القصص: ٥٨]، ومحل (كم) ههنا النصب على المفعولية. انتهى.

قوله: (كما في قول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكاذ من الإقتارِ أُحْتَمَلُ<sup>(٣)</sup>)

(١) البيت لأنس بن زنيم في «ديوانه» (١١٣)، «خزانة الأدب» ٤٧١/٦، «الدرر» ٥٤٠/١، «المقاصد النحوية» ٤٩٣/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ١٦٧/٢، «الإنصاف» ٣٠٣/١، «الدرر» ٤٩٦/٢، «شرح أبيات سيويه» ٣٠/٢، «شرح الأشموني» ٣٣٥/٣، «شرح عمدة الحفاظ» (٥٣٤)، «شرح المفصل» ١٣٢/٤، «المقتضب» ٦١/٣.

(٢) انظر: «الارتشاف» ٧٨٣/٢ وقال السيوطي في «معجم الهوامع» ٣٥٥/٢: فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجرُّ في كلام ولا في شعر عند البصريين؛ لأنَّ الفصل بالجملة بين المتضايقين لا يجوز البتَّة، وجوزة الكوفيون بناءً على أنَّ الجرُّ ب(من) لا بالإضافة، وجوزة المبرِّد في الشعر فقط.

(٣) البيت للقطامي في «ديوانه» (٣٠)، «الكتاب» ١٦٥/٢، «خزانة الأدب» ٤٧٧/٦، ٤٧٨، ٤٨٣، «الدرر» ٥٤٠/١، ٥٤١، «شرح المفصل» ١٣١/٤، «المقاصد النحوية» ٢٩٨/٣. وبلا نسبة في «الإنصاف» ٣٠٥/١، «خزانة الأدب» ٤٦٩/٦، «شرح الأشموني» ٣٣٧/٣، «شرح عمدة الحفاظ» (٥٣٥)، «المقتضب» ٦٠/٣.

قاله القطامي، و(كم) خبرية مصدر أو ظرف زمان، أي: كم ليلة أو يوماً، الشاهد فيه أنه فصل بين (كم) ومميزها بالجملة، والمشهور نصب (فضلاً) ويجوز رفعه على أنه فاعل (نالني) وجره على لغة من جر مع الفصل، و(إذ) بمعنى حين، و(الإقتار) الافتقار، و(أحتمل) ضبط بالحاء والجيم<sup>(١)</sup>، وهو المشهور.

قوله: (ومميز (كأين) منصوب)، أي<sup>(٢)</sup>: جوازًا بقريضة قوله بعدد: (وأكثر ما يقع مميز (كأين) مجرور بـ(من)) بخلافه قوله: (وكذا مميز كذا فإنه منصوب لزومًا).



---

(١) في (ج): وبالجيم.

(٢) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٣٥٦/٢-٣٥٧: مُمَيِّزٌ كَأَيْنِ الْأَكْثَرِ جَرَهُ بـ(مِنْ) ظَاهِرَةٌ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَأَيْنَ مِّنْ دَابَّةٍ﴾، ومميز (كذا) لا يكون إلا مفردًا ومنصوبًا. وانظر: «الارتشاف» ٧٨٩/٢، ٧٩٤.

## الحكاية

- ٧٥٠ - اخك بأبي ما لِمَنكُورِ سُئِلَ  
 ٧٥١ - وَوَقَفَا اخِكَ مَا لِمَنكُورِ بِمَنْ  
 ٧٥٢ - وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنِينٍ بَعْدَ لِي  
 ٧٥٣ - وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَهُ  
 ٧٥٤ - وَالْفَتْحُ نَزَرَ وَصَلِ الثَّا وَالْأَلْفُ  
 ٧٥٥ - وَقُلْ مَثُونٌ وَمَنِينٌ مُسَكِّنَا  
 ٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلَ فَلْفَظٌ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ  
 ٧٥٧ - وَالْعَلَمُ اخِكَيْئُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ

\*\*\*

## الحكاية

قوله: (حكى فيها وصلًا ووقفًا ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير... إلى آخره)، فيه لغة أخرى أن يحكى فيها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا تشنى ولا تجمع؛ فتقول: (أي) لمن قال: قام زيد رجل أو رجلان أو رجال، و(أية) لمن قال: قامت امرأة أو امرأتان أو نساء. وأشار بقوله فيها إلى أن الياء في قول النظم بد(أي) بمعنى (في).

قوله: (وجمع تصحيح موجود فيه)، أي: في المسؤول عنه.

قوله: (أو صالح لوصفه)، أي: لأن يوصف المسؤول عنه بجمع تصحيح نحو رجال، فإنه يوصف بجمع التصحيح، تقول: رجال مسلمون. ونحو: نساء تقول: نساء مسلمات.

قوله: (وإن سئل عنه بـ(من) حكى في لفظها في الوقف خاصة ما له من الحركات... إلى آخره) فيه لغة أخرى<sup>(١)</sup>، وهي أن يحكى بـ(من) إعراب المسؤول عنه فقط؛ فتقول لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال، أو امرأة أو امرأتان أو نساء (منوا)، وفي النصب (منا) وفي الجر (مني).

قوله: (فتقول لمن قال: جاءني رجل منو، ولمن قال: رأيت رجلاً: منا... إلى آخره).

اختلف في هذه الأحرف اللاحقة لـ(من) فقال أبو علي<sup>(٢)</sup>: ألحقت لإرادة الحكاية، وحركت النون اتباعاً لها. وقال السيرافي<sup>(٣)</sup>: الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها، وبه يشعر قول الناظم: (وأشبعن).

وقال قوم<sup>(٤)</sup>: إن هذه الحركات مبدلة من التنوين.

قوله: (بقوله: وقل: منان... إلى آخره)، الأولى أن يقول: بقوله: وسكن تعدل.

(١) انظر: «همع الهوامع» ٢٦٥/٣، «توضيح المقاصد» ٦/٣.

(٢) انظر: «التكملة» ٢٠٩ - ٢١٠.

قال أبو حيان في «الارتشاف» ٦٨٤/٢: واختلفوا في هذه الحروف اللاحقة، فذهب المبرّد وأبو علي إلى أنها حروفٌ زيدت أولاً ولزمت عنها حركات، وذهب السيرافي إلى أن الحكاية وقعت بالحركات، ثم أتسعت فتولدت عنها الحروف، وذهب بعضهم إلى أنها عوضٌ من لام العهد إذ النكرة إذا أعيدت كانت باللام، وذهب بعضهم إلى أن الحروف بدلٌ من التنوين...

(٣) قال ابن عقيل في «المساعد» ٢٦٢/٣: وقال أبو سعيد: الحركات وقعت بها الحكاية ثم أشبعت فتولدت الحروف.

(٤) انظر: «الارتشاف» ٦٨٤/٢، «همع الهوامع» ٢٦٦/٣.

قوله: (في أحد الوجهين) الأولى تأخيره عن (وسلامتها).

قوله: (رأيت نسوة منات)، هو ما ذكره الناظم بقوله: (وصل التاء إلى قوله: (كلف بوزن فرح)، أي: أولع.

قوله: (قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت: مَنُونٌ أنتم فقالوا: الجنُّ، قلت: عَمُوا ظَلَامًا)<sup>(١)</sup>

قاله شمر<sup>(٢)</sup> بن الحارث الضبي، وقيل غيره. و(أتوا)، أي: الجن، والشاهد فيه ظاهر من كلام الشارح، و(عموا) أصله: أنعموا، و(ظلاماً) منصوب على الظرف.

قوله: (على ندوره) الأولى حذفه؛ لأنه أحد الوجهين اللذين ذكرهما عقبه.

قوله: (حكى مقدرًا غير مذكور) تقديره: فقالوا: أتينا، فقلت: منون أنتم.

قوله: (وإذا سئل بـ(من) عن علم... إلى آخره). عبارة الناظم: (والعلم احكيته من بعد من) وهي مع تقييده الحكاية في (أي) و(من) بما لمنكور يقتضي امتناع الحكاية فيهما، وفي العلم بعد (أي) بما للعلم، فلا يقال: أي: ولا منو ولا أي زيد لمن. قال جاء زيد، بخلاف عبارة الشارح هنا.

(١) البيت لشمر بن الحارث في «خزانة الأدب» ١٦٧/٦، ١٦٨، ١٧٠، «الدرر» ٥٢٤/٢، ولشمس الضبي في «شرح أبيات سيويه» ١٨٣/٢.

ولشمر أو لتأبط شراً في «شرح التصريح» ٢٨٣/٢، «شرح المفصل» ١٦/٤، أو لأحدهما أو لجذع بن سنان في «المقاصد النحوية» ٤٩٨/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٣١/٣، «الخصائص» ١٢٨/١، «الدرر» ١٥٤/٢، «رصف المباني» (٤٣٧)، «شرح الأشموني» ٣٤٧/٣، «المقتضب» ٣٠٧/٢.

(٢) شمر بن الحارث الضبي: شاعر مقل.

«خزانة الأدب» ١٧٩/٥.

قوله: (رفعا... إلى آخره) تعليل لـ(يحكون).

قوله: (بالضم... إلى آخره) في تعبيره بالضم والفتح والكسر تجوز؛ لأنها ألقاب بناء، والمحكي إنما هو الإعراب، وألقابه الرفع والنصب والخفض، وفهم من تعبيره كالنظم بالحكاية أن الحركات حركات حكاية، وحركات الإعراب مقدره، وبه صرح الناظم في غير ما موضع.

قوله: (ولا يحكى غير العلم)، أي: لا من المعارف مطلقًا ولا من النكرات بلفظها.

قوله<sup>(١)</sup>: (فتقول لمن قال: رأيت سعيداً وابنه... إلى آخره)، فيه بالنسبة لما قبله لف ونشر غير مرتب وبقي من التمثيل نحو أن تقول لمن قال: رأيت زيداً وعمراً: عمرو من زيداً وعمراً؟

قوله: (فإن وصف بغير ذلك)، أي: أو أكد أو أبدل منه.

قوله: (ومن العرب من يحكي الاسم النكرة المجردة من أي)، أي: ومن (مَن) على أنه لو قال: بلفظة بدل مجردة من أي كان أوضح.  
قوله:

(فَأَجَبْتَ قَائِلٌ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَيْتُ وَمَلَيْتِي عَوَادِي)<sup>(٢)</sup>

الشاهد فيه ظاهر، والمعنى طال عليّ مرضي حتى مللت... إلى آخره.

قوله: (على قصد حكاية الاسم المفرد)، أي: حكاية لفظه من غير حكاية إعرابه.



(١) قال ابن الناظم (٥٣٢): وأجاز يونس حكاية كل معرفة، فيقول لمن قال: رأيت غلام

زيد: مَنْ غلام زيد؟ ولمن قال: مررت بغلام زيد: مَنْ غلام زيد؟

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٣٤٩/١، «المقاصد النحوية» ٥٠٣/٤.

## التأنيث

- ٧٥٨ - عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ  
 ٧٥٩ - وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ  
 ٧٦٠ - وَلَا تَلِي فَارَقَةً فَمَوْلَا  
 ٧٦١ - كَذَلِكَ مَفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ  
 ٧٦٢ - وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ
- وفي أسام قدروا التأ كالكثيف  
 ونحوه كالأراد في التضعير  
 أضلاً ولا المفعال والمفعيلا  
 تا الفرقي من ذي فشذوذ فيه  
 موصوفه غالباً التأ تمتنع

\*\*\*

## التأنيث

قوله: (وهي تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة)، ظاهره في الممدودة أن التأنيث بالألف دون الهمزة، والذي في «التوضيح»<sup>(١)</sup> أنه بالألف الثانية التي قلبت همزة، وقد بينت الخلاف في ذلك مع زيادة في موانع الصرف. قال المرادي<sup>(٢)</sup>: وإنما قال أي: الناظم: تاء ولم يقل هاء؛ لأن مذهب البصريين أن

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٢٣/٣: (وهي إما تاء مخركة وتختص بالأسماء كقائمة).

أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال كقامث). وإما ألف مفردة ك(جئلي) أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كحمرء. ويختصان بالأسماء.

(٢) «توضيح المقاصد» ١١/٣.

وقال أبو حيان في «الارتشاف» ٦٢٦/٢: والألف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة، =

التاء هي الأصل، والهاء المبدلة في الوقف عكسها فرعاً وعكس الكوفيون.

قوله: (نهشتها) بالمعجمة والمهملة.

قوله: (وإنسانة) ليس بعربي؛ ففي «الصحاح»<sup>(١)</sup> وغيره يقال للأنثى: إنسان لا إنسانة، والعامّة تقولها.

قوله: (وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد نحو جبأة وجباء)، والجبأة: الحمر من الكمأة، والكمأة واحده كمؤ على غير قياس، قاله الجوهري<sup>(٢)</sup>. وتقدم الكلام عليه مع زيادة في المعرب والمبني.

قوله: (وللدلالة على التعريب نحو كيلجة وكياججة وموزج وموازجة). قال الجوهري<sup>(٣)</sup>: الكيلجة: مكيال، والجمع كيالج وكياججة؛ والهاء للمعجمة.

والموزج<sup>(٤)</sup>: معرب، وأصله بالفارسية موزه، والجمع الموازجة والهاء للمعجمة، وإن شئت حذفها. انتهى.

والموزج: الخف، قاله في «القاموس»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وجحاججة) هو: جحاجج جمع جحجاج وهو السيد، كذا قاله الجوهري<sup>(٦)</sup>. والذي في «القاموس»<sup>(٧)</sup> أن كلاً منهما جمع جحجاج، وهو القياس.

---

= وهي عند البصريين بَدَل من الألف المقصورة. ومذهب الكوفيين والزجاجي: أن الهمزة ليست مبدلة من الألف، وإنما هي علامة التانيث، ومذهب الأخفش أن الألف والهمزة معاً هما علامة التانيث، وانظر: «المساعد» ٢/٢٩٠، «شرح الأشموني» ٣/٣٥٠، «همع الهوامع» ٣/٣٢٩.

(١) «الصحاح» (أنس) ٥٣/١.

(٢) «الصحاح» (كمأ) ٤٠٨/٢.

(٣) «الصحاح» (كيلج) ٤٢٣/٢.

(٤) «المعرب» (٣١١).

(٥) «القاموس» (مزج) ٢٠٧/١.

(٦) «الصحاح» (جحج) ١٦٢/١.

(٧) «القاموس» ٢١٧/١.



قوله: (كمهذار) هو بالمعجمة: كثير الهديان في منطقته، قاله الجوهري<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

قوله: (كمغشم) المغشم والغشمشم الذي يركب رأسه لا يثنيه شيء عما يريده من شجاعته. قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وميقان) هو: الميقان بكل ما سمع.

قوله: (ملولة) من الملل، وهو: السامة، يقال: رجل مل وملول، وملولة وذو ملة، وامرأة ملولة، قاله الجوهري<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وفروقة)<sup>(٥)</sup> من الفرق بفتح الراء وهو: الخوف.

قوله: (يعزب بماشيته)، أي: يبعد بها، يقال: عزب عني فلان يعزب، أي: بعد وغاب. ذكره الجوهري<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وإن كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء)، الأولى قولٌ غيره: لحقته التاء؛ لأن لحقوها واجب.

قوله: (ويفهم من هذا كله)، أي: ما ذكره من قوله: (وإن كان فعيل... إلى آخره).

قوله: (ثم قوله) بالجر عطفًا على قوله السابق.

قوله: (والمراد بما تليه فعيل الذي كقتيل) غير مطابق لما في النظم، بل لا معنى له هنا.

قوله: (كعظم رميم)، الأولى: كعظام رميم؛ لأن العظم مذكر لا يظهر

---

(١) «الصحاح» (هذر) ٦٣٥/٢.

(٢) «لسان العرب» (هذر) ٦٥/١٥.

(٣) «الصحاح» (غشم) ١٩٩/٢.

(٤) «الصحاح» (ملل) ٥١٣/٢.

(٥) «لسان العرب» (فرق) ٢٤٧/١٠.

(٦) «الصحاح» (عزب) ١٠٩/٢.

به المقصود من عدم لحوق التاء للمؤنث؛ لكن عذره أنه أراد أن يمثل بمثال للمذكر ومثال للمؤنث، وهو قوله: (وامرأة قريب) فَلَمْ يُوْنِثْ قَرِيبٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦]، حملاً على فعيل بمعنى مفعول الباقي على وصفيته، وقيل<sup>(١)</sup>: لأن الرحمة في الآية بمعنى الرحم، وقيل: لأن تَمْ محذوفاً، أي: أن أثر رحمة الله قريب.

وقيل: لاكتسابه التذكير من لفظ المضاف إليه.

وَدَاثٌ مَدُّ نَخْوٍ أَتَى النُّرَّ	وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَضْرٍ
يُنْبِدِيهِ وَزُنُّ أُرْيَى وَالطُّوَلَى	وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى
أَوْ مَضْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبْنَعَى	وَمَرْطَى وَوَزُنُّ فَعْلَى جَمْعًا
ذِكْرَى وَجَثِيئَى مَعَ الْكُفْرَى	وَكَحْبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى
وَأَعْرُ لِعَظِيمٍ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا	كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى

قوله: (ألفاً أصلية)، أي: أبدلت من أصل.

قوله: (وعلباء)<sup>(٢)</sup> هي عصب العنق، و(قوباء)<sup>(٣)</sup> بفتح الواو داء معروف، ينتشر ويتسع يعالج بالريق، وهي مؤنثة لا تتصرف، وجمعها: قوب ويسكونها، وهو المراد هنا، وهو مذكر منصرف والألف فيه للإلحاق والهمزة بدل منها.

و(قبعثرى): العظيم والشديد، وزيدت الألف لتلحق بنات الخمسة بنات الستة لا للتأنيث؛ لأنك تقول: قبعثرة، فلو كانت فيه للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر. ذكر ذلك الجوهري<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وأخر مُسْتَنْدَرَةٌ)، هو المراد بقوله بعدد: (ومنها ما لم ينبه

(١) «الكشاف» ٤٥١/٢، «البحر المحيط» ٧١/٥.

(٢) «لسان العرب» (علب) ٣٤٦/٩.

(٣) «لسان العرب» (قوب) ٣٣٨/١١.

(٤) «الصحاح» (قبعثر) ٢٧٤/٢.

عليه... إلى آخره)، وأنه اقتضى خلاف ذلك كما سيأتي.

قوله: (فمن أوزانها المشتهرة)، أي: أوزان المقصورة، وهو المراد بقول النظم: (والاشتجار في مباني الأولى)، أي: أوزانها.

قوله: (كبهمى... إلى آخره)، بهمى: نبت. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: يكون واحدة وجمعاً، وألفها للتأنيث، فلا تنون. وقال قوم<sup>(٢)</sup>: ألفها للإلحاق<sup>(٣)</sup> والواحدة بهمأة. وقال المبرد: هذا لا يعرف ولا تكون ألف فعلى بالضم بغير التأنيث، والطولى تأنيث الأطول، والجمع الطول، مثل الكبرى والكبر، وبَرَدَى: نهر بدمشق وبطرسوس، وجبل بالحجاز وقرية بحلب، قاله في «القاموس»<sup>(٤)</sup>.

ومَرَطَى<sup>(٥)</sup>: ضرب من العدو، وحَيْدَى صفة، يقال: حمارٌ حَيْدَى<sup>(٦)</sup>، أي: يحيد عن ظله، وأرطى<sup>(٧)</sup>: شجر من شجر الرمل، وهو فعلى، وألفه<sup>(٨)</sup> للإلحاق لا للتأنيث؛ لأن الواحدة أرطاة، وقيل<sup>(٩)</sup>: إنه أفعل؛ فإن جعلت ألفه أصلية نونته في المعرفة والنكرة أو للإلحاق نونته في النكرة دون

(١) «الكتاب» ٢٥٥/٤.

(٢) قال ابن عقيل في «المساعد» ٣٠٨/٣: وقيل: هي للإلحاق، والواحدة بهمأة، بناء على إثبات فُعَلل وهو قول الكوفيين والأخفش. وبُهِمَى: نبت، ولا ينوُّن ما فيه ألف التأنيث.

(٣) ورد في هامش (ب) ما نصه: أي: لا للتأنيث؛ لأنه يؤنث بالهاء؛ فيقال: بهمأة، فلو كانت ألفه للتأنيث لما لحقته التاء.

(٤) «القاموس» ٢٧٧/١.

(٥) «لسان العرب» (مرط) ٨٣/١٣.

(٦) «لسان العرب» (حيد) ٤١٣/٣.

(٧) «لسان العرب» (أرط) ١٢٠/١.

(٨) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٣٣٦/٣: (فإن كان اسماً لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل يصلح لها وللإلحاق كأرطى وعَلَقَى. اهـ. وانظر: «شرح الأشموني» ٣٥٤/٣، «توضيح المقاصد» ١٥/٣).

(٩) انظر: «شرح التصريح» ٢٨٩/٢: مبنيات على الصرف وعدمه، فمنَّ صرف قدر الألف للإلحاق، ومنَّ منعه قدرها للتأنيث.

المعرفة. وعلقى: نبت، قال سيبويه: يكون واحدة وجمعًا، وألفه للتأنيث، فلا ينون. وقال غيره: للإلحاق وينون الواحدة علقاة، ذكر كل ذلك الجوهري<sup>(١)</sup>، فقول الشارح: (ففي ألفه)، أي: ألف فعلى اسما وجهان، أي: أهي للإلحاق أم للتأنيث.

قوله: (ومنها فعلى كحبارى وسمانى)، حبارى: طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع حباريات، وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم بها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، أي: لا تنون، و(سمانى) طائر، ولا يقال: سمانى بالتشديد، الواحدة سماناة. ذكر ذلك الجوهري<sup>(٢)</sup>، وكلام الشرح<sup>(٣)</sup> كالنظم يقتضي أن ألف حبارى للتأنيث، وهو المعتمد، فقد قال ابن هشام<sup>(٤)</sup>: ما ذكره الجوهري من أنها ليست للتأنيث وهم، فإنه قد وافق على أنه ممنوع من الصرف.

قوله: (كظربى... إلى آخره)، قال الجوهري: لم يجئ الجمع على فعلى بكسر الفاء إلا حرفان، الظربى: جمع ظربان، وهي دَوْبِيَّةٌ منتنة الريح، وججلى جمع حجلة، وهي: طائر، و(الحثيى: الحث، و(الخصيصى): من خصه بالشيء خصوصًا وخصيصى وخصوصية وخصوصية بالفتح والضم، والفتح أفصح، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ومنها ما لم ينبه عليه نحو فعلى... إلى آخره)، قضيته أن هذه الأوزان من الأوزان المشتهرة المقصورة، وقضية قول النظم: (واعز لغير هذه استندارًا): أنها مستندرة، وبه جزم ابن هشام<sup>(٦)</sup>.

(١) «الصحاح» (علق) ١٤٩/٢.

(٢) «الصحاح» (حبر) ٢٣٠/١، (سمن) ٦١٤/١.

(٣) في (ج): الشارح.

(٤) «أوضح المسالك» ٢٣٧/٣.

(٥) «الصحاح» (خصص) ٣٤٩/١.

(٦) انظر: «أوضح المسالك» ٢٣٧/٣ - ٢٣٨.

و(القرنبي): دوية<sup>(١)</sup> طويلة الرجلين مثل الخنفساء أو أعظم منه، و(الخوزلي)<sup>(٢)</sup> مشية فيها تفكك، (فيضوضي)<sup>(٣)</sup> تمد وتقصّر، يقال: أموالهم فوضى وفيضوضى بينهم، أي: هم شركاء فيها، و(البرحايا)<sup>(٤)</sup> جمع برحا، وبرحا الحمى وغيرها: شدة الأذى، تقول منه: برح به الأمر تبريحاً، أي: جهده وضربه ضرباً مبرحاً و(رهبوتى)<sup>(٥)</sup>: الرهبة و(خندقوقى) هو ما في «القاموس»<sup>(٦)</sup>؛ حيث قال: الخندقوق: بقلة كالحندقوقى، وقال الجوهري<sup>(٧)</sup>: الخندقوق نبت ولا تقل الخندقوقى. و(هبيخي)<sup>(٨)</sup> مشية في تبختر، و(يهيرى)<sup>(٩)</sup> اسم من أسماء الباطل، و(مرحيا)<sup>(١٠)</sup> اسم للرامي. (كديمة هطلا) الكديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق والهطلا: متتابعة المطر.

٧٦٨ - لِمَدَّمَا فَنَلَاءَ أَفِعْلَاءَ      مُثَلِّكَ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءَ  
٧٦٩ - ثُمَّ فَعَالًا فَعْلَلًا فَاعُولًا      وَقَاعِلَاءَ فُعْلِيًّا مَفْعُولًا  
٧٧٠ - وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا      مُطَلَّقَ فَاءٍ فَعْلَاءَ أُخِذَا

قوله: (كمشيوخاء... إلى آخره)، مشيوخاء هو: لجماعة الشيوخ، والدُّبُوْقَاءُ<sup>(١١)</sup>: العذرة والسيِّرَاءُ<sup>(١٢)</sup>: ثوب مخطط يعمل بالقز، والخِيْلَاءُ:

- 
- (١) «لسان العرب» (قرب) ١١/١٤٤.
  - (٢) «لسان العرب» (خزل) ٤/٨٤.
  - (٣) «لسان العرب» (فيض) ١٠/٣٦٦.
  - (٤) «لسان العرب» (برح) ١/٣٦٢.
  - (٥) «لسان العرب» (رهب) ٥/٣٣٧.
  - (٦) «القاموس» ٣/٢٢٤.
  - (٧) «الصحاح» (خندقوق) ١/٣٠٧.
  - (٨) «لسان العرب» (هبنخ) ١٥/١٤.
  - (٩) «لسان العرب» (هير) ١٥/١٧٧.
  - (١٠) «لسان العرب» (مرح) ١٣/٦٧.
  - (١١) «لسان العرب» (دبق) ٤/٢٨٧.
  - (١٢) «لسان العرب» (سير) ٦/٤٥٥.

العجب والكبر، ذكر ذلك الجوهرى<sup>(١)</sup>.

قوله: (وفعالا كبراسا إلى آخره) أشار بالأمثلة الثلاثة الأولى إلى بيان قول النظم، (ومطلق العين فعالا)، وبالثلاثة الأخيرة، إلى بيان قوله: (وكذا مطلق فاءٍ فعلاًء).



---

(١) «الصحاح» (خيل) ٣٨٢/١.



## المقصور والممدود

- ٧٧١ - إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَشَحَا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ  
٧٧٢ - فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْأَخِيرِ تُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ  
٧٧٣ - كَفِعَلٍ وَفَعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى  
٧٧٤ - وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّمَا عُرِفَ  
٧٧٥ - كَمُضَدِّرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأْنَا بِهِمْزٍ وَضَلَّ كَارِعَوَى وَكَازَتْأَى

\*\*\*

### المقصور والممدود

قوله في النظم: (ألف) هو مفعول به (استحق)، ووقف عليه بلغة ربيعة.

قوله: (نحو كساء) مثل به لما ألفه زائدة ولا ينافيه ما ذكره في الكلام على قول الناظم، وألفه التأنيثية ذات قصر من ألفه أصلية؛ لأن المراد بالألف ثم الهمزة.

قوله: (نحو: (آء) .. إلى آخره) (آء)<sup>(١)</sup>: شجر واحداتها آء، وآء أيضًا حكاية أصوات، و(شاء) جمع شاه عند الكثرة، ورآء: شجر واحدتها

(١) «لسان العرب» (آء).

رأة قال ذلك الجوهرى<sup>(١)</sup>، ولا يصح (أن يكون شاء وما قبل آخره هو فاعل مطرد راء اسم فاعل مطرد)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وجوى جوى)، الجوى: الحرقه وشدة الوجد من عشق أو حزن تقول منه: جوى الرجل بالكسر، قاله الجوهرى<sup>(٣)</sup>.

قوله: (كارعوى)<sup>(٤)</sup>، أي: كف عن الأمور.

قوله: (وكارتأى)<sup>(٥)</sup> هو من الرأي والتدبير.

قوله: (والرغاء) قال الجوهرى<sup>(٦)</sup>: هو صوت ذوات الخف.

وقوله: (والبغام)<sup>(٧)</sup> هو بالموحدة: صوت الظبية.

قوله: (والدوار) هو من دوار الرأس قاله الجوهرى<sup>(٨)</sup>.

٧٧٦ - وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدُّ بَنَقْلٍ كَالْحَبَا وَكَالْحَدَا  
٧٧٧ - وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

قوله في النظم: (بنقل) هو خبر المبتدأ وهو (العام)، أي: والعام النظير ثابت بنقل و(ذات قصر)، و(ذا مد) حالان من الضمير المستتر في الجر.

قوله: (لا خلاف في جواز قصر الممدود للضرورة)، وإنما الخلاف في جواز مد المقصور، وذلك لأن النقص أكثر وأخف.

(١) «الصحاح» (رواً) ٥١٧/١.

(٢) في (ج): أن يكون شاء وراء اسمي فاعل من شاء ورأى؛ لأن ألفهما حينئذ زائدة. قوله: (فتح ما قبل آخره) هو فاعل مطرد.

(٣) «الصحاح» (جوى) ٢٢٥/١.

(٤) «لسان العرب» (رعي) ٢٥٣/٥.

(٥) «لسان العرب» (رأى) ٨٥/٥.

(٦) «الصحاح» ٢٢٥/١.

(٧) «لسان العرب» (بغم) ٤٥٤/١.

(٨) «الصحاح» (دور) ٤٢٣/١.



قوله:

(يا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ)<sup>(١)</sup>

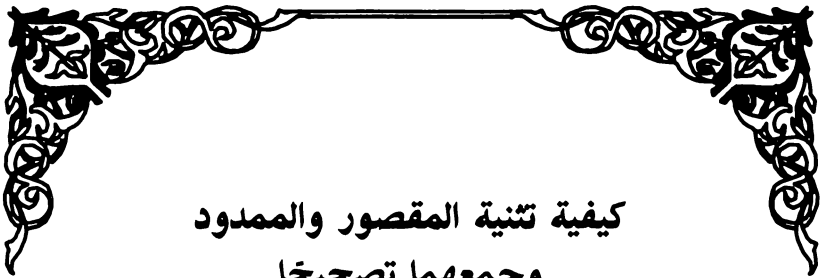
(لك) خبر مبتدأ محذوف، أي: لك شيء من تمر، والشيشاء: الشيص، وكذا الشيصاء، و(ينشب)<sup>(٢)</sup>، أي: يتعلق، و(المسعل)<sup>(٣)</sup>: موضع السعال من الحلق، والشاهد في اللهاء بفتح اللام حيث مدّه للضرورة جمع لهاء، وهي الهنة المطبقة في أقصى سقف الحلق، وتجمع أيضًا على لهوات ولهيات.



(١) الرجز لأبي مقدم الراجز في «المخصص» ١٥٧/١، «شرح الأشموني» ٣٦٥/٣، وله أو لأعرابي في البادية في «الدرر» ٥٠٧/٢، «المقاصد النحوية» ٥٠٧/٤.

وبلا نسبة في «الإنصاف» ٧٤٦/٢، «همع الهوامع» ٣، «شرح ابن عقيل» ٤٠٥/٢.  
(٢) «لسان العرب» (نشب) ١٣٧/١٤.

(٣) «لسان العرب» (سعل) ٢٧٠/٦.



## كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا

- ٧٧٨ - أَخِرَ مَقْصُورٌ تُثْنِي اجْعَلُهُ يَا      إِنَّ كَانَ عَنِ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيًا  
٧٧٩ - كَذَا الَّذِي آتَا أَضْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى      وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلُ كَمَتَّى  
٧٨٠ - فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَأَوَّ الْأَلْفِ      وَأَوْلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ

\*\*\*

### كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا

قوله: (إلى صحيح المراد) الصحيح حقيقة، وقد مثل له، أو تنزيلاً  
ك(طبي ودلو).

قوله: (لحقيقته العلامة من غير تغيير... إلى آخره)، قال في  
«التوضيح»<sup>(١)</sup>: وشذ في أَلِيَّةٍ وَخُصِيَّةٍ أَلِيَّانٍ وَخُصِيَّانٍ، وقيل: هما تثنية أَلِيٍّ  
وخصِيٍّ.

وقوله: (فصاعداً)، أي: خامسة، كمتمى وسادسه كمتدعى، فتقلب

(١) انظر: «أوضح المسالك» ٣٤٦/٣.

الألف في مثل ذلك (ياء) وشذ حذفها.

وقوله: (والثالثة المبدلة عن ياء)، أي: فتقلب ألفها ياء، وشذ حذفها.

قوله: (والثالثة المبدلة عن ياء)، أي: فتقلب ألفها ياء، وشذ في حمى بكسر الحاء وفتح الميم حموان بالواو.

وقوله: (كمتى)<sup>(١)</sup> جعل ألفها مجهولة الأصل تبعاً لابن الحاجب<sup>(٢)</sup> وغيره، أي: أهي منقلبة عن واو أو ياء وجعلها المرادي<sup>(٣)</sup> أصلية، حيث مثل للأصلية بقوله: نحو إذا ومتى، ثم قال: (والمراد بها كل ألف في حرف أو شبهه، ثم مثل للمجهولة بنحو: الدذا<sup>(٤)</sup>)، أي: اللهو، وكلام ابن هشام<sup>(٥)</sup> يوافقها.

وقوله: (وتقلب في الثنية ألف المقصورة واواً فيما لم تقلب فيه ياء)، أي: هذا هو القياس، وشذ<sup>(٦)</sup> في رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان. وهذه الشذوذات مع شذوذات الممدود، نحو كسايان، يعلم من كلام الشارح بعد، تبعاً لقول النظم، وما شذ على نقل قصر.

وقوله: (كإلى) جعل ألفها مجهولة الأصل، وفيها ما مر في متى.

قوله في النظم: (كذا الذي) مبتدأ وخبر مقدم.

٧٨١ - وَمَا كَصَخْرَاءِ بِوَاوٍ تُنْيَا      وَنَخْوُ عِلْبَاءِ كِسَاءِ وَحَيَا  
٧٨٢ - بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ      صَحَّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصِرْ

(١) قال ابن الناظم (٥٤٣): (والثالثة المجهولة الأصل التي أميلت ك(متى)).

(٢) «شرح الرضي» ١٧٤/٢.

(٣) «توضيح المقاصد» ٢٤/٣.

(٤) «لسان العرب» (ددا) ٣١٣/٤.

(٥) انظر: «أوضح المسالك» ٢٤٦/٣.

(٦) «شرح الأشموني» ٣٦٨/١٣.

قوله<sup>(١)</sup>: (الممدود على أربعة أضرب.. إلى قوله: وحياء) فيه تجوز،  
 نبه عليه المرادي<sup>(٢)</sup>؛ لأن الهمزة في (حمراء) ونحوه ليست زائدة للتأنيث<sup>(٣)</sup>  
 بل مبدلة من الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور، وكذلك الهمزة في (علباء)  
 ونحوه إنما هي مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسمية همزة كساء ونحوه  
 أصلية كما ذكره أولاً إنما هو باعتبار ما نشأت عنه بقرينة ما ذكره آخرًا.

قوله: (قلبت همزته واوا) أي: وجوباً، نعم إن كان قبل ألفه واو  
 كعشراء جاز عند الكوفيين<sup>(٤)</sup> مع ذلك تصحيح الهمزة، وزعم السيرافي  
 تعيينه؛ لثلاثا تجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف.

٧٨٣- واخْدِفِ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى حَدْ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمُلًا  
 ٧٨٤- وَالْفَتْحُ أَبْتِ مَشْعِرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَتَاءٍ وَأَلْفٍ  
 ٧٨٥- فَالْأَلْفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ أَلْزَمَنَّ تَنْحِيَةَ

قوله: (الجمع الذي على حد المثنى) أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء  
 الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة.

قوله: (وإذا جمع الاسم هذا الجمع حكمه في علامة التثنية)، أي<sup>(٥)</sup>:

(١) قال ابن الناظم (٥٤٤): والمحدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما زائدة أو  
 أصلية، والزائدة إما للتأنيث، نحو: حمراء وصحراء، وإما للإلحاق كعلباء، وقوباء،  
 والأصلية: إما بدل نحو: كساء ورداء وحياء...

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٦٣: يعني أن ما همزته للإلحاق نحو: (علباء) أو  
 منقلبة على أصل نحو: كساء وحياء. فهمزة كساء عن واو وأصله كساو، وهمزة حياء عن  
 ياء وأصله حياي، فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان: قلبهما واواً وتصحيحهما،  
 فنقول عن الأول: علباوان وكساوان وحياءان. وعلى الثاني: علباءات وكساءات وحياءات.  
 (٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٣٧٠/٣.

(٥) قال ابن عقيل في «شرح» ٤١٠/٢ - ٤١١: (وإن جُمع الممدود في هذا الجمع عُومل  
 معاملةً في التثنية، فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل، أو للإلحاق جاز فيه وجهان:  
 إبقاء الهمزة، وإبدالها واواً، فيقال في كساء علمًا: كساوون وكساوون وكذلك علباء،  
 وإن كانت الهمزة أصلية وجب بقاؤها فنقول في قُرَاء: قُرأوون.  
 وانظر «شرح الأشموني» ٣٧١/٣، «توضيح المقاصد» ٢٩٣/٣.

فتقول في (وضاء) و(ضءون) بالهمز، وفي حمراء علمًا للمذكر حمراوون بالواو ويجوز الوجهان في نحو (علباء وكساء) علمين لمذكرين.

قوله: (وأجازوا في جمع موسى مؤسّون ومؤسّون) الأول على أن ألفه أصلية، والثاني على أنها زائدة كما نه<sup>(١)</sup> عليه في كلامه.

قوله: (وإذا جمع الاسم) عدل عن المقصور العائد عليه الضمير في قول النظم: (وإن جمعته) أي: الاسم الشامل له ولغيره تعميمًا للفائدة.

قوله: (إلا أن ما فيه هاء التانيث تحذف منه عند تصحيح ما هي فيه)، أي<sup>(٢)</sup>: لثلاثا يجتمع علامتا تانيث.

قوله: (وإن<sup>(٣)</sup> كانت بدلاً... إلى آخره)، بقي عليه ما لو كانت للإلحاق كما في علباء ففيها الوجهان، وما لو كانت للتانيث كما في حمراء فيجب قلبها واوًا، ويجاب بأن كلامه فيما استثناه وهو المؤنث بالتابع مع أن هذا علم حكمه من حكم المستثنى منه.

قوله: (قلبت في الجمع بالألف والتاء واوًا إن كانت ثلاثة بدلاً منها)، أي: أو كانت مجهولة الأصل، ولم تمل كما في (إلى) على ما مر.

قوله: (وياء إن كانت ثلاثة بدلاً منها)، أي: أو كانت مجهولة الأصل وأميلت كما في متى على ما مر، وشمل هذا وما قبله قول النظم: (فالألف اقلب قلبها في التثنية).

قوله: (أو رابعة)، أي: فصاعدًا كما مر نظيره أول الباب.

---

(١) قال ابن الناظم (٥٤٥): وعند الكوفيين أنّ ما ألفه زائدة فحكمه المنقوص، وأجازوا في جمع موسى: مؤسّون ومؤسّون بناء على جواز كونه مُفْعَلًا من: أوسَيْتُ رأسه، أي حلقته: وكوئُهُ فُعْلَى من: ماسَ رأسَهُ موسى إذا حلّقَهُ.

(٢) توضيح المقاصد ٣٠٠/٣.

(٣) قال ابن الناظم (٥٤٥): فإن كان قبل تاء التانيث همزة بعد ألف زائدة جاز فيها القلب، والإبقاء إن كانت بدلاً من أصل، ووجب فيها التصحيح إن كانت أصلًا غير بدل...)

٧٨٦ - وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْبَل  
 ٧٨٧ - إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ  
 ٧٨٨ - وَسَكَنَ الثَّلَاثِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ  
 ٧٨٩ - وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةَ  
 ٧٩٠ - وَنَادِرَ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا  
 إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا سُكِلَ  
 مُخْتَنَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجْرَدًا  
 خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوَّوَا  
 وَزُبَيْةً وَشَدًّا كَسْرُ جِرْوَةَ  
 قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَنَاسٍ انْتَمَى

قوله: (مسكن العين مؤنثًا) خرج<sup>(١)</sup> بالساكن المتحرك نحو: شَجَرَةٌ وَعَيْبَةٌ وَتُخَمَّةٌ فيبقى على حركته، وبالمؤنث المذكر نحو: فُلْسٌ وَجِمْلٌ وَقَرْءٌ. فلا يجمع بالألف والتاء.

قوله: (نحو نِفْصَةَ)<sup>(٢)</sup> هي بكسر النون: الهزيلة من النوق.

قوله: (وكذا لو كان معتل العين)، أي: ولو بالإدغام أخذاً من كلامه قبل؛ ليشمل نحو: عِدَّةٌ، وَعُدَّةٌ. وقد مثل بهما.

قوله: (كزبية إلى آخره) الزبية<sup>(٣)</sup>: حفرة تحفر للأسد والجرورة والجرور<sup>(٤)</sup> الصغيرة من أولاد الكلاب والسباع، ومن القثاء، و(الكهل) من الرجال من وخطه الشيب، أو من جاوز الثلاثين، أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين، قاله في «القاموس»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ومن الضرورة قول الشاعر: فتستريح النفس من زفرتها)<sup>(٦)</sup>.

تقدم تمامه وبيانه في إعراب الفعل، والشاهد في إسكان فاء (زفرتها).

قوله: (قال شاعرهم)، أي: شاعر هذيل.

(١) في الأصول: حرك. والمثبت هو الصواب.

(٢) «لسان العرب» (نضو) ١٨٢/١٤.

(٣) «لسان العرب» (زبي) ١٨/٦.

(٤) «لسان العرب» (جرا) ٢١٤/٢.

(٥) «القاموس المحيط» (كهل).

(٦) تقدم تخريجه في بحث إعراب الفعل.

قوله :

أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح<sup>(١)</sup>

(أخو) بمعنى صاحب، أي: هو صاحب، أي: كصاحب بيضات مدح به جملة بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم، أي: جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها، ومما تقرر علم أنه لا تنافي بين ما ذكرناه في «شرح الشافية» تبعاً للجاربردي من أن البيت في صفة النعام، فالقول بأن ذاك غلط مردود، والشاهد في (بيضات) حيث فتح الياء، والقياس تسكينها، و(رائح)<sup>(٢)</sup> من راح: إذا ذهب وسار بالليل، و(متأوب) من تأوب<sup>(٣)</sup>: إذا جاء أول الليل، و(رفيق بمسح المنكبين)، أي: عالم بتحريكهما في السير، و(سبوح)<sup>(٤)</sup>، أي: حسن الجري.



(١) البيت لأحد الهذليين في «الدرر» ١٥/١، «شرح التصريح» ٢٩٩/٢، «شرح المفصل» ٣٠/٥.

وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٠٢/٨، ١٠٤، «أوضح المسالك» ٢٥٣/٣، «الخصائص» ١٨٤/٣، «شرح الأشموني» ٣٧٥/٣، «المنصف» ٣٤٣/١.

(٢) «لسان العرب» (روح) ٣٦٢/٥.

(٣) «لسان العرب» (أوب) ٢٥٧/١.

(٤) «لسان العرب» (سبح) ١٤٣/٦.



## جمع التفسير

٧٩١ - اَفْعِلْهُ اَفْعُلْ ثُمَّ فِعْلُهُ      تُمِتْ اَفْعَالَ جُمُوعٍ قِلَّةً  
٧٩٢ - وَبَغَضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَمًّا يَفِي      كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفِيِّ

\* \* \*

### جمع التفسير

هو<sup>(١)</sup> الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر كـ(أعناق) في (عُنُق) و(فُلُك) في (فُلُك) بجعل ضمة واحدة كضمة (فُقل) وضمة جمعه كضمة (بُدُن).

قوله: (فجمع القلة مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة إلى آخره)، قد فرق السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى، فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح قبل، فعليه تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا من العكس.

قوله: (فالأول كرجل وأرجل)، أي: فلم يجمعه وما بعده على مثال الكثرة.

(١) «توضيح المقاصد» ٣/٣٦٦.



قوله: (والثاني كَصَفَاةٍ وَصُفِيَةٍ) الصِّفَةُ<sup>(١)</sup> الصخرة الملساء، وأصل صفي صفوي، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة، واعترض ابن هشام<sup>(٢)</sup> على التمثيل بذلك فقال: (وليس منه ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة صُفِيٍّ كقولهم: أصفاء<sup>(٣)</sup> حكاها الجوهري<sup>(٤)</sup> وغيره).

٧٩٣ - لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ      وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ  
٧٩٤ - إِنْ كَانَ كَالعَنَاقِ وَالدَّرَاعِ فِي      مَدٍّ وَتَأْنِيكِ وَعَدِّ الأَخْرَفِ

قوله<sup>(٥)</sup>: (وَأَظْبِ وَأَذَلِ) أصله أَظْبِي وَأَذَلُو أعلل إعلال قاض.

قوله: (وشذ نحو عين وأعين وثوب وأثوب)، أي: لكونه معتل العين.

قوله<sup>(٦)</sup>: (وَأَفْعُلُ أَيْضًا لاسم مؤنث إلى آخره) مراده بالمؤنث المؤنث بلا علامة كما يفيد كلام الناظم، فإن كان المفرد صفة كصناع، أو مذكراً كحمار، أو مؤنثاً بعلامة كسحابة، أو (بلا مَدَّة)<sup>(٧)</sup> ك: حَنْصَرٌ، أو ممدَّة لا قبل آخره، كفاطم اسم امرأة لم يُجْمَعِ على أَفْعُلٍ، ولا فرق في المد بين الألف وغيرها، وإن أوهم كلام الناظم خلافه.

٧٩٥ - وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدٌ      مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ  
٧٩٦ - وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ      فِي فَعْلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

قوله: (أفعال لكل اسم) تقييده كالنظم بالاسم يقتضي إخراج الصفة

(١) «لسان العرب» (صفا) ٣٧١/٧.

(٢) «أوضح المسالك» ٢٥٤/٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «الصحاح» (صفو) ٧٢٥/١.

(٥) قال ابن الناظم (٥٤٧): (أَفْعُلُ) لاسم على (فعل) صحيح العين نحو كَلْبٌ وَأَكْلَبُ...).

(٦) قال ابن الناظم (٥٤٨): (وَأَفْعُلُ أَيْضًا لاسم مؤنث رباعي بمدة قبل آخره كَعَنَاقٍ...).

(٧) في (ج): بمدَّة.

وليس كذلك، فقد سوى بينهما ابن الحاجب<sup>(١)</sup>، ومثل للصفة بأمثلة منها شيخ وبطل ونكد وجمعها على أفعال، وقد يجعل كلامه على أن ذلك سماعي.

قوله: (صُرَد) هو طائر.

قوله: (نُعْر) هو العصفور.

٧٩٧ - فِي اسْمِ مُذَكَّرِ رُبَاعِيٍّ بِمَذْ  
٧٩٨ - وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

قوله: (قذال إلى آخره) القذال<sup>(٢)</sup> هو بمعجمة: جماع مؤخرة الرأس، وهو معقد العذار من رأس الفرس خلف الناصية، و(البتات) هو الزاد ومتاع البيت، ذكر ذلك الجوهري<sup>(٣)</sup>.

قوله: (من أمثلة جمع الكثرة فُعل)، أي: حقيقة كما مثل له، أو تقديرًا كبيض جمع أبيض أو بيضاء مما عينه ياء إذ أصله مضموم الفاء، لكن وجب كسره لما يأتي في التصريف.

٧٩٩ - فُغْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِغْلَةٌ جَمْعًا بِتَنْقِيلِ يُذْرَى

قوله: (كأَكْمَر إلى آخره) الأكرم<sup>(٤)</sup>: عظيم الكمر، أي: الحشفة، ورجل آلي، أي: عظيم الألية، والمرأة عجزاء ولا تَقُل: ألياء، وبعضهم يقوله (العفلة والعُفْل) بالتحريك فيهما: شيء يخرج من قُبْل النساء وحياء الناقة شبيهة بالأدرة التي للرجال، وهي نفخة في الخصية، وامرأة عفلاء، ذكر ذلك الجوهري<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح الرضي» ١٩٠/٢.

(٢) «لسان العرب» (قذال) ٧٦/١١، و«الصحاح» (قذال) ٢٨٧/٢.

(٣) «الصحاح» (بتت) ٦٩/١.

(٤) مرّ تخريجه مع ما يليه.

(٥) «الصحاح» (عفل) ١٣٢/٢.

قوله: (وثنى) هو بضم المثلثة مع فتح النون وبكسرها مع فتح النون وإسكانها، ومعناه ما ذكره بقوله: (والثني الثاني في السيادة)، أي: الذي يكون دون السيد في المرتبة، يقال في الجمع: فلان ثنية أهل بيته. أي: أرذلهم، قاله الجوهري<sup>(١)</sup>.

٨٠٠ - وَفَعَلَ لاسم رُبَاعِيٍّ بَمَدٍ      قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اغْلَالًا فَفَعَلَ  
٨٠١ - مَا لَمْ يَضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ      وَفَعَلَ جَمْعًا لِفِعْلَةٍ عُرِفَ  
٨٠٢ - وَنَحْوِ كُنْبَرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ      وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ

قوله: (وَقَرَادٌ وَقُرْدٌ وَكُرَاعٌ إِلَى آخِرِهِ)، صريح في اطراد فَعَلَ في مضموم الفاء، وبه صرح الناظم في «شرح الكافية»<sup>(٢)</sup> لكنه ذكر في «التسهيل» أنه نادر فيه، وهو الصحيح فلا يقال في غُرَابٍ: غُرْبٌ، ولا عقاب عُقْبٌ نبه عليه المرادي<sup>(٣)</sup>، ونبه على أنه يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوًا نحو (سوار وسوار)<sup>(٤)</sup> فهي مضمومة تقديرًا. والكراع<sup>(٥)</sup> في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير، وهو مستدق يذكر ويؤنث، والجمع أكرع ثم أكارع، والكراع أيضًا اسم يجمع الخيل. والقضيب<sup>(٦)</sup> واحد القضبان، وهي الأغصان. والقלוص من الناقة: الشابة، وهي بمنزلة الجارية من النساء وجمعها قلوص وقلائص مثل: قدوم وقُدْمٌ وقداثم، والحجاج<sup>(٧)(٨)</sup>: العظم الذي ينبت عليه الحاجب، ذكر ذلك الجوهري.

(١) «الصحاح» (ثني) ١٦٣/١.

(٢) انظر «شرح الكافية الشافية» ١٨٣٤/٤ - ١٨٣٥.

(٣) «توضيح المقاصد» ٤٥/٣.

(٤) في (ج): سواد وسودى.

(٥) «لسان العرب» (كرع) ٧٢/١٢.

(٦) «لسان العرب» (قضب) ٢٠٢/١١.

(٧) بعدها في (ج): بفتح الحاء وكسرها.

(٨) «الصحاح» (حجج) ٢٣٥/١.

قوله: (واطرِد فعل أيضًا فعول بمعنى فاعل)، أشار به إلى إلحاق هذا الوصف بالاسم في هذا (...)<sup>(١)</sup>، والمخرج بالاسم ما عداه من الأوصاف.

قوله<sup>(٢)</sup>: (نحو نمر... إلى آخره)، بيان لما خرج ببعض القيود التي ذكرها، فخرج بالرباعي نحو: (وصحيفة)، بالاسم نحو (نذير)، وبكل منهما نحو: الحسن، وسكت عما خرج بالمدة ويكونها قبل الآخر وتصحح اللام من الرباعي، وقد خرج بها أصدادها نحو شجرة وعامر، وسعى.

قوله: (وشذ نحو بُهْمَة)<sup>(٣)</sup> هي بالضم: الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى لشدة بأسه، والجمع بهم.

ووجه شذوذ ما ذكره من الأمثلة أن بعضه ليس باسم بل صفة، وبعضه ليس فعلى أنثى أفعال، وبعضه ليس بوزن فعلة بضم الفاء وإسكان العين.

قوله: (وإلى ذا)، أي: (إلى)<sup>(٤)</sup> نحو بهمة إلخ.

وقوله: (جمعه)، أي: جمع فُعلة.

قوله: (وشذ أيضًا نحو تخمة)، قد علم وجه شذوذه مما مر، وإنما لم يذكره مع الأمثلة التي ذكرها قبل؛ ليرتب عليه ما بعده، وتاء التخمة مبدلة من الواو، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

قوله: (بخلاف نحو: رُطَبَة ورُطَب مما لم يلزم التأنيث)، قضيته أن تخمًا لزم التأنيث، وقد قدم في المعرب والمبني أنه غلب عليه التأنيث، وقضيته أنه لم يلزم التأنيث، ولعل مراده لم يلزم لما فعلت أو عكسه.

(١) بياض بالأصل.

(٢) قال ابن الناظم: وما جاء على فُعَل من غير ما ذكر فمحفوظ. نحو: نمر ونُمر، وخشن وخُشن. ونذير ونُذِر. وصحيفة وصُحُف.

(٣) «لسان العرب» (بهم) ٥٢٥/١.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) «الصاحح» (وخم) ٦٧٤/٢.

فقوله: (بخلاف إلى آخره)، أي: أن نحو رطب اسم جنس كنحو: رطبة لا جمع؛ لأنه لم يغلب عليه التانيث أو لم يلزمه؛ إذ لا يقال منه: رطب.

قوله: (وَجِجَّةٌ) هي المرة من الحج.

قوله: (وِذْرَبَةٌ) بكسر الذال وإسكان الراء، وهو المراد هنا، ويفتح الذال وكسر الراء، يقال: امرأة ذرية أي: صخابة، والصخب: الصياح، قاله الجوهري<sup>(١)</sup>.

٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فُعَلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَنَهُ

قوله في النظم: (في نحو رام ذو اطراد فُعَلَةٌ)، قال المكودي<sup>(٢)</sup>: (فُعَلَةٌ) مبتدأ، و(ذو اطراد) خبره، و(في نحو) متعلق بفعل محذوف يدل عليه (اطراد). قلت: ويجوز أن يكون (ذو اطراد) مبتدأ، وخبره (في نحو رام)، و(فُعَلَةٌ) بدل من (ذو اطراد).

٨٠٤ - فَعَلَى لِيَوْضِفَ كَقَتِيلٍ وَزَمِنَ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِينٌ

قوله: (ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى)، أي: من كونه دالاً على هلك أو توجع، يعني: ولو في غير الموصوف به؛ ليدخل فيه قوله بعد: (نحو: أحمق وحمقى، وسكران وسكرى) وأغنى عن هذا التكلف قول ابن هشام<sup>(٣)</sup>: (وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة إلى آخره).

(١) «الصحاح» (صخب) ٧٠٦/١.

(٢) «شرح المكودي» (ص ٢٩١).

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٦٠/٣: فَعَلَى وهو لما دل على آفة من فعيل وصفاً للمفعول كجريح وأسير، وحُمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة: من فعيل وصفاً للفاعل كمریض، وفَعِلَ كزَمِنَ، وفَاعِلٌ كهَالِكٌ، وفَعِيلٌ كَمَيِّتٌ، وأفَعَلَ كَأَحْمَقٌ، وفَعْلَانٌ كسُكْرَانٌ.

- ٨٠٥ - «لِفْعَلٍ» اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا «فِعْلَةٌ» وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَقَفْعٍ مَلَّةً  
 ٨٠٦ - وَقَفْعٌ لِفَاعِلٍ وَقَاعِلَةٌ وَضَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ  
 ٨٠٧ - وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا وَذَانِ فِي الْمَمَلِّ لَأَمَّا تَدْرَا

قوله: (نحو: قُزط وقِرْطَة إلى آخره)، القرط<sup>(١)</sup>: الذي يعلق في شحمة الأذن والجمع قرطة وقراط، والدُّزج<sup>(٢)</sup>: حفش النساء، والغرر<sup>(٣)</sup>: ضرب من الكمأة، والهادر<sup>(٤)</sup>: اللبن إذا خثر أعلاه وأسفله رقيق، ذكر ذلك الجوهري.

قوله: (كقول الشاعر:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَانِ مَائِلَةٌ      وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ<sup>(٥)</sup>)

قاله القطامي، والواو للحال، والشاهد في (صُدَاد) جمع صادة؛ إذ المعنى غير نساء صداد لا غير رجال صداد، من صد عنه إذا أعرض، قاله في «التوضيح»<sup>(٦)</sup>. والظاهر أن الضمير في (أراهن) للأبصار لا للنساء فهو جمع صاد لا صادة.

قوله: (نحو: خريدة إلى آخره) الخريدة<sup>(٧)</sup> من النساء: الحيثة ولؤلؤة خريدة: لم تثقب، والأعزل<sup>(٨)</sup>: الذي لا سلاح معه، والسحاب الذي لا

(١) «لسان العرب» (قرط) ١١٥/١١.

(٢) «لسان العرب» (درج) ٣٢٢/٤.

(٣) «لسان العرب» (غرر) ٤٨/١٠.

(٤) «الصحاح» (هدر) ٦٣٣/٢.

(٥) البيت للطرماح في «ديوانه» (٧٩)، «شرح التصريح» ٣٠٨/٢، «المقاصد النحوية» ٥٢١/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٦١/٣، «شرح الأشموني» ٣٩٤/٣.

(٦) «أوضح المسالك» ٢٦١/٣.

(٧) «لسان العرب» (خرد) ٥٦/٤.

(٨) «الصحاح» (عزل) ١١٠/٢.

مطر فيه، والفرس الذي يقع ذنبه في جانب عادة لا خلقة، ذكر ذلك الجوهري.

- ٨٠٨ - فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا  
٨٠٩ - وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ  
٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضْعَعًا وَمِثْلُ فَعَلٍ  
٨١١ - وَفِي فَعِيلٍ وَضَفَّ فَاعِلٌ وَرَذُ  
٨١٢ - وَشَاعَ فِي وَضَفٍ عَلَى فُعْلَانًا  
٨١٣ - وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي  
وَقَلَّ فِيمَا عَيْتُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا  
مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ  
ذُو الشَّاءِ وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ  
كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءِ أَيْضًا اطَّرَدَ  
أَوْ أَنْشَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانًا  
نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

قوله: (وَخَذَلَةٌ) هي بخاء معجمة ودال مهملة ساكنة، وقد تكسر: الغليظة الساق، قاله في «القاموس»<sup>(١)</sup>. فما قيل من أن المعروف خذلاء كحمراء لا خذلا وهم نشأ من ظاهر كلام الجوهري<sup>(٢)</sup>.

قوله: (نحو يَغْر)، اليعر واليعرة<sup>(٣)</sup>: الجدي يربط عند الذئب أو الأسد، قاله في «القاموس».

قوله: (ما لم يعتل لامهما أو مضاعفًا)، أي: أو يكونا صفتين وذلك نحو: فتى وطلل وبطل، وأما نحو: حسن وحسان فقليل.

قوله: (وفي فِعْلٍ وَفُعْلٍ إِلَى آخِرِهِ)، يشترط<sup>(٤)</sup> فيهما أن يكونا اسمين ليخرج نحو: جلف وحُلُو، وفي ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كُمُذِي للقفيز الشامي، وهو غير المد، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وفي فِعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَفِي مُؤَنَّثِهِ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ صَحِيحِي

- 
- (١) «القاموس المحيط» (خذل) ٣/٣٦٦.  
(٢) قال الجوهري في «الصحاح» (خذل) ١/٣٣٣: امرأة خذلاء بَيِّنَةُ الخَدَلِ، والخَدَالَةُ وهي الممتلئة الساقين والذراعين.  
(٣) «القاموس المحيط» (يعر) ٢/١٦٤.  
(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٣/٣٩٦، «توضيح المقاصد» ٣/٥٢.  
(٥) «الصحاح» (مدي) ٢/٤٨٤.

اللام) كما ذكره في «التسهيل»<sup>(١)</sup>. وخرج بمعنى فاعل فعيل بمعنى مفعول نحو: جريح وفعيل لا بمعنى واحد منهما نحو قضيب لكونه اسمًا.

قوله: (وَنَدْمَانٌ وَنَدْمَانَةٌ مِنَ الْمَنَادِمَةِ، فَإِنْ كَانَ مِنَ النَّدَمِ فَمَوْثَنُهُ نَدْمِي) كما مر.

قوله: (خمصان)، يقال: رجل خمصان، وخميص الحشا، أي: ضامر البطن، قاله الجوهري<sup>(٢)</sup>.

٨١٤ - وَيَفْعُولُ فَعِيلٌ نَحْوُ كَبِيدٍ      يُخْصُ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرِدُ  
٨١٥ - فِي فِعْلِ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ وَقَعْلٌ      لَهُ وَلِلْفِعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلُ  
٨١٦ - وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا      ضَاهَاهُمَا وَقَلٌّ فِي غَيْرِهِمَا

وقوله<sup>(٣)</sup>: (وبما قرره الشارح كالناظم) علم أن جملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنًا: ثمانية يطرد فيها وهي: فَعْلٌ وفَعْلَةٌ وَقَعْلٌ وفَعْلَةٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلَةٌ، وخمسة يكثر فيها دون المراد وهي: (فَعْلَانٌ وفَعْلَانَةٌ وفَعْلَى وفَعْلَانٌ وفَعْلَانَةٌ)<sup>(٤)</sup>، نبه على ذلك المكودي<sup>(٥)</sup> وغيره.

قوله: (ولم يُجَاوِزْ) هو بالبناء للمفعول أي: لم يستعمل غير فعال من جموع التكسير فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثة نحو طويل وطويلة.

قوله: (من فَعِيلٌ وفَعِيلَةٌ، وصفين)، أي: بمعنى فاعل، كما قيد به المرادي<sup>(٦)</sup>.

(١) «شرح التسهيل» (٢٦٩)، «توضيح المقاصد» ٥٢/٣.

(٢) «الصحاح» (خصص) ٣٧٣/١.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) في (ج): فَعْلَانٌ وفَعْلَانٌ وفَعْلَى وفَعْلَانٌ وفَعْلَانٌ وفَعْلَانَةٌ.

(٥) «شرح المكودي» ص ٢٩٣.

(٦) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٥٢/٣: يطرد فعال أيضًا في فَعِيلٍ بمعنى فاعل وفَعِيلَةٌ مؤنثة. نحو: ظريف وظريفة يجمعان على ظِرَافٍ. واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثة نحو (جريح وجريحة) فلا يقال: فيهما جِرَاحٌ.



قوله: (وآم) هو اسم فاعل، بمعنى: قاصد، ومؤنثة: آمة. بمعنى قاصدة.

قوله: (ووعل) الوعل: الأروى، والجمع: الوعول والأوعال، وفي الحديث: «تظهر التخوت على الوعول»، أي: يغلب الضعفاء من الناس أقوياءهم، قاله الجوهري<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمع فَعِل على فُعول إلى جمعه على فِعال، فإن جاء منه شيء عد نادراً)، قال المرادي<sup>(٢)</sup>: فيه نظر؛ لأن تخصيصه بقوله: (على فِعال) يقتضي أنهم قد يجاوزونه إلى غير فِعال، وكلام الناظم يقتضي أنهم لم يجاوزوه غالباً لا إلى فِعال ولا إلى غيره.

وقوله: (فإن جاء شيء منه)، يقتضي أنه لم يقف على شيء منه، وقد سمع نمار في نمر، وأشار إليه في «التسهيل». انتهى.

قوله: (من نحو: (خُصّ) هو بضم الحاء المهملة: الورس، ويقال: الزعفران، قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>. وبضم المعجمة<sup>(٤)</sup>): البيت من القصب، أو البيت يسقف بخشب كالأرج، فيجمع على فعول كالأول، ويزيد بفعال، فيقال: خصوص وخصاص. قاله في «القاموس».

قوله: (ونؤنيء) هو بهمزة ساكنة: حفيرة حول الخباء لثلا يدخله ماء المطر، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ونؤوي) هو بهمزة متحركة وأصله: نؤؤوي اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وكسر ما قبلها للمناسبة، ومثله فيما يأتي في كلامه صُلّي وبُكّي.

(١) «الصحاح» (نخت، وعل) ٧٠١/٢.

(٢) «توضيح المقاصد» ٥٣/٣.

(٣) «الصحاح» (خص) ٢٧٠/١، «القاموس» ٣٠١/٢.

(٤) «لسان العرب» (خصص) ١١٠/٤.

(٥) «الصحاح» (نأي) ٥٢٩/٢.

٨١٧ - وَفَعَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مَعَلِّ الْعَيْنِ فُفَعْلَانٌ شَمَلٌ

قوله: (وتحفظ فعول في فَعَلٌ، ولذلك قال: وفعل له إلى آخره)، قال المرادي<sup>(١)</sup>: فيه نظر؛ لأن مثل هذه العبارة استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله: (وفَعَلٌ أيضًا له فِعال).

قوله: (وَشَجَنٌ... إلى آخره)، الشجن<sup>(٢)</sup> - بالتحريك وبالجميم -: الحاجة حيث كانت والجمع شجون، والشجن أيضًا: الحزن والجمع أشجان، والنَّدَب<sup>(٣)</sup> - بالتحريك -: الخط وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد، والجرذ<sup>(٤)</sup> - بالمعجمة -: ضرب من الفأر وقوله: (أو فَعَلٌ) هو بفتح الفاء والعين، والنون<sup>(٥)</sup>: الحوت، وجمعه أنوان ونينان، والخال<sup>(٦)</sup>: الذي يكون في الجسد ويجمع على خيلان، والقاع<sup>(٧)</sup>: المستوى من الأرض والجمع أقوع وأقواع وقيعان، والخرب<sup>(٨)</sup>: ذكر الحبارى والجمع الخربان، والحبارى<sup>(٩)</sup>: طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع: حباريات، والصوار<sup>(١٠)</sup> بالكسر والضم: القطيع من بقر الوحش ووعاء المسك، والظليم<sup>(١١)</sup> من اللبن: يشرب قبل أن يبلغ الروب، ويقال أيضًا للذكر من النعام، ذكر ذلك الجوهري.

(١) «توضيح المقاصد» ٥٥/٣.

(٢) «الصحاح» (شجن) ٦٥٠/١.

(٣) «الصحاح» (ندب) ٥٥١/٢.

(٤) «الصحاح» (جرذ) ١٨٣/١.

(٥) «الصحاح» (نون) ٦٢٢/٢.

(٦) «الصحاح» (خيل) ٣٨٢/١.

(٧) «الصحاح» (قوع) ٣٥٥/٢.

(٨) «الصحاح» (خرب) ٣٣٤/١.

(٩) «الصحاح» (حبر) ٢٣٠/١.

(١٠) «الصحاح» (صور) ٧٤٢/١.

(١١) «الصحاح» (ظلم) ٦٧/٢.

قوله: (وجزع وجزعان)، قال المرادي<sup>(١)</sup>: (ذكره الشارح من أمثلة فَعَل، وذكر في «التسهيل» أن (فُعَلان) يحفظ في جذع ولا يقاس عليه؛ لأنه صفة).

قوله: (جَوَار)<sup>(٢)</sup>: هو ولد الناقة ولا يزال حوارًا حتى يفصل عن أمه، فإن انفصل عنها فهو فصيل، قاله الجوهري.

٨١٨ - وَلَكَّرِنِمِمْ وَبَخِيلِ فُعَلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا  
٨١٩ - وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ وَعَبِيرُ ذَلِكَ قَلْ

قوله: (ولا يتجاوزون... إلى آخره)، لا يتجاوز هؤلاء القوم في بناء الكثرة جمع حوار بالكسر على حيران إلى آخره من المجموع.

قوله: (فيما دل على مدح)، أي: أو ذم بقرينة. قوله: (وإلى ذا الإشارة بقوله: (لما ضاهاهما إلى آخره) وقضية كلام الناظم أن ما ضاهى فعلاً لا يتقيد بوصف، لكن قيده في «التسهيل» بفاعل وفعال، وفي «الكافية»<sup>(٣)</sup> بفاعل، وذكر فيها أن ذلك في فعال سماعي، وهو الأوجه، وعليه يحمل كلام الشارح بقرينة اقتصاره على التمثيل بفاعل مع قوله: (ويحفظ فعلاء في نحو جبان... إلى آخره)، وتسوية «التسهيل» بين فاعل وفعال في مطلق الورد لا في الاطراد، وإن قرئ فعال في كلامه بالضم فلا ينافي هذا، وظاهر كلام ابن الحاجب أن ذلك في فُعَل وفَعَال.

قوله: (ونبه بقوله: (وغير ذاك قل) على نحو: نصيب... إلى آخره)<sup>(٤)</sup>، ظاهره أنه لا يشمل نحو (ولي) مما هو معتل ومضاعف، ومن ثم

(١) «توضيح المقاصد» ٥٧/٣.

(٢) «الصحاح» (حور) ٣١٣/١.

(٣) لم أفق عليه.

(٤) قال ابن الناظم (٥٥٥) نصيب، وأنصبياء، وصديق وأصدقاء، وهين وأهوناء وما أشبه ذلك..

ذكر المكودي<sup>(١)</sup>: أن الشارح حمل قول النظم: (وغير ذلك قل) على نحو نصيب إلى آخره. قال: وتبعه المرادي<sup>(٢)</sup>، ويحتمل عندي أن يكون ذلك شاملاً لما ذكرناه؛ ولإتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم: سَرِيّ وَسُرْوَاءٌ وَتَقِيّ وَتُقْوَاءٌ وَسَمِيّ وَسَمَوَاءٌ فذاك على هذا إشارة للحكم السابق. انتهى قياسي.

٨٢٠ - فَوَاعِلٌ لَفُؤَعَلٍ وَفَاعِلٍ      وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَخْوِ كَاهِلٍ  
٨٢١ - وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ      وَشَذُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

قوله: (أو على فَاعَلٍ) أي: بفتح العين نحو طَأَبَعٌ هو بالفتح الخاتم، وبالكسر لغة فيه صرفية، قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>.

قوله: (نحو قاصعاء... إلى آخره)، القاصعاء: جحر من جحرة اليربوع الذي يقصع فيه، أي: يدخل فيه، والراهطاء: إحدى جِجْرَتِهِ التي يخرج منها التراب، ذكر ذلك الجوهري<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وجائز)<sup>(٥)</sup> هو<sup>(٦)</sup> بالجيم والزاي: الخشبة المعترضة بين الحائطين، وقيل: الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت.

وقوله: (وطامث)، أي: حائض.

قوله: (وناكس): هو المطأطئ رأسه.

قوله: (داجن)، أي: مقيم، يقال: دجن بالمكان دجوناً: أقام به، ذكره الجوهري.

(١) «شرح المكودي» (٢٩٥).

(٢) «توضيح المقاصد» ٥٩٣.

(٣) «الصحاح» (طبع) ٢٥/٢.

(٤) «الصحاح» (قصع) ٣١٤/٢، (رهمط) ٥١٥/١.

(٥) «لسان العرب» (جوز) ٤١٨/٣.

(٦) ساقطة من (ج).

قوله: (ولم يجئ فواعل لغير ما ذكر إلا ما شذ) قد زاد الناظم في «كافيته»<sup>(١)</sup> نوعًا ثامنًا وهو فوعلة نحو: صومعة وصوامع.

٨٢٢ - وبفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَةً وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً

قوله<sup>(٢)</sup>: (وهو لكل رباعي... إلى آخره) شرط في «التسهيل»<sup>(٣)</sup> في فعيلة ألا يكون بمعنى مفعولة؛ ليخرج نحو: جريحة وقتيلة، فلا يقال: جرائح وقتائل، وشذ ذبيحة وذبائح، وشرط في غيرها من ذي التاء كونه اسمًا، ولم يشترطهما الشارح تبعًا للنظم، ومن ثم مثل لَفَعُولَةٌ بِحُلُوبَةٍ وليست باسم.

وقوله: (أو مجرداً منها) شرطه<sup>(٤)</sup>: أن يكون مؤنثًا، فلو كان مذكرًا لم يجمع إلا نادراً، كقولهم جَزُورٌ وجزائر ووصيد ووصائد.

وقوله: (وشمال) وهو بفتح الشين وكسرهما، وظاهر كلامه كالنظم أن فعائل مطرد في المختوم بالتاء. والمجرد منها، لكن ذكر في «التسهيل» أنه غير مطرد في المجرد منها غير فعيل ومنعه في «الارتشاف»<sup>(٥)</sup>. أما فعيل فهو في المؤنث منه مطرد، وفي المذكر منه نادر، كما مر، وذكر في «التسهيل»<sup>(٦)</sup> أن فعائل تكون لغير ما ذكر أيضًا، كجلولاء وبركاء، والجلولاء<sup>(٧)</sup> - بالمد - قرية بناحية فارس، والبركاء<sup>(٨)</sup>: الثبات في الحرب، ذكرهما الجوهري.

(١) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٨٦٦/٤: وكذا في جمع فَوْعَلَةٌ ك(صَوْمَعَةٍ) وَصَوَامِعٍ وَزَوْبَعَةٍ وَزَوَابِعٍ.

(٢) قال ابن الناظم (٥٥٥): من أبنية جمع الكثرة فَعَائِلٌ وهو لكل رباعي بمدّة قبل آخره. مؤنثًا بالتاء نحو: سحابة وسحاب.

(٣) لم أقف عليه في «شرح التسهيل». وهو مذكور في «توضيح المقاصد» ٦٢/٣.

(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٤٠٣/٣.

(٥) انظر: «الارتشاف» ٤٥٥/١.

(٦) «توضيح المقاصد» ٦٢/٣.

(٧) «معجم البلدان» (جلولاء).

(٨) «الصحاح» (برك) ٨٦/١.

قوله: (من أبنية جمع الكثرة فعالٍ)، المناسب لكلام الناظم فعالِي بالياء، كما فعل غيره، وكما وجد كذلك في نسخة، لكنه حذفها هنا على القاعدة في أنها تحذف في الوصل وتثبت في الوقف كما سيأتي.

قوله: (فَفَعَالٍ مَخْتَصٌّ، نحو مَوْمَاءَ... إلى آخره)، الموماء<sup>(١)</sup>: المفازة، وأصلها مَوْمَوَةٌ بوزن فَعَلَلَةٌ وهو مضاعف قلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والسُّغْلَاءُ<sup>(٢)</sup> أخبت الغيلان، ذكر ذلك الجوهري. والهَبْرِيَّةُ<sup>(٣)</sup> ما طار من زغب القطن، وما طار من الريش، وما تعلق بأسفل الشعر مثل النخالة من وسخ الرأس. قاله في «القاموس». والعَرْقُوقَةُ: إحدى الخشبتين اللتين على الدلو والحَبْنَطَى بالهمز وبدونه: القصير، والنون والألف للإلحاق بسفرجل، يقال: رجل حَبْنَطَى بالتنوين وحبنطأة وحبنط، ذكر ذلك الجوهري<sup>(٤)</sup> وجعل الشارح حَبْنَطَى وقلنسوة مما اختص به فعال مخالف؛ لجعل ابن هشام<sup>(٥)</sup> أنهما مما اشترك فيه فعالِي وفعالِي ولم تختص فعالِي بشيء، كما قاله ابن هشام؛ ولهذا تركه الشارح، وذكر المرادي<sup>(٦)</sup> أنه مختص بفعالان وفعلَى كسكران وسكرى. وفيه نظر.

قوله: (كصحراء وصحاري وصحاري) في جمع كل من صحراء وعذراء ثلاثة جموع فعالِي بالتشديد ثم فعالِي بالتخفيف والكسر، ثم فعالِي بالتخفيف والفتح، وقد بينها المرادي، وقال: إن الأول سماعي الأصل للأخيرين وإثبات الياء في الجمع الثاني، محله في الوقف أما في الوصل فمحذوفة كما في قاض.

(١) «الصحاح» (موم) ٥٢١/٢.

(٢) «الصحاح» (سعل) ٥٨٩/١.

(٣) «القاموس» (هبر) ١٥٧/٢.

(٤) «الصحاح» (حبنط).

(٥) انظر: «أوضح المسالك» ٢٦٧/٣.

(٦) «توضيح المقاصد» ٦٣/٣.

قوله: (وَذَفْرَى) الذفري<sup>(١)</sup> - من القفا - : هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن، قاله الجوهري.

٨٢٤ - واجْعَلْ فَعَالِيٍّ لِعَبِيرٍ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبُ

قوله: (غير متجددة للنسب) ليعرف ما يأؤه للنسب بصلاحية حذف الياء مع دلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليست يأؤه للنسب بعدم صلاحية ذلك مع ما ذكر فشمل نوعين: ما وضع بياء مشددة ككُرْسِيٍّ، وما أصله النسب (كثُر)<sup>(٢)</sup> استعمال ما هي فيه حتى صار النسب مبنياً كمهريٍّ، فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة، ذكره المكودي<sup>(٣)</sup> أخذاً من كلام الناظم في «شرح كافيته»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ظَرِبَانَ) الظربان بوزن القطران: دويبة كالهرة منتنة الريح، تزعم الأعراب أنه تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب، قاله الجوهري<sup>(٥)</sup>.

(١) «الصحاح» (ذفر) ٤٤١/١.

(٢) في الأصل: كذا. والمثبت من (ب).

(٣) قال المكودي في «شرحه» (٢٩٧): من أمثلة جمع الكثرة فَعَالِيٍّ وهو مقيس في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كُرْسِيٍّ وكُرَاسِيٍّ، واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب. نحو: مصريٍّ، ويعرف ما يأؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه وما ليس لتحديد النسب لا يصلح لذلك، وشمل نوعين؛ أحدهما: ما وضع بالياء المشددة نحو كُرْسِيٍّ، وما أصله النسب وكثُر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم: مهريٍّ فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة.

(٤) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٨٧٠/٤: وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسياً أو كالمُنْسِيٍّ فيُعَامَلُ الاسم معاملة ما ليس منسوباً كقولهم: مَهْرِيٍّ ومَهَارِيٍّ ومَهَارِيٍّ ومَهَارِيٍّ.

والأصل المهريُّ بغيرٍ منسوب إلى مَهْرَةٍ؛ قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

(٥) «الصحاح» (ظرب) ٦١/٢.

٨٢٥ - وَيَقَعَالِلَ وَشِبْهَهُ انْطِقًا      فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى  
 ٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي      جُرِّدَ الْأَخْرَ اَنْفِ بِالْقِيَاسِ  
 ٨٢٧ - وَالرُّبَاعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ      يُخَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدْدُ  
 ٨٢٨ - وَزَائِدُ الْعَادِي الرُّبَاعِي أَخَذَفَهُ مَا      لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

قوله<sup>(١)</sup>: (وهو كل جمع) الضمير راجع إلى شبهه. قال المرادي<sup>(٢)</sup>:  
 (والمراد بشبهه: ما يماثله في العدد والهيئة، وإن خالفه في الوزن نحو:  
 مفاعِل وفِيعِل).

قوله: (وزبرج... إلى آخره)، الزبرج: يقال للزينة من جواهر أو  
 نحوه، وللذهب وللسحاب الرقيق فيه حمرة، والبرثن بالمثلثة من السبع  
 والطير بمنزلة الأصبع من الإنسان، والصيرف المختال المتصرف في الأمور،  
 ذكر ذلك الجوهري<sup>(٣)</sup>.

قوله: (إن لم يكن ما هي فيه من باب الكبرى... إلى آخره)، أي:  
 ولا من باب عناق أو طويل أو نحوه مما مر.

وقوله: (ولم يذكر أنه جمع على شبه فعالل)، بيان لباب ساجد ورام  
 وصائم، واحتترز به عن باب<sup>(٤)</sup> كاهل وحامض وصاهل فإنه ذكر أنه جمع  
 على فواعل وهو<sup>(٥)</sup> شبه فعالل ويؤخذ مما قاله مفهوم تقييد قول النظم من  
 غير ما مضى.

قوله: (كخدرنق)، هو بالبدال المهملة: العنكبوت، ذكر ذلك  
 الجوهري<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) قال ابن الناظم (٥٥٧): من أمثلة جمع الكثرة فعَالِل وشبهه وهو...  
 (٢) «توضيح المقاصد» ٦٧/٣.  
 (٣) «الصحاح» (صرف).  
 (٤) ساقطة من (ج).  
 (٥) ساقطة من (ب).  
 (٦) «الصحاح» (خدرق) ٣٣٣/١.



قوله: (كدال فرزدق)، أي: لأنها من مخرج التاء التي مما يزداد، والفرزدق<sup>(١)</sup> جمع فرزدقة، وهي القطعة من العجين.

قوله: (وإن كان الخماسي مزيدًا فيه حرف حذف ما لم يكن حرف مد قبل الآخر)، قد يحذف منه حرف المد أيضًا كما في قرطبوس الداهية وخنديس للخمر، تقول فيه: قراطب وخنادر بحذف الزائد والخامس.

قوله: (نحو سبطرى... إلى آخره)، السبطرى<sup>(٢)</sup>: الاضطجاع يقال: اسبطر، أي: اضطجع وامتد. و(والفدوكى)<sup>(٣)</sup>: العدد الكثير واسم من أسماء الأسد.

قوله: (ما لم يكن) كذا في نسخ، وفي أخرى: ما لم يك بحذف النون، وهو الموافق لما في النظم.

٨٢٩ - والسَيْنِ والتَّا مِنْ كُمْسْتَدْعِ أَرْزَلْ  
٨٣٠ - والمِيمِ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا  
٨٣١ - واليَاءِ لِأَلْوَاوِ اخْدِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا  
٨٣٢ - وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدِي  
٨٣٣ - وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمِعَا  
إِذْ بَسْنَا الْجَنَعَ بِقَاهُمَا مُخِلْ  
وَالهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا  
كَحَيْرِزُبُونٍ فَهَوَ حُكْمٌ حُتِمَا  
وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدِي  
صَحْرَاءُ وَالْعَدْرَاءُ وَالْقَيْسَ اثْبَعَا

قوله<sup>(٤)</sup>: (لأنها مصدرة ومتجددة للدلالة على معنى)، أي: بخلاف السين (والراء)<sup>(٥)</sup>، فإن كلاً منهما وإن وضع لمعنى، لكنهما غير متجددين لوجودهما في الفعل.

(١) «لسان العرب» (فرزق) ٢١٩/١٠.

(٢) «لسان العرب» (سبطر) ١٥٦/٦.

(٣) «لسان العرب» (فدكس) ٢٠٣/١٠.

(٤) قال ابن الناظم (٥٥٨): فإن كان في الاسم من الزوائد ما يخلُ بقاؤه بأحد المثاليين حذف.. تقول في جمع مستدعٍ: مَدَاعٍ، فتحذف السين والتاء، وتبقي الميم؛ لأنها مصدرة ومتجددة.

(٥) كذا في الأصل، وفي (ب): الياء، وفي مطبوع «شرح ابن الناظم»: التاء، ولعله الأصوب.

قوله: (وتقول في ألد... إلى آخره)، يقال: رجل ألد ويلندد، أي: خصم، مثل: الألد. والحيزبون: العجوز و(النيدلان) بكسر النون وتثنية الدال، وبتحها مع ضم الدال كما في «القاموس»<sup>(١)</sup>.

قوله: (الكابوس) وهو ما يقع على الإنسان في الليل، ويقال: هو مقدمة الصرع و(الحطائط)<sup>(٢)</sup> بالضم: الصغير؛ يقال: رجل حطائط، أي: صغير، و(المرمريس)<sup>(٣)</sup>: الداهية، ووزنه ففعيل بتكرير الفاء والعين، يقال: داهية مرمريس، أي: شديدة، والمرمريس: الأملس أيضًا. و(الكوائل)<sup>(٤)</sup>: القصير، و(العندي)<sup>(٥)</sup>: البعير الضخم، و(السرندی)<sup>(٦)</sup> المذكور في النظم: الجريء في الأمور، و(العفنجج)<sup>(٧)</sup>: الضخم الأحمق، و(المقعنسس): المتأخر الراجع إلى خلف من القعس، وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب، ذكر ذلك الجوهري.



- 
- (١) «القاموس المحيط».
  - (٢) «الصحاح» (حطط) ٢٧٥/١.
  - (٣) «الصحاح» (مرمس) ٤٩١/٢.
  - (٤) «الصحاح» (كأل) ٣٦٩/٢.
  - (٥) «الصحاح» (علد) ١٤٧/٢.
  - (٦) «الصحاح» (سرنند) ٥٨٠/١.
  - (٧) «الصحاح» (عفنجج) ١٣٣/٢.

## التصغير

- ٨٣٣ - فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِي إِذَا  
 صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قُدَى  
 ٨٣٤ - فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا  
 فَاقَ كَجَفَلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا  
 ٨٣٥ - وَمَا بِهِ لَمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَوَصِلُ  
 بِهِ إِلَى امْتِلَءِ التَّصْغِيرِ صِلُ  
 ٨٣٦ - وَجَائِزٌ تَغْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ  
 إِنَّ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ  
 ٨٣٧ - وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا  
 خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا

\*\*\*

## التصغير

فائدته<sup>(١)</sup> التحقير والتقليل والتقريب؛ قال الكوفيون<sup>(٢)</sup>: والتعظيم،  
 كقول لبيد:

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ<sup>(٣)</sup>

- (١) «الارتشاف» ٣٥١/١، «توضيح المقاصد» ٧٧/٣، «شرح الشافية» ١٨٩/١ - ١٩١،  
 «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٢١٠).  
 (٢) انظر: «الإنصاف» ١٣٩/١.  
 (٣) وتماه:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ =

يعني: الموت، وأجيب<sup>(١)</sup> بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام.

وشروط المصغر<sup>(٢)</sup> أربعة: أن يكون اسمًا فلا يصغر الفعل والحرف؛ لأن التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب. وأن لا يكون متوغلًا في شبه الحرف؛ فلا يصغر المضمَر، ولا (من) و(كيف) ونحوها، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وستأتي. وأن يكون قابلاً للتصغير فلا يصغر نحو: كبير وجسيم، ونحوهما من الأسماء المعظمة، وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كُمِيت.

قوله<sup>(٣)</sup>: (فجاء على غير لفظ واحدٍ.. إلى آخره)، أما أراهط فلأنه إنما يكون جمعاً قياسياً لرباعي ورهط ثلاثي، وأما أباطيل فلأنه إنما يكون جمعاً لخماسي، وباطل رباعي، وأما أكارع فلأنه إنما يكون جمعاً لرباعي ليس آخره مدة وكراع بخلافه. وأما أحاديث وأعاريض وأقاطيع فلما مر في أباطيل، وأما أمكن فلأنه إنما يكون جمعاً لثلاثي أو لرباعي مؤنث، ومكان بخلافه.

٨٣٨ - لَيْتَلُو يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ      تَأْنِيهِ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ  
٨٣٩ - كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ      أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

= البيت للبيد في «شرح ديوانه» ص ٢٠٦، «خزانة الأدب» ١٥٩/٦، «شرح الشافية للرضي» ١٩١/١، «الإنصاف» ١٣٩/١، «الأمالي الشجرية» ٢٥/١، «توضيح المقاصد» ٧٧/٣.

(١) قال الرضي في «شرح الشافية» ١٩١/١: وُرِدَ بَأَنَّ تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاوئهم بها، إذ المراد بها الموت؛ أي: يجيئهم ما يحتقرونه، مع أنه عظيم في نفسه تَصَفَّرُ منه الأنامل.

(٢) «توضيح المقاصد» ٧٨/٣، «شرح الأشموني» ٤١٤/٣ - ٤١٥.

(٣) قال ابن الناظم (٥٦١): ومما خولف له القياس في التكمير، فجاء على غير لفظ واحدة قولهم: رهط وأراهط. وباطل وأباطيل، وكراع وأكارع، وحديث وأحاديث. وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع، ومكان وأمكن.

قوله: (على ذا نبه بقوله: سبق)، أي: (نبه به على أن)<sup>(١)</sup> المراد بقوله: مدة أفعال الذي هو جمع؛ لأنه الذي تقدم في باب التكسير، فخرج بهذا القيد نحو أعشار، فإنه أفعال، لكنه مفرد لا جمع، وحاصله أن الشارح جعل (سبق) في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع، نبه عليه المكودي<sup>(٢)</sup>.

وقال مع ذلك ما حاصله أنه وَهَمٌ؛ لأن (سبق) إنما هو صلة (ما) و(مدة) مفعول (سبق).

قوله في النظم: (أو مد سكران)، قال المكودي<sup>(٣)</sup>: والمراد بسكران: فعلان الذي مؤنثه فعلى؛ وعلى هذا نبه بقوله: (وما به التحق). انتهى.  
والظاهر أن المراد: ما به التحق ما يشبه سكران وزناً، وإن لم يكن له مؤنث على (فَعْلَى) كعثمان وسرحان، وهو بكسر السين: الذئب والأسد، قاله في «القاموس»<sup>(٤)</sup>.

٨٤٠ - وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا      وَتَاوُهُ مُنْفَصَلَيْنِ عُدًّا  
٨٤١ - كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ      وَعَجْرُ الْمَضَافِ وَالْمَرْكَبِ  
٨٤٢ - وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَاتِنَا      مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَزَعَفَرَاتِنَا  
٨٤٣ - وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى      تَشْبِيهِ أَوْ جَمْعِ تَضْحِيحِ جَلَا

قوله: (جخدباء) الجخذب<sup>(٥)</sup>: طائر أخضر طويل الرجلين، و(الجمل) اللحم، قاله الجوهري.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال المكودي في «شرحه» (٣٠١ - ٣٠٢): يعني: أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مد سكران يجب أيضًا فتحه و(ما) مبتدأ وهي موصولة، وصلتها (سبق)، و(مدة) مفعول ب(سبق)، ومد سكران معطوفة على (مدة)، و(ما) معطوفة على سكران، وكذلك خبر المبتدأ، وهم الشارح فجعل (سبق) في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع.

(٣) «شرح المكودي» (٣٠١).

(٤) «القاموس المحيط» (سرح) ٢٢٨/١.

(٥) «الصحاح» (جخذب) ١٧٣/١.

قوله: (والألف والنون المزيديتان بعد أربعة فصاعداً)، احتترز بها عن زيادتهما بعد ثلاثة نحو: سكران، وسرحان. فإنه لا يحتاج في تصغير ذلك إلى عددهما منفصلين، إذ الفاصل أصل واحد.

٨٤٤ - وَالْفُ التَّائِيثُ ذُو الْقَضْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبِتَنَا  
٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

قوله: (وذلك قولك)، أي: كقولك.

قوله: (في قرقرى... إلى آخره)، القرقرى<sup>(١)</sup> اسم موضع، (واللغيزى)<sup>(٢)</sup> مثل اللغز، وأصله جحر اليربوع بين القاصعاء والناقعاء، ويحفر مستقيماً إلى أسفل، ثم يعدل عن يمينه وشماله، فيخفي مكانه بتلك الألغاز، قاله الجوهري.

قوله: (كقولهم في حُبَارَى: حُبَيْرَى وَحُبَيْرٍ)، الأول: بحذف المدة، والثاني: بحذف ألف التائيث، وقلب المدة ياء وإدغام ياء التصغير فيها.

٨٤٦ - وَازْدُدْ لِأَضْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ فَقِيمَةَ صَيْرَ قُوْنِمَةَ تُصِيبُ  
٨٤٧ - وَشُدُّ فِي عَيْدٍ عَيْبِدٌ وَحَيْمٌ لِلجَمْعِ مَنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمِ  
٨٤٨ - وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَأَوْ كَذَا مَا الْأَضْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

قوله: (يرد إلى أصله في التصغير ما كان ثانيًا من حرف لين مبدل... إلى آخره) أي: لزوال سبب انقلابه، وخرج بحرف اللين غيره، فلا يرد إلى أصله، ولو أبدل من لين، فتقول في: قائم: قُوْنِمٌ بالهمز، وفي: متعد: متيعد.

قوله: (كآدم) مثال للمبدل من همزة وليت همزة، وسيذكر حكمه، وهذا خرج بقول النظم: (لَيْنًا قَلْبُ) إذا قلب الحرف لينا لا يكون إلا عن

(١) «معجم البلدان» (قرقرى).

(٢) «الصحاح» (لغز) ٤٤٧/٢.

لين، لكنه يخرج أهما ما لو كان المبدل منه صحيحاً غير همزة، أو همزة لا تلي همزة وليس مراداً، مثال الأول: دينار وقيراط؛ إذ أصلهما دينار وقِرَاط، فيصغران على كُنِينِيرٍ وقُرْبِرِيط. ومثال الثاني: ذهب؛ إذ أصله ذُئِب بهمز، فيصغر على ذُؤِب بالهمز، وقول الشارح (من غير همزة تلي همزة) سالم من ذلك.

قوله<sup>(١)</sup>: (نحو صاب)<sup>(٢)</sup> هو عصارة شجر مر، قاله الجوهري. ووجهه في «القاموس»<sup>(٣)</sup> بأنه شجر مر لا عصارة شجر.

قوله: (والتكسير جار فيما ذكرنا مجرى التصغير)، محله فيما لم يلزم في رده إلى أصله وقوعه بعد حركة لا تجانسه كما في أمثله، أما ما يلزم فيه ذلك كما في نحو: قيمة وديمة، فلا يجرى التكسير فيه في الرد مجرى التصغير، إذ لا يقال فيه: قوم، ودوم، بل قيم، وديم.

٨٤٩ - وَكَمَلِ الْمَنْفُوسِ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُوعْ هَمِزُ التَّاءِ ثَابِتًا كَمَا

قوله: (ما حذف منه أصل) أي: ولو تقديراً ليشمل نحو (ما) مما وضع على حرفين، وإنما قدر فيه الحذف؛ لأن أصل وضع الاسم على ثلاثة أحرف.

قوله: (وفي عضة: عضية وعضية) نبه به على الخلاف في أن لاه هاء أو واو، وكان الأولى أن ينه عليه في (شفة) و(سنة) فإنهما كذلك.

قوله: (بخلاف ما هو على حرفين) قال في «التوضيح»<sup>(٤)</sup>: (وإذا سُمِّي بما وضع ثنائياً، فإن كان ثانيه صحيحاً نحو: (بل) و(هل) لم يُؤد عليه شيء حتى يُصغَّر، فيجب أن يضعف أو تزداد عليه هاء، فيقال: (هَلِيل) أو (هَلِي) حتى يضعف أو تزداد عليه هاء، فيقال: (هَلِيل) أو (هَلِي).

(١) قال ابن الناظم (٥٦٣): وإن كانت زائدة أو بدل همزة قلبت واوا... وكذا إن كانت الألف مجهولة الأصل نحو: صاب وضؤب.

(٢) «الصحاح» (صوب) ٧٤٠/١.

(٣) «القاموس المحيط» ٩٤/١.

(٤) انظر: «أوضح المسالك» ٢٧٣/٣ - ٢٧٤.

وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير<sup>(١)</sup>؛ فيقال في (لَوْ)، و(كَيْ)، و (مَأْ): أعلاما (لَوْ) و(كَيْ) بالتشديد و (ماء) بالمد؛ لأنك زدت على الألف ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرت أعطيتن حكم (دَوْ) و (حَيْ) و (مَاءٍ) فتقول: لُوَيْيٌ كما تقول: دُوَيْيٌ، وأصلها: لُوَيْوٌ، ودُوَيْوٌ، وتقول: كُيَيْ بثلاث ياءات كما تقول: حِييٌ، وتقول: مُوَيْيٌ، كما تقول في تصغير الماء المشروب مُوَيْه، إلا أن هذا لامة هاء فرد إليها.

٨٥٠ - وَمَنْ بَتْرَخِيمٍ يُصَغِّرُ اِكْتَفَى بِالْأَضْلُ كَالْعَطِيفِ يَغْنِي الْمَغْطَفَا

قوله<sup>(٢)</sup>: (وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد)، أي: الصالحة للبقاء كما ذكره في «التوضيح»<sup>(٣)</sup> ليخرج نحو: متدحرج، ومُخْرَجَم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزنة، أي: فلا يسمى تصغيرهما على دُخْرِجٍ وحريجم تصغير ترخيم، فجعل الشارح فيما ذكره بعد: بُرَيْهًا وسميعًا في تصغير إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم مردود على أنهما شاذان؛ إذ لا يصغر على فعيل إلا الثلاثي وما صلحت زوائده للبقاء.

٨٥١ - وَاخْتِمَ بِنَا التَّانِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ  
 ٨٥٢ - مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّانِيثِ يَرَى ذَا لَبْسٍ  
 ٨٥٣ - وَشَدَّ تَرْكَ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرَ  
 ٨٥٤ - وَصَغَّرُوا شُدُودًا الَّذِي التَّانِيثِ  
 مُؤْتَيْ عَارِ ثَلَاثِي كَسِينِ  
 كَشَجِرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ  
 لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثُرِ  
 وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِثْلَهَا تَا وَتِي

قوله: (إلا (ذا) و(الذي) وفروعهما) لا ينحصر المستثنى في ذلك فقد ذكر معه ابن هشام أفعال في التعجب، والمركب المزجي كبعلك وسيبويه في لغة من بناهما.

(١) في الأصل، (ج): التضعيف، ولا وجه له.

(٢) قال ابن الناظم (٥٦٣): من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم وهو.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٧٤/٣: وتصغير الترخيم أن تعمد إلى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها.



قال<sup>(١)</sup>: (وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما أَحْيَيْسَهُ وَبُعَيْلَبَكَ وَسَيَّبُونَهُ، وشملت الفروع (ذي) و (تي) بل صرح النظم بـ (تي) لكن قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: (لا تصغر (ذي) اتفاقاً للإلباس، ولا (تي) للاستغناء بتصغير (تا) خلافاً لابن مالك).

قوله: (ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة)، أي: وفي فتح ما قبلها، وفي كونها ثالثة، ولو تقديراً ليشمل (ذيا) و(تيا) فما قيل من أنها فيهما ثانية هو بالنظر للفظ لا للتقدير.

قوله: (ويقال في تصغير (الذين) اللذيون) وجرى فيما قاله على لغة من أعرب (الذين) برفعه بالواو، وأما على لغة الجمهور<sup>(٣)</sup> فلا فرق بين الرفع والنصب والجر.



(١) «أوضح المسالك» ٢٧٤/٣.

(٢) «أوضح المسالك» ٢٧٥/٣.

(٣) انظر «الكتاب» ٤٨٨/٣، «المقتضب» ٢٨٩/٢، «شرح المفصل» ١٤١/٥، «شرح الشافية» ٢٨٨/١.



## النسب

- ٨٥٥ - يَاءُ كَيَا الْكُرَيْبِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ  
٨٥٦ - وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْدَفَ وَتَا  
٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَزْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ  
٨٥٨ - لِشِبْهَيْهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَضْلِيِّ مَا  
٨٥٩ - وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْبَعًا  
٨٦٠ - وَالْحَدْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ  
٨٦١ - وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَقِعْلٌ  
٨٦٢ - وَقِبْلٌ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ

\*\*\*

## النسب

ويعبر عنه بالإضافة<sup>(١)</sup>.

قوله: (فإن كان آخر الاسم ياء كياء النسب في التشديد والمجيء بعد ثلاثة أحرف فصاعداً حذف وجعلت ياء النسب موضعها)، يظهر أثر هذا التقدير في نحو: بخاتي، جمع بختي. إذا سمي به ثم نسب إليه، فإنك

(١) في «الكتاب» باب الإضافة.

تقول هذا بخاتي، مصروفًا؛ لأنه صار كأنصاري، وقد كان قبل النسب غير مصروف؛ لكونه على صيغة متهى الجموع بغير ياء النسبة.

وقوله: (كيا النسب في التشديد)، أي: النسب المتجدد؛ ليشمل ما الياء فيه للنسب كبصري، فتقول في النسب إليه بعد حذف يائه: بصري. نبه عليه المكودي<sup>(١)</sup>.

قوله: (تفرقة بين الأصلي والزائد)، أي: ففي الأصلي لا تحذف بل تقلب، وفي الزائد تحذف.

قوله (كجَمَزِي)<sup>(٢)</sup>، يقال: حمار جَمَزِي، أي: سريع، قاله الجوهري.

قوله: (كحَبَزَكِي)<sup>(٣)</sup> هو القراد، والأنثى: حبركاة، وربما شبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجلين، قاله الجوهري أيضًا.

قوله (وفي جواز الحذف... إلى آخره)، لم يقيده بسكون الثاني كما في ألف التانيث؛ لأنه لا يكون إلا ساكنًا.

وقوله: (بغير فصل) مخالف لما صرح به المرادي<sup>(٤)</sup> من جواز الفصل أيضًا، ونبه بقوله: (إلا أن الثاني أجود... إلى آخره) على أن ترجيح القلب لا يختص بالأصلية كما يوهمه النظم، وإن كان فيها أجود منه في الملحقة.

قوله: (وإن كانت رابعة قلبت... إلى آخره) لم يقيده أيضًا بسكون الثاني؛ لما مر، وقول النظم: (يُعْتَمَى)، أي: يختار، يقال: اعتماه يعتميه واعتماه يعتامه إذا اختاره.

(١) «شرح المكودي» ص ٣٠٧.

(٢) «الصحاح» (جمزى) ١/٢٠٤.

(٣) «الصحاح» (حبرك) ١/٢٣٠.

(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣/١٠١: لم يذكر سببوه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين، وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثًا، وهو الفصل بالألف كما في حبلوي. وحكى أرطاري. وأجازة السيرافي في الأصلية فتقول: ملهاوي.

قوله: (وإن كانت خامسة فصاعدًا وجب الحذف كمصطفى ومصطفَيّ)، علم منه أن قولهم مصطفى خطأ، والصواب: مصطفى كما نبه عليه المرادي<sup>(١)</sup>.

قوله: (قال الشاعر:

وكيف لنا بالشُّربِ إن لم يكن لنا دَرَاهِمُ عند الحائِرِيّ ولا نُقْدُ)<sup>(٢)</sup>

قاله الفرزدق: أي: وكيف لنا بالتلذذ بالشرب، والشاهد في (الحانويّ) نسبة إلى الحانية تقديرًا، وقلبت الياء واوًا كما في النسبة إلى القاضي تقول: قاضويّ، وأصل الحانية<sup>(٣)</sup> الحانة، وهي بيت الخمار.

٨٦٣ - وَنَحْوُ حَيٍّ فَتُحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَأَزْدُهُ وَأَوَا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبُ  
٨٦٤ - وَعَلِمَ التَّثْنِيَةَ اخْذِفِ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضْحِيحٍ وَجِبِ  
٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفِ وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ

قوله: (يحذف من المنسوب)، أي: المنسوب إليه؛ لقوله: (فيقال في من اسمه: زيدان): أي: في النسبة إليه.

قوله: (فإن كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف، كذلك الحكم إن كانت الياء مفردة، نحو مفيل يقال في النسب إليه: مفيلي).

قوله: (هَبِيخٌ... إلى آخره)، الهَبِيخُ<sup>(٤)</sup>: الغلام الممتلى، والهبيخة:

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٠٢/٣: قد ظهر مما تقدم أن قولهم: مصطفى خطأ والصواب مصطفى، وتقريب النسب إلى المقصور أن تقول: إن كانت ألفه خامسة فصاعدًا حذفت مطلقًا.

(٢) البيت لتميم بن مقبل في «ديوانه» (٣٦٢).

ولذي الرمة في ملحق «ديوانه» (١٨٦٢).

وللفرزدق في «المقاصد النحوية» ٥٣٨/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٤١/٣، «شرح الأشموني» ٤٣٧/٣، «شرح التصريح» ٣٢٩/٢.

(٣) «لسان العرب» (حني).

(٤) «الصحاح» (هبخ) ٦٢٧/٢.

الجارية الممتلئة. والمهيام<sup>(١)</sup>: من هام على وجهه هيماً وهيماً إذا ذهب من العشق أو غيره، ذكر ذلك الجوهري.

٨٦٦ - وَقَعَلِي فِي فَعِيلَةَ التُّزْمِ وَقَعَلِي فِي فَعِيلَةَ حُتِمِ  
٨٦٧ - وَالْحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الثَّاءُ أُولِيَا  
٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوْنِيَّةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلِيَّةِ

قوله: (وشد نحو قولهم في السليقة: سَلِيْقِي)، السليقي<sup>(٢)</sup>: من يتكلم بأصل طبيعته معرباً كما قال الشاعر:

ولستُ بنحويِّ يلوكُ لسانهُ ولكن سليقيُّ يقولُ ويُغربُ<sup>(٣)</sup>

قوله: (مما هو معتل العين)، أي: وصحيح اللام؛ ليخرج معتلها نحو: طَوِيَّة؛ فيقال فيه: طَوَوِيٌّ كما ذكره المرادي<sup>(٤)</sup> واقتضاه كلام ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وتصحيح الواو متحركة مفتوحاً ما قبلها)، أي: مع تحريك ما بعدها كما زاده ابن هشام<sup>(٦)</sup>، وإلا فالعلة موجودة عند بقاء الياء أيضاً.

قوله: (رُذَيْنَةَ) هي اسم امرأة السمهري، كانا يُقَوِّمان القنا، ذكره الجوهري<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وأما نحو قليلة مما هو مضاعف فإنما ينسب إليه على لفظه

- 
- (١) «الصحاح» (هيم) ٦٥٢/٢.
  - (٢) «لسان العرب» (سلق) ٣٣٤/٦.
  - (٣) البيت بلا نسبة في «شرح الشافية» ٢٨/١، «توضيح المقاصد» ١٠٩/٣، «خزانة الأدب» ٥٤٣/٤، «شرح التصريح» ٣٣١/٢، «المقاصد النحوية» ٥٤٣/٤.
  - (٤) «توضيح المقاصد» ١١١/٣.
  - (٥) «شرح الرضي».
  - (٦) انظر: «أوضح المسالك» ٢٧٩/٣.
  - (٧) «الصحاح» (ردن) ٤٧٧/١.

فيقال: قَلِيلِيّ)، كذلك الحكم فيما كان معتل العين نحو لُوَيْزَة، فلا تحذف منه الياء، كذا ذكره المرادي<sup>(١)</sup>، والمعتمد ما اقتصر عليه الشارح كابن الحاجب، وقد بسطت الكلام عليه في شرح «كافيته».

قوله: (شنوءة)<sup>(٢)</sup> هي بوزن فَعُوْلَة: التعزز وهو المتباعد من الأذناس؛ فتقول: رجل فيه شنوءة، قاله الجوهري.

قوله: (معناه أن ما كان على فَعِيل أو فُعِيل بغير تاء... إلى آخره)، يعلم منه أن المراد بالمثالين في النظم فَعِيلَة وفُعِيلَة.

وقول النظم: (من المثالين) بيان لـ(ما).

قوله: (كما يقال في أمية أمويّ)، أمية<sup>(٣)</sup>: قبيلة من قريش والنسبة إليها أموي بالضم - وربما فتحوا - قاله الجوهري.

٨٦٩ - وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسْبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ

قوله: (وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن يسلم) جزم بما اقتضاه كلام الناظم من الجزم بهذا الوجه، وهو مخالف لما في «التسهيل»<sup>(٤)</sup>، فإنه ذكر تجويز الوجهين، ثم قال: (وأجودهما التصحيح).

٨٧٠ - وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَرْجَبًا وَلِثَانٍ تَمَّ مَا

٨٧١ - إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبْنِ أَوْ ابٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِبَ

٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لَبَسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

قوله: (وفي معدي كرب معدتي ومعدوتي)، أي: لأنه نظير قاضي،

(١) توضيح المقاصد ١١١/٣.

(٢) الصحاح (شنوءة) ٦١٦/١.

(٣) الصحاح (أمم) ٥٥/١.

(٤) توضيح المقاصد ١١٢/٣.

وينبغي أن يكون الراجح هنا<sup>(١)</sup> الحذف كما هناك.

- ٨٧٣ - وَاجْبُزْ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُدْفٌ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ  
٨٧٤ - فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَقٌّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ  
٨٧٥ - وَيَبَاحُ أَحْتَا وَبَابِنِ بَنَتَا الْحِقِّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفِ الثَّا  
٨٧٦ - وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَلَا وَلَائِي  
٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَثِيئَةً مَا أَلْفَا عَدِمُ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الثُّزِمُ

قوله: (أو في الجمع بالألف والثاء)، أشار به إلى أن قول الناظم: (في جمعي التصحيح) مُتَقَدِّدٌ؛ إذ لا فائدة في ذكر جمع تصحيح المذكر كما صرح به المرادي<sup>(٢)</sup>، وعلى الجمع بالألف والثاء اقتصر في «التسهيل».

قوله: (فيقال في عَدٍ وَيَدٍ: عَدَوِيَّ وَيَدَوِيَّ)، هذا على رأي سيبويه<sup>(٣)</sup> وهو نظير ما يأتي من فتح عين المجبور برد الفاء. وأما على رأي الأخفش<sup>(٤)</sup> في تسكين ما أصله السكون؛ فيقال عَدَوِيَّ وَيَدَوِيَّ ثم التخيير بين يدي ويدي وإنما يأتي على رأي من يقول في الثنية: يَدَانِ، وأما على رأي من يقول: يَدِيَانِ فلا يقال إلا: يَدَوِيَّ.

قوله: (وإن كان المحذوف اللام معتل العين فيه)، نبه به (معتل العين) على تقييد قول النظم: (إن لم يك رده ألف تصحيحها).

- 
- (١) ساقطة من (ج).  
(٢) «توضيح المقاصد» ١١٥/٣.  
(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ٣٦٢/١ - ٣٦٣: اعلم أنك إذا حذفت فلا بد لك من أن ترد؛ لأنه عوض، وإنما هي معاقبة، وقد كنت ترد ما عدّة حروفه حرفان، وإن لم يحذف منه شيء. فإذا حذفت منه شيئاً ونقصته منه كان العوض لازماً.  
(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١١٦/٣: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول: في يد ودم وغد وجر على مذهب الجمهور: يَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ وَغَدَوِيَّ وَجَرَجَوِيَّ وعلى مذهب الأخفش: يَدِيَّ وَدَمِيَّ وَغَدَوِيَّ وَجَرَجَوِيَّ بالسكون؛ لأن أصل العين في هذه الكلمات. والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع.

قوله: (ويقال في النسب إلى أخت و بنت: أَخَوِي وَبَنَوِي)<sup>(١)</sup>، قضيته وجوب الجبر فيهما وهو المنقول، وإن اقتضى إلحاق النظم البنت بالابن جواز الأمرين ومراده أنها ملحقة به إذا جبر برد لأمه.

٨٧٨ - وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَائِبًا لِلْجَمْعِ      إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ  
٨٧٩ - وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلٌ      فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فُقْبِلُ  
٨٨٠ - وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا      عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصِرَا

قوله<sup>(٢)</sup>: ك(عبايد) وهُم الْفِرْقُ مِنَ النَّاسِ الذَّاهِبُونَ فِي كُلِّ وَجْهَةٍ. قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>.

وهذا مشارٌ إليه بقول النظم: (إن لم يشابه واحداً بالوضع)، فلو قدمه لخرج<sup>(٥)</sup> مع ما ذكره قبله، وجعل الإشارة بما ذكره النظم إلى الجميع كان أولى.

قوله: (على فاعل)، ذكر كالنظم أنه يستغنى في النسب عن يائه بفاعل وفعال وفعِل، وزاد المرادي<sup>(٦)</sup> (مِفْعَالًا وَمِفْعِيلًا، كقولهم: امرأة معطار، أي: ذات عطر، وناقاة مخصير، أي: ذات حصر، أي: جري). ثم قال:

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١١٦/٣: اختلف في النسب إلى أخت و بنت، قال الخليل وسيبويه: كالنسب إلى أخ و ابن - بحذف التاء منها وردَّ اللام المحذوفة: فتقول: أَخَوِي وَبَنَوِي كما تقول في المذكر.

وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء، فتقول: أَخَوِي وَبَنَوِي؛ لأنَّ التاء فيهما للإلحاق.

(٢) قال ابن الناظم (٥٧١): إذا نسب إلى جمع باقي على جمعيته جيء بواحد و نسب إليه، وإن زال الجمع عن جمعيته بنقله إلى العلمية نسب إليه على لفظه، وكذا إن كان جمعاً أهمل واحده ك: عبايد في فالنسب إليه عبايدي.

(٣) «الصحاح» ٧٣/٢.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) في (ج): الخارج.

(٦) «توضيح المقاصد» ١٢٢/٣.



(وهذه الأبنية سماعية عند سيبويه<sup>(١)</sup> قياسية عند المبرد<sup>(٢)</sup>). انتهى. وكلام  
النظم آخرًا موافق لقول المبرد.

قوله: (كقول امرئ القيس:

وليس بذى سيفٍ وليس بنبأٍ)<sup>(٣)</sup>

وصدره:

وليس بذى رُمحٍ فيطَعَنِي به

أراد من ليس بذى رمح ليس بفارس، و(فيطعنني) بالنصب جواب  
النفي. والشاهد في (نَبَأٍ).

قوله: (أنشد سيبويه:

لستُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لا أدلجُ الليلَ ولكنْ أبْتَكَرُ)<sup>(٤)</sup>

أي: لست بعامل بالليل.

والشاهد في (نَهْرٍ)، أي: عامل بالنهار، و(أدلج) يقال: أدلج، أي:

---

(١) «الكتاب» ٣/٣٨١ - ٣٨٢.

(٢) قال المبرد في «المقتضب» ١٦١/٣: وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوب، ولصاحب  
العطر: عطار، ولصاحب البز: بزاز. وإنما أصلُ هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجل  
ضراب، ورجل قتال، أي: يكثر هذا منه، وكذلك خياط، فلما كانت الصناعة كثيرة  
المعانة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فَعْلٌ نحو: بزاز وعطار.

(٣) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (٣٣)، «الكتاب» ٣/٣٨٣، «شرح أبيات سيبويه»  
٢١١/٣، «شرح التصريح» ٣٣٧/٢، «توضيح المقاصد» ١٢١/٣، «المقاصد النحوية»  
٥٤٠/٤، «شرح المفصل» ١٤/٦.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٨٣/٣، «شرح الأشموني» ٤٥٤/٣، «المقتضب»  
١٦٢/٣.

(٤) الرجز بلا نسبة في «الكتاب» ٣/٣٨٤، «أوضح المسالك» ٢٨٥/٣.

و«شرح الأشموني» ٤٥٥/٣، «شرح عمدة الحفاظ» (٩٠٠)، «المقاصد النحوية»  
٥٤١/٤.

سار أول الليل وأدّج بالتشديد، أي: سار آخره، والابتكار: الأخذ بأول الأشياء.

قوله<sup>(١)</sup>: (الأكسية)، الذي قاله الجوهري وغيره: البت<sup>(٢)</sup>: الطيلسان من خز وغيره.

قوله: (بصريّ) هو بكسر الباء (ودُهْرِيّ) بضم الدال.

قوله: (وإلى البحرين بحرانيّ) لك أن تقول: لم لا يكون بحراني على لغة من يجعل المثنى المسمى به جارياً مجرى سلمان.

قوله: (وإلى الطلح)<sup>(٣)</sup> هو شجر عظام من شجر عظام العضاء. وكذلك الطلاح الواحدة طلحة، يقال: إبل طلاحية للتي ترعى الطلاح، وطلاحية أيضاً بالضم على غير قياس، ذكره الجوهري. فحكم في الطلاحية بأنها نسبة إلى الطلاح، وبأن طلاحية بالضم شاذ. وأما إذا قلنا: أن طلاحية نسبة إلى الطلح فهو شاذ، سواء كان بالكسر أم بالضم.



---

(١) قال ابن الناظم (٥٧٢): وقالوا لبيع العطر وبياع البتوت: وهي الأكسية: عطار.

(٢) «الصحاح» (بتت) ٦٩/١.

(٣) «الصحاح» (طلح) ٤٥/٢.

## الوقف

- ٨٨١ - تَثْوِينَا اَثْرَ فَتْحِ اجْعَلْ اَلِفًا  
 ٨٨٢ - وَاخِذِ لِيَوْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ  
 ٨٨٣ - وَاشْبِهَتْ اِذْنٌ مَنُونًا نَصَبٌ  
 ٨٨٤ - وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا  
 ٨٨٥ - وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْمَعْكِسِ وَفِي
- وَقَفًا وَتَلَوْ غَيْرِ فَتْحِ اخِذِ  
 صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْاِضْمَارِ  
 فَاَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قَلْبٌ  
 لَمْ يُنْصَبِ اَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاغْلَمَا  
 نَحْوِ مُرٍ لِرُزُومٍ رَدَّ اَلْيَا اَقْتَفِي

\*\*\*

## الوقف

قوله<sup>(١)</sup>: (هو قطع النطق عند آخر الحركة) وبيانه يأتي في كلامه، وهو: (أن يوقف على المنصوب والمفتوح... إلى آخره) يشمل كالنظم المقصور، وفيه ثلاثة مذاهب<sup>(٢)</sup>:

أحدها: أن ألفه منقلبة عن التنوين مطلقًا، وهو ظاهر كلام النظم.  
 وثانيها: أنها منقلبة عن الأصل مطلقًا. وعليه جرى في «الكافية»<sup>(٣)</sup>، وقواه في «شرحها».

(١) انظر: «شرح الشافية» للرضي ٢/٢٧١، «توضيح المقاصد» ٣/١٢٣، «شرح الأشموني» ٣/٤، «الارتشاف» ٢/٧٩٨.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٣/١٢٣، «شرح الأشموني» ٤/٣.

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» ٤/١٩٨٠ - ١٩٨١.

وثالثها: أنه كالصحيح تقديراً. ونقله الأكثر<sup>(١)</sup> عن سيويه وهو الموافق لكلام الشارح بجعل السكون شاملاً للفظي والتقديري، وقد يقال: كلامه كالنظم في غير المقصور ومحل كلاهما أيضاً في غير المؤنث بالتاء، وأما فيه فيحذف تنوينه مطلقاً.

قوله: (ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها      لقد تركت قلبي بها هائماً ذنِف)<sup>(٢)</sup>  
(حبذا) فعل وفاعل، و(غنم) اسم امرأة، وهو المخصوص بالمدح و(بها) متعلق بـ(هائم)، والشاهد في (ذنِف).

قوله: (إلا في الضرورة)، أي: فيجوز ثبوت صلة الهاء، كقوله:

وَمَهْمِهِ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ      كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ  
قوله: (كـ(يف) علمًا) شرط فيه العلمية ليصير منقوصاً؛ لأن المنقوص لا يكون إلا اسماً.

قوله: (إلا بالرد)، أي: رد اللام إذ لو لم ترد لزِم الإجحاف.

قوله: (وإذا وقف على المنقوص غير المنون... إلى آخره) هو في غير المنادى.

أما المنادى فمذهب<sup>(٣)</sup> الخليل إثبات الياء، ورجحه جَمْعٌ، ومذهب

---

(١) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٤٢٧/٣: ومذهب سيويه فيما نقل أكثر النحويين أن المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من أن أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفاً من المفتوح.

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٥٦١/٢، «معجم الهوامع» ٤٢٧/٣، «المقاصد النحوية» ٥٤٣/٤.

(٣) قال سيويه في «الكتاب» ١٨٤/١: وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاضي. وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا=

يونس حذفها ورجحه سيويه.

وقول النظم: وغير ذي التنوين بالعكس. لا يوافق شيئاً منهما.

قوله: (فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه)، يستثنى منه ما إذا كان مضافاً نحو: يا قاضي مكة، إذا وقف عليه فيجوز حذف يائه أيضاً، نبه عليه العز ابن<sup>(١)</sup> جماعة.

٨٨٦ - وَعَبَّرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرِّكِ سَكْنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحْرِيكِ  
٨٨٧ - أَوْ أَشْبِهَ الضَّمَّةِ أَوْ قِفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا  
٨٨٨ - مُحَرِّكًا أَوْ حَرَكَاتٍ انْقَلَا لِسَاكِنِ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا  
٨٨٩ - وَنَقَلَ فَتَحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَضْرِيٌّ وَكُوفٌ نَقَلَا  
٨٩٠ - وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْذَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَآكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

قوله<sup>(٢)</sup>: (فإن كان المتحرك هاء التأنيث) فيه تجوز، وإن كان شائعاً إذ المتحرك إنما هو التاء المبدلة هي منها لا هي، وإلا لوقف عليها بغير (الإسكان)<sup>(٣)</sup> كان أيضاً كغيرها.

قوله: (وإن كان غير هاء التأنيث... إلى آخره) شامل لميم الجمع إذا ألحق بها واوًا وياءً وصللاً نحو (بكم) و(بهم)، وللحركة العارضة نحو: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، لكن جمعهما ابن الحاجب مع هاء التأنيث بالنظر للروم والإشمام حيث قال<sup>(٤)</sup>: (والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة). انتهى.

---

= في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين، ويقولون: يا حار، يا صاح.  
وانظر: «الارتشاف» ٨٠٤/٢، «شرح الأشموني» ٨/٤، «توضيح المقاصد» ١٢٧/٣.  
(١) ابن جماعة (نداء الاسم المنقوص).  
(٢) بعدها في (ج): ككثير.  
(٣) في الأصل، (ج): الاسم كان.  
(٤) «شرح الشافية» للرضي ٢٧٨/٢.

وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكور إذا ضُمَّ ما قبله أو كسر أو كان  
واوًا أو ياء نحو يَضْرِبُهُ، وبِه، وضربُوهُ، وفيه.

قوله<sup>(١)</sup>: (أو كانت الحركة ضمة) معطوف على (وكان الآخر همزة).

قوله: (إلى ساكن لا يقبل الحركة)، أي: إما للتعذر كالألف أو للثقل  
كالياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها، وقد مثل للثلاثة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لعدم فِعْلٍ وفِعْلٍ في الكلام)، عبارة غيره لأن فعل مفقود وفعل  
مهمل في الأسماء أو نادر.

قوله: (وإلى هذا) الأولى وإلى ذلك بقريئة قوله: (بعد البيت وإنما  
جوزوا النقل في المهموز، وإن أدى إلى عدم النظير؛ لاستثقال الهمز.

ولجواز النقل شرط<sup>(٣)</sup> آخر وهو: أن يكون المنقول منه صحيحًا فلا  
ينقل من نحو غزو.

٨٩١ - في الوَقْفِ تَأْنِيثِ الْاسْمِ هَا جُعِلَ      إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ  
٨٩٢ - وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا      ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

قوله: (تاء تأنيث الاسم مخرج... إلخ)، سكت عما يخرج بتاء

(١) قال ابن الناظم (٥٧٥): وجزا أن يوقف عليه بنقل الحركة إلى ما قبله إن كان  
ساكنًا... أو كانت الحركة ضمة غير مسبوقه بكسرة.

(٢) قال ابن الناظم (٥٧٥): نحو: زَمَانٌ وَقَضِيبٌ، وَخَرْوُقٌ.

(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٨١٠/٢: ويجوز أن تُنقل الحركة إلى الساكن قبل  
الحرف، وشرطه: أن لا يكون حرف علة نحو: دار، وبين: ويوم، ولا مُدغم في  
الحرف الأخير نحو: العَلُّ، وأن لا يكون المنقول منه إلا حرفًا صحيحًا احترازًا من  
نحو: ظنبي، وغَزُو، وأن لا يؤدي النقل إلى عدم النظير في الأسماء إلا أن يكون  
مهموزًا فلا يُنقل في بُسْرِ مجرورًا فتقول: بُسِرَ، وأن لا تكون الحركة فتحة نحو:  
رأيت العِلْمَ.

وانظر: «شرح الأشموني» ١٢/٤، «شرح الشافية» للرضي ٣٢٢/٢، «شرح التصريح»  
٣٤٢/٢، «توضيح المقاصد» ١٣٣/٣.

التأنيث، وهو تاء غير التأنيث ولا تغير، وشذ قول<sup>(١)</sup> بعضهم «قعدنا على الفُراه».

قوله: (وما لم يكن بساكن) صح الموافق للنظم وإن لم يكن.

قوله: (ما قبل تائه متحرك أو ألف) ألحقت الألف بالمتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك.

قوله: (بتاء تصحيح المؤنث)، أي: بتاء جمع تصحيح المؤنث.

قوله: (ومثل هذه التاء)، أي: تاء تصحيح المؤنث (تاء هيهات وأولات)<sup>(٢)</sup> لا ينحصر مثلها فيهما بل مثلها أيضًا اللات، وما ألحق بجمع تصحيح المؤنث في إعرابه كأولات وأذرعات وفي نسخة: (واللات) بدل (ولات).

قوله<sup>(٣)</sup>: (كما وقف نافع وابن عامر وحمزة)، أي: وعاصم من السبعة.

بَحَذَفِ آخِرِ كَأَعِطِ مَنْ سَأَلَ	٨٩٣ - وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ
كَبِعِ مَجْرُومًا فِرَاعَ مَا رَعَوْا	٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ
أَلْفَهَا وَأُولَهَا نَهَا إِنْ تَقِفْ	٨٩٥ - وَمَا فِي الْاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حَذِفْ
بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتَضَاءَ مَ اقْتَضَى	٨٩٦ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا
حُرِّكَ تَحْرِيبُكَ بِنَاءِ لَزِمَا	٨٩٧ - وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا
أَدِينِمَ شَذَفِي الْمُدَامِ اسْتُخْسِنَا	٨٩٨ - وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيبِكَ بِنَا
لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَقَفْنَا مُنْتَظِمًا	٨٩٩ - وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١٣٥/٣، «شرح الأشموني» ١٣/٤.

(٢) في (ج): ولات.

(٣) قال ابن الناظم (٥٧٦): وغير جمع التصحيح... قد يُوقف عليه بالتاء من غير قلب كما وقف نافع وابن عامر وحمزة في نحو قوله تعالى: ﴿سَجَرَةُ الزُّؤُمِ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَمْرَاتٌ نُوحٍ﴾.

قوله: (وقفًا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل؛ إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزماً لا يختص بالوقف، وليس كذلك، بل المراد به البناء، وبه عبر ابن هشام<sup>(١)</sup>.

قوله: (وبعد ما) الاستفهامية المجرورة) متضمن لحذف ألفها الذي به الأصل وخرج بد(الاستفهامية) غيرها كالموصولة والشرطية نحو: (مررت بما مررت به)، و(بما تفرح أفرح)، فلا تحذف ألفها. وقيل<sup>(٢)</sup>: تحذف أيضًا.

وعلى الأول: فالفرق أن الاستفهامية مستقلة؛ فهي أولى بالتغيير؛ لأنه بالأواخر أولى بخلاف غيرها؛ إذ الموصولة مثلاً مع الصلة اسم واحد، والشرطية متعلقة بما بعدها وكذا البقية، وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف ألفها في غير الضرورة، ويشترط لجواز حذف ألف المجرورة أن لا تركب مع ذا.

قوله<sup>(٣)</sup>: (على حرف واحد)، أي: سواء أكان المحذوف مع الآخر ألفًا ك(يقي) من (وقى) أم العين ك(ره) من (رأى).

قوله: (أو حرفين أحدهما زائد)، نقله ابن هشام<sup>(٤)</sup> عن الناظم ثم قال: (وهو مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَنْ تَوَّ﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء).

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٩٢/٣: ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع: أحدها: الفعل المعلّ بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم... أو لأجل البناء نحو: اغزّة وأخشة وازية.

(٢) قال الأشموني في «شرح» ١٧/٤: واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية، نحو: مررت بما مررت به، وبما تفرح أفرح، وعجبت مما تضرب، فلا يحذف ألف شيء من ذلك، وزعم المبرّد أنّ حذف ألف ما الموصولة بثنت لغة، ونقله أبو زيد أيضًا، قال أبو الحسن في «الأوسط»: وزعم أبو زيد أن كثيرًا من العرب يقولون: سَلِّ عَمَّ شنت، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.

(٣) قال ابن الناظم (٥٧٦): وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل الذي بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد.

(٤) «أوضح المسالك» ٢٩٢/٣.



قوله: (كاسم (لا)، والمنادى المضموم والعدد المركب) أمثلة لما حركته عارضة، فلا تلحق بها؛ لأن حركاتها مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة، فإنها حدثت لأسباب وتنتفي بعدمها.

قوله: (الشبهه بالمضارع)، أي: في وقوعه حالاً وصفة وصله وخبراً وشرطاً، وما ذكره من أن هاء السكت لا تدخل الماضي هو أحد أقوال ثلاثة، وهو مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> والجمهور.

وثانيها: الجواز مطلقاً، واختاره ابن مالك<sup>(٢)</sup>.

وثالثها<sup>(٣)</sup>: تلحقه إذا لم يخف لبس نحو (قصده) دون ما إذا خيف لبس نحو (ضربه).

قوله: (وأما قول الراجز:

يا رب يوم لي لا أظلُّهُ أَرْمَضُ من تحت وأضحى من علِّه)<sup>(٤)</sup>

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ١٦/١: ولم يسكنوا آخر فَعَلْ لأن فيها بعض ما في المضارعة.

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١٩٩٧/٤ - ١٩٩٨:

ووصل ذي الهاءِ أجزُ بكلِّ ما حُرِّك تحريكَ بناءٍ لَزِمَا  
ما لم يكِ المبنيُّ فعلاً ماضياً وشدَّ قولُ مَنْ تَغْنَى شادياً  
يا رَبُّ يومٍ ليِّ لم أظلُّهُ أَرْمَضُ من تحت وأضحى من علِّه

(٣) قال المبرِّد في «الكامل» ٤٦٩/١: ولا يجوز أن تقول: ضربته، وأنت تريد ضربت، والهاء لبيان الحركة؛ لأن المفعول يقع في هذا الموضع، فيكون ليساً، وفي السِّيرافي النحوي (ص ٣٩٨): ومنع بعض أصحابنا جواز ذلك؛ لأنه يلتبس بالمفعول أو المصدر.

وانظر: «الارتشاف» ٨٢٢/٢، «شرح الشافعية» للرضي ٤٠٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٠/٤.

(٤) الرجز لأبي مروان في «شرح التصريح» ٣٤٦/٢.

ولأبي ثروان في «المقاصد النحوية» ٤٥٤/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٩٤/٣، «خزانة الأدب» ٣٩٧/٢، «الدرر» ٤٣٦/١، «شرح الأشموني» ١٩/٤، «شرح عمدة الحافظ» (٩٨١)، «شرح المفصل» ٨٧/٤.

فشاذ قاله أبو ثروان، وهو جواب عما هو وارد على قوله: (ولا ما كانت حركته عارضة).

و(أُظِّلَّهُ) مجهول، أي: أظللته فيه، لكن حذف الجار توسعاً و(أرْمَض) مجهول أيضاً<sup>(١)</sup> من رمضت<sup>(٢)</sup> قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي بها حرارة الشمس وأصل (تحت) و(أضحى) مجهول أيضاً من ضحيت<sup>(٣)</sup> للشمس بالكسر والفتح ضحا إذا برزت لها، والشاهد في (عله) حيث دخل عليها هاء السكت مع أن حركته عارضة، فإنه من باب قبل وبعد.

قوله: (في المدام)، أي: الدائم اللازم البناء نحو هو وهي؛ فيقال في الوقف عليها: هوه وهيه، ويستثنى منه الفعل الماضي فلا يلحقه الهاء، وإن دخل في التحريك (المدام) لشبهه بالمضارع، وقد قدمه الشارح وقدمت ما فيه؛ فقوله: (لا يشبه العارض) صفة كاشفة لقوله (لازماً).

وقول النظم: (في المدام استحسنا) مغن عما وجد في نسخة قبل قوله: (ووصلها... البيت) وهو:

ووصلُ ذي الهاء أجزُ بكل ما حُرِّكَ تحريكَ بناءٍ لَزِمًا  
قوله: (ومنه قول الراجز:

مِثْلَ الحَرِيْقِ وَأَفَقَّ القَصَبَا<sup>(٤)</sup>

(١) من (ج).

(٢) «لسان العرب» (رمض) ٣١٥/٥.

(٣) «لسان العرب» (ضحا) ٢٨/٨.

(٤) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (١٦٩)، «شرح شافية ابن الحاجب» ٣١٨/٢.

وله أو لابن صبح في «شرح التصريح» ٣٤٦/٢، «المقاصد النحوية» ٥٤٩/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٩٥/٣، «خزانة الأدب» ١٣٨/٦، «شرح الأشموني»

٢١/٤، «شرح المفصل» ٩٤/٣، ١٣٩، ٦٨/٩، ٨٢، «توضيح المقاصد» ١٤١/٣.

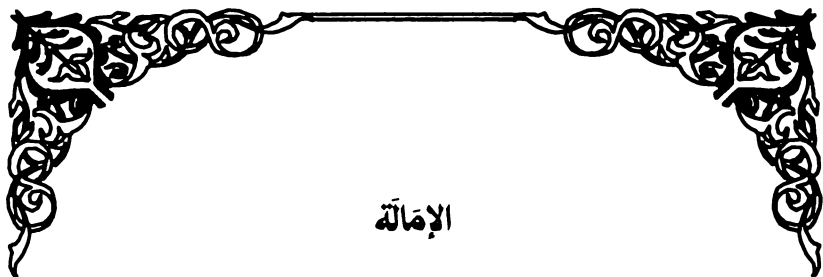
أوله:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا

والشاهد في (جدبا) و(القصبا) وأصلهما جدب وقصب، والجدب ضد الخصب.

قوله: (بحرف الإطلاق) صلة الوصل.

□ □ □ □ □ □



## الإمالة

٩٠٠ - الألفَ المبدلَ من يَ في طَرْفٍ      أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَلْيَا خَلْفَ  
٩٠١ - دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلِمَا      تَلِيهِ هَا التَّانِيثِ مَا أَلْهَا عَدِمَا

\* \* \*

## الإمالة

(الإمالة<sup>(١)</sup>): هي أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتح نحو الكسرة)،  
عبارة ابن هشام<sup>(٢)</sup> هي: «أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فإن كان  
بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كالفَتَى وإلا فالْمَمَالُ الفَتْحَةُ وحدها كنعمة  
بَسْحَر»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولها)، أي: وإمالة الألف.

قوله: (مع تطرفها لفظاً أو تقديراً) الأول كالهدى وهدى، والثاني كفتاة  
ونواة كما مثل بهما الشارح؛ إذ الهاء فيما ذكر غير معتد بها فالألف فيه  
متطرفة تقديراً.

(١) ينظر «التعريف في»، «الارتشاف» ٥١٨/٢، «شرح الأشموني» ٢٤/٤، «معجم الهوامع»  
٤١٤/٣، «توضيح المقاصد» ١٤٣/٣، «أسرار العربية» (٢٧٩).

(٢) «أوضح المسالك» ٢٩٧/٣.

(٣) في (ج): وسحر.

قوله: (والصائرة إلى الياء كالف المغزى وحبلَى)، أي: لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء، وسكت في هذا عما ألفه متطرفة تقديرًا، وقد يمثل له بدعاة؛ لأن ألفه صائرة إلى الياء في فعله الماضي المبني للمفعول.

قوله: (نحو قفَى وهوَيّ)، أي: فلا يمال ألف قفاي وهواي؛ لأن انقلابها ياء فيما ذكر شاذ.

قوله في النظم: (ما الها عدما) (ما) مبتدأ بحذف مضاف خبره (لما تليه) والتقدير: وحكم ما عدم الهاء في الإمالة ثابت لما تليه هاء التانيث.

٩٠٢ - وهكذا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَوُّلُ إِلَى فِلْتُ كَمَا ضِي خَفٌ وَدُنُ

قوله: (بدلاً من عين فعل)، احترز به كالنظم من الألف المبدلة من عين اسم، فلا تمال<sup>(١)</sup> إن أبدلت من واو كتاج وقاع، وإن صارت إلى الياء في جمعهما؛ لأن شرط الصائرة هي إليها أن تكون مفتوحة، فإن أبدلت من ياء ك(ناب) أميلت<sup>(٢)</sup> كما صرح به ابن<sup>(٣)</sup> الحاجب؛

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٢٧/٤ - ٢٨: أنهم قولهم: (بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تُمال مطلقًا، وفُضِّل صاحب «المفصل» بين ما هي عن ياء؛ نحو: ناب وعاب، بمعنى العَيْب، فيجوز، وبين ما هي عن واو نحو: باب وداء فلا يجوز، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شدُّ عن القياس إمالة عَاب.

وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينًا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه، وصرح ابن إياز في «شرح فصول ابن معطي» بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم: رَجُلٌ مَالٌ، أي: كثير المال، ونال، أي عظيم العطية، والأصل: مَوْلٌ وتَوَلَّى، وهما من الواوي كقولهم: أموال وتمول، والتَّوَال، وانكسار الواو؛ لأنهما صفتان مبيتان للمبالغة، والغالب في ذلك كسر العين.

تنظر هذه المسألة في «الكتاب» ١٢٨/٤، «شرح المفصل» ٦٣/٩، «الارتشاف» ٥٣١/٢ - ٥٣٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) قال ابن الحاجب في «شرح الشافية» ١٠/٣ - ١١: والمنقلبة عن مكسور نحو: خاف وعن ياء نحو: ناب والرُّحَى وسألَ ورَمَى، والصائرة ياءً مفتوحةً، نحو دَعَا وحُبَلَى، والغُلَى، بخلاف جَالٍ وحَالَ.

قوله: (وحركت الفاء بحركتها) اعترض بأن ذلك ظاهر في نحو خاف؛ لأن عينه مكسورة دون نحو بان، ودان؛ لأن عينه مفتوحة، وأجيب بأنه يقدر تحويله إلى مكسور العين ثم تحرك ألفاً بحركتها.

قوله: (بخلاف نحو حال) يحتمل أن يكون أصل (حال) جُول أو حَوْل؛ فعلى الأول يكون حلتة لبيان البنية، وعلى الثاني يكون لبيان بنات الياء من بنات الواو وكذلك بنت، والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن واو مكسورة كخاف أو عن ياء مكسورة تحويلاً كدان وطاب، فإن أصل ذلك (فَعَلَ) بالفتح، ثم حول إلى (فَعِلَ) بالكسر، ثم نقلت الحركة إلى الفاء وبعضهم يقول<sup>(٢)</sup>: «لما حُذفت العين حُرِّكت الفاء بحركة مجتلية للدلالة على أن العين ياء» قال: «لم يحول بحيث إنه لا يؤول إلى فِلْتُ كطال وقال لم تمل». وقول النظم: (أو مع هاء) كذا أطلق وتبعه ابنه، وقيده<sup>(٣)</sup> غيرهما (بذلك)، وبأن لا ينضم ما قبلها أيضاً<sup>(٤)</sup>، فلا إمالة في نحو [هذا جيها، وكذا أطلق قوله: (وفصل الهاء كلا فصل)، وتبعه ابنه وقيده غيرهما فلا إمالة في نحو<sup>(٥)</sup> يضربها، ولا في نحو هذا أكبرهما<sup>(٦)</sup> وقد يشير إليه تمثيل ابنه<sup>(٧)</sup> بنحو يريد أن يضربها وتمثيلهما معاً بدرهماك.

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٩٨/٣: (كون الألف مبدلة عن عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك: فُلْتُ، سواء كانت تلك الألف منقولة عن ياء نحو باع وكال وهاب، أم عن واو مكسورة كخاف وكاذ ومات، في لغة من قال: مِثْتُ بخلاف نحو: قَالَ وطال ومات في لغة الضمّ.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٢٧/٤.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١٤٧/٣.

(٤) في (ب): بأن لا يكون قبل الهاء ضمة.

(٥) من (ب).

(٦) في (ج): كبرهما.

(٧) انظر: «شرح ابن الناظم» (٥٧٩).

٩٠٣ - كَذَاكَ تَالِي الْبَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيْبَهَا أَيْزٍ  
 ٩٠٤ - كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرًا أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ  
 ٩٠٥ - كَسْرًا وَفَصْلٌ أَلْفًا كَلَّا فَضْلٌ يُعَدُّ قَدْزَهَمَاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

قوله: (من أسباب الإمالة: وقوع الألف قبل الباء)، قد ذكره ابن هشام أيضًا، ثم قال<sup>(١)</sup>: (وقد أهمله الناظم والأكثر). وزاد المرادي<sup>(٢)</sup> اشتراط اتصالها بها فيضر الفصل، لكن ينبغي اغتفار الفصل بالهاء نحو: تباهين، كما يقتضيه التعليل بخفائها.

قوله: (أو بحرفين أحدهما هاء) يصدق كالنظم بكونها ثانية كما مثلاً له، وبكونها أولى كأبهمان وهو السيل والحريق والجمل الموصول، وهذا هو الأوجه، وإن قيد في «التسهيل»<sup>(٣)</sup> بكونها ثانية.

قوله: (ومن أسباب الإمالة: تقدم الألف على كسرة... إلى آخره)، قيده ابن الحاجب بأن لا تكون الألف بدلاً عن (واو) كما مثل له الشارح<sup>(٤)</sup>، أو بدلاً عنها، لكن الكسرة على راء نحو: ربا، ومن دار، فإن فقد ذلك نحو: من عامة فلا إمالة.

وقوله: (تليها) ظاهره عدم الإمالة مع الفصل وإن كان بالهاء، وينبغي اغتفار الفصل بهاء كما يقتضيه تأخير النظم اغتفار الفصل بهاء عن تقدم الألف وتأخرها فيمال نحو: (مررت بمعاهد) بفتح الهاء، وكلامه كالنظم

(١) «أوضح المسالك» ٢٩٩/٣.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١٤٧/٣: فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون متصلة بهاء كقولك: سَيْال، وهو شجر له شوك، أو منفصلة بحرف نحو شَيْبَان أو بحرفين ثانيهما هاء، كقولك: جَبِيْبَهَا أَيْزٍ، فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

(٣) «التسهيل» (٣٢٥).

(٤) قال ابن الناظم (٥٧٩): نحو: عالم أو تأخرها عنها بحرف نحو: كِتَابٌ وَعِمَادٌ أَوْ بحرفين أولهما ساكن كشمال أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء نحو: يريد أن يضرِبَهَا، وهذِهِ دِزَهَمَاكَ.

شامل الكسرة التي أزيلت لزومًا، كما في جاد بالإدغام فتعال ألفه؛ نظرًا للأصل، لكن الأفصح المنع اعتدًا بالعارض اللازم.

وقوله: (وأحدهما) ما يأتي فيه ما مر فيمال نحو: مهانة بكسر الميم وفتح الهاء.

وقوله: (وهذه درهماك) لا يصلح مثالاً؛ لقوله: (أو كلاهما متحرك وأحدهما) فالوجه أن يزيد: أو بثلاثة أحرف؛ أحدها: هاء ساكن، والآخر: أن أحدهما هاء نحو: درهماك.

٩٠٦ - وَحَزَفُ الاستغلا يَكْفُ مَظْهَرًا  
٩٠٧ - إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ  
٩٠٨ - كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ  
٩٠٩ - وَكَفٌ مُسْتَفْعِلٌ وَرَا يَنْكُفُ  
٩١٠ - وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ  
من كَسِرِ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا  
أَوْ بَعْدَ حَزَفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلْ  
أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوِاعِ مِزْ  
بِكَسْرِ رَا كَقَارِمًا لَا أُجْفُو  
وَالْكَفُّ قَدْ يَوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

وقول النظم: (مر) فعل من الميرة<sup>(١)</sup> ومنه: ﴿وَتَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ .

قوله: (إذا كان سبب الإمالة كسرة ظاهرة أو ياء موجودة) احترز به عن الكسرة المقدره كما في باب: خاف مما ألفه منقلبة عن واو مكسورة، وعن الياء المقدره، كما في باب طاب مما ألفه منقلبة عن ياء، فإن حرف الاستعلاء لا يمنع الإمالة فيهما.

قوله: (وفارط) فيه إشارة إلى أن محل كون الراء المكسورة تمنع حرف الاستعلاء من منعه الإمالة - كما سيأتي - إذا كان قبل الألف، أما إذا كان بعدها كما هنا فلا تمنعه، وبه صرح في شرح (المرادي)<sup>(٢)(٣)</sup>.

قوله: (وكذا الراء المضمومة أو المفتوحة)، ظاهرة تقييدها بكونها

(١) «لسان العرب» (مير) ٢٣١/١٣، الميزة: الطعام يمتاره الإنسان.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٥٠/٣.

(٣) في (ب): الهادي.



متأخرة، وليس مراداً؛ إذ المتقدمة نحو: راحم كذلك، كما يقيدده النظم  
كغيره، وقضية كلامهما أنها تكف ولو انفصلت بحرف أو حرفين، وليس  
كذلك، فإنها لا تكف مع الفصل، كما صرح به ابن الحاجب<sup>(١)</sup>، فيقال:  
هذا كافر، وقوارير، ورسائل، ورباعي.

قوله: (أو ساكنا إثر كسر) اشتراط نفي السكون لا يختص بحرف  
الاستعلاء، بل يأتي في الراء غير المكسورة ليخرج نحو: مرأة، فيقال كما  
أفاده النظم، وكلامه كالنظم في حرف الاستعلاء صادق بما إذا فصل بحرفين  
كأسفجان مع أنه لا يمتنع، نعم إن كان أحدهما (هاء)<sup>(٢)</sup> كأصبهان فقد  
يقال: إنهما كالحرف الواحد لخفاء الهاء.

قوله: (وصمادح) بضم الصاد يقال: للأسد، وللخالص من كل شيء.  
قاله صاحب «القاموس».

قوله: (وضبارم)<sup>(٣)</sup> بالضم: الشديد الخلق من الأسد، قاله الجوهري.  
وفي التمثيل به نظر؛ لأن الراء المكسورة تمنع المانع المتقدم على الألف  
كما مر.

قوله<sup>(٤)</sup>: (مما بعد الألف منه راء مكسورة)، أي: بأن تكون متصلة  
بها، وإلا فلا تؤثر فلا يمال نحو: مقادر، ومن سرائرهم، وخرج ببعديتها  
ما لو كانت قبل فلا تؤثر أيضاً فلا يمال نحو: رقاب ولا رجراج.

---

(١) قال ابن الحاجب ٢٠/٣: وتقلب المكسورة بعدها المستصلية وغير المكسورة، فيُمال  
طَارِدٌ وغازمٌ وبن قَزَارِك، فإذا تباعدت فكالعدم في المنع والقَلْب عند الأكثر. فيُمال:  
هذا كافرٌ، ويُفتَحُ مررتُ بقادر.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) «الصحاح» (ضبرم) ٥/٢.

(٤) قال ابن الناظم (٥٨٠): ومنهم مَنْ لا يميله، كما لو كان المستعلي متحركاً بغير  
الكسر وبخلاف نحو: أبصارهم، ودار القرار مما بعد الألف منه راء مكسورة فإنه  
يُمال، ولا أثر لحرف الاستعلاء فيه.

قوله: (وإذا انفصل سبب الإمامة فلا أثر له بخلاف سبب المنع منها، فإنه قد يؤثر منفصلاً فيقال: أتى أحمد، بالإمالة، وأتى قاسم، بترك الإمامة)، تبع أباه في ذلك، قال ابن هشام: (وعليهما اعتراض من وجهين:

أحدهما: أنهما مثلاً بـ(أتى قاسم) مع اعترافهما بأن الياء المقدره لا يؤثر فيها المانع، وحرف الاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر. والمثال الجيد: كتاب قاسم.

والثاني: أن نصوص النحويين مخالفة لما ذكرا من الحكمين)، وأطال في بيانه؛ فقوله: والمثال الجيد: كتاب قاسم إنما يأتي على ما ذكره، أما على مقتضى النصوص فالمثال الجيد ما ذكره في آخر كلامه من نحو: (بمال قاسم)، (وأراد أن يعرفها) قَبِلْ) وعلى ما قاله. قاله المرادي<sup>(١)</sup>؛ (فإن قلت: لم أثر المانع منفصلاً، ولم يؤثر سبب الإمامة منفصلاً؟

قلت: لأن الفتح - أعني: ترك الإمامة - أصل فيصار إليه بأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا بسبب محقق). انتهى. فإن قلت: على قول المنصوص لم أثر المانع منفصلاً في نحو: بمال قاسم. وألغى (ها) و(نا)، ولم يؤثر في نحو: كتاب قاسم.

قلت: لأن الكسرة العارضة ضعيفة، والأصل في ألفات الضمائر عدم الإمامة، فأثر المانع بخلاف ذلك في نحو: (كتاب قاسم)، ولا فائدة في التمثيل بأتى أحمد. ولا يصلح مثلاً للحكم الأول، مع أنه لو لم يذكر أحمد أميل (أتى) أيضاً. والمثال الصحيح على ما ذكره نحو: (ألم يرى آدم) فلا يمال، وإن كان فيه ياء. لانفصالها تقديراً.

ويستثنى من قوله كالنظم: أنه لا يمال لسبب منفصل ألفا (هاء) (ونا) في<sup>(٢)</sup> نحو: (لم يضر بها)، و(أدرجها)، و(مر بنا)، و(نظر إلينا)، كما علما من كلامهما إلا أن يراد بالانفصال: الانفصال خطأ.

(١) «توضيح المقاصد» ١٥٢/٣.

(٢) ساقطة من (ج).

- ٩١١ - وَقَدْ أَمَالُوا لَتَنَاسِبَ بِلا  
 ٩١٢ - وَلَا تُجِئْ مَا لَمْ يَنْتَلِ تَمَكَّنَا  
 ٩١٣ - وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفِ  
 ٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّانِيثُ فِي
- دَاع سَوَاهَا كِمِمَادًا وَتَلَا  
 دُونَ سَمَاعَ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا  
 أَمِلَ كِلَيْلًا يَسْرِ مِثْلَ تَكْفِ الْكُلْفِ  
 وَتَفِ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

قوله: (كإمالة ثاني الألفين<sup>(١)</sup>) في نحو: (مغزانا، ورأيت عمادًا)، أي: وإمالة<sup>(٢)</sup> أول ألفي اليتامى والنصارى، وإمالة كل من الألفين لإمالة الأخرى ضعيفة، وإن كانت إمالة الأولى لإمالة الثانية أضعف.

قوله: (وكإمالة ألفي ﴿وَالضَّحَىٰ﴾ و﴿وَأَلَيْلَ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١، ٢] إلى آخره، صريح أو كالصريح في أن ألف ﴿سَجَىٰ﴾ أميلت<sup>(٣)</sup> للتناسب. وليس كذلك<sup>(٤)</sup>؛ لأن ألفه تصير ياء إذا بني للمفعول، فإمالتها لغير التناسب

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ١٢٣/٤: رأيت عمادًا، فأمالوا للإمالة، كما أمالوا للكسرة قال: وقالوا: يغزانا في قول من قال: عمادا فأمالهما جميعًا، وذا قياس).

انظر السيرافي النحوي (٣١٦)، «الأصول في النحو» ١٦٣/٣، «شرح الشافية» للرضي ١٣/٣.

(٢) قال ابن الجزري في «النشر» ٦٦/٢: وأما الألف بعد الصاد من النصارى ونصارى، وبعد السين من أسارى وكسالى وبعد التاء من اليتامى ویتامى وبعد الكاف من سكارى. فاختلف فيها عن الدوري عن الكسائي، فأمالها أبو عثمان الضرير عنه اتباعًا لإمالة ألف التأنيث وما قبلها من الألفاظ الخمسة، وفتحها الباقون عن الدوري.

(٣) قال ابن مالك في «الكافية الشافية» ١٩٧٥/٤: وإمالة ألفي: ﴿وَالضَّحَىٰ﴾ و﴿وَأَلَيْلَ إِذَا سَجَىٰ﴾.

ليشاكل التلغظ بهما التلغظ بما بعدهما. وانظر «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٤٢٢).

(٤) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٤٢١/٣: وعدّ قوم منهم صاحب «البدیع»، والبهايازي من أسباب الإمالة كثر الاستعمال.

قال المرادي في «توضیح المقاصد» ١٥٣/٣: فإن قلت: في تمثيله ب(تلا والضحى) نظر، فإن ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب؛ لأنها تتول إلى الياء إذا بني الفعل للمفعول. وإنما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالاته غير التناسب.

وانظر: «شرح الأشموني» ٣٥/٤، «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٤٢٢).

فكان ينبغي أن يقول كما قال غيره، وكإمالة ﴿وَالصَّحَىٰ﴾ (١)؛ لمناسبة ﴿سَجَىٰ﴾ وما بعدها.

وأجيب بأن القراءة (١) لم يميلوا الواوي، وإن صارت ألفه ياء، فإمالتها هنا للتناسب.

قوله: (ثم إن الإمالة لم تطرد فيما لم يتمكن إلا في ألفي (نا، وها) إنما أطردت في هذين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة (٢) استعمالهما.

قوله: (وقد جروا على القياس في ترك إمالة (إلا، وإما، وإلى، وعلى، ولدى)، أي: لعدم التمكن، ولعدم السبب (٣) في (إلا، وإما).

قوله: (من الإمالة المطردة إمالة كل فتحة وليها راء مكسورة) بقي من شروطها شرطان:

أحدهما (٤): أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو: من الغير.

الثاني: أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو: من الشرق. فإنه مانع من الإمالة نص عليهما سيويه (٥) كما ذكره المرادي (٦).

(١) «الإتحاف» (٤٤٠).

(٢) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٤٢٣/٣: لا يُمال من الأسماء إلا المتمكن، وأميل من غير المتمكن أي من المبني الأصلي ها ونا نحو: مرّ بها، ونظر إليها، ومرّ بنا، ونظر إلينا. وقال المرادي في «توضيح المقاصد» ٥٤/٣: فهذان تطرد إماتهما لكثرة استعمالهما. وانظر: «شرح الأشموني» ٣٦/٤، «الارتشاف» ٥٣٦/٢.

(٣) قال السيوطي في «معجم الهوامع» ٤٢٤/٣: ولا في إمّا لا؛ لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل؛ لأنّ المعنى: إن لم تفعل كذا فافعل كذا، ولو أفردت إمّا لما صحّت إمالة ألف لا، وحكى ابن جنّي عن قطرب إمالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالاسم.

(٤) انظر «الارتشاف» ٥٣٨/٢.

(٥) قال سيويه في «الكتاب» ١٤٤/٤: ومن قال: من غفرو ومن الثغر فأمال، لم يُعَلِّه من الشَّرْق؛ لأنّ بعد الراء حرفاً مستعلياً، فلا يكون ذا كما لم يكن: هذا مارق.

(٦) «توضيح المقاصد» ١٥٦/٣.

قوله: (ومن الإمالة المطردة أيضًا كل فتحة وليتها تاء منقلبة للوقف هاء)، أي: كنعمة ورحمة<sup>(١)</sup>.

قوله في النظم: (إذا ما كان غير ألف)، خرج<sup>(٢)</sup> به ما إذا كان ألفًا فلا تمال نحو: قناة، وحماة.



---

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ١٤٠/٤ - ١٤١: سمعت العرب يقولون: ضربت ضربة وأخذت أخذة، وشبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف.

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٥٣٣/٢: ولم يبين سيبويه بأي ألف شُبِّهَتْ، والظاهر أنها شبيحت بالألف التانيث، وكُلُّ هاء تانيثٍ فالإمالة جائزة في الفتحة التي تليها. ولا تُمال الألف قبلها نحو: الحَيَاة.

وانظر: «همع الهوامع» ٤٢٢/٣، «توضيح المقاصد» ١٥٧/٢، «شرح الأشموني» ٣٨/٤.

## التصريف

٩١٥ - حَزَفَ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَضْرِيْفِ حَرِي

\*\*\*

### التصريف

قوله: (هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى)، الأولى قول ابن هشام<sup>(١)</sup> تبعاً للناظم<sup>(٢)</sup> في «شرح كافيته» هو تغيير في بنية الكلمة؛ لغرض معنوي أو لفظي؛ فالأول: كالتغيير الذي قاله الشارح. والثاني: كتغيير قول وغزو إلى قال وغزا، والتصريف يطلق بمعنى العملي وبمعنى العلمي. وقد أشار الشارح إلى الأول هنا بقوله<sup>(٣)</sup>: (هو تغيير... إلى آخره، وإلى الثاني بعدُ بقوله<sup>(٤)</sup>: (فالتصريف إذن هو العلم... إلى آخره<sup>(٥)</sup>)، ومراد

(١) «أوضح المسالك» ٣/٣٠٢.

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٤/٢٠١٢: التصريف: تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها؛ لغرض لفظي أو معنوي.

(٣) قال ابن الناظم (٥٨٢): كتغيير المفرد إلى الثنية والجمع.

(٤) قال ابن الناظم (٥٨٢): فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

(٥) ورد هذا المعنى عند الجرجاني في «التعريفات» ٢٦/٢٧: فالتصريف تفعيلٌ من الصرف

= وهو أن تُصَرَّفَ الكلمة المفردة فتتولَّد منها ألفاظ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة.

الناظم بهذا الباب بيان محل التصريف، وعدم محله ومعرفة الزائد من الأصل لا بيان كيفية التغيير، وإلا لذكر فيه كثيراً مما مرّ ومما يأتي كأبنية أسماء الفاعلين والجمع والتصغير، والإدغام كما ذكرها ابن الحاجب<sup>(١)</sup> وغيره في علم التصريف.

قوله: (كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع)، الأنسب أن يقول: إلى المثنى والمجموع.

قوله: (ولهذا التغيير)، يعني: المتغير ليناسب قوله: (كالصحة)، أي: وهي قرار الحرف على وضعه.

وقوله: (والإعلال)، أي: وهو تغيير الحرف عن وضعه كقوم إلى قام.

قوله: (وشبه ذلك)، أي: كالإخفاء، والإظهار، والإدغام.

قوله: (والأفعال)، أي: المتصرفه؛ ليخرج الجامدة (كعسى، وليس) شبهها الحرف في الجمود.

٩١٦ - وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَضْرِيْفِ سَوَى مَا غَيْرًا

قوله: (لأنه)، أي: أقل ما بينى عليه ما ذكر.

قوله: (ولصلاحيته؛ لتكثير الصور...) إلى آخره، أي: لأنه لما قلت حروفه خف فكان أكثر دورًا فجعلوا أبنيته أكثر أبنية الأسماء والأفعال، فلذلك ارتقى في الأسماء إلى أحد عشر بناء، وفي الأفعال الماضية إلى ثلاثة كما سيأتي في كلامه، ولا كذلك الرباعي فيهما والخماسي في الأسماء.

قوله: (نحو: مُ اللهُ)، أي: عند من يجعله محذوفًا من (ايمن).

= وانظر «التعريف» في «كتاب سيبويه» ٢٤٢/٤، «المنصف» ٣/١، «المتع في التصريف» ٣١/١.

(١) «شرح الشافية» للرضي ٢٣٤/١.

٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمِ خُمْسٍ أَنْ تَجْرُدَا وَإِنْ يُرْزَدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

قوله: (لكونه أصلح منها)، أي: لكون ما فوق الثلاثة أصلح منها، لتكثير الصور.

قوله: (على قدر احتمال نقصانها زيادتها)، الضميران يعودان إلى الثلاثة لا إلى الخمسة، والمعنى: لتكون زيادتها على منتهى الأصول بقدر نقصانها عنه.

قوله: (إن لم يكن خماسي الأصول... إلى آخره)، أي: بأن كان ثلاثياً: كاحميرار، وأشهباب. أو رباعياً: كاحرنجام كما مثل به الشارح. والعندليب<sup>(١)</sup>: طائر يقال له: الهزار. والجمع: العنادل؛ لأنك ترده إلى الرباعي ثم تبني منه الجمع والتصغير، والعضرفوط<sup>(٢)</sup>: العظاءة الذُكْر، ذكر ذلك الجوهري.

(والدلعماظ)<sup>(٣)</sup> بكسر الدال واللام، وإسكان العين وبالمعجمة في آخره الشره الوَقَّاع في الناس. (والقبعثري): البعير المهزول، ذكر ذلك صاحب «القاموس»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أو نحوها)، أي: كزيادتي التثنية أو جمعي التصحيح أو النسب، ولكون هذه الزوائد غير معتد بها؛ لكونها مقدرة الانفصال. قال الناظم: فما سبْعًا عَدَا.

٩١٨ - وَعَظِيرٌ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَّ وَأَخْسِزٌ وَرُزْدٌ تَسْكِينٌ ثَانِيهِ تَعْمٌ

قوله: (كقولهم: دتل لدوية)، أي: ولقبيلة.

قوله: (ورثم: للستيه) لغة في الاست، وهو العجز، وقد يراد به حلقة

(١) «لسان العرب» (عندل) ٤٢٢/٩.

(٢) «الصحاح» (عضرفط) ٧٧٩/١.

(٣) «لسان العرب» (دلعماظ) ٣٨٩/٤.

(٤) «القاموس» ١١٣/٢.



الدبر. وأصله ستة بالتحريك. قاله الجوهري<sup>(١)</sup>. وعبارة المرادي<sup>(٢)</sup>: (والرئم: اسم جنس للاست).

٩١٩ - وَفَعَلَ أَهْمِلَ وَالْمَعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ  
٩٢٠ - وَافْتَحَ وَضُمَّ وَالْحَسِرُ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزَدَ نَحْوَ ضَمِنَ  
٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُرْزَدُ فِيهِ فَمَا سِوَا عَدَا

قوله: (فلذلك لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم... إلى آخره)، أي: لأن كثرة التصرف تستدعي خفة اللفظ، وكلما كان أقل حروفًا كان أخف.

قوله<sup>(٣)</sup>: (فأما الرباعي المجرد فله ثلاثة أبنية... إلى آخره)، بناه في الثاني على قول الكوفيين<sup>(٤)</sup>، وفي الثالث على قول البصريين من أنهما

(١) «الصحاح» (أست) ٥٦٧/١.

(٢) «توضيح المقاصد» ١٦٥/٣.

(٣) قال ابن الناظم (٥٨٤): فواحد لماضي المبني للفاعل نحو: دَحْرَجَ، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دُخِرَجَ، وواحد للأمر، نحو: دَخِرَجَ.

(٤) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢٠١٤/٤: وقد جرت عادة النحويين ألا يذكرها في أبنية الفعل المجزء فعل الأمر، ولا فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، مع أن مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل في نفسه اشْتَقَّ من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه، ومذهب سيبويه والمازني أن فعل ما لم يُسَمَّ فاعله أصل أيضًا، فكان ينبغي على هذا إذا عُدَّت صيغة الفعل المجرد من الزيادة أن يُذكر للرباعي ثلاث صيغ: صيغة الماضي المصوغ للفاعل ك(دَحْرَجَ) وصيغة له مصوغًا للمفعول ك(دُخِرَجَ)، وصيغة الأمر ك(دَخِرَجَ)، إلا أنهم استغنوا بالماضي للفاعل عن الآخرين؛ لجريانها على سُنَّةِ مطرودة، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر بأفعالها انتفاء الأصالة عنها.

وقد أجاب المرادي على قول ابن مالك في «توضيح المقاصد» ١٦٩/٣ قلت: أما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، وأما صيغة الأمر فذهب البصريون أنها أصل وأن قسمة الأفعال ثلاثية، ومذهب الكوفيين أن الأمر مقطوع من المضارع، فإذن تكون القسمة عندهم ثنائية.

وانظر: «الكتاب» ٢/١ - ١٩، و«المنصف» ٢٨/١.

أصلان، وهو قضية كلام والده، أما على قول من جعل الثاني فرعاً عن الأول والثالث فرعاً عن المضارع، فللرباعي بناء واحد.

٩٢٢ - لاسم مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَنَعْلٌ      وَفَعْلِيلٌ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ  
٩٢٣ - وَمَعَ فَعَلٍ فَعْلَلٌ وَإِنْ عَلَا      فَمَعَ فَعَلَلٌ حَوَى فَعْلَلِيلاً  
٩٢٤ - كَذَا فَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ وَمَا      غَايَرَ لِلزُّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

قوله: (كفطحل)، قيل: هو اسم لزمان خروج نوح من السفينة).

قال الجوهري<sup>(١)</sup>: الفطحل: زمن لم يخلق الناس فيه. قال الجرمي: سألت أبا عبيدة عنه؛ فقال: الأعراب تقول: زمن كانت الحجارة فيه رطبة). انتهى.

قوله: (ولعل سيبويه إنما أهمله؛ لأنه عنده مخفف من فعلل مفرع عليه)، هو ما صححه الناظم في «تسهيله»<sup>(٢)</sup>، واختاره ابن هشام<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وجرّشع... إلى آخره)، الجرّشع<sup>(٤)</sup> من الإبل: العظيم، ويقال: العظيم الصدر، المنتفخ الجنبين. (جخذب)<sup>(٥)</sup> نوع من الجراد، وهو الأخضر الطويل الرجلين. ذكر ذلك الجوهري.

قوله: (كجحمرش<sup>(٦)</sup> وهي: الأفعى العظيمة)، يقال أيضاً للعجوز الكبيرة، قاله الجوهري. قال: (والجنادل): الحجارة، وهو بفتح الجيم والنون وكسر الدال.

(١) «الصحاح» (فطحل) ٢/٢٤٨.

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣/٤٤٨: يضم أوله إن كان ماضيه رباعياً.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/٣٠٥: ويأتي في دُخْرَج - بالضم - الخلاف في فعل المفعول.

(٤) «الصحاح» (جرشع) ١/١٨٥.

(٥) «الصحاح» (جخذب) ١/١٧٣.

(٦) «الصحاح» (جحمرش) ١/١٧٢.

قوله: (هذا هو الغالب) احترز به عن قوله بعد<sup>(١)</sup>: (وقد يكون الخارج عن تلك الأوزان شاذًا) إلى قوله: (كسرخس<sup>(٢)</sup>)، وبلخش) وهما اسما بلدين من بلاد العجم. و(بلخش) ينسب إليها حجارة البلخش وهي ضرب من اليواقيت.

٩٢٥ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَضَلُّ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتِذِي

قوله: (الأصل فيما يفرق به بين الزائد والأصلي... إلى آخره)، أشار به بقرينة قوله بعد: (وقد يحكم... إلى آخره)، إلى جواب ما اعترض به على التعريفيين المذكورين في البيت بأن تعريف معرفة الأصل بما ذكر منتقض بالواو من (كوكب)، والنون من (قرنفل) فإنهما زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان، وبأن تعريف<sup>(٣)</sup> معرفة الزائد بما ذكر منتقض بالفاء من (وعد) والعين من (قال): واللام من (غزا) فإنها أصول مع سقوطها في يعد وقل ولم يغز، وأجيب<sup>(٤)</sup> عن ذلك أيضًا (بأن الأصل إذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط؛ ولذلك يقال: (الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقًا أو تقديرًا)، كما قدمه الشارح في الكلام على قوله: ومنتهى اسم خمس إن تجردا.

وقوله: (احتذى)، يقال: احتذى به، أي: اقتدى به.

٩٢٦ - بَضِئِنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بَلْفُظِهِ ائْتَفِي  
 ٩٢٧ - وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَضَلَّ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ  
 ٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِغْفَ أَضَلِ فَاَجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَضَلِ

(١) قال ابن الناظم (٥٨٧): وقد يكون الخارج عن تلك الأوزان شاذًا كقولهم في (الخُرْفُ) وهو: القطن الفاسد (خُرْفُ) حكاة ابن جنِّي، وقولهم في الزُّبَيْرِ: (زُبَيْر) أو أعجميًا ك: سَرْحَس، وبلخش.

(٢) «معجم البلدان» (سرخس).

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١٧٧/٣.

(٤) أجاب عن ذلك المرادي في «توضيح المقاصد» ١٧٧/٣.

قوله: (وإن كان الزائد مكرراً) أعم من أن يكون من حروف (سألتمونيها) أو من غيرها فهو مخصص لقوله: فإن كان من حروف (سألتمونيها) جيء في الميزان بمثله... إلى آخره).

والحاصل: أن الزائد يعبر عنه بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فبأصله وإلا المكرر، فيقابل بمثل ما يقابل به الأصل، ثم الزائد إن لم يكن من حروف (سألتمونيها) فهو تكرير كباء جلبب، وإلا فقد يكون تكريراً، وقد يكون غير تكرير بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير فيقابل بلفظه: كَسَمَنَّان. وهو ماء لبني ربيعة فوزنه (فَعْلَان) لا (فَعْلَال)؛ لأنه فعلاً نادر. قاله المرادي<sup>(١)</sup>، وقوله: - أعني: المرادي - فقد يكون... إلى آخره، يقتضي أن الزائد يكون غالباً مفرداً وهو كذلك كألف ضارب، وياء (صيرف)، وواو (جوهر).

قوله: (اغدودن) يقال: اغدودن الشعر إذا طال.

قوله: (والمعتبر في الشكل ما استحق قبل التغيير) قيد بالشكل؛ ليخرج التبيه على الأصول والزوائد وترتيبها، فإن المعتبر فيه ما بعد التغيير، حتى إذا كان التغيير<sup>(٢)</sup> بالقلب أو بالحذف قلب وحذف في الميزان أيضاً؛ فنقول في وزن: (أَدْر) (أَعْفَل)؛ لأن أصله أذَوْر، قدمت العين على الفاء. وفي وزن: (قَاضِر) (فَاع) وفي (عِدَّة) (عِلَّة) إلا إذا أريد بيان الأصل في ذلك فيقال: أصله كذا ثم أعل.

٩٢٩ - وَاخْتَمُّ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِنْمَسِمٍ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلْمَلِيمٍ

قوله: (كعقنقل)<sup>(٣)</sup> هو: الكثيب العظيم المتداخل الرمل، وربما سماوا مصارين الضب عقتقلا، قاله الجوهرى.

(١) «توضيح المقاصد» ١٨٠/٣ - ١٨١، «شرح الأشموني» ٥٨/٤.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٨١/٣، «شرح الأشموني» ٥٨/٤.

(٣) «الصحاح» (عقنقل) ١٤٢/٢.

قوله: (كقرقف)<sup>(١)</sup>، أي: خمر.

قوله: (وسندس)<sup>(٢)</sup> هو: بضم أوله ضرب من البرود بضم أوله أيضًا، أو ضرب من رقيق الديباج. قاله صاحب «القاموس».

قوله: (وهذا أولى من جعله ثنائيًا... إلى آخره)، أي: لأن الزائد أكثر فالحمل عليه أولى، وهذا مذهب الكوفيين مع أنه رد بأنهم قالوا في مصدره: فعلة ولو كان مضاعفًا في الأصل لجاؤ على التفعيل. وحاصل المذاهب<sup>(٣)</sup> ثلاثة:

أحدها: مذهب البصريين إلا الزجاج: أن حروف ذلك كلها أصول فوزن (لملم) (فعلل) سواء أصح إسقاط ثالته أم لا، ويجعلون ما صح إسقاط ثالته ثنائيًا مكرّرًا موافقًا في المعنى للثلاثي المضعف لا أنه فرع عنه، فلا يقولون: ككفكت. مأخوذ من (كف).

والثاني: مذهب الزجاج: أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من (لملم) زائدة.

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين، فأصل لملم عندهم (لمّم) وقد بينه الشارح.

قوله: (كفضقت... إلى آخره) القضيضة<sup>(٤)</sup> صوت كسر العظام. (وكفكفت) الرجل مثل كففته. (وكبكه)<sup>(٥)</sup>، أي: كبّه، قاله الجوهري.

(١) «لسان العرب» (قرفف) ١٢٩/١١.

(٢) «القاموس المحيط» ٢٢٢/٢.

(٣) انظر «توضيح المقاصد» ١٨٣/٣، «شرح الأشموني» ٥٩/٤.

(٤) «الصحاح» (فضقت) ٣١٦/٢.

(٥) «الصحاح» (كبب) ٣٦٩/٢.

٩٣٠ - فَالِيفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَضْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بِغَيْرِ مَيْنِ

قوله: (فهي بدل من أصل)، أي: إما ياء (كرحي)، أو واو كعصى.

قوله: (إلا في حرف أو شبهه)، أي: فإنها تكون أصلية أو مجهولة نحو: ما ومتى على ما مرَّ في كيفية تثنية المقصور.

٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوْ وَيُؤَوِّعَا

قوله<sup>(١)</sup>: (كحذرية): هي قطعة من الأرض غليظة، والجمع: الحذاري، قاله الجوهري.

قوله: (كعضرفوط، وعرقوه) تقدم بيانهما.

قوله: (إلا أنها لا تزداد أولاً)، قيل<sup>(٢)</sup>: لثقلها. وقيل: لأنها إن زادت مضمومة، أو مكسورة اطرد همزها أو مفتوحة فتتطرق إليها الهمزة؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول، فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه؛ لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس.

٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمَزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا

قوله: (وأفكل)، قال الجوهري: الأفكل<sup>(٣)</sup>: الرعدة، ولا يبنى منه فعل. يقال: أخذه أفكلٌ: إذا ارتعد من برد أو خوف، وهو منصرف، فإن جعلته علماً لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل.

قوله: (نحو: مَرَعِز) هو بكسر الميم وفتحها مع كسر العين، الزغب

(١) «الصحاح» ١/٢٤٥.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٣/١٨٥، «شرح الأشموني» ٤/٦٢.

(٣) مرَّ تخريجه.

الذي تحت شعر العنز. قاله صاحب «القاموس»<sup>(١)</sup> وغيره.

قوله: (ومرزوجوش)<sup>(٢)</sup> هو: المردقوش، وكلاهما فارسيان عربا، وهما اسمان لبقلة طيبة الريح.

قوله: (ألق... إلى آخره)، ألق<sup>(٣)</sup> مبني للمفعول، ومهدد<sup>(٤)</sup> من أسماء النساء، ذكرهما الجوهري.

٩٣٣ - كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ الْإِفِّ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظَهَا رَدْفٌ

قوله: (وبنا)<sup>(٥)</sup> في نسخة: (وبناء) والأولى أولى لتفيد أن مراد الناظم بالحرفين في قوله أكثر من حرفين، حرفان أصليان، فكأنه قال: أكثر من أصليين. فخرج ما لو كان قبل الألف أصلان فقط سواء أكان معهما حرف زائد أم لا. (وبنا)<sup>(٦)</sup> فيه قبل الألف أصلان فقط مع حرف زائد (وبناء) لا يفيد ذلك.

٩٣٤ - وَالتَّوْنُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُنْفِي

قوله: (النون كالهزمة في اطراد زيادتها متطرفة... إلى آخره)، أورد عليه مران فإن النون فيه أصل؛ لأن سيبويه نص على أنه من المرانة. قال الجوهري<sup>(٧)</sup>: يقال: مرن على الشيء يمرن، مروناً ومرانة، أي: تعوده واستمر عليه، والإيراد المذكور مردود بأن النون في مران لم يتقدمها أكثر من أصليين؛ لأن حرف التضعيف الزائد<sup>(٨)</sup>.

(١) «القاموس» ١٥٦٦.

(٢) «المُعْرَب» (٣٠٩).

(٣) «الصحاح» (ألق) ٤١/١.

(٤) «الصحاح» (هدد) ١١٠٢.

(٥) في (ج): (وابنا).

(٦) في (ج): (وابنا).

(٧) «الصحاح» (مرن) ٤٩١/٢.

(٨) في (ج): (زائد).

قوله: (ومهوان) هو: من أهانه، أي: استخف به، والاسم الهوان،  
والمهانة؛ يقال: رجل فيه مهانة، أي: ذل وضعف، قاله الجوهري<sup>(١)</sup>.

قوله: (كياء سميدع... إلى آخره)، السميدع<sup>(٢)</sup> بفتح السين: السيد  
الموطأ الأكناف. (والفدوكس)<sup>(٣)</sup>: العدد الكثير، واسم من أسماء الأسد،  
قاله الجوهري. فالفاء في قول المصنف - فاء فدوكس - لا معنى لها.

قوله: (نحو: ضربت الشيء) يقال<sup>(٤)</sup>: ضربه، أي: شقه، وعين  
مضروجة، أي: واسعة الشق. قاله الجوهري.

### ٩٣٥ - والتاء في التانيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة

قوله<sup>(٥)</sup>: (ولم تطرد زيادة السين... إلى آخره)، به يعلم أن قول  
ابن هشام<sup>(٦)</sup>: أن الناظم وابنه أهملوا زيادة السين سهواً، ولعل في قول  
النظم: نحو الاستفعال دون الافتعال. (أو نحوه إشارة إليها)<sup>(٧)</sup>.

وقوله: (وما اشتق منهما)، أي: من التفاعل والافتعال.

أما التفعيل فلا يشتق منه ما فيه تاء.

قوله: (كتعليم، وتسنيم... إلى آخره) هما مثالان للتفعيل. (وتدارك  
ومتدارك) مثالان للمشتق من التفاعل. (وتداركا) مثال للتفاعل (واقتر  
ومقتدر) مثالان للمشتق من الافتعال. (واقترًا) مثال للافتعال.

(١) «الصحاح» (هون) ٦٥٣/٢.

(٢) «الصحاح» (سمدع) ٦١٠/١.

(٣) «الصحاح» (فدكس) ٢٢٨/٣.

(٤) «الصحاح» (ضرح) ١٠/٢.

(٥) قال ابن الناظم (٥٩٠) (ولم تطرد زيادة السين في غير الاستفعال).

(٦) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٠٨/٣: وتزاد السين في الاستفعال، وأهملها  
الناظم وابنه.

(٧) ساقطة من (ج).



٩٣٦ - والهاء وَفَقًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَّهْ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُسْتَهْرَةِ

قوله: (والهاء وقفاً... إلى آخره)، قال ابن هشام<sup>(١)</sup>: (تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: لِمَهْ وَلَمْ تَرَّهْ وَلِلَّامِ بِ«ذَلِكَ»، و«تلك» مردود؛ لأن كلاً من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها وليست جزءاً من غيرها)، وأنت خبير بأن الأمر بعد تسليم أن كلامهم مختص بزيادة ما هو جزء من غيره هين مع أن الاعتراض على المثل ليس من شأن الفحل.

قوله: (أو الوقف) ليس المراد به مقابل الوصل بل البناء. وقد مثل له بـ(قَه) و(رَه).

٩٣٧ - وامنح زيادةً بلا قَيدٍ ثَبِتْ إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ حُجَّةً كَحَظَلْتْ

قوله: (قدموس) هو: بالضم كعصفور.

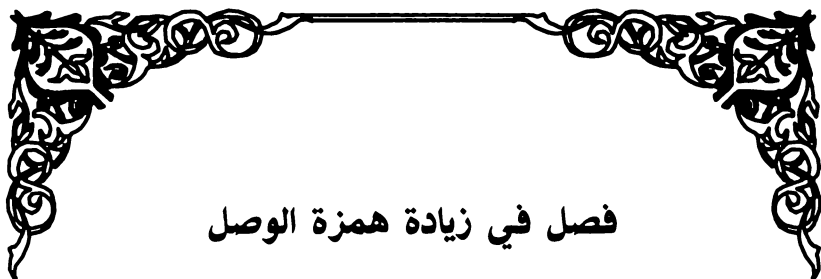
قوله: (وكنهبل)<sup>(٢)</sup> هو: بفتح الباء وضمها ضرب من الشجر وكذا التنضب<sup>(٣)</sup>.



(١) «أوضح المسالك» ٣/٣٠٨.

(٢) «لسان العرب» (نهبل) النهبل: الشجر. (٣٠٠٨٤٠).

(٣) «لسان العرب» (نضب) ١٧٢/١٤ (شجر يبت بالحجاز).



## فصل في زيادة همزة الوصل

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَاسْتَفْبِئُوا

\* \* \*

### فصل في زيادة همزة الوصل

قوله: (صدر بهمزة الوصل)، أي: بخلاف ما إذا وصل بما قبله فإنها تسقط، وإنما سميت<sup>(١)</sup> همزة وصل اتساعاً، وقيل: لاتصال ما قبلها بما بعدها، وقيل: لتوصل المتكلم بها إلى النطق بالسكن.

قوله: (استثبتوا أمر)، أي: فيفتح تاؤه، ويجوز كونه خبراً مبنياً للمفعول فتضم تاؤه.

٩٣٩ - وَهَوَّ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ ائْتَجَلَى  
٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضَ وَأَنْفَذَا

قوله: (بخلاف هب، وبع، ورد)، أي: ونحوها فلا يثبت فيها همزة الوصل؛ لأن ثاني مضارعها متحرك، ويستثنى<sup>(٢)</sup> من ذلك (خُذْ وَكُلْ وَمُرْ)،

(١) انظر: «شرح المكودي» ص ٣٣٢، «توضيح المقاصد» ١٩٩/٣، «شرح الأشموني» ٧٣/٤.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢٠٠/٣، «شرح ابن طولون» ٤٠٥/٢.

فإن ثاني مضارعها يسكن لفظًا، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

٩٤١ - وفي اسمِ ابْنِ ابْنِمِ سُمِعَ      وَائْتَيْنِ وَامْرِيٍّ وَتَأْنِيْبِ تَبِعَ  
٩٤٢ - وَائْمُنُ هَمْزُ أَلِ كَذَا وَبُدِّلَ      مَدًّا فِي الْاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلَ

قوله: (وهي اسم... إلى آخره)، اسم أصله: سمو بكسر أوله، وقيل: بضمه ثم حذف آخره وسكن أوله؛ لتأتي همزة الوصل وتصير عوضًا من اللام، وهو مشتق من السمو عند البصريين<sup>(١)</sup>، ومن الوسم عند الكوفيين<sup>(٢)</sup>. وأخرت فاؤه إلى ما بعد اللام. وجاءت تصاريفه على ذلك<sup>(٣)</sup>. (واست) أصله سته بفتح الفاء والعين. وفي لغتان أخريان سَهْ وَسَتْ. (وابن) أصله بَتَوَّ. ومثله (ابنم) فإنه «ابن» زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زُرْقَم. (واثنان) أصله ثُنَيَان؛ لأنه من ثنيت فحذفت لامه، وسكن أوله وجيء بهمزة الوصل. (وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شيء إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن مع (أل) نحو: «المرء» أَعْلُوهُ بالحذف لذلك ولكثرة الاستعمال.

قوله<sup>(٤)</sup>: (على اثنتي عشرة لغة)، أي: بجعل (أم) بكسر الهمزة فقط أو

(١) انظر «الإنصاف» ٦/١ وما بعدها، «توضيح المقاصد» ٢٠١/٣، «شرح الأشموني» ٧٥/٤، «شرح ابن طولون» ٤٠٧/٢، «حاشية الخضري» ٤٣٠/٢.

(٢) «شرح الشافية» للرضي ٢٥٨/٢، «توضيح المقاصد» ٢٠١/٣، «شرح الأشموني» ٧٥/٤، «شرح ابن طولون» ٤٠٧/٢، «حاشية الخضري» ٤٣٠/٢.

والمسألة بكاملها مبسطة في «الأمالي الشجرية» ٦٦/٢ - ٦٨، «الإنصاف» ٦/١ وما بعدها. «شرح المفصل» ٢٣/١.

(٣) «شرح الشافية» للرضي ٢٥٢/٢ - ٢٥٩، «توضيح المقاصد» ٢٠٢/٣، «شرح الأشموني» ٧٥/٤ - ٧٦، «شرح ابن طولون» ٤٠٧/٢ - ٤٠٨.

(٤) قال ابن الناظم (٥٩٣): وهي: أَيْمُنُ، وَأَيْمَنُ، وَأَيُّونُ، وَأَيُّمٌ وَأَيْمٌ وَأُمٌ وَمِيٌّ بضم الميم وفتحها وكسرهما ثابت النون ومحدوفها. وقد جمعها ابن مالك في بيتين في «شرح الكافية الشافية» ٤/.

هَمْزَ (أَيْمٌ) و(أَيْمَنُ) فافتح واكسرًا و(إِيْمٌ) قُلْ.  
أو قُلْ: (مٌ) أو (مُنٌ) بالثلث قد شُكِّلَا.

بفتحها فقط أما من جعلها بهما كالجاربردي<sup>(١)</sup> فجملة اللغات ثلاث عشرة.

قوله: ((ومن) بضم الميم وفتحها وكسرهما) الأولى أن يقول كما قال أبوه في «التسهيل»<sup>(٢)</sup>. (ومن مثلث الحرفين) (مُن، ومَن، ومِن)، وبه صرح الجوهري<sup>(٣)</sup> أيضًا فقال: وربما قالوا: من بضمهما وفتحهما وكسرهما.

قوله: (في الأعراف)، أي: الفتح في همزة أيمن أعراف، وإن كان كسرهما هو الأصل لكونها همزة وصل.

قوله: (بل الوجه أن تبدل ألفاً نحو: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وقد تسهل) خرج به كالنظم همزة الوصل الداخلة عليها همزة الاستفهام في غير (أل) فإنها تحذف فيه نحو: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣].

قوله: (كقول الشاعر:

أَلْحَقُّ إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ      أَوْ وَايَبْتُ حَبْلُ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ؟)<sup>(٤)</sup>

الشاهد في (ألحق) وهو مرفوع بالابتداء وخبره (أن قلبك طائر).

والعائد محذوف، أي: (طائر له)، أي: لأجل بُعْدِ دار الرباب وهي محبوبته، ويجوز<sup>(٥)</sup> كسرهما. وقيل: الحق منصوب بالظرفية أو الحالية وهو في محل الخبر، (وأن قلبك طائر) مبتدأ. (وانبت)، أي: انقطع (والحبل): المودة، وهي الوصلة التي كانت بينهما.

(١) انظر: «شرح الشافية» للجاربردي، (مجموعة الشافية) ١٦٤/١ - ١٦٥.

(٢) «شرح التسهيل» ٢٠١/٣.

(٣) «الصحاح» (من) ٥١٤/٢.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «الكتاب» ١٣٦/٣، «خزانة الأدب» ٢٧٧/١٠.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣، «شرح التسهيل» ٤٦٧/٣، «شرح الأشموني»

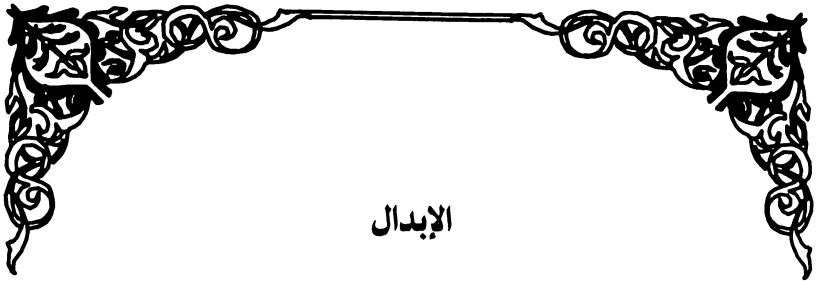
٧٨/٤، «شرح التصريح» ٣٦٦/٢، «توضيح المقاصد» ٢٠٥/٣.

(٥) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٠٥/٣: فإن قلت: لِمَ أبدلت أو سَهَلت، وكان

القياسُ أن تحذف كما حذفت المضمومة أو المكسورة؟ قلت: إنما ترك مقتضى

القياس في المفتوحة؛ لأن حذفها يُوقِع في القياس الالتباس بالخير؛ لاتحاد حركتها

وحركة همزة الاستفهام.



## الإبدال

٩٤٣ - أَخْرُفِ الْإِبْدَالَ هَدَأْتُ مُوْطِيَا      فَاِبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا  
٩٤٤ - أَخْرَأْ ائِرَ اِلْفِ زِيْدَ وَفِي      فَاعِلٌ مَا اَعْلٌ عَيْنًا ذَا اقْتَفِي

\* \* \*

## الإبدال

هو جعل حرف مكان آخر. والإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف بقلب أو حذف أو إسكان، ففي (قال): إبدال وإعلال وفي (قلت): إعلال بلا إبدال وفي (تراث) عكسه.

قوله: (الحروف التي تُبَدَّلُ من غيرها إبدالاً شائعاً تسعة)، أي: التي تبدل لغير الإدغام، أما التي تبدل للإدغام فلا تختص بالتسعة كـ(قال ربك). وقيد بالشائع؛ لأن الحروف التي تبدل من غيرها لا تنحصر في التسعة؛ فقد أوصلها في «التسهيل»<sup>(١)</sup> إلى اثنين وعشرين حرفاً، وقد تعرض الشارح<sup>(٢)</sup> لبعضها بعد قوله: (من أوطأت الرحل) هو بالحاء المهملة.

قوله: (أَصْيِلَان) هو تصغير أصلان أحد جموع أصيل كبعير وبعران،

(١) «التسهيل» (حروف الإبدال ٢٢).

(٢) انظر «شرح ابن الناظم» (٥٩٤).

وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب، قاله الجوهري<sup>(١)</sup>.

قوله: (وتسمح ابن هشام) في قوله: هو تصغير أصيل على غير قياس.

قوله: (الذِّيَال) هو طويل الذيل.

قوله: (كقول الراجز):

يا ربُّ إن كنتَ قبلتَ حَجَّتِجَ فلا يزالُ شاحِجٌ يأتِيكَ بِنَجٍ  
أَقَمَرُ نَهَاتٍ يُنَزِّي وَفَرَّتِجَ<sup>(٢)</sup>

الشاهد في (حَجَّتِجَ، ويج، وفرتج) إذ أصلهما حجتى، وبى، ووفرتي (والشاحج)<sup>(٣)</sup>: البغل. (وأقمر)، أي: أبيض صفة لـ(شاحج) وكذا (نَهَات)<sup>(٤)</sup>، أي: صياح ونهاق. (وينزى)<sup>(٥)</sup>، أي: يحرك. والجملة صفة له أيضًا، والوفرة<sup>(٦)</sup>: الشعْرُ إلى شحمة الأذن، قاله الجوهري. وروي بدل (يا رب) (لاهُمَّ)، أي: اللّهُم، وما ذكر في البيت شاهد للإبدال من الياء المخففة، وشاهده في المشددة قول الشاعر:

خالي عُويْفٌ وأبو عَليجٍ المُطِعمان اللحمَ بالعَشيح<sup>(٧)</sup>

(١) مر ذكره.

(٢) «الرجز» لرجل من اليمانيين في «الدرر» ٣٩١/١، «المقاصد النحوية» ٥٧٠/٤.

وبلا نسبة في «سر صناعة الإعراب» ١٧٧/١، «شرح شواهد الشافية» ٢١٥ - ٢١٦، «شرح الأشموني» ٨٣/٤، «شرح التصريح» ٣٦٧/٢، «شرح المفصل» ٧٥/٩، «المتع في التصريف» ٣٥٥/١.

(٣) «المعجم الوسيط» ٤٧٤/١.

(٤) «لسان العرب» (نَهت) ٣٠٠/١٤.

(٥) «لسان العرب» (نزا) ١٥/١٤.

(٦) «الصحاح» (وفر) ٧٠٣/٢.

(٧) «الرجز» بلا نسبة في «الكتاب» ١٨٢/٤، «أوضح المسالك» ٣، «سر صناعة الإعراب» ١٧٥/١، «شرح الأشموني» ٨٢/٤، «شرح التصريح» ٣٦٧/٢، «شرح شافية ابن الحاجب» ٢٨٧/٢، «شرح المفصل» ٧٤/٩، «المتع في التصريف» ٣٥٣/١.

قوله: (يعني: أن الهمزة تبدل من كل واو أو ياء... إلى آخره)، هو ما عليه حذاق التصريفيين<sup>(١)</sup>. وحاصله: أنها تبدل من واو أو ياء بواسطة إبدالهما ألفًا. وقال غيرهما: أنها تبدل منهما بلا واسطة كما هو ظاهر النظم. ولما اعتمد الشارح الأول أتى بكلمة «يعني»، ثم إنه لا يختص إبدالها بالواو والياء بل الألف كذلك، نحو: صحراء مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة أبدلت من ألف مجتلبة<sup>(٢)</sup> للتأنيث كاجتلاب ألف سكرى، لكن ألف سكرى لم تسبق بألف فسلمت. وألف صحراء سبقت بألف فحركت فراراً من التقاء الساكنين فانقلبت همزة.

قوله: (وهو الألف الزائدة) بيان للحاجز غير الحصين؛ لسكونها وزيادتها.

قوله: (ما يليانه) (لا)<sup>(٣)</sup> ما قبلهما.

قوله: (فظهرت الحركة التي كانت لها)، أي<sup>(٤)</sup>: للألف المنقلبة، أي: لأصلها وهو الواو أو الياء.

قوله<sup>(٥)</sup>: (ولو كانت الألف غير زائدة) شامل للأصلية وللمنقلبة عن أصل لكن التعليل بقوله: (لثلا يتوالى إعلالان) قاصر على الثانية، والشمول أولى. وهو ما أفهمه قوله قبل: (مفصولة بحاجز غير حصين وهو الألف الزائدة) إذ الألف هنا ليست زائدة، وخرج بقول النظم (أثر ألف) ما لو

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢١١/٣.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ب): الأولى.

(٤) قال الأنصاري في «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٤٩٢): قُلبت الواو والياء ألفًا إما لعدم الاعتداد بالألف الزائدة، فكان حرف العلة ولي الفتحة، أو لتنزيلها منزلة الفتحة؛ لزيادتها عليه وكونها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلة ألفًا كما يقبلونها بعد الفتحة فالتقى ألفان، فكروها حذف إحدىهما أو تحريك الأولى؛ لثلا يعود الممدود مقصورًا فخرّكوا الأخيرة لالتقاء الساكنين).

(٥) قال ابن الناظم (٥٩٦): ولو كانت الألف غير زائدة فلا إبدال...

كانت الواو أو الياء أثر غيرها كدعو، ورمي فلا تبدل منهما همزة، وإن أبدل منهما ألف.

قوله: (لثلا يتوالى إعلالان) فيه تغليب، وإلا فالأولى أن يقول: لثلا يتوالى إعلال وإبدال.

قوله: (فإن بنيت الكلمة على التانيث)، أي: بأن لم تبين على مذكر لم يكن لما قبلها حكم الطرف، أي: عند الأكثرين وضمير ما<sup>(١)</sup> قبلها عائد إلى الهاء.

قوله: (وقالوا: استقى رَقَاشٍ<sup>(٢)</sup> فإنها سَقَايَةٌ) روي سقاء بلا ياء وهاء، فلا شاهد فيه، لكن رواه الجوهري بهما. وقال: (أن المثل به يضرب للمحسن، أي: أحسنوا إليه لإحسانه).

قوله: (قلبوا عين اسم الفاعل... إلى آخره) جارٍ على ما تقدم عن الحذاق.

٩٤٥ - والمدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

قوله: (قسور) في نسخة: (قسورة) وهما الأسد، وخرج بقول النظم (ثالثًا) غيره كألف «عوار» بالتشديد فإنها لا تبدل في جمعه همزة، بل ياء، وألف «حائض» فإنها لا تبدل في جمعه همزة بل واوًا.

قوله: (نحو مصيبة ومصائب، ومنارة ومناثر) الأصل فيها مصابوب ومناور. وقد نطق بهذا الأصل فيهما، وشدَّ الهمز أيضًا في معائش<sup>(٣)</sup>.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) «جمهرة الأمثال» مجمع الأمثال.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٠.

قال الماذني في «المصنف» شرح التصريف ٣٠٧/١: فأما مَنْ قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ، فلا يُلْتَفَتُ إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم. ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا. وانظر: «الأصول في النحو» ٢٨٧/٣، «الخصائص» ١٤٤/٣، «السبعة» ص ٢٧٨.



٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِي لَيْتَيْنِ اِكْتَفَا مَدْ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا

قوله: (اكتفاهما)، أي: أحاطا بهما.

قوله في النظم: (كجمع) هو بالتنوين خبر مبتدأ محذوف. (ونيفا) مفعوله، وفاعله محذوف، والتقدير: كجمعهم نيفا.

قوله: (وعيل، وعيائل) عيل واحد العيال وجمع العيال: عيائل. قاله صاحب «القاموس» وغيره<sup>(١)</sup> وبعضهم<sup>(٢)</sup>: جعل العيال والعيائل جمعين لعيل.

قوله: (كقول الراجز:

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ<sup>(٣)</sup>

الضمير في (كحل) راجع إلى الدهر.

والشاهد في (العواور) فإن أصله العواوير، فلذلك صحت الواو بعدها عن الطرف، ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله؛ لأن حذف الياء عارض.

قوله: (لأنه جمع عَوَارٍ) بضم العين وتشديد الواو، يقال للقضاء في العين. وللخطاف وللجبان. قاله الجوهري<sup>(٤)</sup>. قال: (والعائر، يقال للقضاء وللرمد). (كما ذكره الشارح)<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر أن عوار للرمد. ورأيت بعضهم قال: عواوير جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو: الرمد الشديد، وقيل:

(١) «الصحاح» (عيل) ١٨١/٢.

(٢) قال ابن منظور في «لسان العرب» ٥٠٢/٩: وواحد العيال عَيْلٌ ويجمع عيائل.

(٣) الرجز للعجاج في «الخصائص» ٣٢٦/٣ وليس في «ديوانه».

(٤) لجنبدل بن المنثى الطهوي في «شرح أبيات سيبويه» ٤٢٩/٢، «شرح التصريح» ٣٦٩/٢، «شرح شواهد الشافية» (٣٧٤)، «المقاصد النحوية» ٥٧١/٤.

وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٧٠/٤، «الإنصاف» ٧٨٥/٢، «أوضح المسالك» ٣/٣،

«الخصائص» ١١٥/١، «سرُّ صناعة الإعراب» ٧٧١/٢، «شرح الأشموني» ٩١/٤،

«المتع في التصريف» ٣٢٩/١، «الصحاح» (عور) ١٧٥/٢.

(٥) ساقطة من (ب)، (ج).

هو كالقذى. وذكر تخفيف الواو سهو، لأن ألفه حينئذٍ ثالثة زائدة فجمعه عواثر<sup>(١)</sup> بالهمز لا عواوير.

٩٤٧ - وافتح وزدْ الهَمْزَ يَا فِيمَا أَعْلَ لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةِ جُمِلَ  
٩٤٨ - وَاوَا وَهَمْزًا أَوَّلَ السَّوَابِينِ رُذْ فِي بَدءِ غَيْرِ شِبْنِهِ وَفِي الْأَسْدِ

قوله: (حروف العلة الألف، والواو، والياء، والهمزة).

جرى في جعل الهمزة من حروف العلة على أحد أقوال ثلاثة<sup>(٢)</sup> وإليه ذهب الفارسي. وثانيها: أنها حرف صحة. وثالثها: إنها شبيهة بحرف العلة.

قوله: (أصله قضائي) هو أصل ثان إذ أصله الأول: قضايي بيائين، الأولى ياء فعيلة، والثانية لام قضية، ثم أبدلت الأولى همزة كما دل عليه قوله بإبدال مدة الواحد همزة ثم يكمل العمل فيه فيصير قضايا بعد أربعة أعمال.

قوله: (كما جاز التخفيف به فيما قبل آخره صحيح)، أي: نحو عذارى ومدارى في العذاري والمداري: جمع مدرى<sup>(٣)</sup> بالمهملة<sup>(٤)</sup>؛ شيء يشبه المسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء.

قوله: (أصله: خطائى) بهمزتين مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup> أن أصله خطايى هي بياء (مكسورة في ياء)<sup>(٦)</sup> خطيئة. وهمزة بعدها هي لام الكلمة، ثم أبدلت الياء همزة فصارت<sup>(٧)</sup> خطائئا بهمزتين، وإليه يرد كلام الشارح بأن يقال: أصله خطائى، (بهمزتين)<sup>(٨)</sup> الأولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام

(١) في (ج): (عواوير).

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢١٨/٣، «شرح الأشموني» ٩٤/٤.

(٣) «لسان العرب» (مدر) ٥٣/١٣ - قطع الطين اليابس.

(٤) من (ج).

(٥) «توضيح المقاصد» ٢١٧/٣، «شرح الأشموني» ٩٣/٤.

(٦) سقط من (ب)، (ج).

(٧) في (ج): (فصار).

(٨) من (ج).

الكلمة، ويكمل العمل فيه بأن يقال: ثم أبدلت الثانية ياء ثم كُسرت الهمزة الأولى فتحة ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياء فتصير خطايا بعد خمسة أعمال ترك الشارح منها الثالث والتصريح بالأول.

قوله: (أصله هراو فحفف)، أي: بأن أبدلت الواو ياء؛ لتطرفها بعد كسرة، ثم فتحت الهمزة، ويكمل العمل فيه فيصير: هراوى بعد خمسة أعمال.

قوله: (ندر إجراء المعتل مجرى التصحيح في قوله:

فما بَرِحَتْ أَدْمَانَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتَنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا<sup>(١)</sup>)

تقدم بيانه في البدل. والشاهد فيه هنا في (المنائيا) حيث أجرى المعتل مجرى الصحيح فأثبت الهمزة للضرورة.

قوله: (كوفي) مثال لما إذا كانت الثانية بدلاً من ألف فاعل، وسيأتي بيانه.

قوله: (وَأْتَمُّ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ... إِلَى آخِرِهِ)، أي: من حيث إنها لم تف بالغرض إذ من جملة ما تقتضيه أن الواو الثانية لو كانت مدة زائدة؛ وليست بدلاً من ألف فاعل، كما لو بنيت من الوعد مثل كوكب ثم بنيته للمفعول فقلت: ووعد أو مدة كانت هذه مبدلة من أصل كما مثل له الشارح وجب الإبدال، وليس كذلك كما يأتي في كلامه.

وقد يؤخذ ذلك من كلام النظم بحمل (شبهه ووفي الأشد) على ما كانت الثانية فيه غير أصلية بأن كانت زائدة أو مبدلة من أصل.

---

(١) البيت لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في «المقاصد النحوية» ١٨٨/٤، ولبعض الصحابة في «شرح عمدة الحفاظ» (٥٨٨).

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٩٣/٤، «المقاصد النحوية» ١٨٨/٤.

قوله<sup>(١)</sup>: (أثنى الأول)، أي: إلا لجا كما يعرف مما ذكره عقبه.

٩٤٩ - وَمَدَا ابْدَلُ ثَانِيهِ الهمزَيْنِ مِنْ  
كَلِمَةٍ اِنْ يَسْكُنْ كَاثِرٌ وَاثِمِنِ  
٩٥٠ - اِنْ يَفْتَحْ اَثْرَ صَمٍّ اَوْ فِتْحَ قَلْبِ  
وَاوَا وَيَاةٍ اِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبِ  
٩٥١ - ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضْمُ  
وَاوَا اَصِرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا اَتَمَّ  
٩٥٢ - فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَاوُومُ  
وَنَحْوَهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ اَمَّ

قوله: (لأنها حرف مهتوت) من الهت<sup>(٢)</sup> وهو: العصر أو الكسر  
تشبيهاً لما يعرض لها من التغييرات بالكسر.

قوله: (وتقول في مثل سَفَرَجَلٍ مِنْ قَرَأَ قَرَأَيًا)، هذا يؤخذ من قول  
النظم (فذاك ياء مطلقاً)، أي<sup>(٣)</sup>: وإن لم يكن متمماً للفظ حقيقة يجعل المتم  
له مستعملاً في حقيقته ومجازه.

قوله: (أَيْنُ أصله (أَيْنِ)) بهمزتين أصله (أَيْنُ) نقلت<sup>(٤)</sup> حركة النون  
الأولى إلى الهمزة الثانية لإرادة الإدغام فصار (أَيْن) بهمزتين كما قال.

قوله: (سواء كان ما قبلها ساكناً)، لك أن تقول: هذا لا يدخل في  
هذا النوع الذي هو أحد نوعي ما كانت الهمزة فيه متحركة بعد متحركة.

قوله: (وإن كان مضموماً كسر)، أي: وإن كان مكسوراً بقي بحاله  
كما مثل له بمثال<sup>(٥)</sup>: زبرج من (قرأ).

(١) قال ابن الناظم (٥٩٨): مقال الثاني: الوؤلى مخفف (الوؤلى)، أثنى (الأوؤل) (أفعل)  
تفضيل من (وأل) إذا لجا.

(٢) «لسان العرب» (هتت) ٢٤/١٥.

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٢١/٣: فإذا بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت:  
قَرَأِيًا وأصله: قَرَأًا بثلاث همزات، فأبدلت الثانية ياء؛ لأنها موضع اللام وصحت  
الأولى والثالثة.

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٢٥/٣، «شرح الأشموني» ١٠١/٤؛ «معجم الهوامع»  
٤٦٩/٣.

(٥) قال ابن الناظم (٦٠١): وإن كان مضموماً كسر، فتقول في مثال: (جَعْفَرٌ وَزُبْرَجٌ  
دُبْرُثْنٌ) من قرأ: (القُرْأُ، والقُرْزُ، والقُرْوُ).

٩٥٣ - وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا      أَوْ يَاءٌ تَضْفِيرٍ بَوَاوٍ ذَا أَفْعَلَا  
٩٥٤ - فِي آخِرِ أَوْ قَبْلَ تَا التَّانِيثِ أَوْ      زِيَادَتِي فَعْلَانٌ ذَا أَيضًا رَأَوَا

قوله: (وتناسب اللفظ) أي: لفظ الياء للكسرة قبلها.

قوله: (إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحوض، وحياض، وسوط، وسياط)، أي: لأن الألف قريبة من الياء فتعاضدت هي والكسرة مع عدم صحة الواو في الفعل على قلبها ياء.

قوله: (وفقد المانع من الإعلال)، أي: من كونهما في كلمتين، وكون السابق غير متأصل ذاتًا أو سكونًا<sup>(١)</sup>.

قوله: (لأنه من الشجو)، أي: وهو الهم والحزن.

قوله: (لأن تاء التانيث في حكم الانفصال وكذا الألف والنون في فعلان)، أي: إذا كان كل من التاء والألف والنون عارضًا؛ ليكون غير محصن من التطرف، فلا ينافي ما يأتي من أنه محصن منه في مثال مقدرة، وسبعان من رمي؛ لأنه ثم لازم.

قوله: (ظريان) هو كما مر دويبة كالهرة منتنة الريح، تزعم (الأعراب)<sup>(٢)</sup> إنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب.

٩٥٥ - فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ      مِنْهُ صَحِيحٌ عَالِبًا نَحْوُ الْجَوْلِ

قوله: (في مصدر المعتل عينًا)، الأولى أن يقول: المعلن؛ لأن ما احترز عنه به من نحو: (لِوَادٍ) معتل إذ كل ما فيه حرف علة معتل، وإن لم

(١) قال الأشموني ١٠٣/٤: لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة، ولا بما سبقها ياء التصغير.

(٢) في (ب): العرب.

يعل، وخرج بالمصدر نحو: سواك، و(سِوَار). واختص ذلك بالمصدر؛ لأن المصدر محمول على فعله فلما دخله الإعلال قوي موجه.

قوله: (قبل حرف يشبه الياء)، أي: وهو الألف فتشبهها في خفتها وكونها حرف علة.

قوله: (من قولهم: نار نوازًا)، بمعنى: نفر<sup>(١)</sup>. قال ابن هشام<sup>(٢)</sup> كغيره ولم يسمع غيره.

قوله<sup>(٣)</sup>: (بنحو لاوذ لُوَاذًا)، قال الجوهري<sup>(٤)</sup>: (لاذ به لُوَاذا، وليَاذًا. أي: لجا إليه وعاذ به، يقال: لاوذ القوم ملاوذة ولُوَاذا، أي: لاذ بعضهم ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْتَلْلُونَ مِنْكُمْ لُوَاذًا﴾ [النور: ٦٣]<sup>(٥)</sup>، ولو كان من لاذ لقال: لِيَاذًا. انتهى.

قوله: (لأن العمل حينئذ مع التصريح يكون أقل)، أي: فيخف النطق بالواو بعد الكسرة فلم تعل.

٩٥٦ - وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَأَخْكُمْ بَدَأَ الْإِعْلَالَ فِيهِ حَيْثُ عَن

قوله: (وجمع ذي عين)، يفهم أن المفرد لا يعل نحو: خوان إلا المصدر، فقد تقدم ذكره. وزاد في «التسهيل» لوجوب الإعلال في ذلك شرطاً آخر وهو صحة اللام احترازاً من نحو: (جواً) في جمع (جو) و(رِوَاءُ)

(١) «لسان العرب» (نور) ٣٢٤/١٤.

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٢٧/٣: وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قوله: نارت الظبية نِوَازًا، بمعنى نَفَرَتْ، ولم يُسمع له نظير.

(٣) قال ابن الناظم (٦٠٣): فلو صحت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف نحو: (لاوذ لُوَاذًا).

(٤) «الصحاح» (لوذ) ٥٧٠/٢.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢/٢٦٢، «المنصف» ١٩٤ - ١٩٥، «شرح المفصل» ٢٣/١٠.

في جمع (رِيَّان) فإنه يصحح<sup>(١)</sup>؛ لثلا يجتمع إعلالان إعلال العين ياء واللام همزة.

قوله: (أعل أو سكن) خرج به نحو: طويل وطوال، فإن الواو لم تعلق فيه ولم تسكن، وندر قوله:

تبين لي أن القمَاءَ ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها

وأما<sup>(٢)</sup> (جواد، وجياد) فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيد. قاله المرادي<sup>(٣)</sup>.

قوله<sup>(٤)</sup>: (ميتًا)، انفرد بالتقييد به، وقضيته إخراج الساكن الذي قبل حركة تجانس، والحامل له على ذلك وعلى شرطه قبل - كغيره - وقوع الألف بعد الواو؛ حصره الإعلال في فعال وهو لا ينحصر فيه كجريانه في فعلان (كَيِّنَجَان) جمع تاج، (وَجِيَّان) جمع حوت.

٩٥٧ - وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجِهَانٍ وَالْإِغْلَالُ أَوْلَى كَالْحَجِيلِ

قوله: (وهو فعال)، أي: نحو: ديار، وثياب كما قدمه، وتقدم بيان

---

(١) انظر: «سر صناعة الإعراب» ٧٢٤/٢، «شرح المفصل» ٨٨/١٠، «المتع في التصريف» ٤٩٦/٢.

البيت لأنيف بن زيان النبهاني في «أوضح المسالك» ٣٢٨/٣، «المقاصد النحوية» ٥٨٨/٤.

وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٠٥/٤، «توضيح المقاصد» ٢٩٩/٣، «شرح المفصل» ٨٨/٥، «المتع في التصريف» ٤٩٩/٢.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢٩٩/٣.

(٣) قال ابن الناظم (٦٠٣): ولكن قلبت الواو في الجمع ياء لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها مع كونها في الواحد إما (معتلة): ك(دار) أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكنًا مَيَّنَا ك(ثوب).

(٤) قال ابن الناظم (٦٠٣): لأنه لما عدمت الألف قلَّ عمل اللسان فخفَّ النطق بالواو بعد الكسرة ففتحت ولم يجز اعتلالها إلا فيما شدُّ من قول بعضهم (ثِيْرَة) لأنه انضمَّ إلى عدم الألف تحصين الواو، يبعدها عن الطرف بسبب تاء التانيث.

بطلان الحصر فيه.

قوله: (نحو: عود) هو بفتح أوله للمس من الإبل.

قوله<sup>(١)</sup>: (ثيرة)، أي: والقياس: ثورة، كعود وعودة. وإنما قالوا<sup>(٢)</sup> ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وثور<sup>(٣)</sup> القطعة من الأقط حيث جمعه على ثورة، وذهب ابن السراج<sup>(٤)</sup> والمبرد<sup>(٥)</sup> إلى أن (ثيرة) مقصور من فعالة، وأصله: ثيارة كحجارة، فقلبت الواو ياء؛ لأجل الألف فلما قصره بقيت الياء منبهة على الأصل<sup>(٦)</sup>.

قوله: (لأنه انضم إلى عدم الألف تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب تاء التانيث)، تعليل لشذوذ ما ذكر.

٩٥٨ - وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ كَأَلْمُطَيَّانٍ يُرْضِيَانِ وَوَجِبَ  
٩٥٩ - إِنْ دَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَوَا كَمَوْقِنٍ بَدَأَ لَهَا اعْتَرِفَ

قوله: (تبدل الواو ياء إن تطرفت)، لا يمنع من تطرفها هاء التانيث، ولا الألف والنون نحو: معطاة، ومعطيان كما علما من كلام الناظم.  
قوله<sup>(٧)</sup>: (مفردة) احتراز عن المضعفة كحيض، وقد ذكره بعد.

(١) (٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢٧٨/١: وقال المبرد وابن السراج: ثيرة مقصور من ثيارة وعن المبرد أيضا قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وبين ثور القطعة من الأقط فقالوا في ذلك: ثيرة وفي هذا ثورة، وقيل: جمعه على فعلة، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها، ثم حُرِّكت وبقيت الياء. وقيل: قالت العرب: ثيرة وثيران، فقلبوا الواو فيها. فأجروا الجمع كله على الياء، فقالوا: ثيرة.

(٣) «لسان العرب» (أقط) ١٦٨/١.

(٤) «الأصول في النحو» ٣١٠/٣ - ٣١١.

(٥) «المقتضب» ٢٦٨/١. وانظر رأي المبرد في: «الخصائص» ١١٢/١ - ١١٣.

(٦) قال الأنصاري في «المناهج الكافية» (٤٧٧): وَحُصَّ الْأَوَّلُ بِالْإِعْلَالِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَلِقَوْلِهِمْ فِيهِ ثِيرَانٌ، فَقَلَبُوا عَيْنَهُ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ فَحْجَلٍ عَلَيْهِ ثِيرَةٌ. وَلَيْسَ لِثَوْرَةٍ جَمْعٌ ثَوْرٌ مِنَ الْأَقْطِ مَا يُحْمَلُ هُوَ عَلَيْهِ.

(٧) قال ابن الناظم (٦٠٤): يعني: أنه يجب إبدال الياء واوا إن كانت ساكنة مفردة.



قوله: (عيبة) هو بزنة همزة، يقال: رجل عيبة وعياب وعبابة كثير العيب للناس، قاله في «القاموس»<sup>(١)</sup>.

قوله: (هيام) وهو بالضم، يقال: لأشد العطش، ولنحو الجنون من العشق، وكداء يأخذ الإبل، فتهيم في الأرض لا ترعى، يقال: ناقة هيماء. قاله الجوهري<sup>(٢)</sup>.

٩٦٠ - وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعِ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهِيمًا

قوله: (المفردة) احتزاز من المضغفة كـ(حيض).

قوله: (نحو: هيماء)، الأنسب بكلام الناظم نحو: أهيم، وإن كان كل منهما يجمع على (هيم).

٩٦١ - وَوَاوَا أَثَرَ الضَّمِّ رُدُّ الْيَاءِ مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا  
٩٦٢ - كَتَاءِ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُوعَانَ صَيَّرَهُ

قوله: (فلو كانت التاء عارضة)، أي: بأن تقدر بتاء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء لها.

٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَضَفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

قوله: (جاز تبديل الضمة كسرة... إلى آخره) موافق لكلام النظم، وقد اعترضه المرادي<sup>(٣)</sup> وغيره بما حاصله أن إبدال الضمة كسرة؛ لتسلم الياء في ما قاله واجب نحو: مشية حيكى إذا كانت المشية بتحريك المنكبين، وقسمة ضيزى، أي: جائرة، وما ذكره الشارح في أنثى الأكيس والأضيق يجب فيه إبدال الياء واوًا؛ لأنها من صفات جارية مجرى الأسماء فيقال: الكؤسى، والضؤقى فقط.

(١) «القاموس» (عيب) ١٠٩/١ رَجُلٌ عَيْبَةٌ كَهَمَزَةٍ وَعِيَابٌ وَعِيَابَةٌ كَثِيرُ الْعَيْبِ لِلنَّاسِ.

(٢) «الصحاح» (هيم) ٦٥٧/٢.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٣٥/٣.

## فصل: من لام فَعْلَى

٩٦٤ - مِنْ لَامٍ فَعْلَى اسْمًا آتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ كَتَفَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ  
٩٦٥ - بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فَعْلَى وَضَفًا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

\*\*\*

### فصل: من لام فعلى

حاصل ما قاله فيه: أن (فعلى) بفتح الفاء إن كانت لامها ياء قلبت واواً في الاسم دون الصفة، وبضمها إن كانت لامها واواً قلبت ياء في الصفة دون الاسم، فأفهم ذلك أن لام الأولى إن كانت واواً سلمت في الاسم كالدعوى، وفي الصفة نحو: نشوى. وأن لام الثانية إن كانت ياء سلمت في الاسم نحو: الفتيا، وفي الصفة نحو: القصيا تأنيث الأقصى. وهو كذلك، فلم تفرقوا في المفهوم بين الاسم والصفة.

وقوله: (الشروى<sup>(١)</sup> بمعنى المثل)، يقال: شروى الشيء أي: مثله.

وقوله: (كحزوى) هو بالحاء المهملة والضم: اسم عجمة من عجم الدهناء، وهو جمهور عظيم يعلو تلك الجماهير. ذكر ذلك الجوهري<sup>(٢)</sup>.

(١) «لسان العرب» (شرو) ١٠٤/٧.

(٢) «الصحاح» (حزوى). وفي «معجم البلدان» (حزوى) ٢/٢٩٥: (موضع بنجد في ديار تميم).

ما ذكره من أن لام الثانية إذا كانت واوًا تقلب ياء في الصفة دون الاسم مخالف؛ لقول التصريفيين أنها في الاسم دون الصفة. ويجعلون (حَزَوَى) شاذًا، وقال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا إعلال مخصوص بالاسم، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بما عرض لها الاسم كالدنيا، ويزعمون<sup>(١)</sup> أن تصحيح (حَزَوَى) شاذ كتصحيح حيوة. وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة حيث قالوا: ما كان من النعوت بمثل الدُنْيَا والعُلْيَا فإنه بالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى. وبنو تميم قالوا: القصيا. نقله عنه المرادي<sup>(٢)</sup>، ثم قال: وأما قول ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> بخلاف الصفة كالحَزَوَى يعني: تأنيث الأغزى فقال ابن المصنف<sup>(٤)</sup>: هو تمثيل من عنده وليس معه نقل. والقياس أن يقال: (العُزْيَا) كما يقال: (العُلْيَا)<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٢٩٢/١: فإن كان اسمًا صحَّ حَزَوَى هذا مذهب الفراء وابن السكيت والفارسي عن ناس من اللغويين، واختاره ابن مالك وشيخنا بهاء الدين ابن النحاس، وذهب الأثرون إلى أنَّ تصحيح (حَزَوَى) شاذٌ، وأنَّ القياس في الاسم الإعلال ثم لا يمثلون إلا بالدُنْيَا.

وانظر الرأي في: «شرح الشافية» للرضي ١٧٨/٣، «سر صناعة الإعراب» ٧٣٦/٢، «شفاء العليل» ١٠٩٧/٣، «شرح الأشموني» ١١٢/٤، «شرح الكافية الشافية» ٢١٢١/٤.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٣٧/٣.

(٣) انظر: «شرح الشافية» للرضي ١٧٨/٣.

(٤) قول ابن المصنف في «توضيح المقاصد» ٢٣٨/٣، «المناهج الكافية في شرح الشافية» (٤٩٥): قال الأنصاري: وتمثيل ابن الحاجب الصفة بحَزَوَى من عندياته والقياس العُزْيَا.

(٥) قال الجاربردي في «مجموعة الشافية» ٣٠٩/١: وحاصل الكلام أنهم أرادوا أن يفرِّقوا بين الاسم والصفة في البابين: أعني فُعَلَى وفُعَلَى، فقبلوا في الاسم ولم يقبلوا في الصفة فرقًا بينهما، ولم يعكسوا؛ لأنَّ الاسم لخفته بالتخيير أولى، ثم لما تقرر أنهم يقبلون في الاسم دون الصفة أرادوا أن يفرِّقوا بين البابين: أعني فُعَلَى وفُعَلَى فخصوا فُعَلَى مفتوح الفاء بقلب يائه واوًا وخصوا فُعَلَى مضموم الفاء بقلب واوه ياء تفرقة =



---

= بينهما، ولم يعكسوا؛ لأنَّ فُعَلَى بالضمِّ أثقل، فكان أولى بأن يقلب فيه الواو ياء ليحصل الخفة فظهر لك أنه لم يفرَّق في فُعَلَى بالفتح من الواو بين الاسم والصفة نحو دعوى من الأسماء، و(شَهْوَى) مؤنث شهوان من الصفات، وكذا لم يُفَرِّق بين في فُعَلَى بالضم من الياء بين الاسم والصفة أيضًا نحو الفُتَيَا من الأسماء و(القُضَيَا من الصفات).

## فصل

٩٦٦ - إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا      وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا  
٩٦٧ - فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُذْغِمًا      وَشَدُّ مُنْغَطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمَا

\*\*\*

### فصل إن يسكن السابق

قوله: (إذا التقى في كلمة)، أي: أو ما في حكمها (كمسلمي).

قوله: (كما لا يؤثر عروض السكون)، أي: أو عروض الحرف كما يؤخذ من تمثيله بروية<sup>(١)</sup>. ومن قول الناظم (ومن عروض عريا).

قوله: (إلا في مصغر ما يكسر على مثال (مَفَاعِل) قيده غيره بأن يكون المبدل في المكبر متحركاً. واحترز به من نحو: عجوز، فإنك تقول في تصغيرها: عَجِيْز. لا غير وإليه يشير تعليل الشارح التصحيح بالحمل على التصحيح في التكسير، وهذه العلة منتفية في تكسير عجوز، فإنك إنما تكسرها على مفاعل بقلب واوها ياء.

قوله: (وتقول في (أسود) صفة... إلى آخره)، احترز به عن أسود

(١) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٤/٢١٢٣: وبانتفاء كون السابق ذا بدلية عارضة احترازًا من نحو (روية) مخفف رؤية.

اسما فإن فيه الوجهين؛ لأنه يجمع على (أساود) بالواو.

٩٦٨ - مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَخْرِيكِ أَصْلٍ      أَلِفًا ابْتَدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مَثْبُتٍ  
٩٦٩ - إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ      إِغْلَالًا غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفُ  
٩٧٠ - إِغْلَالُهَا بِسَاكِنِ غَيْرِ أَلِفٍ      أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفُ

قوله<sup>(١)</sup>: (ولم يسكن ما بعدها غير ألف ولا ياء مشددة بعد اللام).

فيه حلل، وعبارة أبيه في «شرح الكافية»<sup>(٢)</sup>: (ولا يمنع إغلال اللام ساكنٌ بعدها غير ألف أو ياء مشددة). فكان ينبغي للشارح أن يقول: ولم يسكن ما بعدها إن كانت عينًا، ولم يكن بعدها القصر لا ياء مشددة إن كانت لامًا، وهو مراده بقريته ما ذكره بعد.

قوله: (فلو كانت الحركة عارضة لم تبدل ما هي عليه)، مثله أيضًا ما لو كان اتصال الفتحة بالياء والواو عارضًا نحو: بناء مثل علبط من الرمي أو الغزو فيقال فيه: رُمِيَ وَعُزِّوْ مَنْقُوصًا، ولا تبدل الياء والواو وألفًا لعروض اتصال الفتحة بها؛ بسبب حذف الألف إذ الأصل: رُمَايِي، وَعُزَاوِي، إذ عَلِبَطُ أصله عَلَايِطُ، وهذا مأخوذ من قول النظم (متصل) فإن هذا منفصل تقديرًا واتصاله عارض فيكون المعنى بعد فتح متصل لفظًا وتقديرًا، وخرج باشتراط الفتحة الكسرة نحو: عوض وحيل، والضمّة نحو: سَوْد.

قوله: (جَيْلٌ... إلى آخره)، الجيل<sup>(٣)</sup>: هو اسم الضبع، والخَوَزَنُقُ<sup>(٤)</sup> فارسي معرب: اسم لقصر بالعراق بين دجلة والفرات بناه النعمان الأكبر، ويدعى بالأعور، وهو الذي لبس المسوح وساح في الأرض.

قوله: (وَيَمْحُورُونَ) من محاه، يمحو، ويمحاه محوًا، ويمحيه،

- 
- (١) قال ابن الناظم (٦٠٨): يجب إبدال الألف من كل ياء أو واو محركة بحركة أصلية إن وليت فتحة ولم يُسَكَّنْ بعدها...  
(٢) «شرح الكافية الشافية» ٢١٢٦/٤.  
(٣) «لسان العرب» (جال) ١٥٨/٢.  
(٤) «لسان العرب» (خرنق) ٧٨/٤.

ويمحاه، محياً. إذا أذهب أثره. قاله في «القاموس»<sup>(١)</sup>.

٩٧١ - وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيِدٍ وَاحْوَلًا

قوله: (كأغيد): هو الوسنان المائل العنق.

قوله<sup>(٢)</sup>: (وأضيدَّ البعير)، أي: رفع رأسه.

قوله: (وحمل المصدر على فعله) هو ما أشار إليه مع فعله الناظم بقوله: (وصح عين فعلاً وفعلًا).

قوله: (هَيْفٌ هَيْفًا)، الهيف بالتحريك: ضمير البطن، والخاصرة. قال ذلك الجوهري<sup>(٣)</sup>.

٩٧٢ - وَإِنْ يَبِنُ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلٌ وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمْتُ وَلَمْ تُعَلِّ  
٩٧٣ - وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْأَغْلَالِ اسْتُحِقُّ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

قوله<sup>(٤)</sup>: (لثلا يتوالى إعلان)، أي: ولا فاصل وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو: يوقون؛ إذ أصله: يوقيون.

قوله: نحو: (الْحَيَا) الحيا بالقصر: الغيث.

قوله: (لأنه من الحُوَّة)<sup>(٥)</sup>: هي لون تخالطه الكُمَّتة مثل: صدأ الحديد. وقال الأصمعي: الحوة: حمرة تضرب إلى السواد.

قوله: (فيثوى)، أي: يقيم.

(١) «القاموس» (محا) ٣٨٩/٤.

(٢) «لسان العرب» (صيد) ٤٥١/٧.

(٣) «الصحاح» (هيف) ٤٥٧/٢.

(٤) قال ابن الناظم (٦٠٩): (إذا اجتمع في كلمة حرفا علّة، وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله. فلا بدّ من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لثلاً يتوالى إعلان...).

(٥) «لسان العرب» (حوا) ٤٠٧/٢.

٩٧٤ - وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلماً

قوله<sup>(١)</sup>: (كونهما عيناً... إلى آخره)، كذلك يمنع من القلب كونها بدلاً من حرف لا يعمل كما ذكره في «التسهيل»<sup>(٢)</sup> نحو قولهم: في شجرة شيرة فلا تعمل الياء.

قوله: (بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل)، إنما كان الفعل أصلاً في الإعلال؛ لأن كلاً منهما فرع فكان الفعل أولى به.

قوله: (وهيَمَان... إلى آخره)، الهيَمَان من (هام، يهيم، هيماً، هيماًناً): ذهب من العشق أو غيره. (وصَوْرَى)<sup>(٣)</sup> اسم ماء، وألفه للتأنيث. وقد ذهب المازني<sup>(٤)</sup> إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم، وبه جزم الشارح<sup>(٥)</sup> تبعاً لاختيار أبيه له في بعض كتبه. وذهب الأخفش<sup>(٦)</sup> إلى خلافه؛ لأنها لم تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة ألف فعلا.

(١) قال ابن الناظم (٦٠٩): يمتنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها كونهما عيناً فيما آخره زيادة تخص الأسماء...

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٤٥/٣: وقد ذكره في «التسهيل» واحترز به عن قولهم في شَجْرَةٍ: شَيْرَةٌ، فلم يعلوا؛ لأن الياء بدل من الجيم. قال الشاعر:

إذا لم يكن فيكُنْ ظِلٌ ولا جَنَى فَأَبَعَدَكُنَّ اللُّهُ مِنْ شَيْرَاتِ  
(٣) «معجم البلدان» ٤٣٢/٣.

(٤) قال المازني في «المصنف شرح التصريف» ٦/٢: إن مثال الجَوْلَانِ وصَوْرَى وما كان مثلهما قد امتاز من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التأنيث، وهذه الزوائد مما تختص به الأسماء دون الأفعال. فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية فَصُحِّحَ لمخالفته الفعل، وانظر: «الكتاب» ٣٧٠/٢، «شرح الكافية الشافية» ٢١٣٣/٤، «توضيح المقاصد» ٢٤٥/٣.

(٥) قال ابن الناظم (٦٠٩): لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، فيصحح لذلك نحو (جَوْلَانِ وَهَيْمَانَ وَصَوْرَى وَحَيْدَى).

(٦) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٣٣/٤:

والمازني قاس على كـ «الصَوْرَى» وَعَدَّهُ الْأَخْفَشُ مُمَّا نَدَرَا  
وَالْأَخْفَشُ يَرَى أَنَّ تَصْحِيحَهَا شَادٌّ؛ لِأَنَّ أَلْفَهَا فِي اللَّفْظِ كَأَلْفِ (فَعَلَى) إِذَا جَعَلَ عَلَامَةً  
تثنية).



وهذا مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> كما نقله المرادي<sup>(٢)</sup>. (ومَاهَان، وَذَوْرَان) قياسهما (مَوْهَان، وَذَوْرَان). وزعم المبرد<sup>(٣)</sup> أن القياس الإعلال (وحيدى) ما يحيد عن الشيء، يقال: (حيدى)، أي: يحيد عن ظله لنشاطه و(حوكة) جمع حائك، و(خونة) جمع خائن. و(روح) جمع رائح، و(غيب) جمع غائب. و(عفوة) جمع عفو. كذا قال المرادي<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>. وقضية كلام الجوهري<sup>(٦)</sup> أنه مفرد حيث قال: (والعفو، والعفو الجحش. وكذلك (العفا) بالفتح والقصر، والأنثى: عفوة).

قوله: (لأن تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء) أي: بالنظر إلى مطلقهما، وإلا فقد صرحوا بأن الساكنة مختصة بالأفعال، والمتحركة حركة إعراب مختصة بالأسماء. ومن ثم علل بعضهم بأن مرادهم بالزيادة ما كان في حكم الجزء، وهذه ليست كذلك؛ لأن وضعها على الانفصال، فهي في حكم ما لم يزد في كلمة أصلاً.

٩٧٥ - وَقَبَلْ يَا أَقْلِبْ مِمَّا التُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا

قوله: (وكالتون في الغنة) معطوف على التعليل قبله.

قوله: (انبذا) هو بكسر الباء: أمر من نبذ ينبذ.

(١) «الكتاب» ٣٧٠/٢.

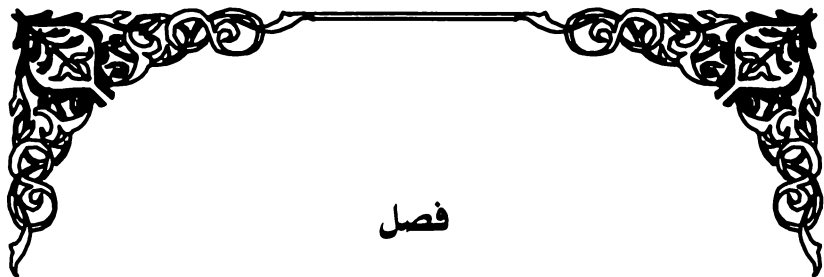
(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٤٥/٣: وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة؛ فاختار في «التسهيل» مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وبه جزم الشارح واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه.

(٣) انظر: رأي المبرد في «توضيح المقاصد» ٢٤٤/٣، «شرح الأشموني» ١١٩/٤، «شرح الشافية» للرضي ١٠٦/٣، «الارتشاف» ٢٩٨/١.

(٤) «توضيح المقاصد» ٢٤٦/٣.

(٥) الأشموني في «شرحه» ١٢٠/٤، وابن عصفور في «الممتع» ٤٦٥/٢، والمازني في «المصنف شرح التصريف» ٣٣٣/٢، وابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٣٤/٤، وابن الحاجب في «شرح الرضي» ١٠٦/٣.

(٦) «الصحاح» (عَفَوَ) ١٣٣/٢، وانظر: «شفاه العليل» ١١٠٠/٣، «شرح الأشموني» ١٢٠/٤، «شرح الكافية الشافية» ٢١٣٥/٤.



## فصل

٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتِ عَيْنٍ فِغْلٍ كَأَبْنِ  
٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا كَأَبْيَضٍ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلًّا

\* \* \*

### فصل: لساكن صح

قوله: (من ذي لين)، جار على قول من يطلق على حروف العلة حروف لين على الإطلاق، لا على من يقيد حروف اللين بالسكون وهو المشهور.

قوله: (ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها... إلى آخره)، مثل لذلك فيما إذا كانت الحركة فتحة (بأبان وأعان)، ومثاله فيما إذا كانت كسرة (يُقِيمُ) أصله (يُقِيمُ) فدخله النقل والقلب، فإن كانت ضمة لم تُرَدَّ العين بهذا النقل إلى مجانسها بل تبدل الضمة كسرة كما يأتي في كلامه كالنظم في نحو: مَبِيعٌ، واحتترز بذلك عما إذا لم تخالفها بأن تكون الحركة ضمة، والعين واوًا أو كسرة، والعين ياء فلا تبدل العين بل تبقى ساكنة. وقد مثل لذلك قبل بقوله: (يَبِينُ، وَيَقُولُ).

قوله: (ولو كان الساكن قبل العين معتلاً فلا نقل)، إن أدخل في المعتل الهمزة كما قدمه الناظم فلا كلام، وإلا فهي ملحقة به نحو: يَأْيُسُ

مضارع أيسَ؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفاً ذكره في «التسهيل»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَعَوَّقَ، وَبَيَّنَ) بناء على القول بأن أول المضاعفين هو الزائد؛ لتكون العين متحركة، إذ لو كان الثاني هو الزائد لكانت العين ساكنة، وليس الكلام فيها.

قوله<sup>(٢)</sup>: (لثلا يلتبس بفاعل)، أي: لأنك إذا نقلت الحركة إلى الساكن قبلها حذفت همزة الوصل، فيصير: أبيض: باضٌ، وأسود: سادٌ؛ فيلتبس بفاعل<sup>(٣)</sup>.

٩٧٨ - وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

قوله: (أشبه المضارع في زيادته لا وزنه، أو في وزنه لا زيادته)، أخذه من قول النظم: (وفيه وسم)، أي: علامة يمتاز بها عن الفعل بخلاف ما لو أشبهه فيها. وإليه الإشارة بقوله: (فإن أشبهه في الزيادة والوزن... إلى آخره).

قوله: (فالأول: (كتبييع)، أي: فإنه يشبه الفعل في زيادته، وهي التاء لا في وزنه؛ لأنه من الأبنية المختصة بالأسماء فتقول فيه: (تبييع))<sup>(٤)</sup> بالإعلال.

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٤٨/٣، «شرح الأشموني» ١٢٢/٤.

(٢) قال ابن الناظم (٦١١): وأما المضاعف فنحو: (أبيض، واسود) ولم يجعلوا هذا النحو، لثلا يلتبس بفاعل).

(٣) قال ابن حمدون في «حاشيته» ٣٤٤/٢: وإنما لم يُعَلَّ اسم التفضيل نحو أبيض وأسود؛ لأنه لو أُعِلَّ بالنقل لقلبت الواو والياء ألفاً، فيلتبس بالفعل الذي هو (أبيض) من البضاضة وهي النعومة، و(بأساد غيره) إذا صيّرهُ سيداً.. فيلتبس بالفعل الماضي الذي هو باضٌ بتشديد الضاد غير منون من البضاضة وهي نعومة البشرة والجلد، وليس المراد بفاعل في كلامه اسم فاعل من باض؛ لأن اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضاً لكنه منون، والذي يقع اللبس به إنما هو المفتوح الضاد غير المنون، وإن كان في التصريح صرح بأن اللبس يقع باسم الفاعل.

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٤٩/٣، «شرح الأشموني» ١٢٣/٤.

قوله: (وهو مثال (تخلِيءُ)، التحلِيءُ): ما أفسده السكين من الجلد إذا سلخ؛ تقول: منه حلئ الأديم (حالاً)<sup>(١)</sup>، بالتحريك إذا صار فيه الحلء. ذكره الجوهري<sup>(٢)</sup>.

قوله: (من البيع) متعلق بـ(تَبْيِيع) بكسر التاء، ولو بنيت منه مثل: تَضْرِبُ بفتح التاء. قلت: تبيع بالتصحيح؛ لثلا يلتبس بالفعل، ولا يشكل بما يأتي في نحو: يزيد؛ لأن ذاك فيما نقل من الفعل بعد الإعلال كما أشرت إليه ثم بخلاف ما هنا.

قوله: (والثاني: كمقام)، أي: فإنه يشبه الفعل في وزنه لا زيادته؛ لأن<sup>(٣)</sup> الميم لا تزداد في الأفعال.

قوله: (فإن كان في الأصل فعلاً أعلى، نحو: يزيد) فيه تسميح؛ لأن الإعلال سابق فحقه أن يقول: استصحب إعلاله.

٩٧٩ - وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ  
٩٨٠ - أِزَلٌ لِدَا الْإِعْلَالِ وَالتَّا أَلْزَمَ عِوَضَ وَحَدَفَهَا بِالنُّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ

قوله<sup>(٤)</sup>: (لمخالفته الفعل في الوزن والزيادة)، أي: ولأنه قد اكتنف حرف العلة ساكنان، وذلك موجب للتصحيح في الفعل نحو: أسواد ففي الاسم أولى.

قوله<sup>(٥)</sup>: (لأنه على وزن تَعْلَمَ وزيادته خاصة بالأسماء)، أي: فأشبهه

(١) رسمت في الأصل هكذا.

(٢) «الصحاح» (حلا) ٢٨٧/١.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٤٩/٣.

(٤) قال ابن الناظم (٦١٢): الْمِفْعَالُ كـ(مِسْوَاكٍ وَمِخْيَاطٍ) لَا حِطُّ لَهُ فِي الْإِعْلَالِ الْمَذْكُورِ لِمَخَالَفَتِهِ...

(٥) قال ابن الناظم (٦١٢): وَأَمَّا مِفْعَلٌ كـ(مِخْيَطٍ) فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُعْلَى؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (تَعْلَمَ) وَزِيَادَتُهُ خَاصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ، لَكِنَّهُ حُجِّلَ عَلَى مِفْعَالٍ...

المضارع في وزنه على لغة لا زيادته. واعتراض<sup>(١)</sup> بأنه يلزم على اعتبار هذه اللغة أن لا يعمل مثال (يَخْلِي) (كتبيع) لشبهه بتحسب في وزنه وزيادته. ويجاب: بأن اعتبارها هنا لم يعارضه شذوذ في الفعل بخلافه ثم إذ كسر العين في يَحْسَب شاذ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولكنه حمل على (مفعال) لشبهه به لفظاً ومعنى) أما لفظاً فواضح إذ لا فرق بينهما إلا بالألف، وأما معنى؛ فلأن كلاً منهما يكون آلة (كمخيط، ومخياط) وصفة مقصوداً بها المبالغة: (كمخضّر، ومخضّر) فسوا بينهما في التصحيح؛ لاستحقاق (مفعال) ذلك ولم يعكسوا؛ لأصالة التصحيح دون الإعلال. ولذلك قاس عليه فقال: (كالمفعال). وقال قوم منهم الخليل<sup>(٣)</sup>: (إنما صحح مفعّل؛ لأنه مقصور من مفعال فهو هو غير أنه قصر).

قوله: (في التصحيح متعلق به حمل).

قوله: (وردت إلى مجانسها)، أي: وهو الألف.

(١) قال ابن حمدون في «حاشيته» ٣٤٥/٢: اعترض الموضح على الناظم بأن هذا يقتضي أنه إذا أشبه الاسم الفعل في الوزن والزيادة على هذه اللغة لا يُعَل. وعليه فيبيع مثل يَخْلِي، لا يُعَل لأنه شبيهه بتخيب في الوزن والزيادة، وقد علمت سابقاً أن نحو تُبَيع يُعَل. فالصواب: أن عدم إعلال مفعّل بدون ألف لأنه مقصور من ذي الألف فهو هو، لا أنه محمول عليه فقط... ويدلك على أنه مقصور منه ورودهما في موضع واحد لمعنى واحد نحو: مفتاح ومفتّح ومقوّل...

(٢) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٤١/٤: وكان حقّ مفعّل (كمخيط) أن يُعَل لأنه على وزن (تعلّم) على لغة بني أخيل.

(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ٣٥٥/٤ - ٣٥٦: سألته - أي: الخليل - عن مفعّل لأي شيء أتمّ ولم يجر مجرى إفعال؟ فقال: لأن مفعلاً إنما هو من مفعال. ألا ترى أنهما في الصفة سواء، تقول: يبطّن ويفسد فتريد في الجفساد من المعنى ما أردت في الباطن... وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتّح ومفتّاح، ومُنسج ومُنساج... فإنما أتممت - فيما زعم الخليل - أنها مقصورة من مفعال أبداً. فمن ثمّ قالوا: مقوّل ومكّيل.

قوله: (حمل على فعله)، أشار به إلى أن إعلال إفعال وإستفعال إنما هو للحمل على الفعل، وإلا فالقياس عدم إعلالهما؛ لأن شرط قلب حرف العلة ألفاً ألا يسكن ما بعده.

قوله: (إراء)، أصله: إرأني نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، ولم يأت بقاء العوض. لا يقال: المتحرك فيه همزة لا حرف علة؛ لأننا نقول: تقدم أن الناظم عدّها من حروف العلة.

قوله: فهذا على حد قوله:

(وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا)<sup>(١)</sup>

قاله أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب. وصدوره:

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ وَانْجَرَدُوا

(والخليط) المخالط يستوى فيه الواحد والجمع. (والبين) الفراق، (وانجردوا)، أي: اندفعوا. والشاهد في (عِدَّ الأمر) إذ أصله عدة الأمر.

٩٨١ - وَمَا لِإِفْعَالٍ مِّنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَّقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَمِيْنُ  
٩٨٢ - نَحْوُ مَبِيْعٍ وَمَضُوْنٍ وَنَدْرُ تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَزُ

قوله: (وحذفت المدة التي بعدها)، أي: وهو واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف. ولأن علامة اسم المفعول الميم لا الواو. وهذا مذهب

(١) البيت للفضل بن عباس في «شرح التصريح» ٣٩٦/٢. «شرح شواهد الشافية» (٦٤)، «المقاصد النحوية» ٥٧٢/٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣، «الخصائص» ١٧١/٣، «شرح الأشموني» ٤/٤، «شرح عمدة الحافظ» (٤٨٦).

سيبويه<sup>(١)</sup> والخليل. وذهب الأخفش<sup>(٢)</sup> إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمعنى؛ ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول كما في: (قل، ويع).

قوله: (فصارا (مبيعا، ومصونا)، أي: بعد إبدال ضمة ياء (مبيعا) كسرة كما ذكره على الأثر.

قوله: (قال: وكأنها تفاحة مطبوبة)<sup>(٣)</sup>، أي: كأن الخمر. والشاهد في (مطبوبة) حيث لم يعل عن الأصل، والقياس: مطبئة.

قوله: (وقال الآخر:

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم<sup>(٤)</sup>

قاله علقمة بن عبدة، وصدده:

حتى تذكر بيضات وهيجهُ

---

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ٣٤٨/٤: مَبِيعٌ، وَمَهْبَبٌ أُسَكِنْتَ الْعَيْنَ وَأَذْهَبْتَ وَاو مَفْعُولٌ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، وَجُعِلَتِ الْفَاءُ تَابِعَةً لِلْيَاءِ حِينَ أُسَكِنَتْهَا...

وقال المازني في «المصنف شرح التصريف» ٢٨٧/١: قال أبو عثمان: وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت «مَقُولٌ» و«مَبِيعٌ» فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مفعول).

(٢) قال المازني في «المصنف شرح التصريف» ٢٨٩/١: (إِنَّ وَاو مَفْعُولٌ) جاءت لمعنى: وهو المدُّ. والعين لم تأت لمعنى، فَحُذِفَ الْعَيْنُ الَّتِي لَمْ تَأْتِ لِمَعْنَى، وَتَبْقَى مَا جَاءَ لِمَعْنَى وَهُوَ الْوَاوُ الزَّائِدَةُ أُولَى. كما تقول: «مررتُ بقاضٍ» فتحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى، وَتَبْقَى التَّنْوِينُ الَّذِي جَاءَ لِمَعْنَى).

وانظر «شرح الأشموني» ١٢٥/٤، «توضيح المقاصد» ٢٥٣/٣، «المتع» ٤٥٥/٢ - ٤٥٦، «شرح المفصل» ٧٨/١٠.

(٣) صدرُ بيتٍ لم أعرف عجزه. وهو لشاعر تميمي في «المقاصد النحوية» ٥٧٤/٤. وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤٤/٣، «الخصائص» ٢٦١/١، «المصنف» ٢٨٦/١، «شرح التصريح» ٣٩٥/٢، «توضيح المقاصد» ٢٥٤/٣، «المتع» ٤٦٠/١، «شرح الأشموني» ١٢٦/٤.

(٤) البيت لعلقمة بن عبدة في «ديوانه»، «خزانة الأدب» ٢٩٥/١١، «الخصائص» ٢٦١/١، «شرح المفصل» ٧٨/١٠، «المتع» ٤٦٠/٢. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٢٧/٤.

وفاعل (تذكر) الظليم، وهو ذكر النعامة المذكور فيما قبله. (والبيضات) جمع بيضة. (ويوم رذاذ) كلام إضافي مرفوع على أنه فاعل (هيجه). (والرذاذ) بمعجمتين، المطر الخفيف، (والدجن)<sup>(١)</sup> إلباسُ الغيم السماء. والشاهد في (مغيوم) حيث لم يعل، والقياس: (مغييم) من الغيم وهو السحاب.

قوله: (وقال الآخر:

قد كان قومك يحسبونك سيدًا وإخال أنك سيد معيون)<sup>(٢)</sup>

قاله العباس بن مرداس. والشاهد في (معيون) والقياس (معين).

٩٨٣ - وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلَ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

قوله: (مرمي)، أصله: مرموي قلبت الواو ياء، والضممة كسرة، وأدغمت الياء في الياء.

قوله: (فيجوز فيه الإعلال) ظاهره كالنظم إطراد الإعلال فيه، لكن ذكر ابن هشام<sup>(٣)</sup> أنه شاذ.

قوله: (ومن قال: معدو صُححَ حملاً على فعل الفاعل)، أي: وهو (عدا) فإنه صُححَ بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء، وإن قلبت ألفاً.

قوله: (إلا فيما كان الفعل منه على (فَعِلَ) (كَرَضِي)...) إلى آخره، هذا خرج بقول النظم من نحو: (عدا) كما خرج به ما عينه واو (كغوى) فإن المفعول منه يجب إعلاله.

(١) «لسان العرب» (دجن) ٢٩٥/٤.

(٢) البيت للعباس بن مرداس في «ديوانه» (١٠٨)، «شرح التصريح» ٣٩٥/٢، «شرح شواهد الشافية» (٣٨٧)، «المقاصد النحوية» ٥٧٤/٤. وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤٤/٣، «الخصائص» ٢٦١/١، «شرح الأشموني» ١٢٦/٤.

(٣) «أوضح المسالك» ٣٤٥/٣.



٩٨٤ - كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولِ مِنْ ذِي السَّوَاوِ لَامٌ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَمِينٌ

قوله: (إذا كان (فُعول) منه مما لامة واو جمعًا فأكثر ما يجيء معتلاً) الأولى معلاً، وإنما كان الأكثر إعلاله والأكثر فيه مفردًا تصحيحه كما ذكره بعد؛ لثقل الجمع وخفة المفرد.

فشرط تصحيح<sup>(١)</sup> (فُعول) أن لا يكون من باب: (قَوِي) فلو بني من الثَّوَّة مثل: (فُعول) فُعِلَ به ما فعل بمفعوله. وقد مر، وكلامه كالنظم في تصحيح الجمع. وإعلال المفرد يحتمل إطرادهما. لكن ذكر ابن هشام<sup>(٢)</sup>:  
أنهما شاذان.

٩٨٥ - وَسَاءَ نَحْوُ نُيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نِيَامٍ شُدُوذُهُ نُمِي

قوله: (يجوز في (فُعول) مما عينه واو التصحيح على الأصل)، هو ما عليه الأكثر كما صرح به ابن هشام<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والإعلال أيضًا) شرطه أن لا تكون اللام معتلة والأوجب التصحيح نحو: (شَوِي، وعَوِي) جمع شاو، وعاو؛ لثلا يتوالى إعلالان<sup>(٤)</sup>.

---

(١) لم يَنْبُه الناظم على أن تصحيح المفرد أولى من الإعلال. لكنه نبه على ذلك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٤٥/٤.

وهكذا الوجهان في (الفُعول) من ذِي السَّوَاوِ لَامًا جَمْعًا أَوْ فَرْدًا يَمِينٌ وَرُجْعُ الْإِعْلَالِ فِي جَمْعٍ وَفِي مَفْرَدِ التَّصْحِيحِ أُولَى مَا اقْتَضِيهِ وَالتَّصْحِيحُ فِي الْمَفْرَدِ أَكْثَرُ نَحْوُ: (عَلَا عَلُوًّا) وَ(نَمَّا نُمُوًّا).

والتصحيح في الجمع قليل نحو: (أَب وَأَبُو) وَ(نَجَوُ وَنُجُو).  
(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٣٢/٣: أن تكون لام فُعول جمعًا نحو عَصَا وَعَصِيٌّ وَقَفَا وَقَفِيٌّ وَذَلُّوْ وَذَلِيٌّ، والتصحيح شاذ.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٣٢/٣: أن تكون عينًا لَفُعُل جمعًا صحيح اللام كصَيْمٍ وَنَيْمٍ، والأكثر فيه التصحيح. تقول: صَوْمٌ وَنَوْمٌ...

(٤) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٣٢/٣ (ويجب إن اعتلت اللام لثلا يتوالى إعلالان وذلك كشَوِي وَعَوِي جمعي شاوٍ وعاوٍ، أو فُصِلَتْ من العين نحو صَوَامٍ وَنَوَامٍ لبعدها حينئذٍ من الطرف...

قوله: (هربا من الأمثال)، قيل: هو بعينه فيما هرب إليه، فليعلل بما علل به غيره من أن العين شُبّهت باللام؛ لقربها من الطرف (فَأَعْلَت) كما تَعَل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم قلبت الواو الأولى ياء، وأدغمت في الياء.

قوله:

(وما أرق النيام إلا كلامها)<sup>(١)</sup>

صدره:

(ألا طرقتنا مية ابنة منذر)

وطرق، أي: أتى أهله ليلاً. (والنيام)، أصله: النوم<sup>(٢)</sup>. وتصحيحه متعين لبعده عن من الطرف بزيادة الألف. وشذ إعلاله كما قال. ففعل فيه ما فعل في (نيم).

تنبيه:

يجوز في (فاء فَعَل) المَعْل العين الضمُّ والكسر والضمُّ أولى، نبه عليه المرادي<sup>(٣)</sup>.



(١) البيت لذي الرُّمَّة في «خزانة الأدب» ٤١٩/٣، «شرح شواهد الشافية» (٣٨١)، «المنصف شرح التصريف» ٥/٢، «المتع» ٤٩٨/٢، «شرح المفصل» ٩٣/١٠.

ولأبي النجم الكلابي في «شرح التصريح» ٣٨٣/٢.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٣٢/٣، «شرح الأشموني» ٤/، «شرح شافية ابن الحاجب» ١٤٣/٣.

(٢) قال العيني: وأصله النيوام، قلبت الياء واوًا وأدغمت في الواو فصار النوام، وقلبت الواو ياء وإدغام الياء في الياء شاذ.

(٣) «توضيح المقاصد» ٢٦٠/٣.



## فصل

٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ فَآ تَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلًا وَشَذُّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ابْتِكَلا

\* \* \*

### فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه

قوله: (إذا كان تاء الافتعال وفروعه واواً أو ياء)، لم يذكر الألف وإن شملها قول النظم: (ذو اللين)؛ لأن الألف لا مدخل لها في ذلك؛ لأنها لا تكون فاءً ولا عيناً ولا لاماً. ذكره المرادي<sup>(١)</sup>، وإن أوهم كلامه قبل ذكره ذلك أنها كالواو والياء.

قوله: (نحو: اتصل)، أصله: اوصل أوصلت الواو تاء. وقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: البديل إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في نحو: اتصل واتصال، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول على الماضي والمصدر. وللاول أن يقول: محل قولهم أن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها دائماً وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء.

(١) «توضيح المقاصد» ٢٦١/٣.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٦١/٣، «شرح الأشموني» ١٣٣/٤، «شرح المكودي» (٣٤٩)، والسيوطي في «معجم الهوامع» ٤٧٦/٣.

قوله: (إلا ما شذ من قول بعضهم: اتزر)، وصرح جماعة<sup>(١)</sup> منهم السعد التفتازاني: بأن هذا خطأ لا شاذ وبتقدير شذوذه قصره الشارح على (اتزر) ومنع أن يقال: اتكل في ابتكل حيث قال: وإلى هذا أشار بقوله نحو: ابتكلا.

ولا يريد أن يقال في افتعل من الأكل اتكل. انتهى. لكن قال ابن هشام<sup>(٢)</sup> وغيره: (إنه شذ فيه). قال في «التوضيح»: (وشذ قولهم في: (افتعل) من الأكل (أُتكل)).

وقول الجوهري في اتخذ: أنه افتعل من الأخذ وهم، وإنما هو من اتخذ كاتب من تبع. انتهى.

٩٨٧ - طَا تَا اِفْتَعَالٍ رُدُّ إِثْرٍ مُطَبَّقٍ فِي إِدَانٍ وَازْدَدَ وَادْكِرْ ذَالًا بَقِي

قوله: (إذ التاء من حروف الهمس)، أي: وهو الصوت الخفي، وعبارة غيره<sup>(٣)</sup> إذ التاء مهموسة مستفلة، والمطبق مجهور مستعل، وهي أولى إذ لا تباين بين الهمس والاستعلاء لاجتماعهما في الصاد.

قوله: (فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهي الطاء)<sup>(٤)</sup>، إذا أبدلت التاء طاء، بعد الطاء وجب الإدغام أو بعد الطاء جاز الإظهار

(١) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٣١٠/١: وأجاز البغداديون إبدالها تاء فتقول: (اتَّزِر)، ومنه عنده (اتَّخَذ) وحكوا: اتَّمن وتصاريفه بالتاء من الأمانة وأتهل من الأهل.

وقال الفارسي: هو خطأ في الرواية، فإن صَحَّتْ فإنَّما سَمِعَ من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة.

وانظر «شرح الأشموني» ١٣٣/٤، «أوضح المسالك» ٣٣٩/٣، «توضيح المقاصد» ٢٦٢/٣، «شرح الكافية الشافية» ٢١٥٤/٤.

(٢) «أوضح المسالك» ٣٣٩/٣، والأشموني في «شرحه» ١٣٤/٤.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٦٤/٣.

(٤) انظر: «الكتاب» ٢٣٩/٤، «توضيح المقاصد» ٢٦٤/٣، «شرح الأشموني» ١٣٤/٤ - ١٣٥، «الأصول» في النحو ٢٧١/٣ - ٢٧٢، «شفاء العليل» ١١٠٤/٣، «أوضح المسالك» ٣٤٠/٣.

والإدغام بعد قلبها ظاء أو قلب الظاء قبلها طاء أو بعد الصاد جاز الإظهار والإدغام بعد قلبها ضادًا، أو بعد الصاد جاز الإظهار والإدغام بوجهيه.

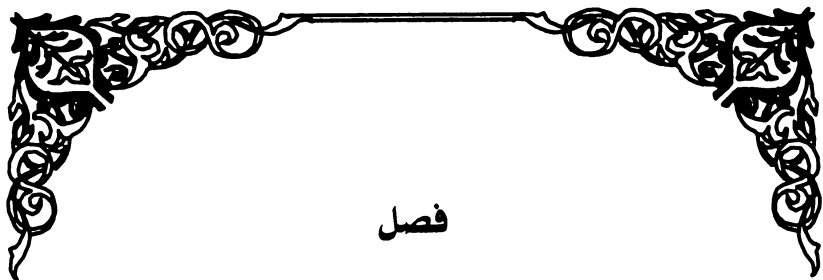
قوله: (ويبدل أيضًا تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال، أو الزاي، أو الذال)، إذا أبدلت<sup>(١)</sup> دالاً بعد الذال وجب الإدغام، أو بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بعد قلبها زايا أو بعد الذال جاز الإظهار والإدغام بوجهيه.

قوله: (وقد تبدل ذالاً بعد الذال)، أي: بأن تقلب ذالاً من أول الأمر، أو بأن تقلب دالاً مهملة ثم ذالاً معجمة، ثم تدغم فيما قبلها كما قيل بمثله في إبدال الظاء من التاء بعد الطاء.



---

(١) انظر: «الكتاب» ٢٣٩/٤، «توضيح المقاصد» ٢٦٥/٣، «شرح الأشموني» ١٣٦/٤، «الأصول في النحو» ٢٧٠-٢٧١/٣، «شفاء العليل» ١١٠٤/٣، «شرح الشافية» للرضي ٢٢٧/٣، «أوضح المسالك» ٣٤١/٣.



## فصل

٩٨٨ - فا أَمِرِ او مَضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدِ إِخْذِفِ وَفِي كَعِيدَةِ ذَاكَ اطَّرَدِ

\*\*\*

### فصل: في حذف فاء الفعل وهمز أفعال وما معه

قوله: (أو تقديرًا لـ(يهب))، إذ ماضيه وهب فالأصل في مضارعه (يفعل) بالكسر؛ لكنه فتح لأجل حرف الحلق.

قوله: (كعدة) يشترط فيه أيضًا ألا يكون لبيان الهيئة؛ ليخرج نحو: (الوعدة، والوقفَة) المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما.

قوله: (وللتَّزْبِ: لِدَّة) يقال: هذه ترب هذه أي: لدتها وهن أتراب.

٩٨٩ - وحذف هَمَزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مَضَارِعِ وَبِنْيَتِي مُتَّصِفِ

قوله: (وإلى ذي)، أي: وإلى أخوات ذي الهمزة، واسم الفاعل، واسم المفعول، أي: حملها عليه الإشارة بقوله: (وبينيته متصف)، أما الإشارة به إلى اسم الفاعل واسم المفعول فظاهرة؛ لأنهما المراد أن (بينيته متصف)، أي: ببنيته ذات اتصفت بمعنى: قام بها، وأما الإشارة به إلى

أخوات ذي الهمزة وإن كانت خفية لفظاً لكنها ظاهرة معنى؛ لفهمها منه بالأولى كما لا يخفى. وفي نسخة: بدل (ذي) (ذا).

قوله: (فإنه أهل لأن يؤكرما)<sup>(١)</sup> هو بفتح الراء، والشاهد فيه ظاهر.

٩٩٠ - ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلَا وَوَقِرْنَا فِي أَقْرَبْنَا وَوَقِرْنَا نَقِيلاً

قوله: (ومحذوف اللام) صرح في «التسهيل»<sup>(٢)</sup> بأن المحذوف العين. قال المرادي<sup>(٣)</sup>: وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(٤)</sup>.

قوله: (مع نقل حركة العين إلى الفاء (كظَلْتُ)، ودون نقلها (كظلت)، أي: فالفاء مكسورة بنقل حركة العين إليها أو مفتوحة بإبقاء حركتها؛ لأنها مفتوحة في الأصل. وذكر أبو الفتح<sup>(٥)</sup>: أن كسرهما لغة أهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم.

قوله<sup>(٦)</sup>: (والضابط في هذا النحو أن المضارع على (يفعل)... إلى آخره).

(١) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٣١٦/٢، «أوضح المسالك» ٣٤٦/٣، «الخصائص» ١٤٤/١، «الدرر» ٥٧٧/٢، «شرح الأشموني» ١٥٢/٤، «شرح الشافية» للرضي ١٣٩/١، «المقاصد النحوية» ٥٧٨/٤، «المنصف» ٣٧/١، «همع الهوامع» ٤٦٣/٣.

(٢) «التسهيل»، «همع الهوامع» ٤٦٥/٣.  
قال أبو حيان في «الارتشاف» ٤٤٧/١: ومما حذفت عينه من مضغف الفعل أَحَسْتُ وَظَلْتُ وَمَسْتُ أصله: أَحَسْتُ وَظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ... وقيل: المحذوف اللام فوزنه أَفَعْتُ.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٧٩/٣.

(٤) قال سيبويه في «الكتاب» ٤٢٢/٤: ومثل ذلك قولهم: ظَلْتُ وَمَسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: حَفْتُ. وليس هذا النحو إلا شاذاً.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٧٩/٣، «الارتشاف» ٢٤٧/١.

(٦) قال ابن الناظم (٦١٧): إن كان مضارعاً سكن الآخر لاتصاله بنون الإناث، فجاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه.

خرج به نحو: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ﴾ [سبأ: ٥٠]. ونحو: ﴿فَيُظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ﴾ [الشورى: ٣٣]. فلا يجوز فيهما إلا الإتمام؛ لأن العين مفتوحة. وأما قرن في: اقررن بفتحها فنادر كما ذكره.

قوله: (حكاه ابن القطاع)، قد حكى ابن القطاع الوجهين فقال: قر بالمكان يقر، ويقر قرارًا، والعين مثله، يعني: في قرة العين.







## الإدغام

٩٩١ - أَوَّلٌ مِثْلَيْنِ مَحْرُوكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ اذْغَمَ لَأَ كَمِثْلِ صُفِّفِ  
٩٩٢ - وَذُلِّلٌ وَكِلَّلٌ وَلَبَّبٌ وَلَا كَجَسَّسٍ وَلَا كَاخْضَصَ اِبِي  
٩٩٣ - وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِيلِ وَنَحْوِهِ فَكُ بِنَقْلِ فُقُبَلِ

\* \* \*

## الإدغام

هو لغة: الإدخال<sup>(١)</sup>؛ يقال: أدغمت الطعام. واللجام في الفرس إذا أدخلتهما فيه.

واصطلاحاً<sup>(٢)</sup>: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل.

قوله: (إن تحركا) لا يمنع من الإدغام سكون الثاني للوقف لعروضه؛ لكن جعله تحريكهما شرطاً؛ لوجوب الإدغام منتقد بوجوده في نحو: ما آل ومغزو وأوى مع أن الأول ساكن فلو جعله كغيره صورة المسألة بأن قال:

(١) «لسان العرب» (دغم) ٣٦٦/٤.

(٢) «الجمل» للزجاجي (٤٠٩)، «الأصول» في النحو ٤٠٥/٣، «شرح المكودي» (٤٥٢)، «شرح الشافية» للرضي ٢٣٥/٣، «ارتشاف الضرب» ٣٣٧/١، «توضيح المقاصد» ٢٨١/٣، «معجم الهوامع» ٤٨٢/٣.

يدغم أول المثلين المتحركين إن كانا في كلمة... إلى آخره، لسلم من ذلك.

قوله: (فلو كان المثلان مصدرين كددن، وتتنزل) فلا<sup>(١)</sup> إدغام؛ لتعذر الابتداء بالساكن صحيح في الاسم كددن. وفي الفعل المصدر بغير تائين، أما المصدر بهما فسيأتي بما فيه. والددن<sup>(٢)</sup>: اللهو واللعب.

قوله: (كذلل... إلى آخره)، الذلل: بالمعجمة جمع ذلول ضد الصعبة، والكلل جمع الكلة<sup>(٣)</sup>: وهي الستر الرقيق يحاط كالبيت يتوقى فيه من البق. (واللمم) جمع لمة<sup>(٤)</sup>: وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

(والطلل): ما شخص من آثار الدار. (واللبب)<sup>(٥)</sup> يقال لموضع القلادة من الصدر، ولما يشد على صدر المركوب ليمنع الرجل من الاستئثار، ولما استدق من الرمل.

قوله<sup>(٦)</sup>: (واختصاص غيره بالأسماء)، أي: لأنه<sup>(٧)</sup> مخالف للأفعال وزناً، والإدغام فرع الإظهار فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢٨٢/٣، «شرح الأشموني» ١٥٦/٤، «الممتع في التصريف» ٢٣٤/٢، «شفاء العليل» ١١١٨/٣، «الارتشاف» ٣٣٩/٤.

(٢) «لسان العرب» (ددا) ٣١٣/٤.

(٣) «لسان العرب» (كلل) ١٤٥/١٢.

(٤) «لسان العرب» (لمم) ٣٣٣/١٢.

(٥) «لسان العرب» (لبب) ٢١٧/١٢.

(٦) قال ابن الناظم (٦١٨): فإنه يتعذر فيه الإدغام لخفة (فعل) واختصاص غيره بالأسماء.  
(٧) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٨٣/٣: فإن قلت: ما علة منع إدغام هذه الأمثلة؟

قلت: أما الثلاثة الأولى فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع في الإظهار فخص الفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه). وانظر: «شرح الأشموني» ١٥٦/٤.

قوله: (نحو: قردد... إلى آخره)، القردد<sup>(١)</sup>: المكان الغليظ المرتفع. (ومهدد) من أسماء النساء وهو فعلل. قال سيبويه: فالميم من نفس الكلمة، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل: (مفر، ومرد) فثبت أن الدال ملحقة، والملحق لا يدغم، قاله الجوهري.

تنبيه:

تنقل حركة المدغم إلى الساكن قبله إن لم يكن حرف لين نحو: يرد أصله: يردد بخلاف نحو: حويصة.

قوله: (ودبب الإنسان... إلى آخره)، ذكر فيه أربعة ألفاظ أدخلها في قول النظم ونحوه، أي: مما سمع، وقد حصر المكودي<sup>(٢)</sup> ما دخل فيه في ثمانية ألفاظ: الأربعة المذكورة، والبقية هي قسط الشعر: إذا اشتدت جعودته، ومششت<sup>(٣)</sup> الدابة، بشينين معجمتين، إذا ظهر في وظيفها - أي: مستدق ذراعيها وساقها - بثور. وعززت<sup>(٤)</sup> الناقة: إذا ضاق مجرى لبنها. وبجح الرجل إذا كان في صوته بحة.

٩٩٤ - وَحَيِّيْ أَفْكَكَ وَأَدْغَمْ دُونََ حَذَرَ كَذَاكَ نَحْوُ تَنْجَلِيْ وَاسْتَنْزَرَ

قوله: (فمما يجوز فيه الوجهان) أي: الإدغام والفك - الأكثر في كلامهم الفك - ، وكلاهما فصيح. وقرئ بهما في المتواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرة، ذكره المرادي<sup>(٥)</sup>. وذكر السعد التفتازاني عسكه، وهو ما عليه أكثر القراء.

قوله: (ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل عليه همزة الوصل)،

(١) «لسان العرب» ٩٦/١١.

(٢) انظر: «شرح المكودي» ٣٥٢ - ٣٥٣، «توضيح المقاصد» ٢٨٥/٣، «الارتشاف» ٣٣٨/١.

(٣) «لسان العرب» (مشش) ١١٣/١٣.

(٤) «لسان العرب» (عزز) ١٨٧/٩.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٨٦/٣.

فيقول: (اتجلى) كلامه على البيت الآتي يقتضي عدم جواز الإدغام فيه مع همزة الوصل لما يأتي قريباً وهو الحق. وما ذكره هنا تبع فيها أباه، فإنه ذكر ذلك في «شرح الكافية»<sup>(١)</sup>. قال المرادي<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>: وفيه نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع وهمزة الوصل لا تدخل فيه، والذي ذكره غيره أن الفعل المفتوح تاءين إن كان ماضياً (كتتبع، وتتابع) جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل؛ فيقال: (اتبع، واتابع) وإن كان مضارعاً (كتتذكر) لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به؛ لثلاثاً يلزم اجتلاب الهمزة، وهي لا تكون في المضارع. وإن اتصل بما قبله جاز الإدغام فيه بعد متحرك أو لين نحو: ﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ﴾ [الملك: ٨]. ﴿وَلَا تَيَّمَّمُوا﴾ [البقرة: ١٦٧]، لعدم الاحتياج في ذلك إلى همزة الوصل).

وبما تقرر عَلِمَ أَنَّ مَنْ أَدغَمَ المَتَصَدِرِينَ فِي المِضَارِعِ إِنَّمَا أَدغَمَ فِي الوِصْلِ. وَمَنْ مَنَعَ إِنَّمَا مَنَعَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، فَالْخِلَافُ لِفِظِي.

قوله: (ويجوز فيه) - أي: في نحو: استتر - الإدغام بعد نقل حركة أول المثليين إلى الساكن نحو: ستر، أي: فيجب طرح همزة الوصل؛ لتحرك الساكن بحركة النقل. ويجوز فيه وجه آخر وهو كسر فائه على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذا الوجه كسر التاء اتباعاً لفاء الكلمة فيقال: ستر، نبه عليه المرادي<sup>(٤)</sup>.

(١) قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٢١٨٥/٤: إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوله تاءان زدت همزة وصلٍ يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في: (تَتَجَلَّى): (أَتَجَلَّى).

(٢) توضيح المقاصد ٢٨٧/٣.

(٣) الأشموني في «شرحه» ١٥٩/٤.

(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٨٧/٣: ويجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال: سِترٌ بكسر فائه على أصل التقاء الساكنين، وذلك أَنَّ الفاء ساكنة وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعاً لفاء الكلمة، فتقول: سِترٌ وقِتلٌ. والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك.

٩٩٥ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتِدَائِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنُ الْعَبْرَ

قوله: (وإما من إدغام يحوج إلى زيادة ألف الوصل)، أي: وهي لا تزداد في المضارع على خلاف ما قدمه كما نبهت عليه قريباً.

قوله: (وهذا التخفيف يكثر في التاء)، فيه إشارة إلى أنه كثير، أي: في نفسه. وإن كان قليلاً بالنسبة إلى عدم التخفيف بالحذف كما يفهمه تعبير النظم بعدد ولم يبين ما هو المحذوف من التائين.

ومذهب البصريين<sup>(١)</sup>: أن المحذوف منها الثانية؛ لحصول الثقل بها؛ ولأن الأولى دالة على المضارعة. وبذلك صرح في «شرح<sup>(٢)</sup> التسهيل»<sup>(٣)</sup>. ومذهب الكوفيين: أن المحذوف الأولى.

قوله: (ولذلك سكن آخره)<sup>(٤)</sup> فيه رد على القول بأن نُجِّي فعل ماض يجعل الضمير فيه للنجاء أي: إذ لو كان كذلك لفتحت الياء. وقيل: أصله (ننجي) بسكون النون الثانية فأدغمت في الجيم كإجاصة وإجانة. ورد بأن إدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف. وإلى هذين القولين أشار الشارح بقوله: على الأظهر.

٩٩٦ - وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ  
٩٩٧ - نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي  
٩٩٨ - وَفَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعْجِبِ التَّزْمِ وَالشُّزْمِ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمَّ

(١) قال ابن الأنباري في «الإنصاف» ٦٤٨/٢: ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصلية نحو: (تتناول وتتلون) فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية نحو: (تتناول وتتلون).

وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة.

(٢) ساقطة من (ب)، (ج).

(٣) «شرح التسهيل»، «توضيح المقاصد» ٢٨٨/٣.

(٤) قال ابن الناظم (٦١٩): (ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ في قراءة ابن عامر وعاصم. أصله (ننجي) ولذلك سكن آخره.

قوله: (وإن شئت قلت: حلّ)، فيه إشارة إلى أنه إذا أدغم في الأمر تطرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها. وحكى الكسائي<sup>(١)</sup>: أنه سمع من عبد القيس: ارْدُ وَاغْضُ وَاْمُرْ بَهْمِزَةِ الْوَصْلِ وَلَمْ يَحْكَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، ثم إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو: رُدُّوا، أو ياء مخاطبة نحو: رُدِّي، أو نون توكيد نحو: رُدِّنْ أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب. نبه على ذلك<sup>(٢)</sup> المرادي، ويرد على قول النظم. (وفي جزم وشبه الجزم تخيير)، نحو: لم يردُّوا، ورددوا. فإنه لا يجوز فيه التخيير بل يجب فيه الإدغام.

٩٩٩ - وَمَا بَجَمْعِهِ عُنَيْتُ قَدْ كَمَلْتُ  
 ١٠٠٠ - أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ  
 ١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى  
 ١٠٠٢ - وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ  
 نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلُ  
 كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ  
 مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا  
 وَصَخْبِهِ الْمُتَنَحِّبِينَ الْخَيْرَةَ

قوله: في النظم: (وما بجمعه عنيت)، يقال: عني بكذا، أي: اهتم به، والأفصح إذا عدي (عني) بالباء كما هنا بناؤه للمفعول، وبنائه للفاعل لغة فإن لم يعد بالباء بني للفاعل؛ فيقال: عناه الأمر يعنيه عناية، أي: أهمه.

قوله: (قد اشتمل على أعظم المهمات من علم العربية)، المناسب لقول النظم جل المهمات أن يقول: معظم المهمات؛ لأن جل<sup>(٣)</sup> الشيء معظمه، كما قاله الجوهري وغيره. وهذا مبين لمراد الناظم بقوله أول الكتاب:

مقاصد النحو بها محويه.

قوله في النظم: (أحصى من «الكافية» الخلاصة)، أي: أحصى النظم

(١) انظر: «شرح الأشموني» ١٦١/٤.

(٢) «توضيح المقاصد» ٢٩١/٣، «شرح الأشموني» ١٦١/٤.

(٣) «الصحاح» (جلد) ٢٠١/١.

من «الكافية» خلاصتها، أي: أحاط بها. قال تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ عَدَاً﴾ [الجن: ٢٨].

قوله: (بلا خصاصة)، الخصاصة: الفقر وسوء الحال.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وكان الفراغ من تعليقه في يوم الثلاثاء رابع شهر ربيع الأول، من شهور سنة خمس وعشرين وألف على يد الفقير الحقير المضطر لرحمة ربه القدير يوسف بن أحمد بن محمد بن ناصر الدين المتسمى المالكي، عامله الله بأهليته وإحسانه وكرمه وفضله والمسلمين. آمين.



## فهارس الرسالة

- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس الأعلام .
- فهرس القوافي .
- فهرس القبائل والأماكن والبلدان .
- فهرس الأمثال .
- فهرس اللغة .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .



1

14

--



## فهرس الآيات

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿عَبْرَ الْمَنْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	الفاتحة: ٧	٥٩٩
﴿سَبَّحْ سَمَوَاتٍ﴾	البقرة: ٢٩	٩٤١
﴿أَسْكُرْ أَنْتَ وَرَبُّكَ الْجَنَّةَ﴾	البقرة: ٣٥	٧٨٢ ، ٧٧٧
﴿فَاتَّقِلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾	البقرة: ٥٤	٧٨٠
﴿لَا مَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَائِ بَيْتِ ذَلِكَ﴾	البقرة: ٦٨	٦١٥
﴿فِيهِمْ كَالْحِجَارِزِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	البقرة: ٧٤	٧٦٥
﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾	البقرة: ٨٥	٧٩٨
﴿يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	البقرة: ٩٦	٢٤٩ ، ٨١
﴿كُلُّ لَّهُ قَدِيرٌ﴾	البقرة: ١١٦	٢٩٩
﴿مَقَامِ إِبْرِيمَ﴾	البقرة: ١٢٥	٧٤٧
﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	البقرة: ١٣٥	٧٦٤
﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾	البقرة: ١٥٧	٩١٨
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا﴾	البقرة: ١٦٧	١٠٨٩
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	البقرة: ١٨٤	٢٤٩ ، ٨٠
﴿وَلَكُمْ بِرَأَى اللَّهِ عَنِ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾	البقرة: ١٨٥	٦١٢
﴿وَأَنْتُمْ عَنِ كُفْرٍ فِي الْمَسْجِدِ﴾	البقرة: ١٨٧	١٩٩
﴿الْحَبْءِ أَشْمَدُ مَمْلُوءَاتٍ﴾	البقرة: ١٩٧	٢٩٧
﴿كَذِبِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَنْتُمْ كَذِبَةٌ﴾	البقرة: ٢٠٠	٧٧٨
﴿حَتَّى يَقُولَ﴾	البقرة: ٢١٤	٨٩١

٦٢٩	البقرة: ٢٣٠	﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾
٤٢٩	البقرة: ٢٥١	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾
٥٣٦	البقرة: ٢٥٩	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾
٦٩٨	البقرة: ٢٧١	﴿فَنِيحًا مِنْ﴾ ﴿وَلَئِنْ تَشْكُرُوا وَتُؤْتُواهَا الْفِسْقَةَ فَهُوَ خَيْرٌ﴾
٩١٧	البقرة: ٢٧١	﴿لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ﴾
٣٣٠	البقرة: ٢٨٠	﴿وَلَئِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾
٣٧٢	آل عمران: ١٣	﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَاسِتْرَةٌ﴾
٢٥٦	آل عمران: ٣٥	﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾
٨٣	آل عمران: ٥٨	﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾
٥٧٥	آل عمران: ٩٢	﴿حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِبْتُمْ﴾
٧٨٨ ، ٦٤٢	آل عمران: ٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾
٧	آل عمران: ١٠٢	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾
٤٢٨	آل عمران: ١٣٥	﴿وَمَنْ يَفْعُرْ الدُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾
٣٥٨	آل عمران: ١٤٣	﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾
		﴿فَمَا رَمَقُوا لِمَا ءَاصَبَتْهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا﴾
		﴿حَمَقُوا﴾
٤١٥ ، ٨٢	آل عمران: ١٤٦	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾
٧	النساء: ١	﴿وَلَئِنْ تَكَ حَسَنَةٌ﴾
٣٤١	النساء: ٤٠	﴿بِحُرْمَتِ الْكَلِمَةِ عَنِ مَوَاضِعِهِ﴾
١٨١	النساء: ٤٦	﴿مَا قَلِيلٌ لِّئَلَّا فَلِيلٌ وَيَتَمِّمُوا﴾
٥١٧	النساء: ٦٦	﴿وَكَلَّفَ بِاللَّهِ شَيْدًا﴾
٤٣٠ ، ١٦٣	النساء: ٧٩	﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَتَيْنِ﴾
٥٢٧	النساء: ٨٨	﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِّنْ دُونِهِمْ﴾
٥٧٩	النساء: ٩٠	﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقَرْبِ﴾
٥١٧ ، ١٠٩	النساء: ٩٥	﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْنِهِمْ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
٩١٨	النساء: ١٠٠	﴿ثُمَّ يَدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾

٤٨٧ ، ٤٦٠	النساء: ١٢٧	﴿وَرَزَقُونَهُ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾
٣٣٢	النساء: ١٣٥	﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾
٨٨٨	النساء: ١٣٧	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾
٥٠٦	النساء: ١٥٧	﴿مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾
٢٧٧	المائدة: ٣	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
٤٣٠ ، ١١٧	المائدة: ١٩	﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾
٥٥٢	المائدة: ٨٤	﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾
٨٠٠	المائدة: ١١٠	﴿يَلْبِيسِي أُنثَىٰ مَرِيَمَ﴾
٧٧٧	المائدة: ١٢٤	﴿اسْتَكْبَرَتْ رُوحُكَ الْجِنَّةَ﴾
٧٣١	الأنعام: ٣٤	﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الرِّسَالِ﴾
٣٢١	الأنعام: ٣٩	﴿صُدُّوا فِي الظُّلُمَاتِ﴾
٧٦٣	الأنعام: ٥٠	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾
٧٣١ ، ٦٣٩	الأنعام: ٦٦	﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾
٧٧٥	الأنعام: ٩١	﴿مَا لَمْ تَقْلُوبُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَهَابُوا أَنَّهُمْ﴾
		﴿يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾
٧٨٤	الأنعام: ٩٥	﴿الْحَيِّ﴾
٧٨٤	الأنعام: ٩٥	﴿فَالِقَ الْمَيِّتِ﴾
٧٨٤	الأنعام: ٩٥	﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾
٧٨٤	الأنعام: ٩٥	﴿فَالِقَ الْمَيِّتِ وَالنَّوَىٰ﴾
		﴿أَفَعَبَّرَ اللَّهُ أَيْتُنِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ﴾
٥٢٧	الأنعام: ١١٤	﴿إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾
٤٨٨	الأنعام: ١٢٤	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾
٧٨٣	الأنعام: ١٣٠	﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ﴾
٣٤٠	الأنعام: ١٣٥	﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَلَيْهِ الدَّارُ﴾
١٠٤٩	الأنعام: ١٤٣	﴿الَّذِينَ﴾
٢٧٦	الأنعام: ١٤٤	﴿الَّذِينَ﴾
٢٩٠	الأعراف: ٢٦	﴿وَلِيَأْسَ الْفُقَرَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾

٩٦٧	الأعراف: ٥٦	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾
٥٢٧	الأعراف: ٧٣	﴿أَيَّامٌ﴾
٨٩١	الأعراف: ٩٥	﴿حَتَّىٰ عَنَوَا﴾
٥٢٧	الأعراف: ١٤٢	﴿أَزْبَعِينَ لَيْلَةً﴾
٧٩٩	الأعراف: ١٥١	﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِإِخِي﴾
٩٤٨	الأعراف: ١٦٠	﴿وَقَطَعْتَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَابًا﴾
٩٤٨	الأعراف: ١٦٠	﴿وَقَطَعْتَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَابًا أُمًّا﴾
٩٤٨	الأعراف: ١٦٠	﴿أَسْبَابًا﴾
٩٤٨	الأعراف: ١٦٠	﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾
٩٤٨	الأعراف: ١٦٠	﴿أُمًّا﴾
		﴿إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ﴾
٥٥٠	الأعراف: ١٧٦	
٣٧٥	الأنفال: ٦	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾
٣٨٦	الأنفال: ١٧	﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلْبَهُمْ﴾
٢٨٧	الأنفال: ٢٦	﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنشَرِ قَلِيلٌ﴾
٨٨٨	الأنفال: ٣٣	﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾
٢١٩	الأنفال: ٤٣	﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي سَمَائِكَ قَلِيلًا﴾
٤٩٦ ، ٧٤	الأنفال: ٦٢	﴿فَمَا كَفَرَ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾
٩١٩	التوبة: ٦	﴿وَلِإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
٤٢٦	التوبة: ٢٩	﴿حَتَّىٰ يَمْطُوا الْجِزْيَةَ﴾
٣٧٤	التوبة: ٣٨	﴿أَرْضَيْتُهُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾
٢٤٩ ، ٨١	التوبة: ٦٩	﴿رَضِيتُمْ كَالَّذِي حَاسَمُوا﴾
٢٧١	التوبة: ٧٧	﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا﴾
٣٥٧	التوبة: ٨١	﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ﴾
٦٤١	التوبة: ١١٤	﴿وَمَا كَانَتْ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأبيه﴾
٢٤٩	التوبة: ١١٨	﴿صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾
٣٦١	يونس: ٦٢	﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾

		﴿وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ آلَ الرَّسَّةِ بِاللَّهِ حَيِّمًا﴾
٣٦٣	يونس : ٦٥	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ حَيِّمًا﴾
٥٤٧ ، ٧٧	يونس : ٩٩	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُومًا عَنْهُمْ﴾
٣٣٠	هود : ٨	﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾
٧٥٥	هود : ٤٥	﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾
٧٣١	هود : ٤٦	﴿وَمَا نَحْنُ بِبَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾
٥٨١	هود : ٥٣	﴿فَاتَّبَعُوا أَنَّهُمْ فَرَعُونَ﴾
٧٨٤	هود : ٩٧	﴿يَتَدُمُّ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
٧٨٤	هود : ٩٨	﴿فَأَرْوَدُهُمْ﴾
٧٨٤	هود : ٩٨	﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾
٣٣١	هود : ١٠٧ ، ١٠٨	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾
٧	يوسف : ٢	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَجْدِينَ﴾
١٨٥	يوسف : ٤	﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾
٩٤٦	يوسف : ٤	﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾
٣٤٠	يوسف : ٩	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾
٩٢٦	يوسف : ١٧	﴿وَكَاثِرًا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾
٢٦٣	يوسف : ٢٠	﴿إِنْ كَانَتْ قِيَامُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ﴾
٩١٥	يوسف : ٢٦	﴿يُوشَعَ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾
٧٩٩	يوسف : ٢٩	﴿وَسَمِعَ سُبُلَكَ﴾
٩٤١	يوسف : ٤٣	﴿سَمِعَ بَقَرَاتٍ﴾
٩٤١	يوسف : ٤٣	﴿وَرَبِيضٍ أَهْلَانَا﴾
١٠٢٩	يوسف : ٦٥	﴿تَاللَّهِ تَفَتَوْا تَذَكَّرُ يُوشَعَ﴾
٣٢٦	يوسف : ٨٥	﴿إِنَّهُ مِنْ بَنِي وَصَيْرٍ﴾
٢٠٣	يوسف : ٩٠	

٤٨٤	الرعد: ١٢	﴿يُرِيكُمْ آيَاتِهِ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾
٩٢٩	الرعد: ٣١	﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا قُرْآنًا سِوَىٰ هَذَا لَجِئْنَا بِهِ الْبِجَالُ﴾
٧٨٨	إبراهيم: ١، ٢	﴿... إِيَّاكَ صِرَطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ﴾
٥٤٥	إبراهيم: ٣٣	﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾
٨٩	الحجر: ٩	﴿وَرِأَآ لَهُ لَمَنظُورًا﴾
٢٧٣	الحجر: ٩٤	﴿فَأَصَدَّقَ بِمَا نُؤْمَرُ﴾
		﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ
٥٤٥	النحل: ١٢	وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمُ مَسْخَرَاتُ﴾
٣٦٩	النحل: ٢٣	﴿لَا حَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرْسُونَ﴾
٧٧٥	النحل: ٣٥	﴿مَا عَدَدْنَا مِنْ دُونِهِ، مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاءُنَا﴾
٧٢٨	النحل: ٥١	﴿إِلَّهِبَيْنِ اثْنَيْنِ﴾
٧٨١	النحل: ٨١	﴿سَرَبِيلَ نَفِيكُمُ الْحَرَّ﴾
		﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّبَا الَّيِّ أَرِيثَكَ إِلَّا فِتْنَةً
٤١٨	الإسراء: ٦٠	لِلنَّاسِ﴾
٥٣٠	الإسراء: ٦١	﴿مَاءً آسِجُدَ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾
٨٨٧	الإسراء: ٧٦	﴿وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
١٠١٨	الإسراء: ١١٠	﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ﴾
١١٦	الكهف: ٢	﴿مِنْ لُدُنُهُ﴾
٣٥٩	الكهف: ٦	﴿فَلَمَّا كَ بَنَعَ نَفْسَكَ﴾
٦٤٧	الكهف: ١٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرَاعِيهِ﴾
٦٤٧	الكهف: ١٨	﴿وَنَقَلَهُمُ﴾
٩٠٤	الكهف: ٢٩	﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾
٥٧٥	الكهف: ٣١	﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾
٢٢٨	الكهف: ٧٦	﴿مِنْ لُدُنِي عُدْرًا﴾
٨٩٩	مريم: ٥	﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرْفَعِي﴾
٥٢٨	مريم: ١٧	﴿فَتَشَبَّهَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾
١٠٢١	مريم: ٢٠	﴿وَلَمْ أَكُ﴾

٥٢٧	مريم: ٣٣	﴿وَيَوْمَ أَمُتْ حَيًّا﴾
٢٨٧	مريم: ٤٦	﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنَّا الْيَهُودِيَّاتُ يَتَّبِعُهُنَّ﴾ ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَسُدَّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدِينًا﴾
٩٠٤	مريم: ٧٥	﴿مَدِينًا﴾
٥٧٦	مريم: ٩٨	﴿هَذِلْ نَحْسٌ مِنْهُمْ مِنْ آلِهِ﴾
٥٧٦	الأنبياء: ٢	﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾
٧٩٢	الأنبياء: ٣	﴿وَأَسْرَأُ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
٤٣٦	الأنبياء: ١٥	﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ ﴿وَقَالُوا أَخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾
٧٧٣	الأنبياء: ٢٦	﴿عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾
٧٠٢	الأنبياء: ٣٧	﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾
٦٠٦	الأنبياء: ٨٧	﴿وَدَا التُّرْنَ﴾
٢٩١ ، ٨٣	الأنبياء: ٩٧	﴿فَإِنَّا مِنْكُمْ شَخِصَةٌ أُنصِرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيْكَ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾
٣٧٥	الأنبياء: ١٠٨	﴿وَحْدَهُ﴾
٣٦٠	طه: ٤٤	﴿لَمَلَأْهُ بِذِكْرٍ﴾
٢٤٣	طه: ٦٣	﴿إِنْ هَذَا لَسَجْدَرِينَ﴾
٧٢٩	طه: ٧٤	﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ ﴿فَأَضْرَبَ لَهم طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا﴾
٨٩٩	طه: ٧٧	﴿دَرَكًا﴾
٧	طه: ١١٣	﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾
٧٤٧	الحج: ١٦	﴿أَلَيْسَ بَيْنَهُنَّ﴾ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّجِدِ الْكَرِيمِ﴾
٧٨٠	الحج: ٢٥	﴿وَالسَّجِدِ الْكَرِيمِ﴾
٩٠٤	الحج: ٢٩	﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾
٥٧٥	الحج: ٣٠	﴿فَأَجْتَمِعُوا الرِّيْحَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
٦٤٠	الحج: ٣٢	﴿فَأَنبَأَهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾



١١٧ ، ٨٨	الحج: ٤٠	﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾
٦٥٧	المؤمنون: ١٨	﴿سَكَنًا﴾
٤٣٠ ، ١١٧	المؤمنون: ٣٦	﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿١١٧﴾﴾
٧٧٣	المؤمنون: ٦٢	﴿وَلَدِينَا كُنْتُمْ بِطِغْيَانٍ بِالْحَقِّ وَمَنْ لَا يظَلْمُونَ﴾
٧٧٣	المؤمنون: ٦٣	﴿قُلُوبِهِمْ فِي غَرْقٍ﴾
٧٧٣	المؤمنون: ٧٠	﴿أَمْرًا يَقُولُونَ بِهِ جَنَّةً بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾
		﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ رَدِّ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةً إِلَّا
٥٥٤	النور: ٦	﴿أَنْفُسُهُمْ﴾
٩٣٢	النور: ١٣	﴿لَوْلَا جَاءَهُمْ عَلَيْهِ﴾
٩٣٢	النور: ١٦	﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾
٧٩٩	النور: ٣١	﴿آيَةَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٢٥٥	النور: ٤٥	﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾
٢٥٥	النور: ٤٥	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾
١٠٥٩	النور: ٦٣	﴿يَسْتَسْلِمُونَ بِكُمْ لَوْ آدَاءُ﴾
		﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ
٣٧٢ ، ٣٦٤	الفرقان: ٢٠	﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ طَعَامِكَ﴾
٣١١	الفرقان: ٢١	﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ﴾
٧٤٣	الفرقان: ٥٩	﴿فَتَسَلَّ بِهِمْ خَسِيرًا﴾
٣٢٤	الفرقان: ٧٠	﴿وَكَانَ اللَّهُ عَظِيمًا رَحِيمًا﴾
٥٢٧	الشعراء: ٥	﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُنذِرًا﴾
٩٢٣	الشعراء: ١٠٢	﴿قَالُوا أَنَّا لَأَكْرَهُ فَكُفُّوا عَنَّا يَا مَعْزُومِينَ ﴿١٠٢﴾﴾
٦٣٩	الشعراء: ١٠٥	﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾
٥٥٢	النمل: ٢٠	﴿سَالِكٍ لَا أَرَى الْهَدْيَ﴾
٦٠٦	النمل: ٣٣	﴿تَحْتِ أُولَئِكَ نُورٌ﴾
٦٠٦	النمل: ٦٠	﴿ذَاتِ بَهْجَةٍ﴾
٩١٥	النمل: ٩٠	﴿وَمَنْ جَاءَهُ بِالْبَيِّنَاتِ فَكُنْتُ مِنْهُمْ فِي النَّارِ﴾
٦١٢	القصص: ١٥	﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾

		﴿فَالْقَلْعَةُ مَالٌ فَتَمَوْتَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾
٨٨٨	القصص: ٤٨	
٩٠٤	العنكبوت: ١٢	﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾
٢٤٩، ٨٠	العنكبوت: ٥١	﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾
٩٠٤	العنكبوت: ٦٦	﴿يَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَسْتَمْتُوا﴾
٣٣٠	الروم: ١٧	﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾
		﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾
٧٨٧	الأحزاب: ٢١	
٣٣٥	الأحزاب: ٢٥	﴿وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾
٣٩٩	الأحزاب: ٢٨	﴿إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾
٣٩٩	الأحزاب: ٢٨	﴿فَمَا لَبَسَ أَمْعَاكُكُمْ﴾
٢٥٥	الأحزاب: ٣١	﴿وَمَنْ يَفْتَنُ﴾
٢٤٩، ٨١	الأحزاب: ٣٧	﴿لِيَكِيَ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَاجٌ﴾
٧٧١	الأحزاب: ٤٠	﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ﴾
٢٧١	الأحزاب: ٥١	﴿وَيُرْضَيْنَ بِمَا ءَاتَيْنَهُنَّ كَلِمَةً﴾
		﴿بِأَيْهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَعُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾﴾
٧	الأحزاب: ٧٠	
		﴿يُنشِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلَّ مَزْقٍ لِيَأْتِيَنَّكُمْ لِيُذَكِّرَ لِي خَلْقِي﴾
٤٢٥	سبا: ٧	﴿جَدِيدٍ﴾
		﴿وَلِنَا أَوْ لِيَأْتِيَنَّكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾
٧٦٤	سبا: ٢٤	
٥٣٩	سبا: ٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾
١٠٨٥	سبا: ٥٠	﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾
٥٧٦	فاطر: ٣	﴿هَدَى مِن خَلْقِي غَيْرَ اللَّهِ﴾
	فاطر: ١٠	﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾
٥٩٩	فاطر: ٣٧	﴿وَنَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾

﴿إِنَّ اللَّهَ يُصِيفُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا

٣٢٥ ، ٨٢	فاطر: ٤١	﴿وَلَيْنِ زَالَا﴾
٣٩٩	يس: ٧٩	﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾
٢٥٦	الصفافات: ٩٦	﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٥٦﴾﴾
٧٦٥	الصفافات: ١٤٧	﴿وَأَرْسَلْتُهُ إِكْ يَأْتِيهِ أَوْ رِيْدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾
١٠٤٩	الصفافات: ١٥٣	﴿أَسْمَلَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾
٢٤٩ ، ٨١	ص: ٢٦	﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحَسَابِ﴾
٣٨٩	ص: ٦٠	﴿لَا مَرْحَبًا يَوْمَ﴾
٧	الزمر: ٢٨	﴿فَرَاتَانَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾
١٠٢١	غافر: ٩	﴿وَمَنْ تَقَى﴾
٩٠٠ ، ٨٩٥	غافر: ٣٧	﴿فَأَطَّلِعَ﴾
٦٤١	فصلت: ٤٩	﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾
٥٨٣	الشورى: ١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
٢٧٤	الشورى: ٢٣	﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾
٩١٧	الشورى: ٣٣	﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾
١٠٨٥	الشورى: ٣٣	﴿فَيَطَّلِنَ رَوَاكِدَ﴾
٩١٧	الشورى: ٣٤	﴿وَيَعْلَمَ﴾
٩١٧	الشورى: ٣٤	﴿أَوْ يُوقِعَهُنَّ﴾
٨٨٩	الشورى: ٥١	﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾
٧٨٧	الزخرف: ٣٣	﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوشِيَهُمْ سُفُهَا

مِنَ فَضْلِهِ﴾

﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾

﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿١﴾ أَمْرًا مِّنَ

عِنْدِنَا﴾

﴿كَذَ تَرَكُوا مِّنَ جَنَّتِ﴾

﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾

٧٣١	الأحقاف: ٢٥	﴿تَدْبِيرُ كُلِّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾
٦١٨	محمد: ٣٥	﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾
٣١٢	الفتح: ٢٥	﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ﴾
١٣٤	الفتح: ٢٧	﴿لَتَنَالُنَّ السَّجْدَ الْحَرَامَ﴾
١١٧	الفتح: ٢٨	﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
٣٦	الحجرات: ٥	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾
٣٣٧	ق: ٣٧	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾
٥٥٧	الطور: ١٩	﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾
٧٣٥	الرحمن: ٢٢	﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الْوُجُودُ وَالرَّجَاتُ ﴿٢٢﴾﴾
٧٦٢	الواقعة: ٥٩	﴿أَشْرَ تَخْلُقُونَهُ﴾
٤٨٨	الحديد: ١٣	﴿أَنْجِعُوا رِبَّكُمْ﴾
٧٨٥	الحديد: ١٨	﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمَصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ﴾
٥٦٩	الحديد: ٢٣	﴿لِيَكْتَلًا تَأْسُرًا﴾
٧٨١	الحشر: ٩	﴿يُحْيُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾
٤٠٨	المتحنة: ١٠	﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾
٣٦٢	الجمعة: ٩	﴿إِذَا تَوَدَّكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ بَوْرِ الْجُمُعَةِ﴾
٥٣١	المنافقون: ٨	﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾
٤٠٥	التغابن: ٧	﴿رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾
٣٥٩	الطلاق: ١	﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾
٣٠٨	الطلاق: ٤	﴿وَأَلَّتِي لَمْ يَمِضْ﴾
٣٠٨	الطلاق: ٤	﴿تُعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾
٦٠٦	الطلاق: ٤	﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾
٢٨٧	التحريم: ٤	﴿وَاللَّيْكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾
٥٤٦	التحريم: ٤	﴿فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾
١٠٨٩	الملك: ٨	﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾
٦٤٩	الملك: ١٩	﴿أَوْلَدَ بَرًّا إِلَى الْغَيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَدًا وَيَقْبِضُنَّ﴾
٣٧٠	القلم: ٤	﴿وَأِنَّكَ لَعَلَّ خُلِقَ عَظِيمٌ ﴿٤﴾﴾

٧٨٦	القلم: ٣٢	﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنَّا﴾
٢٩٠	الحاقة: ١، ٢	﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾﴾
٧٢٨	الحاقة: ١٣	﴿نِعْمَةٌ وَرَيْدَةٌ﴾
٥٠٧	الحاقة: ٢١	﴿عَيْشَةٍ رَّازِيَةٍ﴾
٩١٤	الجن: ١٣	﴿فَمَن يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَحَافُ﴾
١٠٩٢	الجن: ٢٨	﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾
٤٧٦	المزمل: ٨	﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾
		﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِيكَ بِرُحْمَانٍ رَّسُولًا ﴿١٥﴾ فَصَحَّ
٢٧٧	المزمل: ١٥، ١٦	﴿فِرْعَوْنُ الرَّسُولِ﴾
٩٤٦	المدثر: ٣٥	﴿إِنَّمَا لِيَدِي الْكَبِيرِ ﴿٣٥﴾﴾
٧٤٠	القيامة: ٣٤	﴿أَوَلَمْ لَكَ قَارُونَ ﴿٣٤﴾﴾
٧٤٠	القيامة: ٣٥	﴿ثُمَّ أَوَلَمْ لَكَ قَارُونَ ﴿٣٥﴾﴾
٤٥٠	الإنسان: ١	﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ﴾
٤٨٨	الإنسان: ٢	﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ﴾
٨٩٥	المرسلات: ٣٦	﴿وَلَا يُؤَدُّنَ لَكُم فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾
٣٦٠	عبس: ٣	﴿وَمَا يَدْرِيكَ لِمَ لَمْ يَرْكَبْ ﴿٣﴾﴾
٧٨٩	البروج: ٤، ٥	﴿قِيلَ اصْحَبِ الْأَعْدُدِ ﴿٤﴾ النَّارِ﴾
٧٥٦	الأعلى: ٥	﴿فَجَمَلَهُ غَتَابٌ﴾
٧٥٦	الأعلى: ٥	﴿أُخْرَىٰ﴾
		﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ﴾
٧٧٣	الأعلى: ١٤ - ١٦	﴿فَصَلِّ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْوِيُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾
٥٠٨	الغاشية: ٢٢	﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾
٥٠٨	الغاشية: ٢٣	﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ﴾
٧٤٠	الفجر: ٢١	﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾
٧٤٠	الفجر: ٢٢	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾
٨٣٩	الشمس: ١٣	﴿نَافَاةٌ اللَّهُ وَسَفِيهَا﴾
٤٢٦	الليل: ٥	﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾﴾

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَالصَّحَىٰ﴾	الضحى : ١	١٠٣٣
﴿وَالصَّحَىٰ﴾ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾	الضحى : ١ ، ٢	١٠٣٢
﴿سَجَىٰ﴾	الضحى : ٢	١٠٣٣ ، ١٠٣٢
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾	الضحى : ٥	٤٦١ ، ٤٢٦
﴿أَلَمْ نَنْشَأْ﴾	الشرح : ١	٩٠٧
﴿لَنْتَمَنَّأ بِالْأَيَّامِ﴾	العلق : ١٥	٧٦٧
﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾	البينة : ٨	٨٣
﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	الزلزلة : ٤	٦١٠
﴿الْقَارِعَةُ﴾ ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾	القارعة : ١ ، ٢	٢٩٠
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾	القارعة : ٣	٤٠٢
﴿وَالْعَصْرِ﴾ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾	العصر : ١ ، ٢	٣٦٢
﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	الكوثر : ١	٣٦١
﴿قَدْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإخلاص : ١	٩٣٨
﴿مِنْ سِرِّ الْوَسْوَاسِ﴾	الناس : ٤	٦٦٢





## فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٥٢٢	«أسامة أحب الناس إليّ...»
٧١٣	«ألا أخبركم بأحبكم إليّ...»
(هـ) ١٩١	«أمعكم شيء من الإبرة»
(هـ) ٥٠٦	«أنا النبي لا كذب...»
(هـ) ١٣٠	«إن جاءت به سابع الأيتين»
(هـ) ٢١٨	«إن يكنه فلن تسلط عليه...»
٤٣٠	«إن لله ملائكة...»
(هـ) ٩٢٥	«إنها لم تكن ربيتي ما حلت لي...»
٤٦٣	«تسبحون وتحمدون وتكبرون...»
٩٩٠	«تظهر التخوت على الوعول»
(هـ) ١٨٩	«حافظ على العصرين»
(هـ) ١٩١	«رأيت كأي مردف كبشاً...»
(هـ) ٢١٧	«سبحان الله!...»
(هـ) ١٨٩	«صلاة قبل طلوع الشمس...»
(هـ) ١٨٢	«عم الرجل صنو أبيه»
٧٧٧	«كنت وأبو بكر وعمر...»
٢٩١	«لا حول ولا قوة إلا بالله...»
٨٨	«لا مني ولا منية»
(هـ) ٨٣٤	«لا نورث، ما تركناه فهو صدقة»

- «لا وتران في ليلة» ..... ١٧٣ (هـ)
- «لولا حدثان قومك» ..... ٨٨
- «الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين» ..... ١٨٢ (هـ)
- «ما لعبدي المؤمن عندي جزاء...» ..... ٨٧
- «من تعزى بعزاء الجاهلية» ..... ١٧٠ (هـ)
- «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» ..... ٨٣٤
- «هل أنتم تاركوا لي صاحبي» ..... ٦٣٠
- «والله لأغزون قريشاً» ..... ٧٣٩
- «يأتي على الناس زمان...» ..... ٢٠٥ (هـ)
- «يا عبدالله لا تكن مثل فلان...» ..... ٤٠٠
- «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل...» ..... ٤٣٠ ، ٨٨
- «يطيع المؤمن على كل خلق...» ..... ٥٢١ (هـ)





## فهرس الأعلام

ابن الهائم : ٤٥	إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق
ابن إياس الحنفي : ٣١ ، ٣٤	الزجاج : ٢٣٥
ابن بابشاذ : ٨٤٢	إبراهيم بن صدقة الصالحي : ٣٧
ابن برهان : ٨٧٦	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي :
ابن جمار : ٦٢٤	٣٦٨
ابن جنبي أبو عثمان : ١٢٠ ، ١٧٨ ،	إبراهيم بن هرمة : ٩٠
٢٩٦	أبرهة الأشرم : ٧٥٢
ابن حجر : ٣٣	ابن أبي بكر الدماميني : ٤٦
ابن الخشاب : ٦٣٥	ابن أبي حارثة المري : ٩٥٧
ابن عامر : ٦٢٦	ابن الأثير : ٦٦٣
ابن عبد بن كثير بن عذرة : ٣٣٨	ابن الأعرابي : ٦٨٥
ابن عصفور : ١٢٠ ، ٢٧١ ، ٣٤٤	ابن الجزري : ٨٤
ابن عطية : ٤٩٥	ابن الأبناري : ٨٧
ابن عقيل : ٥٣ ، ٧٦ ، ٤١٣	ابن الحاجب : ٤٥ ، ١١٩ ، ٣٦٤ ، ٤٦٤
ابن كثير : ١٣ ، ٣٤١	ابن الخباز : ٧٥٩ ، ٤٨٥
ابن كيسان : ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٨٠١ ، ٩٥٢	ابن السراج : ٦٠٠ ، ٨٩٨ ، ٩١١
ابن مالك : ١١ ، ١٣	ابن السكيت : ٤٠٣ ، ٩٥٢
ابن محيصة : ٨٤ ، ١٢٤ ، ٦٢٥	ابن الشجري : ٣١٤
ابن ميادة : ٨٩٧	ابن القطاع : ١٢٠ ، ٤٥٦ ، ٦٩٢
ابن الناظم : ١٦ ، ٦٠٨	ابن السدلق : ٧٠٩

أبو دؤاد: ٤٠٦، ٥٩٠، ٦٢٤  
أبو ذؤيب الهذلي: ٩٧، ٢٥٣، ٤٠٥  
أبو زبيد: ٣٤٩  
أبو زيد الأسلمي: ٣٥٥  
أبو زيد حرملة الطائي: ٦٧٧  
أبو سنبل الأعرابي: ٩٢، ٤٠٧  
أبو صخر الهذلي: ٥٧٩  
أبو طالب: ٦٩٩  
أبو عبدالرحمن العتبي: ٤٣١  
أبو عبدالله بن مالك المرشاني: ١٥  
أبو عبيد: ٤٣٣  
أبو عبيدة: ٤٩٣  
أبو علي الشلوبين: ٣٣٩  
أبو علي الفارسي: ١٦٥، ٣١٩، ٩١١  
أبو عمرو: ٨٥  
أبو كثير الهذلي: ٦٥٤  
أبو محجن بن حبيب الثقفي: ٨٨٦  
أبو مروان النحوي: ٧٥٧  
أبو نخيلة: ٥٧٨  
أبو هريرة: ١٤٤  
أبو يحيى اللاحقي: ٦٥٢  
أحمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن  
حجر الهيثمي: ٣٩  
أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي: ٣٩  
أحمد بن رجب بن طيغنا: ٣٧  
أحمد بن عبدالله أبو العلاء المعري:  
٣١٣  
أحمد بن عبدالله بن مفرج: ٣٧  
أحمد بن علي الدمياطي: ٣٧

ابن النحاس: ١٦  
ابن هشام: ١٤٧  
ابن همام السلولي: ٤٠٨  
ابن يعيش: ٢١١، ٢٣٦  
أبو أسيدة الديبري: ٤١٢  
أبو البقاء: ٧٤، ٢٩٢، ٤٨٨  
أبو الحسن ابن السخاوي: ١٥  
أبو السهم الهذلي: ٣٥٧  
أبو العلاء المعري: ٣١٣  
أبو العوام بن كعب بن زهير: ٩٢٨  
أبو الفتح الزعفراني: ٢٥٩، ٢٩٦  
أبو الفرج: ٩٣١  
أبو الفقعسي: ١٦٦، ٨٥٣  
أبو النجم العجلي: ١٧٢، ٨٩٢  
أبو أمية الهذلي: ٧٢٩  
أبو بكر بن الأسود: ٥٦٤  
أبو بكر بن محمد بن أبي بكر  
الخصيري: ٥٢  
أبو بكر بن محمد بن يوسف القاري:  
٣٩  
أبو بكر بن يوسف المزي: ١٦  
أبو ثروان: ١٠٢٣  
أبو جعفر: ٣٤١، ٤٤٤  
أبو جندل الطهوي: ٦٢٦  
أبو حزام غالب بن الحارث العكلي:  
٣٧١  
أبو حيان: ١٦، ٨٧، ١٢٠، ٢٨١  
أبو حية النميري: ٦٣١  
أبو خراش الهذلي: ٨٠٦

امرؤ القيس بن عانس: ١٠٠، ١٠٤،  
٣٣١  
أمية بن أبي الصلت: ١٠١، ٣٥٦،  
٣٩٣  
أنس بن زنيم: ٩٥٨  
أنس بن عباس بن مرداس: ١٠٢، ٣٩١  
أنس بن مدركة الخثعمي: ٩٠٢  
أوس بن حجر: ٦٩٤  
بجير بن غنمة الطائي: ٢٥٨  
بدر الدين العلاني الحنفي: ٣٩  
البدر بن السيوفي: ٣٩  
بروكلمان: ١٢، ٤٣  
البيزي: ٨٥، ٩٠٤  
بشر بن أبي خازم: ٣٧٩، ٦٥٥  
بشر بن عمرو: ٧٤٩  
البوصيري: ٤٦  
البيضاوي: ٤١، ٤٤٤  
تأبط شراً: ٢٣٥، ٢٣٦، ٣٥٢  
تاج الدين عبد الوهاب بن علي: ١٣  
التبريزي: ٣١  
تقي الدين بن عبد القادر التميمي: ٥٢  
تميم بن أبي مقبل: ٩٢، ٤٠٧  
توبة بن الحمير: ٩٢٥  
ثابت بن جابر تأبط شراً: ٣٥٢  
ثابت بن حسن اللخمي: ١٥  
ثابت بن محمد بن يوسف الكلاعي: ١٥  
الجاربردي: ٩٨٠  
جارية بن الحجاج: ٤٠٦  
جبر بن عبد الرحمن: ٧٨٨

أحمد بن قاسم العبادي: ٥٢  
أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي  
ابن الحاج: ٤٣٦  
أحمد بن محمد بن عمر: ٣٩  
أحمد بن نوار أبو العباس: ١٥  
أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب: ٦٨٥  
أحمد شهاب الدين الرملي: ٣٩  
أحمد بن يوسف بن عبد الدايم: ٤٨٨  
الأحمر: ١٨١  
الأحوص: ٦٢٨  
أحيحة بن الجلاح: ٧١١  
الأخطل النصراني: ٢٨٢  
الأخفش: ١١٨، ١٧٣، ٦٥٦  
أسامة بن الحارث: ٩٤، ٣٥٧، ٤٩٩  
أسماء بنت أبي بكر: ٣١٣  
إسحاق الشيباني: ٥٢٢  
إسماعيل بن المقرئ اليمني: ٤٣  
إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري:  
٤٤١  
الأسود بن يعفر: ٧٤٣، ٧٦١  
أسيد بن دبير: ٤٩٦  
أشجع السلمي: ٦٧٠  
الأصمعي: ٣٥٦، ٦٩٩  
الأضبط بن قريع: ٨٥٧  
الأعشى: ١٠١  
الأعمش: ٦٣٥  
أعشى همدان: ٤٨٠  
أم عقيل بن أبي طالب: ٣٣٦  
امرؤ القيس: ١٠٠، ٣٣١

الحسام بن ضرار الكلبي : ٩٠٩  
 حسان بن ثابت : ٣٢٤ ، ٣٢٤  
 الحسن : ٦٣٥  
 الحسن البصري : ٨٥ ، ٥٣٢  
 الحسن بن القاسم بن أبو محمد  
 المرادي : ١٦٥ ، ١٣٨  
 الحسن بن صباح المخزومي : ١٥  
 الحسن بن عبد الله السيرافي : ٢٤٣ ،  
 ٤٥٣  
 الحسن بن محمد بن شرف شاه : ١٧٠  
 الحسن بن محمد بن الحسن : ٣٨٥  
 حسين بن علي بن يوسف : ٣٧  
 الحسين بن مطير الأسدي : ٩٦ ، ٣٢٩  
 الحطيئة : ٨١٧  
 الحكم بن حكيم : ٩٢ ، ٣٨٠  
 حمزة : ٨٥ ، ٦٣٦ ، ٩٠٤  
 حميد بن ثور الأرقط : ٣٣٤  
 حميد بن ثور الهلالي : ٣٢١ ، ٧٦٦  
 حميد بن ثور بن حزن : ١٩٥  
 حميد بن مالك الأرقط : ٢٢٩  
 حنظلة القيني : ٣٠٨  
 حيان بن قيس النابغة الجعدي : ٧٩٣  
 خالد بن خويلد أبو ذؤيب الهذلي : ٤٠٥  
 خالد بن عبدالله القسري : ٧٨٩  
 خالد بن يزيد الكندي : ٤٨١  
 خبيب بن عبدالله بن الزبير : ٢٢٩  
 خدّاش بن زهير : ٤٠١  
 خرنق بنت هفان : ٢٣٢ ، ٦٧٩  
 الخطابي أبو سليمان : ٦٩١

جبيرة بنت عمرو : ٧٩٥  
 جذيمة الأبرش : ٨٥٢  
 الجرجاني : ٦٣٤  
 الجرمي : ١٧٨ ، ٢٣٨  
 جرير : ٣٤٧  
 جرير بن الخطفي : ١٩٣ ، ٣٧٧  
 جرير بن عبدالله البجلي : ٩١٤  
 جرير بن عبد المسيح المتلمس : ٤٥٨  
 جرير بن عطية أبو حرزة الكلبي : ٢٤٤  
 جعفر العجمي : ٣٧  
 جلال الدين السيوطي : ٥٢  
 جميح بن الطماح الأسدي : ٥٢٣ ، ٦٨٢  
 جميل بثينة : ٥٨٠  
 جميل بن عبدالله : ٥٧٠  
 جندل بن المثنى : ٦٢٦ ، ٩٤٢  
 جندلة اليشكري : ١٠٧ ، ٤٦١  
 جنوب : ٣٨٢  
 الجوهري : ١٣١  
 حاتم بن عبدالله الطائي : ٣٩٧  
 الحارث الأعرج الغساني : ٥٧٥  
 الحارث بن حلزة : ٤٢٨  
 الحارث بن ظالم : ٦٧٩  
 الحارث بن كعب المجاشعي : ٣٩٥  
 الحارث بن كندة : ٧٢٥  
 الحارث بن ورقاء : ٨٢٧  
 الحجاج بن يوسف الثقفي : ٨٨١  
 حرملة بن المنذر : ٣٤٩ ، ٨١٣  
 حريث بن عناب : ٢٢٩  
 حزيمة بن طارق : ٦٢٣

الزجاجي: ١٦٦  
زرعة بن عمرو: ٤٢٦، ٥٤٢  
زرقاء اليمامة: ٣٧٦  
الزركشي: ٤٤  
زفر بن الحارث: ٤٠٥، ٦٤١  
الزُمخشري: ٤٧، ٧٤، ١٢٠، ١٤٨  
زهير بن أبي سلمى: ٣٧٨، ٨٢٧،  
٩١٣  
زيد الأعجم: ٤١٧، ٨٩٠  
زيد العنبري: ٦٤٥  
زيد بن أبيه: ٨٠  
زيد بن حمل: ٢١٥  
زيد بن معاوية النابغة الذبياني: ٩٠٧  
زيد بن سيار: ٤٠٣  
زيد الخيل: ٢٢٤، ٦٥٢  
زيد بن أرقم: ٨١١  
ساعدة بن جؤية الهذلي: ٤٥٨، ٨٦٥  
سالم بن داراة اليربوعي: ٥٤٩  
سحيم: ١٩٤، ٧١٨  
السخاوي: ٣١  
السعد التفتازاني: ٨٢، ٢٩٦  
سعد بن زيد: ٤٩٣  
سعد بن قرظ: ٧٧٠  
سعد بن ناشب: ٢٧٢  
سعد بن مالك: ٣٤٨  
سعید بن مسعدة: ١٧٣  
السفاقي: ٣٦٨  
سفيان بن الأبرد: ٨٨١  
سلامة بن جندل: ٥٥٦

خطام المجاشعي: ٧٣٤  
الخطيب شمس الدين الشربيني: ٣٩  
خليفة بن براز: ٣٢٦  
الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٢١، ١٦٧  
الخنجر بن صخر الأسدي: ٣٤١  
خوات بن جبير الأنصاري: ٧١٠  
خويلد الهذلي أبو ذؤيب: ٤٠٥  
دختنوس بنت لقيط بن زرارة التميمي:  
٧٠٥  
دريد بن الصمة: ٣٤٦، ٧٦٨  
الداميني: ١٢  
دوسر بن دهبل: ٨٨٢  
دينار بن هلال: ٩٣، ٢٦٦  
الذهبي: ١٣، ٢٤  
ذو الأصبح: ٥٨٣  
ذو الرمة غيلان: ٢٤٦، ٣٢٥  
رؤبة بن العجاج: ٩١، ٩٤، ١٠٦  
الرازي: ٨٩٧  
الراعي النميري: ٥٠٠  
الراعي عبيد: ١٠٠، ٤٩٨  
الربيع الفزاري: ٩٤٥  
ربيع بن مالك السعدي: ٥٦٦  
ردينة امرأة السمهري: ٧٥٦  
رشيد بن شهاب الشكري: ٢٧٩  
رضوان بن محمد أبو النعيم العقبي: ٣٧  
الرماني: ١١٠، ٣١٤، ٦٠٣  
الزبرقان بن بدر: ٧٨٢  
الزبير بن العوام: ٩٣  
الزجاج: ٧٤، ٢٣٥، ٢٦٧

صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي :  
 ١٧٨  
 صالح بن عمر البلقيني : ٣٧  
 صخر بن عمرو : ٩٢٨  
 الصمة بن عبدالله القشيري : ٦١٩  
 الصمة بن عبدالله بن الطفيل : ١٩٢  
 ضرار بن الأزور : ٥١٣  
 ضرار بن الخطاب : ٧٧٤  
 ضمرة النهشلي : ٥٩١  
 طالب بن أبي طالب : ٧٤٨  
 طاهر بن محمد بن علي : ٣٧  
 طرفة بن العبد : ٥٥٦ ، ٢٣٢  
 الطرماح بن حكيم بن نفيل : ٣٨٠ ، ٩٢  
 طفيل بن عوف الغنوي : ٤٦٨  
 طليحة بن خويلد الأسدي : ٥٣٧  
 ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي : ٨٠ ،  
 ٢١٧  
 عاتكة بنت زيد : ٣٨١ ، ٩٣  
 عاصم : ٩٠٤ ، ٨٥  
 عامر بن الحارث : ٥١٢  
 عامر بن جوين الطائي : ٩٠٣ ، ٤٣٥  
 عباد بن زياد بن أبي سفيان : ٢٦٠  
 العباس بن أحنف : ٢٥٤  
 عباس بن مرداس : ٦٩٤ ، ٣٤٠  
 عبدالرحمن بن حسان بن ثابت : ٩١٦  
 عبدالرحمن بن عبدالله أعشى همدان :  
 ٤٨٠  
 عبدالرحمن بن علي بن صالح أبو زيد  
 المكودي : ٤١٣

سلمة بن يزيد الجعفي : ٥٧٦  
 سليط بن سعد : ٤٣٧  
 سليمان بن أحمد الطبراني : ٥٢٢  
 سليمان بن مهران أبو محمد الأعمش :  
 ٦٣٥  
 السمؤال بن عادياء الغساني : ٣٢٩  
 سنان بن الفحل : ٢٥٩  
 سواد بن قارب : ٣٤٥  
 سوار بن أوفى القشيري : ٣١١  
 سيبويه : ٢١ ، ١١٥ ، ١١٩  
 السيوطي : ١٤ ، ٢٤ ، ٨٧  
 الشاطبي : ٨٧  
 شبيب بن جعيل الثعلبي : ٢٤٧  
 شبيب بن يزيد : ٨٨١  
 الشجري : ٩٣ ، ٤٥٢  
 شرقي بن حنظلة : ١٠٤  
 شعيب بن سهم : ٧٦١  
 شعيب بن منقر : ٧٦١  
 الشلوين : ٣١٤  
 شمر بن الحارث الضبي : ٩٦٢  
 شمس الدين الشبلي : ٣٩  
 شمس الدين بن خلكان : ١٤  
 الشنفرى : ٥٥٥  
 شهاب الدين البرلسي (عميرة) : ٣٩  
 شهل بن شيان : ٥١٩  
 الصاغاني : ٦٦٢  
 الصغاني : ٣٨٥  
 الصفدي : ٢٤

عبدالله بن زياد: ٨٠، ٥٥١  
عبيد بن حصين الراعي: ١٠٠، ٤٩٨  
عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب: ٧٩٢  
عثمان بن جني: ٢٩٦، ٢٩٨  
عثمان بن عفان: ١٤٠  
عثمان بن عمر بن أبي بكر بن  
الحاجب: ٣٦٤  
العجاج: ١٠٦، ١٤٤، ٥٧٣، ٦٥٣  
العجبر بن عبدالله السلولي: ٩٩، ٣٣٥  
عدي بن حاتم: ١٧١  
عدي بن زيد: ٧٩٣، ٩٢٦  
عروة بن الورد: ٦٨٧  
عروة بن حزام: ٤٥٩  
عرين بن ثعلبة بن يربوع: ١٩٤  
العز بن جماعة: ٢٦٧  
العز بن عبدالسلام: ٣٨، ٤٧  
عزة الخثمية: ٦٣١  
العديل بن الفرخ: ٧٩٢  
علاء بن أرقم الشكري: ٣٨٥  
علقمة بن عبدة: ٩٣، ٧٤٣  
علي بن إبراهيم بن داود: ١٧  
علي بن أبي طالب: ٨٠، ٥٩٠، ٦٣٣  
علي بن أحمد بن علي بن عبدالمهيمن  
(القرافي): ٣٩  
علي بن الحسين: ١٨١  
علي بن حمزة أبو الحسن الكسائي:  
٤٥٣  
علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن  
ابن عصفور: ١٥٣

عبدالرحمن بن ملجم: ٦٣٣  
عبدالعزیز بن مروان: ٨٨٦  
عبد العظيم المنذري: ١٢  
عبدالقادر بن أبي القاسم أحمد السعدي:  
٥٣

عبدالقادر بن حسن الصاني: ٣٩  
عبد القيس: ١١٠، ١٠٩١  
عبدالله بن أبي إسحاق: ١٦٦  
عبدالله بن الزبير: ٦١٤  
عبدالله بن الزبير: ٢٢٩  
عبدالله بن روبة: ١٤٤  
عبدالله بن رواحة: ٦٩٥  
عبدالله بن عباس: ٤١٨  
عبدالله بن عبدالله: ١٤٧  
عبدالله بن علي الصيمري: ٤٩٥  
عبدالله بن عمر العرجي: ٦٨٣  
عبدالله بن قيس: ٤٣١، ٦٥١  
عبدالله بن محمد بن عاصم الأحوص:  
٦٢٨، ٨٠٣  
عبدالله بن مسلم: ١٨٩  
عبدالله بن همام السلولي: ٤٠٨، ٥٥١  
عبدالله بن يعرب: ٦٢١  
عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام:  
عبدالله جمال الدين الصافي: ٣٩  
عبدالملك بن مروان: ٣٩٤  
عبدالوهاب بن ذوقا بن موسى الصالح:  
٣٩  
عبد الوهاب السبكي: ١٣  
عبد يعوث بن وقاص الحارثي: ٧٩٩

عنترة بن شداد: ٥٤٦  
العوام بن عقبة بن كعب: ٤٢٧  
عيسى بن عمر: ٨٧٤  
العيني: ٥٢  
غالب بن الحارث العكلي: ٣٧١  
غسان بن ولة: ٢٦٨  
الغساني اليهودي: ٣٢٩، ٨٥٥  
غياث بن غوث أبو مالك الأخطل: ٥١٠  
غيلان ذو الرمة: ٢٤٦، ٣٢٥  
الفارسي: ١١٨، ١٢٠، ١٦٥  
فرعان بن الأعرف: ٤١٠  
الفريعة بنت همام: ٣١٥  
الفراء: ١٦٨، ٣٢٣  
الفزاري: ٩٤٥  
الفرزدق: ١٠٩  
الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب  
أبو أمية: ١٠٧٥  
الفضل بن قدامة: ١٧٢  
الفيروزآبادي: ١٤، ١١٤  
القاسم بن معن: ٣٨٤  
القاسم بن علي الحريري: ٤١٨  
القاضي عياض: ٧٥٨  
قالون: ٨٥، ٩٠٤  
قحيف العامري: ٥٨٢  
قحيف العجلي: ٢١٦  
قريط بن أنيف: ٥٧٨  
القطامي: ٥٨٧، ٦٤١  
قطرب: ١٦٥، ٩١١  
قطري بن الفجاءة: ٥٣٥

علي بن محمد بن خروف: ٤٢٦  
علي بن محمد الحريري: ٢٧  
علي بن محمد بن أحمد اليونيني: ١٦  
علي بن محمد بن فخر الدين البليسي:  
٣٨  
عمار بن ياسر: ٦٩٣  
عمارة بن زياد: ٥٤٦  
عمر بن أبي ربيعة: ٧٦٣  
عمر بن الخطاب: ٨٠، ٣١٥  
عمر بن عبدالعزيز: ٣٤٤  
عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي:  
٢١٩  
عمر بن لجأ التيمي: ٦٧٥  
عمرو بن أبي ربيعة: ٦٤٨  
عمرو بن أحمر الباهلي: ٩٣، ٤١٨  
عمرو بن البراقة: ٥٩٢  
عمرو بن العاص: ٦٣٣  
عمرو بن براق: ٣٤٦  
عمرو بن جرموز: ٣٨١  
عمرو بن صران بن الأقرع: ١٠٧، ٤٦١  
عمرو بن شاس: ٦٧٨  
عمرو بن عبد الجن: ٢٧٩  
عمرو بن عدس: ٧٠٥  
عمرو بن كلثوم: ٦٢٧  
عمرو بن مالك بن أوس: ٣٩٨  
عمرو بن معبد بن زرارة: ٧٠٥  
عمرو بن معد يكرب: ٥٩١، ٦٩٤  
عمرو بن هند: ٧٥٧  
عمرو ذي الكلب: ٣٨٢



محمد الجوهري: ٤٤  
 محمد بن إبراهيم بن جماعة: ١٦  
 محمد بن أبي الفتح البعلبي: ١٧  
 محمد بن أبي بكر المراغي: ٣٨  
 محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز: ٥٢،  
 ٢٦٧  
 محمد بن أحمد بن إبراهيم: ١٦٧  
 محمد بن أحمد العلاني: ٣١  
 محمد بن أحمد الأزهر: ٤٠٧  
 محمد بن أحمد بن محمود بن القرفور:  
 ٣٩  
 محمد بن إدريس الشافعي: ٤٠١  
 محمد بن إسماعيل: ٣٨، ٧٥٨  
 محمد بن السري أبو بكر السراج: ٦٠٠  
 محمد بن الشرواني: ٣٧  
 محمد بن المستنير أبو علي: ١٦٥  
 محمد بن المولى: ٥١٩  
 محمد بن سعدان: ٧٢٧  
 محمد بن سلام بن علي الطبلاري: ٣٩  
 محمد بن سليمان بن مسعود: ٣٨  
 محمد بن عبدالله بهاء الدين المصري:  
 ٣٩  
 محمد بن عبدالواحد بن الهمام: ٣٨  
 محمد بن علي القاياتي: ٣٨  
 محمد بن علي بن طولون: ١١  
 محمد بن عيسى التميمي: ٣٤٩  
 محمد بن محمد الحلبي: ١٥

القلاخ بن حزن: ٦٥٠  
 قيس بن الخطيم: ٣٠٧، ٥٧٠  
 قيس بن عبدالله الجعدي: ٢٨٢  
 قيس بن الملوح: ٩٢٧  
 قيس بن قمناء التميمي: ٨٣٢  
 قيس بن معدي كرب: ١٠٥، ٤٢٧  
 كثير عزة: ٣٧٣  
 الكسائي: ٨٥، ٣٤٩، ٦٤٦  
 كعب بن زهير: ٨٢، ٣٧٨، ٤١٥  
 كلجة اليربوعي: ٣٥٤، ٦٢٣  
 كليب بن يربوع: ٤٥٩  
 كمال الدين بن حمزة الدمشقي: ٣٩  
 الكمال بن الهمام: ٢٩٤  
 كميت بن زيد: ٣٠٣، ٥١٤، ٦٨٠  
 الكميت بن معروف: ٨٥٥  
 كنزة أم شلمة بن برد: ٧٠٤  
 ليبيد: ١٤٠  
 ليبيد بن عامر: ٤١٦  
 ليبيد العامري: ١٤٠، ٢٦٢، ٤٠٩  
 لقيم بن لقمان بن عاد: ٣١٩  
 ليلي الأخيلية: ٣١١، ٩٢٥  
 المازني: ٤٧٧  
 مالك بن دينار: ٤٣٤  
 مالك بن الربيع التميمي: ٥٤٠  
 مالك بن رقية: ٥٥٢  
 مالك بن عويمر: ٦٤٤  
 مالك بن مالك: ٨٧  
 مارية بنت عفرز: ٣٩٧  
 المثقب العبيدي: ٧٦٨

- محمد بن محمد بن عباس بن جعوان: ١٦  
 المفضل بن معشر البكري: ٣٦٩  
 المقري: ١٤  
 مكرم بن محمد بن حمزة: ١٥  
 منازل بن ربيعة: ٤١٣  
 المتخل الهذلي: ٦٤٤  
 المنجا بن عثمان بن أسعد: ١٦  
 المنذر بن المنذر: ٥٧٥  
 منذر بن حسان: ٥٢٨  
 منظور بن سحيم: ١٦٦  
 المنقذ بن الطماح الجميح: ٥٢٣  
 مهلهل بن ربيعة: ٨٠٤  
 موسى بن أحمد بن موسى السبكي: ٣٨  
 مية بنت أهبان: ٧٠٤  
 ميسون: ٩٠١  
 ميمون بن قيس: ٤٢٧  
 ناصر بن عبدالسيد بن علي بن  
 المطرزي: ٨٧٦  
 نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم: ٢٢٨  
 نصر بن سيار: ١٠٢، ٧٤٧  
 نصيب بن رباح الأكبر: ٣٠٦  
 النعمان بن الحارث: ٥٥٥، ٦٧٥  
 النعمان بن المنذر: ٣٧٨، ٦٧٩  
 النعمان بن بشير الأنصاري: ٤٠٧  
 النعمان بن ثابت أبو حنيفة: ٤٠١  
 نفيل بن حبيب: ٧٥٢  
 النمر بن تولب: ٣٠٠، ٤٠٨  
 نهشل بن حري: ٤٣٣، ٥٩٠  
 النواح الكلابي: ٩٤٤  
 نوار بنت عمرو بن كلثوم: ٢٤٧  
 محمد بن محمد بن علي الصيرفي: ١٧  
 محمد بن يزيد أبو العباس المبرد  
 أبو الحسن الأخفش: ١٥٥  
 محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: ١٤  
 محمد شاعر بن أحمد الكتبي: ١٤  
 محمود بن أحمد العيني المصري: ٥٢  
 محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري:  
 ١٢٠، ١٤٨  
 المخيل السعدي: ٥٦٦  
 المرار الأسدي: ٩٨، ٦٤٠  
 المرار التميمي: ٦٣٩  
 المرار بن هماس الطائي: ٧٠٦  
 المرزوقي: ٥٢٣  
 مروان بن الحكم: ٣٩٤  
 مزاحم بن الحارث العقيلي: ٣٤٥، ٥٨٧  
 مسكين الدارمي: ٥٥٣  
 مصعب بن الزبير: ٢٢٩، ٤٣١  
 مضر بن ربعي: ٧٤١  
 مطعم بن عدي: ٤٣٨  
 معاوية: ٢٦٠، ٦٣٣  
 معاوية بن أبي سفيان: ١٤١  
 معددي كرب: ١١٤  
 معقل بن ضرار الشماخ: ٦٧٦  
 معمر بن المثنى أبو عبيدة: ٤٩٣  
 معن بن أوس المزني: ٩٠، ١٤١  
 مغلس بن لقيط: ٢٢٢  
 المغيرة بن حنين التميمي: ٨٩٤

يزيد بن القعقاع: ٤٤٤  
يزيد بن عبد المدان: ٨٤٩  
يزيد بن عبد الملك: ٦٣٢، ٧١٤  
يزيد بن مفرغ الحميري: ٢٦٠  
يزيد ذو الودعات هبنقة: ٧٠٩  
يعقوب بن إسحاق: ٤٠٣  
يعيش بن علي الحلبي: ١٥  
يوسف بن الحسن بن عبدالله أبو محمد  
السيرافي: ٢٤٣  
يوسف بن تغري بردي: ١٤  
يوسف بن زكريا الأنصاري: ٣٩  
يونس بن حبيب البصري: ٣٨٦



نور الدين المحلي: ٤٠  
نور الدين النسفي: ٤٠  
النووي: ٤٣  
هيرة بن عبدالله: ٣٥٤  
هيرة بن سعد: ٤٩٣  
هدبة بن خشرم: ٣٥٣، ٤٢٢  
هرم بن سنان: ٩١٣  
هشام بن عبد الملك: ٦٢٠، ٧٦٥  
هشام بن عبد مناف: ٧٦١  
هشام بن معاوية الضرير: ٦٩٣  
همام بن غالب بن صعصعة الفرزدق: ٢١٥  
هند بنت عتبة: ٥٢٨  
وضاح بن إسماعيل: ٣٦٢  
الوليد بن عقبة: ٩٠٧  
اليافعي: ٢٤  
يحيى بن زياد أبو زكريا الفراء: ١٦٨  
يحيى بن المبارك: ٤٨٣  
يزيد بن الحكم الثقفي: ٤٩٧  
يزيد بن المهلب: ٥٨٩، ٧٠٣  
يزيد بن حري: ٤٣٣  
يزيد بن عبدالرحمن الحارثي: ١٠٥

## فهرس القوافي

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٣٩٢	ضمرة بن جابر أو ضمرة بن ضمرة	الكامل	أب
٥٣٩	-	الخفيف	إباء
٣٠٢	الفرزدق	الطويل	الأبعاد
٥٧٧	-	الطويل	الأباعر
	أبو النجم الفضل بن قدامة بن	الرجز	أباها
١٧٢	عبيدالله العجلي		
١٠١٤		الرجز	أبتكر
٤٣٥	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	إِبْقَالَهَا
٥٥٤	عترة	الكامل	ابني ضمضم
٦٢٩	-	مجزوء الكامل	أبي مزاده
٦٩٤	أوس بن حجر	الطويل	أتحولا
٩١٠	-	الطويل	آتيا
٦٢٨	بعض الطائيين	الطويل	الأجادل
٣٩٠	-	البسيط	آجال
٦٤٠	-	المتقارب	الأجل
٧٣٧	-	الرجز	أجمعا
٢٢٩	حريث بن عناب الطائي	الطويل	أجمعا
٢٤٧	شبيب بن جعيل الشعلي	الكامل	أجنت
٤٦٥	-	الطويل	أحبس

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٩٥٨	القطامي	البيسط	أحتمل
٤٠٣	أبو حفص الشطرنجي	البيسط	أحد
٨٨٥	-	البيسط	أحدا
٤٦٧	-	الطويل	أحفظ للود
٣٧٤	-	الكامل	أحقر
١٩٣	جرير	الوافر	آخرين
٤١٥	بعض الفزاريين	البيسط	الأدب
٨٨٥	أبو محجن بن حبيب الثقفي	الطويل	أذوقها
١٩٤	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	الأربعين
٨٦٧	ابن ميادة	الكامل	الإرتاج
٣٣١	امرؤ القيس بن عانس	المتقارب	الأرمد
٩١٣	-	البيسط	إرهاها
٨١٩	-	الخفيف	ازدياد
٥٥٦	طرفة بن العبد	الرمل	الأزر
٩١٠	-	الخفيف	الأزمان
٤٢١	أعرابي	الرجز	إسرائينا
٥٨٩	الفرزدق	الكامل	الأشبار
٤٢٦	النابغة الذبياني	الكامل	الأشعار
٨٩١	جرير بن الخطفي	الطويل	أشكل
٤٥٩	الفرزدق	الطويل	الأصابع
١٤٧	جرير	الوافر	أصابن
٧٢٤	جرير، وقيل: الحارث بن كنده	الوافر	أصابوا
٦٢٣	الكلحة اليربوعي	الطويل	إصعما
٣٣٤	العجير بن عبدالله السلولي	الطويل	أصنع
٥٦٤	ربيعة بن مقوم	الطويل	أصهبا
٤١٢	-	الخفيف	اضطرام
٧٥٦	أبو دؤاد الإيادي	المتقارب	اضطرب

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٣٧٧	جرير بن الخطفي	الكامل	أطهار
٧١٥	الفرزدق	الطويل	أطيب
٨٨٦		الرجز	أطيرا
٤١٧	زياد الأعجم	الطويل	الأعاصر
٩٢٦	عدي بن زيد التميمي	الخفيف	اعتصاري
٤٠٦	أبو دؤاد الإيادي وجارية بن الحجاج	الخفيف	الإعدام
٨٩٤	الفرزدق	الطويل	أعرف
٧٨١	امرؤ القيس	الطويل	أعسرا
٦٥٠	القلاخ بن حزن	الطويل	أعقلا
٥٩٤	-	الكامل	الأعلام
٤٢٧	العوام بن عقبة بن كعب بن زهير	الطويل	أعودها
٢٥٠	الفرزدق	الكامل	الأغلا
٢٦٨	غسان بن وعله	المتقارب	أفضل
٩٠٣	عامر بن جوين الطائي	الطويل	أفعله
٢٨٦		الطويل	أقاطع
٦٥٢	أبو يحيى اللاحقي	الكامل	الأقذار
٥٧٣	العجاج	الرجز	أقربا
٢٥٣	عمارة بن راشد	الطويل	أقصما
٥٧٢	أعشى همدان	الخفيف	أقيال
٧٣٦	-	الرجز	أكتعا
٧١٥	ذو الرمة غيلان	الطويل	أكسل
٩٠٧	النابعة الذبياني	البيسط	أكوار
٧٥٧	أبو مروان النهوي	الكامل	ألقاها
٧٧٠	سعد بن قرظ - أو الأحوص	البيسط	إلى نار
٢٦٢	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	إلينا
٢٥٢	الأشهب بن رميلة	الطويل	أم خالد
٤٦٩	-	البيسط	آمالي

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٨٣١	جرير	الوافر	أماما
٣٩٥	قيس بن الملقح	البيسيط	أمثالي
٥٣٦	رجل من طيء	البيسيط	الأملا
٨٥٥	رؤية	الرجز	أملودا
٧٣١	العباس بن مرداس	المتقارب	أمنع
١٥٨	الأشموني	الرجز	انجلا
٧٨٨	جبر بن عبدالرحمن	الرجز	أنسانها
٧٣٩	-	الهجج	أنساه
١٤٤	العجاج عبدالله بن رؤية	الرجز	أنهجا
١٤٤	العجاج عبدالله بن رؤية	الرجز	أنهجن
٦٧٧	أبو زيد حرملة الطائي	البيسيط	أنيابا
٥٢٨	منذر بن حسان	الوافر	الإهاب
٩٤١	الفرزدق	الطويل	الأهاتم
٤٢٦	الأعشى	المتقارب	أهل اليمن
٤٢٥	-	الطويل	أو تُشَقَى
٨٠٣	المهلهل بن ربيعة	الخفيف	الأواقي
٢٧٨		الكامل	الأوبر
٧٧٤	ضرار بن الخطاب	البيسيط	أوزاع
٧٧٣		البيسيط	أوغاد
٤٠٨	النمر بن تولى	الطويل	أول
٧٦٥	جرير	البيسيط	أولادي
٢٤٤	جرير	الكامل	الأيام
٨٦٤	حسان بن ثابت	الطويل	بأخيلا
٩٢١	امرأة من عقيل	الطويل	باديا
٨٦٤	القطامي	الطويل	بازيا
٢٨٢		الطويل	بأسعد
٤٠٥	أبو ذؤيب	الطويل	بالجهل

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
١٠٥١	-	الرجز	بالعشج
١٠٥٤	العجاج	الرجز	بالعواور
٥٢٧	البوصيري	البيسط	بالقدم
٦٣٣	-	الرجز	باللجام
٥٤٩	-	البيسط	باللعب
٧٠٦	المرار بن هماس الطائي	الطويل	بالمقارب
٥٩١	ضمرة النهشلي	السريع	بالميسم
٥٥٤	النابغة الذبياني	الكامل	باليد
٧٥٤	امرؤ القيس	الطويل	بأمثلي
١٩١	-	البيسط	بأيدينا
٧٦٢	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	بثمان
١٠٥١	رجل من اليمانيين	الرجز	بج
٧٦٢	كثير عزة	الطويل	بخبول
٥٥٥	-	البيسط	بخلا
٦٥١	عبدالله بن قيس الرقيات	الطويل	البدرا
٧٠٧	عبدالله بن رواحة أو بعض الأنصار	الرجز	بدينا
٦٨٦	رؤية	الرجز	البرودا
٦٧٨	عمرو بن شاس	الطويل	بزلا
٧١٦	-	الرجز	بسمن
٧٣٠	النابغة الذبياني	الوافر	بشن
٧١٦	-	الرجز	البطن
٢٣٠	-	الرجز	بطني
٧٦٥	جرير	البيسط	بعداد
٦٣٠	-	الطويل	بعسيل
٨٢٨	العجاج	الرجز	بعيري
٩٠٢	أنس بن مدركة الخثعمي	البيسط	البقر
٧٤٢	خطام المجاشمي	الرجز	بقرن



الموضع	الشاعر	البحر	كلمة الغافية
٧٥٤	امرؤ القيس	الطويل	بكلكل
٩٠٢		الطويل	بكير
٢١٧	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	بليانها
٣٣٦	أم عقيل	الرجز	بليل
٤٩٧	يزيد بن الحكم الثقفى	الطويل	بمرعوي
٥٥١	عترة	الكامل	بمزعم
٥٤٣	ابن مقبل	الطويل	بمكان
٢١٨	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	بمكانها
٧٦١	الأسود بن يعفر	الطويل	بن منقر
١٠١٤	امرؤ القيس	الطويل	بنبال
٥١٨	حسان بن ثابت	الوافر	بني النضير
٩٠٥	أبو طالب - الأعشى - حسان - المحول	الوافر	تبالا
٣٩٦	عمر بن قعاس أو قعناس المرادي	الوافر	تبيت
٣٩٠	-	الطويل	تتابع
٥٥٥	الشنفرى	الطويل	تتصللصل
٥٧٥	النابعة الذبياني	الطويل	التجارب
١٨٨	أبو صخر الهذلي	البيسط	التجاويد
٥٦٤	ربيعة بن مقوم	الطويل	تحلبا
٥٨١	-	الطويل	ترفعت
٨٩٠	زياد الأعجم	الوافر	تستقيما
٥٣٤	-	الطويل	تشهد
٩١٤	جرير بن عبدالله البجلي	الرجز	تصرع
٧٤٣	الأسود بن يعفر	الطويل	تصوبا
٨٨٤	-	البيسط	تضطرم
٥٦٦	المخيل السعدي	الطويل	تطيب
٨٧٤	سحيم	الوافر	تعرفوني
٤٢٧	رجل من بني كلاب	البيسط	تعوديني

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٣٢٦	خليفة بن براز	الكامل	تكونه
٧٩٩	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	الطويل	تلاتيا
٩٠٩	الحسام بن ضرار الكلبي	الرمل	تمل
٣٩٨	رجل من بني النبيت	البيسط	تمليح
٨٥٤	الكميت بن معروف	الطويل	تمنعا
٣٩٤	حسان بن ثابت	البيسط	التانير
٧٧١	زهير بن أبي سلمى	البيسط	تنتظر
٤١٥	كعب بن زهير	البيسط	تنويل
٥٦٣	أبو بكر بن الأسود	الوافر	تهام
٦٠٥	-	الخفيف	التواني
٣٠٨	أبو الطمحان القيني	الطويل	ثاقبه
٤٠٩	ليد بن ربيعة العامري	الطويل	ثاقلا
٤٨٠	أعشى همدان	الطويل	الثعالب
٤٥٧	ساعدة بن جؤية الهذلي	الكامل	الثعلب
٤٠٠	-	البيسط	ثقة
٣٨٢	جنوب بنت عجلان	المتقارب	الثمالة
٥٩١	عمرو بن البراقة	الطويل	جارم
٦٩٧	القناني	الرجز	جانبه
٨٨٢	-	الوافر	جبار
٤٣٤	ذو الرمة غيلان	الطويل	الجَرَاشيع
٩٠٧	الوليد بن عقبة	الطويل	الجراضم
٦٢٥	الأعشى	مجزوء الكامل	الجزارة
٦٧٨	خرنق بنت هفان	مجزوء البيسط	الجزر
٥٩٧	حسان بن ثابت	الطويل	جسور
٥٩٤	جميل بثينة	الخفيف	جلله
٦٠٤	الفرزدق	الكامل	جمال
٨٠٣	كثير عزة	البيسط	جمل

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٣١٥		البيسط	جنحوا
٤٠١	خداش بن زهير	الوافر	جنودا
٥٩٢	رؤبة	الرجز	جهرمه
٧٦٣	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	جهنم
٧٢٥	جرير، وقيل: الحارث بن كنده	الوافر	جواب
٣١٥	الفريعة بنت همام	الطويل	جوانبه
٧٩١	الفرزدق	الطويل	حاتم
٥٧٣	رؤبة	الرجز	حاطلا
٥٣٧	طليحة بن خويلد	الطويل	حبال
٧٠٤	كنزة أم شملة بن برد	الطويل	حبذا هيا
٣٠٦	نصيب بن رباح الأكبر	الطويل	حببها
١٠٥١	رجل من اليمانيين	الرجز	حجنتج
٦٥٠	الزاعي الثُميري	الطويل	حجيج
٢٥٢	رجل من بني سليم	الوافر	الحججورا
٩٠٩		البيسط	حذرا
٦٢٨	الأحوص	الوافر	حرام
٩١٧	النابعة الذبياني	الوافر	الحرام
٧٤٨	طالب بن أبي طالب	الطويل	حربا
٦٠١	جرير	البيسط	حرمانا
٩٢٠	رؤبة	الرجز	الحزن
٩١٩	الأحوص	الوافر	الحسام
٥٧٦	سلمة بن يزيد الجعفي	الطويل	الحشر
٥٨٠	جميل بثنية	الكامل	الحشرج
٧٨٩	الطرماح	الكامل	حضار
٤٨٠	أعشى همدان	الطويل	الحقائب
٣٨٦	-	الهجج	حقان
٦٩٩	أبو طالب	الطويل	حمائل

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٨٣٢		الرجز	الحمى
٤٠٢	-	الطويل	حميد
٦٢١	عبدالله بن يعرب	الوافر	الحميم
٩٤٢	جندل بن المثنى	الرجز	حنظل
١٦٩	-	الوافر	الحنينا
١٦٦	منظور بن سحيم الفقعسي	الطويل	حيانيا
٢٨٧	جثامة الليثي	الوافر	خيبرا
٧٥٣	ليبد بن ربيعة	الكامل	ختامها
٧١٦	-	الرجز	خشن
١٤٦	رؤبة بن العجاج	الرجز	الخفخن
٣٨٤	رؤبة بن العجاج	الرجز	خلب
٦٢٢	-	الطويل	خمرًا
٨٧٧	غيلان بن حريث الربيعي	الرجز	خمسا
٩٢٩	عبيد بن الأبرص	الخفيف	الخوالي
٤١٣	منازل بن ربيعة	البيسط	الخور
٧٦٩	ذو الرمة غيلان	الطويل	خيالها
٦٢٧	عمرو بن كلثوم	الرجز	الدائس
٨٩٦	الأعشى	الوافر	داعيان
٥١٩	شهل بن شيبان	الهمزج	دانوا
٥٣١	ليبد بن ربيعة	الوافر	الدخال
٧٨٤	جندب بن عمرو	الرجز	دراج
٧٤١	مضرس بن ربيعي	الطويل	دعائره
١٠١٧		الطويل	دنف
٣٧٩	-	الطويل	دنفان
٢١٥	الفوزدق	البيسط	الدهارير
٧٤٢	مسلم بن معبد الوالبي	الوافر	دواء
٩٠٠		الرجز	دولاتها

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٣٢٦	خليفة بن براز	الكامل	دونه
٢٠٧		البيسط	ديار
٧٠١	أبو طالب	الكامل	دينا
٣١٨	رؤبة بن العجاج	الرجز	ذاكا
٤٣٨	-	الطويل	ذرى المجد
٥٤٨	أمية بن أبي الصلت	الوافر	الذموم
١١٦	-	الطويل	الذوائب
٤٤٥	رؤبة	الرجز	ذو هدى
٦٩٩	-	البيسط	ذي الإحن
١٧٧	الفرزدق	البيسط	رابي
٣٩١	أنس بن عباس بن مرداس	الرمل	الراقع
٥٤٢	النابعة الذبياني	الكامل	ربيعة بن حذار
٧٣٨	عبدالله بن مسلم الهذلي	البيسط	رجب
٨٠٣	كثير عزة	البيسط	رجل
٣٨٤	القاسم بن معن	مجزوء الكامل	الرزاح
٦٣١	جرير	البيسط	الرصف
٥٨١	قحيف العامري	الوافر	رضاهها
٣٩٧	عمر بن قعاس أو قعناس المرادي	الوافر	رضيت
٨٥٧	الأضبط بن قريع	الخفيف	رفعه
٦٧٩	الحارث بن ظالم	الوافر	الرقابا
٣٧٤	رؤبة بن العجاج	الرجز	الرقبة
٧٧٦	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	رملا
٣٨٤	القاسم بن معن	مجزوء الكامل	الرواح
٣٩٨	رجل من بني النبيت	البيسط	الريح
١٤٠	ليبد بن ربيعة	الطويل	زائل
٩٧٩	-	الرجز	زفراتها
٢٠٢	قيس بن زهير العبسي	الوافر	زيادي

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٣٨٣	-	الخفيف	سؤل
٢٥٩	رؤية	الرجز	سائق
٧٦٦	حميد بن ثور الهلالي	الكامل	سافع
٩٨٠	أحد الهذليين	الطويل	سجوح
٥٣٩	-	الكامل	سييل
٦٧٥	عمر بن لجأ التيمي	الرجز	سراتها
٣٦٢	وضاح بن إسماعيل	البيسيط	سرع
٧٢٩	أبو أمية الهذلي	المتقارب	السعالي
٢٦٥		الرجز	سعه
٨٣٩	-	الخفيف	السفاح
٨٣٩	-	الخفيف	السلاح
٨٣٨	مسكين الدارمي	الطويل	سلاح
٨٠٢	الأحوص	الوافر	السلام
٨٤٨	-	البيسيط	سلم
٣٨٥	علاء بن أرقم الشكري	الطويل	السلم
١٠١٧		الرجز	سماؤه
٨٩٣	-	البيسيط	سمعا
٧٦٨	المثقب العبدي	الوافر	سميني
٩١٧	النابعة الذبياني	الوافر	سنام
٦٧٥	النابعة الذبياني	الوافر	سنام
٣٦٥	الشمردل بن شريك اليربوعي	الطويل	سناهما
٤٣٧	سليط بن سعد	البيسيط	سنمار
٤١٦	لييد بن عامر	الكامل	سهامها
٣٧١	غالب بن الحارث العكلي	الوافر	سواء
٥٢٠	المرار العجلي	الطويل	سوائنا
٤٥٨	المتلمس	البيسيط	السوس
٣٩٠	-	الخفيف	شئون

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٤١٠	فرعان بن الأعراف	الطويل	شاربه
٣٠٠		الطويل	شارق
٨٥٤	بنت مرة بن عاهان - أو بنت أبي الحصين	الكامل	شاف
٥١٤	حسان بن ثابت	الطويل	شافع
٨١٢	أبو زيد حرملة بن المنذر	الخفيف	شديد
٨٠٥		الرجز	شرا
٥٧٠	-	الوافر	شريم
٦١٩	الصمة بن عبدالله القشيري	الطويل	شعبا كما معاً
٩٢٧	قيس بن الملوح	الطويل	شفيعها
٣٧٩	بشر بن أبي خازم	الوافر	شقاق
٣٨٢	جنوب بنت عجلان	المتقارب	شمالا
٨٥٢	جذيمة الأبرش	المديد	شمالات
٩٢١	امراة من عقيل	الطويل	شماليا
٣٨٣	الأعشى القيسي	البيسيط	شول
٨٨٢	-	الوافر	شيار
٨٥٠	-	البيسيط	شيمي
٩٢٥	توبة بن الحمير	الطويل	صانح
٦٩٤	-	الطويل	الصبر
٧٦٨	دريد بن الصمة	الوافر	صبر
٣٦٦	رؤبة بن العجاج	الرجز	الصبي
٦٦٣	-	الرجز	صبيا
٩٣٣		الكامل	صحاح
٩٨٧	القطامي	البيسيط	صداد
٥٨٥	-	الخفيف	الصرار
٥٢٤	-	الوافر	الصغير
٣٣٦	-	الوافر	الصلاب
٦٤٢	الفرزدق	الرجز	صميم

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٨٤٦	عريف القوافي	الطويل	الصواديا
٦٤٢	الفرزدق	البيسيط	الصياريف
٤٩٩	أسامة بن الحارث الهذلي	المتقارب	الضابط
٣٤٠	العباس بن مرداس	البيسيط	الضبع
٢٧١		البيسيط	ضرر
٣٤١	الخنجر بن صخر الأسدي	الطويل	ضيغم
١٠٤٩	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	طائر
٧٩٥		الرجز	طانما
٦٣٣	معاوية بن أبي سفيان	الطويل	طالب
٢٧٢	سعد بن ناشب	الطويل	طالبا
٤٦٠	الفرزدق	الطويل	طالبه
٧٤٣	علقمة بن عبدة	الطويل	طيبب
٣٨٤	القاسم بن معن	مجزوء الكامل	الطلاح
٦٧٦	معقل بن ضرار الشماخ	الطويل	طللها
٢٦٠	يزيد بن مفرغ الحميري	الطويل	طليق
٤٣٢	نهشل بن حرّي	الطويل	الطوائح
٢٥٨	ستان بن الفحل	الوافر	طويت
١٠٦٠		الطويل	طيالها
١٩٦	رؤية بن العجاج - أو لرجل من بني ضبة	الرجز	ظيانا
٩٦٢	شمر بن الحارث الضبي	الوافر	ظلاما
١٧١	رؤية بن العجاج	الرجز	ظلم
٧١١	أحيحة بن الجلاح	الرجز	ظليل
٣٩١	أنس بن عباس بن مرداس	السريع	عاتقي
٧٥٢	-	الطويل	عاجله
٤١٤	-	الوافر	العاذلينا



الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٧٦١	عبدالله بن الزُبَيْرِي	الكامل	عجاف
٤٠٦	النعمان بن بشير الأنصاري	الطويل	العدم
٧٣٥	امراة من العرب ترُقِّص ابنها	الرجز	عدنان
٩٢٨	صخر بن عمرو	الطويل	العدوان
٣٣٦	-	الوافر	العراب
٨٨١	ذو الأصبع	الهزج	العرض
١٩٣	جرير	الوافر	عرين
٦٧٨	عمرو بن شاس	الطويل	عزلا
٩٥٦	الفرزدق	الكامل	عشاري
٩٤٤	النواح من بني كلاب	الطويل	العشر
٥٧٤	-	البيسط	عطبه
٨٩٧	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	عظيم
٣٦٩	-	الوافر	عقيلا
٤٢٨	الحارث بن حلزة	الخفيف	العلاء
٢٧٣	رجل من همدان	الطويل	علقم
٨٣٢	قيس بن قمناة التميمي	البيسط	علموا
٦٠٩	الفرزدق	الطويل	العمائم
٢٧٩	رشيد بن شهاب اليشكري	الطويل	عمرو
٥٥٩	-	البيسط	العمل
٨١٦	أبو النجم العجلي	الرجز	عن فل
٤٦٣	الحماسي	الطويل	عند سائب
٢٧٨	عمرو بن عبد الجن	الطويل	عندما
٩٦٣	-	الكامل	عوادي
٥٢٨	هند بنت عتبة بن أبي لهب	الطويل	العوارك
٦٢١	-	الطويل	العرواطف

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة الغافية
٢٢٤	زيد الخير	الوافر	الموالي
٤٧٠	طفيل الغنوي	الطويل	عود إسحل
٣٣٣	الفرزدق	الطويل	عودا
٩٢٧	أبو العوام بن كعب بن زهير	الطويل	عودها
٦٥٧	جار بن رالان أو جرير أو تأبط شراً	البيسط	عون بن مخراق
٦١٠	كثير عزة	الطويل	عويلي
٩٤٤	الحطيئة - أو أعرابي	الوافر	عيالي
٥١٢	عامر بن الحارث	الرجز	العيس
٢٤٦	ذو الرمة غيلان	البيسط	عيشوم
٥٠٢	-	الرجز	عينها
٨١٣	صبية من بنات العرب	السريع	الغائب
٣١٨	الخليل	المتقارب	غائظة
٤٣٢	رؤية	الرجز	غادي
٩٥٧	زهير بن أبي سلمى	المتقارب	غارها
٧٥٢	نفيل بن حبيب	الكامل	الغالب
	أبو النجم الفضل بن قدامة بن	الرجز	غائتها
١٧١	عبيد الله العجلي		
٨٨١	الأخطل	الكامل	غدور
٥٠٦	-	الوافر	الغزال
٥٢٠	-	الخفيف	الغفلات
٣٩٦	-	الطويل	الغفلات
٤١٢	أبو أسيدة الدبيري	الطويل	غناها
٤١٢	أبو أسيدة الدبيري	الطويل	غنماهما
٥١٥	أبو ذؤيب	الطويل	غيارها
٦٨٧	عروة بن الورد	الطويل	فأجدر

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٤٤٨	النمر بن تولب	الكامل	فاجزعي
٦٩٧	-	الرجز	فاخر
٦٧٠	أشجع السلمي	الطويل	فارج
٨٩٤	المغيرة بن حنين التميمي	الوافر	فأستريحا
٤٤٢	رؤبة	الرجز	فاشتريت
٨١٠	عبدالله بن رواحة	الرجز	فانزل
٥٨٢	ذو الإصبع العدواني	البيسط	فخزوني
٦٥٣	طرفه بن العبد	الرمل	فخر
٦٣١	عزة الخثعمية	الطويل	فدعاهما
٥٢٣	الجميح	السريع	فدم
٢٣٦	رؤبة بن المعجاج	الرجز	فديد
٦٥٢	زيد الخيل	الوافر	فديد
٨٥٨	طرفه بن العبد	المنسرح	الفرس
٣٦٨	المفضل بن معشر البكري	الوافر	فريق
٥٧٨	أبو نخيلة	الرجز	الفتسقا
٦٤٤	المتنخل الهذلي	البيسط	الفضل
٣٧٥	النابعة الذبياني	البيسط	فقد
٨٩٢	أبو النجم العجلي	الرجز	فنستريحا
٨٩٤	-	البيسط	فنصطحبا
٧٧٩	-	الطويل	الفوادح
٤٠٠	-	الطويل	فيكم
٢٥٣	أبو ذؤيب خزيم الهذلي	الطويل	القبلي
٧٦٦	جرير بن الخطفي	البيسط	قدر
٥١٨	-	البيسط	قدم
١٠٢٣	رؤبة بن المعجاج	الرجز	القصبا

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة الغافية
٣٢٥	ذو الرمة غيلان	الطويل	القطر
٥٧٩	أبو صخر الهذلي	الطويل	القطر
٢٨٥		البيسيط	قطنا
٧٨١	النابعة الذبياني	الطويل	قلائل
٤٤٥	-	الرجز	قلبه
٣٢٦		الخفيف	قنوع
٧٧٢	امرؤ القيس	الطويل	القواعل
٦٤٨	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	كالدمي
٥٣٨	-	الطويل	كأنكم عُنْدِي
١٩٩	ابن ميادة الرماح بن أبرد الذبياني	الطويل	كاهله
٣٣٥	الفرزدق	الوافر	كرام
٢٥٩ ، ١٦٦	منظور بن سحيم الفقعسي	الطويل	كفانيا
٤٣٧	مجنون بني عامر	الطويل	كلامها
١٠٧٩	ذو الرمة	الطويل	كلامها
٦٨٠	العجاج	الرجز	كلبا
٥٨٦	القطامي	البيسيط	الكلل
٥٦٧	-	الرجز	كلها
٩٥٦	العباس بن مرداس	المتقارب	كميلا
٦٢٧	الطرماح	الطويل	الكنائن
٦٧٤	-	الرجز	كهام ينبو
٣٠٨	أبو الطمحان القيني	الطويل	كواكبه
٧٥٩	حسان بن ثابت	الخفيف	لثيم
٥٤٠	مالك بن الربيع	الطويل	لا أباليا
٥٥٢	-	الكامل	لا أحجب
٨٨٦	كثير عزة	الطويل	لا أقيلهما

الموضوع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٩١٠	-	الطويل	لا يحاول
٩١٤	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	لا يضيرها
٨٥٧	النابعة الجعدي	الطويل	لأنارا
٨١٣	صبية من بنات العرب	السريع	لاحب
٦٠٨	-	الرجز	لامما
٥٣٨	كثير عزة	الطويل	لحبيب
٥٣٥	ابن الفجاءة أو الطرمح	الكامل	لحمام
٧٧٤	ضرار بن الخطاب	البيسط	لذاع
٣١٣	أبو العلاء المعري	الوافر	لسالا
٣٧٢	أبو عزة عمرو بن عبدالله	الطويل	لسعيد
٨٨٩	-	الطويل	لصابر
٤١٥	بعض الفزاريين	البيسط	اللقب
٤٩٨	بعض الفزاريين	البيسط	اللقبا
٤٥٩	عروة بن حزام	الطويل	لقضاني
٧٣٩	-	الهنزج	لك الله
٨١٦	الحطينة	الوافر	لكاع
٨٢١	-	الوافر	للأريب
٨٩٣	-	البيسط	للجسد
٨١٩	-	البيسط	للمعجب
٧١١	الأعشى	السريع	للكاثر
٥٥٣	زهير بن أبي سلمى	الطويل	لم يحطم
٥٥٦	سلامة بن جندل	الطويل	لم يمزق
٩٠٠	-	الرجز	لماتها
٦٢٠	جرير	الوافر	لماما
٨٦٩	-	المتقارب	لمستعطف

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٤٣٣	-	البيسط	لمغرور
٧٨٢	الزبرقان بن بدر	الطويل	له وفر
٦٤٥	زياد العنبري	الرجز	الليثانا
٥٩٣	امرؤ القيس	الطويل	ليبتلي
٢١٩	رؤية	الرجز	ليسي
٧٧٦	جرير	الكامل	ليناالا
١٦٩	الأقيشر الأسدي	السريع	المتزر
٩٢٢		الرجز	ما اهتدينا
٢٢٦		الطويل	ماجد
٤٦٥	امرؤ القيس	الطويل	المال
٥٥١	عبدالله بن همام السلولي	المتقارب	مالكا
٢٢٤	زيد الخير	الوافر	مالي
٣٢٧		الخفيف	ميين
٤٢٣	ابن أبي ربيعة	الوافر	متجاهلينا
٣٨١	عاتكة بنت زيد	الكامل	المتعمد
٥٨٩	الفرزدق	الكامل	مثار
٩١٥	عبدالرحمن بن حسان بن ثابت	البيسط	مثلان
٢٤٢	الفرزدق	الطويل	المجامع
٨٨١	عباس بن مرداس	المتقارب	مجمع
٥٨٧	مزاخم بن الحارث	الطويل	مجهل
٦٢٦	أبو جندل الطهوي	الرجز	المحالج
٦٣٠	-	البيسط	المحتاج
٢٤٩	قتيلة بنت النضر	الكامل	المحنق
٥٩٣	امرؤ القيس	الطويل	محول
٨٥٤	النمر بن تولب	الطويل	محول

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٣٠٧	قيس بن الخطيم	المنسرح	مختلف
٦١٣	الفرزدق	الطويل	المذرع
٤٦٨	طفيل بن عوف الغنوي	الطويل	مذهب
٥١٤	كميت بن زيد الأسدي	الطويل	مذهب
٣٧٣	كثير عزة	الطويل	مراد
٢٨٦	رجل من الطائيين	الطويل	مرت
٧٩٣	ذو الرمة	الطويل	المرحل
١٩٢	الصمة بن عبدالله الطفيل	الطويل	مردا
٦٥٥	بشر بن أبي حازم	الطويل	المزابل
٧٠٩	-	الطويل	المزلق
٤٧٧	رؤية	الرجز	مزيد
٣٣٤	حميد بن ثور الأرقط	البيسط	المساكين
٧١٢	القطامي	الكامل	المستقي
٤٩٦	أسيد بن دبير الهذلي	الطويل	المسرهد
٦٤٠	الطويل	المرار الأسدي	مسمعا
٦٠٧	أعرابي من بني أسد	المتقارب	مسور
٥١٩	محمد بن المولى	الكامل	المشتري
٥٣٥	-	البيسط	مشحونا
٣٩٧	حاتم الطائي	البيسط	مصبوح
٣٩٨	رجل من بني النبيت	البيسط	مصبوح
٦٣٦	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مصرع
٦٧٦	معقل بن ضرار الشماخ	الطويل	مصطلاما
٥١٣	ضرار بن الأزور	الطويل	المصمم
٥٩٠	نهشل بن حري	الطويل	مضاربه
٧٩٣	عدي بن زيد	الوافر	مضاعا

الموضوع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٨٢٠	حسان بن ثابت	الوافر	المطاع
٤٣٨	حسان بن ثابت	الطويل	مطعما
٧٣٣	الشماع	الطويل	مطيرها
٦٤٣	ليبد العامري	الكامل	المظلوم
٣٣٧	النابعة الذبياني	الكامل	مظلوما
٧٩٣	النابعة الجعدي	الطويل	مظهرا
٦٢٨	بعض الطائين	الطويل	معاجل
٣٨٠	الطرماع	الطويل	المعادن
٧٦٧	امرؤ القيس	الطويل	معجل
٢٦٤		الوافر	معد
٨٥٣	أبو حيان الفقعمسي	الرجز	مععما
٣٠٣	الكميت بن يزيد	الطويل	المعول
١٠٧٧	العباس بن مرداس	الكامل	معيون
٤١٤	-	الكامل	مفتفر
٣٢٨	الحسين بن مطير الأسدي	الطويل	مغمض
٨٥٢	حاتم الطائي	الطويل	مغنما
١٠٧٦	علقمة بن عبدة	البيسط	مغيوم
٨٠٨	ذو الرمة غيلان	الطويل	المقادر
٧٥٣	أبو العيال الهذلي	الكامل	مقبل
٦٩٣	العباس بن مرداس	الطويل	المقدما
٨٨٠	الفرزدق	الرجز	مقلوليا
٣٦٦	رؤبة بن المعجاج	الرجز	المقلي
٥٨٦	-	الطويل	المقنع
٩٣٣	جرير	الطويل	المقتعا
٨٥٥	الغساني اليهودي	الخفيف	مقيت



الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٦٣٩	المرار التميمي	الوافر	المقيل
١٠١	-	الوافر	مقيم
٣٩٢	أمية بن أبي الصلت	الوافر	مقيم
٢٥١	رؤية بن العجاج - أو لجاهلي من بني عقيل	الرجز	ملحاحا
٤٠٧	تميم بن أبي مقبل، أو أبو سنبل الأعرابي	البيسط	ملمات
٦١٥	-	البيسط	الملمات
١٠١	-	الوافر	مليم
٢٤٥	طرفه بن العبد	الطويل	الممدد
٨٠١	رؤية - أو الكذاب الجرمازي	الرجز	ممدود
٥٠٠	الراعي عبيد بن حصين	الكامل	ممبلا
٨٢٠	-	البيسط	من جار
٥٤٩	سالم بن دارة	البيسط	من عار
٧٧٨	-	البيسط	من عجب
١٠٢٢	أبو مروان	الرجز	من عله
٧٩٢	عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب	الطويل	المنائيا
٧٩٢	العديل بن الفرخ	الرجز	المناسم
٣٢٨	-	الطويل	منجدا
٧٠٠	جرير	البيسط	منطبق
٢٢٨	-	المديد	مني
٩٠١	ميسون زوجة معاوية	الوافر	منيف
٥٩٠	أبو دؤاد	الخفيف	المهار
٦٥٤	أبو كثير الهذلي	الكامل	مهبل
٤٦٩	بعض الطائيين	الطويل	مهمل
٤٦٤	-	الطويل	موتلا

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٩٣١	أبو الفرج	الكامل	المواكب
٦٦٤	رؤبة	الرجز	الموت
٥٧١	أبو ذؤيب	الطويل	نتيج
٥٤٨	امراة من العرب	مجزوء الرجز	نانما
٢٢٢	مغلس بن لقيط	الطويل	نابها
٩١٦		الطويل	نادما
٦٢٤	أبو دؤاد	المتقارب	نارا
٦٣٢	الأعشى	المنسرح	نجلا
٣٠٠	النمر بن تولب	المتقارب	نسر
٥٢٤	-	الوافر	النسور
٧٤٧	رؤبة	الرجز	نصرا
٧٤٣	علقمة بن عبدة	الطويل	نصيب
٩٠٥	-	الطويل	نصيب
٥٤٧	ليبد بن ربيعة	الكامل	نظامها
٥٨٦	القطامي	البيسط	نظرة قبل
٩٥٧	الفرزدق	الكامل	نفاع
٧٧٨	مسكين الدارمي	الطويل	نقائف
٨٤٩	الناطقة الجعدي	الطويل	نفعلا
١٧٢	أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي	الرجز	نلناها
٥٨٢	الأعشى	البيسط	نتنتل
٦٠٤	ذو الرمة غيلان	الطويل	النواسم
٤٣١	أبو عبد الرحمن العتبي	الطويل	النواضر
٨٤٨	-	الطويل	هائم
٣٢٠	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	هاجع
٤٠٨	عبدالله بن همام السلولي	المتقارب	هالكا

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٢٨٢	النابغة الجعدي	الوافر	هجاني
٩٥٦	العباس بن مرداس	المتقارب	هديلا
٣٩٥	-	البيسيط	هرم
٥٦٤	أبو بكر بن الأسود	الوافر	هشام
٢١٤	زياد بن حمل التميمي	البيسيط	هم
١٦٩	سحيم بن وثيل	الطويل	هند
٣٨٩	-	الطويل	هند
٨٨٢	دوسر بن دهيل	الطويل	هند
٥٥٥	النابغة الذبياني	الطويل	الهواطل
٥٤٦	-	الوافر	هواها
٢٤٦	ذو الرمة غيلان	البيسيط	هينوم
٦٥٠	الراعي النميمي	الطويل	هيج
٢٦٢	ليبد بن ربيعة العامري	الطويل	وباطل
٢٥٣	أبو ذؤيب خويلد الهذلي	الطويل	وما تبلى
٣١٩	النمر بن تولب	المتقارب	وابنما
٦٨٥	-	الطويل	وأحريا
٧١٨	سحيم بن وثيل	الطويل	واديا
٨٥١	-	الطويل	وأسمح واهب
٤٢٥	الفرزدق	الكامل	وأطول
٤٨١	جرير	الوافر	واغترابا
٨٠٤	-	الوافر	واغترابا
٧٦٠	متمم بن نويرة	الطويل	واقع
٦٨٠	كميت بن زيد	الطويل	واكتحالها
٦١٦	-	الطويل	وأكرما
٦٨٧	علي بن أبي طالب	الطويل	وأكرما

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٥١٥	-	الرجز	وإلا رمله
٣٧٧	-	الطويل	والأب
٢٢٠	-	البيسط	والإحن
٨٩٧	الحطينة	الوافر	والإخاء
٦٨٢	جميع بن الطماح الأسدي	الكامل	والثقلب
٣٣٨	العين المنقري	البيسط	والجبل
٢٦٥	الفرزدق	البيسط	والجدل
٥١١	-	الخفيف	والجنوب
٢٦٥	الفرزدق	البيسط	والخطل
٢٢٢	-	الطويل	والد
٩٤	امرؤ القيس بن حجر	الخفيف	والدبور
٦٨٣	عبدالله بن عمر العرجي	البيسط	والسمر
٣٧٦	رؤبة بن العجاج	الرجز	والصیوفا
٨٨٠	الكميت بن زيد	الوافر	والظبينا
٧٨٢	الراعي عبيد بن حصين	الوافر	والعيونا
٥٠٢	-	الوافر	والعيونا
٩٣٣	-	الطويل	والغدر
٩٤٥	الربيع الفزاري	الوافر	والفتاء
٥٨٤	الأعشى	البيسط	والقتل
٩٧٤	أبو مقدم الراجز - أو أعرابي	الرجز	واللهاء
٣٦٦	-	الطويل	واللهازم
٥٠١	أفنون التغلبي ومويك العبدى	الطويل	واللياليا
٤٠٣	زياد بن سيار	الطويل	والمكر
٣٢٩	-	البيسط	والهرم
٥١٠	الأخطل	البيسط	والوتد

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٩١٢	أبو زيد الطائي	الخفيف	والوريد
٩٢٠	رؤية	الرجز	وإن
١٤٧	رؤية بن المعجاج	الرجز	وإن
٧٨٩	الطرماح	الكامل	وبار
٣٩٤	رجل من عبد مناة بن كنانة	الطويل	وتأزرا
٧٦٨	المثقب العبدى	الوافر	وتقيني
٨٨٥		الطويل	وتخدعا
٧٣٠	-	الرجز	الوتر
٥٤٦	عترة العبسي	الوافر	وتستظارا
١٩٥	حميد بن ثور بن حزن	الطويل	وتغيب
٨٩٠		الكامل	وتليدا
٢٩٨	صبي من بني سعد	الرجز	وتنتجونه
٣٧٠	-	البيسط	وتنويل
٣٧٩	بشر بن أبي خازم	الوافر	الوثاق
٧٨٥	-	الرجز	وجائر
٣٢٩	السموأل بن عادياء الغساني اليهودي	الطويل	وجهور
٤٠٤	زفر بن الحارث الكلابي	الطويل	وحميرا
٤٣١	عبدالله بن قيس	الطويل	وحميم
٨٥٥	الغساني اليهودي	الخفيف	ودعيت
٥٧٨	قريط بن أنيف	البيسط	وركبانا
٧٠٣	الطرماح	مجزوء الكامل	الوسائل
٩٢٨	كثير عزة	الكامل	وسجودا
٤٩٧	-	البيسط	وسربالا
٧٧٩	-	الطويل	وسعيرها
٥٢٩	جرير	الكامل	وصدورا

الموضوع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٩٢٥	توبة بن الحمير	الطويل	وصفائح
٩٥٨	أنس بن زنيم	الرمل	وضعه
٥١٣	الفرزدق	الطويل	وعامله
	أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن	البيسط	وعدوا
١٠٧٥	أبي لهب		
٥٥٢	مالك بن رقية	الوافر	الوعيد
١٠٥١	رجل من اليمانيين	الرجز	وفرتج
٤٢٢	هدبة بن خشرم	الرجز	وقاسما
٦١٤	عبدالله بن الزبعرى	الرمل	وقبل
٢٩٣		البيسط	وقحطان
٧٤٩	المرار الأسدي	الوافر	وقوعا
٤٥٢	علقمة الفحل	الرمل	وكل
٤٤٢	-	الرجز	ولا تشاك
٩١٣	زهير بن أبي سلمى	البيسط	ولا حرم
٨٢٦	زهير بن أبي سلمى	البيسط	ولا ملك
٥٤٣	-	الطويل	ولا نصرا
١٠٠٩	الفرزدق	الطويل	ولا نقد
٩١٨		الطويل	ولا هضما
٥٥٣	مسكين الدارمي	الرمل	ولا يُدعى لأب
٥٨٠	ابن ميادة	الكامل	ومعاهد
٩٤٣	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	ومعصر
٥٤١	-	الطويل	ومغضبا
٩٢٠	رؤبة	الرجز	ومن
٨٦٥	ساعدة بن جزية الهذلي	الطويل	وموحد
٧٣٥	امراة من العرب ترقص ابنها	الرجز	وهمدان

الموضع	الشاعر	البحر	كلمة القافية
٨٢١	-	الخفيف	وهوان
٨٨٥	-	البيسط	ويدا
١٠١٠		الطويل	ويعرب
٣٨٣	الأعشى القيسي	البيسط	ويتعل
٥٧٠	قيس بن الخطيم	الطويل	وينفع
٨٨٤		الطويل	وينفع
٨٠٦	أبو خراش الهذلي	الرجز	يا اللهم
٨٢٣	جرير	البيسط	يا عمرا
٨٤٨	الأعشى	المتقارب	يأتين
٥٨٩	الكميت	الطويل	يافع
٥٧٦	الفرزدق	البيسط	يبتسم
٣٠٥		البيسط	يبريني
٢١٨	عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي	الطويل	يتغير
٢٦٦	ذو الخرق الطهوي	الطويل	اليجدع
٣٢٤	حسان بن ثابت	الطويل	يذبل
٩١٩		الطويل	يزيد
٦٣٠	أبو حية النميري	الوافر	يزيل
٢٧٠		مجزوء البسيط	يسأما
٥٦٦	أبو الهول الحميري	الطويل	يسر
٢٥٥	الفرزدق	الطويل	يصطحبان
٧٦٩	النمر بن تولب	المتقارب	يعدما
٧٢٣	رجل من بني سلول	الكامل	يعنيني
٧٩٤	الأخطل	الطويل	يقمل
١٩٤	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	يقيني
٣١٦	الفرزدق	الطويل	يلتقيان

## فهرس القبائل والأماكن والبلدان

بنو النبيت : ٣٩٧	أذرعات : ١٩٦ ، ١٩٨
بنو النضير : ٥١٨	الإسكندرية : ١٩
بنو أمية : ٣٧٧	الأسكوريال : ١٧ ، ١٩
بنو تغلب : ٧٠٠	الأهواز : ٢١٨
بنو تميم : ٨٦ ، ٩٠ ، ١٠٩	أصبهان : ٨٧١
بنو ربيعة : ١٠٤١	آل بدر : ٣٧٩
بنو زياد : ٥٥١	أمية : ٩٣١ - ١٠١١
بنو سعد : ١٠٥ ، ٢٩٨	الأندلس : ١٢
بنو سلول : ٩٩ ، ٧٢٣	باريس : ٤٥
بنو سليم : ٢٥٢ ، ٦٩٤	باهلة : ٦١٣
بنو عامر : ٤٣٧	برلين : ١٨ ، ١٩ ، ٤٨
بنو عبد شمس : ٧٠٩	البصرة : ٧٤ ، ٢٦٨
بنو عذرة : ٢٦٥	بعلبك : ٢٤ ، ٩٤٩
بنو عقيل : ٢٥٢	بغداد : ٥٢
بنو فزارة : ٦٧٩	بلييس : ٣٠
بنو قريظة : ٥١٨	بنو أبي بكر : ٣٣٦
بنو قيس : ٧٠٩	بنو أسد : ٩٠ ، ٦٠٧
بنو كلاب : ٩٤٤	بنو إسرائيل : ٩٤٨
بنو كنانة : ٩٠ ، ٢٧٩	بنو أقيش : ٧٣٠
بنو لؤي : ٤٢٣	بنو الخورنق : ١٠٦٧



الرياض: ٤١  
زريق: ٤٨٠  
سبأ: ١١٤  
سنيكة: ٣١، ٣٠  
الشام: ٩٣، ١٩٨، ٦٥١  
الشرقية: ٣٠، ٣١  
شعبي: ٤٨١  
طرسوس: ٩٦٨  
طنطا: ٤٠، ٤٢  
طيء: ٧٧٢  
ظفار: ٨٦٧  
العراق: ٥١، ٥٢، ١٩٢  
عرينة: ١٩٤  
عقيل: ٢٥٢  
عكل: ٣٧١، ٧٣٠  
غطفان: ٤٢٧، ٨٧١  
فزارة: ٨٥٤  
القاهرة: ١٢، ٥٢  
قريش: ٨٩، ٢٧٩  
قيس: ٩٠  
الكوفة: ٧٤، ٨٠  
ليبرج: ١٩  
المدينة المنورة: ٧١٦  
المسجد النبوي: ٣٥  
مشارف: ٥١٣  
مصر: ٤٦  
مضر: ٤٢٣  
مكة: ٢٣٥، ٢٦٨  
منى: ٣٤٥

بنو لام: ٣٧٩، ٣٠٨، ١٠٤  
بنو لهب: ٢٨٦  
بنو مازن: ٢٧٢  
بنو هاشم: ٥١٤  
بنو خلف: ٢٨٢  
بولاق: ٤١  
بيروت: ٤٢، ٥١  
تهامة: ٥٦٣  
تيم الله بن ثعلبة: ٧١٠  
جامع الأزهر: ٣١، ٤٩  
الجامع الأموي: ٤٩  
جوتا: ١٧، ٤٣  
جيان: ١٢  
الحجاز: ١٠٩، ١٩٢، ٩٦٨  
حلب: ١٣، ٩٦٨  
حمير: ٢٧٩، ٥٧٢  
حنظلة: ٦١٣  
حومل: ٧٥٥  
خراسان: ٧٤٧  
خوارزم: ٣٤  
خولان: ٧٣٥  
دارين: ٤٨٠  
الدخول: ٧٥٥  
دمشق: ١٢، ٢٤، ٥٣، ٩٦٨  
الدهنا: ٤٨٠، ١٠٦٣  
ذات عرق: ١٩٢  
ذو سلم: ٨٤٨  
الرباط: ١٨  
ربيعة: ٥٤٢

اليمن: ٩٢، ٤٢٣



ميونخ: ١٩

نجد: ١٩٢

نجران: ٨٠٠

النجف: ٥٢

نهر معقل: ١٤٨

هذيل: ٩٠، ٩٧٩

همدان: ٢٧٣، ٧٣٥

واسط: ٧٨٩

وبار: ٨٧٨

يثرب: ٧١٦



## فهرس الأمثال

رقم الصفحة	المثل
٧٠٩	أحمق من هبنقة
٨٥١	إذا مات منهم ميت سرق ابنه
٧٠٩	أزهى من ديك
٧٥٧	استنتت الفصال حتى القرعى
١٠٥٣	اسق رقاش فإنها سقاية
٧٠٩	أسود من حلك الغراب
٧٠٩	أفلس من ابن المذلق
٢٣٢	باءت عرار بكحل
٧٠٥	الصيف ضيعت اللبين
٤٩٣	لا آتيك معزى الفزر
٤٩٣	لا أفعل ذلك معزى الفزر
٦٩٦	من عز بز
٦٩٧	نعم السير على بئس العير
٧٠٨	هو ألصُّ من شظاظ
٧١٠	وأشغل من ذات النحيين
٥٦٠	وسبرغان ذا إهالة
٤٩٤	ولا آتيك هبيرة بن سعد
٨٢٨	يا شا ادجني



## فهرس الغريب واللغة

أحبب : ٥٤٢	أب : ٣٨٠
إحن : ٢٢٠	أبابل : ١٧٩
أحناء : ٥٥٥	أباعر : ٥٧٧
أحنة : ٧٠٠	أبضع : ٧٣٦
أحوذي : ١٩٥	أبطح : ٢٦٤
أختالت : ٥٨٧	إتاوة : ٣٩٧
أخلاء : ٤٦٩	أتحمي : ١٤٥
أخلد : ٤٣٨	أتقتنا : ٥٥٤
أخيل : ٨٦٣	أثعنجر : ٤٥٦
أخيل : ٨٦٣	إثفية : ٦٧٦
إدالة : ٦٠٧	أجارع : ٧٨٩
آدر : ٨٦١	أجب : ٦٧٥
أدلج : ١٠١٤	أجدل : ٦٢٨
أدهم : ٧٩٢	أجراز : ٤٣٤
أدواء : ٧٤٣	أجرته : ٤٦٤
أذنت : ٣٩٥	أجرع : ٢٦٤
أراكة : ٤٧٠	أجش : ٤٣٢
ارتأى : ٩٧٣	إحجام : ٥٣٦
أرجاء : ٢٢٠	أحرش : ٦٦٧
أرجوزة : ١٣٢	أحرنجم : ٤٥٦

أعزل : ٦٧٨  
أعقله : ٩٠٢  
أعقلا : ٦٥٠  
أعماق : ١٤٦  
أعيار : ٥٢٨  
اغتبط : ٤٠٢  
اغدودن : ١٠٤١  
إغضاء : ٥٧٦  
إغماض : ٣٢٩  
أغيد : ١٠٦٨  
أفكل : ٨٧٣  
إقتار : ٤٠٦  
أقتال : ٥٧٢  
أقحوان : ٧١٢  
أقرب : ٥٨٤  
أقمر : ١٠٥١  
أقيال : ٥٧٢  
أكتع : ٧٣٦  
أكمر : ٨٦١  
آل : ٤١٩  
ألب : ٦٠٧  
ألبب : ٨٧٤  
ألث : ٤٣٢  
ألحاء : ٨٥٤  
ألص : ٧٠٨  
ألفته : ٥٩٤  
ألكتني : ٦٧٨  
إلمام : ٦١٥  
ألندد : ٩٩٩

أرطى : ٨٦١  
إرعواء : ٣٩٥  
ارعوى : ٩٧٣  
إرقال : ٦٢٣  
أرقني : ٧٦٠  
أرمض : ١٠٢٣  
إرهاب : ٩١٣  
أزت : ٦٥٩  
استرفاد : ٩٠٩  
استقلوا : ٣٦٩  
استنت : ٧٥٧  
إسحل : ٤٧٠  
اسم : ٤٦٤  
أسى : ٤٥٩  
أشعر : ٢٣٣  
أشكل : ٨٩١  
أشهل : ٨٦٣  
أصخ : ٥٤٩  
أصرة : ٣٩٨  
أصلاء : ٣٩٨  
أصهبا : ٥٦٥  
أصيد : ١٠٦٨  
أصيل : ٨٦٧  
أصيلان : ١٠٥٠  
إضافة : ٥٩٦  
أضغان : ٢٢٠  
أطرق : ٧٩٨  
أعاصر : ٤١٧  
أعجاز : ٧٥٤

بازل : ٦٧٨  
بازيا : ٨٦٤  
بأس : ٥٩٧  
باسلة : ٣٩١  
باكر : ٦٩٧  
بانو : ٢٩٣  
بت : ١٠١٥  
بتات : ٩٨٣  
بجر : ٤٨٠  
بحري : ٥٤٧  
بداهة : ٦٢٥  
براكاه : ٨٦٧  
برثن : ٩٩٧  
برحايا : ٩٧٠  
برحت : ٧٩٢  
برق : ٢٣٦  
بزه : ٦٩٦  
بعل : ٥٧٣  
بغات : ٦٢٨  
بغام : ٦٥٩  
بغاة : ٣٧٩  
بغي : ٢٧١  
بقرونها : ٥٨٠  
بكمة : ٥٢٣  
بلالا : ٤١٩  
بلى : ٥٥٥  
بليل : ٣٣٧  
بمستلثم : ٧٩٤  
بمقلص : ٥٦٥

آلي : ٩٨٣  
أليان : ٨٦٢  
آم : ٩٩٠  
إمارة : ٢٦٠  
أملود : ٨٥٥  
إنابة : ٤٤٥  
أنابيب : ٧٥٦  
أناخ : ٨٥٤  
انبت : ١٠٤٩  
انثنت : ٢٧٣  
أندی : ٨٩٦  
انضرج : ٦٨٩  
أنقذت : ٥٧٤  
انقض : ٣٠٨  
إهالة : ٥٦٠  
اhtاج : ٦٥١  
أوبة : ٧٨٩  
أودی : ٨٥٠  
أوكال : ٧٧٤  
أولع : ٥٨٦  
أوهى : ٦٤٨  
أيار : ٢٩٧  
آيب : ٨٥٤  
آية : ٥٢٧  
أيمان : ٢٤٦  
أينق : ٢٥٩  
الباخع : ٨٠٩  
بادي : ٥٤٣  
باديًا : ٩٢١

تسديد: ١٣٣  
تسور: ٣١١  
تصبب: ٥٥٩  
تطيش: ٤١٦  
تعباً: ٤١٤  
تعروني: ٥٧٩  
تسفن: ٧٧٦  
تعضو: ٨٣١  
تعطو: ٣٨٥  
تغثني: ٥٤٨  
تفقاً: ٥٥٩  
تلادي: ٢٧٢  
تلاع: ٩٠٩  
تمائم: ٥٩٣  
تمطى: ٧٥٤  
تملت: ٢٥٣  
تملق: ٦٦٣  
تمليح: ٣٩٨  
تنأ: ٣٤٧  
تنانير: ٣٩٥  
تتجونه: ٢٩٨  
تنخل: ٤٧٠  
تنزي: ٨١٠  
تنضب: ٨٦٨  
تنوفى: ٧٧٢  
تهادى: ٧٧٦  
تهاض: ٧٦٩  
تهجر: ٦٤٣  
توفيق: ١٣٣

بنات أوبر: ٢٧٨  
بهرج: ٦٦١  
بهمة: ٦٧٤  
بوانكها: ٦٤٩  
بوادي: ١٣٠  
بوارح: ٧٧٩  
بيداء: ٥٨٨  
بيض: ٥٥٣  
بين: ٥٧٧  
تثية: ٧١٨  
التالد: ٨٩٠  
تأود: ٩٢٨  
التأييد: ١٣٣  
تبال: ٩٠٥  
تبذخ: ٥٩٤  
تبلينا: ٢٥٣  
تتصلصل: ٥٥٥  
تجافى: ٤١٩  
تحلى: ١٠٧٣  
تخالها: ٢٧٩  
تدنينك: ٧٨٩  
ترب: ٩٠٢  
ترجيع: ٦٥٥  
ترفعت: ٥٧١  
ترنمي: ٧٣٣  
تروح: ٧١١  
ترججها: ٦٨٠  
تسامى: ٣٣٦  
تستطار: ٥٤٦

جماء : ٥٣١  
جمامة : ٥٦١  
جمانة : ٥٤٧  
جمعة : ٧٤٨  
جمزى : ١٠٠٨  
جمل : ١٠٠٢  
جن : ٧٢٥  
جنان : ٥٥٦  
جندل : ٩٢٥  
جوت : ٨٤٦  
جود : ٣٧٦  
جوز : ٧٥٤  
جونة : ٧٥٣  
جوى : ٣٥٤  
جیاد : ١٠٦٠  
جیل : ١٠٦٧  
حائر : ٩١٠  
حاك : ٤٤٢  
حالك : ٤٣٢  
حب : ٧٠٧  
حبا : ٦٠٩  
حبا : ٧٨٥  
حباحب : ٨٨٠  
حبارى : ٩٦٩  
حبركى : ١٠٠٨  
حبك : ٦٥٤  
حبنتى : ٩٩٥  
حبيك : ٧٧٤  
حبيثى : ٩٦٩

توقى : ٥٤٩  
تولى : ٧٥٣  
ثمرت : ٤٥٦  
ثغرة : ٦٤٤  
ثقفته : ٩١٩  
ثمام : ٩٢٨  
ثني : ٩٨٤  
ثيرة : ١٠٦١  
جائز : ٩٩٣  
جازر : ٣٩٨  
جامل : ٥٩٠  
جاواء : ٣٩١  
جباة : ١٨١  
جحجاج : ٩٦٥  
جحمرش : ١٠٣٩  
جخذب : ١٠٠٢  
جد : ٥٤٩  
جدة : ٣٧٠  
جدل : ٦٧٧  
جدل : ٤٧٦  
جراشع : ٤٣٥  
جراضم : ٩٠٧  
جرذ : ٩٩١  
جرشع : ١٠٣٩  
جرم : ٥٩٢  
جزع : ٣٠٨  
جسور : ٥٩٧  
جلالها : ٦٥٠  
جم : ٥٨٦



حوار: ٩٩٢  
حوة: ١٠٦٨  
حور: ٩٠٧  
حوزة: ٨١٤  
حوزي: ٦٢٧  
حيا: ١٠٦٨  
حيدى: ٩٦٨  
حيزبون: ٩٩٩  
حيكى: ٤٤٢  
حين: ٣٩٣  
خال: ٩٩١  
خباسة: ٩٠٣  
خبول: ٧٦٢  
خدرنق: ٩٩٧  
خدلة: ٩٨٨  
خريدة: ٩٨٧  
خزاه: ٥٨٣  
خزعال: ٨٦٨  
خشن: ٧١٦  
خصاصة: ١٠٩٢  
خصيصى: ٩٦٩  
خطباء: ٦٥٥  
خطل: ٢٦٥  
خطوب: ٢٥٣  
خلائف: ٣٧٤  
خلب: ٣٨٥  
خلق: ٥١٠  
خلقا: ٨٨٠  
خمسان: ٩٨٩

حجاج: ٩٨٤  
حجل: ٢٥٣  
حذب: ٩٥٧  
حذبت: ٣٣٨  
حذرية: ١٠٤٣  
حرباء: ٥٧٧  
حرة: ١٨٨  
حرف: ٣٩٨  
حزن: ٧٥٩  
حزوى: ١٠٦٣  
حسام: ٦٩٩  
حشاياء: ٧١٦  
حشرج: ٥٨١  
حُص: ٩٩٠  
الحضيض: ٥٢٤  
حطائط: ٩٩٩  
حقائب: ٤٨٠  
حقة: ٣٤٧  
حقل: ٦٧٦  
حكيم: ٢٦٥  
حلائل: ٥٧٣  
حلك: ٤٣٢  
حليلة: ٥٧٣  
حَم: ٥٣٦  
حمالة: ٦٩٩  
حميم: ٢٨٠  
حندقوق: ٩٧٠  
حننت: ٦١٩  
حنو: ٥٥٥

دولة: ٩٠١	خنا: ٢٦٥
دوه: ٨٤٤	خور: ٤١٤
دوى: ٧٤٣	خوزلى: ٩٧٠
ديمة: ٩٧٠	خيعل: ٦٤٤
ذباب: ٧٥٥	خيلاء: ٩٧١
ذيل: ٨١١	داجن: ٩٩٣
ذرب: ٧٢٤	دارج: ٧٨٥
ذرية: ٩٨٦	دارس: ٥١٠
ذرعت: ٦٩٢	ديور: ٥١١
ذرفن: ١٤٥	ديوقاء: ٩٧٠
ذرى: ٢٩٣	دثار: ٧٧٢
ذريني: ٧٩٣	دثر: ٧٨٢
ذفرى: ٩٩٦	دجن: ٨٢٨
ذلفاء: ٧٣٧	دجى: ٣٠٨
ذهن: ١٣٣	درة: ٥٤٧
ذود: ٥٣٧	درج: ٩٨٧
رثم: ٥٤٨	درع: ٥٤٢
رثمت: ٥٤٨	دسيعة: ٩٥٧
رأبت: ٣٩٦	دعامة: ٧١٤
رايبي: ١٧٧	دعشور: ٧٤١
راح: ٦٤٨	دقت: ٤٣٥
رحث: ٥٢٨	دلعماظ: ١٠٣٧
راعدة: ٧٦٩	دمنة: ٦٧٦
راقود: ١٩٩	دمى: ٦٤٨
رام: ٦٥٣	دميمة: ٣٧٤
راهطاء: ٩٩٣	دن: ٤٨٥
رب: ٧٨٤	دناهم: ٥١٩
ريرب: ٩٠٧	دنفًا: ٣٠٧
رتاع: ٦٤١	دوار: ٩٧٣

زلاء: ٧٠١  
زميل: ٤٥٢  
زيزاء: ٥٨٨  
سابغات: ٣٩١  
سارية: ٥٥٥  
سباء: ٧٥٣  
سبطرى: ٩٩٨  
سبوح: ٩٨٠  
سته: ١٠٣٧  
سحرة: ٥٩٨  
سخون: ٤٧٧  
سدوله: ٥٩٣  
سراة: ٣٢٠  
سرب: ٢٥٤  
سرندى: ٩٩٩  
سرى: ٣٣٦  
سرى: ٢٨٠  
سعالى: ٨٧٧  
سقط: ٦٩٠  
سلم: ٣٥٤  
سلمة: ٢٥٨  
سلوى: ٥٤٦  
سلىقى: ١٠١٠  
سما: ٥٨٩  
سمار: ٧٢٥  
سمع: ٥٤١  
سمر: ٦٨٤  
سمك: ٧١٤  
سميدع: ٥٩٧

رحالة: ٥٠٠  
رخامى: ٦٧٦  
ردينى: ٧٥٦  
رذاذ: ١٠٧٧  
رزء: ٦٧٠  
رزاح: ٣٨٤  
رصفة: ٦٣٢  
رغاء: ٩٧٣  
رغد: ٥٧٢  
رقة: ١٩١  
رقى: ٤٣٨  
ركاب: ١٨١  
رُمة: ٨٣١  
رهبوتى: ٩٧٠  
رهط: ٥٤٢  
رواح: ٦٤٣  
رواسم: ٤١٢  
روانف: ٥٤٦  
روح: ١٠٧٠  
روع: ٦٢٨  
ريش: ٦٢٠  
زفرت: ٩٠١  
زبرج: ٩٩٧  
زبية: ٩٧٩  
زج: ٦٢٩  
زججت: ٤٩٨  
زعانف: ١٩٤  
زعمًا: ٥٥١  
زعيم: ٣٨٤

شهم : ٦٦٧  
شوق : ٧٣٨  
شولا : ٣٣٩  
شوهاء : ٧٩٤  
شيشاء : ٩٧٤  
شيمة : ٤١٦  
صاب : ١٠٠٤  
صار : ٣٢٤  
صالحين : ١٣٢  
صبا : ٥١١  
صباية : ٤٥٩  
صخب : ٩٨٦  
صخذ : ٦٠٠  
صددت : ٢٨٠  
صدى : ٥٣٨  
صرار : ٥٨٥  
صرّت : ٧٣٨  
صرخ : ٦٦٠  
صرم : ٩١٣  
صريخ : ٧٦٦  
صريمة : ٥١٠  
صعد : ٧٤٣  
صعدة : ٩١٠  
صغار : ٣٩٢  
صفا : ٦٧٦  
صفائح : ٩٢٥  
صفاد : ٩١٩  
صفة : ٩٨٢  
صلاب : ٣٣٦

سميدع : ١٠٤٥  
سنابك : ٥٦٥  
سندس : ١٠٤٢  
سمنار : ٤٣٨  
سيد : ٥٦٥  
سيراء : ٩٧٠  
سيفان : ٨٦٢  
شنون : ٣٩٠  
شاحج : ١٠٥١  
شاسعة : ٨٣١  
شبيبة : ٣٩٥  
شثن : ٦٧٧  
شثنة : ٧٩٢  
شجا : ٩١٢  
شجن : ٩٩١  
شجو : ١٠٥٨  
شذن : ٦٨٣  
شروى : ١٠٦٣  
شعث : ٧٢٩  
شعواء : ٥٩١  
شغواء : ٥٨٦  
شفرات : ٨٨٠  
شمائل : ٢٤٦  
شمال : ٣٣٧  
شمطاء : ٥٢٤  
شن : ٥٧٩  
شنياء : ٦٧٧  
شنوءة : ١٠١١  
شهدة : ٢٧٣

طلل : ٥١٨  
طليق : ٢٦٠  
طوحته : ٤٣٣  
طوى : ٤٣٤  
طيس : ٢١٩  
طيف : ٧٦٠  
ظاعنينا : ٤١٤  
ظبة : ١٩١  
ظريان : ٩٦٩  
ظعنًا : ٢٨٦  
ظليم : ٩٨٠  
ظماء : ٨٤٦  
عائر : ٣٣١  
عائق : ٧٥٣  
عاذلين : ٤١٤  
عافت : ٩٠٢  
عاف : ٥١٠  
عبال : ٨٦٧  
عبق : ٥٥٦  
عتك : ٧٨٨  
عتو : ٨١٩  
عتوا : ٦٢٨  
عتوا : ٣٤٣  
عجزاء : ٦٧٧  
عجف : ٧٦٢  
عجفاء : ٥٦٠  
عجول : ٩٥٧  
عدس : ٢٦٠  
عدمًا : ٤٠٦

صلفت : ٥٥٧  
صمادح : ١٠٣٠  
صميان : ٨٣٠  
سهل : ٦٥٩  
صوادي : ٨٤٦  
صوار : ٩٩١  
صيرف : ٩٩٧  
صيّف : ٧٦٩  
ضائع : ٥١١  
ضارع : ٤٣٣  
ضال : ٦٨٣  
ضبارم : ١٠٣٠  
ضرجت : ١٠٤٥  
ضغمة : ٢٢٢  
ضغينة : ٥٨٩  
ضوطر : ٩٣٤  
ضيزى : ١٠٦٢  
ضيغم : ٣٤١  
طائف : ٧٩٥  
طارف : ٨٩٠  
طامث : ٩٩٣  
طب : ٩٢٩  
طرا : ٥٣٨  
طراف : ٢٤٥  
طرق : ١٠٧٩  
طرقت : ٥٩٣  
طلا : ٧٥١  
طلاح : ٣٨٤  
طلح : ١٠١٥

عمداً: ٨١٤  
عناجيج: ٥٩٠  
عندليب: ١٠٣٧  
عهد: ٤٦٤  
عوائد: ١٣١  
عوار: ١٠٥٤  
عوارك: ٥٢٩  
عواكف: ٥٢٤  
عوج: ٥٢٤  
عوهج: ٧٨٤  
عويل: ٦١٠  
عيبة: ٤٨٠  
عيس: ٥١٣  
غائط: ٧٧٩  
غائلة: ٨٨١  
غابر: ٩١٠  
غادي: ٤٣٢  
غارها: ٩٥٧  
غبراء: ٢٤٥  
غذا: ٦٦٦  
غر: ٧٣٤  
غرة: ٣٥٦  
غرث: ٦٦٧  
غرر: ٩٨٧  
غرنيق: ٨٢٩  
غروض: ٤٣٥  
غريت: ٨٥٦  
غضبي: ٦٨٥  
غفير: ٥٣١

عدوات: ٤٣٢  
عدافر: ٨٦٧  
عذير: ٨٢٨  
عراب: ٣٣٦  
عراه: ٥٧٩  
عرض: ٦٥٢  
عرقوة: ٨٦٢  
عززت: ١٠٨٨  
عزل: ٦٧٨  
عزمي: ٨٧٥  
عسائل: ٢٧٨  
عشاري: ٩٥٦  
عشراء: ٥٤٨  
عصب: ٥٦٥  
عضب: ٧٨٥  
عضرفوط: ١٠٣٧  
عضلة: ٤٨٣  
عطف: ٧٤٥  
عطفاه: ٥٦٥  
عطل: ٧٢٩  
عفلة: ٩٨٣  
عفنجج: ٩٩٩  
عقباة: ٨٢٨  
عقتقل: ١٠٤١  
علالة: ٦٢٥  
علاوة: ٨٣٠  
علباء: ٩٦٧  
علق: ٢١٧  
علندي: ٩٩٩

قبعثرى : ٨٦١ ، ٩٦٧  
قبلى : ٢٥٤  
قتمة : ٥٩٢  
قد : ٢٢٩  
قدحت : ٧٥٣  
قدوة : ١٣٢  
قد : ٧١٦  
قذال : ٩٨٣  
قربا : ٥٥٥  
قردد : ١٠٨٨  
قرط : ٩٨٧  
قرعى : ٧٥٧  
قرقف : ١٠٤٢  
قرم : ٥٩٧  
قرن : ٧٤٢  
قونبى : ٩٧٠  
قسور : ١٠٥٣  
قضضة : ١٠٤٢  
قضيب : ٩٨٤  
قضيبض : ٥٣٢  
قط : ٤٩١  
قطوف : ٧١٥  
تعيدته : ٨١٧  
قفر : ٧٠٩  
قلاه : ٧٣٩  
قلة : ١٩١  
قلص : ٤٢٢  
قلوص : ٣٥٢  
قناة : ٨٩٠

غوادي : ٧٣٤  
غواني : ٤٠٨  
غور : ٢٥٣  
غبي : ٩١٦  
غيث : ٣٨٢  
فاقة : ٨٢١  
فتخزوني : ٥٨٣  
فجاج : ٥٩٢  
فحشاء : ٥٢٠  
فدعاء : ٩٥٦  
فدوكس : ١٠٤٥  
فدوكى : ٩٩٨  
فراء : ٥٨٥  
فرزدق : ٩٩٨  
فروقة : ٩٦٦  
فسيح : ٨٩٢  
فصال : ٧٥٧  
فض : ٧٥٣  
فضل : ٦٤٤  
فطلحل : ١٠٣٩  
فطينا : ٤٢١  
فنا : ٥٥٣  
فناء : ٤٦٤  
فنيق : ٧٩٤  
فوادح : ٧٧٩  
فيضوضى : ٩٧٠  
قارح : ٩٢٨  
قاصعاء : ٩٩٣  
قاع : ٦٢٦

كهام : ٦٧٤  
كهل : ٩٧٩  
كوائل : ٩٩٩  
كوم : ٦٧٥  
كيس : ٧٥٨  
كيلجة : ٥٦١  
لؤم : ٤١٣  
لاحب : ٨١٣  
لاوذ : ١٠٥٩  
لب : ٨٧٤  
لبانة : ٨٩٣  
لبب : ١٠٨٧  
لبون : ٧٧٢  
لييك : ٦٠٧  
لثم : ٦٥٨  
لجاجة : ٩٣٣  
لجيج : ٥٧١  
لحيان : ٨٦٢  
لدة : ١٩١  
لذن : ٣٣٩  
لذاع : ٧٧٥  
لذعة : ٥٩١  
لزبات : ٦٩٤  
لغيزى : ١٠٠٣  
لقاح : ٣٩٨  
لقوة : ٥٨٦  
لكاع : ٨١٧  
لعة : ٣٩٧  
لهازم : ٣٦٦

قنة : ٢٧٩  
قنور : ٨٢٩  
قهقرى : ٥٢٥  
قواطنا : ٨٣٢  
قواعل : ٧٧٢  
قوانس : ٦٢٧  
قوباء : ٩٦٧  
قيظ : ٩٢١  
كآبة : ٣٦٩  
كابوس : ٩٩٩  
كالثها : ٦٤٤  
كاو : ٨٤٤  
كبءاء : ٧٣٠  
كبكب : ١٠٤٢  
كتيبة : ٨٨١  
كراغ : ٩٨٤  
كرى : ٦٨٠  
كشف : ٧٧٤  
كلاكل : ٥٢٩  
كلة : ١٠٨٧  
كلكل : ٥٢٩  
كلل : ٥٨٧  
كمأة : ٢٧٨  
كمته : ٤٦٨  
كمي : ٥٨٦  
كميش : ٥٦٥  
كنائن : ٦٢٨  
كنات : ٥٥٧  
كنافع : ٦٢٦



مذهب: ٤٦٩	لواحق: ٥٨٤
مراء: ٨٣٧	لوم: ٤١٤
مراتع: ٦٢٨	لوى: ٢٤٤
مرتاعاً: ٧٦٠	ليان: ٦٩٧
مرحل: ٧٩٤	لييتلي: ٥٩٣
مرجل: ٨٥٥	مؤبل: ٥٩٠
مرحيا: ٩٧٠	مائرات: ٢٧٩
مردقوش: ١٠٤٤	ماتح: ٦٣٢
مرزجوش: ١٠٤٤	ماجد: ٣٣٦
مرصعها: ١٣٢	ماخر: ٥٣٥
مرطى: ٩٦٨	ماذي: ٦٢٧
مرعز: ١٠٤٣	مانحا: ٥٧٠
مرقق: ٥٧٨	مبالاة: ٢٠٧
مرمريس: ٩٩٩	متأوب: ٩٨٠
مرملون: ٣٨٢	متن: ٤٥٨
مريع: ٣٨٢	متونها: ٤٦٨
مزجة: ٦٢٩	مثار: ٥٨٩
مزنة: ٤٣٥	مجد: ١٧٢
مساعينا: ٨٤٩	مجدلاً: ٦٩٣
مسحفر: ٨١٣	محالج: ٦٢٦
مسرهد: ٤٩٦	محصلة: ٣٩٧
مسعل: ٩٧٤	محضير: ١٠١٣
مستون: ٧٦٢	محول: ٥٩٣
مسومة: ٣٣٦	مخترقن: ١٤٦
مشحوناً: ٥٣٥	مدابنة: ٦٤٥
مششت: ١٠٨٨	مدجل: ٧٩٤
مشغوفة: ٥٣٩	مدماة: ٤٦٨
مشق: ٥٢٩	مذرع: ٦١٣
مشيوخاء: ٩٧٠	مدق: ٧٢٥

منفس : ٤٤٩  
منهم : ٥٨٦  
منون : ٢٥٣  
منية : ٥٣٩  
منيت : ٥٨٢  
مهارة : ٥٩٠  
مهبل : ٦٥٤  
مهتوت : ١٠٥٧  
مهمة : ٧٣٤  
مهوان : ١٠٤٥  
موئل : ٧٠٠  
موارق : ٢٦٠  
مواكب : ٩٣١  
موزج : ٩٦٥  
موماة : ٩٩٥  
ميسم : ٥٩١  
نؤنيء : ٩٩٠  
نؤي : ٥١١  
نتيج : ٥٧١  
ناء : ٧٥٤  
ناكس : ٩٩٣  
نّب : ٧٥٩  
نتحت : ٨٤٩  
نبل : ٥٣٣  
نبوة : ٦٣١  
نجاه : ٤٦٥  
نجاح : ٩١٠  
نجدة : ٨٣٩  
نجلته : ٧٨١

مصوبح : ٣٩٨  
مصرمة : ٣٩٨  
مصطلى : ٦٧٦  
مطهمة : ٣٣٦  
معتز : ٩٠٢  
معرسهم : ٣٣٤  
مغشم : ٩٦٦  
مفرق : ٩١٩  
مقرف : ٩٥٨  
مقسم : ٣٨٥  
مقصى : ٣٧٤  
مقعنسس : ٩٩٩  
مقق : ٥٨٤  
مقلولي : ٨٨٠  
مقلي : ٣٦٧  
مقيل : ٦٣٩  
مكوك : ٥٦١  
ملاك : ٤١٦  
ملحاح : ٢٥١  
ملحماً : ٤٥٢  
ملولة : ٩٦٦  
منادم : ٨٦٢  
مناط : ٤٩٠  
منايا : ٧٩٢  
منة : ١٣٣  
منجد : ٦٧٤  
منح : ٧٠٦  
منسم : ٧٩٢  
مشنوء : ٣٠١

نوك : ٧٠٩  
نول : ٤٤٢  
نون : ٩٩١  
نيب : ٩٣٤  
هائم : ٣٧٣ ، ٨٤٨  
هاج : ١٤٥  
هاجع : ٣٢١  
هاجها : ٦٤٣  
هادر : ٩٨٧  
هبرية : ٩٩٥  
هبيخ : ٨٢٩  
هبيخى : ٩٧٠  
هجان : ٥٩٧  
هجو : ١٤١  
هجويع : ٨١٣  
هداج : ٣٣٣  
هديل : ٩٥٧  
هرقته : ٥٧٢  
هضم : ٩١٨  
هطلا : ٩٧٠  
هلوك : ٦٤٤  
همالة : ٥٠٢  
هواجر : ٥٢٩  
هواطل : ٥٥٥  
هوان : ٨٢١  
هوت : ٨٨١  
هوج : ٦٩٢  
هول : ٧٩٥  
هيء : ٦٨٢

نحته : ٨٠٩  
نحر : ٤٣٤  
نحي : ٢٠١  
نحيين : ٧١٠  
نخوة : ٤٧٣  
نداء : ١٤٧  
نذب : ٩٩١  
ندبة : ٨٢٢  
ندى : ٤٣٨  
نزيف : ٥٨٠  
نسق : ٧٥٠  
نسور : ٥٢٤  
نصيف : ٥٥٤  
نضوة : ٩٧٩  
نعات : ٦٧٥  
نعاج : ٥٨٦  
نec : ٦٥٩  
نعيب : ٦٥٩  
نفتست : ٦٩١  
نفنف : ٧٧٩  
نكر : ٨١٠  
نكس : ٤٥٢  
نتفل : ٥٨٢  
نهاد : ١٠٥١  
نهبيل : ١٠٤٦  
نهد : ٥٦٥  
نهد الجزائر : ٦٢٥  
نهنهت : ٥٥٢  
نواصر : ٤٣١

ويح : ٤٨٣	هيام : ١٠٦٢
ويل : ٤٨٣	هيجاء : ٦٩٤
يؤرقنا : ٤١٩	هيف : ١٠٦٨
ياسر : ٦٦٢	هيفاء : ٦٧٧
يأوي : ٧٢٩	هيمان : ٥٣٨
يبابا : ٣٥٧	هينوم : ٢٤٦
يبعدن : ٦٧٩	وابل : ١٨٩
يثربيات : ٧١٦	وأثأت : ٣٩٦
يثوى : ١٠٦٨	وارق : ٣٨٥
يجدع : ٢٦٦	واقى : ٣٤٨
يحد : ٢٦٩	واكل : ٥٠١
يزود : ٣٨٩	وأها : ١٧٢
يستلثمون : ٢٥٣	وجه : ٦١٥
يعافير : ٥١٣	وحش : ٣٥٧
يعتمى : ١٠٠٨	ود : ٧٤٣
يعر : ٩٨٨	ودق : ٤٣٥
يعزب : ٩٦٦	ورق : ٥٥٣
يعسل : ٤٥٨	وريد : ٩١٢
يعن : ٢٦٩	وزر : ٣٤٨
يفلى : ٧٩٤	وسامة : ٣٤١
يقعقع : ٧٣٠	وضيع : ٩٥٨
يلحفون : ٥٥٦	وطر : ٣٠٥
يلفى : ٧٤٢	وعل : ٥٧٣
يم : ٥٣٥	وغد : ٧٧٤
يمثل : ٥٥٧	وغى : ٥٣٦
يمحون : ١٠٦٧	وفر : ٧٨٢
يمن : ٩٢٠	وفرة : ١٠٥١
ينبو : ٦٧٤	وقص : ٦٩٠
ينتحي : ٤٤١	وكل : ٤٥٢

بھیری : ۹۷۰



ینجب : ۳۷۸

ینزی : ۱۰۵۱

ینشب : ۹۷۴

## فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكرم.

- ١ - الأزهفة:  
علي بن محمد النحوى الهروى، تحقفة: عبدالمعمفن ملوحوى. دمشق، ط١، ١٩٨١م، مطبوعات مجمع اللغة العربفة بدمشق.
- ٢ - الأمالى الشجرفة:  
ضفاء الءفن أبف السعاءاء هبة الله بن على بن حمزة العلوى الحسنف المعروف بابن الشجرى. دار المعرفة للطباعة والنشر، بفرط - لبنان، د.ت/د.ط.
- ٣ - إتحاف فضلاء البشر فى التواءات الأربعة عشر:  
تألف الشفخ: أحمد بن محمد بن أحمد... الءمفاطى الشافعى المشهور بالبناء المتوفى سنة ١١١٧هـ، رواه وفحصه وعلق فله على محمد الضفباع. دار الندوة الجءفءة، بفرط.
- ٤ - إرشاء السالك الى حل ألففة ابن مالك:  
برهان الءفن إفرهم بن محمد بن القفم الجوزفة، تحقفة: محمود نصار، ط:  
دار الكتب العلمفة.
- ٥ - الإصاءة فى فمفم الصأابة:  
تألف: الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى، تحقفة: طه محمد الزفنى، ط:  
مكآبة الكلفاء الأزهرفة، القاهرة.
- ٦ - إعراب القرآن وبنانه:  
مأى الءفن الءروفش، ط: الفمامة. دار ابن كآفر، بفرط.
- ٧ - إعراب القرآن:  
لأبف جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقفة: الءكآور زهفر غازف زاهد، ط:  
مطبعة العانف، بغداد.

- ٨ - الأملالي الشجرية: (هبة الله بن علي)، طبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ.
- ٩ - الأملالي: إسماعيل بن القاسم القالي. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.
- ١٠ - أمالي المرتضى: غرر الفوائد وسرر القلائد: الشريف المرتضى (علي بن الحسين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ١١ - أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٢ - الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.
- ١٣ - سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، ط: محمد علي السيد، سوريا - حمص.
- ١٤ - سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- ١٥ - سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
- ١٦ - بغية الوعاة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٧ - البهجة المرضية: تحقيق: محمد صالح بن أحمد. الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار السلام للطباعة، القاهرة.
- ١٨ - البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ٦٥٤ - ٧٥٤هـ. طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جميد. دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٩ - تذكرة النحاة:

لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ت.د. عفيف عبدالرحمن. نشر بدعم من جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٠ - التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:

تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي. ط: دار القلم، دمشق.

٢١ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:

لابن هشام تحقيق، وتعليق: عباس مصطفى الصالحي. المكتبة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٢٢ - تاج العروس:

المرتضى الزبيدي.

٢٣ - تهذيب اللغة:

تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون. ط: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر، مصر.

٢٤ - تفسير القرآن العظيم:

تأليف: الحافظ ابن كثير. ط: دار عالم الكتب.

٢٥ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

تأليف: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز. ط: المكتبة العصرية، بيروت.

٢٦ - الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:

تأليف: محمود صافي. ط: دار الرشيد، بيروت.

٢٧ - جمهرة اللغة:

ابن دريد (محمد بن الحسن)، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٨ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:

تأليف: محمد بن علي الصبان. ط: دار الفكر، بيروت.

٢٩ - حاشية يسن على التصريح:

مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح.

٣٠ - حجة القراءات:

للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.



- ٣١ - حماسة البحري:  
الوليد بن عبيد، اعتنى بضبطه: لويس شيخو. بيروت، لاط، لات.
- ٣٢ - الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٣٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:  
تأليف: عبدالقادر بن عمر البغدادي، ١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٣٤ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:  
أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط.
- ٣٥ - ديوان الأسود بن يعفر:  
صنفه: نوري حمودي القيس. وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى.
- ٣٦ - ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائنة أبي ذؤاد الإيادي:  
صنعة: عبدالعزيز السني. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لاط، لات، تاريخ المقدمة، ١٩٥٠م.
- ٣٧ - ديوان دريد بن الصمة:  
جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، قدم له: شاعر الفحام. دار قتيبة، دمشق، لاط، ١٩٨١م.
- ٣٨ - دلائل الإعجاز في علم المعاني:  
عبدالقادر الجرجاني، وقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه: السيد محمد رشيد رضا. دار المعرفة، بيروت، لاط، ١٩٨١م.
- ٣٩ - ديوان مالك بن الربيع ضمن شعراء أمويون:  
تحقيق: عزة حسن. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢م.
- ٤٠ - ديوان مسكين الدارمي (ربيعه بن عامر):  
جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبدالله الجبوري. مطبعة دار البصري، ط١، بغداد، ١٩٧٠م.
- ٤١ - ديوان مزاحم العقيلي = قصيدتان مع أبيات منسوبة إليه:  
تحقيق: كرنكو، ليدن، ١٩٢٠م.

- ٤٢ - ديوان القطامي :  
تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت.
- ٤٣ - ديوان أمية بن أبي الصلت :  
صنعة: د.الحفيظ السطلي، د.ت/د.ط، ديوان لبيد.
- ٤٤ - ديوان امرئ القيس :  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، د.ت/د.ط.
- ٤٥ - ديوان الطرماح :  
حققه: الدكتور عزة حسن. دمشق، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ٤٦ - ديوان كعب بن زهير :  
قرأه وقدم له: الدكتور محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٤٧ - ديوان الأحمسي :  
- شرح: د.يوسف شكري فرحات. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٤٨ - ديوان النمر بن تولب العكلي :  
جمع وشرح وتحقيق الدكتور: محمد بن طريفي. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٤٩ - ديوان النابغة الذبياني :  
حققه وقدم له المحامي: فوزي عطوي. دار صعب، بيروت، د.ت/د.ط.
- ٥٠ - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري :  
شرح: د.يوسف عيد. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٥١ - ديوان كثير عزة :  
جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت - لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ٥٢ - ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات :  
تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم. الجامعة الأمريكية، بيروت، دار صادر، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ٥٣ - ديوان مجنون ليلى :  
قيس بن الملوّح بن مزاحم بن عُدس بن ربيعة، قدّم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه: د.صلاح الدين الهواري. دار مكتبة الهلال، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٤ - ديوان الفرزدق:

شرح: د.علي مهدي زيتون. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/  
١٩٩٧م.

٥٥ - ديوان قيس لبنى (قيس بن ذريح):

حقيقه وشرحه: د.عفيف نايف حاطوم. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى،  
١٩٨٨م.

٥٦ - ديوان جرير:

شرح: د.يوسف عيد. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٥٧ - ديوان البوصيري:

شرح وتعليق: د.محمد ألتونجي. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٥٨ - ديوان طفيل الفنوي شرح الأصمعي:

تحقيق: حسان فلاح أوغلي. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٥٩ - ديوان أبو داؤد الإيادي جارية أو حارثة بن الحجاج:

نشر: جوستاف جرونباوم ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان  
عباس. منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٥٩م.

٦٠ - ديوان الكميث:

- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر. مجمع اللغة العربية  
بالقاهرة، ١٩٧٤م.

٦١ - ديوان علقمة بن عبده الفحل:

تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه: فخر الدين قباوة. دار الكتاب  
العربي بحلب، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

٦٢ - ديوان الحارث بن حلزة:

جمعه وحقيقه وشرحه: د.إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى،  
١٤١١هـ/١٩٩١م.

٦٣ - ديوان الشنفرى:

إعداد وتقديم: طلال حرب. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٦٤ - الدرر اللوامع على جمع الهوامع شرح الجوامع في العلوم العربية:

الشنقيطي (أحمد بن الأمين)، وضع حواشيه وأعدّ فهرسه: محمد باسل عيون  
السود، منشورات: محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،  
١٩٩٨م.

- ٦٥ - ديوان المتلمس الضبعي (جرير بن عبد المسيح):  
تحقيق: حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد (١٤)،  
القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٦٦ - ديوان الراعي: عبيد بن حصين:  
جمعه وحققه: راينهوت فايرت. نشر: فرانتس شتايز بفيسدان، بيروت، الطبعة  
الأولى، ١٩٨٠م.
- ٦٧ - ديوان سلامة بن جندل:  
تحقيق: فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية،  
١٩٨٧م.
- ٦٨ - ديوان المخبل السعدي:  
(ربيعة أو كعب بن ربيعة ضمن (شعراء مقلون)).
- ٦٩ - ديوان الصمة القشيري:  
تحقيق: عبدالعزيز محمد الفيصل. النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١م.
- ٧٠ - ديوان أشجع بن عمرو السلمي:  
جمع: خليل بنان الحسون. دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- ٧١ - ديوان عمر بن لجأ التميمي:  
تحقيق: يحيى الجبوري. ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط١، ١٩٧٦م.
- ٧٢ - ديوان عمرو بن شأس:  
تحقيق: يحيى الجبوري. مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٧٦م.
- ٧٣ - ديوان الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه:  
جمع: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.
- ٧٤ - ديوان عباس بن مرداس:  
جمع وتحقيق: يحيى الجبوري. نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة  
والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٧٥ - سر صناعة الإعراب:  
تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة: د.حسن هنداوي. دار القلم، دمشق،  
الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٧٦ - ديوان المهلهل (عدي بن ربيعة):  
شرح وتحقيق: إنطوان محسن الفوال. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

- ٧٧ - ديوان أوس بن حجر:  
تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم. الجامعة الأمريكية، بيروت. دار  
صادر، بيروت. دار بيروت، بيروت، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- ٧٨ - ديوان مضرّس الزبعي: ضمن شعراء مقلون.  
- ديوان الأسود بن يعفر:  
صنعة: نور حمودي القيس. وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط١،  
لات.
- ٧٩ - ديوان المثقب العبدى: هابد بن محصن:  
تحقيق: حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٦،  
القاهرة، ١٩٧٥م.
- ٨٠ - ديوان عدي بن العبادي:  
تحقيق: محمد جبار المعبيد. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية  
العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث ٢، لاط، لات.
- ٨١ - ديوان أبي النجم العجلي:  
صنعة علاء الدين آغا. النادي الأدبي بالرياض.
- ٨٢ - ديوان السموءل:  
مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- ٨٣ - شعر أبي زبير الطائي:  
تحقيق: نوري حمودي القيسي. ساعد المجمع العراقي على نشره، مطبعة  
المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- ٨٤ - شعر عبدالله بن الزبمرى:  
تحقيق: يحيى الجبوري. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- ٨٥ - شعر النابغة الجعدي:  
قيس بن عبدالله، تحقيق: عبدالعزيز رباح. المكتب الإسلامي، بيروت، ط١،  
١٩٦٤م.
- ٨٦ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:  
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط: دار الطلائع، القاهرة.
- ٨٧ - شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:  
تأليف: زين الدين عمر بن مظفر بن الوردى، تحقيق: الدكتور عبدالله بن علي  
الشلال.

٨٨ - شرح المكودي:

لأبي زيد عبدالرحمن بن علي صالح المكودي، ت٨٠٧هـ، ضبطه: إبراهيم شمس الدين.

الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٩ - شرح المفصل:

للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ٦٤٣هـ. مكتبة المتنبي، القاهرة، دون تدوين رقم الطبعة.

٩٠ - شرح قطر الندى وبلّ الصدى:

لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ٧٦١هـ، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد. الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، مطبعة السعادة بمصر.

٩١ - شرح شذور الذهب لابن هشام:

تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الفكر، بيروت.

٩٢ - شرح التصريح على التوضيح:

الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى، وبهامشه حاشيته للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي. دار الفكر، د.ن/د.ط.

٩٣ - شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى بهجة المرضية:

تحقيق: محمد صالح. ط دار السلام، القاهرة.

٩٤ - شرح ديوان الحماسة:

لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره: أحمد أمين، عبدالسلام هارون. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٩٥ - شعر هدبة بن الخشرم العذري:

جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري. دمشق، ١٩٧٦م، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦م.

٩٦ - شعر زياد الأهجمي:

جمع وتحقيق ودراسة: الدكتور حسين بكار. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣م.

٩٧ - شعر النعمان بن بشير الأنصاري:

حقيقه وقدم له: الدكتور يحيى الجبوري. مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

- ٩٨ - شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك :  
محمد بن علي بن طولون، تحقيق الدكتور: عبد الحميد جاسم. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٩ - شرح التصريح على التوضيح :  
تأليف: خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط: دار الكتب العلمية.
- ١٠٠ - شرح المفصل للزمخشري :  
تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب. ط: دار الكتب العلمية.
- ١٠١ - شرح المقرب المسمى التعليقة :  
تأليف: بهاء الدين بن النحاس الحلبي، تحقيق: الدكتور خيرى عبدالراضي. ط: دار الزمان، المدينة المنورة.
- ١٠٢ - شرح ديوان جرير :  
تأليف: محمد إسماعيل عبدالله الصاوي. دار الأندلس، بيروت.
- ١٠٣ - شرح أشعار الهذليين :  
صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبدالستار أحمد فزاج، راجعه: محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة، لاط، لات.
- ١٠٤ - شرح ديوان الأخطل (غياث بن غوث):  
صنّفه وكتب مقدمته وشرح معانيه وأعدّ فهرسه: إيليا سليم الحاوي. دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- ١٠٥ - شرح عمدة الحافظ وعدة الألفاظ :  
جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: رشيد عبدالرحمن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ١٠٦ - شعر الأحوص الأنصاري :  
جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، لاط، ١٩٧٥م.
- ١٠٧ - شعر زيد الخيل الطائي: زيد بن مهلهل :  
صنعه: أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث، دمشق، لاط.لات.

١٠٨ - شعراء مقلون:

تحقيق: حاتم صالح الضامن. عالم الكتب، بيروت. ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

١٠٩ - شعراء أمويون:

تحقيق: نوري القيسي. عالم الكتب، بيروت. ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٥م.

١١٠ - شعر عمرو بن معد يكرب:

جمعه: مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

١١١ - شعر الزبرقان بن بدر:

تحقيق ودراسة: سعود محمود عبدالجابر. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١١٢ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:

تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. ط: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة.

١١٣ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال:

لأبي عبيد البكري، وهو شرح لكتاب «الأمثال» لأبي عبيد القاسم بن القاسم، حققه وقدم له: د.إحسان عباس ود.عبدالمجيد عابدين. دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، بيروت.

١١٤ - كتاب سيبويه:

لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون. دار القلم، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

١١٥ - كشف الظنور عن أسامي الكتب والفنون:

تأليف: حاجي خليفة. ط: دار الفكر، ١٩٨٢م.

١١٦ - شرح الكافية الشافية:

تأليف: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: الدكتور عبدالمنعم أحمد. ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١١٧ - صحيح مسلم:

مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية.



- ١١٨ - فتح الباري شرح صحيح البخاري:
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب. ط: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية.
- ١١٩ - الكافية في النحو:
- تأليف: الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر العمون بابن الحاجب، ٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ، شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، ٦٨٦هـ. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٢٠ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:
- للإمام محمود بن عمر الزمخشري ٥٨٢هـ، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد. دار الريان للتراث، القاهرة. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ١٢١ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها:
- لمؤلفه: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥ - ٤٣٧هـ، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان. الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة.
- ١٢٢ - لسان العرب:
- ابن منظور، تحقيق: أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي. ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٢٣ - معجم مقاييس اللغة:
- لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. ط: دار الجيل، بيروت.
- ١٢٤ - معجم التعريفات:
- للعامة علي بن محمد السيد الشريف الجرحاني، ٨١٦هـ/١٤١٣م، تحقيق: محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة، القاهرة.
- ١٢٥ - معجم الشواهد النحوية والفوائد اللغوية:
- تأليف: محمد محمد حسن شراب. ط: دار المأمون للتراث، بيروت.
- ١٢٦ - المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية:
- تأليف الدكتور: إميل بديع يعقوب. ط: دار الكتب العلمية.
- ١٢٧ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:
- محمد فؤاد عبدالباقي. ط: دار الحديث، القاهرة.

١٢٨ - مجموع أشعار العرب:

وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه،  
اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسني. الطبعة الأولى، ٩٧٩هـ.

١٢٩ - مجمع الأمثال:

لأبي الفضل الميداني النيسابوري، ٥١٨هـ/١١٢٤م، تحقيق وشرح وفهرسة:  
الدكتور قصي الحسين. دار مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى،  
٢٠٠٣م.

١٣٠ - المحكم والمحيط الأعظم:

تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، تحقيق: الدكتور  
عبدالحمد هنداوي. ط: دار الكتب العلمية.

١٣١ - - المساعد على تسهيل الفوائد:

بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات. ط: جامعة الملك  
عبدالعزیز، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

١٣٢ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:

تأليف: إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا. ط:  
جامعة أم القرى.

١٣٣ - المقرب:

لابن عصفور الإشبيلي. العراق - بغداد.

١٣٤ - معاني القرآن للفراء:

دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م، تحقيق: أحمد يوسف.

١٣٥ - معاني القرآن وإعرابه:

لأبي اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي. ط:  
عالم الكتب.

١٣٦ - مغني اللبيب عن كتب الأهاريب:

الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحמיד. ط: المكتبة  
العصرية، بيروت.

١٣٧ - موسوعة النحو والصرف والإعراب:

إعداد الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار العلم للملايين، بيروت.

١٣٨ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم. ط: عالم الكتب.

١٣٩ - وصف المباني في حروف المعاني:

المالقي (أحمد بن عبدالنور)، تحقيق: أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الأولى، ١٩٧٥م.





## موضوعات الرسالة

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	٥
المقدمة	٧
المبحث الأول: ناظم الألفية	١١
المبحث الثاني: ابن الناظم	٢٣
المبحث الثالث: أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري	٣٠
المبحث الرابع: أهمية الكتاب ووصف المخطوطات ومنهج الأنصاري في شرحه	٥٠
منهجي في التحقيق	٥٤
وصف المخطوطات	٥٦
منهج الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه	٦٥
النص المحقق	١٢٩
الكلام وما يتألف منه	١٣٧
المعرب والمبني	١٥٢
باب النكرة والمعرفة	٢٠٤
فصل: العلم	٢٣١
اسم الإشارة	٢٤١
الموصول	٢٤٨
المعرف بأداة التعريف	٢٧٥
الابتداء	٢٨٤
كان وأخواتها	٣٢٢

٣٤٢	..... فصل: في مَا وَلَا وَلَاآت وَإِنَّ المشبهات بَلَيْس
٣٥١	..... أفعال المقاربة
٣٥٨	..... إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا
٣٨٧	..... لا: التي لنفي الجنس
٣٩٩	..... ظن وأخواتها
٤٢٤	..... أَعْلَمَ وَأَرَى
٤٢٩	..... الفاعل
٤٤٠	..... النائب عن الفاعل
٤٤٧	..... اشتغال العامل عن المعمول
٤٥٥	..... تعدي الفعل ولزومه
٤٦٣	..... التنازع في العمل
٤٧٣	..... المفعول المطلق
٤٨٤	..... المفعول له
٤٨٧	..... المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً
٤٩٤	..... المفعول معه
٥٠٤	..... الاستثناء
٥٢٥	..... الحال
٥٥٨	..... التمييز
٥٦٨	..... حروف الجر
٥٩٦	..... الإضافة
٦٣٤	..... المضاف إلى ياء المتكلم
٦٣٨	..... أعمال المصدر
٦٤٦	..... أعمال اسم الفاعل
٦٥٨	..... أبنية المصادر
٦٦٦	..... أبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها
٦٧٠	..... الصفة المشبهة باسم الفاعل
٦٨١	..... التعجب

٦٩٦	نعم وبئس وما جرى مجراهما
٧٠٨	أفعل التفضيل
٧٢٠	النعته
٧٣٢	التوكيد
٧٤٥	العطف
٧٥٠	عطف النسق
٧٨٦	البدل
٧٩٧	النداء
٨٠٧	فصل (أي) في حكم تابع المنادى
٨١٢	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٨١٥	أسماء لازمت النداء
٨١٨	الاستغاثة
٨٢٢	الندبة
٨٢٦	الترخيم
٨٣٣	الاختصاص
٨٣٦	التحذير والإغراء
٨٤٠	أسماء الأفعال والأصوات
٨٤٧	نُونَا التَّوَكُّيْدِ
٨٥٩	ما لا ينصرف
٨٨٣	إعراب الفعل
٩٠٤	عَوَامِلُ الْجَزْمِ
٩٢٣	فصل: لو
٩٣٠	أَمَّا وَلَوْلَا وَوَلَوْ مَا
٩٣٥	الإخبار بالذي والألف واللام
٩٤٠	العَدَدُ
٩٥٤	كَمْ وَكَايُنْ وَكَذَا
٩٦٠	الحكاية

٩٦٤	..... التأنيث
٩٧٢	..... المقصور والممدود
٩٧٥	..... كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا
٩٨١	..... جمع التكسير
١٠٠٠	..... التّضغِير
١٠٠٧	..... التّسبب
١٠١٦	..... الوَقْف
١٠٢٥	..... الإِنَاءَة
١٠٣٥	..... التّضْرِيف
١٠٤٧	..... فصل في زيادة همزة الوصل
١٠٥٠	..... الإبدال
٥٠٦٣	..... فصل: من لام فَعَلَى
١٠٦٦	..... فصل: إن يسكن السابق
١٠٧١	..... فصل: لساكن صحَّ
١٠٨٠	..... فصل: في إبدال فاء الافتعال وتائه
١٠٨٣	..... فصل: في حذف فاء الفعل وهمز أفعال وما معه
١٠٨٦	..... الإدغام
١٠٩٣	..... الفهارس
١٠٩٥	..... فهرس الآيات
١١٠٨	..... فهرس الأحاديث
١١١٠	..... فهرس الأعلام
١١٢١	..... فهرس القوافي
١١٤٩	..... فهرس القبائل والأماكن والبلدان
١١٥٢	..... فهرس الأمثال
١١٥٣	..... فهرس الغريب واللغة
١١٧١	..... المصادر والمراجع
١١٨٥	..... فهرس الموضوعات